علم الإجتماع

وتأسيس النظرية الإجتماعية

د. شحاته صيام
أستاذ علم الإجتماع
جامعة القاهرة ــ فرع الفيوم

٢٠٠٤

المحتـــويات

الباب الثالث

الباب الرابع

علم الاجتماع . الخدمة الاجتماعية

تصـــــديـــــــز

اهتم علم الاجتماع منذ بواكير نشأته بالواقع الذى يحياه الإنسان باعتباره الفاعل الرئيسى فى إقامة المجتمعات الإنسانية. إن ذلك يعنى بالأساس أن هذا العلم لم يهتم فحسب بجانب بعينه، وإنما اهتم بالجوانب المختلفة التى عايشها وشاهدها وفعلها الإنسان. بمعنى آخر، إن علم الاجتماع إهتم بدراسة الإنسان فى تفاعلاته التى تعد سبباً رئيسياً فى وجود وقيام التجمعات والنظم الاجتماعية، أو قل فى نشأة التكوينات الاقتصادية الاجتماعية.

وإذا كان علم الاجتماع يركز على عمليات التفاعل الاجتماعى، تلك التي تشكل بناء وتنظيم المجتمعات الإنسانية، وما يتخلف عنها من ظواهر اجتماعية، فإن علم الاجتماع هو العلم الذى يهتم بدراسة المجتمع كل المجتمع. أو بمعنى آخر، إنه العلم الذى يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية والسياسية والدينية والقانونية والأسرة والتنظيمات والتجمعات الإنسانية.

ويبد أن ما سبق يمثل محاور اهتمام علم الاجتماع، فإنه بذا يكون قد بات علماً يهدف إلى دراسة الحقائق الاجتماعية بصورة تجعل منها دراسات علمية وموضوعية ووصفيه وتحليليه. وفى إطار ذلك، فإن هذا العلم قد تخلق له مجموعة من الأهداف النظرية والعملية، تلك التى تمحورت فى الكشف عن الظواهر الاجتماعية وأنماطها ووظائفها وكيفية نشوئها وتطورها، ناهيك عن الوصول إلى القانون العام الذى يحكمها آنيا ومستقبلياً.

وإذا كان ما سبق يمثل المقصود بعلم الاجتماع وموضوعاته وأهدافه، فإنه أحرى بنا أن نشير إلي ان نشأة العلم جاء كرد فعل للازمات الهيكلية والثورات الاجتماعية والفكرية والسياسية التى أعترت المجتمع الأوروبى الذى كان قائماً آنذاك، وفى هذا الصدد نذكر أن ثمة حدثين مهمين يعدان الفاعلين الرئيسيين فى ذلك، الأول هو الثورة الفرنسية، والآخر هو الثورة الصناعية

لقد ساهمت كل من الثورة الفرنسية والثورة الصناعية فى إيجاد صيغة مجتمعية جديدة بديلة للمجتمع الإقطاعى الذى كان سائداً، وبذا يكون الزمن قد تغير، فبدلاً من عصور الاظلام والجهالة، انتقل المجتمع إلي النور والتنوير. أو بقول آخر، لقد عملت كل من الثورتين الفرنسية والصناعية علي تغيير جلد المجتمع الأوروبى، فبدلاً من الظلام الذى عاش إبانه، فانه وضعه على مسار عهد جديد يقوم على العلم والصناعة بدلاً من الدين وسيادة الماورائية وسلطة اللاهوت وغياب العقل وتعطيله وتأبيد السلطة الرجعية للنبلاء. إنه باندثار النظام الإقطاعى وبزوغ الرأسمالية الصناعية الناشئة، تكون أوروبا قد تدثرت بثوب جديد.

إن التمرد على العصور الوسطى يعد بكل المقاييس ثورة على مجتمع الإقطاع الذى كان يعج فى الجهالة والتخلف. لقد كانت حركة تمرد واعية بذاتها، تمرد ضد أسلوب الحياة التى تعطلت فيها كل شىء وأولها العقل، فالانقلاب على الأوضاع التقليدية التى كانت سائدة فى أوروبا وقتذاك صار مصدراً للتطور فى تاريخ العلم، فإذا كانت الثورة الفرنسية والثورة الصناعية هما الحدثان اللذان أثرا بشكل بالغ فى طبيعة وتركيب المجتمع الأوروبى، فهما إيضاً اللذان أثرا بشكل دامغ فى تشكيل العقل الأوروبى وإعماله ومن ثم فى إنتاج المقولات النظرية.

ويجدر أن نشير إلي أن المقولات النظرية التى طرحها رواد علم الاجتماع كانت تهتم كل الاهتمام بالمنحنى العام لتاريخه ومعناه، إذ حاولوا شرح التطور الماضى، وأحياناً التنبؤ بمستقبله وفق نموذج محدد، ذلك النموذج الذى يسير وفق خط مستقيم، إذ كان بعض الرواد يرون أن تطور المجتمع ما هو إلا عملية نمو وإرتقاء معقدة، وهى شأنها شأن التطور العضوى.

وإذا كان البعض قد رأى أن المجتمع يتشابه مع الكائن الحى فى تطوره، فهناك من يرى أن تطور المجتمع هو عملية نمو وتقدم، وأن المجتمعات الإنسانية مرت بثلاث مراحل أساسية هى : اللاهوتية والميتافيزيقية والوضعية، تلك المراحل التى أسست الأشكال التاريخية

للمجتمعات الإنسانية والفكر البشرى.

وعلى خلاف الرؤى السابقة، فإنه فى مطلع القرن الحالى، فقد قدمت رؤى مخالفه من حيث الجوهر، مفادها أن الوجود البشرى ما هو إلا سلسلة لا نهائية من الصعود والهبوط. التى ما أن تعلو حتى تضمحل ليحل مكانها كيف جديد آخر.

ويجدر أن نشير إلى أن هذه الرؤية تتطابق مع آراء أخرى، ترى أن المجتمعات الإنسانية تتحرك بما يشبه الدولاب الذى يدور، بينما يبقى هو نفسه دون تغير، لأن التغير الذى يحدث إنما هو بالاساس فى طبيعة الصفوة أو السراه دون الجماهير. وحرى بنا أن نذكر أن هذه الرؤية قد شهدت رواجاً كبيراً فى الآونه الأخيرة، والتى من خلالها يرون أن المجتمعات الإنسانية تتحرك تارة نحو الامام، وأخرى نحو الخلف وفق حركة البندول.

إن المتأمل فى الرؤى النظرية السابقة يستطيع أن يقف على قضية جديرة بالاهتمام، تلك التى تتمثل فى تفسير المجتمعات بطريقة خطية أو دائرية، وأمام هذه المحاولات، فقد عرف الواقع العيانى رؤية أخرى تتباين مع هذه الرؤى، ولعل أبرزها ما قدمته الرؤية الماركسية التى قدمت أساساً نظرياً لتقدم المجتمعات، ولكن بصورة جدلية، حيث ترى أن المجتمعات الجديدة تؤسس على أنقاض المجتمعات السابقة لها، ولكنها فى الوقت عينه تأتى خالية من الطبقات والتناقض أو الصراع.

وإذا كان هناك تباين فى الرؤى حول تطور المجتمعات بين الاتجاهات النظرية المتعارضة، فهناك أيضاً تباين فى طبيعة وتكوين وبنية المجتمعات. ففى الوقت الذى يرى الفريق الأول من أصحاب الاتجاهات النظرية، أن المجتمع ما هو إلا نسق يتكون من مجموعة من الانساق الفرعية، وأن التوازن هو السمة الأساسية التى تميز هذه الأنساق، فإن الفريق الآخر يرى أن المجتمع ما هو إلا تكوين اقتصادى أجتماعى يكون فيه الاقتصاد هو الاساس وبقية المكونات الأخرى تمثل البناء العلوى أو الفوقى، وأن الصراع هو المحرك الأساسى لهذه البنى.

وبغض النظر عن التباين الصارخ فى الرؤى والمقولات النظرية، فإن ما نشدد عليه هو أن الرواد الأوائل حددوا المعالم الرئيسية للنظرية السوسيولوجية، وذلك من خلال ما سمحت به الوقائع التاريخية والعيانيه والتحزبات الايديولوجية.

إن ما طرحه الرواد الاوائل جعل ساحة علم الاجتماع تشهد صراعاً حروراً، حيث حاول كل منهما أن يقوض وجهة نظر الآخر، بينما فى الوقت عينه تجاهد نفس الرؤية من أجل تأبيد النظام الاجتماعى الذى تتحزب له وتزود عنه بكل الآليات من أجل ضمان صيرورته. ولكن بغض النظر عن التناقض الحادث فى الرؤى النظريةلكل فريق، فإن ما يهمنا التشديد عليه، أن هذه النظريات أفلحت برغم تناقضها فى غرس البذور الأولى للعلم، فضلاً عن تعبيدها للطريق الذى أفضى فى نهاية الأمر إلى كون علم الاجتماع علماً بالمعنى الحقيقى للكلمة. وبغض النظر عن التعارض النظرى الذى أشرنا إليه تواً، فإن ما يهمنا أن نشدد عليه فى هذا الصدد هو أن الحقل المعرفى الذى نشأت وتطورت داخله النظريات المتعارضة يعبر عن خطاب عقلانى أتخذ من المجتمع موضوعاً له، وارتبط بحقبه تاريخية محددة، ويعد بمثابة الثورة الأولى للنظرية السوسيولوجية التى وضعت المجتمع تحت مجهر التحليل العلمى وأفرزت مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تمت فى ذلك الحين، والتى بدورها منحت الشرعية لنظام أجتماعى جديد، ولنظام نظرى جديد أيضاً.

إنه إزاء ما سبق، فإنه يمكن القول إن النظرية الاجتماعية جاءت فى إطار مجموعة من المراجعات الشاملة، التى كانت إنعكاساً لعدة تغيرات واقعية تتمثل فى إنتاج واقع جديد، وتقويض آخر قديم. إنه فى أتون ذلك فقد جاءت الإرهاصات الأولى لنشأة النظرية الاجتماعية، تلك التى فتشت طويلاً، حتى أهتدت لكينونه نظرية، خاصة بعد أن فكت ارتباطها بالأنساق الفلسفية التى كانت تطرح نفسها بقوة أنذاك.

إن فك الارتباط مع الاتجاهات الفلسفية التى غلفت كل أركان الوجود الأوروبى غداة

غروب شمس الإقطاع عنه، ولد تطوراً فكرياً واسعاً، وأفرغ مجموعة من الرؤى والتصورات المتصارعة أو غير المتجانسة. أو بقول آخر، إنه إزاء التطور الذى شهدته النظرية الاجتماعية، فإن علم الاجتماع قد عرف مجموعة من النظريات المتناقضة التى تفتقر إلى بناء نظرى واحد ووحيد، فى الوقت الذى لم تكن فيه إلا مجموعة مختلفة من التوجهات النظرية، وهذا ما سيحاول الكتاب الذى نقدم ترجمته إلى العربية أن يقدمه.

ولكن فى هذا السياق، يثور تساؤل مهم، لماذا نقدم علي ترجمة هذا الكتاب، وخاصة أنه يتعامل مع الرواد الأوائل الذى كان لهم الباع الأكبر فى بلورة معالم النظرية السوسيولوجية. وللإجابة عن هذا التساؤل نقدم الاعتبارات التالية:

أولاً : إن هذا الكتاب يوضح الأمواج الفكرية المتناقضة التى تفتقت عن الذهن الأوروبى الحديث، خاصة بعد انحسار الفكر الدينى الغيبى الذى جثم على أنفاس الواقع الاقتصادى والسياسى والفكرى، وبعد كل البعد عن الرؤى الموضوعية للواقع المعاش.

ثانياً : تركيز هذا الكتاب علي قضيتين رئيسيتين هما:

أ - الكشف عن السياق الاجتماعى والفكرى لرواد علم الاجتماع، محاولاً الوقوف على طبيعة العلاقة بين التفاعلات الاجتماعية وبين القضايا النظرية التى تولدت فى إطارها.

ب - الوقوف على القضايا المنهجية المتعلقة بكل نسق نظرى، والتى فى إطارها صاغ علم الاجتماع نظرياته المتصارعة من خلال الواقع العيانى لتطور المجتمعات الرأسمالية.

ثالثاً : مخالفة المؤلف لكل الرؤى التى قدمها السابقين حول رواد علم الاجتماع خاصة ما يتصل بالرؤية الراديكالية، فضلاً عن بعده عن المراجعات فى أعمال الكتاب

المؤسسين الذين لهم الفضل كل الفضل فى وضع وصياغة مبادئ علم الاجتماع.

رابعـــاً : تناول الرواد الأوائل لعلم الاجتماع بنوع خاص من الموضوعية، تلك التى تطلبت التصوير الدقيق والشامل للأفكار السوسيولوچية بشكل عام، وللعلاقة بين النظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع بشكل خاص.

خـامـسـاً : محاولة المؤلف معالجة السياقات الاجتماعية المرتبطة بظهور وتأسيس هذه النظريات، أو بقول آخر، تركيزه علي الظروف التاريخية والسياقات الاجتماعية التى ساهمت فى إقرار المفهومات السوسيولوچية، وما قادت به إلى جدل نظرى.

وقبل أن ننهى تصديرنا، أود أن أشير إلى أن هذا الكتاب الذى نقدمه للقارئ العربى بعنوان «علم الاجتماع وتأسيس النظرية الاجتماعية»، لم يكن فى طبعته الأصلية وفق ذلك، إذا جاء بعنوان «الرأسمالية وتطور النظرية الاجتماعية. لقد آثرنا أن ندخل تعديلاً يتماشى مع المحتوى وطبيعة مرحلة تدشين وتأسيس النظرية الاجتماعية، تلك المرحلة التى شهدت حواراً عنيفاً يتصل بطبيعة وتركيب المجتمع الرأسمالى.

شحاته صيام

القاهرة فى ٢٠/٨/١٩٩٦

شكـر وتقـــدير

أود في فـاتحة هذا الكتاب أن أعـبر عن دين لا يوصف لمجمـوعة من الأشـخـاص الذين تجشـموا عناء قراءة هذا العمل، أو علقوا عليه شفهياً وقت أن كلفت بكتابته، وهم تحديداً چون بازيل برنشـتين، وچون كـارول، وبيـرسى كوهـين، ونوربرت اليـاس، وجـيفـرى إنفـام، وتيـرى جونسون. وچافين ماكينزى، وإليا تيو شتاد، وأرفينج زايتلن.

ولا يفوتنى أن أقدم شكرى الخاص إلى كل من تطلع بعناية علي المخطوطه ككل، وأخص بالشكر: مـارتين البرو، وتوم بوتو مور، وديفيد لوك وود، وسـتيفن لوكس، وچون ركس.وقبل أن أسـجل دينى، ينبغى أن أرد الفضل لأصـحابه. إن إعترافى بالجميل الحقيقى ينبـغى أن يكون للآتى اسماؤهم: بربارا ليونارد، لايورات مـاكنزى، وبارچيت برينتس، وزوجتى چان جيدنز، كل هؤلاء لهم جميعاً كل الشكر والتقدير

تــوطئـة

يأتى تأليف هذا الكتاب عن إعتقاد خاص انتابنى، مؤاده أن ثمة حاجة إلى نظرية اجتماعية من وجهة نظر راديكالية. أو بقول آخر، أنه من المهم أن نقيم مراجعة أو نعيد النظر فى أعمال الكتاب المؤسسين الذين وضعوا أساسيات أو مبادئ علم الاجتماع المعاصر، وإذا كان هناك الحاح أمام هذا المطلب، فإنه يتوجب علينا ألا نغفل ثلاثة أسماء هامة فى هذا الإطار هم: ماركس ودوركايم وفيبر.

أن معالجة أفكار هؤلاء يتطلب بالضرورة نوعاً خاصاً من الموضوعية، لذا أجدنى أمام شكل خاص من الموضوعية، تلك التى تتطلب أولاً : التصوير الدقيق والإدراك الشامل وتحليل الأفكار السوسيولوجية لكل منهم. ثانياً : اختيار بعض الأفكار الرئيسية المتباينه بين وجهات النظر الماركسية من جانب، وبين الجوانب الفكرية الأخرى لكل من دوركايم وفيبر من جانب آخر. ولا يعنى ذلك أننى أزعم أننى سوف أقدم أى نوع من التقييم الكلى «الشامل» للعلاقة بين الماركسية وعلم الاجتماع البرجوازى، بل الأصح أننى سوف أحاول من خلال هذا الكتاب، أن أقوم بانجاز مهمة تمهيدية لفض الاشتباك حول القضايا الجدلية التى قامت بينهم. إنه وفقاً لذلك، فمن الحتمى أن يغطى الكتاب الراهن معظم الأفكار الرئيسية التي طرحها المفكرين الثلاثة، متجاوزاً فى ذلك بعض الأعمال التأسيسية.

ويجدر أن نشير فى هذا الصدد إلى أننى سوف أبتعد عن الدخول فى جدل لا طائل منه لأعمال المفكرين، ولكنى سوف أحاول أن أسبح لتبيان المعنى الاجتماعى الذى يجسده علم الاجتماع، ناهيك عن توضيح معظم الخصائص اللافتة للنظر فى الفكر الاجتماعى التى تربو علي ما يزيد عن قرن من ١٨٢٠ إلى ١٩٢٠، تلك التى تتباين عن بعضها سواء فى شكلها النظرى أو حتى فى سياقاتها المجتمعية. إن أعمال ماركس تتعاصر مع أعمال توكفيل وكونت وسبنسر، خاصه فى علاقاتهما بالمشكلات التى يتضمنها علم الاجتماع الحديث، لذا أجد أنه كان من المنطقى أن يضم هذا الكتاب مناقشة مستفيضة لأعمال هؤلاء المفكرين ولكن أجدنى

على العكس من ذلك فقد أدرت ظهرى لذلك، بسبب مجموعة من الأسباب، أولها : الحيز وعدم تخمه الكتاب بكلام معاد ومكرر فى الكتب المدرسية، والثانى هو التأثير الطاغى لماركس على معظم الكتاب، زد على ذلك مجموعة التعديلات التى أضافهما الكتاب اللاحقين لماركس. أننى وحسب فى هذا الكتاب أهتم بشكل واضح بأعمال ماركس وبعض معاصريه، خاصة دوركايم وماكس فيبر. أننى فقط سوف أناقش ما خلفه ماركس من وحى مسيطر على البنائية الوظيفية واختلافاتها معه فى مناقشة القضايا الخاصه بعلم الأجتماع مثل دراسة الطبقات الاجتماعية والدين وغيرها من القضايا الأخرى.

ومن المهم أن نشر أيضاً فى هذا المكان، إلي أننا فى هذا الكتاب نثير قضية العلاقة بين تعاصر الفكر الاجتماعى للمفكرين الثلاثة، فضلاً عن وجود مجموعة من الاحترازات التى ينبغى عدم إغفالها فى مناقشة هذه الأعمال، وهذه الاحترازات هى: أننى سوف أحاول أن أطرح تعبيراتهم دون تغير، برغم ما تثيره هذه الأعمال من صعوبات تتمثل فى الصعوبات الرئيسية فى نقل الثقافة الخاصة بالألمانية والمصطلحات الفرنسية إلي اللغة الانجليزية، التى قد لا أجد لها تعبيرات مماثلة أو تتماهى معها فى لغتها الأصلية، أننى سوف أحاول أن أواجه مثل هذه الإشكاليات، ولكى أذللها سوف أميط اللثام حول المعنى الخاص لمحتوى النص الأصلى، فضلاً عن أننى سأستشهد أو سأقتبس بعض النصوص التى سوف تغنى عن وجود الترجمة الانجليزية.

إن الكتاب الراهن يسعى إلي الكشف عن العلاقة المتعاصرة بين هؤلاء المفكرين. لذا سوف أطرح جانباً مسائل نقاط الضعف أو الغموض فى أعمال ماركس ودوركايم وفيبر، ولكن فى إطار هذا المسعى سوف أحاول جاهداً أن أكشف عن الارتباطات الداخلية التى تميز كتابات كل مفكر عن الأخر. ولما كانت كتابات كل منهم لا تخرج عن كونها هجوم على أفكار وآراء ومبادئ أى منهم، فإنه من الضرورى أن نعيد تقليب مؤلفات وأفكار كل منهم، إذ أنه من الصعوبة بمكان أن نشيح بعيداً مثل هذه الأعمال، كما أننى سوف لا أغفل الأصول

الاجتماعية والسياقات المجتمعية التى سوف تسهل كثيراً من مهمتى فى التحليل. إن إختلاف أصولهم الاجتماعية وطريقة التفكير، والشخصيات بين هؤلاء، ينعكس بالضرورة على الأفكار النظرية التى صاغها كل منهم، لذلك أجد نفسى أمام قضية الموضوعية أن أغفل عن قصد هذا البعد، الأمر الذى يجعلنى أركز جل اهتمامى على العلاقات المعقدة بين الكتاب الثلاثة.

إنه إزاء ذلك، قد يجول بخاطر البعض تساؤل هام مؤداه، لماذا لم يجمع هذا الكتاب فى أضمومة الفصول، أحداها الذى يقام فيه مقارنة بين أعمال دوركايم وفيبر بصورة مباشرة؟ وللإجابة عن ذلك، فإننى عوضاً عن ذلك حاولت إستخدام كتابات ماركس كنقاط هامة يمكن الرجوع إليها كمصادر، وحاولت - فى الوقت عينه - تقدير نقطة واحدة للالتقاء عندها، والوقوف على التناقض بين كتابات ماركس من جانب، ودوركايم وفيبر من جانب آخر. إنه يصعب من خلال الواقع أن نقيم تفرقة بين الأعمال الأولى لماركس، أو ما يطلق عليه بماركس الشاب. إنه من الواجب أن نقيم علاقة حديثة بين المحتوى الفكرى لكتابات ماركس فى ضوء الأعمال التى ربما تكون مهمة فى تقييم الفكر الماركسى، تلك التى نشرت معظمها فى الأيام الأولى من القرن نفسه. إنه وفقاً لذلك، فإننى سوف ابتعد أيضاً عن التقسيم بين أعمال ماركس الشاب، وماركس الناضج، تلك التي سوف تظلم معظم الكتابات الماركسية المدرسية التى فاض نهرها منذ نهاية الحرب. إنه من المدقق أن نلاحظ أن الكتابات الأصلية لماركس نجدها بين دفتى رأس المال (١٨٥٧ - ١٨٥٨)، الذى كشف بدون شك عن مجموعة من وجهات النظر الهامة التى خدمت ما يسمى بعملية الممارسة. أننا سوف نركز بشكل خاص - هنا - على أحد الأعمال الخاصة بماركس، آلا وهو رأس المال، ذلك العمل الذى يعد بحق من أكثر الأعمال المتكاملة والمتوازنه فى الوقت آنه.

وإذا كان كارل ماركس يعد من المفكرين القلائل الذين أسئ فهمهم، فإنه فى ذلك مثل دوركايم، الذين حاولوا النظر إلى كل أعماله بطريقة نقدية، وأن يخضعوا أفكاره حول الميتافيزيقا والعقل الجمعى للتمحيص. لقد حاول المؤيدون والمعاصرون تقليل وتبديد سوء الفهم

المتصل بأفكاره، لذا نجدهم حاولوا إستئصال كل التشديدات المتصله بوظيفة دوركايم. أنه وفق ذلك، فإننى أقدم دوركايم كمفكر تاريخى. لقد حاول كايم التشديد على المعنى الحاسم للبعد التاريخى فى علم الاجتماع، ناهيك عن اهتمامه المبكر بمشكلات النظام والتغير والتطور الاجتماعيين وطبيعة النظام الاجتماعى القائم.

وبالنظر إلى كتابات ماكس فيبر، نجد أن أغلبها فى الكتاب الراهن يغلفها التعقيد، وهذا يتبدى منذ الوهله الأولى، ليس على صعيد أفكاره النظرية فحسب، ولكن أيضاً على مستواه العام. إن هذه الحقيقة تقودنا إلى التفكير بقوة فى الالتجاء إلى بعض التفسيرات التى تعيننا على فهم ما هو ثابت ومستقر بسهولة فى فكر فيبر. إن ذلك سوف يبعدنا عن التناقض الظاهر فى مختلف اسهامات فيبر التى تعبر عن المعرفة الرئيسية التى نجدها بشكل فج فى قسط كبير من أعماله النقدية المتصلة بالكانطية الجديدة. وفى إطار الاهتمام بالفكر الفيبرى فثمه قضايا فارقه لا يمكن معالجتها إلا فى ضوء العلاقة بين «فيبر» والنظرية الاجتماعية، تلك التى أفردنا لها فصلاً خاصاً نعالج فيه العلاقة بين فيبر وماركس ودوركايم.

وقبل أن أنهى هذه المقدمة، أود أن أشير إلى أن هناك نقطة هامة سوف أقوم بمعالجتها، وهى التى تتعلق بالسياقات الاجتماعية المرتبطة بظهور وتأسيس هذه النظريات والصياغات الاجتماعية، أو بقول آخر، أننى سوف أركز على الظروف التاريخية والسياقات المجتمعية التى ساهمت فى افراز المفهومات السوسيولوجية التى أعطت لها صدقاً نسبياً وواقعية. وإذا كانت كتابات ماركس قد منحت ذاتها شهادة على ذلك، فإننا سوف نقوم بمناقشة نظرية ماركس وصياغته للمراحل الأولى لنمو الرأسمالية، وما قادته من جدل نظرى يتباين مع روايات مفكرى البنائية الوظيفية.

وينبغى أن نلفت النظر في النهاية إلى أن ثمة تباينا بين ما هو نظرى وما هو امبريقى، فمن الخطأ أن ينصب جل اهتمامنا فى علم الاجتماع على قضايا النظام، أو حتى اختيار

القضايا التي يسهل تطبيقها. إن ذلك من وجهة نظرى يعد دربًا عقيمًا لتطور العلم، حيث أنه يركز وحسب على الشكل الخارجي، تاركًا المجال الحيوى لعلم الاجتماع ذاته، ذلك المجال الذى يتصل بكل نواحى المجتمع المختلفة.

مارس ١٩٧١ — انتونى جيدنز

فى إحدى المحاضرات التى ألقاها اللورد «أكتون» Acton فى جامعة كبردج فى عام ١٨٩٥، عبر عن إعتقاده بوجود خط فاصل بين العصر الحديث الذى عاشته أوروبا عن العصر السابق له، أقصد العصور الوسطى أو ما يطلق عليها بالعصور المظلمة. أي أنه يقصد أن العصر الحديث لم يخلف مباشرة العصور الوسطى، لأن هناك فترات تاريخية إنتقاليه، تحولت إبانها المجتمعات الأوروبية من مرحلة الظلام إلى مرحلة النور. أو بقول آخر، أن العصر الحديث لم يأت مباشرة بعد العصور الوسطى من خلال تعاقب عادى، أو وفق نموذج الانتقال الظاهرى الشرعى :

«...... لم يسع النظام القديم إبتداع أشياء جديدة لتأسيس نظام جديد، وذلك من خلال ابتكار أو صياغة قانون جديد يسعى إلى استمرارية حيوية النظام القديم، بل تأييده. ففى هذه الآونه طرح «كولومبس» Columbus مجموعة من أحوال الإنتاج والثروة والسلطة معاً. كما أن «ميكيافيللى» Machiavelli أعطى الحكومات حرية في التعامل مع قيود القانون، وقد حول «إراسموس» Erasmus تيار العلم القديم من حالة الوثنية إلي التيارات المسيحية. والواقع أن هذه المساهمات لم تقف عند هذا الحد، بل نجد أن «مارتن لوثر» Luther كسر قيود السلطة الدينية وتقاليدها العاتيه، ناهيك عن تأسيس «كوبر نيكوس» Copernicus القوة التى لا تقهر، والتى ظلت علاقة أبديه للتقدم الذى ظهر بعد ذلك .... إن كل ذلك ساهم فى إيقاظ الحياة الجديدة التى تضمنها العالم على جميع الأصعدة، وفتح باب المعرفة والبحث العلمى التى كانت أبوابه موصدة من قبل(١).»

إن الانقلاب على الأوضاع التقليدية التى كانت سائده فى أوروبا وقتذاك، تعد مصدراً للتطور فى تاريخ العلم، فالمجتمع التقليدى كان يتطلع دوماً إلى العودة إلى الوراء، حيث كان

يشعر بحنين إلي الماضي، إذا كان الماضي هو بمثابه حاضره، ولأن هذا هو ما كان سائداً حينذاك، فإنه لم يكن ثمة إهتمام بالتاريخ، لأن استمراريه الامس واليوم قلل من درجة الوضوح فى تمييز ما كان قائم بالأمس وما هو قائم اليوم. إن وجود علم التاريخ يفترض وجود تغيير، بحيث يكون الماضى قد أصبح إلي حد ما عبء يسعى الناس إلي التخلص منه. والواقع أن هناك تباينا بين العصور القديمة والعصور الحديث، فالأخيرة- أقصد العصور الحديثة- لم يعد الناس فيها يقبلون ظروف الحياة التى ولدوا فيها على أنها ظروف لكل العصور، وإنما يحاولون فرض إراداتهم علي الأمر الواقع حتى يغيروا من شكل المستقبل بشرط أن يتفق مع رغباتهم.

وعلى ذلك يمكن القول أن علم التاريخ كان علماً مهملاً، بل قل مجهلاً فى عصور ما قبل النهضة. فإذا كانت أوربا فى عصر النهضة قد أولت التاريخ اهتماماً ملحوظاً، فإن أوربا الصناعية هى التى مهدت الظروف لظهور ونشأة علم الاجتماع. وعطفاً على ذلك يمكن القول إنه إذا كانت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ تعد أحد العوامل التى ساهمت في ذلك، فإن ما حدث في بريطانيا يعد العامل الآخر. لقد كانت الثورة الصناعية فى انجلترا العامل المادى الذى فجر بنية المجتمع التقليدى فى أوروبا، كما كانت الثورة الفرنسية هى العالم الفكرى فى ذلك. إن بريطانيا حسب المقاييس العادية تعد أول دولة تحصل علي حكومة ديمقراطية، ولكن بدون ثورة سياسية. لقد كانت عملية التغير الاقتصادى والاجتماعى التى نقلت المجتمع فى بريطانيا من القرن السابع عشر إلي ما بعده، تعد بالأساس من العمليات التقدمية، أما بالنظر إلي الثورة في فرنسا، فنجد أنها غيرت من جلد المجتمع، حيث ازاحت الحكم الارستقراطى القديم، وجاءت برؤية مجتمعية جديدة تستند علي مبادئ العدل والحرية، ناهيك عن إعلان حقوق الإنسان عام ١٧٨٩، الذى اقترح أن الجهل بهذه الحقوق أو عدم احترامها، يعد السبب الوحيد لتعاسة وشقاء الجماهير. لقد ساهمت الثورة الفرنسية فى نهاية الأمر في الغاء الطائفية العنصرية التى كانت موجودة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر داخل نطاق

المجتمع الإنساني.

إن التغيرات السياسية التى أحدثتها ثورة ١٧٨٩ عبرت وأعطت الإشارة لحدوث تغيرات عميقة الجذور من أجل إعادة تنظيم المجتمع. وحرى بنا أن نشير فى هذا الصدد أنه على الرغم من عظم التحولات التى أحدثتها الثورة الفرنسية، إلا أنه كان لبريطانيا دور القيادة، حيث الانتقال من الحالة الزراعية والإنتاج اليدوى، إلى اقتصاد صناعى يعتمد على المصنع والآلة، وذلك فى نهاية القرن الثامن عشر. إن مجموعة التغيرات التى تحققت بفعل الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، ساهمت فى إيجاد مجموعة من التحولات فى جسم المجتمع الأوروبى برمته. إن ترابط الأحداث التى شهدها المجتمع الأوروبى نتيجة الفعل السياسى المتمثل فى الثورة الصناعية، والفعل الاقتصادى «المادى» المتمثل فى الثورة الصناعية، تعد الأرضية الفكرية والمادية لصياغة وبزوغ علم الاجتماع كعلم يهتم بالنظر إلى المجتمع على جميع الأصعدة المختلفة.

وينبغى ألا يغيب عن أذهاننا في هذا الإطار اختلاف خبرات الدول الغربية من أواخر القرن الثامن عشر وما تلاه، لأنه في حدود إطار هذه الاختلافات، ومنذ ذلك التاريخ، بدأت عملية صياغة وتشكيل الفكر الاجتماعى فى القرن التاسع عشر. إن علماء الاجتماع اليوم يتحدثون بصراحة ووضوح عن ظهور المجتمع الصناعى فى أوربا القرن التاسع عشر، متجاهلين التعقيدات التى وجدت فى هذه العملية. بالنسبة للدول الثلاثة الأساسية فى أوروبا الغربية أقصد بريطانيا وفرنسا والمانيا. لقد كانت العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر تعد سنوات رخاء إقتصادى. أن طفرات التقدم الاقتصادى التى حققتها بريطانيا فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، فاقت كثيراً ما حققته الدول الأخرى، إذ إبان هذه السنوات ظهرت الابتكارات التكنولوجية فى تصنيع القطن، وبهذا قامت بعنصر المبادرة لانتشار الميكنة وظهور إنتاج المصانع الكبيرة[٢]. ولكن هذا الوضع لم يدم طويلاً إذ إنه مع بداية القرن التاسع عشر، قد تأثر الاقتصاد البريطانى بصورة محدودة، ويستثنى من ذلك صناعة القطن

التى سبقت الثورة الصناعية البريطانية. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن بريطانيا لم تستطع أن تكون بحق دولة صناعية، إلا فى أواسط القرن التاسع عشر. وإذا كان ذلك هو صورة الواقع البريطانى، فإن الموقف فى فرنسا وألمانيا كان جد مختلفاً[٣]. فإذا كانت بريطانيا- قد تفوقت علي الصعيد الاقتصادى، فإن ألمانيا وفرنسا قد سبقاها فيما يتعلق بمقاييس الإنجاز الثقافى وخاصة فى مجال الآداب والفنون والفلسفة.

لقد تفوقا على بريطانيا. والحق أنهما منذ منتصف القرن الثامن عشر قد تخلفا عن بريطانيا فى مستوى التطور الاقتصادى، ولم يستطعا اللحاق بمستواها الاقتصادى إلا بعد قرن كامل أو أكثر[٤]، وإذا أخذنا بريطانيا كمقياس، نجد أن الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر لم تحظ باستقرار سياسى داخلى مثل بريطانيا حيث إشتد عود البرجوازية الليبرالية، وحصلت على مواقع قوية فى الحكومة.

إن حركة الانتعاش التى أصابت فرنسا قد جعلها تتخلى عن آمالها التقدمية المغالى فيها، والتى سيطرت علي اليعقوبيين قرابه خمس وعشرون عاماً. إن الأنقسام الاجتماعى والسياسى التى تعرضت له الثورة زادت حدته بواسطة أحداث ١٧٨٩، فلم تستطع أى حكومة بعد عام ١٨٧٠ أن تظل فى الحكم أكثر من عقدين. وبالنظر إلى ألمانيا نجدها وفقاً لما ذكره «ماركس» فى بداية حياته الفكرية، أنما دخلت في زمام الدول الحديثة دون المشاركة في الثورة، بل أن هذا البعد حينذاك- أقصد عند بداية القرن التاسع عشر- لم تكن ظروفه تسمح بأن يطلق عليه «أمة» بالمفهوم الحديث، وإنما كانت تتكون من مجموعة من الممالك المفككة[٥]. والواقع أن ذلك الوضع لم يطرأ عليه أيه تعديلات سوى فى عهد «بسمارك» إذ تمكنت روسيا من توحيد ألمانيا. إن مشكلة تخلف ألمانيا كانت تعد نواه المذهب المادى. إن «ماركس» باعتباره تلميذاً لهيجل فهو يتفق معه فى الرأى الذى يذهب إلي أن النقد المنطقى للدساتير الموجودة كان كافياً لإحداث التغيرات الأساسية اللازمة التى سمحت لألمانيا بأن تلحق ببريطانيا وفرنسا[٦]. لقد أدرك ماركس سريعاً عيب النظام الألمانى الذى اهتم بالنظرية وأهمل التطبيق. وفى ذلك كتب ماركس

فى السياسة قائلاً :

«... لقد فكر الألمان فيما فعلته الدول الأخرى...»، إن نظام «هيجل» كان يمثل الفلسفة المثالية، لهذا فقد حول التاريخ الإنسانى كله إلى تاريخ العقل أو الروح،فإذا كانت ألمانيا تريد أن تتقدم، فلابد أن تتسلح الفلسفة النقدية بالمعرفة للقوى المادية التى تؤدى دورها دائماً فى عملية التغير، ولا تبقى محصورة فقط داخل نطاق مستوى الأفكار. لقد أكد كثير من الكتاب على الثلاث مؤثرات التى انحصرت فيها كتابات ماركس. لقد أظهر ماركس الأثر القوى لتداعى الأفكار الذى تطور لارتباطه بالاختلافات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الدول الأوروبية الثلاث المتقدمه. لقد كان الاقتصاد السياسى وثيق الصلة بالفلسفة النفعية، وظل الشكل المميز الوحيد للنظرية الاجتماعية فى بريطانيا خلال معظم القرن التاسع عشر[٧]. لقد قبل ماركس مجموعة من الاقتراحات الأساسية التى طورها «آدم سميث» و «ريكاردو»، ولكن فى الوقت نفسه مزجها بمبادئ وقواعد معينة لشخصية المجتمع البرجوازى الموجودة فى الاشتراكية الفرنسية، والتى كانت صورة لمجتمع المستقبل الذى تصوره ماركس فى كتابه مخطوطات إقتصادية وفلسفية، والذى كتبه فى باريس فى عام ١٨٤٤.

ويجدر أن نشير إلى أن البعد التاريخى الذى أعمله ماركس، قد وفق بين الاقتصاد السياسى والاشتراكية، وكان أساسه معتقدات وأفكار «هيجل». بهذه الطريقة أوجدت أعمال ماركس من جديد بصورة مترابطة معالم الوعى الفكرى للخبرة البريطانية والفرنسية والألمانية، وفى الوقت عينه قدم أساسا للتفسير النظرى لهذه الاختلافات فى قالب اجتماعى وسياسى واقتصاد.

ومن المهم أن نوضح هنا، أنه بعد أن وارى التراب جسد ماركس فى عام ١٨٨٣، كان «دوركايم» و «فيبر» شابين في مستهل التعليم، ولكن ما يهمنا فى هذا الإطار، أن البناء الاجتماعى للدول الأوروبية الثلاثة قد طرأ عليه تغير واضح، خاصة إذا ما قارناه بالوقت الذى

كون فيه ماركس أفكاره الأساسية، ففى كل من فرنسا والمانيا (على خلاف بريطانيا) اتسمت الحركة العمالية بطبيعة ثورية. فضلاً عن الإضطلاع بأدوار بارزه على الصعيد السياسى، كان لها أثراً بالغاً يتعادل مع حركة القومية التى أزدهرت فى ذلك الوقت، وخاصة فى المانيا. وعلى الرغم من تعالى صيحات القومية آنذاك، إلا أنه لم يحدث بالمانيا إيه ثورات بورجوازية ناجحة، حيث ظل البرجوازيون تابعون للسلطة الديكتاتورية القوية، ويعملون فى ظل دولة بيروقراطية وحكم عسكرى وسلطة هرمية. وإذا كان المناخ السائد وقتذاك يُدمغ بالطابع البرجوازى، ويحمل صفه العداء للاشتراكيه، إلا أن الحزب الاشتراكى الديمقراطى كان حزباً شيوعياً واضح المعالم خاصة بعد عام ١٨٧٥. ولكن مع نهاية هذا القرن دشن هذا الحزب أوضاعه الثورية بشكل متزايد، وذلك بحكم وضعه الحقيقى فى مجتمع تحول إلى مجتمع صناعى من أعلى. إن ما أشرنا إليه يمثل صورة الأوضاع أو السياقات الاجتماعية قبل موت ماركس بفترة ليست كبيرة، حيث بدأ «انجلز» نشر مجموعة من كتاباته مدافعاً عن الماركسية كعقيدة منظمة، تلك التى كان أهمها «ضد دوهرنج» الذى شدد فيه على الخصائص العلمية لاشتراكية ماركس المضادة لليوتوبيا والإرادية لأشكال النظرية الماركسية. لقد مهد انجلز فى عمله «ضد دوهرنج» الطريق للتفسير الإيجابى للماركسية التى حكمت الأوساط الماركسية، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، تلك التى أضحت الفلسفة الرسمية فى الاتحاد السوفيتى(٨).

وأحرى بى أن أذكر في هذا الصدد أن العقد التالى لموت ماركس، أى فى الفترة التي كان كل من دوركايم وفيبر يدعمان آرائهما، تعد الفترة الحاسمة التى باتت فيها الماركسية قوة هامة على الصعيد السياسى والفكرى. ان الفلسفة المادية تحت تأثير «انجلز» باتت معروفة على النطاق العالمى على أنها الماركسية، تلك التى قدمت الإطار النظرى للاشتراكية الديمقراطية التى تجاوزت عن قصد إقامة التمييز بين ما يسمى بالنظرية والممارسة. إن الاشتراكية الديمقراطية أصبحت فى جوهرها حزب إصلاح، وإن ظل يحمل على يافطته فقط- صفه الثورية.

إن حملة لهذه اليافطة، أو هذا الاسم جعل متحدثهم الأول يفشل فى أن يتقبل مغزى التغيرات التى مكنتهم من اللحاق بالتقدم الصناعى الذي كانت تتميز به بريطانيا، فضلاً عن عدم فهم الآثار التى تخلفها الأفكار في عملية التطور الاجتماعى، الذى سيطر على مجموعة التفاعلات بين المعسكر الماركسى والمعسكر المضاد لهم عند بداية القرن العشرين، تلك التى ينبغى فهمها وسبر أغوارها فى ضوء هذه الانتكاسة. لقد تقبل كل من دوركايم وفيبر الفلسفة المادية التى أسسها انجلز وكاوتسكى ولابريولا وآخرون كمادة للتقييم النقدى، لا كإدعاءات للماركسية. لقد أسس الليبراليون والماركسيون على السواء جدلهم حول الانقسام الكلاسيكى بين المثالية والمادية. إن الجدل حول صحة كتابات ماركس قد دار حول قضية رئيسية مفادها، هل الأفكار تلعب أدواراً بارزة فى تطوير المجتمع. إن أحد إهتمامات هذا الكتاب هو الإشارة إلي عدم ارتباط هذه المناقشة بكتابات ماركس مقارنة بكتابات دوركايم وفيبر، كشكل من أشكال النظرية الاجتماعية. لقد حاول ماركس مثله مثل دوركايم وفيبر أن يوفق بين الفلسفة المثالية والفلسفة المادية، حيث أن اللبس والتداخل بينهما، وإنتقاد ماركس للفلسفة المثالية قد حجب عناصر الاختلاف الحقيقى بين ماركس وعلم الاجتماع الأكاديمى أو البرجوازى، وهذه نقطة لم تتضح إلا حديثاً، خاصة حينما بدأ الغرب يولى الماركسية اهتماماً كبيراً خاصة منذ الحرب العالمية الأخيرة. إن ظهور كتابات «راجازانوف» عن ماركس وانجلز، والتى لم تنشر، لعبت دوراً أساسياً فى إنتعاش هذه الحركة لأن نشر هذه الكتابات فى عام ١٨٤٤ والتى جاءت تحت عنوان «مخطوطات فلسفية وإقتصادية»، ساهمت في حل إشكاليات كثيرة كانت قد ظهرت فى هذه الآونه، إن الاهتمام بالطبيعة الداخلية وانسجامها مع كتابات ماركس، ساهمت فى الكشف عن الارتباطات الفكرية بين وضع نظريات ماركس وغيره من المفكرين الاجتماعيين.

إن الصعوبات التى أفرزها هذا الموقف، فرضت إلى حد كبير على مادة هذا الكتاب، خاصة عند تقييم بعض مصادر الجدل المعاصر بين الماركسية وعلم الاجتماع الأكاديمى أن

تعيد بناء الأفكار الأساسية للمفكرين البارزين التى تعيد أعمالهم عمداً أساسية فى بناء النظرية الاجتماعية الحديثة، لذا تجد أن ثلثى هذا الكتاب نعالج فيه بصورة مفصلة أشكال النظرية الاجتماعية التى جاءت علي يد ماركس ودوركايم وفيبر، كما حاولت أن أسعى إلى تبيان الترابط بين الأفكار الرئيسية فى كتابات كل مؤلف، مع استبعاد - فى الوقت عينه- محاولة التحليل النقدى لهذه الأفكار. ولا يفوتنى أن أوضح هنا إلى أننى فى الفصول الختامية حاولت توضيح الطرق الأساسية التى أنفصلت بها أفكار ماركس عن كايم وفيبر، وكيف أنه لا يمكن أن نتقبلها ببساطة نظراً لقيمتها الظاهرة، بالإضافة إلي تلخيص مواقف دوركايم وفيبر فى هذا الشأن، حيث تزودنا بتقدير جديد للتوافق والتعارض بين كتاباتهما وكتابات ماركس.

وينبغى أن نشدد فى هذا الإطار- على وجود خطوط هامة وعديدة للمقارنة بين ماركس ودوركايم وفيبر كانت مهملة أو متجاهلة من قبل من تصدى لاعمالهم من قبل، لذا فقد أفردنا لها الفصول الثلاثة الأخير، حيث تهتم بشكل رئيسى بتحديد معالم أو خصائص الرأسمالية الحديثة ومقارنتهما بالأشكال السابقه عليهما، وذلك من خلال ما طرحه من أفكار كل من ماركس ودوركايم وفيبر. إن التركيز الأساسى فى علم الاجتماع فى العقود القليلة الماضيه، كان ينصب بالأساس نحو البحث عن نظرية عامة رسمية، الأمر الذى حدا به إلى إداره- ظهره- أقصد علم الاجتماع - عن الأعمال التى ساهمت فى تشييد الأسس العامة للفكر الاجتماعى الحديث، تلك التى كانت لها نتائج هامة فى عدم الافصاح عن الاشكاليات التى واجهت النظرية الاجتماعية.

وأخيراً أود أن ألفت نظر القارئ إلى أننى لا أعتقد أن أى من المفكرين الثلاثة قد حاول مناقشة كيفية البحث فى صهر كل الأنظمة الفكرية فى بوتقه واحدة، لذا أجدنى قد حاولت من خلال هذا العمل، أن أظهر الوحدة المتكاملة لأعمال كل كاتب، وفى الوقت نفسه حاولت أن أوضح عدم التكامل فى هذه الأعمال، وذلك بالتركيز على المبادئ والمعتقدات ووجهات النظر التى تبنى كل منهما لها، ناهيك عن طرح النتائج التى توصلوا إليها.

البـــــــاب الأول

كـارل مـاركـس

البـــــاب الأول

كـــارل ماركس

أولاً : كتابات ماركس المبكرة

ثمة معنى هام لانتشار كتابات ماركس طوال ثلاثة قرون. فعلى الرغم من أن ماركس ولد بعد عقدين من بداية القرن التاسع عشر، ومات قبل إنتهاء القرن ذاته، إلا أن كتاباته كان لها أثر كبير خاصة على الصعيد السياسي، وربما أيضاً في المجال الفكرى في القرن العشرين. ولكن لا يعنى ذلك أن هذا الفكر- أقصد الفكر الماركسي - هو ابن هذا القرن. إن الصحيح هو، إن أفكاره تضرب بجذورها في أواخر القرن الثامن عشر، حينما فعلت ثورة عام ١٧٨٩ فعلها وأحدثت تحولات اجتماعية وسياسية كبيرة في بنية المجتمع الفرنسي. إنه لذلك يمكن القول أن أعمال ماركس تشد آثار الثورة الفرنسية إلى العصر الحديث. أو بمعنى آخر، انها تعيد انتاج أثار الثورة الفرنسية مرة أخرى، ذلك الذى يتضح من الاستمرارية بين ثورة ١٧٨٩ الفرنسية، وثورة أكتوبر الروسية التى تولدت بعد مرور مائة وثلاثين عاماً.

وينبغى أن نسجل منذ البداية أننا لا نعلم الكثير عن طفولة ماركس، اللهم إلا بعض القصاصات والخطابات التى تم العثور عليها، والتى تخص فترة المراهقة. لقد كانت أول هذه الكتابات ثلاثة مقالات كتبها ماركس في امتحاناته بالمدرسة النهائية. ويبدو أن هذه المقالات ليس لها أهمية كبيرة، أو ذات أصالة إلا أنها تعطى مؤشراً لحماسة الشديد الذى ألهم أعماله التالية في مرحلة النضج. إن أهم هذه المقالات جميعها، كانت تدور حول «أفكار شاب عن اختيار المهنة»، إذ ناقش فيها الالتزامات الأخلاقية وقدر الحرية المتاح للفرد في اختياره لمهنته في الحياة. أن أهم ما ورد في ذلك يتضح من النص التالى :

«... إن الذى يجب أن يرشدنا عن إختيار المهنة، هو رفاهية الإنسان والصالح العالم

ومثاليتنا... فلا ينبغى أن يعتقد الإنسان أن هناك تعارضاً بين مثالية الإنسان والصالح العام، أو أن واحدة لابد أن تدمر الأخرى، بل أن طبيعة الإنسان تمكنه من أن يصل إلى هدفه عن طريق العمل على رفاهية مجتمعه. إن التاريخ يسمى هؤلاء الناس بالرجال العظماء الذين يهبون ذواتهم لخدمة العالم...»[١].

إن هذا الطرح قاد ماركس فى نهاية الأمر كطالب جامعى لأن ينهى دراسته بفلسفة هيجل، التى وجد فيها سبيلاً لتحقيق الذات، ومن ثم الوصول إلى الكمال. وفى أحدى الخطابات التى كتبها ماركس لوالده فى عام ١٨٣٧، نجده يعبر فيه عن عدم اقتناعه بفلسفه «كانت» و «فيشته»، وتراجعه عن حبه للشعر الغنائى. وعلى الرغم من أن ماركس قد غاص فى محيط هيجل ووقع تحت تاثيره كطالب، إلا أنه من الواضح أنه لم يكن تابعاً للارثوذكسية الهيجلية بطريقة عمياء[٢]. إن بداية انجذاب ماركس لهيجل ظهر فى مذكراته التى كتبها وقت أن كان طالباً حين اهتم بالقراءة فى برلين فى الفلسفة والقانون.

وإذا كان ماركس مفتوناً ببعض القضايا الهيجلية، إلا أنه فى الوقت أنه لم يكن كذلك بالنسبة لكانت، حيث كان من وجهة نظره أنه يعبر عن ازدواجية واضحة، تلك التى تتمثل فى ما هو كائن فعلاً، وما يجب أن يكون. لقد لاقت فلسفة «فيشته» نفس الاعتراض، لأنها أيضاً من وجهه نظره تفصل بين خاصية المنطق وحقيقة (التى يتسم بها علم الرياضيات والعلوم التجريبية) أن تدخل النزعة الإنسانية فى ديمومة تطورية مستمرة، لهذا فإن وجهة النظر هذه لابد أن تستبدل بأخرى تعترف بأن الشيء ذاته لابد من دراسته أثناء مرحلة تطوره، حيث لا يكون ثمة فواصل افتراضية أو عشوائية. إن منطق الشيء ذاته لابد أن يكشف عن تناقضاته ويجد وحدته فى ذاته[٣].

لقد وجد ماركس نفسه غير قادر على حل هذه القضايا بمفرده واضطر أن يتبع عملية التطور التى اتبعتها الفلسفة الألمانية المثالية متحركاً من «كانت» إلى «فيشته» ثم إلى هيجل[٤]. وحرى بنا أن نشير إلى أن ما شد ماركس إلى هيجل فى بادئ الأمر لم يكن الفهم المتأثر

بفلسفة هيجل ولا حتى محتوى فلسفته على وجه التحديد، وإنما كان التقارب الذى أحدثه بين شطرى الفلسفة الكلاسيكية الالمانية التى شكلت الوثيقة الأساسية لفلسفة «كانت»(٥). إن تأثير هيجل على ماركس تعود أسبابه إلى مصدرين منفصلين، كل منهما تتضمن وجهات نظر هيجل السياسية وإختلافها مع تحفظات هيجل، إن أحد هذه المؤثرات نجدها فى تعاليم «ادوارد جانز» الذى أحدثت محاضراته فى برلين تاثيراً كبيراً على ماركس(٦). لقد أفاد «جانز» هيجل بعامل قوى لفلسفة «سان سيمون». ويجوز أن نذكر هنا أن ماركس كان قد تأثر بأفكار سان سيمون فى مرحلة مبكرة، الأمر الذى يدفعنا إلى القول أن ماركس تأثر بكتاباته بنفس القدر الذى تأثر فيه بكتابات هيجل(٧). نفهم من ذلك أن التكوين الفكرى لماركس كان منبعه هيجل وسان سيمون، أو بمعنى آخر، أن المعين الفكرى الذى نهل منه ماركس لا يخرج عن التأثيرات الالمانية والفرنسية معاً. أما العامل الثانى الذى جعل ماركس يتقبل أفكار هيجل يتمثل فى عضوية ماركس فى نادى الأطباء بجامعة برلين، ففى هذا المناخ تعرف ماركس على اتباع هيجل «ومن ابرزهم برونو باور»(٨).

إن المشاكل الآنية التى أهتم بها «باور» ومجموعة الهيجليين الشبان، تتمثل فى الالتفاف حول الأفكار المسيحية التى حافظت على كثير من الأنساق الاجتماعية القائمة، والتى أضحت فى الوقت عينه جزءً هاماً من كتابات هيجل الخاصة. لقد أظهرت مناقشات هيجل لفلسفه ديمقريطس وأبيقور، ميلاً واضحاً لآراء باور(٩).

ولكن فى الوقت نفسه الذى أوضح فيه، ماركس نظريته، نشر فيور باخ كتابه «جوهر المسيحية» وقد أوضح «انجلز» فيما بعد أثر هذاالكتاب على الحواريين من أتباع هيجل قائلاً : «... لقد انطفأ الأعجاب وانهارالنظام والقى جانباً... لقد عم الحماس، وأصبحنا كلنا من أتباع فيور باخ...»(١٠).

ويجدر أن نشير إلى أن هيجل قد أثر على ماركس بصورة مباشرة، وإذا كان انجلز قد أدرك ذلك بعد أربعين عاماً، فإن الحقيقة تثبت أن هذا التأثير يفوق ما قام أنجلز بتصويره

بكثير[11].

وإذا كان ماركس قد ادار ظهره لكل أفكار فيورباخ، فإنه أيضاً لم يعد يتبنى أفكار هيجل. وإذا كان ذلك كذلك، فإن تأثير فيورباخ على هيجل كان واضحاً ومسيطراً حتى نهاية عام ١٨٤٢. إن مناقشة ماركس النقدية لفلسفة هيجل عن الدولة التى أصدرها فى عام ١٨٤٣، تأثرت إلى حد بعيد بأفكار فيورباخ، خاصة وجهة نظره الأخيرة التى تتناقض مع كثير من الأفكار التى جاءت بها المخطوطات الاقتصادية والفلسفية.

وأحرى بنا أن نقول فى هذا الإطار، أن فيورباخ فى كتابه «جوهر المسيحية» الذى ذكرناه قبل قليل وقف موقفاً نداً من أفكار هيجل الفلسفية، إذ ذكر صراحة أن نقطة بداية دراسة الإنسانية، لابد أن تنطلق من دراسة الإنسان الحقيقى الذى يعيش فى عالم مادى حقيقى، لا - كما يذكر هيجل- أن ندرسه من خلال كماله. لقد وقف فيورباخ من ذلك موقفاً جدلياً واضحا، حيث يقول أن الكمال هو نتاج الحقيقة، والتى هى الوجود الذى يسبق الفكر، أو بمعنى آخر، أن الناس لا تفكر فى العالم قبل أن تعمل فيه، فالفكر ينبع من الوجود، أو هو أنعكاس له، وليس العكس[12]. لقد رأى هيجل أن تطور الجنس البشرى يتبدى فى ضوء فكرة انقسام الله على ذاته، أما فى فلسفة فيورباخ، فإن الله يوجد فقط طالما إن الإنسان منقسم على ذاته. أو بقول آخر، أن الله موجود إذا إغترب الإنسان عن ذاته، إن الله من وجهه نظره كائن خيالى أرجع إليه الإنسان قدراته وإمكانياته العاليه، وبهذا نراه كاملا وقويا، ومقارنه به يبدو الإنسان محدوداً وناقصاً. ولكن فى نفس الوقت تبعاً لرأى فيورباخ فمن خلال المقارنة بين الله والإنسان يمكن أن تكون مصدراً إيجابياً للإلهام وإدراك قدرات الإنسان[13]. إن مهمة الفلسفة هى مساعدة الإنسان على استرجاع ذاته المغتربة عن طريق التحول النقدى، أى أنه يعكس مبادئ هيجل، وبهذا يؤكد أولوية العالم المادى. إن الديانة لابد أن تحل محلها الإنسانية، وأن نوجه الحب الذى كان موجها فى الماضى من الله إلى الإنسان، وذلك حتى تستعيد البشرية وحدتها «الإنسان لذاته». وإذا كانت الفلسفة القديمة تذهب إلى أن مالا تفكر فيه غير موجود، فإن

الفلسفة الجديدة تذهب إلى عكس ذلك تماماً، إذ ترى أن «ما لا نحبه، أى الذى لا يمكن أن نحبه ليس له وجود»[١٤]. إن ذيوع أفكار فيورباخ على هذا النحو، أعادت ماركس إلى هيجل فى محاولة لكى يستخلص مضمون المبدأ الجديد وخاصة لكى يطبقه على مجال السياسة. إن اتجاهات فيورباخ الفلسفية التى جذبت ماركس إليه تعد هى هى التى سحبته تجاه هيجل. إن الإمكانية التى تبدت من هذا العرض، ما هى إلا نوع من مزج التحليل والنقد، وبذا تتحقق الفلسفة. من المعروف أن كتابات ماركس الأولى عن الاغتراب فى مجال السياسة والصناعة لا تزيد كثيراً عن كونها إمتداداً لمادية فيورباخ فى المجالات المختلفة، وإن كان لم يتناولها الأخير - أقصد فيورباخ - ولكن هذا الرأى مضلل لأن ماركس لم يتقبل ما يعتبره فيورباخ المغزى الأساسى لفلسفته- وهو أنها تزودنا ببديل لفلسفة هيجل. حتى عند إشتعال حماسة لفيورباخ سعى ماركس لكى يضمه جنباً إلى جنب مع هيجل، وبذا يكون ماركس قد نجح فى الإبقاء على المبدأ التاريخى الذى يعد ركيزة أساسية لفلسفة هيجل، والذى رفضها فيورباخ فى الوقت نفسه[١٥].

١ - الدولة والديمقراطية الحقيقية

إن نقد ماركس لفلسفة هيجل عن الدولة الذى كتبه فى عام ١٨٤٣ يعد أول شىء ينشر له، وباكوره فهمه - الخاص - عن المادية التاريخية[١٦]، وفى الوقت عينه تعد البداية فى معالجة وطرح موضوع الاغتراب، تلك القضية التى روج لها ماركس طويلاً فى كتابه «مخطوطات اقتصادية وفلسفية» بعد ذلك بعام. لقد استمر ماركس فى تحليل نصوص هيجل وعكس فلسفته بطريقة فيورباخ. وفى ذلك يقول ماركس «... لقد عكس هيجل الأوضاع وجردها من موضوعيتها...»[١٧]. إن وجهة نظر ماركس التحليلية، ما هى إلا إعادة لتعريف الموضوع الحقيقى (وهو الإنسان العامل الذى يعيش فى عالم مادى حقيقى) ومتابعة عملية الاختيارات فى المؤسسات السياسية. أن العالم الحقيقى لا يمكن فهمه من خلال دراسة المثاليات، وإنما العكس هو الصحيح، إذ أن المثاليات يمكن فهمها على أنها نتاج تاريخى للواقع. أما النظر إلى

رؤية هيجل، فإن المجتمع المدنى الذى يشتمل على كل العلاقات الاقتصادية والاسرية، التى تعد من مكونات البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتعتبر- بالفطرة- مجالا للأنانية الشخصية غير المكبوحة، حيث أن كل فرد يحارب ويتنافس مع الآخر.

ان البشر متعلقون ومنظمون بالدرجة التى يتقبلون النظام القائم فى الدولة ومن ثم فهو نظام عالمى يحد من الانانية الفردية فى تصرفات الإنسان داخل المجتمع المدنى. فحسب رأى هيجل، فإن الدولة لا تكون منفصلة عن حياة الأفراد فى المجتمع المدنى، وأنما لها أولوية عن الفرد(١٨). فعلى الرغم من أن الفرد هو الخالق الحقيقى للتاريخ، إلا أن وضعه يظل هامشياً فى المشاركة السياسية داخل الدولة.

لقد أوضح ماركس، أن فيورباخ قد أظهر، إنه فى إطار الدين تشارك الناس فى عالم غير حقيقى وخيالى يتسم بالتوافق والجمال والرضا، بينما العيش فى عالم الحياة اليومية يتسم بالألم والشقاء. إن الدولة بالمثل، هى نوع من النشاط السياسى الذى يضم مجموعة من الحقوق العالمية التى تمارس يومياً كما هو الحال فى عالم الدين المثالى، إن أساس وجهه نظر هيجل تتمثل فى أن تقديم الحقوق السياسية ينبغى أن تتوسط بين أنانيه الفرد فى المجتمع المدنى، والدولة على الصعيد العالمى بشكل عام. ولكن يؤكد ماركس على عكس ذلك، حيث أن عدم وجود بناء سياسى قائم فى الواقع يوضح هذه العلاقة بشكل جلى. إن الحالات القائمة تتمثل فى المشاركة العامة فى الحياة السياسية، وهى تمثل أعلى درجة من المثالية، ولكنها تسعى فى الوقت ذاته إلى المصالح الشخصية وحسب، ولهذا فإن ما يظهر فى تفسير هيجل يكون منفصلاً وثانوياً، وفقاً للمصالح الخاصة للأفراد فى المجتمع المدنى حيث يكون نابع منهم. أنه حتى الآن لا يزال البناء السياسى هو هو المجال الدينى، كما أن الحياة الدينية للناس، وسعادة العالم تتمثل فى إختلاف الوجود الدنيوى الخاص عن واقعهم(١٩).

لقد كان فى أوج ازدهار المجتمع الاغريقى، كل مواطن حر، هو هو رجل سياسة، وذلك لأن الحياة السياسية والاجتماعية، كانت تتداخل وتندمج مع بعضها البعض، أو بالأحرى لا

تنفصل فيه الحياة الخاصة عن مجال السياسة، أى أن الحياة الخاصة والعامة لم تكن ذات فواصل واضحة للعيان، كما أن الأفراد الذين يطلق عليهم الخاصه، وهم ما يعرفون بالعبيد، فكانوا من الأفراد الذين يحظون بمكانات أجتماعية متدنيه، أو هم مواطنون فحسب. وإذا كان ذلك هو ما ساد فى اليونان القديمة، فإن أوروبا فى العصور الوسطى، كانت على النقيض من ذلك، حيث كانت مختلف الشرائح الاجتماعية فى المجتمع المدنى، قوة سياسية. إن القوة السياسية تتوقف على التعبير عن تقسيم المجتمع إلى اقتصادى واجتماعى مستقر(٢٠)، حيث أن لكل مجال خاص له شخصيته السياسية وهو فى الوقت نفسه يعتبر مجالاً سياسياً(٢١). فى مثل هذا الشكل من المجتمعات تصبح كل شريحة ذات طابع سياسى. إن فكرة الدولة ذاتها كشكل منفصل عن المجتمع المدنى هى فكرة حديثة ، لأنه فقط فى فترة ما بعد العصور الوسطى صار الاهتمام بالمجتمع المدنى، وخاصة فى المجال الاقتصادى، جزءاً من الحقوق الخاصة أو الفردية للمواطن، ومنفصله فى الوقت أنه عن المجال العام للسياسة. وإذا كان توزيع الملكية يُعتقد أنها الآن خارج بناء القوة السياسية، فإن الواقع عكس ذلك، حيث أن الملكية لازالت هى التى تحدد القوة السياسية، وإن كانت لا تأخذ شكلاً قانونياً. فى مثل هذه المجتمعات التى سادت العصورالوسطى، لعبت الملكية دوراً مبرزاً فى تحديد القوة السياسية، ومن ثم شكل حاملوها أو مستحونوها مجمل تراكيب القوة السياسية فى العالم. أو بمعنى آخر، أضحى مالك القوة، هو هو حائز السلطة، حيث مشاركته بشكل فعلى كأحد أطراف الحكومة(٢٢).

أن تحقيق ما يسميه ماركس بالديمقراطية الحقيقية، يتضمن طبقاً لتحليله التغلب على الاغتراب الحادث بين الفرد والمجتمع السياسى، وذلك عن طريق حل التباين بين المصالح الشخصية للأفراد فى المجتمع المدنى والخصائص الاجتماعية للحياة السياسية، إن ذلك من السهولة بمكان أن يحدث- من وجهه نظر ماركس- ولكن من خلال تعديل العلاقة بين الدولة والمجتمع، حتى تصبح المشاركة السياسية الشاملة حقيقة واقعة. وفى إطار ذلك قدم هيجل

الدولة كبديل للأفراد، وذلك فى صدد ما يسمى بالدولة التى تستند على أسس ذاتيه أو غير موضوعية. إن الديمقراطية التى تقدمها الدولة إلى الأفراد، كبديل للدولة ذاتها، تأتى دوماً من خلال موضوعية الأفراد أنفسهم، أما فى الأشكال الديمقراطية، فإن تقديم ذلك ينطلق من أشياء مادية بالأساس(٢٣). إن تحقيق المعاناة الشاملة لكل أعضاء المجتمع المدنى يأتى من الوجود السياسى، الذى يتحقق عن طريق الاتصال بين الفئات السياسية كلها، كما إن حق الانتخاب فى مثل هذه الأشكال سواء إن كان سلبياً أو إيجابياً، فإنه يدفع المجتمع المدنى إلى أن يرتفع بذاته عن الواقع، ومن ثم يتجرد عن الذاتيه لكى يصبح حقيقة شاملة ووجود ضرورى وفعلى فى الوقت عينه.

٢ - الممارسة الثورية

حدث جدل طويل حول إرتباط أفكار ماركس النقدية بالكتابات التى ظهرت فى عام ١٨٤٤. ومن الواضح أن النقد الذى أطلقه ماركس فى تحليله للدولة والسياسة، قد حاول التركيز على مجموعة من النقاط الهامة التى أهمل توضيحها، علاوة على أن المعنى العام لتحليل ماركس كان يسير فى اتجاه اليعقوبيين الراديكاليين، إذ قال أن المطلوب لكى نتجاوز بضعيه الوضع الراهن، إنما يتمثل فى إدراك المثل والقيم المجردة التى نادت بها ثورة ١٧٨٩(٢٤)، لكن بدون شك، لقد احتوى النقد على ملاحظات لم يتخل عنها ماركس، تلك التى تمثل لُبْ نظريته عن الدولة، وإمكانية زبولها، ومن ثم فنائها. ويجدر أن نشير هنا إلى إن المفاهيم التى تطالعنا بها ماركس فى نظريته، تضم معظم الكتابات الناضجة له. وفى الوقت نفسه، أنها مثلها مثل ما نطق به مجموعة الهيجليين الشبان، الذين يرون ضرورة التركيز على قضية الوعى والطرق الممكنه للارتقاء به، وهى التى نادى بها أيضاً فيورباخ.

ومن المهم فى هذا الصدد، أن نشير إلى أن ماركس قبل مغادرته لألمانيا متجها إلى باريس فى سبتمبر ١٨٤٣، كتب إلى «روج» يعبر عن إيمانه بأن كل المسلمات- سواء كانت دينية أو سياسية- لابد أن يتم طرحها على بساط المناقشة والنقد ... شعارنا يتمثل فى ضرورة

إصلاح الوعى والنهوض به، وذلك ليس فقط عن طريق العقائد والمسلمات، ولكن عن طريق التحليل للأشياء الغامضة سواء فى الدين أو السياسة... عندئذ سيتضح أن العالم كان يحلم منذ أمد بعيد بشىء واحد، وهو أن يكون واعياً لكى يحقق هذا الحلم ويحوله إلى حقيقة... أنه لكى نغفر خطايا الإنسان فعليه أن يعلن عن هذه الخطايا...»[٢٥].

وأحرى بنا أن نذكر هنا إلى أن إتصال ماركس المباشر مع الاشتراكية الفرنسية فى باريس، قد أثر بشكل بالغ فى مجموعة الطروحات التى أوردها، ولعل أبلغ مثال على ذلك هو ما جاء فى مقدمة نقد فلسفة هيجل عن القانون، والتى كتبها فى نهاية عام ١٨٤٣[٢٦] إن المدقق فى معظم نقاط المقال يستدل للوهلة الأولى على أنها كانت تعمقياً لأفكار نشرت من قبل، ولكنها اكتست ثوباً جديداً، حيث تخلى فيها ماركس عن تركيزه على فكرة «اجلاء أو تبديد الغموض» التى نادى بها «باور» والتى تشكل تحليله النقدى لفلسفه هيجل. إن نقد الدين هو «أساس كل النقد». وإذا كانت هذه المهمة من الأمور الهامة لدى ماركس، فإنها فى هذا الشأن تصبح ضرورية وعاجلة، حيث تقودنا إلى التحرك المباشر صوب السياسة. ويبد أن الدين هو بتعبير أو بأخر يمثل السعادة الوهمية، فإن الغاؤه يعد فى نهاية المطاف السعادة الحقيقية، التى هى فى الواقع تمثل إجلاء الغموض من الواقع الحياتى لهم. إن نقد الدين هو أصل النقد لوادى الدموع الذى تدعو له العقيدة[٢٧]، لكن النقد فى حد ذاته، على حد تعبير ماركس لم يعد كافياً. فعلى سبيل المثال، أن الأمر واضح كل الوضوح فى حالة المانيا التى تأخرت كثيراً عن ركب التطور الحادث فى أوروبا آنذاك. فإذا كانت على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لم تحقق تطوراً ملحوظاً ومماثلاً لأوربا حينذاك، فإنها على الصعيد الثقافى والفلسفى قد إنفصلت عن الأصعدة والسياقات السابقة. أو بقول أخر، إنه إذا كانت المانيا لم تحقق تقدما ملحوظاً بسبب حاضرها السياسى فى ذاك الوقت، فإنها قد أصابت ع مستوى الأفكار[٢٨].

إن مساهمة المانيا على نطاق الأفكار واضحة البيان، حيث كان الفلاسفة الالمان مواكب

للتطور، لذا فإن السعى لتغيير الوضع الحالى عن طريق النقد الفلسفى تعتبر عملية غير مجدية، لأن ذلك سوف يسهل من عملية تأييد الأوضاع دون تغير. إن كشف التناقضات على المستوى الفكرى لا تؤتى ثمارها، حيث يتوجب ضرورة الانتقال إلى الممارسة Praxis العملية، تلك التى تعد أحد الوسائل الناجحة، أو بتعبير أدق، أنها الوسيلة الوحيدة العملية لأنهاء التناقضات المجتمعية القائمة، ليس على صعيد المانيا فحسب، بل على كل الاقطار التى تشهد حالتها[٢٩]. إن حدوث تحولات مجتمعية، لا يمكن أن يتأتى عن طريق التقدم البطىء، وإنما الحق كل الحق، إن ذلك يتم عن طريق الثورات الجذرية[٣٠]. إنه بهذه الطريقة يمكن لألمانيا ليس الوصول فحسب إلى مستوى الدول الحديثة، بل الوصول إلى القدر الإنسانى الذى ينبغى أن تكون عليه البشرية فى المستقبل[٣١]. إن القضاء على التخلف فى التركيبة الاجتماعية لالمانيا وفق هذه الوصفه، سوف يساعد هذا المجتمع إلى القفز إلى مصاف الدول الأوروبية الأخرى. ويمكننا أن نضيف فى هذا الشأن، أن ذلك لن يتحقق إلا إذا ارتبط النقد السياسى بالخبرة الاجتماعية للجماعات الاجتماعية التى تحتل مكانه اجتماعية محددة فى إطار العملية الثورية. انه إزاء ذلك، نجد أن ماركس- لأول مرة- يلفت نظر الانتباه إلى البروليتاريا، تلك التى تحتل مستوى اجتماعياً متدنيا فى الاقتصاد الألمانى الذى يمر هو الآخر فى تلك الفترة بمستوى متدنى. لقد أشار ماركس إلى الوضعية المتدنية التى حظيت بها البروليتاريا الصناعية، تلك التى لم تخف عن أى ناظر أو مدقق لها، والواقع أن ماركس لم يقف عند هذا الحد، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث حاول أن يربط بينها وبين التركيب الاجتماعى السياسى القائم فى ذلك الوقت، وذلك باعتبار أن الأخير مسئول عن ذلك، ناهيك عن وضعه لمجموعة من الاعتبارات التى يمكن فعلها حتى يمكن لألمانيا أن تحقق طفرات متقدمة من النمو وتلحق بركب التطور الذى كانت قد حققته الدول الأوروبية الأخرى.

أنه منذ ذلك الوقت وقد وجد ماركس فى البروليتاريا الفاعل الثورى يمكن أن يحقق التحولات المجتمعية فى مثل هذه المجتمعات. وهو فى ذلك مثل هيجل، يرى أنها تمثل

الشخصية العالمية الذى عن طريقها يمكن أن تُذعن لها كل القوى المجتمعية الأخرى، ومن ثم تأتى بالنظام المحجوز. وحرى بنا أن نذكر هنا أن هيجل قد أثار ذلك فى معرض حديثه «المثالى» عن الدولة العقلانيه. الذى يختلف عن رأى ماركس الذى يرى أن الطبقة البرليتارية ذات وزن راديكالى متسلسل، أو هى بقول آخر، تعد مجالاً للنشاط الاجتماعى الثورى، وذلك بسبب معاناتها العالمية، وعدم مطالبتها بالحقوق الخاصة إن أوضاع البروليتاريا المتدنية لا تعود إلى هذه الطبقة ذاتها بقدر ما تعود إلى الأوضاع المجتمعية السائدة، أو هى بتعبير آخر، أنها لا تسأل عن أوضاعها. إن البروليتاريا تحمل معها كل آفات وشرور المجتمع، فهى تعيش فى فقر، وهو ليس فقر طبيعى ناتج عن نقص الموارد الطبيعية، وإنما هو نتاج زائف نتيجة للتنظيم المعاصر للعملية الإنتاجية السائدة فى المجتمع الصناعى، وحيث أن أوضاع هذه الطبقة هو نتاج سفه المجتمع الصناعى، فإن إستقلالها هو بمثابة إستقلال للمجتمع برمته.

«... إن كل خسارة الإنسانية يمكن أن تعوض عن طريق تحرير الإنسانية، وذلك عندما تعلن البروليتاريا تدمير النظام القائم، ناهيك عن إعلانها عن وجودها المؤثر والفعال على صعيد السلطة... فإذا كانت الفلسفة تجد استخدام المادية فى البروليتاريا، فإنه ينبغى على البروليتاريا هى الأخرى أن تجد أسلحتها الفكرية فى الفلسفة...»[٣٢].

ويجدر أن نشير إلى أنه أثناء الفترات الأولى من عام ١٨٤٤، بدأ ماركس دراسة مستفيضه للإقتصاد السياسى، ذلك الذى سجل نتائجها الأولية فى مجموعة من الأجزاء نشرت لأول مرة فى عام ١٩٣٢ تحت عنوان «مخطوطات اقتصادية وسياسية»، التى أوضحت إن اتجاه حركة الفكر الماركسى تشير إلى أنحرافه كثيراً عما آمن به الهيجليين الشبان، باستثناء «إنجلز» الذى كان تأثيره مهما فى توجيه طاقات ماركس نحو الاقتصاد. نفهم من ذلك، أن هذه المخطوطات تعد من أهم أعمال ماركس، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب نجملها فى – أولاً : أنها من حيث المادة تعد أول المسودات الأولى لكتاب رأس المال الذى يعد بحق من أنضج ما كتب ماركس. ثانياً : أن المقدمة التى أعدها ماركس للمخطوطات تحدد

إطار عمل مشروع وطموح، ذلك الذى لم يستطع ماركس أن يكمله. إن ما طرحه ماركس فى هذه المخطوطات التى رسم خطوطها فى مرحلة مبكرة من حياته، توضح بلا أدنى شك أن «رأس المال» الذى كتب عنه بشكل مستفيض، يشكل عنصراً واحداً فقط لنقد ماركس للرأسمالية. لقد كان ينوى ماركس فى الأصل أن ينشر مجموعة من المقالات الخاصة بنقد القانون والأخلاق والسياسة. وعلى الرغم من أنه كان يريد أن ينشر هذه الأعمال بطريقة متفرقة، أو باعتبار كل منها وحدة قائمة بذاتها، إلا أنه فى الوقت نفسه كان ينوى ربطها ببعضها فى عمل خاص يجمع بينها(٣٣). إن سعى ماركس إلى تغطيه هذه المجالات كان يأتى من إيمانه الكامل بالعلاقة المباشرة بين هذه الميادين وبين الاقتصاد. إنه وفقاً لذلك، فإن هذا العمل يعد أول نقد للنظام الرأسمالى، ذلك الذى أطلق عليه ماركس بعد ذلك «بالاقتصاد السياسى». أما ثالث هذه الأسباب، فتتمثل فى أن أهمية هذه المخطوطات تأتى من أن ماركس تناول منها بوضوح مجموعة من الإشكاليات التى حظيت باهتمامه فى كتاباته اللاحقه خاصة فى نقده لرأسماليه. ولا يفوتنا أن نذكر أن هناك بعض القضايا التى حذفها ماركس من أعماله الأخيرة، لأنه رأى أنه غطاها بشكل مكثف فى الأعمال السابقة، وأن هدفه الأساسى يتحور فى تقديم نقد نظرى للرأسمالية الحديثة، وإن كان تحليله للدين لم يختف فى تقديمه لهذه الانتقادات. ومن المهم أن نوضح هنا أن المخطوطات أخذت مساحات كبيرة من اهتمام ماركس، تلك التى شملت على معالجة قضايا كثيرة، وصب فيها جام نقده للنظام الرأسمالى.

لقد عجت المخطوطات بقضايا نقدية كثيرة، الأمر الذى جعله فى كتاباته التالية يدير ظهره لها، ومثل هذه القضايا، مفهوم الاغتراب، الذى حظى باهتمام كبير فى المحفوظات. وإذا كان ذلك كذلك، فإن فكرة الاغتراب ظلت محوراً رئيسياً لكل أعمال ماركس الناضجة. لقد فك ماركس فى كتاباته اللاحقه الاشتباك الدائر حول الاغتراب فبيد أن ماركس قد استخدم مفهوم الاغتراب فى المخطوطات، إلا أن هذا المفهوم إحتوى على تجريد فلسفى عال، إراد منه أن يحرر نفسه ويناقشه مناقشه واضحه. ومن الأهمية بمكان أن توضح هنا أن طرح ماركس

لمفهوم الانجذاب فى المخطوطات، قد افاده فيما بعد، إذا بات مصدراً فكرياً ومعينا لكل الأفكار الناضجة التى تقدم بها بعد ذلك.

٣ – الاغتراب ونظرية الاقتصاد السياسى

إن الافتراضات الأساسية التى تشكل نقد الاقتصاد السياسى، والتى طورها ماركس فى مخطوطاته تتمثل فى وجود نقدين أساسيين يجب أن نضع أيدينا عليهما من خلال كتابات الاقتصاديين السياسيين، الأول هو الذى يشير إلى افتراضهم الذى يتمثل فى أن خصائص ظروف الإنتاج الرأسمالى يمكن أرجاعها إلى كل صور الاقتصاد، وإذا كان الاقتصاديون قد بدأوا من نقطة أساسية هى أن التبادل الاقتصادى ووجود الملكيه الخاصة، والبحث عن الذات والاندفاع وراء الكسب المادى تعد من أهم الخصائص الطبيعية فى الذات الإنسانية، فإن ماركس كان على عكس ذلك، حيث أشار إلى أن التبادل الاقتصادى هو نتاج لحصيلة عملية تاريخية، ناهيك عن أن النظام الرأسمالى هو نظام قديم ومحدد للانتاج. أنه وحسب أحد الأنظمة الإنتاجية التى قد خبرتها البشرية من قبل، لذا فإنه لا يعد الصيغة النهائية أو نهاية المطاف بالنسبة للانظمة الأخرى التى سبقتها على مر التاريخ. أما النقد الثانى فيتمثل فيما قدمه رجال الاقتصاد، والذى مفاده أن العلاقات الاقتصادية المحضة يمكن معالجتها بطريقة مجردة. لقد تحدث الاقتصاديون عن السلع الرأسمالية والاسعار، وما إلى ذلك، تلك التى لها حياة أو وجود مستقل عن تدخل البشر. ولكن واقع الأمر ليس كذلك. فمثلاً العمله شىء مادى محسوس، وهى بهذا المفهوم لها وجود مستقل عن الناس[٣٤] انها مجرد «نقود» حيث أنها تشكل عنصراً داخل مجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية، إن رجال الاقتصاديين يحاولون إرجاع كل شىء إلى الناحية الاقتصادية، ويستبعدون كل ما لا يمكن معاملته بهذه الشروط، لهذا فإن الاقتصاد السياسى لا يعترف بالعامل العاطل، أو العامل الذى يشغل وظيفة خارج علاقة العمل هذه. فاللصوص والنصابون والقتله والمتسولون والعاطلون والبؤساء الذين يتضورون جوعاً، يعتبرون صوراً لا وجود لها فى إطار الاقتصاد السياسى، وإنما وجودهم

يتشخص بالنسبة لآخرين مثل الأطباء والقضاه والحادون... الخ، أنهم أشباح خارج إطار عملية العمل ومن ثم الملكية. إن أى أو كل ظاهرة أقتصادية هى فى الوقت نفسه ظاهرة اجتماعية، كما أن وجود نوع خاص من الاقتصاد، يفترض دائماً وجود نوعية محددة من المجتمعات(٣٥).

إن من أعراض سوء الفهم الذى أشرنا إليه تواً، يتمحور فى أن الاقتصاديين ينظرون إلى العمال على أنهم كلفه إضافيه على صاحب العمل، وبذا فهم يتساوون مع أى مصروفات أو إنفاقات. إن الاقتصاديين السياسيين يعلنون رفضهم بأن تكون الأشياء الحقيقية للتحليل هم الناس فى المجتمع، لذا نجد أن الاقتصاديين قادرون على تعقيم أو طمس كل ما هو ضرورى لتفسير الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج، لقد تأسست الرأسمالية على الفصل بين الطبقات البروليتارية من ناحية، والرأسمالية من ناحية أخرى، تلك الطبقات التى تدخل فى صراع دائم على توزيع ثمار العملية الإنتاجية الصناعية. أو بقول آخر، أنهم يفصلون دائماً بين الأجر من جانب، والأرباح على الجانب الآخر، ذلك الفصل الذى يحدده الصراع المرير بين الرأسمالى والعامل، باعتباره علاقة تجعل من أصحاب رؤوس الأموال هم الفئة المسيطرة، أما الآخرين فهم الخاضعون(٣٦).

ومن البين إن تحليل ماركس عن الاغتراب فى عملية الإنتاج الرأسمالى يبدأ من قضية إقتصادية معاصرة وهى عبارة عن فكرة قديمة، طورها فيما بعد فى كتابه المعنون «برأس المال». إن هذه القضية مؤداها أنه كلما تقدمت الرأسمالية ونهلت من معين التطور، كلما تدنت ظروف العمال وإزدادوا بؤساً وفقراً. إن الثروة التى يحققها أسلوب الإنتاج الرأسمالى تعود إلى الطريقة التى يستخلص بها أصحاب رؤوس الأموال ثرواتهم نتيجة للاستغلال الذى يقع منهم على الذين يبيعون لهم قوة عملهم. ومن ذلك نفهم أن ثمة فصل واضح بين العامل وما ينتجه، ذلك الذى يبذل فيه جهده وعرقه. والواقع أن ذلك ليس مسأله عدم أحقيه الأول- أقصدالعامل- فى السلع التى هى فى الواقع تخصه فقط، وإنما هى إستغلال صاحب العمل

للعامل وحرمانه مما ينتجه. إن النقطه الأساسية لمناقشة ماركس تتلخص فى أنه فى ظل النظام الرأسمالى تصبح مواد الإنتاج متساوية مع العامل ذاته- كما تعامل على المستوى النظرى المحض فى نظام الاقتصاد السياسى. أنه فى ظل هذا النمو من المجمعات، يصبح العامل أرخص -دائماً- كلما زادت السلع التى ينتجها. إن الإقلال من قيمة العامل البشرى، يزاد بصورة مباشرة مع ازياد قيمة الأشياء، هذا يتضمن تشويها لما يسميه ماركس بالتشيؤ[٣٧]. أنه من خلال العمل يستطيع العامل أن يعدل من طبيعة العالم. فإذا كان إنتاجه هو نتيجة تفاعل مع العالم الخارجى، حيث يقوم باستحداثه، فإنه فى ظل النظام الرأسمالى يصبح عبداً للموضوع الذى ينتجه[٣٨].

وإذا أمعنا النظر فيما سبق، فإنه يستبين أن عملية الإنتاج والتشيؤ، هكذا، تأخذ شكل «الخسارة والسخرة للشىء»، لأن العامل يصبح عبداً للمنتج الذى ينتجه[٣٩]. إن أغتراب العامل فى الاقتصاد الرأسمالى يتأسس على عدم المساواة بين القوة المنتجة للعمال التى يعظم شأنها بتوسع الرأسمالية ونقص سيطرتهم- أى الأعمال- على الأشياء التى ينتجونها. وإذا كانت ما سبق هو الحال على الصعيد الاقتصادى، فإن الاغتراب على الصعيد السياسى يتساوى على الصعيد الدينى أيضاً. إن الصفات التى يمكن أن تنسب إلى الله فى العقيدة المسيحية تتأرجح قيمتها بعيداً عن سيطرة الناس، وتصبح مفروضه عليهم من خلال سلطة خارجية. أنه فى مثل هذه الحالة، يكون إنتاج العمال مغتربا عنهم، ومن ثم يقف موقفاً نداً لهم باعتباره قوة مستقلة. إن الحياة التى وهبها العامل للشىء «الموضوع» هى التى نفسها التى تقف ضدهم كقوة معادية وغريبه عنه، وعلى ذلك، فإن التشيؤ يصبح خاصية ضرورية لكل العمال (الذين تم تحويلهم من قوة عاملة إلى شىء يخلق من خلالهم) ويصبح أهم شىء يميز الرأسمالية هو الاغتراب[٤٠] لقد بات إنتاج العمال إذن شىء خارجى يبتعد عن مجال سيطرتهم، لذا يمكن القول، أن كل ما يتم إنتاجه لا يستطيع العامل التحكم فيه، بل إنه أيضاً يُصبح مغترباً عنه، ومن ثم فـــلا يملكه[٤١]. إن ما يثير الانتباه هنا، أن ماركس استخدم هذه الصور وفق

مصطلحات كان فيها أثر على فيورباخ واضحاً. ولكن من الواضح أنه كان يفكر فى مصطلحات تتسم بالوضوح، وتؤثر بشكل بالغ على الرأسمالية، تلك التى تمثل بما يسمى بخصوصية وتاريخية نمط الإنتاج الرأسمالى.

ووفقاً لما سبق، فإن الأبعاد الرئيسة لمناقشة ماركس لقضية الاغتراب نجدها تتمحور فيما يلى:

أولاً : إن عجز العامل عن السيطرة على تصريف ما ينتجه، يعد نتيجة طبيعية لعدم إمتلاكه لها. أن ما ينتجه هو مملوك لآخرين، ولهذا فهو لا ينتفع به. إن هذا هو المبدأ الأصلى لاقتصاد السوق، حيث أن السلع تنتج للتبادل فى نمط الإنتاج الرأسمالى، أن تبادل وتوزيع السلع تحكمه عمليات السوق الحر، كما أن العامل نفسه الذى يعامل كسلعه تباع وتشترى فى السوق ليس له سلطة لتحديد مصير ما ينتجه. أن أعمال السوق تسير بطريقة ترفع من قيمة أرباح صاحب العمل مقابل انسحاق العامل، لذا فإنه كلما زاد ما ينتجه العامل، كلما قل ما يستهلكه، أى كلما زادت قيمة المنتوجات كلما قلت قيمته.

ثانياً : إن إغتراب العامل نحو مهمة العامل ذاتها يعتبر نشاط مغتربا «... إذا كان إنتاج العامل مغتربا... فإن الإنتاج ذاته لابد أن يكون هو الآخر نشاطاً مغترباً...» فالنشاط المغترب هو هو إغتراب النشاط[٤٢]. إن مهمة العمل لا تقدم الشعور بالرضا اللازم الذى يمكن العامل من تطوير طاقاته الجسمانيه والعقلية بحريه، حيث أن العمل يفرض نفسه من خلال قوة الظروف الخارجية وحدها. إن العمل يصبح وسيلة، وليس غاية فى حد ذاتها، وهذا تظهره حقيقة أنه لا توجد ظروف إجبارية مادية أو غير مادية تجعل الناس تهرب من العمل وكأنهم يهربون من مرض الطاعون[٤٣].

ثالثاً : أن كل العلاقات الاقتصادية هى أيضاً علاقات إجتماعية، إن ذلك يعنى أن إغتراب العمال له رواسب اجتماعية مباشرة. وهذا ما دعى ماركس إلى العودة من حيث البداية، حيث يرى أن العلاقات الإنسانية فى النظام الرأسمالى تميل إلى الاختصار على علاقات السوق فحسب، وهذا له علاقة مباشرة بدور النقود فى العلاقات الإنسانية، إن النقود تلعب دوراً هاماً فى إنماء العلاقات الاجتماعية، حيث أنها تقدم مستوىً مجرداً، فى ضوء الصفات المتجانسة التى يمكن المقارنة بينهما وإرجاع أسبابها للعلاقات المتبادلة بينهما. إن الذى يستطيع شراء الشجاعة، يصبح شجاعاً حتى لو كان جبانا، لذا فمن وجه نظر صاحبها، يمكن مبادلتها بأى صفة أو أى شىء آخر حتى ولو كانت عكس ذلك(٤٤).

رابعاً : إن الناس يعيشون فى علاقات فعاله ومتبادله مع العالم الطبيعى. فالتكنولوجيا والثقافة هى تعبير ونتاج هذا التفاعل وهى الصفات الأساسية التى تميز الإنسان عن الحيوان. بعض الحيوانات تنتج بالفعل ولكن بطريقة آلية لتتكيف مع الطبيعة.

إن إغتراب العمال يقلل من مستوى النشاط الإنتاجى للإنسان إلى عملية التكيف مع البيئة، فبدلاً من السيادة الفعاله على الطبيعة، فإنه يخلع عن نفسه هذه العملية، لذا فهو ينفصل بعض الشىء عن أدميته. إن ذلك يجعل حياة الناس تتميز بصورة فارقه عن السلاله الحيوانية(٤٥).

إن المتمعن فيما سبق، أقصد مناقشة ماركس التى طرحناها قبل قليل، يستطيع أن يشتم رائح فيورباخ. إن كوكبه من الأفكار التى طرحها ماركس حول قضية الاغتراب فى عام ١٨٤٤، وخاصة فى مخطوطاته، تأتى متأثره إلى حد كبير بأراء فيورباخ، لذا نجد أن مناقشة ماركس اكتست مسحه خيالية (يوتوبية)، أبعدت قليلاً عن الإمساك بلب الحقيقة. لقد استخدم ماركس مصطلحات فيورباخ، خاصة تلك التى تؤكد على أن الإنسان منتج عالمى يتباين عن الحيوان. أنه فقط ينتج بشكل جزئى، وفى سياقات محددة تفرضها المكونات الغريزية لنشأتها

البيولوچية. إن ما يتضح فى هذا الصدد أن تحليله كان يتسم إلى حد بعيد بالوضوح، أكثر مما قدمه من مفاهيم، تلك التى غلفها بعض الغموض.

إن ما يميز حياة الإنسان عن حياة الحيوان وفقاً لرأى «ماركس» هو أن ملكات الإنسان وقدراته وأذواقه يشكلها المجتمع «... إن قضية انعزال الفرد ما هى إلا خطر مبين للنظرية النفعية... فليس هناك إنسان قط يعيش بعيداً عن تأثير المجتمع، فالمجتمع يلعب دوراً هاماً فى تشكيل ملكاته وقدراته...» إذن فكل فرد هو حصيلة الثقافة المتوارثه عن الأجيال السابقة. إن تفاعل الإنسان مع العالم الطبيعى والاجتماعى الذى يعيش فيه، ما هو إلا نوع من المساهمة فى إضفاء مزيد من التعديلات على العالم الذى يعيش فيه، ما هو إلا نوع من المساهمة فى إضفاء مزيد من التعديلات على العالم الذى يعيش فيه الآخرين... أن الحياة الإنسانية الفردية، وحياة الجنس البشرى ليست صنوان(٤٦).

وبيد أن ماركس يؤكد على إن الإنسان كفرد، هو هو، فى الوقت عينه الكل المثالى، فإن الوجود الموضوعى للمجتمع يتمثل فى الفكر والخبرات التى عرفها إبان مسيرته التاريخية، أن تداخل أعضاء المجتمع معاً، مع أجهزة التكنولوچيا والثقافة التى تساعد فى تدعيم المجتمع، وتجعل من موضوع العمل ممكناً، هى التى تعمل على إقامة الفرقة بين الإنسان والحيوان. فعلى الرغم من أن الحيوانات تملك بعض الأعضاء التى تستقر بها إلا أن مسأله إدراك الجمال بالصوت والصورة فى الفن والموسيقى تعد من الملكات الخاصة للإنسان، والتى فى الوقت ذاته يخلقها المجتمع الذى يعيش فيه. وفى هذا الإطار ينبغى أن نشير إلى أن النشاط الجنسى أو الطعام أو الشراب ليست مجرد إشباعات لدوافع بيولوچية فحسب، وإنما هى فى الواقع أشياء تكتسب معناها إبان نمو وتطور المجتمع، ومن ثم تضفى عليه معنىً، وتجعل الإنسان يشعر بنوع من الإشبـاع النفـسى(٤٧). إن الحواس بشكل عام تلعب دوراً محورياً فى المشاعر الإنسانية، أو قل أنها تعكس الخصائص العامة للشعور الإنسانى، الذى هو نتيجة للوجود المتفاعل مع الطبيعة(٤٨).

يتأسس على ما سبق، أن المجتمع البرجوازى يشهد بشكل حثيث نوع من اغتراب الناس فى النواحى المحددة، التى يرتبطون فيها مع المجتمع الذى يضفى عليهم صفه الإنسانية تلك التى تتمثل فى ، أولاً : يشعر العمال بالاغتراب نتيجة الحياة الفردية. ثانياً : أن الحياة الفردية فى مثل هذه المجتمعات تعد فكرة متقدمة، إذ تحولها من فكرة مجردة على الصعيد النظرى إلى فكرة عملية على صعيد حياة الأفراد، فضلاً عن أنها تقدم بصورة منفصلة تفسيراً نظرياً واضحاً فى الاقتصاد السياسى- (تلك التى تتباين عما قدمه هيجل عن المجتمع المدنى، وقدم لها ماركس نقداً حررواً)، ذلك الذى يستند بشكل دقيق على مبدأ البحث عن الذات الفردية[٤٩]. إن الاقتصاد السياسى بهذه الطريقة يجعل الملكية الخاصة تساهم فى تحقيق الوجود الإنسانى، ولكن ليس فقط أن يكون الإنسان منفصلاً عن كل ما هو اجتماعى، ولكن أن يسود المجتمع الملكية الفردية. فعل الرغم من وفرة المواد فى المجتمع، إلا أن تدعيم وإمداد أغلبية السكان الذين يعيشون وكأنهم فى حظيرة مواشى- بما يحتاجونه للبقاء جسديا، لا يتم إلا فى حدود ضيقة للغاية[٥٠]، إن جماهير العمال المأجورين يعيشون فى ظروف يكون فيها نشاطهم الإنتاجى محكوم فقط بالمطالب الضرورية اللازمة للبقاء على قيد الحياة.

«... يرتد الإنسان إلى عصر الكهوف، ولكن بصورة مغتربة ومرضية، تستعصى على الاستجابة للشفاء. إن الإنسان البدائى الذى استخدم الطبيعة لحمايته، لا يشعر إنه مغتربا، بل على العكس يشعر بأنه فى بيته الطبيعى، فهو مثل السمكة التى تعيش فى الماء. إن هذا السكن الفقير الذى يقطن فيه، أو قل زنزانته، يعتبر شكلاً معادياً لإنسانية الإنسان، حيث يجعله يشعر بالاغتراب، ومن ثم يشكل نوعاً من السلطة التى تلتف حول عنقه، وتجعله يخضع لها، وبالتالى يسعى إلى إستبدالها بعرقه ودمه...».

إن تقديم ماركس لمسألة إغتراب الإنسان عن إنسانية، يعد فى الوقت نفسه تحليلاً للرأسمالية[٥١]. بمعنى أخر، إن تأثير الاغتراب يتركز بشكل أساسى على التركيبة الطبقية، حيث يتم اختيارها عن طريق البروليتاريا. إن تحول قضية الاغتراب من التصنيف العام

الطبيعى الذى استخدمه هيجل وفيورباخ قضية إجتماعية وتاريخية محددة فى المقام الأول، تعد الفكرة الأساسية لاتجاه ماركس فى مخطوطاته، تلك التى إستندت بشكل نهائى على أن الاغتراب يقتصر وحسب على موقف العامل الأجير.

إن الرأسمالية ذاتها تعد عبداً تابعا أو خاضعاً لرأس المال، بمعنى أن قانون الملكية الفردية والنقود يسيطران على وجودها. إن الرأسمالى الذى يعمل فى إطار الصناعة ينبغى أن يعمل بشكل دؤوب ، وأن يتسم بالعقلانية والرشد الاقتصادى. أما عن مسألة استمتاعه، فإنها تأتى فى مرتبة تالية، إن الترفيه فى إطار الرأسمالية يعد أمراً مرتبطاً بالإنتاج، لذا فهو فى الوقت ذاته يعد استمتاعاً إقتصادياً، ومن ثم فهو محسوب، لأن ما ينفق على المسرات، يضاف على كلفة الإنتاج. إن ما يتبعثر أو ينفق لا ينبغى فإن المتعة ترتبط برأس المال، والفرد المحب للملذات تابع للشخصية المحبة لزيادة رأس المال، حيث كان العكس هو السائد فى المجتمع الإقطاعى السابق.

وغنى عن البيان أن مخطوطات ماركس هى عبارة عن مجموعة من المذكرات الأولية، ولم تكن بالاساس عملاً نهائياً. إن مناقشة إغتراب العامل التى دلفها ماركس فى مخطوطاته، يعد دليلاً دامغاً على أن ماركس كان لا يزال حتى عام ١٨٤٤ يتلمس طريقة نحو تكوين وبلوره مبدأ خاص به وحده. فعلى الرغم من أن الأفكار الأساسية لمعالجته لموضوع الاغتراب لم يكن بالأمر الصعب فى الوصول إليه، إلا أن معالجة ماركس له كان يكتنفه بكثير من الغموض[٥٣].

ويجدر أن نوضح هنا، أن تحليل ماركس لأعمال الاقتصاديين كان يتم وفقاً لمفاهيم وفقه الاقتصاد السياسى، كما أنه عندما ناقش وطرح قضية الاغتراب، إستخدم مصطلحات فيورباخ. إنه وفقاً لذلك يمكن القول أن ماركس فى هذه المرحلة لم يطور بنجاح مجموعة المفاهيم التى إستقاها من هذين المصدرين، وظل اسيراً لهما. ومن المهم أن نوضح أيضاً فى هذا الصدد، أنه فى ظل مخطوطاته ظل الأثنان فى علاقة مضطربة مع بعضهما. ولكن على الرغم من هذا كله، إلا أن مخطوطاته تمدنا بإطار عمل التحليل النقدى العام للرأسمالية.

ناهيك عن أن ما قدمه من ملاحظات مجتزأه، هي هي الأفكار الهامة التي طورها ماركس فيما بعد في كتاباته اللاحقه.

إنه من المفترض عادة، عند الحديث عن مخطوطات عام ١٨٤٤ عن الإنسان، أن تتحول إلى المستوى الحيواني، وإغتراب الإنسان عن الجنس البشري، وكونه الذي يغترب عن الخصائص البيولوجية الجنس البشري. لذا فإن من المفترض في المرحلة الأولى من تطوره الفكري، أن نجد ماركس يعتقد أن الإنسان بالضرورة مخلوق مبتكر وأن ميوله الطبيعية تتكرها الشخصية الصارمة الرأسمالية، في الواقع أن ماركس يعتقد بعكس ذلك، حيث أن قوة الإنتاج الهائلة الرأسمالية تحفز وتولد إمكانيات التطور المستقبلي للإنسان، والتي لم تكن تحقق تحت أي شكل من أشكال الإنتاج السابقة. إن تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل نمط الإنتاج الرأسمالي يواصل سيره رغم كل العقبات التي تعترض سبيلها، لذا نجدها في الواقع تعود إما إلى إنتفاء أو تحقق إمكانيات تنظيمها، إن خصائص إغتراب العمل لا تعبر عن توتراً بين الإنسان في الطبيعة (غير المغتربه) والإنسان في المجتمع «المغترب» ولكن بين الجهد المتولد بواسطة صيغة المجتمع وهي الرأسمالية، والإدراك القاصر الذي يعوق توليد هذا الجهد. إن ما يفصل الإنسان عن الحيوان ليس هو وجود اختلافات بيولوجية بين الإنسان والسلالات الأخرى فحسب، وإنما يتمثل في حجم الانجازات الثقافية للإنسان، والذي هو نتاجاً لعملية طويلة من التطور الاجتماعي.

إن الجوانب البيولوجية للإنسان تعد شرطاً أساسياً لهذه الإنجازات، كما أنه يعد في الوقت عينه شرطاً كافياً لتطور المجتمع ذاته، إن شعور الأفراد بالغربه عن جنسهم البشري، ما هو إلا عملية انسلاخ اجتماعي عن خصائص غريزية واجتماعية متأصلة[٥٢].

٤ - بواكير مفهوم الشيوعية

إن المطلع على مخطوطات «ماركس» يجدها تحتوي على أول مناقشة مكثفة حول

الشيوعية. وإذا كانت هذه المخطوطات على النحو السابق- قد أظهر مناقشات واضحة عن فكرة ماركس حول الشيوعية، فإن ثمة استمرارية واضحة في هذه التحليلات فيما يتصل بقضية الديمقراطية الحقيقية التي تتضح بشكل جلي في نقد ماركس لفلسفة هيجل عن الدولة. وحري بنا أن تشير إلى وجود مناقشة حرور أوردها ماركس في المخطوطات عن تأثير الاشتراكية الفرنسية الواضح، بما سقطت فيه من حذف لمصطلح الديمقراطية، والتغلب عن الاغتراب الذي جعل ماركس يعلن ضرورة التوقف عن كبح جماح الملكية الفردية[54]. وينبع من هذه الحقيقة أن الاغتراب في الإنتاج يرتبط بالصور الأخرى من الاغتراب في الدين أو الدولة، وحتى تأسيس الديمقراطية «الحقيقية» التي لم تعد كافية. إن المطلوب هو إعادة تنظيم للمجتمع بصورة أكثر دقة، تلك التي تتأسس على تدمير العلاقة المعاصرة بين الملكية الفردية وأجور العمال، لقد أوضح ماركس بشكل جلي مفهومه الخاص عن الشيوعية، فرأى إن المشكل الأساسي للشيوعية الناضجة يتأسس على العداء الوجداني للملكية الفردية، ويؤكد على أن كل البشر لابد وأن ينزلوا إلى هذا المستوى حتى يكون لكل فرد نصيب متساوى من الملكية، وأن عكس ذلك لا يدخل في باب ما يسمى بالشيوعية[55]. لقد أكد ماركس على أن ذلك يتأسس على قضية تشيؤ العمل، تلك القضية التي تعد أحد أركان نظريته حول الاقتصاد السياسي. إن الشيوعية الناضجة وفق هذا النوع تعجل بالعودة إلى نمط الحياة الأولى التي فيها يكون المجتمع رأسمالياً لا الفرد. أنه في مثل هذا النمط من الإنتاج، أقصد الشيوعية، يكون محك الملكية ليس محل نظر، حيث انتقالها هو السبيل أو المسعى... «...أن الحسد العالمي الذي نصب نفسه تنوع من السلطة، إنما هو في الواقع صورة لتخفى ملاك الحب الذي يعيد تأسيس ذاته وتلبيه رغبته بطريقة مختلفة، ما أتفه ما تمثله الغاء الملكية الخاصة، تلك التي توضح عملية الاستيلاء الذي يتضح من خلال تجريد النفي لكل كائنات وحضارات العالم، والعودة إلى البساطه غير الطبيعية للفقراء (غير الناضجين والمنبوذين وغير المرغوب فيهم) الذين لم ينحازوا إلى الملكية الخاصة، وفي الوقت نفسه لم يتحصلوا عليها حتى الآن...»[56].

وفيما يتصل بالشيوعية الناضجة، فإن ماركس يواصل كلامه، حيث يرى أنه لم تعد من الصعوبة بمكان الانتقال إلى مثل هذا النمط من المجتمعات، وذلك عن طريق الغاء أو تدمير الملكية الخاصة. إن تدمير الملكية الخاصة، يعد شرطاً ضروريا للانتقال إلى الصورة الجديدة للمجتمع، ولكن المبدأ الأساسى المنظم للمجتمع الاشتراكى المقبل، لابد أن يتأسس على عملية «الالغاء الإيجابى» للملكية الخاصة. واغتراب الإنسان. وبذا يكون التصحيح الحقيقى للطبيعة الإنسانية من خلال الإنسان وله. إن عملية التصحيح الذى أشرنا إليه تواً، يعنى عودة الإنسان لذاته، وذلك باعتباره كائناً اجتماعياً(٥٧).

إن إستعادة الشخصية الاجتماعية للوجود الإنسانى تعد مرحلة إنتقالية مكمله لمفهوم ماركس عن الشيوعية التى بدأها فى مخطوطاته. إن المجتمع الشيوعى سوف يتأسس ليس على البحث الإنسانى للذات، ذلك ما افترضه رجال الاقتصاد باعتبارها سمة مميزة للطبيعة الإنسانية بوجه عام، وإنما يتأسس على عملية الوعى بقضية الاعتماد المتبادل بين الفرد والمجتمع. إن الطبيعة الاجتماعية للإنسان كما يؤكدها ماركس نجدها تخترق جذوره باعتباره كيانا آدميا، وهى بلا شك تظهر فى الأنشطة التى تتم بارتباطها المباشر مع الآخرين. إن الشيوعية لا فردية كل مواطن بل على العكس، نجد أن الهدف الأساسى لمناقشة ماركس نجدها تتمحور فى أن المجتمع الشيوعى سوف يسمح بطريقة ما يستحيل فى غيرها من أنماط الإنتاج الأخرى، التوسع فى القدرات والإمكانيات الخاصة للأفراد. إن ماركس لا يجد فى هذا الشأن أى تعارض، حيث يرى أنه فى ظل المجتمع الاشتراكى سوف يصبح الإنسان ذو طبيعة فردية، خاصة حينما يستخدم الموارد التى هى فى الوقت نفسه منتجات جماعية.

وفى خاتمة هذا الجزء، ينبغى لنا أن ندفع هنا بأن الصيغة اللاملعية التى طرحها ماركس، نجدها تتكامل بقوة مع تصور الفلسفة النقدية للهجيليين الشبان. إنه لم يعد كافيا إقتلاع فكرة الملكية الفردية على المستوى النظرى، لكى تحل محلها فكرة الملكية العامة فى إطار الواقع الشيوعى. إنه ينبغى أن نسجل حقيقة لامراء فيها، مؤداها، أن قيام الشيوعية كواقع فعلى،

سوف يتطلب عملية طويلة وقاسية، وليست من السهولة بمكان(٥٨).

ثانياً : المادية التاريخيه

يعتبر كتاب «العائلة المقدسة» هو أول إنتاج مشترك يجمع بين ماركس وانجلز، ذلك العمل الذى بدأ فى الفترة الأخيرة من عام ١٨٤٤ ونشر فى عام ١٨٤٥، ويعتبر الجزء الكبير من هذا الكتاب من عمل ماركس والذى به أنفصل فيه ماركس نهائياً عن تلاميذ هيجل من الشباب، ثم بعد ذلك بفترة قصيرة جاء ماركس بكتاب آخر عنونه تحت أسم «الايدلوجية الألمانية»، وهو الذى كتبه بين عامى ١٨٤٥ و ١٨٤٦، وهو يعد من الأعمال النقدية التى تعرضت لأول مرة لمبادئ المادية التاريخية. ومنذ ذلك الوقت، وما تلاه، وقد طرأ تحولات ملحوظة على رؤى ماركس، تلك التى كرس ونذر حياته لها.

إن التحولات الكبيرة فى أفكار ماركس تتضح فى مجموعة الاستكشافات النظرية والعملية، التى قدمها فى هذا الكتاب. ومن نافل القول أن النص الكامل لكتاب الايدلوجية الالمانية لم ينشر فى حياه ماركس أو انجلز، وبالعودة إلى عام ١٨٥٩، وهى الفترة التى مكث فيها ماركس يكتب ذلك الكتاب، نجده يذكر أن هناك ظروفاً كانت تقف حائلاً أمام نشر الكتاب، وأنه وانجلز لم يصابا بخيبة أمل لعدم ظهوره للنشر.

«... لقد تخلوا عن العمل وتركوه لأسنان فئران النقد القارضة طواعية. فإذا كانت الهدف الأساسى توضيح أو تنقية الذات وهذا قد تحقق، إلا أن ماركس أشار بوضوح فى نقده لهيجل، خاصة فى عام ١٨٤٤، أن أفكاره كانت تعد علامة بارزه فى حياته الفكرية...»(٥٩).

لقد كتب ماركس فى مقدمة كتابه «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» ان تحليله لفلسفه هيجل عن الدولة جعلته يتوصل إلى أن العلاقات القانونية وأشكال الدولة لا تفهم من تلقاء ذاتها، ولا من خلال التطور العام للعقل الإنسانى، (وفق ما ذهب إليه جيست)، وإنما يتم الوصول إليه عن طريق فهم الظروف المادية للحياة(٦٠).

لقد كتب أنجلز فيما بعد في ملحوظاته عن الايديولوچية الالمانية أن عرض المفهوم المادى للتاريخ في هذا الكتاب لا يبرهن فقط على أن معرفتنا عن تاريخ الاقتصاد يتسم بالنقص في ذلك الوقت[٦١]. وعلى الرغم من أن معلومات ماركس عن تاريخ الاقتصاد كانت قليلة آنذاك، إلا أن معرفته بمراحل تطور انماط الإنتاج كان يبالغ في اقتباسها إلى حد بعيد. ومن المفيد إثباته في هذا الصدد، أن ما تم وصفه من قسمات المادية التاريخية لدى إنجلز، يتطابق كثيراً مع ما صورة ماركس لها في مناسبات أخرى. فإذا كان كل ما تم تقديمه من قبل يدخل فيما يسمى بالافتراضات ، إلا أنه منذ طرح الايدوليوچية الالمانية، ويؤرخ بنضج ماركس أو قل أنها بداية ماركس الناضج. أن الايديولوچية الالمانية تعبر بصدق عن بدايات الاكتمال العقلى والنظرى لماركس، ناهيك عن أنه يعد أول عمل هام يعبر عن موقف ماركس الناضج.

وغنى عن البيان أن ثمة جدلاً كبيراً حول مدى إرتباط كتابات ماركس التى طرحها بين عامى ١٨٤٣، ١٨٤٤ بما قدمه من مفهوم ناضج عن المادية التاريخية ، والواقع أن هذه الأفكار لم يكن نبتها قد تم إنضاجه، بل قل أنها نضجت في الفترة ما بين عامى ١٩٢٩ حتى ١٩٣٢، إن الجدل العنيف الذى دار - وقتذاك، كانت له مجموعة من النتائج المباشرة، خاصة على الجانب السياسى. ومن الصعوبة بمكان أن نتخيل أن كل ما أثير من جدل، قد إتفق حوله كل الأطراف. ولكن ما يهم أن تشدد عليه هنا، أن هناك ديمومة في نقد «هيجل» تلك التى قدمها في مخطوطاته في عام ١٨٤٤. إن الأفكار التى حظيت من قبل ماركس بأهمية كبيرة، وخاصة التى طورها في كتاباته الأولى، واهتم بها كتاباته الأخيرة، يمكن إجمالها فيما يلى:

١ - ثمة مفهوم يدين ماركس بالفضل كل الفضل فيه إلى هيجل، وهو المتصل بالإبداع الذاتى المتطور للإنسان، الذى عبر عنه ماركس في عام ١٨٤٤ في مخطوطاته حيث يقول : «... إن كل ما نسيمه تاريخ العالم، ليس إلا مجرد إبداع الإنسان عن طريق العمال...»[٦٢].

٢ - هناك سبب واحد ووحيد جعل ماركس يتخلى عن مصطلح الاغتراب، خاصة في

كتاباته بعد عام ١٨٤٤، ذلك الذى يتمثل فى رغبته الجامحة فى إنفصاله عما يسمى بالفلسفة المجردة، وهذا ما اتضح بشكل ساخر فى كتاب البيان الشيوعى عام ١٨٤٨ الذى هاجم فيه الفلسفة التافهة التى قدمة الفلاسفة الالمان وكتبوا فيها عن اغتراب روح أو جوهر الإنسان(٦٣). والحقيقة التى لا مراء فيها هنا أن التلميح الأساسى للآراء التى كانت موجودة فى مخطوطاته لم تكن قد إستقرت ونضجت حتى ظهور كتاب الأيدولوجية الألمانية، لأن الاغتراب لابد وأن يدرس على أنه ظاهرة تاريخية تفهم فقط فى ضوء تطور تكوينات أجتماعية محددة. إن دراسات ماركس عن مراحل التطور التاريخى تساهم فى توضيح مسألة تقسيم العمل، ناهيك عن الوقوف على بدايات ظهور الملكية الخاصة التى بلغت ذروتها فى عملية شعور العمال بالاغتراب نتيجة لعدم سيطرتهم على وسائل الإنتاج، خاصة بعد زوال وتفكك الاقطاع الأوربى. إن هذه العملية الأخيرة، وكذا خلق أعداد متزايدة من العماله التى تبيع قوة عملها لقاء أجر محدود، كان قد صورها ماركس فى رأس المال على أنها حالة ضرورية سابقة على نشأة النظام الرأسمالى(٦٤).

٣ - إن جوهر نظرية الدولة التى عبر فيها عن الشكل المستقبلى للمجتمع فى نقده لفلسفة هيجل تعتبر مفهوم تصحيحى لترتيب الأوضاع الاجتماعية التى ينبغى أن يكون عليها الحال وقت زوال الرأسمالية، إن الغاء أو فناء الدولة يمكن أن يتحقق عن طريق محو المجال المنفصل للسياسة. ومن الضرورى فى هذا الصدد تبيان أن هذا الرأى ظل مسيطراً على أرائه خاصة فيما يتصل بهذه القضية فيما بعد.

٤ - أن المكونات الرئيسية للمادية التاريخية تعتبر مبدءاً لتحليل التطور الاجتماعى. فعلى الرغم من أن ماركس كان يكتب بلغه هيجل وفيورباخ فى بداية أعماله، إلا أنه فيما بعد كانت نظرياته تشكل معرفه خاصة يفصلها مسافات بعيدة بينها وبين هيجل بشكل خاص. وعلى الرغم من أن ما قدمه ماركس لا يعتبر فلسفة جديدة يسعى إلى

استبدالها بأخرى، إلا أنه فى الوقت ذاته رفض هذه الفلسفة لصالح اتجاه اجتماعى وتاريخى. لقد أكد ماركس فى مخطوطاته فى عام ١٨٤٤ أن الرأسمالية تمتد جذورها فى شكل اجتماعى محدد للشخصية، تلك التى تستند بنيته الأساسية على الصراع بين رأس المال والعمل المأجور.

وإذا كانت فكرته المحوريه حول الصراع تنطوى على التناقض بين رأس المال والعمل المأجور، فإن تلخيص مفهوم نظرية الممارسة الثورية : خاصة فيما يتعلق بتعليقات شتراوس وباور تتمحور فى أنهما حاولا إستبدال الوعى الذاتى للفرد بمادة الطبيعة المجردة [٦٥] ويجدر أن نشير إلى أن الآراء النقدية التى جاء بها فى كتابى العائلة المقدسة والايديولوجية الألمانية، لم تكن ترتبط بأى شىء سوى المراحل الأولى للحركة الثورية. إنه فقط باتحاد النظرية مع التطبيق، أى من خلال ربط فهم الأفكار النظرية بالنشاط السياسى «العمل» يمكن إحداث تغيير اجتماعى محدد. إن ذلك يعنى ضرورة تكامل دراسة التحولات الظاهرة مع الممارسة العملية الذى يمكن عن طريقها أن تحقق هذه التغيرات.

ومن المهم أن نشير هنا أن مواقف ماركس المادية ليست واحدة فى كل مؤلفاته. فعلى سبيل المثال: إن جوهر المشكلة الانتقال بين مخطوطات ماركس (١٨٤٤) والأيدلوجيه الألمانية توجد فى المجموعات القصيرة للاقتراحات النقدية لآراء فيورباخ[٦٦]، والتى كتبها ماركس فى مارس ١٨٤٥، والتى أصبحت شهيرة منذ ذلك الحين وهى بعنوان «مقال عن فيورباخ». لقد قدم ماركس مجموعة من الانتقادات لأعمال فيورباخ، تلك التى يتمثل أهمها فى:

أولاً : أن إتجاه فيورباخ كان إتجاها غير تاريخياً، حيث يعتبر الإنسان شىء مجرد سابق المجتمع، وهو لا يرجعه فحسب إلى مجرد إنسان متدين فقط، ولكنه فشل فى أن يرى الاحساس الدينى كنتاج اجتماعى فى حد ذاته، وأن الإنسان المجرد الذى يحلله ينتمى إلى شكل معين من أشكال المجتمع[٦٧].

ثانياً : أن مادية فيورباخ تظل على مستوى العقيدة الفلسفية التى تعتبر الأفكار ببساطة انعكاساً لحقيقة مادية. وإذا كان هناك فى الواقع ثمة تبادل مستمر بين الوعى وبين الممارسة العملية، إلا أن فيورباخ، وأيضاً من سبقوه من الفلاسفة الماديين، يتعامل مع الحقيقة المادية على أنها المحدد الرئيسى للنشاط الإنسانى، ومن ثم فلا يرى أن تعديل العالم الموضوعى من خلال الشىء، وإنما من خلال نشاط البشر. إنه لابد لنا من القول فى هذا الصدد، أن الطرح السابق قد أولاه ماركس إهتماماً خاصاً، ولكنه قدمه بطريقة أخرى.

إن عقيدة فيورباخ المادية غير قادرة على التعامل مع حقيقة أن النشاط الثورى هو نتاج تصرفات الإنسان الواعيه والإرادية، لذا فهو يصور العالم فى ضوء المؤثر الوحيد للواقع المادى على الأفكار. إنه فى إطار ذلك فقد أشار ماركس إلى أن الظروف تتغير بواسطة الإنسان، وأن المُعلم نفسه لابد له أن يتعلم(٦٧)، وذلك عكس ما تصوره فيورباخ الذى سعى جاهداً لإظهار أن الفلسفة ليست إلا عقيدة تنتقل إلى الفكر وتتطور من خلاله، وانما يقع عليهما اللوم لأنها صورة أخرى لوجود الاحساس بالاغتراب لدى الإنسان(٦٨) أنه فى سبيل التأكيد على ذلك فقد أوجد مادية سلبية تُهمل تاكيد هيجل على الجدل المنطقى كمبدأ أخلاق(٦٩) إن المتأمل فى هذا الجدل المنطقى يجده يتمثل بين موضوعين أساسين، الأول هو بين الشىء «الإنسان فى المجتمع»، والآخر هو الموضوع (العالم المادى) الذى يخضعه الإنسان لاهدافه، وبذا تتحول الأهداف وتتولد حاجات جديدة من شانها أن تشكل مركزاً محورياً فى فكر ووعى الإنسان.

١ - أطروحة المادية

من النافل للقول فى صدر هذا الجزء أن المفهوم العام للمادية التاريخية التى تأسست فى الايديولوجية الالمانية والكتابات التالية، يتباين تماماً عن مادية فيورباخ، وكذا عن التقاليد الأولى للفلاسفة الماديين فهى كما وظفها ماركس- أقصد المادية- لا تشير إلى إفتراض لأى منطق لجوهر الأشياء(٧٠). إن ماركس لا يقبل بلا شك وجهة نظر واقعية طالما أنها من نتاج العقل البشرى ومتفاعلة مع عالم مادى معروف. إن الأفكار لا تتأسس فى فئات من البشر

بصفة غريزية ومستقلة عن التجربة، لكن هذا بالقطع لا يتضمن تطبيق الفلسفة القدرية المادية لتفسير تطور المجتمع. إن الوعى الإنسانى مشروط بارتباط منطقى بين المادة والموضوع الذى يشكل فيه الإنسان الواقع الذى يعيش فيه، وفى الوقت نفسه يتشكل بواسطة ذلك الواقع. إن ذلك يمكن توضيحه من خلال ما قدمه ماركس من ملاحظات قد أوردها فى مقاله عن فيورباخ، الذى يرى فيه أن إدراكنا للعالم المادى مشروط بوجودنا فى المجتمع. إن فيورباخ لا يرى أن الإدراك الحسى ليس ثابتاً، وبالتالى فهو غير متغير فى كل العصور، وإنما هو يتكامل مع عالم الظواهر، وفى حالة إنتاج تاريخى نتيجة لتعاقب أجيال بأكملها، كل فيها يقف على اكتاف من سبقوه ومطوراً صناعتها وتزاوجها، معدلا لوضعها الاجتماعى حسب العالم المتغير. إنه حتى الأشياء المحسوسة البسيطة لا تعطى له، إلا من خلال تطور اجتماعى وصناعى وتجارى[٧١].

إنه وفقا لماركس فإن التاريخ ما هو إلا عملية خلق أو إبداع مستمر، وإحساس بالرضا، ثم إعادة خلق لحاجات الإنسان. إن ذلك هو ما يميز الإنسان عن الحيوان الذى تعتبر مطالبه ثابته وغير متغيره. ولهذا فإن العمال يمثلون ما يسمى بعملية التفاعل الخلاق بين البشر والطبيعة، ويعتبرون حلقة وسطى بينهما وبين خصائص المجتمع الذين هم أعضاء فيه. فعند دراسة تطور المجتمع البشرى لابد أن نبدأ من فحص وقياس العمليات المحسوسة التى تعتبر أساس وجود الإنسان: «... إن المدخل المنهجى لم يكن بلا أساس واضح، حيث لم يكن ينطلق من الأساس الواقعى أو الحقيقى الذى يتمثل فى البشرية، الذين لا يمكن أن نتخيل وجودهم فى شىء من العزلة والقسوة. فى الواقع إننا من السهولة بمكان أن ندرك عملية النمو وفق ظروف محددة. إن عملية وصف التعاملات الحية والمناشط المختلفة التى خبرها التاريخ، لا يجعل من الوقائع التى شهدتها البشرية مجرد مجموعة من الحقائق الميته، كما هو الحال مع الماديين، أو بمثابه نشاط خيالى لحقائق خيالية كما هو الحال لدى أصحاب المذهب المثالى. إنه حينما نتأمل نهايات – فى الحياة الواقعية– واقعهم للعلوم الحالية، مثل تقديم النشاط العملى لعملية نمو البشر، فإنه ينبغى أن يتطور الحديث إلى ما يسمى بقضية الوعى والمعرفة الحقيقية.

التى تحل محلها حينما تصف الواقع. ولما كانت الفلسفة على سبيل المثال- تعتبر فرع مستقل من المعرفة التى تفقد آليه وجودها، فإنها سوف يخلفها عملية تجميع النتائج العامة التى يمكن أن تستخلص من مجموعة المشاهد المتباينه للتطور التاريخى للبشر. أن هذه النتائج العامة إذا فصلناها عن التاريخ الحقيقى، لا يمكن أن تكون لها أى قيمة فى حد ذاتها، حيث أنها تسهل وحسب المادة التاريخية التى تشير إلى تتابع مكوناتها المنفصلة، فضلاً عن أنها تزودنا بأى إطار تصورى من شأنه أن يعمل على تحديد عصور التاريخ، أو تسعى إلى تقديم زركشة جميلة كما تفعل الفلسفة. إنه على العكس من ذلك، فإنه يصعب علينا فى بداية الأمر حينما نقدم مجموعة من الملاحظات والترتيبات والاختيارات الحقيقية للماديات، أن نبحث فى عصور سابقة أو آنيه فى الوقت ذاته...»[٧٢].

إنه وفقاً لما تقدم، فإن ماركس ينادى بالحاجة الماسة إلى قياس علمى للمجتمع يتأسس على دراسة التفاعل الدينامكى الخلاق بين الإنسان من جانب، والطبيعة من جانب آخر، تلك العملية الإبداعية التى عن طريقها يتم صياغة الإنسان لذاته. إن مفهوم ماركس للمراحل الأساسية فى تطور المجتمع، لا يمكن أن تأتى بها من معين واحد ووحيد، فكما هو الحال فى كثير من مفهوماته التى نحتها، نجد أن هذا المفهوم قد جاء من أماكن متفرقة، لذا يتعين علينا تجميعه فيها. ولا يغربن عن بالنا، إن كتاب الأيديولوجية الألمانية، يستثنى من كل هذه الأعمال، حيث قدم فيه ماركس بشكل متباين معظم المفهومات التى طرحها فى إطار المادية، أضف إلى ما سبق، أن الكتاب الذى ذكرنا له توأ، قام فيه ماركس بتقديم عرضا متكاملاً للأنماط التى مرت به المجتمعات الإنسانية فى مشوارها التاريخى تلك التى تتباين عن بعضها.

وبغض النظر عما أشرنا إليه قبل قليل، فإن ما طرحه ماركس من مفهوم يتصل بالتطور الاجتماعى، يمكننا تعيين المكان الذى نهل منه ذلك المفهوم. إن كل نوع من الأنواع المختلفة التى قدمها ماركس كانت له خصائصه الخاصة، وديناميكيته ومنطقة فى التطور. كل ذلك يمكن اكتشافه وتحليله فقط عن طريق التحليل الواقعى، وهذا ما يؤكده مبدأ نظرى عريض، وعلى

الأخص فى تتبع عملية التطور التى خبرتها المجتمعات الإنسانية المتباينة. لقد أكد ماركس على أن التاريخ «لا شىء» إذا كنا نتابع أجيال منفصله كل منها يستغل الموارد المتاحة وبرأس المال والقوى المنتجة التى يسلمها كل جيل للجيل الذى يليه وهكذا. فإذا كنا نسلم بأن النشاط التقليدى يستمر فى ظروف مختلفة تماماً، وبنشاط مختلف تماماً[٧٢]. فإننا وفق ذلك نكون بصدد تشويه للأسباب التى ترجع الأهداف للتاريخ إننا بذلك نتناقض مع المقولة التى تذهب إلى أن التاريخ الحديث يمكن أن نجعله هدفا وعينا للتاريخ القديم[٧٣].

ويجدر أن نشير هنا إلى أن ماركس قد سجل نفس الآراء عندما قام بالتعليق على الذين يرون أن المرحلة الرأسمالية تعد مرحلة ضرورية وسابقة على تأسيس الشيوعية فى مجتمع حديث. لقد رفض ماركس بشكل قاطع هذا الخطر النظرى أو الواقعى. وفى ذلك يرى أنه إذا أخذنا فترة سابقة من التاريخ، كمثال حاله روما، لتأكد لنا من أن ثمة ظروفاً لعبت دوراً أساسياً فى تكوين الرأسمالية فى أوربا الغربية خاصة فى روما، ولكن بدلاً من اسهامها فى تصاعد الانتاج الرأسمالى وتناميه، نجد أن الاقتصاد الرومانى كان يتسم بعدم التكامل، وذلك على الصعيد الداخلى. هذا يعنى أن هناك كانت أحداث متماثلة تماماً، ولكن حدثت فى ظروف تاريخية متباينه، ونتج عنها نتائج مختلفة تماماً. هذا يمكن فهمه إذا درس الإنسان هذه المواقف بشكل منفصل، ولكن لن ننجح ابداً فى فهمها إذا اعتمدنا على نظريه فلسفيه تاريخيه[٧٤].

وفى ختام هذا الجزى ينبغى ألا نتغافل عن إن نظرية ماركس عن تكوين المجتمع تتأسس على تتبع عملية الاختلاف المستمر لتقسيم العمل، تلك الارتباط بازدياد عملية الاغتراب والملكية الخاصة. ان ظهور المجتمع الطبقى يقوم بالأساس على عدم التفرقة بين ما يسمى بنظام الملكية المشاعيه، تلك التى ترتبط بقضية تقسيم العمل الذى يحدد البشر وفقاً لتخصصهم الوظيفى الذى ينفى معدل قدراتهم كمنتجين. وهكذا إن مراحل التطور المختلفة فى تقسيم العمل تقدم لنا صوراً عديدة تتباين تماماً عن الملكية السائدة فى المرحلة الحالية فى عملية

تقسيم العمل، التى تحدد أيضاً علاقات الأفراد ببعضهم مع الإشارة إلى الماديات والأدوات وعملية الإنتاج(٧٥).

٢ - ما قبل الأنظمة الطبقية .

لعل كل شكل من أشكال المجتمعات التى عرفتها الإنسانية يفترض بالأساس تقسيما أولياً للعمل، ولكن فى المجتمعات البسيطة والقبلية لا نجد لمثل هذا التقسيم أى وجود، اللهم إلا بصورة محدودة جداً، وخاصة فى التقسيم أو الفصل بين الجنسين. فالنساء كانت مهمتهم تتلخص فى تربية الأطفال وحسب، حيث أن أدوارهم الإنتاجية تقل كثيراً عما يضطلع به الرجال. وحرى بنا أن نشير إلى أن الإنسان فى بداية فجره، كان يتسم بالجمعية سواء فى تصرفاته أو تجمعه، أما صفه الفردية فهى تعد نتاجاً تاريخياً يرتبط بالأساس بعملية التقسيم المتزايد التعقيد للعمل. إن التقدم المتزايد لتقسيم العمل يتمشى مع القدرة على إنتاج فائض يزيد عن الحاجات الضرورية لإشباع الحاجات والمطالب الأساسية، ذلك الذى يتضمن تبادلاً للسلع، ويفضى إلى التفرد بين الناس، تلك العملية التى تصل إلى ذروتها فى ظل النظام الرأسمالى، ويصاحبها تطور عال المستوى فى تقسيم العمل (إقتصاد مالى وإنتاج سلعى). إنه فى إطار ذلك، فإن الناس تسعى إلى الفردية خلال التطور التاريخى للإنسان، «... يظهر الإنسان فى بداية الأمر كنوع من السلالة، أو باعتباره كائن حى فى إطار قبيلة محددة، لا تظهر عليه أيه بوادر للتفرد، وما أن تظهر عمليه التبادل حتى تصبح عاملا أساسياً فى سيادة ما يسمى بالنزعة الفردية... ومن المهم أن ندفع هنا أن الملكية فى الأصل كانت مشاعة، وأن الملكية الفردية ليست مشتقة من قانون الطبيعة، وإنما هى نتاج تطور إجتماعى حدث بعد ذلك...»(٧٦).

إنه من العبث أن نفهم تأكيد ماركس السابق على أن المجتمع الإنسانى كان موجوداً فى الأصل حيث كان يعيش فيه كل فرد على حدة، وأن كل واحد يملك نصيبه الصغير من الملكية الخاصة. وفى تاريخ محدد، تجمع كل الأفراد ليكونوا فيما بينهم مجتمعاً يقوم على نوع من

التعاقد. إن مثل هذه المجتمعات شهدت عدم إمتلاك الفرد لأكثر من حاجته، حيث كانت الملكية تلعب دوراً واحداً ووحيداً، ألا وهو كونها مصدراً للعيش.

إنه في ذلك مثله مثل الحيوانات تماماً[٧٧]. إن علاقة الفرد بالأرض التي يفلحها كما يؤكد ماركس تتواجد في إطار المجتمعات لا في إطار المجموعات. إن المنتج يتواجد كجزء من العائلة أو القبيلة، أو من خلال التجمعات التي يكونها مع الآخرين من بني جنسه... الخ، وهذا يفترض تاريخياً أشكالاً نتيجة لاختلاط بالأخرين والتجمع فيما بينهم[٧٨].

أن أبسط صورة للمجتمع القبلي هي التي تتبع نظام الترحال أو الانتقال، بما فيها من تجمعهم للصيد أو الرعي. لم تكن القبيلة وقتذاك مرتبطة بمكان محدد، وكانت تستهلك الموادر في أي مكان، ثم تنتقل لمكان آخر، أن عدم استقرار هؤلاء يعود إلى طبيعتهم وغريزتهم، ذلك الذي استمر طويلاً حتى عرفوا الاستيطان واستئناس الزراعة. إن التحول من مجرد جماعات غير مستقرة إلى مجتمعات مستقرة زراعية كان بفضل مجموعة من العوامل التي أثرت بشكل بالغ في الظروف المادية والبيئية وطبيعة الشخصية «الشخصية القبلية»، تلك التي فرضت مزيداً من الاختلاف في قسمة العمل التي تطورت من فصل العمليات المرتبطه بزيادة السكان والصراع مع القبائل الأخرى[٧٩]. أن عملية الصراع بين القبائل، وغزو واحدة لأخرى، أفضى إلى سيادة نظام. عرقي للرق كجزء من طبقي متدرج من الرعي إلى أفراد القبيلة إلى العبيد في أسفل هذا الهرم، وإذا كانت عملية الاتصال عن الغزو قد انتجت نوعاً من التدرج الاجتماعي في داخل القبيلة، فإنها أيضاً قد ساهمت في تشجيع عمليات التجارة وتخليق وسائل إنتاج معينة ساعدتهم في التغلب على البيئة الطبيعية. إنه من خلال تشجيع عمليات في التجارة، فقد تطورت عملية تبادل السلع، وشجعت على مزيد من التخصص في المجال الوظيفي، ان تاريخ تخلق مثل هذه المجتمعات، يمدنا بالخبرة الأولى لإنتاج السلع، أي وجود منتجات مخصصة للبيع في سوق تبادل السلع، ناهيك عن تخليق الحاجة إلى أستخدام النقود. إن علاقات التبادل ساهمت في زيادة إعتماد الناس على بعضهم، ومن ثم خلقت مجتمعات

تتسم بالزيادة والتوسع فى أحجامها.

لقد صور ماركس فى أعماله الأولى أن هناك خطاً واحداً من التطور إستخدم فيه ببساطه المادة التاريخية الخاصة بالواقع الأوربى، وأيضاً حاول توضيح أن هناك تحولات من مجتمعات قبلية إلى مجتمعات قديمة «روما واليونان»، ثم حاول أخيراً التمييز بين أكثر من خط للتطور من الحالة القبلية، إلى المجتمعات ذات الطبيعة الطبقية. وفى إطار ذلك فقد أشار على وجه الخصوص إلى بعض المجتمعات الشرقية (الهند والصين)، ولكنه تعرف أيضاً على نوع آخر من المجتمعات القبلية، وهو المجتمع الجرمانى الذى عن طريق إتصاله بالأمبراطورية الرومانية المتفككة شكل نواة الإقطاع الذى عرفته أوربا الغربية. ويمكن لنا أن نشير هنا إلى أن آراء ماركس عن طبيعة الأسلوب الأسيوى للإنتاج (المجتمع الشرقى) ليست هى هى على طول الخط، حيث أصابها بعد التغيير. ففى مقالاته التى نشرتها صحيفة «الديلى تريبون» عام ١٨٥٣، ركز ماركس على العوامل المناخية والجغرافية التى جعلت من عملية التحكم فى الرى من العمليات الهامة فى العملية الزراعية، وما أدت إليه من وجود حكومة مركزية قوية أو سيادة ما يسمى «بالطغيان الشرقى»[٨٠].

وفى هذا الصدد من المهم أن نوضح أن وجهه نظر ماركس قد طرأ عليها تغيراً كبيراً مؤخراً، حيث يرى أن هذا الطغيان كان متأصلاً فى مثل هذا النمط من المجتمعات، كما أنه فى الوقت عينه يعد شيئاً وراثياً فى المجتمع المحلى نفسه. إن المجتمع الشرقى من وجهة نظر ماركس هو مجتمع يقف نداً قوياً لعملية التغير، ومن ثم فإن هذا الميل للاستقرار لا يعود فحسب إلى السيطرة الطاغية للحكومة المركزية، ولكن يرجع بصفة أساسية إلى شخصية المجتمع القروى الخاضعة والخانعة لكل ما يفرض عليها. إنه فى مثل هذه المجتمعات نجد أن مجتمع القرية الصغير مكتفى بذاته تماماً، ويضم بداخله كل ظروف الإنتاج وفائضه. إن الأصول التاريخية لمثل هذه الظاهرة لا تتضح بشكل جلى على الإطلاق، ولكن هذا حدث بالأساس نتيجة لما نشأ من إتحاد بين الصناعات وبين الزراعة التى قادت إلى زخم هائل من

التباينات.

إن زيادة السكان فى المجتمع الشرقى تميل فقط إلى إنتاج مجتمع جديد، وإذا أخذنا نموذج الإنسان القديم الذى لا يمتلك الأرض[٨١]، فإن العامل الضرورى فى هذا يتمثل فى نقص ملكية الأرض. فبينما الملكية الخاصة للأرض لم يطرأ عليها أى تطور كما هوالحال فى بعض أجزاء أوربا وخاصة فى روما، فإن الزيادة السكانية أدت إلى مزيد من الضغط على الملكية، ومن ثم أدت إلى توسعها المضطرد، لكن فى المجتمع الشرقى الواقع عكس ذلك، حيث يكون الفرد فيها حائزاً وليس مالكاً. إن مثل هذه النوعية من المجتمعات لا يكون بالضرورة طاغياً، لأن مثل هذه المجتمعات القروية الصغيرة، ربما تتواجد فى جماعات متباعدة وغير مترابطة، ناهيك عن تخصيصها لجزء من الفائض للوحدة القبلية الناشئة عن عبادة الاله، أو قل أنه الفائض الذى يقدم كقربان للإله الذى دائماً ما يتقون شره ويكسبون رضاه. ويجدر أن نوضح أن إتحاد الحاكم مع رعاياه لا يقوم بالأساس فى مجتمع متكامل ومترابط، يعتمد بصورة كلية على التعاون الاقتصادى المشترك، وإنما يظل مجتمعاً يتكون أساساً من وحدات ترتبط بالشخص الذى يسود ويتفوق.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن الوحدات المكتفيه ذاتياً فى المجتمعات القروية، لعبت دوراً فى الحد من نشأة المدن ونموها، كما أن هذه المدن لم تلعب دوراً بارزاً فى الهند أوالصين[٨٢]. وعلى العكس من ذلك، فإنه فى ظل مجتمعات متباينه أخرى، نجد على سبيل المثال، أن المدينة إحتلت مكانه متعاظمة، كما هو الحال فى اليونان وروما. لقد ركز ماركس على النمو الحضرى فى إطار إستخدامه له، فكان يمثل علامة فارقة فى إطار مفهوم تقسيم العمل، إن التعارض بين المدينة والقرية يبدأ عند التحول من البربرية إلى المدينة، من القبلية إلى الدولة، من المحلية إلى الأمة، ويجتاز خلال التاريخ كله حتى يصل إلى المدينة اليوم. إن الإنقسام أو الفصل بين المدينة والريف[٨٣]، يزودنا بالظروف التاريخية لظهور العواصم والمدن الكبرى التى تبدأ أولاً بالمدينة، نتيجة إنفصالها عن ملكية الأرض الزراعية. وإذا كانت ذلك كذلك، فإنه من المهم أن

نعرف أن المدنية عرفت بدايات الملكية التى تستند بالاساس على عمليتى العمل والتبادل(٨٤).

لقد كانت المدينة فى المجتمع القديم هى أساس الحضارة، لذا فهى تعد أول صورة محددة للمجتمع الطبقى. فعلى الرغم من أن المجتمع الأسيوى أظهر تطوراً معيناً فى تنظيم الدولة، إلا أنه لا يعتبر من جانب ماركس نظاماً طبقياً متطوراً، لأن الملكية تظل مشاعية على المستوى المحلى(٨٥). إن الطبقات تظهر فقط لحيز الوجود نتيجة لوجود فائض معين فى امتلاك الثروة التى أصبحت كافية للمجموعات الذين هم بمثابة جماهير المنتجين. إنه حتى فى المجتمع القيم، وخاصة فى اليونان القديمة نجد أن الملكية الفردية كانت لا تزال غير واضحة، وذلك لأنها كانت مشاعية وعامة.

٣ - العالم القديم

يعتبر العالم القديم ثمرة إتحاد مجموعة من القبائل، تلك التى كونت فيما بينها ما يسمى بالمدينة، وذلك إما نتيجة الاتفاق أو الغزو(٨٥)، وهذا هو عكس الحال فى الشرق، حيث أن المدينة كانت تمثل وحدة إقتصادية ككل. إن القبائل الأصلية المكونة للدولة– المدينة كانت تجمل صفات العدوان، ومن ثم نجد أن من يتفحص خصائصها يتضح له أنها كانت موغلة فى الولع بالحرب. إن ذلك يعنى أن المدنية الأولى التى عرفتها العصور القديمة كانت تتسم بالطابع العسكرى، وهذا ما يفصح عنه تاريخ كل من اليونان وروما، التى كانتا تتمتعان بشخصية حربية توسعيه. إن تحليل ماركس للمجتمع القديم يركز بصفة خاصة على وضعية روما، تلك التى كانت تعتبر مجتمعاً حضرياً، ولا تنفصل بالضرورة عن تأثير ملكية الأراضى الزراعية. إن ملاك الأرض الزراعية كانوا فى الوقت ذاته هم ساكنوا الحضر، وفى ذلك يصف ماركس هؤلاء، بانهم مزارعين يعيشون فى المدينة(٨٦)، ناهيك عن أن الطبقة الحاكمة التى تأسست طوال فترات التاريخ الرومانى كانت تستند فى أوضاعها على ملكية الأرض، إنه بسبب إنفجار وتزايد السكان، فقد تطلع هؤلاء الحكام على التوسع خارج الحدود، ذلك الذى كان يعد مصدراً رئيسياً للتغير فى المجتمع الرومانى، والتناقض الأساسى الذى تأسس عليه هذا التركيب، هذا

فى الوقت الذى يكون فيه ذلك جزءاً ضرورياً للظروف الإقتصادية للمجتمع ذاته، فإنه فى الإطار عينه يفسخ الرابطة الحقيقية التى يستقر المجتمع وفقاً لها[٨٧]. إن التوسع فى حجم السكان، والمغامرات العسكرية ساهماً فى التوسع فى حجم تجارة الرقيق، وكذا فى التركيز على ملكية الأرض. لقد أدت حروب الغزو والاستعمار إلى ظهور خطوط عريضة وواضحة للتباين الطبقى، الأمر الذى أدى إلى التضخم فى أوضاع العبيد، الذين تحملوا العبء كل العبء فى عملية الإنتاج، فى مقابل ظهور النبلاء أصحاب الأرض بمظهر الطبقة الحاكمة، التى إنفصلت عن الأولى- أقصد العبيد- فراحت تحتكر المواردالخاصة وتنظم شئون الحرب، إن النظام برمته قام وتأسس على حدود معينة من أفراد المجتمع، الذين لا يمكن التفوق عليهم دون تعريض أحوال المدينة القديمة ذاتها للخطر، إن هذا السبب هو الذى دعى ماركس أن يطلق عليه «بالهجرة الإجبارية» تلك التى صاغت ما يسمى بالمستعمراتاقائمة وشكلت فى الوقت عينه رابطه منتظمة فى تركيب المجتمع[٨٨].

إن السبب فى ذلك يعود إلى النقص الشديد فى الأرض الزراعية، الذى لم يشكل حافزاً قوياً على زيادة الإنتاجية من الموارد الموجودة. إن ما سبق توضيحه لم تكن توجهه ايديولوجية محددة. أو بقول آخر، أنه أنذاك لم تدفع مثل هذه المجتمعات ايديولوجية معينة، أو أن الزيادة فى الثروة لم يكن باعثها عقيدة أو فكر محدد، بقدر ما كانت مثل هذه المجتمعات تسعى إلى البحث عن وسيلة مثاليه يمكنهم من خلالها توليد الأرباح. لقد كان «بروتس» يفضل أموال الأرض على معدلات الأرباح التى تأتى عن غير الأولى. لذا نجد أن التساؤل الجوهرى الذى كان يطرح نفسه وقتذاك، هو: ما نوع الملكية التى تخلق أو تحدد أفضل مواطن؟، إن الثروة كهدف فى حد ذاته ظهر فقط بين مجموعة صغيرة من الناس الذين يشتغلون بالتجارة[٨٩].

إن الثروة لا تقيم لذاتها وزناً، كما أن التجارة والصناعة وما تخلفهما من أموال لا تكون جديرة بالاحترام . إن ما يتحقق من مكانات إجتماعة لا تأتى فى ذلك الوقت إلا من خلال ملكيه الأرض، لذا فإن أى مصدر آخر للثروة كان دائماً ما ينظر له بعين الشك، أو قل

بالاحتقار. ففى الوقت الذى كانت تحظى الملكية وحائزيها بمكانه متقدمه من حيث التقدير الاجتماعى، فإنه كان ينظر للعمال بنظرة متدنيه للغاية، وبنهاية الجمهورية كانت الدولة الرومانية مؤسسة على استغلال مجموعة البلاد التى يتم فتحها والسيطرة عليها من خلال الاباطرة(٩٠) إن الصراع الطبقى داخل المجتمع الرومانى إرتكز حول صراع بين النبلاء والطبقات الدنيا. لقد إستغل النبلاء الطبقة الدنيا، بلا خجل، وذلك عن طريق جبايه الضرائب التى وصلت إلى درجه عالية فى روما تلك التى لم تشكل يوماً تراكماً رأسماليا. إنه عند مناقشة دور الضرائب، اشار ماركس فى الجزء الثالث من كتابه «رأس المال»، أنه بينما كان رأس المال المتولد من الضرائب يلعب دوراً هاماً فى تطور الرأسمالية فإن هناك مجموعة أخرى من الظروف كان لها عظيم الأثر فى إضعاف الاقتصاد. إن ما أشرنا إليه تواً هو ما حدث فى روما، لقد كانت للضرائب أثر هدام على صغار المزارعين، لأنها بدلاً من سد حاجة صغار الفلاحين الذين كانوا يواجهون الدمار عن طريق تجنيدهم الإجبارى للحرب، فإن النبلاء كانوا يقرضون المال بفوائد باهظة، وبمجرد أن أنتهت الطبقة الحاكمة من تدمير الطبقة الدنيا تماماً، المتمثلة فى الفلاحيين، أنتهى هذا الاستغلال وحل محله اقتصاد قائم على العبوديه والرق. وبعبارة أخرى، لقد حل مكان اقتصاد الفلاح الصغير بآخر يستند على العبودية أوالرق(٩١).

لقد مرت العبودية كنظام خلال مراحل مختلفة من التاريخ الرومانى، حيث بدأ بنظام سيادة الذكور حيث يساعد العبيد صغار المنتجين، ثم بازدياد الكساد بين صفوف الطبقة الدنيا ذاتها وتحولها إلى أرقاء، أدى ذلك إلى نمو الإقطاعيات الكبيرة، حيث بات إنتاج السوق على صعيد الزراعة يمارس على نطاق واسع.. ولكن مع تدهور وفشل التجارة والصناعة والنهوض والتطور، بالإضافة إلى تفاقم الكساد نتيجة لاستغلال غالبيه الشعب فقد تحول معظم الفقراء إلى مجموعة من المعدمين، إن ذلك يعنى أنه فى نهاية الأمر قد تحول السكان إلى فقراء، كما أن الموارد المالية للإقطاعيات أضحت غير اقتصادية، ولا تدر عائداً كبيراً. إن كل ذلك أدى إلى تزايد انحدار- التجارة، وتدهور أوضاع المدن. إن ما حققته التجارة دمرته

بشكل بالغ مجموعة الاتاوات التى فرضت من خلال ما يسمى بالضرائب، إن الرق ذاته بدأ فى الزوال، وتفتت المزارع الكبيرة التى تم تأجيرها إلى صغار المزارعين وفق نظام الوراثة. إن كل ذلك أدى فى نهاية الأمر إلى تقلص الزراعة وبذا باتت على نطاق ضيق.

وهكذا، إن ذلك حدث فى مجد روما، وقت إن كانت إمبراطورية عظيمة، منتجة لثروة هائلة. لقد إنهارت فى النهاية وحل محلها وتطورت القوى المنتجة فيها، وتبلورت من جديد تكوينات داخلية منعت النمو من الوصول إلى حد معين، أن تجريد أعداداً كبيرة من المزارعين من وسائل إنتاجهم- عملية يركز عليها ماركس فى مناقشة أصل ونشأة الرأسمالية - لا تؤدى إلى تطور الإنتاج الرأسمالى، بقدر ما يؤدى إلى تكريس نظام يستند على العبودية، ذلك النظام الذى يتفكك فى نهاية الأمر وينهار من الداخل.

٤ - الاقطاع وأصل التطور الرأسمالى

لقد كان هجوم البرابرة على روما، عاملاً معجلاً فحسب، لسقوط العالم القديم. أما الأسباب الحقيقية فإنها تكمن فى التطور الداخلى لروما نفسها. إن ماركس لا يعتبر العالم القديم مرحلة ضرورية فى تطور الإقطاع[٩٢]. ولكن فى أوربا يعتبر سقوط وإنحلال الامبراطورية الرومانية أساسا فى ظهور المجتمع الأقطاعى. وعلى الرغم من أن ماركس لم يناقش المراحل الأولى للاقطاع بالتفصيل فى أى من كتابات، إلا أنها كانت أساسية فى مناقشات «أنجلز» خاصة فى كتابه «أصل العائلة» التى بمقتضاها واجهوا مهمة إدارة الحدود التى حصلوا عليها، وإضطروا إلى تعديل نظام الحكومة، وتبنوا عناصر تشريع رومانية موروثة. إن هذا الوضع الاجتماعى الجديد يرتكز على السيادة العسكرية، تلك التى تنتهى فى نهاية الأمر إلى حكم ملكى[٩٣]. لقد تشكلت طبقة النبلاء الجدد من العسكريين الذين تعاونوا مع الصفوة المتعلمة والموظفين الرومان. وبعد عدة قرون من الحروب المستمرة والفوضى المدنية فى أوربا الغربية، تدنت أوضاع المزارعين إلى درجة سيئة. وأحرى بنا أن تشير إلى أن هؤلاء كانوا يشكلون جوهر الجيوش البربرية الذين تم إستبعادهم من أراضى النبلاء، ويذهب

ماركس فى ذلك إلى أنه بحلول القرن التاسع خاصة خلال فترة الإقطاع ظهر كيان متفرع من البرابرة القدماء (الجرمانيين) واستمر تنظيمها الاجتماعى فمثلاً فى إحياء الملكية المشاعية على المستوى المحلى، وظل هذا التركيب الفرعى خلال العصور الوسطى خصباً فريداً للحرية والحياة الشعبية [٩٤]. إن ماركس لم يهتم كثيراً برسم حدود فاصلة لخصائص المجتمع الاقطاعى، وإنما ركز بشكل مكثف على عملية التحول من النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى، لذا نجد أن هناك كثيراً من الثغرات والغموض فى وصفه لعملية الانتقال، التى يمكن أن نجملها وفقاً لوجهه نظر ماركس فى الوصول إلى فترة نضج المجتمع الاقطاعى خاصة فى تاريخ أوربا الاقتصادى آنذاك.

إن النظام الاقطاعى يستند على نظام محدد فى الانتاج، فهو فى الوقت الذى يعتمد على الفلاحيين الأحرار، فهو أيضاً يعتمد على نظام السخرة. وإذا كان ذلك هو السائد فى الريف، فإن المدن شهدت الصناعات المنزلية والإنتاج اليدوى. وبغض النظر عن أن النظام الإقطاعى لم يكن حكراً على الريف فحسب، إلا أنه فى الأساس كان إقطاعاً ريفياً، فإذا كانت الآثار قد نشأت فى المدينة فى حدود ضيقة، فإن العصور الوسطى بدأت فى الريف[٩٤]. وينبغى أن نشير هنا إلى أنه على الرغم من أن العامل وفق نظام السخرة كان يتحتم عليه أن يسلم كمية معينة من إنتاجه إلى مالك الأرض، إلا أن درجة اغترابه عن الأرض كانت تقل كثيراً، خاصة لأن العبد يملك نفسه، حيث ينتج لسد حاجته وحاجة أسرته، إن مالك الأرض لا يحاول استخلاص أقصى ربح من صنيعته أو المقطوع له، وإنما يستهلك ما هو موجود، فضلاً عن أنه بهدوء يترك مهمة الزراعة للعبيد والمزارعين المستأجرين[٩٥]. إن تاريخ المراحل الأولى للرأسمالية بالنسبة لماركس تعتبر إلى حد كبير تاريخ يتزايد فيه الإحساس بالاغتراب من جانب المنتج للسلعة التى ينتجها. بمعنى آخر، أن سلب العامل لحق إمتلاك وسائل الإنتاج، ومن ثم تبعيته يعتمد بشكل أساسى على إعتماده المستمر على بيع جهده فى سوق العمل.

إن تفكك النظام الاقطاعى، وبدايات النمو الرأسمالى، يرتبط بالأساس بنمو المدن، ويشدد

ماركس على أهمية ظهور حركة البلديات فى القرن الثامن عشر، التى كان لها شخصية ثورية، والتى كان من نتائجها أن أضحت المجتمعات الحضرية على درجة عالية من استقلال الإدارة[٩٦]. ففى العصور القديمة شهدت المراكز الحضرية وجود مجموعة من المرابين وأصحاب رؤوس الأموال، ومن ثم شهدت نظاماً نقدياً ساهم فى التقليل من شأن النظام الذى قام وفق الإنتاج الزراعى[٩٧]. وفى الوقت نفسه شهدت هذه الفترة بعض المدن التى عملت وفق نظام المقايضة، وذلك منذ عهد الامبراطورية الرومانية. بيد أن تطور المراكز الحضرية وتحولها إلى مراكز صناعية وتجارية، يبدأ من القرن الثانى عشر، وقت أن كان معظم سكانها فى الدرجة الأولى من العبيد الأحرار. إن نمو التجار شجع على عملية التوسع فى إستخدام النقد، وهكذا فى عملية تبادل السلع، وإلى أزيد من ذلك أنها ساهمت فى اكتفاء الاقتصاديات الاقطاعية بذاتها، وعدم إحتياجها لأى شيء من خارجها. لقد ساهمت هذه التسهيلات فى زيادة أعداد المرابين، وكذا فى زيادة أعداد المتعاملين بهذا النظام، الأمر الذى أدى أو ساعد على إنهيار ثروات الارستقراطية، وبالتالى فوت الفرصة على هؤلاء لكى يحكموا قبضتهم على المزارعين. إن المزارعين الذين فلتوا من فلك ملاك الأرض راحوا يستدينون من هؤلاء المرابين، فى الوقت الذين كانوا يوفون بالتزاماتهم الحالية، وبعد مضى قرنين من الوقت، شهد المجتمع الانجليزى، تواريا لنظام الرق بشكل تام، فأى كانت المسميات، فإنه يمكن القول أن القاعدة العريضة من العمال المأجورين فى هذا البلد قد تحررت تماماً من الملاك.

ولكن على الرغم من إنتفاء نظام الرق فى إنجلترا آنذاك، إلا أنه لم يكن كذلك فى مناطق مختلفة من أوربا، حيث حدث إنتعاش له، وردة مرة أخرى[٩٨]. وبيد أن إيطاليا قد شهدت فى القرن الرابع عشر بداية الإنتاج الرأسمالى، وشهدت إنجلترا نفس البدايات فى القرن الخامس عشر، غير أنها كانت محدودة المجال. لقد كانت المدن محكومة بنقابات قوية تحد بقوة من أعداد الصبية وتجار الشنطة الذين يمكن توظيفهم من قبل صاحب العمل، وكانت هذه النقابات بعيدة عن رأس المال التجارى، لأنها فى ذلك الوقت كانت تعد الصورة الوحيدة لرأس المال

الحر الذين كانوا على صلة به[٩٩]. علاوة على ذلك لم تكن هناك إمكانية لتطور الرأسمالية بينما غالبية العمال المأجورين يأتون من أصول فلاحية. إن عملية التراكم الأولى أو التكوين الداخلى لأسلوب الإنتاج الرأسمالى يتضمن كما يؤكد «ماركس» إمتلاك الفلاح لموارد الإنتاج وحرية التصرف فى المنتج، وهى مجموعة أحداث سطرها تاريخ البشرية بحروف من دم ونار.

لقد حدثت هذه الطريقة فى فترات مختلفة، وبطرق مختلفة، وفى بلاد مختلفة، وفى ذلك يركز ماركس على إنجلترا خاصة فى العصر الكلاسيكى، حين شهدت تحول الفلاح المستقل إلى عامل أجير خاصة فى أواخر القرن الخامس عشر[١٠٠]، حيث عملت الحروب الإقطاعية آنذاك على إمتصاص ثروات النبلاء، كما أنه كان لتجمع البروليتاريا أكبر الأثر فى كسر شوكة النبلاء الذين أنهارت أوضاعهم الطبقية خاصة بعد أزدهارها سلطة الملكية. لقد إتجهت الارستقراطية المالكة للأرض صوب إقتصاد تبادل السلع، الأمر الذى أدى إلى أنغلاق الحركة التجارية عليهم، مما ساهم فى أحتكار تجارة الصوف، ومن ثم إرتفاع أسعاره إرتفاعاً حاداً. ففى موقف تحدى ومعارضة للملك والبرلمان، إقتلع النبلاء من ملاك الأرض أعداداً كبيرة من الفلاحين وطردوهم بالقوة من أراضيهم. لقد تحولت الأرض الزراعية إلى مراعى لا تتطلب سوى عدد غير بعيد من الرعاة، وكان لعملية طرد الفلاحين من أراضيهم أثر جديد ومخيف فى الوقت أنه خاصة فى القرن السادس عشر، إذ قامت حركة الإصلاح وسلمت أراضى الكنيسة الشاسعة إلى المقربين من الملك، أو أنها قامت ببيعها بثمن بخس إلى المغامرين، وطلاب الثروة الذين طردوا المستأجرين من أراضيهم التى كانوا قد ورثوها. لقد تحول الفلاحين بموجب قرارات الطرد إلى متسولين ومتشردين[١٠١]. والواقع أن هذه الإجراءات لم تقف عند هذا الحد، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث نحتت تشريعاً قاسياً ضد التشرد، ذلك الذى كان من شأنه أن أضحى معظم أفراد المجتمع خاضعين بطريقة إجبارية لنظام الأجر[١٠٢]. وغنى عن التبيان أنه مع مطلع القرن السادس عشر فقد عرفت بريطانيا بداية تولد البروليكاريا، من خلال شرائح الفلاحين الذين جردوا من ملكياتهم الزراعية، وأصبحوا جماعة مفترية أو قل

مستلبه لمواردهم الإنتاجية. لقد زج بهؤلاء فى سوق العمل، الأمر الذى أدى بهم أن باتوا مجرد أجراء أحرار ويذكر ماركس فى هذا الصدد بازدراء، أن الاقتصادين السياسيين يفسرون ذلك فى ضوء سبب إيجابى محض ويتحدثون عن تحرير الناس من أغلال الاقطاع ومحظوراته. لقد أغفلوا تماماً وبقصد وبلا خجل أن هذه الحرية تتضمن إغتصابا لحقوقهم المقدسة فى الملكية، تلك التى تعد من أبشع التصرفات العنيفه تجاه الأفراد(١٠٣).

إن هذه الأحداث فى حد ذاتها لا يمكن اعتبارها ظرفاً كافياً لارتفاع شان الرأسمالية، إذ أنه نهاية القرن السادس عشر كانت البقايا المنهارة للإقطاع أمام خيار واحد ووحيد، هو التعرض لمزيد من الانحلال أو التحرك نحو شكل إنتاجى أكثر تقدما، وهو الرأسمالية، ومن المهم أن نشير إلى أن هناك عاملاً آخر له أهمية فى تشجيع الرأسمالية. ذلك الذى يتمثل فى التوسع الشديد والسريع للتجارة عبر البحار، والذى تطور نتيجة للاكتشافات الجغرافية المذهله التى حدثت فى نهاية القرن الخامس عشر، وخاصة اكتشاف أمريكا ورأس الرجاء الصالح، الذى أعطى للتجارة والملاحة والصناعة دافعاً لم يكن معروفاً من قبل من أجل التطور السريع. ان التدفق السريع لرأس المال من هذه التجارة بالإضافة للمعادن الثمينة التى دخلت للبلاد خاصة بعد اكتشاف الذهب والفضة فى أمريكا غيرت كل الترتيبات الاقتصادية والإجتماعية فى إنجلترا. لقد برز نوع جديد من القوى الاجتماعية، تلك التى تتمثل فى رجال الصناعة الجدد الذين أقاموا صناعتهم بالقرب من المرافئ، وفى مناطق معينة من داخل البلاد ولكن بعيداً عن التنظيمات النقابية. ويبد أن ثمة صراعاً حروراً بين ما كان قائماً من تنظيمات نقابية وبين الصناعة الناشئة، إلا أن الأخيرة إستطاعت أن تفلت من سطوة الأولى، وتحقق رواجاً وازدهاراً لم يكن متوقعاً(١٠٤).

ويجدر أن نذكر أن الرأسمالية الحديثة كانت قد بدأت من المراكز القديمة للصناعة، وذلك حتى تستفيد من التجارة واسعة النطاق سواء البحرية أوالبرية(١٠٥). وفى هذا الصدد ينبغى أن نشدد على أن الصناعة المنظمة لن تنشأ من خلال الحرف الصناعية البسيطة التى كانت

تحت سطوة وتحكم النقابات، بل جاءت نشأتها من خلال ما أسماه ماركس «بالعمليات الريفية المساعدة» للغزل والنسيج، التى لم تكن تحتاج إلى تدريب فنى مرتفع. لقد ظل المجتمع الريفى إبان تطور الرأسمالية فى صورتها النقية وتكوينها الطبيعى والمنطقى، تحليل المركز الأخير، لذا فإن الحركة الداخلية والعنيفة تجدها كانت تمور فى هذا المكان، أقصد الريف(١٠٦). إنه من خلال ما سبق يمكن القول أنه فى هذه المرحلة لم يكن رأس المال يعد بعد قوة ثورية. كما أن التطور السابق للتجارة الذى بدأ فى القرن الحادى عشر كان يمثل عاملاً أساسياً فى إذابه الكيان الإقطاعى. إن المدن التى تطورت كانت بالضرورة تعتمد بشكل قوى على النظام القديم، فضلاً عن أنها لعبت دوراً محافظاً حتى حصلت على قدر معين من السلطة. إن صعود الرأسمالية كنظام أجتماعى وتخلق الطبقة البرجوازية يعود إلى بدايات القرن السادس عشر.

أن عملية تدفق الذهب والفضة أحدث إرتفاعاً حاداً فى الأسعار، الأمر الذى ساهم فى تحقيق أرباح وفيرة للتجارة والصناعة. وإذا كان ذلك هو الواقع بالفعل، فإنه من وجهه نظر أخرى كان يمثل مصدر خراب وأفول لطبقة كبار ملاك الأرض الزراعية، فى مقابل تضخم أعداد الطبقة العاملة. ويبد أن ما سبق يمثل حجم التغيرات على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، فإنها تعد مخاض أول ثورة انجليزية، والتى تعتبر لحظة واحدة فى الامتداد السريع لسلطة الدولة. لقد عجلت التجارة التى ازدهرت حينذاك، وكذا السلطة السياسية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت بظهور ما يسمى بأسلوب «البيت الساخن»، تلك العملية التى وفقا لها تم التحول من الأسلوب الإقطاعى إلى الأسلوب الرأسمالى عبر فترة إنتقالية ليست كبيرة(١٠٧).

وغنى عن الإثبات، أنه حتى وقتنا هذا، لا يعرف الكثير من الأصول المحددة للرأسماليين الأوائل، كما أن ماركس كان يفتقد إلى الكثير من المادة التاريخية لكى يعرضها علينا فى هذا الشأن. وبرغم ذلك، فهو يشير إلى وجود أسلوبين متناقضين فيما يتصل بالسير قدما تجاه نمط الإنتاج الرأسمالى، الأول يتمثل فى تحول فئة من طبقة التجار من العمليات التجارية

البحته إلى المشاركة فى الإنتاج وحرى بنا أن نشير إلى أن ذلك حدث فى بداية تطور الرأسمالية فى إيطاليا. وهو الذى يعد المصدر الأساسى لتجنيد الرأسماليين فى إنجلترا فى أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر لكن هذه الصورة من الشكل الرأسمالى باتت عقبه فى وجه الأسلوب الحقيقى للإنتاج الرأسمالى، وانهار بتطور الأسلوب الأخير(١٠٨). أما الآخر، فإنه يمثل المنعطف الثانى لتطور الرأسمالية حسب رأى ماركس، ذلك الذى يتمثل فى «السبيل الثورى الحقيقى» والذى بمقتضاه أن كدس الأفراد المنتجين رأس المال وإنتقلوا من الإنتاج، ليوسعوا مجال نشاطهم ليشمل التجارة. لهذا فهم من البداية يعملون خارج النقابات وفى صراع معها.

ويبد أن ماركس يعطى بعض التلميحات لكيفية حدوث أسلوب آخر للتطور الصناعى، إلا أنه فى هذا الإطار حدد بعض الجوانب العملية التى حدثت فى مجال الزراعة وخاصة فى أنجلترا. ويقدوم أواسط القرن السابع عشر، كانت هناك نسبة كبيرة من الأرض الزراعية يملكها المزارعين الرأسماليين الذين يستأجرون العمال للقيام بالإنتاج من أجل السوق. لقد تضخمت ملكيات هؤلاء من خلال إغتصابهم لمجموعة الأراضى العامة التى خلفها النظام الاقطاعى، ويهم أن نوضح هنا، أنه على الرغم من أن عملية الاغتصاب كانت ممتدة حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، إلا أن اكتمالها تعاصر مع اختفاء ما يسمى باستقلال الفلاحين، ومعاملة الأرض على أنها رأس مال يخلق من أجل تصنيع المدن، أو أنه ضرورى لإنشاء وتأسيس القوة البروليتاريه(١٠٩).

لقد ميز ماركس بين مرحلتين عريضتين لتنظيم الإنتاج فى المرحلة الرأسمالية، المرحلة الأولى التى سيطرت عليها، الصناعة، تلك التى كانت أهم خاصية لها تتمثل فى أنهيار المهارات الحرفية وتحولها إلى مهام تخصصية ينفذها عدد من العمال الذين يعملون بشكل جماعى، بدلاً مما كان يقوم به الحرفى بمفرده فى ظل النظام النقابى. لقد كانت قدرات الصناعة تفوق كثيراً قدرة الإنتاج الحرفى، ليس بسبب التقدم الفنى فحسب. وإنما بسبب تقسيم العمل، الذى يجعل

من الممكن إنتاج العديد من الوحدات كل ساعة.

إن الصورة الإنتاجية، التى سادت منذ القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر كانت تتسم بمجموعة من ؟؟؟؟. فعلى الرغم من اتساع الأسواق فى نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن هذا الاتساع لم يستطع أن يفى بالاحتياجات الضرورية، لذا فإن ثمة ضغوطاً مورست من أجل ابتكار وسائل أكثر نجاعة للإنتاج. أما المرحلة الثانية فتتمثل فى تطوير الآلات التى كانت مطلباً أساسياً لاحتياجات السوق(١١٠)، تلك التى كان من نتاجها حدوث ثورة صناعية، وسيادة الميكنة(١١١) أنه منذ ذلك الحين، وقد سيطر هذا الأسلوب على نمط الإنتاج الرأسمالى الأمر الذى ترتب عليه وجود حركة حثيثة ودائمة نحو التطور التكنولوجى، ذلك الذى أصبح فيما بعد من أهم الصفات المميزة للرأسمالية. أن تطوير الآلات المعقدة، والمرتفعة التكاليف، كانت تمثل عاملاً أساسياً فى تمركز وتضخم الاقتصاد الرأسمالى، الذى ركز عليه ماركس كثيراً فى كتابه رأس المال، والذى من خلاله قدم ماركس تنبؤه لانهيار الرأسمالية.

ثالثاً : علاقات الإنتاج والتركيب الطبقى.

يرى ماركس أن تطور المجتمع ينتج عن التفاعل الإنتاجى المستمر بين الناس والطبيعة. إن الناس يبدأون فى التمييز بينهم وبين الحيوانات، بمجرد أن ينتجوا وسائل معيشتهم(١١٢). أن إنتاج وإعادة إنتاج الحياة ضرورة تفرضها الحاجات البيولوجية والاحتياجات الأساسية للإنسان. وهكذا فإن النشاط الإنتاجى الخلاق يعد أساساً للمجتمع بالمعنى التاريخى والتحليلى. إن الإنتاج يعتبر أول حقيقة تاريخية للإنتاج المادى للحياة. كما أنه يعد ظرفاً تاريخياً فى الوقت نفسه. والحقيقة أن ذلك لا ينطبق على الوقت الحاضر فقط، بل أنه يتعلق على الواقع الاجتماعى منذ الآف السنين، اذن فالإنتاج ضرورى لكى تستمر صيرورة الحياة الإنسانية(١١٣). فكل فرد من خلال تصرفاته اليومية، يعيد خلق ويعيد مولد المجتمع فى كل لحظة. هذا هو مصدر كل ما هو مستقر فى التنظيم الاجتماعى وأصل كل تعديل لا ينتهى. فى إطار تطور البشرية فكل نوع من أنظمة الإنتاج يتضمن مجموعة محددة من العلاقات

الاجتماعية التى تتواجد بين الأفراد فى إطار العملة الإنتاجية. إن ذلك يعد من أهم وجهات نظر ماركس النقدية للاقتصاد السياسى، ومذهب النفعية بوجه عام. إن مفهوم الفرد المنعزل هو تركيبة للفلسفة البرجوازية عن الفردية، تلك التى تساعد على إخفاء الشخصية الاجتماعية التى يظهرها الإنتاج دائماً، إن ماركس يشير إلى «أدم سميث» على أنه «لوثر» الاقتصاد السياسى، لأنه ومن جاء من بعده من الإقتصاديين الآخرين قد صححوا مفهوم العمل، باعتباره مصدراً هاماً لاثبات وجود الإنسان(١١٤). ولكن ما طمسه الاقتصاديون هو أن اثبات الإنسان لذاته من خلال الإنتاج يتضمن عملية تطور أجتماعى.

إن البشر ببساطة لا ينتجون كأفراد، وإنما كجماعة، وهذا ما يحدد صورة المجتمع. لهذا لا توجد نوعية من المجتمع غير مؤسسة على مجموعة محددة من علاقات الإنتاج(١١٥). ففى إطار عملية الإنتاج، فإن البشر لا يتصرفون بالطبيعة فقط، بل يتفاعلون مع بعضهم فهم ينتجون عن طريق التعاون بطريقة معينة، ويتبادلون أنشطتهم، أنهم لكى ينتجوا فهم يدخلون فى إتصالات وعلاقات محددة مع بعضهم، وداخل نطاق هذه العلاقات والاتصالات الاجتماعية، يحدث فقط الإنتاج، ومن ثم يحدث تفاعلهم مع الطبيعة(١١٦).

ففى أى نمط من أنماط المجتمعات الإنسانية يتواجد قدر محدد من القوى الإنتاجية، التى تدخل فى علاقة تاريخية تنشأ بين الأفراد والطبيعة، وتنتقل من جيل إلى جيل(١١٨). إن ماركس لا يحاول خلق نظرية عامة لاسباب حدوث التوسع فى قوى الإنتاج، وإنما يحاول تفسير ذلك من خلال التحليل الاجتماعى والتاريخى وهكذا فإن التعديلات التى طرأت على قوى الإنتاج فى فترات التحول من النظام الإقطاعى إلى الرأسمالى، فإن يمكن تفسيره فى ضوء مجموعة الأحداث التى يطرحها التاريخ، ويمكن أن نضيف فى هذا الإطار أن هناك حالات لمجتمعات أصبحت قوى الإنتاج فيها متطورة جداً، بينما إن ماركس فى هذا الشأن يعطى مثالاً لواقع «بيرو» التى شهدت فى بعض النواحى إقتصاداً متطوراً، ولكنها تأخرت بسبب عدم وجود نظام نقدى. إن الفشل فى تطور نظام نقدى يرجع بالضرورة إلى الوضعية الجغرافية التى كانت

تتسم بوجه خاص بالعزلة، والتي كان من شأنها أن كبحت جماع عملية التوسع فى التجارة[١١٩].

١ - السيطرة الطبقية:

وفقاً لرأى ماركس، فإن الطبقات الاجتماعية تظهر عندما تتضمن علاقات الإنتاج تباينا فى فسحة العمل، التى تسمح بتراكم فائض الإنتاج، الذى يستولى عليه جماعة قليلة ويقفون موقفاً إستغلالياً من الجماهير المنتجة. إن مناقشة العلاقة بين الطبقات فى المجتمع من خلال آراء ماركس، تجدنا تنطلق من خلال مفهوميس الحكم والطبقة الحاكمة. ومن الجدير بالتوضيح أن المفهومين يفرضـان مزيداً من تخصيص واحتكار السلطة، وعلى الرغم من أنه يغلب فى التفسير الاستناد إلى مفهوم السيطرة بدلاً من الحكم، إلا إنه فى إطار المفاهيم والاستخدامات الالمانية، فإنه من الأوقع أن يستخدم مفهوم الحكم بدلاً من استخدام السيطرة، أو بمعنى آخر، أنه على الرغم من شيوع إستخدام مفهوم السيطرة خاصة فى عملية تقسيم العمل، إلا أنه من الأوقع والأصح، أن نستخدم مفهوم الحكم عوضاً عنه، وذلك حتى يتماشى وصحيح اللغة الالمانية[١٢٠].

إن تحليلات ماركس المختلفة للسيطرة الطبقية كانت موجهة بصفة أساسية إلى توضيح الخصائص البنائية والديناميكية للمجتمع البرجوازى، إن دقة المفهوم يفيد إذا ما وضعنا فى الاعتبار أهمية المراد توضيحه والإشارة إليه. لقد ترتب على ذلك أن استخدم ماركس كثيراً مصطلح «طبقة» بطريقة جريئة، والتى من خلالها لا تشعر أنه مضطر إلى أستخدامه، إلا فى نهاية حياته الفكرية. وإذا كان ماركس قد استخدم مفهوم الحكم منذ بواكير اجتهاداته، فإنه فى أيامه الأخيرة. أفصح بشكل لا يقبل التعمية، مفهوم الطبقة. إنه من خلال استخدامه الدقيق لمفهو الطبقة، فإنه يتشابه تماماً مع استخدامه لمفهوم العقلانية، الذى عرفناه من خلال أطروحات فيبر. إن مفهوم الطبقة يعد من الأشياء الضرورية فى كتابات ماركس، والتى تعد من الأشـياء المسلم بها[١٢١]. ومن السخرية التى نواجهها فى كتابات ماركس، خاصة فى

المخطوطات التى تركها ماركس بعد وفاته، أنها كادت تنقطع، بل وتختفى عند دخوله فى تحليل موضوعى لمفهوم «الطبقة». هنا ولأول مرة فى كتاباته نجده يعرض للسؤال التالى: ما الذى يشكل أو يكون الطبقة؟ لكن ما يقوله ماركس قبل أنتهاء المخطوطات كان يتسم بالسلب، حيث أن الطبقة لا ينبغى تحديدها بمصدر الدخل أو الوضع الوظيفى الذى يحتله الفرد فى إطار عملية تقسيم العمل، أن هذه الظاهرة سوف ينتج عنها تعدداً فى نوعية الطبقات، فمثلاً يتولد دخول الاطباء من علاج المرضى، وبذا سوف يكونون طبقة منفصلة عن الفلاحين الذين يولدون دخلهم من زراعة الأرض... الخ. علاوة على ذلك إن إستخدام هذا القياس سوف يؤدى بنا إلى وضع مجموعات الأفراد فى العملية الإنتاجية فى جماعات متباينه فعلى سبيل المثال لو عندنا رجلان يعملان فى عملية البناء، لكن احدهما ربما يكون موظفاً فى شركة كبيرة، بينما الآخر يملك عملاً تجارياً خاصاً به، فكيف يكون الأجر محكا للتصنيف الاجتماعى؟

إن تأكيد ماركس على أن الطبقات ليست مجموعات دخول، يعتبر إتجاها خاصاً لمبدأه العام الذى أورده فى كتابه «رأس المال»، والذى يقضى بأن توزيع السلع الاقتصادية ليست مجالات منفصلاً عن الإنتاج، أو مستقل عنه، وإنما يتحدد من خلال أسلوب الإنتاج. إن ماركس يرفض فكرة «سيتوارت ميل»، واعتبرها فكرة مضحكة، وفى الوقت عينه رفض الكثير من أفكار الاقتصاديين السياسيين، التى مؤادها أن الإنتاج تحكمه قوانين محددة، وأن عملية التوزيع تسيطر عليه مؤسسات بشرية مرنة(١٢٢). إن مثل هذا الرأى يتضمن افتراض أن الطبقات لا تتساوى فى عملية توزيع الدخل، وعلى هذا يمكن أن يزيد من الصراع الطبقى أو ينمحى تماماً عن طريق تقديم حلول أو إجراءات تقلل من الفوارق بين الدخول. بالنسبة لماركس فإن الطبقات الاجتماعية تعتبر إفرازاً لعلاقات إنتاج معينة. إن مفهوم ماركس عن الطبقة على الرغم من إختلاف إصطلاحه، فإنه يتبع من الاشارات المتفرقة العديدة التى ذكرها فى أعماله المختلفة. إن الطبقات تتكون من خلال العلاقات بين مجموعة الأفراد الذين يملكون وسائل الإنتاج، ذلك الذى ينتج عنه أسلوب خاص لعلاقات طبقية ثنائية أساسا. أو بمعنى آخر أن كل

طبقات المجتمع تأتى وفق تقسيم أساسى بين طبقتين متناقضتين، أحداهما مسيطرة والأخرى تابعة(١٢٣). أن استخدام ماركس لكلمة طبقة يعنى بالضرورة وجود علاقة صراع أو تناحر. لقد شرح ماركس فى أكثر من مناسبة هذه النقطة، وفى هذا الصدد يعلق على وضع الفلاحين الإجراء فى فرنسا فى القرن التاسع عشر قائلاً :

«... إن صغار المزارعين يعيشون فى ظروف مماثلة، ولكنهم لا يدخلون مع نواتهم فى علاقات مباشرة، لذا فإن إسلوب إنتاجهم يعزلهم عن بعضهم البعض فبدلاً من إزالة الحواجز التى تقف حائلاً أمام تقريبهم لبعضهم البعض، فإن العكس هو الصحيح. إن ملايين من العائلات التى تعيش تحت ظروف إقتصادية وحياتيه واحدة، يكونون كتلة واحدة فظروفهم متشابهه، وثقافتهم واحدة. وفى مقابل مجموعة أخرى تتباين معها، فإن وجودهم الحياتى وكذا مصالحهم وثقافتهم المتباينه، يجعلهم فى موقف عدائى ومعارض لها، لهذا فهم يشكلون طبقة... إن هناك مجرد تفاعل على المستوى المحلى بين صغار المزارعين ونوعية ميولهم، وفى الوقت نفسه، فهم لا ينتمون إلى مجتمع محلى أو رابطة قوامية، أو حتى تنظيم سياسى فيما بينهم، لذا فهم لا يشكلون طبقة...»(١٢٤).

وفى سياق آخر يذكر ماركس وجهة نظر مماثلة بالإشارة إلى الطبقة البرجوازية، فهو يرى أن الرأسماليين يشكلون طبقة بالدرجة التى تجعلهم مجبرين على الصراع مع طبقات أخرى، إن عدم تشكل هذه الظروف، سيجعلهم يدخلون فى منافسة إقتصادية مع بعضهم البعض، سعياً وراء المكسب فى السوق فقط(١٢٥).

٢ - التركيب الطبقى وعلاقات السوق.

من المهم أن نؤكد هنا، أن مفهوم ثنائية الطبقة، أو قل ازدواجها، يعد من الأمور الأساسية فى كتابات ماركس أو بمعنى أخر، أن تزمنت وجود طبقة فى مقابل طبقة أخرى، تعد من الأمور الأساسية التى طرحها ماركس فى كتاباته. إن المجتمع البرجوازى كما يصوره

ماركس خاصة فى مستقبله- يتطابق تماماً مع ما تعكسه هذه الصورة. إن الطبقات الاجتماعية التاريخية تظهر نظاماً للعلاقات الأكثر تعقيداً، تلك التى تغطى جزئياً محوراً مزدوجاً لكيان الطبقة ووجودها؛ وهكذا فإن المجتمع البرجوازى يشهد ثلاثة أنواع من المجموعات المعقدة، وهى :

أولاً : على الرغم من وجود طبقات تلعب دوراً اقتصادياً وسياسياً هاماً بشكل بارز فى المجتمع، إلا أنها تعتبر هامشيه، لأنها تأتى من مجموعة علاقات الإنتاج التى قد تكون محجوزة أو على العكس فى صعود مستمر[١٢٦]. إن أبرز مثال على ذلك، هو الفلاح الحر الذى لايزال قوياً فى فرنسا وألمانيا، لكنه ينجذب نحو الاعتماد على المزارعين الرأسماليين، أو يجبر على أن ينضم إلى البروليكاريا[١٢٥].

ثانياً : هناك شريحة من المجتمع تعتمد وظيفياً إعتماداً أساسياً على إحدى الطبقات، ومن ثم فهى تابعة سياسياً لهذه الطبقة، وهؤلاء هم ما أطلق عليهم ماركس بكبار الموظفين، الذين يضمون كبار رجال الإدارة فى مجال الصناعة، وكبار رجال الدولة أو ما يطلق عليهم بالهيئة الإدارية العليا[١٢٧].

ثالثاً : أخيراً، هناك مجموعة غير متجانسة من الأفراد، وهؤلاء هم الذين يقفون على هامش البنية الطبقية. فهم ليسوا داخل عملية تقسيم العمل، إن هؤلاء هم ما يطلق عليهم بالفئات الهامشية أو الطفيلية الذى يدخل فى عدادها اللصوص والقتله والمشردون أو من لا يمهتنون بأية مهنه[١٢٨].

إن الدرجة التى تستطيع الطبقة بها تكوين وحدة متجانسة تعتبر مختلفة تاريخياً، إن التدرج الثانوى موجود فى كل الطبقات، لقد حلل ماركس فى الصراع الطبقى فى فرنسا، قضية الصراع بين الرأسمالية الصناعية وأصحاب رؤوس الأموال فى الفترة من عام ١٨٤٨ حتى عام ١٨٥٠. وهذا يعد مثال إمبريقى لجزء ثانوى لديه داخل الطبقة البرجوازية

ككل ، مثل بقية الأجزاء الفرعية من نفس النوع، ذلك الذى يتأسس على المصالح المتعارضة لنوعيته محددة : لان الربح ممكن أن يقسم إلى نوعين من العائد. إن هذه النوعية من الرأسمالية لا يعبرون عن شيء إلا هذه الحقيقة(١٢٩).

ووفقاً لرأى ماركس، فإن ترتيب الطبقات وطبيعة الصراع الطبقى يتغير بشكل ملحوظ نتيجة ظهور أشكال متعاقبة فى المجتمع، إن مجتمعات ما قبل الرأسمالية كانت مجتمعات محلية فى تنظيمها، ولكى يصنع تصميماً وفق هذا التشبيه، فإن ماركس حاول تطبيق لامثال الفلاحين الفرنسين، حتى يمكنه أن يقول أن كل المجتمعات قبل ظهور الرأسمالية كانت تتكون من مجموعة من أقطاب متجانسة، تلك التى تشبه حبات البطاطس داخل جوال، والتى لا تختلف كثيراً عن جوال البطاطس نفسه(١٣٠).

أن العلاقات الاقتصادية فى مثل هذه الأشكال من المجتمعات لا تظهر نفسها على أنها علاقات سوق خالصة أو سيطرة أقتصادية أو تختلط مع علاقات شخصية بين الأفراد، وهكذا فإن سيطرة صاحب الأرض الإقطاعى تعمل من خلال إتصالات شخصية بين الأفراد، وهكذا فإن سيطرة صاحب الأرض الاقطاعى تعمل من خلال إتصالات شخصية للعبودية والدفع المباشر للعثور. علاوة على ذلك، يحتفظ الرق بدرجة عالية من السيطرة على وسائل إنتاجه على الرغم من أنه يستقطع جزء من منتجه لسيده. إن المجتمع البرجوازى فرق بلا رحمة الروابط الاقطاعية التى كانت تربط الإنسان برؤسائه الطبيعيين، ولم يترك أى رابطة بين الإنسان والآخر سوى المصلحة الشخصية، وهى ما يطلق عليها «بالدفع النقدى»، بدلاً من كلمة «الاستغلال المقنع» من خلال أوهام دينية وسياسية، حلت محل الاستغلال المباشر الوحشى الذى لا يخجل(١٣١).

ففى المجتمع البرجواز، نجد أن العلاقات بين الطبقات تصبح مبسطة وعالميه. إن التطور والتقدم للراسمالية متى يتأسس ويقوم، فإنه يميل أكثر فأكثر إلى خلق طبقتين كبيرتين فى تعارض مباشر على نطاق السوق... «البرجوازية والبروليتاريا...» أما الطبقات الأخرى مثل

أصحاب الأرض أو البرجواية الهامشية والفلاحين، فهى تعتبر طبقات، ثانوية، لأنها تبتلع بواسطة طبقة أوأخرى من هاتين المجموعين أو قل، أن هذه الطبقات إما تنجذب إلى أسفل وتصبح فى عداد الطبقة البروليتاريا، أو تسحب إلى أعلى وتدلف فى إطار الطبقة البرجوازية.

وحسب مفهوم ماركس، فإن الطبقات تشكل حلقة الوصل الأساسية بين علاقات الإنتاج وبقية المجتمع، أوالبناء الاجتماعى المثالى. إن العلاقات الطبقية هى المحور الأساسى الذى حوله توزع السلطة السياسية، والذى يعتمد عليه التنظيم السياسى. وبالنسبة لماركس، فإن السلطة الاقتصادية والسياسية متصلان إتصالاً وثيقاً، ولكن يمكن فصلهما، مرة أخرى. إن هذه النظرية لابد من وضعها فى إطار تاريخى. إن شكل السلطة السياسية يرتبط بشكل بشكل وثيق بأسلوب الإنتاج، وبالتالى بدرجة تأثير علاقات السوق فى الاقتصاد.

إن الملكية الخاصة، كما ظهرت لأول مرة فى العالم القديم ظلت قاصرة على جوانب محدودة من الحياة الاقتصادية. ففى العصور الوسطى شهدت الملكية مجموعة من خلال المراحل المتعددة، من الملكية الإقطاعية إلى الملكية المتحركة التى ساهمت فى النهاية إلى ظهور رأس المال المستثمر فى الصناعة خاصة فى المدن. فى كل من المجتمع القديم ومجتمع العصور الوسطى، استمرت الملكية مرتبطة إلى حد كبير بالمجتمع المحلى، وكذلك كانت علاقات السيطرة الطبقية. هذا يعنى أن عمليات السيطرة السياسية كانت لا تزال تمارس بأسلوب الإنتشار فى المجتمع المحلى. إن الرأسمالية الحديثة تتحد بالاساس من خلال الصناعة، هذا من جانب. ومن جانب آخر من خلال الصراع مع العمال، ذلك الذى ينزع عنه كل تشابه من نظام المشاعه(١٣٢).

إن الدولة الحديثة تظهر من خلال أعضائها أو قل بصراع البرجوازية ضد بقايا الإقطاع، ولكنه فى الوقت نفسه يأتى من خلال مطالب الاقتصاد الرأسمالى. أن هذه الملكية الفردية الحديثة تجاوبت مع وجود الدولة الحديثة التى تم جلبها تدريجياً وتأسيسها من خلال أصحاب الملكية عن طريق الضرائب التى سقطت برمتها فى أيديهم عن طريق الدين الوطنى الذى

أصبح وجوده يعتمد بصورة كليه على الدين التجارى الذى موله أصحاب الملكية. إن الطبقة البرجوازية توسعت نتيجة الارتفاع أو الانخفاض الذى أصاب ميزانية الدولة فى قيمة المخزون المتغير(١٣٣).

إن الصورة الخاصة للدولة فى المجتمع البرجوازى تتنوع حسب الظروف التى صعدت من خلالها الطبيعة البرجوازية. فعلى الرغم من أن تحالف البرجوازية مع الملكية حفز من تطور السلطة الحاكمة بقوة، إلا أنه فى بريطانيا كانت الدولة على النقيض، حيث كانت تمثل تحالفاً قديماً بين الارستقراطية المالكة التى تحكم رسمياً وبين البرجوازية التى كانت فى الواقع تسيطر على كل مجالات المجتمع المدنى، ولكن ليس بشكل رسمى(١٣٤). إن الطريقة المحددة التى أدت إلى ظهور هذا النظام السياسى فى بريطانيا قد قللت من أهمية العناصر البيروقراطية فى الدولة.

٣ - الأيديولوجية والوعى

أن اختفاء المجتمع المحلى والتوسع فى الملكية الفردية، خلال أصل القانون المدنى. وغنى عن البيان أن صياغة هذا القانون ظهر لأول مرة فى روما، ولكن دون أن يحقق نتائج دائمة، وذلك بسبب عدم الوحدة الداخلية للصناعة والتجارة فى المجتمع الرومانى، ومع ظهور الرأسمالية الحديثة ظهرت مرحلة جديدة لتكوين القانون. لقد كان القانون الرومانى نافذاً فى المراكز الأولى للرأسمالية خاصة فى إيطاليا وبعض الأماكن الأخرى. وفى هذا القانون- أقصد القانون المدنى- كانت السلطة تستند على الأمور العقلانية وليست على التعاليم الدينية التى كانت سائدة فى المجتمعات المحلية التقليدية(١٣٥)، كما إن النظام القانونى والقضائى الحديث كان مساندأ للدولة البرجوازية التى تحققت آنذاك وخاصة على الصعيد الايديولوچى.

وفى إطار الإطار الوجودى المعاصر للدول، فإنه فى كل المجتمعات الطبقية، نجد أن الطبقة المسيطرة تستولى على أشكال أيديولوچية معينة، وتجعل منها أساساً لسيطرتها

القانونية. إن الطبقة التى تمتلك وسائل الإنتاج المادى يخضع لها بالتالى فى الوقت نفسه آليات الإنتاج الفكرى، ولهذا، وبشكل عام، فإن أفكار الناس الذين لا يملكون لهذه الآليات، نجدهم دائماً ما يخضعون لها. فحسب رأى ماركس، فإن الوعى يأتى من خلال الممارسة الإنسانية التى هى بدورها اجتماعي، وهذا هو جوهر عبارة «... ليس وعى البشر هو الذى يحدد وجودهم، وإنما على العكس وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم...»[١٣٦].

وثمة اعتراضات كثيرة واجهت ماركس نتيجة لهذه العبارة، لكن المصطلح الفعال هنا هو الوجود الاجتماعى، والاعتراض البسيط هنا يندرج على تصميم أن الوعى محكوم بالنشاط الإنسانى داخل المجتمع. إن حالة اللغة كما يشير ماركس، تعطى مثالاً واقعياً لذلك. وفى هذاالصدد يرى ماركس أن اللغة قديمة قدم الوعى، كما أن اللغة هى وعى عملى يتواجد أيضاً من أجل الناس، ولهذا السبب فقط فهى تتواجد من أجلى بصفة شخصية أيضاً. ويضيف ماركس أن التعبير عن الأفكار فى المجتمع حيث يكتسب الفرد من خلاله لغته التى تشكل مقاييس وعيه، فمفهوم ماركس عن دور أشكال محددة للأيديولوچيا فى المجتمعات الطبقية تأتى مباشرة من هذه الاعتبارات العامة[١٣٧].

إن العيب الأساسى فى الفلسفة المثالية والتاريخ هو أنها تحاول تحليل خواص المجتمع بالاستنتاج من محتوى الأنظمة المسيطرة للأفكار فى هذه المجتمعات، لكن ذلك بدوره يهمل تماماً حقيقة أنه لا يوجد علاقة بين القيم والسلطة. أن الطبقة المسيطرة قادرة على بث أفكار تجعل موقفها قانونى من السيطرة[١٣٨]. وهكذا فإن الأفكار عن الحرية والمساواة التى تظهر فى المجتمع البرجوازى لا يمكن أخذها بظاهرها على أنه تلخص حقيقة اجتماعى، بل على العكس، فإن الحريات الشرعية التى تتواجد فى المجتمع البرجوازى تسعى إلى إضفاء الشرعية على عملها، ومن ثم على الالتزامات المترتبة على ذلك، والتى يكون فيها العامل الأجير الذى لا يملك شيئاً فى وضع سىء إذ ما قورن بأصحاب رؤوس الأموال.

نخلص من هذا. أن الايديولوچية لابد من دراستها فى ارتباطها بالعلاقات الاجتماعية

الموجودة فيها. أو بمعنى آخر أنه من الضرورى أن ندرس العمليات المحسوسة التى أدت إلى ظهور أنواع مختلفة من الأفكار، وأيضاً العوامل التى تحدد أى الأفكار التى تسود داخل مجتمع معلوم أو محدد. أن الايديولوجيات تكشف بوضوح عن المسيرة التاريخية للمجتمع. وحرى بنا أن نؤكد على أن الاستمرارية أو أى تغيرات تحدث لا يمكن تفسيرها فى ضوء محتواها الداخلى فحسب. ولا يفوتنا أن نضيف فى هذا الصدد أن الأفكار لا تتطور من تلقاء نفسها، وإنما تتطور باعتبارها أحد عناصر الوعى الفردى فى المجتمع التى تخضع لممارسة محددة. إنه فى إطار الحياة العادية، فإن كل صاحب فكر قادر على التمييز بين ما يدعيه الشخص من نفسه، وبين حقيقة إن مؤرخينا لم يصلوا بعد إلى هذه الفطنة التافهة. إنهم فقط يأخذون كل حقبه من التاريخ كما هى مصدقين لكل ما حدث فيها، وكل ما تتخيله عن نفسها(١٣٩).

وعطفاً على ما سبق فهناك تأكيدان مرتبطان ببعضهما فى معالجة ماركس للإيديولوجية من المهم أن نتعرف عليهما، وكلاهما ذكر فيما سبق. الأول، هو أن الظروف الاجتماعية التى تحدث فيها أنشطة الأفراد تحدد إدراكهم عن العالم الذى يعيشون فيه، وهذا هو الإطار الذى تتشكل فيه اللغه أو ما يسمى «بالوعى العملى» للناس. أما الأخرى، فتختص بالانتشار وكذلك إبتكار الأفكار وهذا هو تعميم ماركس. إنه فى المجتمعات الطبقية نجد أن الأفكار المسيطرة لأى حقبه (أو فترة من التاريخ) هى أفكار الطبقة الحاكمة... ويتبع ذلك أن إنتشار الآراء تعتمد على توزيع السلطة الاقتصادية فى المجتمع. إنه وفق المفهوم الآخر، فإن الايديولوجية تشكل جزءاً من البنية الفوقية. أن المثل والقيم السائدة فى أى وقت معلوم هى التى تضفى الشرعية على مصالح الطبقة المسيطرة. وهكذا فإن علاقات الإنتاج مروراً بالنظام الطبقى تشكل الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه الكيان السياسى، والذى يتوافق معه أشكال محددة للوعى الاجتماعى، إن ماركس لا يفترض علاقة ثابتة من هذين الأسلوبين يتشكل فيها الوعى بالممارسة الاجتماعية(١٤٠).

ولا يفوتنا أن نشير هنا أنه يتطور أفكاراً مختلفة جزئياً مع الآراء السائدة فى عصره، ولكن هذه الأفكار لن يكون لها شأن إلا إذا توافقت مع مصالح الطبقة المسيطرة، أو مع آراء طبقة تكون فى وضع يسمح لها بتحدى السلطة القائمة (١٤١). وهكذا فإن كثيراً من الأفكار التى كانت تستخدم لبناء الآلات فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كانت معروفة من سنوات عديدة، ولكن إستخدامها السريع وإنتشارها حدث فقط عند التوسع فى النظام الرأسمالى، وحاجة الرأسماليين لزيادة الإنتاج فوق ما كانت تحققه الصناعة اليدوية.

إن قبول دور الطبقة المسيطرة ضد خلفية المفهوم اللغوى للعلاقة بين النشاط الاجتماعى والوعى يفسر بعض النكبات الواضحة المتعلقة بالعلاقة بين علاقات الإنتاج وأيديولوجية الكيان السلطوى فى أى مجتمع معروف. إن النشاط الإنتاجى للأفراد فى تفاعلهم مع بعضهم، وفى تفاعلهم مع الطبيعة يتضمن تفاعل مستمر بين السلوك الاجتماعى والوعى الاجتماعى، إن الأفكار تتولد شروطها فى عملية إنتشارها وقبولها وفقاً لتركيب الطبقة المسيطرة، لذلك فإن الايديولوجية المسيطرة دائماً ما تشكل نسبياً وعى السيطرة، كآلية أخلاقية لها (١٤٢). إن الأساس الحقيقى للمجتمع الذى يقوم عليه كيان السلطة دائما ما يتكون من علاقات إدارية نشطه للأفراد، وهكذا يتضمن دائماً خلقاً وتطبيقاً للأفكار، إن النقطة الأساسية المرتبطة بتركيب السلطة لا ترتبط بالأفكار، بقدر ما ترتبط علاقات الإنتاج بالأفكار، وذلك لأن العلاقات الاجتماعية القائمة (خاصة على الصعيد السياسى والقانونى والدينى، تسعى إلى تنظيم وتأبيد السيطرة الطبقية.

لقد تخلى ماركس عن قضية جديرة بالاعتبار، ألا وهى مشكلة نسبية المعرفة التاريخية، والتأكيد على أن كل صور الوعى الإنسانى الصور البالغة التعقيد من الأيديولوجيات توجد فى إطار مجموعات محددة من الظروف الاجتماعية. لكن هذا لا يغنينا عن العودة إلى التاريخ، وفهمها فى ضوء مبادئ منطقية، وهكذا توجد خصائص معنية تشارك فيها كل المجتمعات

الطبقية، ولكن هذا لا يكون حتى تتواجد الظروف العامة لظهور المعرفة العملية للمجتمع التى تفرزها الرأسمالية. إن ماركس أوضح هذا حينما أقام مقارنة بين الإنسان والقرد إذا قال : إن تشريح الإنسان كمخلوق أكثر تطوراً يمدنا بمفتاح فهم تشريح القرد، وبالمثل فإن فهم كيان وعملية التطور للمجتمع البرجوازى تسمح لنا باستخدام نفس التصنيفات لتفسير التطورات الاجتماعية فى العالم القديم.

وباستخدام المفاهيم التى صاغها الاقتصاديين السياسيين، فمن الممكن أن نطبق مفاهيم مثل العمل والإنتاج، بطريقة عامة تماماً، ونطبقها على خصائص يتفق عليها العلماء لكل المستويات المعقدة، غير أن هذه المفاهيم ظهرت فقط مع ظهور الإنتاج الرأسمالى. فمثلاً نجد أن مفهوم الإنتاج هو مفهوم عام أو فكرة مجردة، ولكن صياغته أو إستخدامه، له أسبابه وما يبرره(١٤٣).

ويجدر أن نشير إلى أن الأفكار التى طورها الاقتصاديين السياسيين تحتوى على عناصر حقيقية بالغة الأهمية، لذا فإنه يمكن تطبيقها على كل المجتمعات. وفى هذا الصدد لا يغربن عن بالنا، أن كل كتابات الاقتصاديين تتصل بدرجة كبيرة بتركيب وكيان سيطرة الطبقة البرجوازية، التى أمست غير قادرة على تمييز التحيز غير المحدود لكيانها(١٤٤).

وإذا كان المؤرخين والفلاسفة الألمان يشتركون فى الاعتقاد السابق، أو قل «فى وهم العصر»، فإن كل أفكارهم ليست وهمية. أن الأساليب المسيطرة على الفكر تسعى إلى تعزيز وفرز شخصيتها الايديولوجية حتى تتوقف السيطرة الطبقية عن كونها السمة التى تنظم المجتمع. أو بمعنى آخر أن السيطرة الطبقية لا تعنى أن هناك حيز ضيق أو مصلحة محددة تسعى إلى إحكام السيطرة عليه، بقدر ما يمثل مصلحة عامة التى هى فى المقام الأول مصلحة القائمين على الحكم(١٤٥). إن كل طبقة مسيطرة تدعى عالمية إيديولوجيتها وتحاول أن تضفى شرعية على موقفها المسيطر. ولكن حسب رأى ماركس هذا لا يتضمن أن المتغيرات الاجتماعية المتأثرة بظهور طبقة ثورية جديدة للسيطرة مساوية لنوعيات مختلفة من المجتمع.

إنه وفقاً لذلك، فإنه فى الوقت الذى يضع خطة شاملة لكل عمليات التغيرات الثورية التى بينها قواسم مشتركة، فإنه أيضاً يتمسك بأن أشكال التحولات الثورية التى يخبرنا بها التاريخ تختلف عن بعض الجوانب البالغة الأهمية. إن الفكرة العامة التى يوظفها ماركس فى تحليل التغير الاجتماعى الثورى تتمحور فيما يلى:

«... فى أى مجتمع مستقر نسبياً و ثمة توازن بين ثلاثة أركان أساسية، الأول هو أسلوب الإنتاج، والثانى هو العلاقات الاجتماعية، تلك التى تعتبر مكملة للأولى، أقصد أسلوب الإنتاج، أما الركن الأخير فهو الكيان السلطوى الذى يتضح من خلال الطبقة الحاكمة إنه حينما تحدث تغيرات تقدمية فى مجال النشاط الإنتاجى مثلما حدث فى روما عند ظهور الصناعة والتجارة داخل نطاق إقتصاد زراعى، فإن ذلك يصيغ توتراً بين هذه القوى المنتجة، وكذا تصاب العلاقات الإنتاجية الموجودة، ومن ثم فإن العلاقات الإنتاجية تصيغ عراقيل وعوائق للقوى الاجتماعية التى ظهرت. إن هذه التعارضات هى ما يعبر عنها بأنها «صراعات طبقية صريحة» تنتهى بنضال ثورى، تكون ساحة القتال فيه هو المجال السياسى، وبالتالى وتظهر الايديولوچيا على أنها صدام بين مبادئ متنافسة، إن نتائج هذه الصراعات إما دمار للطبقتين المتصارعتين كما حدث فى روما، أو إعادة بناء ثورى للمجتمع ككل، كما حدث فى حالة قضاء الرأسمالية على الإقطاع...»[١٤٦].

إن الطبقة التى دلفت نفسها فى أتون الطبقة المشتركة فى الصراع الثورى من أجل إقامة ديكتاتوريتها، ومن ثم الاستيلاء على السلطة، فإنها تحارب باسم حقوق الإنسان، وتعرض أفكارها على أنها الأفكار العالمية الوحيدة، الصحيحة والمنطقية[١٤٧]. وفى مقابل ذلك فإننا نجد أن الطبقة الثانوية تجنى ثمار الإطاحة بالنظام القديم وبطبقته المسيطرة، وبالتالى فإنها تطلب مساعدة الآخرين لكى يغنموا، وذلك بانتقال السلطة فى أيديهم. فالبرجوازية الفرنسية على سبيل المثال التى إضطلعت بثورتها فى عام ١٧٨٩، لم تجد ذاتها بمفردها فى أتون حركتها الثورية، بل لاقت مساعدة «جد» كبيرة من الطبقة الثانوية أقصد الفلاحين. ولكن

بعد أن ظفرت بالسلطة وتسيدت الموقف، نجدها خلعت عنها صفه الثورية، وراحت تكتسى صفة المحافظة. أو بقول آخر، لقد تغيرت شخصيتها فبدلاً من الثورية، اتخذت موقف الدفاع عن النظام لكى تأبد حكمها.

لقد كان من مصلحة النظام الحاكم فى المجتمع أن يفرض الوضع القائم كأنه قانون ويكررون حدوده الثابتة بطريقة تقليدية على أنها قوانين وضعيه، هذا الأمر يحدث بصورة منعزلة عن بقية الأمور خاصة أثناء إحيائه المستمر لأساس النظام القائم والعلاقات المتفاعلة معه. وبالتدريج فإن النظام القائم يفترض شكلاً منتظماً، وبالتالى مجموعة خاصة عن القواعد والنظم التى هى فى حد ذاتها عناصر لا غنى عنها لأى أسلوب إنتاجى، طالما أننا نفترض وجود حزم إجتماعى واستقلالية من وقوع حوادث أو أمور افتراضية[١٤٨]، وهكذا فإن صعود الطبقة الجديدة للسلطة يضمن فترة أخرى من الاستقرار النسبى، وفى نهاية الأمر يخلق تكراراً لنفس أسلوب التغير، هذا المفهوم العام كان يمكن أن يكون إيجابياً لولا أن ماركس يربط حدوث التغير الثورى بالعملية التاريخية ككل. وفى ذلك يقرر ماركس أن كل «طبقة جديدة» تحقق سيطرتها فقط على نطاق أعرض من الطبقة الحاكمة السابقة، بينما المعارضة من جانب الطبقة غير المسيطرة على الطبقة الحاكمة الجديدة تتطور بطريقة أكثر وحدة وعمقاً[١٤٩]. إنه بصعود الطبقة غير المسيطرة، فإنها تسعى إلى إحداث تغيرات عميقة فى طبيعة العلاقات الطبقية، وهذا يتضح بشكل بين، إذا ما قارناه بالعلاقات التى كانت موجودة فى النظام الاقطاعى. أن المجتمع البرجوازى يسعى إلى إنجاز أعرض لقدرات الإنسان الإنتاجية أكثر مما كان متاحاً فى فترات سابقة من التاريخ. ولكن هذا لا يتحقق إلا بتكوين طبقة متزايدة العدد من العمال الإجراء الذين لا يملكون شيئاً. إن المجتمع البرجوازى يجعل العلاقات الاجتماعية عالمية حول تقسيم طبقى واحد بين البرجوازية والبرليتاريا. إن ما سبق يزودنا بطبيعة الاختلاف الأساسى بين المجتمع البرجوازى والأشكال الأخرى للمجتمعات الطبقية السابقة عليه. إنه بينما تحصل الطبقات الثورية على السلطة، فإنها تسعى إلى حماية

الوضع التى حصلت عليه، وذلك عن طريق إخضاع المجتمع كله لشروطهم وأوضاعهم، ومن ثم فإن البروليتاريا لن تستطيع أن تصل إلى السطة إلا بإلغاء أسلوبها السابق عن العدالة، وأيضاً إلغاء كل أسلوب سابق كان ينادى بها(١٥٠).

أنه حسب رأى ماركس أن صعود الطبقة العاملة للسلطة وحدوث التغيرات التاريخية لن يتم إلا من خلال المجتمع البرجوازى(١٥١)، فتطور المجتمع البرجوازى يعنى بالأساس وجود خلخلة كبيرة من إنجازات قوى الإنتاج البشرية، وبالتالى إغتراباً واضحاً للجماهير المنتجه عن الثروة التى أنتجوها(١٥٢). إن كبح جماح الرأسمالية تمهد الظروف التى يمكن للإنسان فيها أن يزيد عن إحساسه بالغربه، ثم يزيل السيطرة الطبقية(١٥٣) إن ما نود أن نشدد عليه فى ها الصدد قبل أن ننهى هذا الجزء أن كل ما أثرناه من إفتراضات سابقة خاصة على الصعيد الاقتصادى يتسع تفصيله بكثير فى عمل ماركس المعنون برأس المال.

رابعاً : نظرية تطور الرأسمالية

١ - نظرية فائض القيمة

على الرغم من أن جزءاً كبيراً من رأس المال يهتم بالتحليل الاقتصادى، فإن اهتمام ماركس الأكبر فى هذا العمل يتمحور بالأساس فى ديناميكية ومجرى المجتمع البرجوازى. إن الهدف الأساسى لرأس المال هو فتح قانون الحركة الاقتصادى لهذا المجتمع عن طريق فحص ديناميكيات الأساس الإنتاجى الذى يستقر عليه. إن الرأسمالية كما يؤكد ماركس فى أول صفحة من كتاب رأس المال، هى نظام إنتاجى للسلعة(١٥٤)، ففى إطار النظام الرأسمالى، فإن المنتجين لا ينتجون إشباعاً لحاجاتهم أو لحاجات الأفراد الذين على إتصال مباشر بهم، وإنما الرأسمالية تعمل من أجل الأمة باسرها، وغالباً ما يكون إنتاجها على النطاق العالمى. إن كل سلعة. وفقاً لأفكار ماركس لها اتجاهين، قيمتها الاستعمالية وقيمتها التبادليه، فالأولى أى القيمة الاستعمالية، تلك التى تتحقق فى عملية الاستهلاك ولا علاقة بالحاجات التى يمكن أن

توظف فيها خصائص السلعة [١٥٥]. أن الشيء ممكن أن تكون له قيمة نفعية سواء كان سلعة أم لا ففى الوقت الذى يكون الشيء بمثابة سلعة، فإن المنتج لابد أن يكون له قيمة نفعية والعكس صحيح. أما الثانية فتتمثل فى القيمة التبادلية، تلك التى تشير إلى القيمة الموجودة فى المنتج عندما يعرض للتبادل مع سلع أخرى[١٥٦]. فعلى النقيض من القيمة الاستعمالية، نجد أن القيمة التبادلية تفترض مسبقاً علاقة اقتصادية محددة، ولا يمكن فصلها عن السوق التى يتم فيه تبادل السلع، أى أن معناها العميق يشير فحسب إلى السلع[١٥٧].

والآن أن أى شيء سواء كان سلعة أم غير ذلك، يمكن أن يكون له قيمة فقط، طالما أن القوة البشرية العاملة قد توسعت فى إنتاجها، هذا هو الاقتراح الجوهرى لنظرية العمل الذى نقله ماركس عن آدم سميث وريكاردو[١٥٨]، ويتبع هذا أن القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية، لابد أن يرتبطا بصورة مباشرة بكمية العمال المخصصين لإنتاج سلعة معينة، وفى ذلك، يقول ماركس، أن القيمة التبادلية لا يمكن أن تشتق من القيمة الاستعمالية. وهذا يظهره مثال القيمة التبادلية مثل الذرة والحديد. إن كمية معلومة من الذرة تعادل كمية محددة من الحديد. حقيقة أننا يمكن نقدر قيمة هاتان السلعتان بصورة كمية تبين أننا نستخدم مقاييس ثابت يصلح للتطبيق عليهما معاً. هذا المقياس الشائع للقيمة ليس له علاقة بالخواص المادية للذرة، أوالحديد، لانهما مختلفان. إن القيمة التبادلية لابد إذن أن تستقر على خاصية حجم العماله. أن التأمل فيما سبق يوضح وجود إختلافات عديدة بين أنوع العمالة تلك التى تتضح فى تباين المهام الفعلية المرتبطة بعملية زراعة الذرة عن عمليات تصنيع الحديد. وإذا كانت القيمة التبادلية تنبع من الخواص المحددة للسلع وتعاملها بمعدل كمى مجرد، فإنه ينبغى أن نعتبرها مجرد عمالة عامة مجردة يمكن قياسها فى ضوء كمية الوقت الذى ينفقه العامل فى إنتاج السلع، أن العمالة المجردة هى أساس القيمة التبادلية، بينما العمل المفيد هو أساس القيمة النفعية للسلعة، أن هذين النوعين من السلع يعبران بشكل بالغ عن الشخصية الثنائية للعمالة ذاتها- كقوة عاملة، فالجهد المبذول للإنسان، وهو شيء مشترك فى كل صور النشاط

الإنتاجي، وكنوعية محددة للعمالة، فهي مجموعة محددة من العمليات التي توجه لها هذه الطاقات، وبالتالي فهي غريبه على إنتاج سلعة معينة.

وإذا كان كل أنواع العمل الذى تحدثنا عنه بشكل فلسفي، إنفاق لطاقة عماله بشرية، تلك التي تتشابه في خصائصها كعمالة بشرية مجردة تخلق قيمة محددة للسلع، فإنه من ناحية أخرى، فإن كل عماله ما هي إلا إنفاق للطاقة العاملة البشرية بشكل معين وبهدف محدد، وفي هذا تكون صفتها عمالة ناقصة بشكل ملموس، لأنها تنتج القيمة المستخدمة(١٥٩).

إن العمالة المجمدة تعتبر تصنيف تاريخي لأنها صالحة للتطبيق على الإنتاج السلعي فقط، ووجودها يأتي لاحقاً للخصائص الداخلية للرأسمالية. إن الرأسمالية نظام متدفق أكثر من أي نظام سبقه. ويتطلب أن تكون قوة العمل قادرة على الحركة وقادرة على التكيف مع مختلف أنواع العمل.

وباعتبار أن العمل مفهوم عام وهو يعد نقطة البداية للاقتصاد السياسي الحديث، فهو أيضاً يصبح حقيقة إذا ما خضعت للمارسة(١٦٠) وهناك مشكلة واضحة تفرض نفسها في هذا الإطار، تلك التي تتعلق بمدى قياس العمل في ضوء وحدات زمنية مثل أسلوب حساب القيمة التبادليه. أنه في ظل هذا الحساب سيبدو أن العامل الكسلان الذي يستغرق وقتاً طويلاًفي إنتاج شيء معين، سوف ينتج سلعة أكثر قيمة من الرجل الماهر الذي ينهي نفس المهمة في وقت أقصر(١٦١).

وعلى هدى ذلك، فإن ماركس يؤكد أن هذا المفهوم لا ينطبق وحسب على عامل بعينه، وإنما ينطبق بالأساس على العمل اللازم إجتماعياً. أي كمية الوقت المطلوب لإنتاج سلعة تحت الظروف العادية للإنتاج وبدرجة متوسطة من المهارة والتركيز السائد في وقت معلوم، إن وقت العمل اللازم اجتماعياً يمكن تحديده حسب رأى ماركس من خلال دراسة امبريقية. أن أي تحسن تكنولوجي مفاجئ يمكن أن يخفض وقت العمل اللازم والمطلوب لإنتاج سلعة معينة

والذى سوف يؤدى بدوره إلى تقليل قيمتها(١٦٢). إن هذا التحليل كله بما فيه مناقشة ماركس عن قيمة الفائض التى سنصفها فيما يلى مكتوبه فى الجزء الأول من مجلد «رأس المال» والذى فيه تناول ماركس القيمة وفائض القيمة بطريقة مجردة متعمدة. لقد إنطلق ماركس من إغفال كل الظواهر التى تخفى بعد الميكانزم الداخلى للرأسمالية، ذلك الذى أعطى الفرصة لظهور إساءات فهم عديدة، منها انه لم يسمح إطلاقاً بوجود دور لمسألة الطلب على السلعة. إن معظم مناقشته فى الجزء الأول من كتابه يأتى من أفتراض أساسى مؤداه وجود موقف يكون فيه العرض والطلب متعادلان. إن ماركس لا يتجاهل مسألة الطلب ولكن حسب نظرية العمل، فإن الطلب لا يحدد القيمة على الرغم من تأثيره على الأسعار(١٦٣). ويجدر أن نشير إلى أن الطلب عند ماركس له دلالة كبيرة إذ يرتبط بتحديد موقع قوة العمل مع القطاعات المختلفة فى الاقتصاد، فإذا كان الطلب على سلعة معينة مرتفعاً، فإن منتجى السلع الأخرى سوف يتحمسون لإنتاج هذه السلعة، إن الزيادة فى السعر الذى يتأتى نتيجة كثرة الطلب على هذه السلعة سوف يخفض من قيمتها(١٦٤)، كما أن مسألة العرض والطلب يفترض مقدماً وجود طبقات مختلفة وشرائح طبقية تقتسم العائد الكلى للمجتمع وتستهلكه فيما بينها، وهكذا تعوض الطلب الذى يخلقه العائد(١٦٥).

إنه ينشأ من تحليل القيمة التبادلية التى ناقشناها قبل قليل، أن المنتجات يتم تبادلها حسب قيمتها، أى حسب كمية وقت العمل اللازم إجتماعياً(١٦٦). إن ماركس يرفض فكرة أن الرأسماليين يحصلون على أرباحهم بأى صورة من صور عدم الأمانة، أو الصفقات التى تتم فى الخفاء أو بعيداً عن العيون، على الرغم من أنه فى الصفقات الحقيقية فى عملية البيع والشراء ربما يحقق الرأسمالى ربحاً عن طريق إستغلال تقلبات السوق مثل زيادة مفاجئة فى الطلب على سلعته، وعلى ذلك يمكن القول أن وجود ربح فى الاقتصاد ككل لا يمكن تفسيره بهذه الطريقة. وبشكل عام، لقد أمن ماركس بأن الرأسمالى يمكنه أن يشترى قيمة العمل ويبيع سلعته بقيمتها الحقيقية. أن الرأسمالى لابد أن يشترى أى سلعة بقيمتها الحقيقية ويبيعها

حسب قيمتها، ومع ذلك فى نهاية العملية لابد أن يحصل على قيمة أكبر من دورة رأس المال عما أنفقه فيها عن بداية الدورة (١٦٧).

إن هذا التناقض يحله ماركس بالإشارة إلى تلك الحالة التاريخية التى هى الأساس الضرورى للرأسمالية، والتى يرى فيها أن العمال أحرار فى أن يبيعوا قوة عملهم فى السوق. مدلول هذا، أن قوة العمل هى فى حد ذاتها سلعة تباع وتشترى فى السوق، وهكذا فإن قيمتها تحدد مثل أى سلعة أخرى بواسطة وقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاجه. إن الطاقة، المبذولة فى العمل، لابد وأن يزود العامل بكل ما تتطلبه الحياة مثل الغذاء والكساء والمأوى له ولاسرته. إن وقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج ضروريات الحياة، هو قيمة الجهد المبذول من قيمة العامل. أن قيمة الطاقة المبذولة تخفض إلى كمية محددة من السلع، تلك التى يحتاجها العامل لكى يستمر فى إنتاجه. إن العامل يتبادل مع رأس المال بما يسمى بالوقت المبذول للعمل، لذا نجده يقف موقفاً عدائياً منها، أو قل أن الأجر الذى يتقاضاه يمثل بشكل صريح ما يختلج العامل من مشاعر الاغتراب(١٦٨).

ومن المهم أن نشير فى هذا الإطار إلى أن ظروف الصناعة الحديثة والإنتاج الصناعى تسمح للعامل بالإنتاج أكثر فى متوسط ساعات العمل اليومية أكثر مما هو لازم لتغطية تكلفة إعادته. إن جزءً فقط من العمل اليومى هو الذى يحتاجه العامل لبقائه، هو فقط الذى يتعادل مع قيمة ما ينتجه، وما ينتجه من زيادة هو الذى يسمى فائضاً للقيمة، إذا قلنا مثلاً، أن فترة العمل اليومى هى عشر ساعات، وإذا أنتج العامل ما يعادل قيمة فى نصف هذا الوقت، فإن الخمس ساعات المتبقية تعتبر فائضاً إنتاجياً يختلسه صاحب رأس المال، أن ماركس يسمى المعدل بين العمل اللازم والعمل الزائد، «بمعدل القيمة الزائدة»، أو «معدل الاستغلال»، إن معدل القيمة الزائدة كما هو الحال مع كل مفاهيم ماركس لها أشارة أو مدلول إجتماعى أكثر من كونه ذات دلالة بيولوجية، إن وقت العمل اللازم لإنتاج طاقة عمل لا يمكن تحديده وفق معنى مادى أو حتى بدنى صرف، وإنما لابد أن يتحدد وفقاً لمعايير ثقافية ومجتمعية، وينبغى

فى هذا الإطار ألا نغفل الأحوال المناخية أو المادية، تلك التى تلعب دوراً متعاظماً بجانب الظروف والعادات، فى تشكيل أو تكون الطبقة العمالية(١٦٩).

إن فائض القيمة هو مصدر الربح، وأن الأخيرة أى الربح، يعد الوجه المرئى لإظهار فائض القيمة، أو بمعنى آخر، أنه شكل مقلوب لفائض القيمة الذى تكون صورته أو أصله وسر وجوده ظاهرة ويمكن التعرف عليه بسهولة(١٧٠)، إن التحليل الذى يعرضه ماركس فى أول جزء من «رأس المال» يزيل هذا الغموض، ولكنه فى الوقت عينه لا يناقش العلاقة الحقيقية بين فائض القيمة وبين الربح الذى يعتبر عملية معقدة. إن كمية ما ينفقه الرأسمالى على العمل المأجور، يعتبر جزء واحد فقط من رأس المال المخصص لعملية الإنتاج، أما الجزء الأخير يتمثل فى الآلات والمواد الخام وصيانة المنشآت الصناعية... الخ، أو ما تحتاجه العملية الإنتاجية. إن هذا الجزء المخصص من رأس المال لهذه الأمور هو رأسمال ثابت، بينما الذى ينفقه على الأجور يعتبر رأسمالا متغيراً. إن رأس المال المتغير فقط هو الذى ينتج قيمة، أما رأس المال الثابت فلا ينتج أية قيمة فى عملية الإنتاج، ومن ثم فهو يخضع لأى تغيير كمى للقيمة(١٧١). انه بمقارنة معدل فائض القيمة وهو معدل فائض القيمة بالنسبة لرأس المال المتغير، فإن معدل الربح يمكن حسابه فقط بالإشارة إلى رأس المال المتغير والثابت. إن معدل رأس المال الثابت بالنسبة لرأس المال المتغير يشكل التكوين العضوى لرأس المال، ولأن معدل الربح يعتمد على التكوين العضوى لرأس المال، ولأن معدل الربح يعتمد على التكوين العضوى لرأس المال فهو أقل من معدل فائض القيمة. إن معدل الربح يمكن حسابه وفق المعادلة. $P = S/C + V$، فكلما إنخفض معدل النفقات على رأس المال الثابت عن معدل النفقات على رأس المال المتغير، كلما إرتفع معدل الربح(١٧٢).

وجدير بالإبراز هنا، أن ماركس فى الجزء الثالث من رأس المال يربط النظرية المبسطة عن فائض القيمة التى عرضها فى الجزء الأول، بالأسعار الحقيقية. من الواضح أنه فى عالم الواقع ، فإن التكوين العضوى لرأس المال يختلف كثيراً من صناعة إلى صناعة. ففى بعض

قطاعات الإنتاج تكون كمية رأس المال الثابت الموجودة أعلى بكثير من رأس المال المتغير عنها فى قطاعات أخرى. فعلى سبيل المثال، فإن رأس المال السنوى المخصص للآلات ومعدات التصنيع فى صناعة الحديد والصلب، تفوق كثيراً عما هو واقع فى مصنع للملابس، وإذا إتبعنا المثال المبسط المعروض فى الجزء الأول من مجلد «رأس المال» فهذا سيؤدى إلى معدلات شديدة الاختلاف لفائض القيمة. وإذا كان الربح يرتبط بشكل وشيج بفائض القيمة، فإن ذلك سيؤدى إلى اختلاف ملحوظ فى الأرباح بين قطاعات مختلفة فى الاقتصاد، لكن مثل هذه الحالة على المدى القصير فقط ستكون غير موافقة مع تنظيم الاقتصاد الرأسمالى الذى يميل دائماً إلى تدفق رأس المال فى داخل القنوات التى تحقق مستويات شاهقة من الأرباح.

وإذا نحينا جانبا الافتراضات التى إتخذت لأغراض تحليلية فى الجزء الأول من الكتاب، نجد أن ماركس يستنتج أن السلع لا تباع بوجه عام حسب قيمتها، بل حسب ما يسميه أسعار الإنتاج[١٧٣] فالمجموع الكلى للربح فى الاقتصاد يتحدد بواسطة كمية فائض القيمة الموجودة بداخلها، ولكن نصيب كل رأسمالى من هذا الربح الإجمالى لا يتناسب مع معدل فائض القيمة الذى تحقق فى داخل مؤسسته. إن الرأسماليين يقتسمون مجموع فائض القيمة حسب رأس مالهم المستثمر، وليس بمعدل التكوين العضوى لهذا الرأسمال. أن أسعار الإنتاج، بمعنى أخر، هى الأسعار الحقيقية للسلع، التى يمكن حسابها على أساس قسمة مجموع رأس المال على مجموع فائض القيمة. أن سعر الإنتاج يتعادل مع سعر التكلفة، أو مبلغ النفقات الذى صرف فعلاً فى عملية الإنتاج (مقدار رأس المال الثابت المستهلك لإنتاج سلعة معينة، بالإضافة إلى مجموع رأس المال المصروف على الأجور) يضاف إليه متوسط معدل الربح الذى أنتج من خلال رأس المال الذى استخدم فى إنتاج السلعة.

وفى هذا الصدد يعنى لى تسؤل هام مؤداه: ما المؤثرات التى تجعل السلع تباع بسعر الإنتاج وليس وفقاً لقيمتها ؟

لقد كرس ماركس جزء كبير من الجزء الثالث لمناقشة هذه القضية، «... فقبل وجود

الرأسمالية كانت السلع تباع بقيمتها، ولكن فى ظل الكيان التنافس للرأسماليه فإن هذه القاعدة تكون قد ولت بعيداً لأن متوسط الربح يتطور تاريخياً بتطور الرأسمالية ذاتها. فإذا كان أحد قطاعات الإنتاج الرأسمال المتغير فى أعلى من الثابت، فهذا يخلق معدل مرتفع جداً لقيمة الفائض والربح. لذلك، فإن رأس المال ينسحب من مجالات الربح المنخفض ويغزو الأخرى التى تعود عليه بربح أكبر. فمن خلال التوزيع بين المجالات المختلفة وإرتباطه بارتفاع معدل الربح هنا، وإنخفاضه هناك، فإنها تحقق معدلا ينفى الطلب حتى يصبح متوسط الربح فى المجالات المختلفة للإنتاج يتساوى حيث تتحول القيمة إلى أسعار إنتاج. هذا التوازن يتحقق من خلال رأس المال المستخدم بطريقة مثالية فى بلد معين ينمو تجاه الرأسمالية. بمعنى آخر، أن الظروف فى هذه الدول تتكيف مع الأسلوب الرأسمالى للإنتاج...»(١٧٤).

ومن الأهمية بمكان أن نعى أن هناك حالتين تسهلان هذه العملية، هما سيولة رأس المال وسهولة تحرك العمال، الأولى تتطلب حرية تامة للتجارة داخل المجتمع والقضاء على امتيازات الاحتكار الاقطاعى. فمن الممكن تشجيع رأس المال أكثر عن طريق نظام القروض الذى يساعد على تركيز رأس المال، بدلاً من السماح له أن يظل فى أيدى بمجموعة معينة من الرأسماليين. أما الحالة الثانية، فتتمثل فى سهولة حركة العمال، تلك التى ترتكز على مجموعة معينة من الظروف لعل أبرزها، تحريك العمال من عملية الاستغلال والعلاقات المحلية إلى وسائل الإنتاج، ناهيك عن تقليل المهارات الحرفية لغير الماهرين، تلك التى تسمح للعمال من تبديل وظائفهم دون ايه صعوبة. إن تطور متوسط معدل الربح يرتبط بالبناء الاقتصادى للإنتاج الرأسمالى. وفى ذلك يواصل ماركس تأكيده على أن فائض القيمة الذى عرضه فى الجزء الأول من كتاب «رأس المال» يتضمن التحليل الذى قدمه فى الجزء الثالث، فمهما كانت العلاقات تتسم بالتعقيد، فإن العلاقة بين الأسعار والقيمة ترتكز على بعضها، وأن أى زيادة أو نقصان فى إجمالى فائض القيمة سوف يؤثر على أسعار الإنتاج. إن معظم الانتقادات التى وجهت لماركس، والذى أقام معظمها رجال الاقتصاد، تستند إلى حقيقة أن التنبؤ بالأسعار يصبح

أمراً من الصعوبة بمكان، وذلك لأن العلاقة بين القيمة والسعر ليست مباشرة بل ومعقدة.

ولكن لابد وأن نؤكد وفقاً لوجهه نظر ماركس، أن مثل هذا التنبؤ يحظى بأهمية ثانوية. إن ذلك يعود من وجهه نظرنا، إلى أن نظريته برمتها تنطوى على التركيز الاقتصادى الرأسمالى فحسب. إن تحليل ماركس يتحرك على مستوى محاولة تقليل اثر التصنيفات المادية لكل الأسعار والايجارات أو معدلات الفائدة على نظرية الاقتصاد السياسى لكى توضح العلاقات الاجتماعى التى تكمن فى جذورها:

«... إن خصائص النشاط الاجتماعى، والشكل الاجتماعى للإنتاج، ومشاركة الفرد فى الإنتاج، يبدو منفصلاً وواقعياً فيما يتعلق بالفرد، أن التبادل الدولى فى الأنشطة والمنتجات الذين أصبح شروط البقاء والاتصال المتبادل بين أفراد معينين يأخذ شكلاً منفصلاً ومستقلا عنهم...»[١٧٥].

وعلى هدى ما سبق، فإنه يمكن القول ان نظرية ماركس عن التطور الرأسمالى تتأسس على طبيعة الاستغلال الرأسمالى، تلك التى تتوضح فى رؤيته لفائض القيمة. إن الفكرة العامة لجدل ماركس تتخلص فى أنه بينما الرأسمالية تبنى أساساً حول نظام السوق الحر الذى يسمح فيه للسلع أن تحدد قيمتها على أساس المبادرة الفردية، فإن طبيعة ونمط الإنتاج الرأسمالى يميل إلى تضمين الظروف الواقعية التى يقوم الاقتصاد الرأسمالى وفقاً لها.

٢ - التناقضات الاقتصادية للإنتاج الرأسمالى.

وفقاً لوجهه نظر ماركس، فإن البحث عن الربح يعد شيئاً غريزياً فى الرأسمالية، إن هدف رأس المال لا يتمثل فى تحقيق مطالب بعينها، وإنما الواقع أن هدفه يتمحور فى تحقيق الربح[١٧٦]، ولكن فى نفس الوقت، هناك شىء متأصل أو فطرى فى الاقتصاد الرأسمالى، ذلك الذى يتمثل فى ميله الدائم نحو الربح. وإذا كان ماركس يميل إلى التصديق على ذلك، وهو ما ذهب بقوة إلى تدعيمه، فإن معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين، لم يخرجوا عن هذا الإطار، بل

وافقوا عليه أيضاً، ويجدر أن نشير إلى أن اسهام ماركس المتصل بتحدد مسألة ميل الرأسمالية إلى الربح، يأتى من خلال تكامل هذه الرؤية لتحليل التكوين العضوى لرأس المال وعلاقته بفائض القيمة، إن المجموع الكلى للربح فى الاقتصاد الرأسمالى يعتمد بصورة واضحة على فائض القيمة الذى يتولد من خلاله، إن معدل رأس المال الثابت بالنسبة للمال المتغير، هو الذى يحدد معدل متوسط الربح فى داخل أى إقتصاد، كما أنه فى الوقت عينه يقف معدل الربح فى وضع عكسى مع التكوين العضوى لرأس المال.

ولما كانت الرأسمالية تستند وتقوم على البحث التنافسى عن الربح، فإن التحسن التكنولوجى بما فيه كل آليات زيادة الإنتاج، يعتبر سلاحاً أساسياً لكل رأسمالى فى معركة البقاء فى السوق، بينما يكون المنتج الفردى يمكن أن يزيد نصيبه من الأرباح عن طريق الإنتاج بمعدل أرخص من منافسيه، لكن نجاحه فى الحصول على أرباح متزايدة يجعل الرأسماليين الآخرين يتبعون نفس المبدأ عن طريق رستخدام تحسينات فنية، ومن ثم فغالباً ما يحدثون نوعاً من التوازن. ولكن ينبغى التشديد فى هذا الرطار على أن كل رأسمالى له معدل أعلى من نفقات رأس المال وذلك على رأس المال المتغير أكثر من ذى قبل، لذا فإن النتائج الإجمالية تتضح بشكل جلى فى أرتفاع التكوين العضوى لرأس المال وهبوط واضح فى متوسط معدل الربح، بالطبع إن ذلك يتضمن بالضرورة هبوطاً فى إجمالى الربح، بل ربما يزيد حتى لو هبط معدل العائد.

بالإضافة إلى ذلك، فهناك عوامل أخرى تعرف عليها ماركس، من شأنها أن تقف موقفاً معانداً من معدل الربح، تلك العملية التى تحمل وجهين لعملية واحدة، الأولى تتمثل فى تأخير الزيادة النسبية لرأس المال الثابت، أو الوجه الآخر، فهو زيادة معدل فائض القيمة، إن أرتفاع النفقات على رأس المال الثابت كثيراً ما يصاحبه زيادة فى إنتاجية العامل، الأمر الذى يقلل ثمن أو قيمة الوحدة بالنسبة لرأس المال الثابت، وبذا أما أن يظل معدل الربح ثابتاً، أو أن يصاب قليلاً بالارتفاع. أما بخصوص رأس المال الكلى، فإن قيمة رأس المال الثابت لا يزيد

بنفس نسبة حجمه المادى(١٧٧). وبأسلوب آخر، فإنه لموازنة المعدل الهابط للربح، فإن ذلك يكون عن طريق تغذية الشركة بخامات رخيصة عن طريق التجارة الخارجية. والتى يكون من نتيجتها أن يزداد معدل فائض القيمة، خاصة إذا ما استخدمت هذه الخامات فى تزويد الحد الأدنى لحاجات العمال، وفى تخفيض قيمة رأس المال الثابت. وحرى بنا أن نشير، أن ماركس فى هذا الصدد، يركز بصورة مكثفة للعمال، إن ذلك يتضمن التوسع فى يوم العمل، ومن ثم ضغط الأجور، بحيث تساوى فى النهاية أقل من قيمتها الأساسية، ويمكن أن نضيف فى هذا الإطار، إلى أن هناك أشياء أخرى يدخل فى تحديد يوم العمل، تلك التى تتمظهر بجلاء فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، والتى من خلالها عمد الرأسمالى إلى إستنزاف معدلات فائض القيمة. وجدير بالإشارة أيضاً، أن إنتاجيه العامل الموتبطه برأس المال الثابت، يمكن أيضاً زيادتها، كما أن معدل فائض القيمة يمكن زيادته، عن طريق الاستخدام الكثيف للآلات الموجودة، وذلك إما عن طريق زيادة سرعة تشغيلها، أو من خلال إستخدامها طوال اليوم، أقصد على مدار الأربع وعشرين ساعة عن طريق ما يسمى بالنوبات أوالدوريات.

إنه بينما أصحاب العمل يعاملون الأجور كجزء من التكلفه، ويميلون إلى تخفيضها كلما أمكن، فإنه وفقاً لتحليل ماركس العام، فإن الأجور تتحدد بصفة أساسية بقوى ملحوظة، وليس وفقاً لقيود إجبارية من جانب الرأسماليين، إن الأزمات الوقتية التى تحدث بانتظام فى الرأسمالية هى بالنسبة لماركس تمثل تبايناً واضحاً للتناقضات الداخلية للنظام الرأسمالى، ولكن ماركس لم يجر مناقشة موضوعية عن طبيعة الازمات. لأنه فى ضوء عمليات سببية بسيطة. فهو فى الوقت عينه لم يقم بأى محاولة لتتبع الحلقات المتعددة للأسباب التى تؤدى فى الواقع إلى أزمات، أن مثل هذه المهمة يمكن إنجازها فقط، إذا عرفنا فقط خلفية الحركة العامة للإنتاج الراسمالى(١٧٨) بذا فإن تحليل ماركس يقتصر على وصف العوامل الأساسية فى الاقتصاد الرأسمالى الذى يتضمن قابليتها للازمات بشكل مستمر، أنه عندما كان النظام التجارى سائداً فى مجتمعات ما قبل الرأسمالية، خاصة بعد إنتشارتداول النقود، كان هناك

ما يسمى بنظام المقايضة بين الأفراد والجماعات الذين كانوا مدركين لحاجات بعضهم البعض، والذين كانوا يعملون من أجل سد هذه الحاجات.

وإذا كان معروفاً فى الصورة البدائية للنظام التجارى خاصة فى الأنظمة ما قبل الرأسمالية، فإنه تبادل السلع بات محكوماً بمصالح القيم النفعية والمعرفة بالحاجات، الأمر الذى كان يعتبر مصدراً للتنظيم الخاص بالعرض والطلب، ولكن إذا أصبح إنتاج السلعة أكثر إنتشاراً ونمواً من خلال الرأسمالية، فإن هذا التنظيم سوف يصاب بالخلل. إن إستخدام النقود يلعب دوراً هاماً فى هذا، لأنه يسمح للأطراف بعقد الصفقات والتصرف بحرية واستقلالية بدرجة أكبر مما هو ممكن فى حالة المقايضة، لذا فإن الرأسمالية تعتبر نظام فوضوى لان السوق غير منظم بواسطة وكالة أو هيئة محددة تربط بين الإنتاج والاستهلاك. إن الرأسمالية بطبيعتها نظام توسعى، والمحرك الأساسى لها هو البحث بلا كلل أو هوادة عن الربح، وحيث أن الربح هو قبلتها الأولى ومسعاها الأخير، فأى حالة تتضمن عدم التوازن بين حجم السلع المنتجة وسهولة بيعها بمتوسط معدل يمكن أن تحقق حجماً كبيراً من فائض الإنتاج، وهذا بالطبع يعتبر فقط إنتاجاً زائداً فى ضوء مطالب الاقتصاد الرأسمالى، أو هو بالأحرى إنتاج فائض فى ضوء القيمة التبادلية وليس القيمة النفعية. إن السلع التى لا يتم بيعها عادة ما يستفاد منها، ولكن عندما لا يكون هناك مستوى كاف من العائد على الاستثمار، فإن رأس المال يدخل فى دائرة الخطر، أو بمعنى آخر، إن الإنتاج إذا عجز عن القيام بكل طاقته، فمن ثم فإنه لن يقوم بإنتاج ما يحتاجه السواد الأعظم من الناس.

وإذا كان ما سبق يمثل أزمة عامة بالنسبة للرأسمالية. فإن الأزمة الحقيقية لهذا النظام تتمثل فى أن يتوسع هذا النظام فى الإنتاج فوق طاقة السوق. وهو لا يزال فى طور توليد معدل مناسب من الربح، ولكن متى حدث زيادة فى معدلات الإنتاج، حتى ولو كان فى قطاع واحد من الاقتصاد، فإنها تحرك دائرة واسعة وقوية من ردود الأفعال، وإذا كان ذلك كذلك، فإنه أيضاً كلما هبط معدل الربح، كلما تدنت معدلات الاستثما، وبالتالى فإنه من جراء ذلك

يتخذ عدة إجراءات كرد فعل على ذلك، لعل أهمها هوالتخلى عن قسط كبير من العمال، التى بدورها تسهم فى تقليل القوة الشرائية، التى تفضى فى نهاية الأمر إلى تحجيم معدلات الربح... وهكذا، فإن الدائرة مستمرة، حيث تزيد معدلات البطالة، وتنخفض الأجور إلى مستوى يخلق ظروفاً جديدة لارتفاع قيمة الفائض، وهذا دافع لاعادة تدوير الاستثمار من جديد.

إنه أبان الأزمات، نجد أن بعض الشركات الأقل كفاءة تكون قد أنهت أعمالا، كما أن بقية الشركات تأخذ حصتها من السوق، وتكون فى وضع يسمح لها بفترة جديدة من التوسع، وهكذا تتجدد الدورة، لذلك فإن الازمات لا تمثل أنهياراً للنظام الرأسمالى، وإنما على العكس تشكل عملية منظمة تمكن النظام من البقاء ومقاومة التذبذبات الوقتية التى تتعرض لها الرأسمالية. إن ما تخلفه من أزمات تتمثل فى إستعادة التوازن وتحقيق مزيداً من النمو[١٧٩] ولكن وفقاً لتحليلات ماركس، فإن الازمات التى تعترض الرأسمالية، تعد أشياءً وقتيه، وحلولا أجباريه للتناقضات الموجودة[١٨٠].

إن الأزمات ما هى إلا انفجارات عنيفة فى إطار الرأسمالية، تلك التى سرعان ما تعيد توازنها، وبما أن معدل الربح يميل إلى الهبوط بشكل مستمر، فهناك ضغوط معينة على الأرباح فى كل مراحل التنمية الرأسمالية. إن توالد الأزمات ومخلفاتها وتأثيراتها، تعمل دائماً على زيادة مركزية رأس المال، ذلك الأمر الذى يقوى ويزيد من فاعلية وإستمرار النظام. إن الأزمات التى تعترض مجرى النظام الرأسمالى ما هى إلا ظاهرة فطرية وملازمة له، لأن إتجاه الإنتاج الرأسمالى كله يسعى نحو تنمية غير مشروطه للقوى المنتجة فى المجتمع، وبالتالى فإن علاقات الإنتاج تتأسس على علاقات اجتماعية إستغلالية ومنظمة من أجل التوسع فى رأس المال وحده. إنه وفق ما سبق، فقد توصل ماركس فى النهاية إلى النتيجة التالية : «... أن العائق الحقيقى للإنتاج الرأسمالى هو رأس المال ذاته. إن رأس المال له نزعة توسعية فى حد ذاته، وبالتالى فإنه يعد نقطة البداية والنهاية كدافع وهدف الإنتاج. فإذا كان الإنتاج هو مجرد إنتاج لرأس المال وليس العكس، فإن وسائل الإنتاج تعد آليه التوسع المستمرة والوحيدة فى

محيط الإنتاج...»(١٨١).

٣ - مسألة الفقر والاحتياجات.

من المحقق أن ماركس كان يفترض أحياناً أن نهاية وتحلل النظام الرأسمالي يأخذ شكل أزمات ضخمة لا يستطيع أن يشفى منها. لقد كتب ماركس في «البيان الشيوعي» أن الأزمات التي يشهدها النظام الرأسمالي تهدهد عضد الطبقة البرجوازية كلها. وعلى الرغم من أنه قد وضع يديه على طبيعة ما يكتنف هذا النظام من أزمات، إلا أنه في الوقت ذاته لم يشيء أن يضيف أن هذه الوضعية تدخل في عداد الأزمات المدمرة(١٨٢)، علاوة على ذلك إنه في إطار هذا الطرح، أنه يمكن القول أن ما تنبأ ماركس، خاصة فيما يتصل بالازمات المدمرة، لا يتوافق مع أهم خصيصة يتميز بها النظام الرأسمالي، تلك التي تتعلق بإعادة التوازن في الأزمات. إن ماركس بالتاكيد يعتقد أن الرأسمالية لا يمكن أن تكرر نفسها على طول الخط، لأن طبيعة تفككها تعتمد على القوانين التي تحكم تنميتها، تلك التي لا يمكن التكهن بمعرفتها في إطار ظروف تاريخية محددة. وبغض النظر عن كل هذا، فإنه يجوز لنا القول بأن الازمات تلعب دوراً هاماً في تبني الوعي الثوري، ذلك الذي يتأتى من بين صفوف البروليتاريا، التي ما تلبث أن تغير من موقفها بعد فترة رخاء نسبي، حيث تكون فيها البطالة قليلة والأجور مرتفعة(١٨٣).

ولكن ما يعن أن نطلقه هنا، أنه يصبح من الندرة أن تكون ظروف العمل متكاملة وليست منقوصة. أو بمعنى أخر أن يتحقق وضع يسوده عدم وجود بطاله على الإطلاق. إن وجود مجموعة عاطلة لفترة زمنية يطلق عليها «الجيش الصناعي الاحتياطي» يعد أمراً ضرورياً للرأسمالية. لقد أوضح ماركس أنه من الضروري أن تكون القوة العاملة في حد ذاتها سلعة، لكن قوة العمل تتباين بشكل جلي عن السلع الأخرى، من حيث عدم وجود عامل يساهم في الحد من إرتفاع سعره كقوة عاملة وفقاً لقيمته. فإذا ارتفع سعر سلعة معينة، فإن رأس المال يسعى بدوره إلى تدفق إنتاج تلك السلعة، ويعمل على هبوط قيمتها. إن الوضع هنا معكوس،

لان إنتاج العمل لا يتم توليده وفقاً لسعره. هنا يقدم ماركس مفهوم الجيش الاحتياطى، أو كما يسميه أحياناً «بفائض البشر النسبى» أو الجيش الصناعى الاحتياطى الذى يحتل مكانه العمال العاطلين الذين تم إبعادهم نتيجة لإحلال الآله بدلاً منهم، ناهيك عن أنهم يمثلون عبئاً إضافياً، أو قل تضخماً بالنسبة للأجور. فى أثناء فترات الرخاء التى فيها يكثر الطلب على العماله، باعتبارهم جزءً من احتياطى الجيش الصناعى، فإن قوة العمل تمتصه، ومن ثم تخفض الأجور. إن هذه الأوضاع هى التى تجعل من العمال قوة رخيصة، وبالتالى تقف حائلاً أمام محاولة تحسين ظروف العمال المعيشية. إن الجيش الاحتياطى هو «الرافعة للتراكم الرأسمالى» وهو شرط وجود الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج(١٨٤).

إن تحليل وضع الجيش الاحتياطى لفائض قوة العمل، يتصل إتصالاً وثيقاً بمناقشة ماركس الخاصة للفقر المادى الذى يعيش فى كنفه قسط ليس بقليل من الطبقة العاملة، خاصة فى إطار النظام الرأسمالى. لقد كثر الجدل حول مصطلح الأفقار، أو انخفاض مستوى المعيشة، الأمر الذى أثار كوكبة من الانتقادات حول التنبؤات لمستقبل الرأسمالية(١٨٥).

ويجدر أن نذكر أنه منذ تحليل هذه المسألة، وثمة فكرتان يطلان بوضوح من خلال مناقشة ماركس، نستطيع أن نفرد لهما هنا، خاصة وأن هناك ميلا لا يخفيه أحد، من قبل ماركس للجمع بينهما فى مقولة واحد. أو بقول أخر، أن ماركس حاول أن يجمع كل ما سبق فى تنبؤ واحد، تلك الذى يتصل بمستوى معيشة الطبقة العاملة، أن أول هاتين الفكرتين، هو أن مسار التنمية الرأسمالية يتسم بسوء عدالة نسبية بين دخول الطبقة العاملة ودخول الطبقة الرأسمالية، أما الأخرى فتتمحور حول أن التنمية الرأسمالية تنتج جيشاً إحتياطياً متزايداً، وأن معظم هذا الجيش مضطر إلى أن يعيش فى فقر مدقع. إن هذين الاتجاهين يرتبطان ببعضهما أوثق الارتباط، لأن وجود فائض نسبى فى البشر، يقف سداً منيعاً من تزايد الأجور عن معدل قيمتها. وإذا كان هناك توافق بين الجمع بين الفكرتين التى عرضنا لهما تواً، فإن ثمة ارتباطا بين الاثنين أدى بماركس أن يعتقد بأن الطبقة العاملة سوف تزداد أحوالهم المادية

سوء.

وفى إطار قضية الأفقار المتزايدة للطبقة العاملة، فإن ماركس لم يغفل قضية الاستغلال المتزايد للطبقة العاملة من جانب الرأسماليين، ولكن من الواضح أن درجة الاستغلال (معدل فائض القيمة) يمكن أن تزيد دون أحداث أى تغير فى الأجور الحقيقية لغالبية الطبقة العاملة. وإذا كان ماركس قد أولى عملية الاستغلال تحليلاً شافياً. فإنه فى إطار الفكرة ذاتها، يرى أن هذا الاستغلال هو المسئول عن سوء عدالة توزيع الدخل بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال. إن نظرية ماركس هنا تتفق ببساطة مع النظرية العامة لفائض القيمة التى عرضها ماركس فى كتابه المعنون برأس المال، والتى تتلخص ببساطة فى، أنه بينما تكدس الطبقة الرأسمالية مزيداً من الثروة، فإن أجور الطبقة العاملة هى الأخرى لن يطرأ عليها أية زيادة. إن ما يريده ماركس أن يحدده كنتائج للرأسمالية بالنسبة للطبقة العاملة، هو بالأحرى توضيح الآثار الضارة لعلمية تقسم العمل، التى تشوه العامل وتحوله إلى مجرد أشلاء بشرية، وتحطم من مستواه إلى قدر الآله، ناهيك عن تدميرها لمحتوى العمل، وذلك عن طريق تعاسته واحساسه بالغربة الذى يتأتى من خلال حرمانه من الجانب العقلانى لعلمية العمل[١٨٦]، ويجدر أن نشير فى هذا الصدد إلى أن الزيادة فى الحصيلة النسبية للجيش الاحتياطى، يعد امتداداً لعلمية الافقار، تلك التى يطلق عليها ماركس بالقانون العام المطلق للتراكم الرأسمالى[١٨٧]. والحقيقة إن هذا القانون يتشابه مع كل القوانين الأخرى التى أفرزتها الرأسمالية. ولكن بحسب تعبير آخر، فإن الافقار هو عبارة عن إضافة جديدة لوضعية العمال، أو حسب تعبير ماركس لوضعيه الجيش الاحتياطى الذى يعمل فى إطار الصناعة.

إننا نلمح من كل ما سبق أو قل من خلال التحليلات السابقة، أن معظم الصور السيئة للاستغلال المادى تتركز حول هذه المجموعة أقصد الجيش الاحتياطى، الذى يشاع بينهم البؤس والشقاء والعبودية والجهل والانحلال الأخلاقى[١٨٨]. أنه على هدى ما سبق، فإن الرأسمالية تحمل شخصية متناقضة تظهر من خلال تدبر أمرها الذى يظهر فى تكديس الثروة

فى جانب، وتراكم وصناعة الفقر والبؤس فى جانب آخر(١٨٩).

٤ - التركيز والمركزية:

إن التكوين العضوى فى الارتفاع المستمر لرأس المال يحدث أثناء صيرورة الرأسمالية واتجاهها نحو التركيز ومركزية رأس المال. إن كلمة تركيز تشير إلى أنه أثناء تكديس رأس المال وتراكمه ينجح الرأسماليين فى توسيع مقدار رأس المال الذى يكون تحت سيطرتهم، أما المركزية فإنها تشير إلى إدماج رؤوس الأموال دون أن يطرأ أى تغير فى توزيع رأس المال القـــائم(١٩٠)؛ ويعنى ذلك، أن كلاهما هو زيادة فى عدد الوحدات المنتجة. إن الشخصية التنافسية التى تقسم بها الرأسمالية تتضمن أن يجاهد المنتجين باستمرار فى تخفيض أسعارهم عن بقية منافسيهم. إن سيطرة الرأسماليين على الأعمال الكبيرة يجعلهم يمتنعون بميزات متعددة تفوق كثيراً مثيلتها فى الأعمال التجارية الصغيرة، ناهيك عن أنها تعمل فى نهاية الأمر على تقليص وجود الأعمال الأخيرة. أنه كلما كانت الموارد أكبر وتحت طلب الرأسمالى كلما كانت كفاءته أعلى فى الإنتاج، وكلما كانت فرصته فى التغلب على العقبات أفضل، ذلك الذى يتضح فى الانكماشات العرضيه التى يصاب بها السوق؛ وهكذا بوجه عام، فإن الشركات الكبرى تميل إلى طرد الشركات الصغرى من السوق، بل وتعمل على جذب وامتصاص رأس مالها.

ولا ريب أن المركزية تتقدم بصورة كبيرة وفقاً لنظام الأئتمان؛ ويعد النظام المصرفى للبنوك من أهم القطاعات فى ذلك. أن البنوك تعمل بشكل مركز على مركزه رؤوس الأموال، ومن ثم فهى تسعى إلى تمركز المقترضين. لقد أضحت البنوك على أتصال ببعضها لتشكل نظاماً مالياً موحداً، وبالتالى، فإنها من خلال عملية الاتصال هذه، فإنها تتحول فى النهاية إلى عملية إجتماعية هائلة لتمركز رؤوس الأموال(١٩١). إن التوسع فى نظام الاقراض يشكل أهم سبب للازمات والخداع داخل النظام الرأسمالى، وفى الوقت نفسه يبعد توزيع رأس المال عن أيدى مجموعة صغيرة من الأفراد. إن نظام الاقتراض يلغى الشخصية المميزة لرأس المال، أو

وفقاً لعمله فهو يعمل على إلغاء رأس المال ذاته وذلك عن طريق إيجاد صور مختلفة لعلمية الاقتراض.

ويعتبر نظام الاقتراض فى حد ذاته. مؤسسة رأسمالية. تقوم وتستند وفق نظام الربح، الذى يتأتى من خلال الفوائد المرتفعة على القروض، ولكن لأنها تسهيل عملية مركزية الاقتصاد وتنسيقه، فإن نظام الاقتراض يعتبر قوة رافعة أثناء التحول من نمط الإنتاج الرأسمالى إلى نمط إنتاج آخر يسود فيه العمل التضامنى[١٩٢]. أن توسع نظام الاقتراض يتمشى مع صورة معينة من مركزية رأس المال المساهم، ذلك الذى يتمثل فى شركات المساهمة التى تعد نوعاً من التنظيم الصناعى (حسب رأى ماركس) الذى يعد من أكثر الأشكال ملائمة للمركزية على نطاق واسع. إن الشركة المساهمة تعمل على فصل الرأسمالى كفرد، ومن ثم تعمل على تأسيس الرأسمالية كتنظيم إنتاجى من شأنه أن يعمل على إلغاء الأسلوب الرأسمالى للإنتاج فى داخل نمط الإنتاج الرأسمالى ذاته[١٩٣].

إن الفصل بين أصحاب رؤوس الأموال والمديرين يشير إلى عدم الحاجة إلى أصحاب الأموال لأنهم لا يلعبون دوراً مباشراً فى العملية الإنتاجية. ففى الشركات المساهمة، أضحت الشخصية الاجتماعية فى الإنتاج واضحة وتكشف عن تناقض حقيقى فى اعداد من يملكون رأس المال، والذين يستطيعون أن يحققوا قدراً ملحوظاً من الثروة. وتعتبر الشركات المساهمة صيغة مرحلية لأنها مازالت ترتبط بمصالح أصحاب رأس المال، وتعتبر داخل نطاق الرأسمالية، بالإضافة إلى ذلك إن ظهور الشركات الكبرى من هذاالنوع يؤدى إلى احتكار السيطرة على قطاعات معينة فى الصناعة، وخلق أساسى لأنواع متعددة من العلاقات الاستغلالية[١٩٤].

أن الرأسمالية توضح لنا تفصيلياً، أنها تشبه نمط الإنتاج الذى سبق وجوده، خاصة فى إطار الغرب الأوربى. لقد اتسم هذا النظام بعدم الاستقرار، فضلاً عن وجوده حلول ناجحة لها، الأمر الذى دعى إلى ضرورة وجود تغيرات كبيرة تعمل على اجتثاث وجوده. إن هذه

التناقضات جاءت من خلال ما تمتع به المجتمع من شخصية طبقية، أو بالأحرى من خلال الطبيعة العدائية بين أصحاب رؤوس الأموال ومن يبيع لهم قوة عملهم. إن إسلوب الإنتاج الرأسمالي فى آخر الأمر يقود إلى تفككه وانهياره. هنا مرة أخرى يتكلم ماركس عن الميل القديم لإلغاء نمط الإنتاج الرأسمالي، وعدم التفكير فيه على أنه خراب بالجملة لذلك النظام، بحيث يتحتم على الاشتراكية أن تبدأ فقط بداية جديدة. وعلى العكس من ذلك، فإن نشاط النظام الرأسمالي يأتى دوماً من خلال الأحوال الاجتماعية التى تسمح بعملية الإنتقال المنطقى نحو الاشتراكية.

فى ضوء ذلك تكون مسألة حتمية الثورة لا تثير أيه مشاكل نظرية. إن عملية التطور الرأسمالى التى تتآلف مع التغيرات الاجتماعية الموضوعية تتطلب تكيفا مع الوعى الطبقى للبروليتاريا، وتخلق الوعى النشط اللازم لتحويل المجتمع نحو الممارسة العملية(١٩٥)، ومن المهم أن نعرف أن الفقر النسبى لجماهير الطبقة العاملة، والبؤس المادى للجيش الاحتياطى، والتقلص السريع فى الأجور، وارتفاع البطالة، التى تحدث أثناء الازمات التى يشهدها النظام الرأسمالى، تشكل مخزوناً من الجهود الثورية. فإذا كان النظام الصناعى ذاته يزودنا بالوعى الاجتماعى لمصالح المجتمع، وأسس التنظيم الاجتماعى، فإن هذا النظام يعمل على تجميع مجموعة من العمال فى إطار مكان واحد. ويجدر أن نشير إلى أن التنظيمات العمالية دائماً ما تبدأ على الصعيد المحلى، والتى ما تلبث فى النهاية أن تندمج لتشكل وحدات على الصعيد القومى. إن الوعى الذاتى للطبقة البروليتاريا يتكون بشكل تدريجى، نتيجة لتهاوى قبضة الرأسمالية عليهم، ذلك الوضع الذى يتأتى عن طريق مركزية وتركيز رأس المال. إن اجتماع كل ذلك معاً يخلق ما يسمى بالمجتمع الاشتراكى.

وإذا كان ماركس، قد أول المجتمع الاشتراكى اهتماماً ملحوظاً باعتباره نهاية المطاف بالنسبة لعملية الاستغلال الاجتماعى، فإن المتأمل لكتابات ماركس يجدها لا تحتوى إلا على مجرد إشارات متفرقة لطبيعة ذلك المجتمع، الذى سوف يقتلع الرأسمالية من جذورها. فإذا

فصلنا آرائه عن الصور المثالية الطوباوية للاشتراكية، فإننا نجده يرفض تقديم خطة واضحة ومفهومة عما يتصل بالاستشراف أو للمستقبل. ويعتبر النظام الاجتماعي الجديد الذي يبحث عنه ماركس، هو نقطة التحول المنطقية عن الرأسمالية، الذي سوف يطرح مجموعة من المبادئ الجديدة- غير الواضحة- للناس الذين سوف يكون بين أضمومة المجتمعات الاشتراكية الحالية. والمحقق أن طرح الخطط التفصيلية عن مجتمع المستقبل الذي يسعى ماركس إلى وجوده، يعد من الموضوعات الطوباوية لكن لدى الفكر المثالي، خاصة وأن لديه قناعات مفادها، إن مثل هذه الخطر يدخل في إطار ما يسمى بالخيال المحض، إن مثل هذه الأفكار تبتعد عن الحقيقة والواقع لذا لا نجد لها منطقية سوى في خيال المفكر. أنه وفقاً لذلك. فإن معظم ما يتقول به ماركس عن مجتمع الغد أو المستقبل ، يتماهى مع الطابع القديم للمجتمع الإنساني، ذلك ما يطلق عليه هو نفسه- أي ماركس- بالمجتمع المشاعي أو البدائي.

٥ - التحول عن النظام الرأسمالي

ينبغي الاشارة في هذا الصدد إلى أن المصدر الرئيسي الذي استقى منه ماركس تصوراته حول المجتمع الاشتراكي، يتضمن نقطتان منفصلتان عن بعضهم البعض، الأولى حدثت عام ١٨٤٤ عندما كتب مخطوطاته، والثانية في نقدة لبرنامج جوته في عام ١٨٧٥. وعلى الرغم من أن المفهوم الثاني يعتبر أكثر مباشرة وواقعية، إلا أن آرائه التي عبر عنها في النقطتان الأولى والثانية تكاد تتشابه مع بعضهما البعض. إن المرحلة الأولى للاشتراكية التي يركز عليها ماركس تظهر من خلال الخصائص الكامنة في الرأسمالية، تلك التي كتب عنها ماركس بالتفصيل في كتابه رأس المال، إن التحول إلى النظام الاشتراكي، يبدأ من خلال تزايد التمركز والمركزية في السوق. إن ذلك هو الذي سوف يعجل بنهاية الملكية الفردية. إنه ابان هذه المرحلة تصبح الملكية مشاعية، كما أن الأجور ستوزع حسب مبدأ ثابت، من خلال مجموع الإنتاج الاجتماعي، الذي يخصص كميات معينة لتغطية الحاجات الجماعية لإدارة الإنتاج، وإدارة المدارس، والتسهيلات الصحية... الخ. فبينما يتلقى كل عامل من المجتمع مرة

أخرى، بعد أن يتم خصم ما يعادل ما قدمه له المجتمع من خدمات، فإنه يتلقى شهادة من المجتمع بحجم قيمة عمله، إنه بهذه الشهادة يستطيع أن يسحب من رصيدة، بقدر ما قدمه من العمل ويصبح المبدأ العام.. «من كل حسب طاقته إلى كل حسب حاجته»(١٩٦)....

وفى ضوء ما سبق، فإن عملية إعادة التنظيم الاجتماعى لا تزال تحتفظ بمبادئ المجتمع البرجوازى، حيث أنها تقدر العلاقات الإنسانية فى ضوء مستوى موضوعى. بمعنى آخر، أنها سوف تحتفظ بمعاملة العمال كقيمة تبادلية، ولكن بدلاً من هذا فهى تقتصر على مجموعة واحدة هى البروليكاريا التى أصبحت الآن تتخذ شكلاً عالمياً(١٩٧). فى هذه المرحلة سوف يظل أغلبية الناس فى عداد العمال. أو بمعنى آخر، أنهم سوف لا يكونون أكثر من ذلك، فلن يلغى دور العامل، ولكنه سوف يشمل كل البشر، فضلاً عن أن علاقة الملكية هى الأخرى ستظل كعلاقة فى عالم الأشياء(١٩٨) .أنه فى هذه المرحلة، سوف يحافظ المجتمع على صيرورة وجود الإنسان الذى فيه تسيطر عليه الأشياء، وبالتالى يسرى بداخله الاحساس بالغربة، إن ما ينطبق على الإنتاج ينطبق على مجال السياسة. إن النظرة المتأنية لما يسوقه ماركس من نقد للرأسمالية، خاصة ما قدمه إبان نقد برنامج جوته، يعتبر إستكمالاً لإنتقاداته لهيجل عن الدولة.

إن آراء ماركس تكاد تتشابه فى مصادرها، ذلك ما يفصح عنه هجومه الدائم والعنيف لتحرير الدولة، ذلك ما أسرى به فى برنامج جوته. ويعتبر نقد ماركس هنا صورة مكررة للنقطة الأساسية التى نادى بها قبل ذلك بثلاثين عاماً، والتى تتعلق بهيجل. وفى ذلك يذهب ماركس إلى أن الدولة تقريباً أصبحت حرة تماماً فى ألمانيا، وأن هدف الحركة العمالية لا يجب أن تتمحور حول تحرير الدولة عن المجتمع، ولكن العكس هو المطلوب، إذ أن المفروض هو تحويل الدولة من عضو مفروض على المجتمع إلى عضو تابع لها تماماً(١٩٩)، ولكن ينبغى أن تتضمن المرحلة الانتقالية التى تتبع إلغاء الرأسمالية، سيادة للمبادئ التى تطورت بشكل جزئى أو غير سليم فى المجتمع البرجوازى ذاته، إن ديكتاتورية البروليتاريا سوف تتشكل فى هذه المرحلة

الوسيطة، ومن ثم سوف يتم تركيز السلطة السياسية القائمة بالفعل، ولكن بطريقة أكثر انتشاراً مما كان سائداً في المجتمع البرجوازي. ووفقاً لهذه السيطرة فإن تطبيق برنامج مركزية الإنتاج والتوزيع المشار إليه آنفا سوف يسود ويتحقق. إن البروليتاريا سوف تستخدم سيطرتها لتصفية كل أشكال رأس المال تدريجياً، وبالتالي سوف يسعى إلى تمركز كل أدوات الإنتاج في يد الدولة، ومن ثم سوف يسود تنظيم البروليتاريا كطبقة مسيطرة وتزداد القوى المنتجة بسرعة(١٩٩)، وعلى ذلك سوف تختفي السلطة السياسية التي كانت متحققة من قبل، ذلك إن إلغاء الدولة بالنسبة لماركس لا يعني بالطبع تغيير الأوضاع التي كانت قائمة بطريقة مفاجئة، وخاصة فيما يتصل بالتنظيم الاجتماعي، ولكن الشيء الذي سوف يطرأ عليه التغير، أو سوف يتم القضاء عليه، هو الصورة المركزه التي ستكون عليه الدولة. أن التحول المنطقي الذي سوف يصيب الدولة، هو أن تكون الدولة تابعة للمجتمع، بحيث أن تدار الشئون العامة في المجتمع عن طريق تنظيم المجتمع برمته. لقد أوضح ماركس في إطار هذه العملية صورة المجتمع الباريسي التي أقتبسها، وفي ذلك أوضح بعض الملامح المتشابهه. فعلى سبيل المثال، نجد أن مجلس العموم يتكون من مستشارين مختارين وفقاً لمبدأ المعاناة، ويكونوا من بين العاملين، وليسوا كأعضاء برلمانين، كما أنهم في الوقت نفسه يكونوا من الأعضاء التشريعيين. كما يتوجب ضرورة وجود رجال الشرطة والقضاء والمسئولين الآخرين الذين سوف تفرزهم العملية الانتخابية، أن مثل هذه الصيغة لتنظيم المجتمع يمكن أن نتنبأ بوجودها بعد إختفاء الدولة، والتي بدورها تجعل من الممكن إختفاء الدولة ذاتها كوحدة مستقلة عن المجتمع المدني(٢٠٠).

إنه ينبغي أن يكون واضحاً مدى إبتعاد وجهه النظر التي سُقناها قبل قليل عن الملكية. أنه بمقتضى الطرح السابق، تكون الدولة شر لابد من ازاحته والقضاء عليه، حيث أنها تعبر عن السلطة الغاشمة، والتي تعبر عن سيطرة البعض على الآخر. إن اتجاه ماركس نحو الدولة يتوافق بشكل حقيقي مع رؤيته عن المجتمع الرأسمالي بشكل عام؛ فالدولة البرجوازية على

الرغم من شخصيتها الظالمة فهي تعتبر عنصراً ضرورياًفي تمهيد الأساس الاجتماعي لتحقيق شكل المجتمع الذي سيحل محل الرأسمالية. إنه ينبغي أن نعادل بين وجهة نظر ماركس ونظرية الدولة البرجوازية النفعية التي بموجبها سوف تنسحب الدولة من كل وظائفها، اللهم ما خلا إبرام وتنظيم العقود التجارية. فوفقاً لرأي ماركس، فإن مثل هذا المفهوم سوف يكرر ببساطة مفهوم «حرب الكل على الكل» في المجتمع المدني. إن المحقق من كل ذلك، أن الغاء الدولة يعتبر إتجاهاً واحداً لعملية تحويل ممتدة وعريضة للمجتمع(٢٠١).

ولا شك أن المرحلة الإنتقالية للمجتمع الجديد، بما أنها تتضمن عملية تدويل الميول الكامنه في المجتمع البرجوازي، ويمكن وضعها على الأقل بقدر من التفصيل. إن نفس الشيء لا ينطبق على المجتمع الذي تحول من الرأسمالية. ونتيجة لذلك، فإن ماركس يعرض في خطوط عريضة فقط خصائص المرحلة الثانية للشيوعية التي سوف تحل محل الطبقة البرجوازية. إنه يرى أنها تتمثل في سيادة مجتمع غير طبقي، حيث أن الملكية الفردية سوف تلغى، لكن سيطرة السلع المادية على حياة البشر ككل، والتغلب على الشعور بالاغتراب يمكن تحقيقه فقط عن طريق إلغاء عملية تقسيم العمل. إنه حسب رأي ماركس الذي اورده في كتاب «رأس المال»، فسوف يحل محل عامل اليوم، الفرد المتطور تطوراً كاملاً، والقادر على الاضطلاع بمجموعة من المهام. أن ذلك سيتغلب على الثنائيات التي هي في رأي ماركس تأتي نتيجة لعملية تقسيم العمل. إن النظرة المتأنية لهذا الطرح، يقودنا من خلال طرحة الشهير الذي قدمه في الايديولوجية الالمانية، حيث يقول :

«...إنه بمجرد أن تسود حالة تقسيم العمل، فكل إنسان له مجال نشاط خاص به، ومفروض عليه، ولا يقدر بأي حال من الأحوال أن يتحلل منه، فهو صياد، أو راعي، أو ناقد، ولابد أن يظل كذلك حتى تستيطع أن يستمر في كسب قوته... بينما في المجتمع الشيوعي، حيث تنتفي هذه الصفة، وهذا التقسيم، فلا نجد ثمة نشاط بعينه، بل يمكن الفرد أن ينجز في أي مجال يرغبه، وهكذا يمكن للإنسان أن يفعل شيئاً اليوم، وغداً يفعل أخر، كان يصطاد

اليوم سمك، وفى العصر يربى الماشية، ويعمل ناقداً فى المساء، وذلك دون أن أكون صياداً، أو راعياً، أو حتى ناقداً...»(٢٠٢).

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن ماركس قد إستخدم لتدليل على ذلك عملية الاستيلاء على الفوائض الاجتماعية المرتبطة بحقائق، النظام الصناعى، فإذا كان ماركس قد احتفظ برأيه فى تقسيم العمل فى كل كتاباته التى ذكرت فى مجتمع المستقبل، فإنه يعتقد أن هذا ممكن عن طريق التوسع فى الإنتاج الآلى. مرة أخرى. أن هذا يمثل وضعاً موجوداً بالفعل فى الرأسمالية خاصة فى إطار إنتاج آلى، ذلك الذى يعطى الناس الفرصة على تقسيم العمل الموجود حالياً.

أنه فى إطار التطور الصناعى الذى كان على نطاق واسع، فإن خلق ثروة حقيقة تعتمد بصورة أقل على وقت تشغيل العمال، وكمية الوقت المستهلك وليس على الطاقة المستخدمة فى التكنيك أثناء وقت تشغيل العمال، إن الطبقة العاملة لم تعد تظهر كضرورة لعملية، الإنتاج، بل الإنسان يربط نفسه بهذه العميقة كمجرد مشرف أو ضابط لسير العمل. إن الغاء عملية تقسيم العمل يعد مطلباً مهماً، وفى الوقت عينه يعتبر تعبيراً للتحول عن الشعور بالاغتراب. إنه فى إطار المجتمع الاشتراكى، تصبح العلاقات الاجتماعية تحت سيطرة الأمور المتأرجحة التى خلقها الإنسان، وفى ضوء ذلك، فإن التنبؤ بظهور المجتمع الاشتراكى يعد الأطروحة الاساسية التى يستند إليها ماركس فى كل إنتقاداته للنظام الرأسمالى، إنه وفق التطور التاريخى الرأسمالى، يحاول ماركس أن يقدم تنبؤه الأساسى لقدوم نمط نمط إنتاجى جديد، وبقول آخر، قدوم ونشأة الاشتراكية. ونهاية الرأسمالية. ولكن بغض النظر عما قدمه ماركس، فإنه ثمة إتجاه عام يغلب على فكر ماركس، ألا وهو إتسامه بالغموض فى أغلب الأحيان(٢٠٣).

إنه وفقاً لما يقدمه البيان الشيوعى، فإن ثمة إنجازات قدمتها البرجوازية ويحق لنا فى هذا الإطار أن نقول أن هذه الأنجازات واضحة للعيان. إن ما قدمته البرجوازية من معجزات تفوق كثيراً معجزة أهرامات مصر وأقواس النصر الرومانية وكاتدرائيات جوته. إن الفكرة

الرئيسية حول ذلك لا تتمثل فى الانجاز التكنولوجى للرأسمالية، وإنما تتمثل فى التوسع التكنولوجى للرأسمالية، تلك التى تميزها عن كل التشكيلات الاجتماعية السابقة(٢٠٤). ان المجتمع البرجوازى يحل محل المجتمعات المحلية التى كانت تدير نفسها نسبياً فى مجتمعات سابقة عن طريق تقسيم العمل، وفى الوقت نفسه فهى توسع قاعدة إعتماد البشر على بعضهم البعض، ذلك الذى نجده يطرح نفسه بقوة من خلال الأساطير والتقاليد الثقافية، التى عاشها الإنسان منذ بدء الخليقة(٢٠٥).

فى نهاية الأمر وجماع ما سبق، فإن المجتمع البرجوازى يبرز البشرية كلها لأول مرة فى التاريخ فى نطاق نظام اجتماعى واحد، ولكن هذا يتحقق فقط عن طريق مجريات السوق، وتحويل كل الروابط الشخصية للاعتماد على الشر (مثلما حدث فى الروابط الاقطاعية) إلى قيمة تبادلية، فإذا رأينا الأمور فى ضوء ذلك، فمن السهل أن نفهم لماذا يثار جدل كبير حول مشكلة القيمة/ السعر الذى يطرح بشكل خاطىء خاصة فى المجلد الأول من رأس المال. ويجدر أن نشير إلى أنه إذا كان طرح ماركس لهذه القضية يحمل بعض الغموض، فإنه أيضاً فى المجلد الثالث من الكتاب نفسه لا يربط بين موضوعات العمل وأهدافه، ذلك الذى يدخل فى إطار العلاقات الإنسانية، ولا يعبر عن ظاهرة فى إطار عملية السوق.

إن التحليل الذى يقدم من خلال الأجزاء الثلاثة لرأس المال تفحص بدقة الآثار المترتبة على الاغتراب، ذلك الذى يعد نتيجة لتطور الرأسمالية، ناهيك عن توضيحه لعالمية العلاقات الاجتماعية التى حققها المجتمع الرأسمالى، والتى تنجز من خلال تحويلها إلى ما يسمى بالعلاقات الطبقية- إن نواحى الضعف والقصور التى تتسم به الرأسمالية تكمن بشكل عام فى أن هذا التطور يحدث بطريقة متناقضة، ناهيك عن تعزيز القوة المنتجة للثروة العالمية، والتكنولوچيا، والعلوم... الخ ... واغتراب العمال عن أنفسهم(٢٠٦). أو بقول أخر أن جوهر الرأسمالية يتمظهر بوضوح من خلال العلاقات العدائية بين رأس المال والعمل المأجور، تلك التى ستجعل العالم مغترباً، والذى من شأنه أن يؤدى إلى قهر هذا النظام أو مواجهه حتفه.

البـــــاب الثـانى

أميل دوركايم

الباب الثاني

أميل دوركايم

خامساً: أعمال دوركايم المبكرة.

إن إنتقالنا من ماركس إلى دوركايم لا يعنى أننا ننتقل من جيل الرواد الأوائل، إلى جيل آخر لاحق لهم من المفكرين الاجتماعيين، وإنما يعنى أننا نتحول سياق مؤسسى آخر وتقاليد فكرية أخرى. وإذا كان دوركايم من بين المفكرين الثلاث الذين نتناولهم بالمناقشة من خلال هذا الكتاب، فإنه يعد أقلهم ارتباطاً على المستوى الشخصى بالأحداث السياسية المتعاظمه التى حدثت فى عصره، وأثرت فى كل أعماله. وعلى الرغم من وحدة أعماله وعدم بعثرتها إلى حد كبير، إلا أنها أقل دعاية وزيوعاً من أعمال كارل ماركس وفيبر أضف إلى ذلك، أن المؤثرات الفكرية التى شكلت آرائه النظرية يمكن تحديدها بسهولة فائقه ويسر، أكثر من تلك التى شكلت أعمال الفارسين الآخرين فى هذا الكتاب، أقصد ماركس وفيبر.

وتعد أهم التأثيرات الواضحة على الموقف الفكرى لدوركايم، تلك التى تأتى من خلال المناخ الفكرى الذى كان سائداً فى فرنسا آنذاك. وفى هذا الصدد ينبغى أن نشير إلى أن التفسيرات العديدة التى عرض لها كل من كونت وسان سيمون حول انحسار الاقطاع، وظهور الشكل الجديد للمجتمع البرجوازى، الذى جاء على انقاض الأول، تشكل الفكرة المحورية لاعمال دوركايم ووفقاً لذلك يمكن القول أن الأساس الفكرى لأعمال دوركايم يتنافص بشكل حثيث مع مفهوم كونت عن المرحلة الوضعية، هذا من جانب، ومن جانب آخر مع اقتراح سان سيمون لخصائص المجتمع الصناعى الجديد(1).

والواقع أن التأثيرات الفكرية التى ساهمت فى تشكيل وجهات نظره وآرائه السوسيولوجية، لا تقف عند حد تأثير كونت وسان سيمون فحسب، بل أحرى بنا أن نوضح

أن هناك مؤثرات أخرى، تعود إلى جيل أقدم مثل مونتسكيو وروسو. لقد حاول دوركايم الاستفادة من الاطروحات التى قدمها مثل هؤلاء، لذا نجده حاول أن يرتبط بشكل وشيج بتعاليم رينوفييه وأصحاب المدرسة الطبيعية، التى كان قد درس عليها في الأعوام الممتدة بين ١٨٧٩ و ١٨٨٢ خاصة علي يد أساتذته أميل بوترو وفوستيل دى كولانج(٢).

وإذا كان اميل دوركايم قد تأثر بشكل بالغ بكتابات أبناء بلده، على النحو الذى أشرنا إليه تواً، إلا أن كتاباته المبكره لم تتأثر بهم بشكل قوى، إذ كان تأثير الثقافة الالمانية دامغاً عليها. لقد تأثرت كتابات دوركايم الأولى بآراء مجموعة كبيرة من الكتاب الألمان، الذين صاغوا نوعا من النظرية الاجتماعية التى تتشابه كثيراً مع الكتابات المألوفة والنظريات الحديثة فى علم الاجتماع، تلك التى كان قد طواها النسيان واحيطت بسياج من الأهمال. إن ما أصابها، أصاب النظرية العضوية التى كانت موجودة فى القرن التاسع عشر التى وتبدت بشكل واضح فى كتابات فوليبه و «فورمز» فى فرنسا، و «شافل» وليفيلد» فى ألمانيا، تلك التى تستند على قضية مهمة مؤداها أن المجتمع يشكل وحدة متكاملة وأنه يمكن مقارنته إلى حد ما بالكائن الحى(٣).

وعلى الرغم من أننا يمكن تتبع أصول هذه النظرية، خاصة لدى الفلسفة الكلاسيكية الاجتماعية، وبشكل أدق في كتابات «داروين» عن التطور البيولوجى الذى أعطى حافزاً جديداً لمزيد من الدراسة للنظريات العضوية، فإنه يصعب أن نستبعد تأثير داروين على الفكر الاجتماعى فى أواخر القرن التاسع عشر. لقد شهد هذا القرن بوجه عام تقدماً ملحوظاً فى علم البيولوجى وخواص الخلية، أمكن من خلاله التعرف من خلال التحليل الميكرسكوبى- علي أن كل الكائنات الحية تتكون من مجموعة من الخلايا المتشابهة. إن مجموعة الأفكار التى دلفتها أعمال داروين كانت موضوعة فى نص نظرية ديناميكية تتأسس على القياسات العلمية، وهذا ما فتح آفاق الخيال أمام معاصريه لإيجاد تركيبه قوية لنظرية النقاء والارتقاء. وينبغى أن نعى، أنه على الرغم من الاهتمام بكل الكتابات الذين أشرنا إليها قبل قليل، إلا أن كتابات

«شافل» والآخرين تختلف إختلافا ملحوظا عمن سبقوهم، خاصة ممن إستخدموا المقارنات العضوية. لقد انطلقوا من قضية مخالفة، بمقتضاها يرون أن القوانين الثابتة التى تحكم وظيفة تطور الحيوانات تزودنا بنموذج لإطار العلم الطبيعى للمجتمع[4].

١ - علم الاجتماع وعلم الحياة الأخلاقى :

بين عامى ١٨٨٥ و١٨٨٧ نشر دوركايم مجموعة من المناقشات النقدية لأعمال «شافل» و «ليلفلد»، وغيرهم من المفكرين الألمان، إن مراجعة بعض أعمال «شافل» التى جاءت تحت عنوان "Poau und leben des socialen korpers" تعد من أول الأشياء التى نشرها، والتى أعطت تفسيراً واضحاً لبواكير الاتجاه الفكرى لدوركايم. إن مناقشته لكتاب «شافل» أوضحت إلى أى حد كان دوركايم متعاطفا مع بعض وجهات النظر التى عرضها «شافل» من خلال هذه المناقشة أيضاً، فقد أوضح دوركايم أن أهم انجازات «شافل» تتحدد فى أنه حاول رسم الخطوط العريضة لتحليل مورفولوجى للمكونات الأساسية لأشكال مختلفة من المجتمعات[5].

إنه من خلال هذه المناقشة أيضاً، فقد استفاد من «شافل» فى اقامة المقارنات العضوية أو قل لمقارنة أجزاء متنوعة من المجتمع بأعضاء وأنسجة جسم الإنسان. والواقع أن هذا لم يكن - حسب رأى دوركايم- من الطرق غير المشروعة، لأن «شافل» نفسه لم يحاول بطريقة مباشرة أن يتسخلص من خواص التنظيم الاجتماعى من طبيعة وخواص الحياة العضوية، بل على العكس أن «شافل» كان يستخدم المفاهيم البيولوجية التى تمثل شيئاً مجرداً لتسهيل عملية التشبيه فى إطار التحليل السوسيولوجى.

ولا يفوتنا الاشارة هنا أن دوركايم كان قد ألح بموافقته على أصرار «شافل» بوجود إختلاف كبير بين حياة الكائن الحى والمجتمع، لأن حياة الحيوانات محكومة بطريقة ميكانيكية، بينما المجتمع يرتبط أوثق الارتباط بعلاقات غير مادية، بل بروابط فكريه. إن المطلع على الأفكار الرئيسية التى قدمها «شافل» يستخلص أن المجتمع يعد - من وجهة نظره- النموذج

المثالى الذي يمثل مركز الصدارة، ذلك الذى يتوافق تماماً مع تأكيد دوركايم على أن المجتمع له خواصه المحددة التى تنفصل بصورة أساسية عن حياة وخواص الفرد.

إنه وفقاً لاعتقاد «شافل»، فإن المجتمع ليس نتاجا للأفراد، وأنما العكس هو الصحيح فباعتباره كائنا، فهو يأتى قبل وجود الأفراد الذين يكونوه اليوم، فضلاً عن أنه سوف يعيش من بعد فنائهم، وأنه يؤثر فيهم أكثر مما يتأثر هو بهم، ناهيك عن أن له حياته الخاصة ووعيه وضميره وإهتماماته وقدره. نفهم من ذلك، إذن أن «شافل» يرفض مسألة أسبقية وجود الفرد على المجتمع، إلا أنه فى الوقت نفسه يعطى الأولوية للأفكار التى يطرحها روسو، والتى من خلالها يفترض أن انعزال وجود الفرد عن الطبيعة، سيجعله حراً وسعيداً وبعيداً عن عبوديه المجتمع. إنه بذا يكون قد عكس كل شىء، وجعل الحياة البشرية أعلى من مستوى الوجود الحيوانى، لأنه فى ذلك يضع فى حسبانه التراكمات الثقافية والثورة التكنولوجية للمجتمع، فإذا أبعدنا هذا عن الإنسان فإننا نكون بذلك قد أغفلنا عنه تماماً كل ما يجعل منه إنساناً بالمعنى الحقيقى(٦).

ويرى دوركايم وفقاً لذلك إن المثل والمشاعر التى تدخل فى إطار التراث الإنسانى– الثقافى – لأعضاء المجتمع، ليست نتاجاً أو ملكا لمجموعة معينة من الأفراد، ويمكن أن نسوق فى ذلك مثال اللغه. فكل منا يتكلم لغة، لم يسع أى فرد منا إلي خلقها، وفي هذا السياق، يواصل دوركايم حديثه فيرى أن له خصائص محددة، تتباين عن الخصائص التي يتمتع بها الضمير الفردى. أن ذلك يجعلنا نبعد عن دائرة فكرنا أن هناك شيئاً ميتافيزيقيا. إن الضمير الجمعى ببساطه هو تركيبه لمجموعة من العناصر الفكرية الفدرية. وانعطافاً على ما أوضحناه تواً، يمكن القول أن أعمال «شافل»، وكذا أعمال الكتاب الألمان، تظهر تقدما واضحاً فى الفكر الاجتماعى، تلك التي هى على النقيض تماماً مع حالة التأخر الذى عاش فى كنفها علم الاجتماع الفرنسى حينذاك(٧).

وحرى بنا أن نقول، أنه على الرغم من أن نشأة علم الاجتماع كانت بالأساس نشأةً

فرنسية، إلا أن تأثير علم الاجتماع الألماني عليه كان اضحاً كل الوضوح. إن المطلع على المسح الواسع الذى أجرى على «علم الاخلاق الوضعى» فى المانيا، والذى تم نشره في عام ١٨٨٧، يستطيع أن يستدل منه على أن دوركايم قد كرر فيه بقصد النقاط التى تناولها الألمان هناك، ناهيك عن قيامه بفحص انجازات المفكرين الألمان الأوائل الذين أنفقوا وقتاً وجهداً كبيراً لتكريس علم خاص للحياة الاخلاقية، وفى إطار ذلك يؤكد دور كايم أن فرنسا فى ذلك الوقت لم تكن تعرف فى إطار النظرية الأخلاقية سوى أفكار «كانط» والنظرية النفعية(٨).

وإذا كان الألمان قد أبدوا تفوقا واضحاً خاصة من قبل المفكرين الاجتماعيين لتأسيس نظرياتهم الأخلاقية التى سبق أن ذكرها «كونت»، فإن الفكرة نفسها يؤيدها دوركايم. إن دوركايم يرى أن المفكرين الألمان لا يعود إليهم السبق في تأسيس نظرية أخلاقية وحسب، بل يعود إليهم السبق فى تأسيس نظرية علمية على صعيدى الاقتصاد والقانون. وفى هذا الصدد تبرز أعمال فاجنر وشمولر. إن أعمال هذين المفكرين، كما يصفها دوركايم تتباين بدرجة فارقة عن أعمال رجال الاقتصاد الكلاسيكيين، التى تتقول رؤاهم بأن المنفعة الشخصية، ما هى إلا نظرية تاريخية قديمة، ويقول آخر، إنه إذا كانت القوانين الاقتصادية الكلاسيكية ترى أن الدول أو الأمم فى اصقاع الأرض كان من الممكن أن تتشابه إلى حد كبير، لولا الاختلاف فى جهود الأفراد الذين يقومون بتبادل انتاجهم، فإن «فاجنر وشمولر» إبتعدا كثيراً عن وجهه النظر هذه، حيث يريان أن أى مجتمع من المجتمعات له من المواصفات والطبيعة المتجددة، التى لا يمكن أن يحددها أفراده فمن الخطأ أن نفترض أن الكل مساوى لمجموع الأجزاء، لأن هذه الأجزاء منظمة بطريقة محددة، وأن بين هذه الأجزاء وبعضها علاقات محددة، وأن هذه العلاقات تتمتع بخواص خاصة(٩).

وإذا كان ذلك كذلك، فإنه ينبغى أن نطبق هذا المبدأ على مجموعة القواعد التى تحدد حياة أى مجتمع. وعلى ذلك فالاخلاقيات ما هى إلا ملكية جماعية، ومن ثم يتحتم علينا دراستها وفقاً لهذا الأساس. انه حسب نظرية الاقتصاد السياسى التقليدية، فإن الاهتمام

الجماعي ما هو إلا صورة للاهتمام الفردى، كما أن الاختلاف ما هو إلا مجرد نوعاً من الأنانية المتواريه. لقد بين شمولر وفق ما يقول دوركايم، أن الظاهرة الاقتصادية لا يمكن أن ندرسها بمعزل عن الأخلاقيات والمعتقدات المعترف بها والتى تحكم حياة الفرد فى المجتمع، وبالتالى فلا نجد فى أى مجتمع من المجتمعات، أن العلاقات الاقتصادية بعيدة كل البعد عن تأثير النظم العرفيه والقانونية، أو كما يزعم «دوركايم» فى كتابة «تقسيم العمل»، أن العقد ليس كافيا فى حد ذاته، لو لم يكن هناك وجود للعرف الاجتماعى، ذلك الذى يعطينا إطار عمل نصنع في حدوده هذه العقود، وإلا سوف تكون بصدد فوضى أو عدم تناسق فى العالم الاقتصادى(١٠). أن النظم التى تتحكم فى الحياة الاقصادية لا يمكن شرحها بمصطلحات اقتصادية بحته، فالإنسان لا يمكن أن يفهم شيئاً عن قواعد الأخلاق التى تحكم عملية الملكية والعقود والعمل.. الخ، إذا لم يعرف الأسباب الاقتصادية التى وضعت من أجلها، وبالعكس. فالإنسان يمكن أن يتحصل علي فكرة زائفة تماماً عن التطور الاقتصادى إذا أهمل الإنسان الأسباب الأخلاقية التى أثرت فيها(١١).

إن ما سبق يعد إنجازاً مهما للمفكرين الألمان، حيث أنهم وضحوا أن القواعد الأخلاقية والتصرفات لابد أن تدرس بطريقة عملية وفى إطار خواص التنظيم الاجتماعى. من هنا يكون دوركايم قد استلهم أفكاره التى طرحها فيما بعد من هذا المعين. ويجدر أن نشير إلى أنه حتى الوقت الحاضر، نجد أن الفلاسفه يفترضون أن الأخلاق يمكن أن تتأسس على نظام إستنتاجي لمبادئ مجردة. وعلى خلاف ذلك نجد إن أعمال الكتاب الألمان تقف موقفاً معكوساً، حيث أن هناك خطأ أساسياً للبدء بهذه الطريقة، لأن الحياة الاجتماعية الإنسانية يمكن أن تهبط إلى مستوى القواعد السلوكية التى يبتكرها العقل، لذا نجد أنه من الضرورى أن نبدأ من الحقيقة، وهذا يعنى ضرورة دراسة الاشكال الملموسة للنظم الأخلاقية الموجودة داخل مجتمعات بعينها. هنا مرة أخرى يردد «دوركايم» قول «شافل»، بل ويوافق عليه، ذلك الذى يرى أن القواعد الأخلاقية تتشكل من خلال المجتمع، وتحت ضغوط الحاجات الاجتماعية للجماعات

القائمة فى المجتمع[١٢].

إذن فلا ريب إذا ما أفترضنا أن مثل هذه القواعد يمكن إيجازها في مجموعة المبادئ الاساسية والقليلة. التى تتكون من كل المعتقدات والتصرفات المحددة والمجردة التى يمكن التعبير عنها. وإذا كانت الحقائق الأخلاقية فى الواقع الاجتماعى علي درجة كبيرة من التعقيد، فإن الدراسة العلمية لمجتمعات مختلفة يمكن أن تأخذ بأيدينا للوقوف على مدى وجود زيادة متواتره فى المعتقدات والعرف والنظم القانونية. والواقع إنه إذا كان هناك تباين، فإن هذا الاختلاف لا يغير من اتجاه التحليل، إذ أن على عالم الاجتماع من خلال الملاحظة والوصف أن يصف ويفسر ما يطرأ على المعتقدات والاعراف والقوانين من تغير أو تبديل[١٣].

وجدير بالابراز، أن دوركايم قد أنفق جهداً كبيراً فى الوقوف علي رؤى المفكرين الألمان، لذا نجده قد كرس جزءً كبيراً من مقاله فى هذا الصدد لتوضيح وإبراز أهم الطروحات التى تبدت من خلالهم. وفى إطار ذلك نجده قد ركز بشكل عميق على أعمال «فندت»، معتبراً ذلك العمل أحد الثمار المميزة للآراء التى سبق عرضها. أن أهم أنجاز «فندت» أن المعتقدات الدينية البدائية تحوى على نوعين من الظواهر المتشابكه، الأولى هى التى تتمحور حول مجموعة من التأملات الميتافزيقية لطبيعه نظام الأشياء، أما الأخرى فإنها تركز على قواعد السلوك والنظام الأخلاقى. أضف إلي ذلك الطريقة التى يمكن عن طريقها أن تتحقق. إنه إزاء ذلك، يرى أن العقيدة هى عبارة عن قوى تسعى إلى تحقيق الوحدة الاجتماعية، وينبغى أن نشير إلى هنا أن دوركايم قد وافق علي ذلك، إنه وفق ذلك يرى أن المثل الاجتماعية تتباين من المجتمعات المختلفة، وإنه إذا لم يتوفر العنصر البشرى الذى يحظى ويحمل مثل هذا المثل، فإن هذا لن يتوافق مع حاجتهم المتأصلة فى طبيعتهم، ففى المجتمعات البدائية نجد أن العقيدة تعد مصدراً من مصادر القوة التى ترعى مصالح الآخرين، كما أن المصلحة الشخصية والمعتقدات والممارسات والطقوس الدينية، تلعب دوراً متعاظماً فى كبح جماح الأنانية الفردية، وتشجيع الإنسان نحو التضحية ونكرات الذات.

ويرى دوركايم أن الدين غالباً ما يربط الإنسان بشيء آخر مخالف تماماً لطبيعته، فهو يجعله يعتمد بشكل أساسي على قوى أعظم منه، تلك التي تمده بالمثل العليا. لقد أظهر «فوندت» أن الفرديه هي نتاج التطور الاجتماعي، وهذا يبتعد بالضرورة عن فكرة أن الفردية حقيقة بدائية، وأن المجتمع حقيقة نابعة منها، لأن الفردية تظهر تدريجياً من خلال المجتمع.

وعلى الرغم من أن دوركايم قد وافق على كثير من الأفكار التي قدمها «فوندت»، إلا إنه وجه له بعض الانتقادات تلك التي تتمثل في أنه لن يدرك بشكل جيد طبيعة الشخصية المزدوجة للأثر التنظيمي للعقيدة، والقواعد الأخلاقية الأخرى. وفي ذلك يقول دوركايم، أن كل التصرفات الأخلاقية لها جانبان، الأول يتمثل فيما يسمى بالجاذبيه الايجابيه، أو ما يسمى بالانجذاب نحو مثال أو مجموعة من المثل- أما الجانب الآخر، فهو القواعد الأخلاقية التي لها مجموعة من الخصائص التي تفرض التزاماً وقيداً معيناً. وإذا كان السعي وراء المعايير الأخلاقية لا يتأسس وفق إطار أو حدود معينه، فإن الجانبين السابقين الذين أشرنا إليهما حالا، يصبحان من الضرورة بمكان من أجل عملية التكيف(١٤).

٢ - دوركايم وإهتمامه بتقسيم العمل:

إن المناقشات التي أثارها دوركايم لأعمال المفكرين السوسيولوجيين الألمان، والتي أشرنا إليها قبل قليل، توضح لنا أن معظم الأفكار التي طرحها قد جاءت وتأسست في مرحلة مبكرة، ويبد أن ذلك واضح وضوح البيان، إلا أنه يصعب علينا تحديد مدى تأثره بمن سبقوه، وإلى أي حد ساهمت هذه التأثيرات في توصله إلي النتائج التي حصل عليها من مصادر أخرى. ولكن ينبغي أن نشدد هنا علي مجموعة من الانتقادات التي وجهت إلى كايم، كان أهمها في هذا الصدد، إنه إستورد معظم أفكاره من المانيا. وإزاء ذلك فقد حاول أن يرد على ذلك فكانت دفوعه تتمحور حول أن الفضل كل الفضل في ذلك يعود إلى كونت، لقد رأى موقفاً علميا إنطلق به لتقييم انجازات المفكرين الالمان، وثمة نقطة هامة في هذا المقام مؤداها أن مناقشات دوركايم. خاصة في كتاباته المبكرة، توضح أنه كان واعيا بدرجة كبيرة بأفكار كان يفترض

أنها قد ظهرت فيما بعد، وربما يتضح ذلك من خلال الأفكار التي طرحها بصورة تمهيدية أو أولية، أو من خلال استنتاجات الآخرين الذين قاموا بعرض وتمحيص أفكار وآراء عن الآخرين، تلك التى أشتملت علي العناصر الآتيه أولاً : أهمية المثل والوحدة الأخلاقية لاستمرار المجتمع وديمومته، ثانياً : أهمية الفرد كعامل مهم ونشط، وأيضاً كمتلقى سلبى للمؤثرات الاجتماعية، ثالثاً: الطبيعة المزدوجة لارتباط الفرد بالمجتمع التى تتضمن التعهدات المثالية للوضعية، ومفهوم تنظيم الوحدات (أى الأفراد باعتبارهم وحدات فى تنظيم المجتمع). تلك التى لا يمكن إستنباطها بكل مباشر من خلال خصائص الوحدات المكونة، خاصة إذا ما نظرنا إليها كوحدات منفصلة عن بعضها البعض، أن تلك التى تعد اللبنات الأولى فى نظريته حول الديانه التى صاغها فيما بعد.

إنه من المهم أن نعى هذه الاعتبارات عند تقييم كتاب «تقسيم العمل»، ذلك الكتاب الذى أثار جدلاً متعاظماً. لقد ركز دوركايم هجومه النقدى بطريقة جعلت معظم الأفكار التى أوردها الكتاب كانت ملتبسه بل وغامضة. أن أهم الانتقادات الأساسية للكتاب كانت موجهه نحو النزوع نحو الفردية خاصة لدى الاقتصاديين السياسيين والفلاسفه الانجليز، وغنى عن التبيان أن الانتقادات التى دلفها هذا العمل، لم تقف عند هذا الحد وحسب، بل الواقع أن هناك إنتقاداً أكثر قوة، ولكنه يبدو أقل وضوحاً، ذلك الذى يتعلق بمسار الفكر المأخوذ عن «كونت»، والذى كان قد تبناه كايم من قبل عن «شافل»، والذى يتعلق بصفة أساسية بالتركيز علي أهمية الأخلاق في استمرار وديمومة أى نظام إجتماعى(١٥).

وإذا كان دوركايم قد وافق «شافل» على هذا الطرح، وهذا ما يتضح جليا من بواكير أعماله، فإنه فى هذا الكتاب- أقصد تقسيم العمل- يتبنى طرحا آخر، لكى يناسب المجتمعات الحديثة لا القديمة، فعلى الرغم من أنه يرى أن المجتمع الحديث أو المعتقد يسهد إنهياراً فى المعتقدات الأخلاقية والدينية، إلا أنه لا يشهد بالضرورة فى المقابل تفككا أو انهياراً، إن انهيار المعتقدات الأخلاقية التقليدية يتطلب نوعاً من تقسيم العمل الذى يعنى بالأساس الاستقرار

العضوى، إن ذلك لا يعنى (كما يرى دوركايم أن تحليل تونيز للمجتمع والمجتمع المحلى يمكن استخدامه) أن أثر تقسيم العمل يمكن أن يفسر من خلال مثوله بأسلوب المذهب النفعى كنتيجة للعقود الفردية متعددة الأنواع، إنه علي العكس من ذلك، فإن وجود العقد يفترض مقدماً مبادئ أو سلوكيات هى نفسها ليست نتاجاً لقيود التعاقد، بقدر ما تشكل التزامات أخلاقية عامه. إنه بدونها لا يمكن أن تستمر هذه الارتباطات بطريقة منظمة.

ويجدر ان نشير إلي أن العشيرة التى ينتمى إليها الفرد، تلك الفكرة التى أقتبسها دوركايم من «رينوفييه»، وتمده بالمعتقدات الأساسية- والتى تحدث عنها فلاسفة القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية، تعد من الأشياء المضادة فنزعة الفردية التى نتجت عن التوسع فى قمة العمل، ناهيك عن أنها تعد السند الأخلاقى الرئيسى التى ترتكز عليه، أن وجهه النظر التى إتخذها دوركايم فى هذا الصدد كمدخل لتناول موضوعه فى تقسيم العمل، تتطابق تماماً مع ما عرضه عند مناقشته لأعمال الفلاسفة الاجتماعيين الألمان(١٦).

لقد أوضح دوركايم أن هذا الكتاب يعد فى المقام الأول محاولة لتناول حقائق الحياة الأخلاقية طبقاً لطرائق العلوم الوصفية. إن مثل هذه الطريقة لابد أن تنفصل تماماً عن الفلسفة الأخلاقية. أن فلاسفة الأخلاق يبدأون إما من إفتراض مسبق عن الخصائص الضرورية الطبيعة الإنسانية، أو من خلال مقترحات مأخوذة سلفاً من علم النفس، ومن ثم يستمرون من خلال عملية الاستنتاج المنطقى، لكى يرمسوا خططا واضحه وشامله للأخلاق، والواقع أن دوركايم على العكس تماماً، إذ راح يعمل على استخراج الأخلاق من العلم، وليس بالضرورة ظروف الحياة الاجتماعية فى وقت معين. فما ينطبق على مجتمع بعينه، ليس بالضرورة ينطبق على مجتمع أو بقية المجتمعات الأخرى، أو أن ما يسود فى فترة زمنية معينه، لا يعنى أن ثمة استمراريه لذلك، وهكذا، فإن علم دراسة الظواهر الأخلاقية ينطلق من أجل تحليل الصورة المتغيرة للمجتمع، ورصد التحولات التى تطرأ على السلوك الأخلاقى، ناهيك عن رصد وملاحظة ووصف وتصنيف كل التغيرات التى تصيب ذلك السلوك(١٧).

من كل ذلك يمكن القول، أن المشكلة الأساسية التى تتمحور حولها اهتمامات دوركايم فى كتابة تقسيم العمل، تنبع من التضخم الأخلاقى الواضح للعلاقة بين الفرد والمجتمع فى العالم المعاصر. فمن ناحية، نجد أن تطور الشكل الحديث للمجتمع يرتبط بالتوسع فى النزعة الفردية، وهذه ظاهرة ترتبط بوضوح مع ازدياد تقسيم العمل التى تنتج تخصصاً معينا فى المهام الوظيفية، ولذلك تتبنى تطوير مواهب وقدرات وإتجاهات محددة لا يشترك فيها كل فرد فى المجتمع، وإنما يمتلكها جماعات معينة، وفى ذلك يقول دوركايم، أنه من السهولة بمكان أن توضح أن هناك قوة زخم هائلة للمثل الأخلاقية فى العصر الحالى، تلك التى تعبر عن رأى عام يذهب إلى أن الشخصيه ينبغى أن تنمو وفقاً للمواصفات أوالخصائص الفريدة والخاصة التى يتمتع بها الفرد، ومن ثم فلا ينبغى أن توجد عملية التعليم لكل الأفراد، ومن جهة أخرى ثمة اتجاهات أخلاقية تقف موقفا معارضا لذلك، تلك التى تجاهد من أجل فرض نموذج الفرض المتطور على الصعيد العالمى، إنه مما سبق يتضح أن هناك تناقضاً واضحاً بين المفهومين السابقين، الأول الذى يطالب بالتخصص فى كل مكان، والآخر الذى يفرض ضرورة نهج الأسلوب المثالى.

إن فهم مصادر هذه المثل الأخلاقية المتعارضة، حسب رأى دوركايم، يمكن أن يتحقق من خلال تحقيق تاريخى واجتماعى للأسباب التى تساهم فى زيادة عملية قسمة العمل. إن تقسيم العمل، كما يذهب دوركايم، ليست ظاهرة حديثة تماماً، حيث انتشارها بل وسيادتها فى المجتمعات التقليدية، والتى كانت تنحصر بالأساس فى التفرقة بين الذكور والإناث. وإذا كانت درجة التخصص العالية فى تقسيم العمل تعد نتيجة جوهرية لعملية التقدم الصناعى الذى شهدته المجتمعات الحديثة، فمن الخطل النظرى وحتى الثقافى أن نفترض كما يعتقد كثير من الاقتصاديين، أن السبب فى ذلك يعود إلى المناخ الاقتصادى الذى جعل تقسيم العمل يزداد تنوعاً واختلافاً، أو أن هذه الضرورة تعد نتاجا للتصنيع وحده فقط. إن العملية ذاتها يمكن ملاحظتها فى كل قطاعات العلوم الحديثة والحكومه والقانون والعلوم والفنون، إنه فى كل هذه

المجالات التى أخذت صورة معقدة. إن ذلك يمكن شرحه من خلال مثال العلم. فعندما كان هناك نظام عام للفلسفة يتناول كل الحقائق الاجتماعية والطبيعية كمادة أساسيه لها، فإن العلم يتفرع إلى مجموعة واسعة من الأنظمة. إن اتساع هوة التباين الاجتماعى أصبح سمه مميزة من سمات الانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث(١٨).

إن ما سبق يمكن مقارنته بمبادئ بيولوجية واضحة. ذلك الذى يتبدى بوضوح فى مقياس التطور والارتقاء. فإذا كان أول بناء فى الوجود يتسم بالبساطه من حيث التكوين، فإن ذلك البناء لم يبق على هذه الحاله، حيث أنه بموجب عمليات التطور، فقد طرأ عليه مزيداً من التخصص الوظيفى بداخله، فكلما طرأ زيادة على عملية التخصص الوظيفى للبناء، كلما ازدادت درجات ارتقائه.

ويهم أن نوضح أن ما سقناه قبل قليل، قد سار موازياً لتحليل دوركايم لتطور تقسيم العمل وعلاقته بالنظام الأخلاقى. والواقع أنه لكى نحلل مغزى التفرقة فى مسأله تقسيم العمل، فإنه لابد أن نقيم مقارنه ونضاهى بين المبادئ التى تنظم من خلالها المجتمعات الأقل تطوراً. وغيرها من المبادئ التى تحكم تنظيم المجتمعات المتقدمة. إن ذلك يعد من وجهة نظر دوركايم محاولة لقياس التغيرات التى تطرأ على طبيعة التضامن الاجتماعى، فحيث أن التضامن الاجتماعى- من وجهة نظر دوركايم- لا يمكن قياسه بشكل مباشر، فإنه لكى نرصد الصورة المتغيرة للتضامن الأخلاقى، لابد أن نهتم بطريقة مباشرة بطبيعة الحقيقة الداخلية التى دائماً ما نغفلها، ونهتم عوضاً عنها بالحقيقة الخارجية التى ترمز لها. إن مثل هذا المحتوى الخارجى يمكن أن يتمظهر بوضوح فى الرموز القانونيه، وحرى بنا أن نوضح أنه عندما تستقر الحياة ويصبح لها طبيعتها المستمرة والدائمة، فإن القواعد الأخلاقية تتحول فى النهاية إلى شكل قانونى. وإبان ذلك ربما يتواجد نوعاً من الصراع بين أنواع السلوك المألوفة وبين القانون. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه من وجهة نظر دوركايم، فإن هناك حالات استثنائية تعترض سبيل المجتمع، تلك التى تتمثل فى عدم تجاوب القانون مع حالة المجتمع القائم، والذى يعمل على

المحافظه على بقائه من خلال عمليه التعود فحسب[١٩].

وعلى هدى ذلك، فإنه يمكن تعريف المفهوم القانونى على أنه قاعدة سلوكيه يحرم الخروج عليها، ويجرم ويعاقب من يجنح لها. وفى ضوء ذلك يمكن القول أن الأشياء التى يعاقب عليها يمكن تقسيمها إلى نوعين لا ثالث لهما، الأولى هى جرائم القسوة، والأخرى هى إيقاع الأذى بالآخرين، تلك التى تتعلق بالقانون الجنائى الذى يقضى بتوقيع عقوبة على الجانب كعقاب له لتعديه على غيره، إن مثل هذه التعديات تشتمل على حرمان الجانى من حريته، أو توقيع عقوبه بدنيه تجعله يشعر بالألم والمعاناة، وكذا تجريده من كرامته...... الخ، وهناك النوع الثانى- ما يسمى بالاحكام التعويضية التى تتضمن إعادة تأسيس العلاقات كما كانت قبل انتهاك القانون. فإذا إدعى رجل على آخر بأنه أحدث بعض الأعطال فى ممتلكاته، فإن الإجراءات القانونية، تعمل على تعويض هذا الفرد عما لحق به من خسائر، وينبغى أن نوضح هنا، أنه ليس بالضرورة أن يكون إى إدعاء نافذاً، مادام ليس هناك أى سند أو حجة. وإذا كانت العقوبات التى تفرض على مرتكبى الأفعال الخارجه التى تدخل فى باب الأشياء المخزيه اجتماعياً، فإن النوع الأخير المرتبط بالتعويض لا يسبب عاراً أو إدانه اجتماعيه، لان هذا النوع لا يدخل فى مصفوفة الجرائم المخله بالشرف[٢٠]، وهذه سمة لأغلب القضايا المدنيه والتجارية والأحوال الشخصية. أما بالنسبة للقانون الجنائى، فإن أى تعدى فى إطاره يصبح بإزاء جريمة، فالجريمة هى تصرف يتم من خلاله اغتيال أو الاعتداء على المشاعر التى هى حق طبيعى معترف به بشكل عام من جانب أفراد المجتمع. إن الأساس الأخلاقى الذى يغلف به القانون الجنائى يتسم بصفه عموميه، فإذا كان قانون التعويضات نجد فيه أن طرفى الالتزام القانونى محددان بدقه، خاصة فى الالتزام وعقوبه التعدى على الممتلكات، فإن القانون الجنائى على عكس ذلك ففى الوقت الذى يقدم محظورات فهو لا يذكر شيئا عن الالتزامات التى يجب الوفاء بها. إن القانون الجنائى لا يأمر باحترام حياة الآخرين، ولكنه فى الوقت عينه يقصر بإعدام الجانى، أو بمعنى آخر أنه لا يقول لك «هذا واجبك»، وإنما يقول لك «هذه هى

عقوبتك».

إنه حسب رأى دوركايم، أن طبيعه الالتزام الأخلاقى لا يفترض أن تكون محددة فى قانون التعويضات، بل يفترض أن يعرفها ويقرها ويصنعها كل فرد. إن سيادة القانون الجنائى داخل النظام لمجتمع معين يفترض بالضرورة أولاً، وجود ضمير جماعى واضح المعالم للمعتقدات والمشاعر التى تسود بين أفراد المجتمع. إن العقوبه تتضمن فى المقام الأول، رد علي الاعتداء ورد فعل وجدانى، وهذا تظهره حقيقه أن العقوبة ليست قاصرة علي الجانى، بل غالباً علي أفراد أبرياء، ولكن مرتبطين إرتباطا وثيقاً بالجانى مثل الأسرة والاقارب والأصدقاء لأنهم سوف يعانون أيضاً، لأن الجرم لا يصيب القائم به فحسب، بل سيصيبهم نتيجة لارتباطهم بالجانى. فإذا كانت العقوبة فى المجتمعات البدائية تتسم بأنها ذات سمه عمياء أو رد فعل عكسى، فإن المبدأ الذى يتضمن قانون العقوبات يظل كما هو فى المجتمعات الأكثر تقدماً. ففى المجتمعات المعاصرة نجد أن المنطق الذى يقدم لاستمراريه العقوبات التعويضيه، يعتبر العقوبة أمر ردعى لمنع حدوث الجريمة. لكن إذا كان الأمر كذلك، فإن دوركايم يرى أن القانون لن يعاقب حسب خطوره الجريمه ذاتها، وإنما حسب قوة الحافز الذى يدعو المجرم على إرتكاب الجريمة. أن اللصوص دائماً ما يكون لديهم حافز قوى للسرقة، وهم فى ذلك مثلهم مثل المجرمين الذين يرتكبون جرائم القتل، لكن القتل يعرض فاعله لعقوبه تزيد كثيراً عن مثيلتها التى توقع على السارق. بذا، فإن العقوبة وفقاً لذلك، تحتفظ بطابع التكفير عن الذنب، وتظل عملاً إنتقاميا من جانب المجتمع[٢١].

وإنعطافاً علي ما سبق، فثمه تساؤل يطرح نفسه فى هذا الإطار، ماذا ننتقم له؟. إن ما يكفر عنه المجرم هو ما يمثل قدر خروجه عن الأخلاق، وما اقترفه من فعل، وبذا تكون الوظيفة الأساسية للعقوبة هو أن نحمى ونؤكد علي الضمير الجمعى فى وجه التصرفات التى تشكلها فى قدسيته، وتجنح عن إطاره الرسمى والواقعى. ففى المجتمعات البسيطة يعتبر النظام الدينى هو التجسيد الأساسى للمعتقدات والمشاعر السائدة للضمير الجمعى. فالديانة تشمل

الكل وتمد أحكامها على الجميع، وتحتوى على مجموعة متماسكة من المعتقدات والطقوس التى تنظم بصراحة ليس الظواهر الدينية فقط، بل أيضاً الأخلاق والقانون ومبادئ السياسة، بل وحتى العلم. وإذا كانت كل قوانين العقوبات موجودة أصلا فى إطار دينى، فإننا نجد على العكس من ذلك ما يسود فى المجتمعات البدائية التى فيها تكون القوانين ذات طابع تعويضى(٢٢).

إن المجتمعات التى يسود بها الروابط الأساسية للعلاقات وفقاً للتضامن الآلى تتسم بوجود بناء يتكون من مجموعة العشائر المتشابهه مع بعضها فى تنظيمها الداخلى فالقبيله ككل تكون بمثابه مجتمع، لأنها وحدة ثقافية، فضلاً عن أن أعضاء العشائر المختلفة تلزم بل وتلتصق بهذه المعتقدات والمشاعر. وهكذا فإن أى جزء من هذا المجتمع يمكن أن ينفصل دون خسارة كبيرة للآخرين، وهى فى ذلك على عكس الخلايا العضوية التى لا يمكن أن تنفصل بحكم اتحاد اجزائها وقيام كل جزء فيها بدور ووظيفه محددة. ففى مجتمعات العشائر تكون الممتلكات مشاعيه، وهذا اتجاه عام يسود نظراً لعدم أهمية النزعة الفردية. ان المجتمع الذى يسود فيه التضامن الآلى محكوم بوجود مجموعة من المشاعر والمعتقدات التى يشترك فيها كل أفراد المجتمع المحلى، الأمر الذى يتبعه عدم وجود أى أختلاف يذكر بين الأفراد، فكل فرد يعتبر خليه صغيرة فى جسم المجتمع ككل. إن مثل هذه المجتمعات تكون فيها الملكيه إمتداداً للفرد نفسه. أن ما ينطبق على الملكيه ينطبق على كل شىء، لذا فإن الشخصية الجمعيه تعد السمه المميزة لهذه المجتمعات، قصارى القول أن الملكية تعتبر شىء ثانوى لأنها فى إطار هذا المجتمع لا تحمل صفه الجمعية(٢٣).

٣ - نمو التضامن العضوى

إن إستبدال نظام التعويض عوضاً عن الأخذ بالثأر، يعتبر اتجاهاً تاريخياً يرتبط ارتباطاً كبيراً بدرجة تطور المجتمع. فكلما إرتفع مستوى التطور، كلما عظم شأن التعويض داخل البناء القانونى، والآن، إن العناصر الأساسية الموجودة فى قانون الثأر أو قل مفهوم

التكفير عن الذنب، يتمثل فى سيادة العقوبة الغائبه تلك التى تطرح نفسها بقوة فى قانون الثأر. ولكن ينبغى أن نعى إن شكل التضامن الاجتماعى فى ظل قانون الثأر، يحمل وجهاً مخالفاً لما هو قائم فى القانون الجنائى. إن مجرد وجود قانون التعويض- فى الواقع- يفترض بالأساس سيادة التباين في تقسيم العمل، وذلك باعتبار أنه يحمى حقوق الأفراد فى الملكيه الخاصة، ومن ثم حقوق الآخرين الذين هم فى وضع اجتماعى مختلف.

انه فى ظل ذلك التباين، فإن المجتمع يشهد مجموعة من الاتجاهات المتباينه. ففى الحالة الأولى، أى فى حالة سيادة التضامن الآلى، فإننا فى إطارها نكون بصدد عمليه إجماع أقل تنظيماً للمعتقدات والمشاعر السائدة لكل أفراد المجتمع. اما فى حالة المجتمع الذى يرتبط بسيادة نظام معين من الوظائف الخاصة والمختلفة التى تدخل فى إطار علاقات محددة، فإننا نكون بصدد نوع من الترابط هو ما نطلق عليه بالتضامن العضوى الذى لا تسود فيه المعتقدات والمشاعر، الأوليه، وإنما يتسم بالتعقيد وسيادة المعايير الوظيفية فى إطار قسمه العمل أو قل التخصص. وإذا كان التضامن الآلى يعد أساس الترابط الاجتماعى، وأن الضمير الجمعى يعمل على إستيعاب الضمير الفردى، وسيادته بين الأفراد، فإن التضامن العضوى يكون على النقيض من ذلك، حيث لا يفترض شخصيه واحدة، وإنما يفترض وجود تباين بين الأفراد في معتقداتهم وتصرفاتهم أو أفعالهم. إن نمو التضامن العضوى والتوسع في عملية تقسيم العمل، يرتبط بالضرورة بالتوسع فى نمو الفردية. إن تقدم التضامن العضوى يعتمد بالضرورة علي أنهيار المعنى الذى يشير إلى الضمير الجمعى(٢٤).

ومن المهم أن نذكر هنا، أن المعتقدات والمشاعر السائدة لا تختفى تماماً فى المجتمعات المعقدة، إذ أن شكل علاقات التعاقد تصبح بعيدة عن مجال الأخلاق، حيث تعد مجرد نتيجة يسعى الفرد وفقاً لها إلى تحقيق مصلحته الشخصية وحسب(٢٥). إنه إزاء ذلك، يكون دوركايم قد عاد مرة أخرى للفكرة التى كان قد طورها فى كتاباته الأولى، وصورها بشكل خاص حينما تناول بالنقد مفهوم «تونيز» حول تفرقته بين المجتمع المحلى والمجتمع. وإذا كان دوركايم قد

صب جام نقده على تونيز، ثم ما لبث أن إستخدم مفهومه فيما بعد، فإنه سلك نفس الخط مع هربرت سبنسر، الذى سار وفقا له، خاصة فى جدله مع هذا المفهوم(٢٦). لقد رأى دوركايم أن المجتمع الذى يشهد وجود الأفراد التى تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة فقط، ما يلبث أن يصاب التدهور، بل وبالأنهيار. إن المصلحة الشخصية هى أقل الأشياء استمراراً، والتى من شأنها أن تخلق نوعاً من العداوة بين الآخرين.

لقد اعترف دوركايم أن علاقات التعاقد تتزايد بوجه عام مع تزايد عمليات تقسيم العمل، بيد أن التوسع فى هذه العلاقات- يقصد علاقات التعاقد- يفترض مقدما تطور السلوك السوى الذى يحكم عمليه التعاقد نفسها(٢٧). إن كل العقود تنظم من خلال مواصفات معينه، فمهما بلغت درجة التعقيد فى عملية تقسيم العمل، فإن المجتمع لن يوافق على سيادة التحالفات لفترات قصيرة. إن دوركايم هنا يكرر المسأله التى رددها تونيز، إنه من الخطأ أن نقف موقفا معارضا لمجتمع يقتبس من مجتمع المعتقدات، ويحاول أن يستند إلى مسأله التعاون. إن التعاون فى مثل هذه المجتمعات يستند إلى سمة أخلاقية يتصف بها والمجتمعات البسيطة، حيث لا نرى فى مجتمع التعاون أكثر من تجمع اقتصادى. أن التعاون يحمل مجموعة من الأخلاقيات الكامنه فيه(٢٨).

ومن المهم أن نذكر فى هذا الصدد، أن النظرية النفعيه لم تستطيع الوقوف على الأسس التى تستند عليها عمليات التضامن الأخلاقى فى المجتمعات المعاصرة، والتى من خلالها باتت نظرية زائفة. أنها لم تفطن إلى مسألة تزايد عمليات تقسيم العمل إن تزايد تقسيم العمل، يمكن أن نعزيه إلى زيادة التخصص والزيادة في عمليات الثروة المادية التى تحققت من خلال التنوع والتبادل. وينعطف على ذلك أنه كلما زاد الإنتاج، كلما تم إشباع احتياجات الناس، وبالتالى زادت رفاهيتهم، وبالتالى زادت رفاهيتهم. وإزاء ذلك فقد قدم دوركايم مجموعة من الانتقادات والقضايا الجدليه، تلك التى كانت قصارى قولها، أن هذه النظرية تدخل فى باب النظريات الزائفة، خاصة على صعيد القياس. فإذا كان هناك مجموعة من الأشياء التى

يحيطها الغموض والإبهام ولم تكن معروفة فى المجتمعات المعاصرة، فهناك أيضاً مجموعة من الأشياء كانت تمثل مصدراً للشقاء فى المجتمعات القديمة، ويمكننا أن ندلل علي مثل هذه الأشياء بمعدلات الانتحار فى المجتمعات المعاصرة. ان الانتحار الذى يأتى نتيجة للاكتئاب، لم تخبره المجتمعات القديمة، بينما على العكس من ذلك نجده ينتشر بشكل واسع فى المجتمعات الحديثة[٢٩].

وإذا كنا بصدد تفسير معقول لعمليه طغيان تقسيم العمل، فإن ذلك يتطلب ضرورة البحث عنه فى مكان آخر، نحن نعلم أن تطور تقسيم العمل يسير جنبا إلى جنب مع عدم التكامل مع شرائح طبقات المجتمع(٣٠)، ولكى تحدث هذه العلاقات لابد أن تكون قد دخلت فى علاقات لم تكن موجودة من قبل، وجعلتهم على أتصال ببعضهم، أى أنها بذلك تحطم التجانس فى كل مجموعة، وتشجع على التبادل الثقافى والاقتصادى. لهذا فإن تقسيم العمل يزداد لأنه لا يوجد مزيداً من الاتصال بين الأفراد وبعضهم البعض لكى يتفاعلوا معاً. إن ذلك وفقا لدوركايم يصطلح عليه بالكثافه الأخلاقية أو الكثافة الديناميكية. إن إزدياد الاتصالات المختلفة بين الأفراد لابد أن ينتج عنه علاقات شخصية مستمرة، بمعنى آخر، أن تزايد الكثافه الديناميكيه يعتمد بشكل مكثف علي الزيادة فى العلاقات الشخصية بين السكان، عندئذ نستطيع أن نكون أمام إقتراح عام مؤداه أن «... تقسيم العمل يتباين وفقاً لحجم وكثافة المجتمعات...، فإذا ما حققت هذه المجتمعات تقدماً مستمراً فى عمليات النمو والتطور الاجتماعى، فإنها أضحت أكثر كثافة وأكبر حجماً...»[٣١].

وعلى هدى ما سبق، فإننا يمكن أن نفترض أن التفسير الذى قدمه دوركايم يمثل إنتكاسه أو خروجا علي المبدأ الذى سبق أن قدمه فى كتابه «قواعد المنهج السوسيولوجى» الذى يرى فيه أن الظاهرة الاجتماعية لا يجب أن تفسر وفقاً لطريقة المقارنه. وحرى بى أن أشير هنا إلى أن دوركايم، بيد أنه فى بواكير أطروحاته لا يحبذ مثل ذلك، إلا أنه فيما بعد قد عدل من ذلك إلى حد كبير[٣٢].

لقد أكد دوركايم على العلاقة بين الكثافه الماديه والكثافه الديناميكيه، ولكن صفوه قوله فى ذلك يتضح بشكل جلى فيما ذكره فى كتاب «تقسيم العمل». إن التفسير الذى يقدمه دوركايم هو تفسيراً أجتماعياً، لأن الكثافه الماديه تصبح فى غاية الأهمية، خاصة إذا ما تحولت إلى كثافة أخلاقيه أو ديناميكيه. وبذا يكون تكرار الاتصال الاجتماعى هو العامل المفسر لذلك. وثمة حالة مفيدة فى هذا الأطار يمكنها أن تضع أيدينا بسهولة على ذلك، تلك التى إستخلصها دوركايم من نظرية داروين، والتى تستند بالأساس إلي تفسير بيولوچى يسعى إلى تحليل الصراع كميكانزم دفاعى يسعى إلى تكامل المجتمع، برغم أنه أيضاً يزيد من عملية التوسع فى تقسيم العمل. إنه وفقاً لرأى دوركايم، فإن داروين وكذا البيولوچيين الآخرين أشاروا إلى أن ثمة صراعا حروباً من أجل البقاء يسود بين الكائنات وبعضها من نفس النوع. إن وجود مثل هذا الصراع يميل إلى خلق نظام تكميلى حتى تستطيع هذه الكائنات العيش جنبا إلي جنب دون إعاقه طرف للآخر، أو تعريض حياته للخطر(٣٣).

إن أختلاف الوظائف يسمح للأنواع المختلفة من الكائنات بالبقاء. إن ذلك من وجهة نظر دوركايم تتشابه تماماً مع ظروف وخصائص المجتمع الإنسانى. إن الناس تخضع لنفس القانون، فالوظائف المختلفة يمكن أن تتعايش مع بعضها دون أن تضطر إلى تدمير بعضها البعض، لأنهم يسعون وراء أشياء متباينه. فعلى سبيل المثال نجد أن الضابط يسعى وراء تحقيق المجد العسكرى، ويسعى رجل الدين وراء السلطة الأخلاقية، ويسعى رجل الدولة إلي تحقيق السلطة، ورجل الأعمال إلى الثراء، كما يسعى أيضاً طالب العلم إلي الكشف العلمى(٣٤).

٤ - الفردية والانومى أو اللامعيارية.

بعد أن قدم دوركايم تحليله السببى والوظيفى لمسألة تقسيم العمل، بات فى وضع يسمح له بالإجابه عن الأسئلة التى شكلت الدافع الرئيسى لعمله. إنه وفقاً لما طرحه دوركايم، فقد أصبحنا متأكدين أن التفرقه الناتجه عن تقسيم العمل تنتج لا محاله انهياراً واضحاً فى

سيادة الضمير الجمعى فى المجتمع. أن إزدياد التفرد أو الفرديه يعد نتيجة حتمية للتوسع فى تقسيم العمل، فى الوقت الذى تكون فيه الفردية لا تحدث تقدماً إلا على حساب قوة المعتقدات العامة والمشاعر المشتركه[٢٥]، وعلى ذلك فإن الضمير يتكون من أساليب عامة متشابكة من الفكر والمشاعر التى تفسح المجال للعديد من الاختلافات الفردية، لذا فإن المجتمعات الحديثة لا تصاب بالغموض أو الانهيار كما يدعى البعض، الذين يفترضون وجود إجماع أخلاقى محدد لتحقيق الترابط الاجتماعى.

أن الواقع عكس ذلك تماماً، إنه فى مثل هذه المجتمعات، سوف يحل محل التضامن الآلى نوع آخر هو ما نطلق عليه بالتضامن العضوى، إلا أن تأديه هذا النوع من التضامن لوظيفته لا يمكن تفسيره مثلما تأتى بتفسيره النظرية النفعيه، وذلك لأن المجتمع المعاصر لايزال يعتبر نسقاً أخلاقياً. إنه فى إطار مثل هذا النوع من المجتمعات يصبح الضمير الجمعى أكثر قوة ودقة مما يسود فى إطار العشيرة[٢٦].

وجدير بالتوضيح أنه إذا كانت العشيرة تستند بالأساس فى مجتمعات التضامن الآلى علي الانقسامات والطائفية في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية، فإنها أيضاً تناقض مع الصور التقليدية للضمير الجمعى، ربما تحويه من معتقدات ومشاعر عاقه، إذ فيها يتم التركيز على قيمه الكرامه الفردية، أكثر من الضمير الجمعى[٢٧]. ويبد أن العشيرة تعد الجانب الأخلاقى المضاء لتقسيم العمل، غير أنها تتباين فى محتواها عن الصور التقليدية لأخلاق المجتمع المحلى، ومن ثم فهى لا تسيتطع فى حد ذاتها أن تزودنا بالأساس الوحيد للتضامن فى المجتمعات المعاصرة.

إننا وفق ذلك يمكن أن نكون بصدد ما يسمى بالعقيدة المشتركة التى لا تتحقق إلا بدمار الآخرين، تلك التى لا تحقق إلا بانزواء أو اختفاء المعتقدات الجمعية التى لا يعوضها أى شىء. ويمكن فى هذا الإطار أن نوضح إنه إذا كانت المعتقدات الجمعيه تتصف بدرجة العمومية فى أى مجتمع محلى، فإنها فى الوقت عينه، تتسم بالفرديه وخاصه فى أهدافها.

إن المتأمل فى كل ما سبق، يستطيع أن يستدل على أن دوركايم يجرى تحليلاً واسعاً لقضية ذات أهمية بالغه، بمقتضاها نرى أنه إذا كان ازدياد تقسيم العمل لا يرتبط بالضرورة بتمزيق الترابط الاجتماعى، فما الذى يفسر أذن الصراع الذى يعد سمة واضحة للعالم الاقتصادى الحديث؟ لقد وعى دوركايم أن صراعة الطبقة البرجوازية والعمال قد يصاحب عملية التوسع فى تقسيم العمل الناتج عن التصنيع[38]. ولكنه فى الوقت نفسه، يرى أنه من الخطأ أن نفترض أن هذا الصراع ينتج مباشرة عن تقسيم العمل، إذ أن الحقيقة عكس ذلك، حيث أن هذا الصراع يأتى من خلال تقسيم الوظائف الاقتصادية التي تخارجت بشكل مؤقت عن التعاليم الأخلاقية الصحيحة. إن تقسيم العمل لا ينتج أو لا يحدث فى أى مكان ترابطا معيناً، لانه يعد حالة من الأنومى أو اللا معيارية، لأن العلاقة بين رأس المال والعمال تصل فى مداها إلى الحياة التى تعتبرها فى إطار الأخلاق صورة مثاليه وفق النظرية النفعية التى لا ترى ضرورة أى وجود تنظيمى أو قانونى لترسيم وصياغه العقود[39].

إننا هنا بصدد تساؤل يطرح نفسه، مؤداه إلى أن يقودنا هذا؟. إنه بالضرورة يقودنا إلى الصراع الطبقى، فبدلاً من التنظيم الأخلاقى، فإن تكوين علاقات التعاقد تتحدد عن طريق الفرض بالقوة الجبرية. أن دوركايم يطلق على ذلك ما يسمى بتقسيم العمل القسرى أو الأجبارى، الذى فيه يتضمن الاداء الوظيفى للتضامن العضوى وجود قواعد عرفيه تنظم العلاقات بين المهن المختلفه. والواقع إن ذلك لا يمكن تحقيقه إذا ما كانت هذه القواعد مفروضة بطريقة نفعية لصالح طبقه ضد أخرى[40]. إن هذه الصراعات يمكن تحاشيها إذا ما حدث تنسيق بين العمل وبين القدرات والمواهب، ذلك الذى يجعلنا نقصر الوظائف العليا على الطبقات المتميزة. أما الطبقات الأخرى فعليها أن تصل إلى أى وضع وظيفى. فإذا كانت طبقة اجتماعيه معينه مضطرة لكى تعيش أن تحصل على أى سعر مقابل خدماتها، فإن الأخرى يمكنها أن تكف عن هذا التصرف، وذلك لان الموارد التى تملكها تجعلها لا تقبل أى وضع وظيفى. إن ذلك لا يعود إلى ما تملكه بقدر ما يعود إلى تفوقها الاجتماعى الذى يعطى لها

صفة مميزة يمكن من خلالها تمييزها عن الطبقات الأخرى[٤١].

أن الموقف الحالى الذى يسود فيه هذا الوضع، يعتبر مرحلة وقتيه وأنتقاليه. أن الانحدار المستمر لعدم المساواة فى الفرص، يعتبر ميل تاريخى محدد وقاطع يصاحب ازدياد وتقسيم العمل. إنه حسب رأى دوركايم، أنه من السهوله بمكان أن نفهم الأمر وفق ذلك [٤٢] فـــفى المجتمع البدائى حيث يسود التضامن الآلى، نجده يتأسس على المعتقدات والمشاعر الجمعيه، ومن ثم لا توجد الوسيله أوالحاجه إلى المساواة فى المواهب والفرص[٤٣]. ان المؤثرات الفردية لتقسيم العمل تعنى أن المواهب الفردية التى ظلت كامنه وساكنه بصورة متزايده، باتت الأن قادرة على تحقيق ذاتها، وبذا فإنها تخلق ضغطاً مكثفاً نحو تحقيق الذاتيه[٤٤].

وعلى ذلك، يمكن القول أن تقسيم العمل ينتج تضامناً معيناً، خاصة في حالة ما إذا كان تلقائياً. ولكن ينبغى ألا نفهم أن التلقائيه تعنى غياب أو عدم وجود الضوابط أو حتي العنف، وأنما العكس من ذلك، هو الصحيح، حيث أن أى شىء يمكن ولو بطريقة غير مباشرة، أن يعوق التوظيف الحر للقوة الاجتماعية التي يحملها كل شخص فى ذاته[٤٥]. أن ذلك لا يفترض فقط أن الافراد لا يتم وضعهم فى وظائف دون مستواهم بالقوة، ولكن أيضاً عدم وجود ما يمنع شغلهم لأى وظيفة تتناسب مع قدراتهم[٤٦].

سادساً : دوركايم ومفهوم المنهج السوسيولوچى

تعتبر الأفكار التى يطرحها دوركايم فى كتابه الذى جاء تحت عنوان «تقسيم العمل»، هو أساس علم الاجتماع الخاص به، الأمر الذى يدعونا إلى القول، أن جل كتاباته التاليه جاءت لكى تعرض الأفكار التى يطرحها العمل الذى ذكرنا له تواً. إن ذلك ينطبق بشكل وشيج على كتابيه اللذان نشرهما قبل أنتهاء القرن الماضى، وهى قواعد المنهج السوسيولوچى والانتحار.

ففى كتابه الأول نجد دوركايم يفسر الافتراضات الاجتماعيه التى سبق أن طرحها فى كتابه تقسيم العمل. أما كتابه الثانى، أقصد الانتحار، فإن المطلع عليه من الوهله الأولى يستطيع أن يخرج بإنبطاع عام مفاده ان ما ضمه من أفكار تتباين تماماً عن كتابه الأول،

أقصد تقسيم العمل. أن العكس هو الصحيح، حيث أن أفكار الأول يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالثاني، من ناحية أفكاره الخاصة التى ترتبط بشكل خاص بكتابات القرن التاسع عشر حول موضوع الأخلاقيات الاجتماعية. وحرى بى أن أسجل هنا، أنه منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتعد دراسة الانتحار من القضايا التى طرحت نفسها بقوة بإعتبارها من المشكلات الاجتماعية التى يمكن عن طريقها تحليل قضايا أخلاقية عامة. ويمكن أن نضيف فى هذا الصدد أيضاً، أن تحليل دوركايم فى كتابه المعنون بالانتحار لا يختلف كثيراً عن مثل هذه المعالجات، بل قل أن جل أفكاره شيدت على كتابات الآخرين، ناهيك عن أنه أخذ بعض النتائج العامة الخاصة بالفسق الأخلاقى للمجتمعات المختلفة، التى سبق أن جاء ذكرها فى كتاب رأس المال[٤٧].

١ - مشكله الانتحار

يعود إهتمام دوركايم بمسأله الانتحار والمامه بقدر كبير عن تاريخ هذا الموضوع إلى ما قبل عام ١٨٩٧. ففى عام ١٩٨٨ كتب يقول «... من المؤكد أن الزيادة الثابتة في معدل الانتحار دائماً تؤكد أن هناك فوضى كبيرة فى الظروف العضوية للمجتمع، تلك التى تتمثل فى الأزمة الأخلاقية...». أن محاولة تسجيل طبيعة هذه الأزمة الأخلاقية فى المجتمعات المعاصرة من خلال تحليل دقيق لظاهرة محددة يعد المحور الأساسى لاهتمام دوركايم بموضوع الانتحار. وإذا كان ذلك يمثل هدفا نظريا من وجهه نظر دوركايم، فهناك أيضاً هدف تطبيقى، ذلك الذى يتمثل فى إستخدام منهج سوسيولوجى لتفسير ما قد يظهر على أنه ظاهرة فردية تماماً[٤٨].

إن وجهه النظر الأساسية التى يطرحها مجموعة من المفكرين السابقين عن الانتحار، والتى قد تبنى إحداها دوركايم، وهى ضرورة الفصل بين تفسير وتوزيع معدلات الانتحار وتحليل حالات الانتحار الفردية. أن رجال الاحصاء فى القرن التاسع عشر اظهروا فيما سبق أن هناك معدلات ثابتة للانتحار فى مجتمع محدد، وفى أوقات محددة بينما تختلف هذه المعدلات فى أوقات أخرى، لذا ينبغى علينا عند توزيع معدلات الانتحار أن نوزعها توزيعاً ثابتاً يأتى وفقاً لإعتبارات جغرافية وبيولوجية واجتماعية ومن المهم أنه رغم هذه الاعتبارات، إلا أن

دوركايم يناقش النوع الأول والثانى بالتفصيل، ولكن يرفضها كتفسير ممكن لتوزيع معدلات الانتحار، إذن فإن النوع الثالث وهو الاجتماعى هو الذى يفسر لنا أنماط معدلات الانتحار(٤٩).

إن توزيع الانتحار فى بلاد أوروبا الغربية يوضح أن هناك علاقة وثيقة بين معدلات الانتحار وعدم التمسك بالدين. إن البلاد التى يغلب فيها الطائفة الكاثوليكية تتسم بسيادة معدلات انتحار أقل من الدول التى يسود فيها الطائفة البروتستانتيه. والواقع أن ذلك لا يمكن تفسيره بالرجوع إلي التغير فى درجات الاقدام علي هذه الجريمه. أن كلا العقيدتين تقف سداً منيعاً أمام الأنتحار بدرجات متساوية. أنه ازاء ذلك، فإنه ينبغى علينا أن نبحث عن السبب فى ذلك، فى إطار الاختلاف الكائن فى التركيبه الاجتماعية الموروثة للطائفتين المذكورتين، أقصد الكاثوليكية والبروتستانتينيه. إن الاختلاف بينهما، وفقاً لرأى دوركايم، يعود إلى أن البروتستانتيه تستند على إرتقاء الروح والاستفسار الحر، أما بالنسبه للكاثوليكيه فتجدها تستند على التدرج الهرمى والتقليدى للكهنه الذين يكونون مسئولون أمام الله. وفى الإطار نفسه، يضيف دوركايم، أن البروتستانتيه أقل وحده وتكاملا من الكاثوليكيه. إن الاستنتاج الذى يمكن أن نصل إليه من هذا، مؤداه، أنه لا يوجد شيء محدد متصل بالعقيدة، يمكن أن يفسر لنا هذا الأثر الذى يغلف ويحمى الكاثوليك من الانتحار(٥٠). بمعنى أخر أنه إذا كانت درجة التكامل فى قطاعات أخرى للمجتمع ترتبط بالاساس بمعدلات الانتحار، ومن ثم تكون طريقة صحيحة للمقارنه، فإن دوركايم يعتقد فى صحة ذلك. إن الأفراد غير المتزوجين بوجه عام، يتزايد معدل انتحارهم بشكل يفوق أمثالهم من المتزوجين من نفس العمر، كما أن هناك علاقة عكسيه بين الانتحار وحجم الاسرة، فكلما زاد عدد الأطفال فى الأسرة كلما قد معدل الانتحار، إن ذلك يتماشى مع العلاقة بين الانتحار ودرجة التكامل فى كيان الاسرة، فثمة علاقة مشابهه بين معدلات الانتحار ومستوى التكامل الاجتماعى يمكن الإشارة لها فى نص قانونى مختلف تماماً. إن معدلات الانتحار تتضاءل فى أوقات الأزمات السياسية أو القومية

وفى أوقات الحرب، ليس بين أفراد الجيش فحسب، بل أيضاً بين المدنيين من كلا الجنسين. إن السبب فى ذلك يتمحور فى أن الازمات السياسية والحرب والتحفيز المتزايد بشكل قوى على التضامن والمشاركه فى إطار أحداث محددة تحدث تكاملا قوياً فى المجتمع(٥١).

إنه وفقاً لذلك، يمكننا أن نقيم علاقة بين التكامل الاجتماعى والانتحار بغض النظر عن الإشارة أو الوقوف علي قطاع معين من المجتمع. إن الاقتراح الذى نود أن نثبت صحته، هو أن الانتحار يختلف بمعدل عكسى مع درجة التكامل بين الجماعات الاجتماعية الذى يشكل الفرد جزءً منها، أن هذا النوع من الانتحار يمكن تسميته «بالانتحار الانفصانى»، ذلك الذى ينتج عن حالة يريد الفرد فيها. تأكيد ذاته بدرجة مفرطة فى مواجهة مع المجتمع وعلى حسابه. إن الانتحار الاناني يعد سمة مميزة للمجتمعات المعاصرة بوجه خاص، لكنه ليس النوع الوحيد من الانتحار الموجود فيها، فهناك نوع آخر من الانتحار ينبع من ظاهرة ناقشها دوركايم تفصيلياً فى كتابه المعنون بتقسيم العمل، وهى الحالة اللامعياريه أو فقدان المعايير أو ما يسميها هو بالأنومى، تلك التى تأتى من خلال الفوضى الأخلاقية التى تصاحب العلاقات الاقتصادية، والتى ترتبط إرتباطاً وشيجا بين معدلات الإنتحار والبناء الوظيفى.

إن معدلات الانتحار، كما يقول دوركايم، تحقق معدلا كبيراً في الوظائف الصناعية والتجاري عنها فى المهن الزراعية، علاوة على ذلك يعود تصور دوركايم إلى أن الفقر فى حد ذاته يعتبر قيداً أخلاقياً(٥٢). إن الوظائف التى تزيد قليلاً عن المستويات المتوسطة هى أكثر المستويات تحرراً من التقاليد الأخلاقية الثابته. فالعلاقة بين الأنومى والانتحار يمكن توضيحها بالاشارة إلى ظاهرة أخرى، وهى التى ناقشها دوركايم فى كتابه المذكور أنفا، كنتيجة لحالة فقدان المعايير فى مجال الصناعة إبان الازمات الاقتصادية. أنه فى أوقات الكساد الاقتصادى، نجد أن ثمة تزايداً فى معدلات الانتحار، وهذا لا يمكن تفسيره ببساطه فى ضوء الحرمان الاقتصادى، حيث أن معدلات الانتحار تزيد بدرجة متعادلة فى أوقات الرخاء الاقتصادى.

إذن ما هو الشيء المشترك الذى يساهم فى تأرجح التذبذبات- صعوداً وهبوطاً- فى الدورة الاقتصادية، والتى من شأنها أن تحدث أثاراً مدمرة علي أساليب الحياة المعتادة. إن الذين اختبروا موجه صعود أو هبوط الأحوال المادية، هم فى وضع تكون فيه آمالهم واقعة تحت ضغط شديد تنتج عن حاله لا معياريه من الفوضى الأخلاقية. أن حالة فقدان المعايير أو الانومى إذن مثل حب الذات، تكون عاملاً محدداً للانتحار فى مجتمعاتنا الحديثه، وهو أحد المصادر التى نبنى عليها إفتراضنا. إن مناقشة دوركايم عن الفرق بين الانتحار الانومى والانتحار الاناني ليس دائماً غامضاً، وهذا ما جعل بعض المعلقين يفترضون أن النوعين فى الحقيقة لا يمكن من خلال تحليل دوركايم، أن نقيم تفرقه بينهما بطريقة لها معنى. إن القراءة نتأنيه لكتاب دوركايم المعروف باسم تقسيم العمل، يجعل هذا الموقف من الصعوبة بمكان(٥٣). إن الإنتحار الأنانى يتصل بوضوح من خلال دوركايم بنمو مذهب الفرديه ففى المجتمعات المعاصرة نجد أن البروتستانتيه تعتبر العقيدة الرائدة والمصدر الأساسى للفردية الأخلاقية الحديثه، والتى أصبحت فى نواحى أخرى من الحياة الإجتماعية دنيوية تماما. إن الانتحار الانانى يعتبر نبته شيطانية لنمو مذهبالفردية، حيث نجد فيه أن الإنسان إله الإنسان، ناهيك عن النمو المتزايد للانانيه التى لا يمكن تحاشيها(٥٤).

إن الفردية بلا شك ليس بالضرورة أنانية، ولكنها قريبه منها، إذن فإن واحدة لا يمكن تحفيزها دون منع إنتشار الأخرى. هكذا فإن الانتحار الأنانى ينشىء أو يولد انتحاراً أنومياً، وينبع من نقص التقاليد الأخلاقيه التى هى الصفة السائدة فى معظم قطاعات المجتمع الصناعى الحديث. إنه حسب رأى دوركايم، فإن الأنا ظاهرة باثولوجية، ولذلك فالانتحار الأنومى أيضاً ظاهرة باثولوجية، وبالتالى فهو سمة لا يمكن فصلها من المجتمعات المعاصرة. إن الانتحار الانومى والأنانى يرتبطان أرتباطاً وثيقاً ببعضهما، خاصة علي مستوى الانتحار- الفردى. فلا يمكن تحاشى الميل الشخصى الأنانى إلى الفوضى، لأنه منفصل عن المجتمع، وليس هناك شىء يحكمه ويجعله يخضع للقواعد(٥٥).

وعلى ذلك، فإن الانتحار فى المجتمعات التقليدية يأخذ صورة مخالفة للنوع اللامعيارى أو الأنومى. وهكذا يمكن إرجاعه إلي خصائص التنظيم الاجتماعى التى حددها دوركايم فى كتابه تقسيم العمل، حيث تختلف هذه المجتمعات عن الصورة الحديثة. ففى تصنيفه للانتحار الذى تعرفه المجتمعات التقليدية، نجده يرى أنه من واجب الفرد إذا وضع فى ظروف معينة أن يقتل نفسه، فالمرء يقبل على قتل ذاته، لان ذلك واجب عليه. إن هذا هو ما يطلق عليه «بالانتحار الإلزامى» غير الأنانى. ويجوز أن نشير إلي أن هناك فى مقابل ذلك، صوراً أخرى لأنواع من الانتحار غير المعيارية، تلك التى لا تتضمن أى التزام بشىء محدد، ولكنه يرتبط بدافع الشرف أو المكانه الاجتماعية. وذلك هو ما نطلق عليه «بالانتحار الاختيارى غير الأنانى». إن كلا النوعين من الانتحار اللذين أشرنا إليهما تواً يعتمدا على وجود ضمير جمعى قوى يسيطر عل تصرفات الفرد لدرجة أنه يضحى بحياته من أجل قيمة جماعية(٥٦).

٢ - الظروف الخارجية والقيود.

تشكل الأفكار التى عرضها أميل دوركايم فى كتابه الذى يحمل عنوان «الانتحار» شهادة قوية لاستخدام المنهج السوسيولوجى. أنه من خلال وجهات نظرة الأساسية، يرى دوركايم أن الانتحار كأسلوب فى أيه لحظة معلومة من تاريخ المجتمع تنبع من التركيبة الأخلاقية للمجتمع وتتأسس وفق إفتراض الموت الاختيارى لذلك، فإن الناس باعتبارهم قوة أجتماعية وتحظى بكمية محددة من الطاقة، فإنها تدعو إلي تدمير ذواتهم. إن تصرف الضحية الذى يبدو فى بادئ الأمر أنه يعبر عن مزاج أو طابع شخصى محض، إنما هو في الواقع يأتى نتيجة لا متداد حالة اجتماعية يعبرون عنها بصورة خارجية. إن ذلك يجعلنا نرى أن علم النفس يلعب دوراً هاماً فى تفسير ذلك. وإذا كانت مساهمة علماء النفس تتلخص بشكل واضح فى دراسة الدوافع الخاصة والظروف التى تدفع أفراد بعينها، إذا ما تعايشوا مع ظروف أجتماعية خاصة تقبل بشكل مباشر بحالة الانومى، فإنهم غالباً ما يحاولون الاقدام علي الانتحار. لقد عرض دوركايم آرائه حول ذلك بطريقة موضوعية، خاصة فى كتاب قواعد المنهج

السوسيولوچى، وإن كان قد استند فيه بصورة مباشرة على الدراسات الموضوعية التى عرضها فى كتابيه تقسيم العمل والانتحار، وفى ذلك يقول: «... إن الطريقة التى وضعناها ببساطة تعتبر تلخيص لممارساتنا...».

إن الفكرة الأساسية لكتاب «قواعد المنهج السوسيولوچى» تتلخص فى أن طبيعة موضوع علم الاجتماع لابد من توضيحه بشكل مسهب، كما أن الميدان الذى ينبغى أن يكون محوراً لدراساته، لابد هو الآخر أن يتحدد بوضوح. لقد أكد دوركايم باستمرار فى كتاباته، أن علم الاجتماع يظل إلي حد كبير نظام فلسفى يتكون من كل التصنيفات المتجانسة لكل الأجيال المتعاقبة التى ترتكز على الاستنتاج المنطقى من مفاهيم سابقة، أكثر من كونه دراسة علمية عملية موضوعية. وفى ذلك يقول أيضاً أن علم الاجتماع لايزال فى مرحلة بناء نظامه الأساسى وتخليق تكوينه الفلسفى، لذا فإنه من الواجب أن نلقى الضوء على جزء محدود من الميدان الاجتماعى حتى يمكن أن يفصل التعميمات الالمعية الواسعة(٥٧).

وإذا كان هذا النوع يهتم بدراسة الإنسان وعلاقاته فى المجتمع، وأن الوقوف على كلمة «أجتماعى» كثيراً ما تطرح بطريقة عائمة، فإن المواصفات الخاصة لنوعية الظواهرالتى يمكن تحديدها على أنها ظواهر اجتماعية يصعب فصلها عن التصنيفات الأخرى مثل الظواهر البيولوچية أو الفيسيولوچية. إن محاولة دوركايم لتحديد ما هو إجتماعى يعتمد بصورة أساسية على استخدام الظاهرة المشهورة، تلك التى تتعلق «بالمؤثرات الخارجية» و«القيود». فعلى الرغم من إختلاف التفسيرات المتباينه التى ركزت على مناقشة دوركايم فى هذه النقطة، فإن المادة التى عرضها هنا يمكن شرحها وتفسيرها دون وجود أية صعوبات(٥٨).

وحرى بنا أن نوضح أن هناك معنيين يرتبطان ببعضهما أوثق الارتباط إذ تكون فيها الحقيقة الاجتماعية شىء خارجى عن الفرد. فالمعنى الأول يذهب إلي أن كل إنسان يولد فى مجتمع معين، فإن هذا المجتمع له بالفعل تنظيم محدد أو كيان له شخصيته المحددة، كما أن عضو الكنسية الذى يجد المعتقدات والممارسات الدينية التى يمارسها فى حياته جاهزة عند

ميلاده، ووجودها سابق على وجوده، وتفرض نفسها على وجوده خارج نفسه. أما المعنى الآخر، فيدور حول أن الحقائق الاجتماعية تعتبر شيئاً خارجياً بالنسبة للفرد. بمعنى أن أى فرد هو عنصر أساسى داخل مجموع العلاقات التى تشكل المجتمع. إن هذه العلاقات ليست من خلق أو صنع الفرد، وإنما هى بالأحرى من صنع وخلق التفاعلات بين الأفراد. فعلى سبيل المثال، فإننا نجد أن نظام الإشارات أو حتى اللغة التى تستخدم للتعبير عن الأفكار. ونظام النقد المستخدم وآليات الاقتراض والعلاقات التجارية، والممارسات المتبعة فى إطار المهنه.. الخ، كل ذلك تعمل بصورة مستقلة عن إستخدامى لها. وينبغى أن نعى فى هذا الصدد. أن ثمة دفوعات نرى أن دوركايم يستخدم لفظ الفرد هنا بأكثر من معنى، فأحياناً يظهره النص على أنه يتحدث عن الفرد بصفته المنعزلة إفتراضياً، باعتبار أن الكائن الاجتماعى يشكل نقطة البداية للنظرية النفعية. وفى أحيان أخرى يستخدم دوركايم الكلمة للإشارة إلى فرد معين معلوم، عضو من لحم ودم فى المجتمع يمكن قياسه من الناحية العملية. لكن فى الحقيقة بالنسبة لأهداف دوركايم التى تعتبر إلى حد ما جدلية، فإن ثمة فرقا يمكن الاستدلال عليه من خلال المعنيين السابقين لاستخدام معنى الفرد[٥٩].

ووفقاً لما سبق، فإن ما يعاب على دوركايم، وفق ما قدمه من معانى حول الفرد. أنه لا توجد نظرية أو تحليل أساسى ينطلق منه. وإذا كان دوركايم فى هذا المعنى لا نجد له أساس نظرى واضح، فإنه أيضاً أخفق إخفاقاً واضحاً فى توضيح وإعطاء فكرة ناجمة عن النواحى المحددة للظاهرة الاجتماعية. أن ما يطرحه دوركايم حول ذلك يتأسس أو يراد به مفهوم آخر. أن ما قدمه من أفكار حول الظاهرة الاجتماعية لا يتصل بتاتا بها، بقدر ما يتصل بمفهوم الحقائق الاجتماعية، لكن يجب أن يكون واضحاً أن ظاهرة «الخارجية» ليست خاضعة للقياس، ولو كانت فإنها ستقودنا مباشرة إلى نهاية مضحكة، وهى أن المجتمع يتواجد خارج كل الأفراد، وهذا حسب رأى دوركايم أمر مضحك كان بإمكانه تجنبه. لقد أكد دوركايم مرات عديدة أن المجتمع يتكون فقط من أفراد، ولكن هناك عبارات موازيه يمكن صياغتها عن العلاقة

بين العناصر الكيميائية والمواد التي تتكون نتيجة اتحادهما:

«... ما يعتبر غير مسموح به فيما يختص بالحقائق الاجتماعية يمكن السماح به في المجالات الأخرى للطبيعة. عندما تتحد أية عناصر وتنتج ظاهرة جديدة فمن الواضح أن هذه الظاهرة الجديدة لا تتواجد في العناصر الأصلية، ولكن في الحصيلة الناتجة عن اتحادهما...»(٦٠).

فإذا كانت الخلية الحية لا تحتوي على شيء» إلا على جزيئات معينة، فإن المجتمع لا يحتوى إلا على الأفراد. ومع ذلك، فإنه غير ممكن لخصائص ظواهر الحياة أن تتواجد في ذرات الهيدروجين أو الاكسجين أو الكربون أو النتروجين. دعنا هنا نطبق هذا المبدأ على علم الاجتماع. فإذا افترضنا أن هذا التخليق الذي يتكون منه كل مجتمع أنتج ظاهرة جديدة تختلف عن تلك التي تحدث في عقول الأفراد، فلابد في الواقع أن نعترف أن هذه الحقائق تكمن في كل مجتمع ينتجها وليس في أجزائه أي في أفراده.

وإذا كان ما سبق يمثل الظاهرة الأولى التي طبقها دوركايم في تحديد طبيعة الحقائق الاجتماعية، فإن الظاهرة الثانية، تعتبر قابلة للقياس، وهي التي تتمثل في وجود القيود الأخلاقية. هنا من الأفضل أن نبدأ بتصوير ما عرضه دوركايم نفسه، ذلك الذي يتمثل في حالة «الابوة» التي هي في المقام الأول علاقة بيولوجية. ان الاب يتجنب طفله من خلال عملية سابقة للخلق، لكن الابوة ظاهرة اجتماعية حيث أن الاب ملزم بموجب القانون أن يتصرف بطرق محددة نحو ابنه، وكذا نحو بقية ابنائه أو أفراد اسرته. ان هذه الانماط من التصرفات لم يخلقها الفرد، وإنما هي جزء من نظام للواجبات الاخلاقية يشترك فيها مع غيره من البشر وربما نجد أن أحد الأفراد لا يلتزم بهذه الواجبات، فإذا فعل هذا، فإنه يشعر بقوتها، وبذلك يؤكد شخصيتها المقيدة. حتى لو حررت نفسي من القواعد، وانتهكتها بنجاح، فأنا مضطر دائماً للصراع معها، وعندما أتغلب عليها في النهاية، فإنها تمارس سلطاتها المقيدة التي أشعر بها عن طريق مقاومتي لها، هذا بالطبع واضح جداً في حالة الالتزامات القانونية التي

يفرضها جهـاز كامـل من الشرطة والقضاء.. الخ[٦١].

ويجدر أن نشير هنا، إلى أن هناك مجموعة أخرى كبيرة من المحظورات، تلك التى تقوى الالتزام بهذه الأمور، ولا يعبر أو يشير إليها القانون. لكن دوركايم يكرر كثيراً أن التكيف مع الالتزامات نادراً ما يرتكز على الخوف من العقوبات التى تطبق علي المخالفين. أنه فى معظم الأحوال نجد أن الأفراد يتقلبون شرعية هذه الالتزامات، ولهذا فإنهم لا يشعرون بشخصيتها المعقدة. إن الفرد الذى يتكيف معها، نجد أن وقع هذه الالتزامات يكون ضعيفاً حيث أنه لا توجد ضرورة لمقاومتها. لكن ثمة خاصية أخرى ينبغى التشديد عليها، ألا وهى أنه وفقا لهذه الحقائق، نجده فى لحظة تأكيد ذاته. يسعى إلى مقاومتها.

ومن المهم أن نعى فى هذا الإطار أنه تأكيد دوركايم على أهمية القيود كان موجهاً بالأساس ضد المذهب النفعى، حيث أن الالتزام الأخلاقى دائماً ما يكون له وجهان، الذى يكون الآخر فيه هو قبوله لنموذج مثالى ولو بطريقة جزئية. أننا جعلنا القيود العلاقة الخارجية التى يمكن من خلالها أن نتعرف بسهولة على الحقائق الاجتماعية وغيرها من حقائق سيكولوجية أخرى. إنه إذا افترضنا أنه حسب وجهه نظرنا أن القيود المادية تعد من الأشياء المهمة فى الحياة الاجتماعية، فإننا فى واقع الأمر لم نر فيها مطلقاً أكثر من مادة، أو تعبيراً عن حقيقة داخلية واضحة، ناهيك عن إتساقها مع المثالية. إن ذلك هو ما يسمى بالسلطة الأخلاقية[٦٢].

٣ - منطقية التفسير التعميمى

فى مقدمة الطبقة الثانية لكتاب «القواعد»، إعترض دوركايم على بعض المقترحات التى طرحها فى كتابه السابق الذى أشرنا إليه قبل قليل، وتلك التى تتعلق بفهم الحقائق الاجتماعية على أنها أشياء. أن هذا الافتراض يدخل فى باب الافتراضات التطبيقية وليست الميتافيزيقية التى يجب فهمه فى ضوء مفهوم تطور العلم الذى أخذه دوركايم عن كونت. وينبغى أن نشير هنا، أنه فى كل العلوم، خاصة قبل أن تظهر فى صورة أنظمة صحيحة وخاضعة للقياس، كانت عبارة عن مجموعة مشكله بطريقة فجة، وتعتمد على التعميم، وتتأسس على أفكار دينية،

أن الفكر سابق على العلم الذى يستخدم هذه الأفكار، ولكن هذه الأفكار لا تختبر بأى طريقة موضوعية، فالحقائق تتدخل فقط بطريقة ثانوية كأمثلة لبراهين أو أدلة مؤكدة[٦٣].

أن المرحلة السابقة علي العلم يحل محلها طريقة القياس، تلك التى تفرض نفسها بقوة على المناقشة المنطقية. إن ذلك هو الأكثر انتشاراً فى العلوم الاجتماعية عنه فى العلوم الطبيعية، لأن هنا المادة ترتبط بصورة واشجة بالنشاط الإنسانى ذاته، الأمر الذى يجعل وجود ميل قوى لمعاملة الظاهرة الاجتماعية، إما لأنها ناقصة فى الحقيقة المادية (لأنها من خلق الارادة الفردية)، أو على العكس باعتبار أنها معروفة للجميع. أن مصطلحات مثل الديمقراطية والشيوعية وغيرها، تستخدم بحرية كما لو كانت تدل على حقائق دقيقة معروفة، بينما الحقيقة أن هذه المفاهيم تثير بداخلنا أفكار مختلفة، بل قل متشابكة ومعقدة أيضاً سواء من حيث الانطباعات أو الانفعالات أو التعصب[٦٤].

وثمة افتراض بمقتضاه يرى أن الحقائق الاجتماعية لابد من معاملتها كأشياء مضادة لهذه التجاهات لذا نجد أن دوركايم يرى أن الحقائق الاجتماعية لها طابع الحقيقة الطبيعية، لأنها فى ذلك هى هى الأشياء فى الطبيعة، تلك التى يصبح من الصعوبة بمكان التعرف عليها بالبديهة المباشرة، حيث أنها ليست طوع الارادة البشرية، ناهيك عن أن أهم خصائص الشيء هو عدم إمكانية تعديله بمجهود إرادى بسيط، ليس لأن الشيء غير قابل للتعديل، بل لأن مجرد الارادة غير كاف لإحداث تغيير حقيقى به. إن ما سبق يجعلنا نرى أن الحقائق الاجتماعية تتمتع بهذه الخاصية، أو قل أن الحقائق الاجتماعية تتماثل مع الحقائق الطبيعية فى خصائصها وطبيعتها[٦٥]. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه ينبغى الحفاظ على مبدأ معاملة الحقائق الاجتماعية علي أنها أشياء موضوعية، الأمر الذى يتطلب عدم إرتباط الباحث بالحقيقة الاجتماعية. مما سلف لا ينبغى أن يفهم أننا حينما نتوجه إلى أحدى الميادين لدراسة شيء محدد. فإننا نذهب بعقل مفتوح تماماً، وإنما لابد أن نتبني إتجاهاً عاطفياً محايداً فى دراستنا وأحكامنا، يساعدنا على تأسيس مفاهيم دقيقة تجنبنا كل التجنب عن تحاشى

الاصطلاحات المربكة للفكر المألوف[٦٥]. ويجدر الإشارة إلى أنه فى بداية البحث لابد أن نستقى بعض المعلومات الموضوعية عن الظاهرة التى نتناول بحثها، ولهذا فلابد أن نبدأ بوضع مفهوم لمادتنا فى ضوء هذه الصفات التى هى خارجيه بدرجة تجعلنا نفهمها على الفور[٦٦].

ففى كتاب تقسيم العمل على سبيل المثال نجد دوركايم يسعى إلى أن يفصل الشيء الذى يشكل الجريمة فى ضوء خصائص خارجية تتمثل فى وجود عقبات معينة. فالجريمة فى أى تصرف تستوجب العقوبة، لكن هذه وسيلة لإظهار مفهوم مقبول للجريمة، أى أنها تعرف على معتقدات ومشاعر معترف بها جميعا. وغنى عن البيان أن هذا الاتجاه يمكن انتقاده لانه يعطى مدلول لا يستحقه لتجاهات الزائفة لظاهرة على حساب مضمونها الأساسى.

لقد واجه دوركايم هذا النقد، إذ رأى أن التأكيد الذى يستند على الخصائص الخارجية هو مجرد إستخدام أولى موضوع من أجل إيجاد اتصال بالأشياء. إن مثل هذا المفهوم يمثل مدخلاً إلى مجال يسمح عن طريقه البحث فى ظاهرة معينة يمكن ملاحظتها. إن ملاحظات دوركايم عن منطق التفسير والبرهان فى علم الاجتماع يرتبط تمام الارتباط بتحليله للخصائص الرئيسية للحقائق الاجتماعية. ثمه إتجاهان يمكن إستخدامهما فى تفسير الظاهرة الاجتماعية الأول هو ما يسمى بالوظيفى والآخر ما يعرف بالتاريخى. فالتحليل الوظيفى لظاهرة اجتماعية معينة يتضمن تأسيس إتصال بين الحقيقة موضوع البحث، والحاجات العامة للكيان العضوى الاجتماعى وما يحتويه هذا الاتصال[٦٧]. ومن المهم أن نعى أن الوظيفة الاجتماعية لا تتواجد بوجه عام من أجل النتائج التى تنتجها، كما أن الدوافع أو المشاعر التى تدفع الأفراد للمشاركة فى الأنشطة الاجتماعية لا تكون فى كل الأحوال مشروطه بوظائف هذه الأنشطة، وذلك لأن المجتمع لا يتكون ببساطة من مجرد خليط من الدوافع الفردية، وإنما هو واقع محدد له مواصفاته الخاصة التى تنتج دائماً مجموعة من الحقائق التى يصعب تفسيرها إلا فى ضوء هذه الدوافع.

وينبغى أن تشير أيضاً هذا إلى أن تحديد الوظيفة الاجتماعية لا يعطينا تفسيراً عن

أسباب تواجد الظاهرة الاجتماعية، لأن الاسباب التى تنتج حقيقة اجتماعية معينة يمكن فصلها عن وظيفتها فى المجتمع، أى أن تفسير العلاقة بين الوظيفة والسبب ضرورى فى التفسير النهائى للتطور الاجتماعى فى ضوء الاسباب النهائية، أنه وفقاً لدوركايم، فإن التفسير فى ضوء الأسباب النهائية ما هو إلا نوع من الخيال أو الزيف، وذلك هو ما ذكره فى كتابه تقسيم العمل والانتحار حيث يقول:

«... وهكذا يتتبع كونت لعملية التطور والتقدم للإنسان، وكذا ميله الأساسى نحو تحسين حالته باستمرار، وتحت كل الظروف. فإن كونت قد رأى أن الإنسان يميل دائماً إلى تحسين أحواله. اما سبنسر فيرجع ذلك إلي الحاجة. إن ذلك يجعلنا أمام خلط واضح بين سؤالين متباينين تماماً، الأول يتعلق بمدى تحقيق حاجتنا إلى الأشياء التى لا يمكن أن تعطى معنىً للوجود، والآخر يتمحور حول ما إذا كانت هذه الأشياء يمكن أن تضفى عليها طبيعة محددة...»(٦٨).

إن الأسباب التى تساهم فى ظهور حقيقة اجتماعية معروفة، لابد أن تخضع بصورة صارمة إلي تحديد بالغ، ولكن فى هذا الشأن، ينبغى أن يتم فصلها بصورة حادة. إن الطريقة العملية الصحيحة فى ذلك تتحدد فى الوقوف على الأسباب، وذلك قبل محاولة تحديد الوظائف، هذا لأن معرفة الأسباب التى تحدث الظاهرة وتظهرها إلي حيز الوجود، وتحت ظروف معينة، تسمح لنا أن نستخلص بعض المعلومات عن وظائفها الممكنه، إن الشخصية المنفصلة للسبب والوظيفة، حسب رأى دوركايم، لا تمنع وجود العلاقة المتبادلة بين الاثنين، فلا ريب أن السبب بدوره يحتاج إلى الأثر الذى يؤثر فيه، أنه من خلال السبب يمكن أن يحدث الأثر، ولكنه هو بدوره يعيده أو يرجعه إلى السبب ذاته. وبالتالى فإنه لا يمكن أن يختفى بدون أن يظهر السبب الذى يساهم فى اختفائه (٦٩).

قصارى القول من كل ما سبق أن دوركايم من خلال كتابه الذى أسماه تقسيم العمل يقدم تفسيراً مؤداه، أن وجود العقاب يرتبط ارتباطاً سببيا بسيادة المشاعر الجماعية.

ناهيك عن أن وظيفة العقاب تلعب دوراً محورياً فى الابقاء على هذه المشاعر، وبنفس درجة شدتها. فإذا لم يتم العقاب على مجموعة التجاوزات التى يقوم بها الإنسان، فإن قوة المشاعر الضرورية للوحدة الاجتماعية لن يتم الحفاظ عليها.

٤ - المعيارية والباثولوچيا

هناك فقرة كبيرة فى كتاب دوركايم المعنون «بالقواعد» أقتطعها لمحاولته تأسيس ظاهرة علمية لعدم إجتماع الأمراض الاجتماعية. وفى ذلك فإن مناقشة دوركايم لهذه الظاهرة، يعد تطويراً مباشراً لاهتمامه الذى فى مقالته الأولى، تلك التى تحظى بأهمية، خاصة فى مجمل أفكاره التى صاغها حول النظريات الاجتماعية. ويمكن فى هذا المقال أن نلخص رؤيته لها، إذ يرى أن ثمة فجوة منطقية بين الافتراضات العملية، أو قل بين العبارات التى تعبر عن الحقيقة، والعبارات التى تعبر عن قيمة معينة. ومن خلال هذا الطرح، فإنه يرى أن الإحصاءات العلمية ما هى إلا وسيلة فنيه يمكن تطبيقها لتسهيل الحصول على الأهداف ولكن هذه الأهداف نفسها لا يمكن إثبات صحتها عن طريق إستخدام طرق علمية. إن دوركايم يرفض هذه الثنائية التى أتى بها «كانت من قبل»، والتى تتعلق بإنكار عملية التقسيم بين الوسيلة والغاية، والتى من شأنها أن تساهم فى إثبات الحقيقة. إن تقسيم دوركايم للغاية والوسيلة إلى شيئين متعارضين يتضمن أخطاء مشابهه فى مجال الفلسفة العامة، خاصة بالنسبة للأشياء المحسوسة لدى أصحاب الأسلوب النفعى، وعلى وجه التحديد الوسيله والغاية التى يتبعها. إن الوسائل والغايات التى ينشرها الإنسان ويتبعها فى الواقع، هى أنعكاس للمجتمع الذى يعيش فيه، أو بالأحرى هو عضو أساسى فيه. أو بقول آخر، إن معظم الوسائل التى تشكلها وجهات النظر الأخرى، ما هى إلا تعبير حقيقى من الوقائع العملية التى يعكسها المجتمع. إن ذلك يتطلب منا أن نعرف بصورة دقيقة مدى أهمية الوقوف على العلاقات الهامة فى حياتنا والتى تتطلب إعداداً خاصاً. فثمة طرق عديدة يمكن أن تسهم فى تحقيق الأهداف، الأمر الذى يفرض علينا ضرورة إختيار الأفضل فيها دائماً. وإذا كان العلم يستطيع أن يعلمنا كيف

نختار أفضل الأهداف، فهل باستطاعته أيضاً أن يعلمنا كيف نضع أيدينا على أفضل الأدوات التى من شأنها أن توصلنا إلى ذلك(٧٠). وفى هذا الصدد ثمة تساؤل يطرح نفسه، مؤداه لماذا نقف موقفاً متعاطفاً مع التفضيلات التى تأخذ من الاقتصاد هويه لها؟. إن الإجابة على هذا التساؤل يدعونا إلى القول أن الفرد منا ينشد الأشياء السهلة أو البسيطة، أو التى لا تحتاج إلي عناء، أو إلى تمحيص دقيق، لذا فإنهم يتغافلون- دائماً- عن التصدى لما هو جوهرى وحقيقى. فإذا كان العلم لا يستطيع أن يأخذ بأيدينا للوقوف عن ما هو جوهرى، فإنه أيضاً سوف نقف مكتوفى الأيدى عن الوصول إلي الغايات الثانوية التى يمكن أن نطلق عليها بالوسائل.

ويجدر أن نشير إلى أن الربط بين الوسائل والغايات يمكن أن يتم من خلال تجسير المسافات بينهما، فوفقاً لوجهات نظر دوركايم، إنه يمكننا أن نسير وفق البيولوجيا، ذلك الذى يجعلنا نستطيع أن نفرق بين ما هو سوى، وما هو مرضى لقد إعترف دوركايم أنه يمكن أن نماثل بين الباثولوجيا وعلم الجتماع شريطة أن يكون لكل منهما خصوصية، وعلى ذلك فإنه ينبغى أن نطبق المبدأ المنهجى الذى استخدم مبكراً. وفى هذا الصدد يطرح دوركايم تساؤلاً هاماً مفاده، ما هو الشيء الطبيعى القائم فى العالم الاجتماعى الذى يمكن أن يتماثل من حيث الخصائص مع الشيء الخارجي؟... ووفقاً لذلك المعنى، فإنه منذ البداية يمكن أن نقرر أن الشيء المحدد من الظواهر الاجتماعية التى تسود بين الأغلبية وتحمل الصفة الاجتماعية، أو بمعنى آخر، أنها الشيء المحدد من الظواهر الاجتماعية التى تسود بين الأغلبية وتحمل الصفة الاجتماعية. أو بقول آخر، أنها الشيء الذى يسود بشكل عام ويفرزه الواقع الاجتماعى فى المجتمعات الإنسانية(٧١).

وحرى بنا أن نشير إلى أنه إذا كان الواقع الاجتماعى واقعاً عاماً، فإنه دائماً ما يفرز أشياء محددة. وهذا ما تفصح عنه القضية الرئيسية لتقسيم العمل لقد أوضح دوركايم فى هذا العمل أن الوجود القوى يتضح من خلال الضمير الجمعى الذى يعمل من خلال وظيفة محددة

فى داخل المجتمع المتقدم الذى يسود فيه عملية تقسيم العمل المتقدم، ويضيف دوركايم فى هذا الصدد، أن زيادة نفوذ وسطوة التضامن العضوى فى قبل هذه المجتمعات، لا يعتمد على الأشكال التقليدية، بقدر ما يتوقف على شكل الوظيفة فى تحديد طبيعة الشىء السوى أو غير المرضى (الباثولوجى). وعلى ذلك فإنه فى المقابل، لزيادة الظواهر الباثولوجية، أو العكس، ومن المهم أن نعرف أن إستمرار هذه العقائد- أقصد التقليدية، لا تمثل علاقة أكيدة لتوضيح طبيعة الشىء السوى أو حتى المرضى. هذا فى الوقت الذى تتجه معظم المجتمعات إلى التغير، وتدخل فى أنواع متعددة من التقسيم، ولا تعرف البته نوعاً معيناً من الثبات، حتى فى إطار شكلها الجديد، أو بمعنى آخر، إن هذه المجتمعات المتحوله لم تعرف بعد الثبات أو الاستقرار، إذ أنها مازالت تحمل قدراً من التحول إنه فى ظل هذه الظروف، ينبغى أن نركز بصورة مكثفة على ما هو عام فى الماضى، وما هو فى طور التشكيل والصياغة الآن(٧٢).

وإذا كانت مثل هذه المجتمعات، أقصد المتحولة، لم تعرف بعد طابع العمومية، فإن تحديد محطات السواء فى العلاقات يتوقف على طبيعة النوع الاجتماعى، وأنه حسب رؤية دوركايم، فإنه ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار نظرية الأخلاق خاصة بين هؤلاء الذين يفهمون التاريخ كحلقات فريدة وغير متكررة الحدوث، أو الذين يحاولون صياغة التحولات التاريخية الاخلاقية على كل المجتمعات. أما بالنسبة للثانية فإن القواعد الأخلاقية التى ظهرت أو تكونت، يمكن أن تنسحب على كل الإنسانية برمتها، وعلى سبيل المثال أن إستخدامنا لطروحات دوركايم، خاصة المتصلة بالأفكار الأخلاقية، تلك التى كانت ملائمة بشكل واسع فى المدن الأغريقية الكلاسيكية، والى تجذرت بشكل عميق فى المفاهيم الدينية، وبشكل خاص من التركيب الطبقى الذى يقوم على العبودية، تجعلنا نبتعد عن الواقع القائم، إذ أن هناك كثيراً من الأفكار الأخلاقية لهذه الفترة لا تتناسب مع الواقع القائم، لان إستخدامات هذه الأفكار التى تعبر عن واقع معين، تتقاطع مع واقع أخر وهو المجتمعات الحديثة، التى طلقت بغير رجعة مثل هذه الأفكار. إن العودة إلى لم شمل هذه الأفكار من جديد، تصبح محاولة دون جدوى، فإذا كانت

هذه الأفكار تتماشى مع واقع اليونان القديمة، حيث إحتياج الواقع له، فإنه الآن لا يصبح ضرورة لسيادة مثل هذا النوع من الأخلاق، خاصة فى ظل وجود درجات متعاظمة من الخصوصية فى تقسيم العمل.

إن النقد الواضح الذى يدفع إلى أفكار دوركايم فى هذا الموضوع، هو محاولته لفرض تجربة ذاتية، أو قل محاولته لفرض «أنا» خاصة به لمسايرة أوضاع الأنا. فمنذ أن طرح إمكانية تطبيق الأخلاق القديمة التى كان يقدمها الوقت الحاضر، فإن دوركايم ما دون ذلك وبشكل مضاد، فإنه يحاول أن يعرف المعرفة الكامنه التى تظهر من خلال إتجاهات الحقيقة الاجتماعية التى تنشط من خلال تعزيز عمليات التغير الاجتماعى التى تعمل على تحقيق النجاح، زد على ذلك، أنه دائماً ما يكتب عن كيف تعرف من خلال القراءة، أن باعتبار أن المعرفة أن المعرفة تأتى دوماً من خلالها[٧٣].

إنه من كل ذلك يمكن القول، أن طروحات دوركايم، ما هى إلا محاولة لإخفاء الشعور العام نحو الدفع بالمثاليات التى تعمل على صيرورة النظام الرأسمالى، والحنين والتباكى على الأخلاق، التى هى بمثابة اللحمة التى تسد رتق التناقضات فى هذا المجتمع الناتجة عن التغيرات الاجتماعية التى شكلت أساساً لنظريته. إنه من الجلى أن الأشياء التى يعترض لا شك تعتبر من عليها تتمشى مع النفى التام والهروب من الاحداث الضرورية بدون أرشاد أو توجيه[٧٤]، أنه ينبغى علنيا فى ذلك أن نسبق العلوم الأخرى، أنه علينا أن نغفل فقط إستخدام العلوم وملاحظة كيف ننظم أو نرتب ثرواتنا.

وأحرى بنا أن نوضح هنا أن مناقشة دوركايم وإتخاذه لوجهه نظر تجعله يتخلى عن التجريد الفلسفى، ومحاولات خلق أشياء منطقية وأخلاقية ثابتة وكاملة، بل وحيوية أيضاً، فبينما تكون الحقيقة لديه أخلاقية محضه، فإنه يعول أن يأتى بها من خلال النظريات الفلسفية القائمة، تلك التى تكون وفقاً له وسيلة أساسية للمعرفة الأمبريقية للإطار الاجتماعى التى تتوطد فى إطار وجود القواعد الأخلاقية. ومن المهم أن نشير فى هذا الصدد أن الفلاسفة لا

يستطيعون أن يقللوا من حجم التغيرات التى تحدث فى القواعد الأخلاقية المتعارف عليها، ومن ثم فهم يلعبون أدواراً محدودة فى التاريخ، أو قل أنهم يلعبون أدواراً غير واعية، وبذا فهم مثل الناس الذين يحاولون أن يعلنوا القواعد الأخلاقية العامة، وهم فى ذلك مثل الاجداد الأسلاف الذين ساهموا فى أحداث التغيرات المجتمعية.

سابعاً : الفردية والاشتراكية والجماعات الوظيفية:

١ - المواجهة مع الاشتراكية:

ينبغى أن نذكر هنا فى بداية هذا الجزء أن النظرية التى طورها دوركايم حول تقسيم العمل، وكذا محاولاته التالية لمتابعة الأفكار الموجودة فى الكتاب نتج عنها مواجهة مباشرة مع النظريات الاشتراكية. فطبقاً لشهادة «موس» فإن دوركايم كان ينوى وهو مازال طالباً أن يقوم بدراسة العلاقة بين الفردية والاشتراكية.

لقد كان دوركايم ملماً بنظريات سان سيمون، وما طرحه من مقولات فى ذلك الوقت. وعلى الرغم من أنه قد أطلع على كتابات ماركس، إلا أن معرفته بالنظرية الاشتراكية كانت تعد ضئيلة، خاصة وقت أن كان يقوم بكتابة تقسيم العمل. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن الاشتراكية التى حظيت باهتمام دوركايم فى بداية حياته المهنية، كانت تتمثل فى نظرية الإصلاح الاشتراكى الديمقراطى التى عرضها شافل من قبل، وفى إطار ذلك ، نجده فى كتابيه تقسيم العمل والأنتحار، وفى العديد من الكتابات الأخرى قد أشار فيها إلي الأزمة التى شهدتها المجتمعات المعاصرة. وفى معرض حديثه عن الأزمات التى إنتابت هذه المجتمعات، يرى أنها لا تعد مشكلة بالقياس إلى المشكلات التى طرحها فى كتابه تقسيم العمل، خاصة وأن هذه المشكلات لا تحظى بجذور اقتصادية قوية، إذ أنه لا يمكن أن نقف على حل ناجح لأى مشكلة من خلال الإجراءات الاقتصادية(٧٥).

إن نوعية البرامج التى عرضها معظم الاشتراكيين- وفق اراء دوركايم- التى تتضمن بصفة أساسية إعادة توزيع الثروة عن طريق التحكم المركزى فى الاقتصاد، فشلت فى فهم

أهم المشكلات التى تواجه العصر الحديث. إن الاشتراكية تعد تعبيراً عن مرض المجتمع المعاصر، ولكنها ليست فى حد ذاتها أساس ضرورى لإعادة إنتاج التركيب الاجتماعى من جديد(٧٦).

إن محورية الاهتمام بالاشتراكية من خلال دوركايم يتأسس وفق افتراض عام بمقتضاه يرى أن النظريات الاشتراكية نفسها يجب أن تخضع لنوع من التحليل، ذلك الذى يساعدهم فى الوقوف على أفكار تنظيمية أخرى بتعينهم فى النظر من جديد فى أمور المجتمع برمته. أو بمعنى آخر، إن النظريات الاشتراكية ينبغى دراستها فى إطار السياق الاجتماعى الذي نشأت فيه. إن كل ذلك دعى دوركايم إلي القيام بتحليل مقارن بين الاشتراكية والشيوعية فى الفترات التاريخية المتباينه. وحرى بنا أن نشير إلى أن الاشتراكية لديه دائماً ما تنفرد فى صياغة كل من الماضى والحاضر، كما أن الكتابات الشيوعية تتطابق أو تتماهى مع القصص الخيالية، ويمكن أن نشهد أثر ذلك، بشكل بالغ وجلى فى أعمال بلاتو وتوماس مور وكامبنيلا(٧٧).

وغنى عن الإثبات، أن الفكرة الرئيسية التى تدعم الأفكار اليوتوبية التى أشرنا إلي أصحابها تواً، تتأسس على فكرة الملكية الخاصة، تلك التى تعد جوهرية ويسأل عنها فى صدد تبيان كل مصادر الفساد الاجتماعى. وعلى ذلك فإن الكتاب الشيوعيين ينظرون إلى الثروة المادية باعتبارها خطراً ينبغى أن يكبح جماحه وذلك بضرورة فرض حصاراً صارماً على عمليات التراكم الرأسمالى الخاص. إن المتأمل فى النظرية الشيوعية يجد أنها تركز بشكل خاص على إنفصال الصعيد الاقتصادى عن الصعيد السياسى، ففى الشيوعية المثاليه لدى «بلاتو» على سبيل المثال نجد أن هذه القواعد غير صحيحة حيث أنها تحلل النشاط الإنتاجى للعمال والحرفيين، ومن ثم، فإن هؤلاء أقصد العمال والحرفيين يخرجون خاليين الوفاض من أى عمل أو تأثير على السلوك الحكومى(٧٨).

إن السبب فى هذا الانفصال، وفقاً لبلاتو، يكمن بشكل رئيسى فى الثروة، أو بالأحرى فى علاقة الأولى بالفساد العام. إن هذا الشىء يحفز لزيادة الأنانية الفردية، إن مجموعة

الأفراد الذين يكافحون من أجل تحرير ذواتهم من عمليات الصراع الداخلي خاصة فى الدول الفقيرة، لابد وأن تتاح لهم الفرصة وإمكانيات الإنطلاق بعيداً عن الحياة العامة، وبقدر ما بعيداً عن الدولة، التى يمكن أن تصاب بالانحراف أو الفساد(٧٩).

لقد أسهمت الاشتراكية فى عمليات التغير الاجتماعى والتحولات التى أصابت هيكل وبنيه المجتمعات الأوربيه فى أواخر القرن الثامن والتاسع عشر، فى حين أن الشيوعية تشدد على ضرورة إنفصال الصعيدين السياسى والاقتصادى. إن جوهر الاشتراكية لدى دوركايم تأتى من خلال إستخدامه لأحدى المصطلحات التى تتعارض مع فكرتين من المهم أن نقف عليهما مليا، الأولى تكمن فى أن عقيدة الاشتراكية تركز وحسب على عملية مركزه الإنتاج فى يد الدولة، إذ أن دور الدولة لا ينبغى أن يقف على الاقتصاد فقط، بل ينبغى أن ينسحب على كل الأدوار، بل قل أن يتحكم فى المجتمع برمته، ناهيك عن عمومية تحاشى تراكم الثروة فى أيدى حفنه قليلة من الرأسمالية، وذلك لسيادة فكرة الشخصية الزاهدة أو المتقشفة.

وحسبنا أن نشير هنا إلي أن السيطرة الاشتراكية سوف تستند فى ذلك على الإنتاج الصناعى الحديث، فضلاً عن توفير ثروة كبيرة لا تخضع لأفراد معينين، بقدر ما تعود إلي المجموع. والواقع أن الاشتراكية وفق سيطرتها تسعى إلى تحقيق الوفرة العامة، أى أنها لا تسعى إلي تراكم الثروة بصورة عامة فقط، ولكنها تسعى أيضاً إلى الاستفادة من هذه الثروة فى تحقيق إشباع الاحتياجات الضرورية، إن الوقوف فى خندق الاشتراكية والزود عنها يرتبط بكل الوظائف التى يخلقها المجتمع، وبالتالى فهى توجه العقل، أو تعيد إنتاجه من جديد بشكل يتلائم وطبيعة المجتمع القائم.

وعلى ذلك، فإن الاشتراكية تسعى إلى التحكم والسيطرة فى عملية الإنتاج، كما أنها فى الوقت عينه تعمل على تحقيق مصالح كل أعضاء المجتمع، وإذا كان ذلك كذلك، هو واقع أو كنهه الاشتراكية من الناحية النظرية، أو كما تحدثنا عنها الادبيات الماركسية، فإن ذلك من وجهه نظر دوركايم تبدو مخالفة، حيث أن السيطرة الاشتراكية تتمحور فى أن عمليات

الاستهلاك تتم بشكل مركزى، وأن الافراد سوف تنزع عنهم عملية الحرية والمبادرة فى إستخدام ثمرة الإنتاج. إن ذلك يعود فى تصوره إلى التغاير فى الاستهلاك، ذلك الذى ينتج فى إختلاف طبيعة الأفراد فى عملية الاستهلاك. والواقع أن دوركايم فى تصويب سهام نقده إلى الاشتراكية لم يقف عند هذا الحد، بل أضاف، أن ذلك ما هو إلا خدعة من قبل الاشتراكية لتنظيم العملية الإنتاجية، أو قل أنه تشغيل فى الخط المعاكس، حيث أن عملية تنظيم الإنتاج تتأتى من خلال الأخلاق الصناعية التى ترتبط بصورة مباشرة بالدولة(٨٠).

وعلي هدى ما سبق، إن الارتباط الوثيق بين الدولة والأخلاق الصناعية يقودنا إلي طرح مفهوم تقسيم العمل، ذلك الذى يفرض نفسه بقوة فى هذا الصدد. وأحرى بنا أن نشدد على أن المجتمعات التى تسودها العقيدة الشيوعية، والتى ينتفى فيها عملية تقسيم العمل، نجد أن ثمة فكرة أساسية تسود وتطفى، مؤادها، أن النمط من الإنتاج يعمل ليس فقط لمجموعة من الناس، أو لطبقة بذاتها، وأنما يعمل لصالح المجموع، أو قل أنه يعمل بمفهوم شامل لكل العالم. ففى مثل هذه المجتمعات يلعب العمال أدواراً متشابهه فى ضوء مفهوم التعاون، أى أن هذه المجتمعات لا تعرف أى نوع من التفضيل، حيث أن المهن فيها متساوية، ولا يوجد أسبقية وتمايز من جانب أو لفئة على أخرى. «... فى إطار اليوتوبيا نجد أنه بمقدور العمال أن يفكروا بطرق متشابهه، كما أنهم فى الوقت نفسه لا يجبرون على أن يكونوا عاطلين. ويبد أنهم كذلك، إلا أنهم لا يسود بينهم مسألة التفاوت. بمعنى أن المنتجين يمكن أن يكونوا منظمين ويسعون إلي تنمية ذواتهم فى إطار عملية التعاون...»(٨١).

وعلى الجانب المضاد من التعريف السابق، فهناك من يعرف المجتمعات التى لا تعرف بالاشتراكية، بأنها المجتمعات التى تمور بتقسيم العمل، والتي غالباً ما تتسم بدرجة عالية من التطور، أو التى تنشأ نتيجة للظروفة الباثولوجيه فى المجتمعات الحديثة، والتى تعد ضرورية لتنظيم الاقتصاد أوالنشاط الإنتاجى وفقاً لعملية التعاون. ومن المهم أن نعى أن تركيز دوركايم على النظرية الاشتراكية لا يعنى أنه قد قدم تصوراً خاصاً للاقتصاد، بقدر ما يقدمه باعتباره

تابعاً للدولة. أن الاقتصاد والدولة، ينبغي أن يظهر كل منهما بعيداً عن الآخر، وأن التكامل بينهما يتلخص بصورة نهائية في الخصائص السياسية للدولة.

إن ما سبق يمثل خلافاً أو تعاندا مع عقيدة ماركس التي تركز على أن الدولة تلعب دوراً خاصاً، وتمثل مصالح المجموعات الاجتماعية التي تحتل المكانات المتقدمة في المجتمع خاصة في مجالات التجارة والصناعة، والذين لهم تقاليد تاريخية، ومعتقدات عامة، وتنظيم خاص، أو طبيعة مخالفة... الخ. إن هؤلاء لا يستطيعون أن يلعبوا أدواراً متعاظمة في الوظائف الاقتصادية(٨٢).

ووفقاً لدوركايم، فإن الصراع الطبقي لا يعتبر شيئاً جوهرياً، كما هو محرك التاريخ لدى الماركسيين. لقد فهم دوركايم طبيعة المجتمعات بصورة مخالفة في الوقت الذي يعتبر الاشتراكيين، وبخاصة ماركس، أن ثمة تعارضا بين مصالح الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة. إنه على هدى ذلك يمكن الدفع بأن دوركايم يرى أن هذا التعارض من يعد أمراً ثانوياً، إن تعارض المصالح لا يتحدد في الاتيان بالنظام المجوز، وهو الاشتراكية، بقدر ما يتركز في تنظيم الانتاج، إن ذلك عكس الرؤية الاشتراكية التي ترى أن هذا التعارض أو الصراع يعد من أهم الآليات التي من شأنها أن تعمل على تبديل ظروف الطبقة العاملة.

وعلى ذلك، إنه من وجهه النظر الاشتراكية، فهناك طريقة محورية لالغاء عملية الاستغلال في المجتمع الرأسمالي، تلك التي تتمثل في الغاء الوجود الموضوعي للطبقات الاجتماعية، ومن ثم نفي الصراع الطبقي الذي هو عبر التاريخ الاداة الناجعة، لتحقيق الأهداف الأساسية التي تتمثل في سيادة وتأييد دكتاتورية الطبقة العاملة وبالتالي تحسين الظروف المعيشيه ألجماهير الكدحة، ولا يفهم من ذلك أن الصراع الطبقي هو أداة تحقيق الظروف الخاصة بالجماهير فحسب، بل هو أداة المصادرة النشاط الاقتصادي الخاص، وتحويله إلي المجتمع لا لطبقه بعينها(٨٣).

إنه وفقاً لذلك، فالشيوعية والاشتراكية تأتي من تعريف مخالف، فهي في الوقت التي تقف

ضد مصالح الأفراد أو ضد مصالح طبقة معينة، فإنها في المقابل تقف في صف المجتمع برمته، تلك التي تعمل على التوافق وسيادة الشعور الجمعي بين الأفراد(٨٤). إن الشيوعية تحاول أن تنفي الانانية التامة، حيث ترى أن الخطر يكمن في توسع الأفراد في المشروعات الاقتصادية التي تقوم في لحظة معينة من التاريخ(٨٥). وينبغي أن نشدد هنا، على أن تدفق الأفكار الاقتصادية في القرن الثامن عشر كانت تتنبأ بتنمية لاحقة لنظرية، الاشتراكية، لذا فإن الأمر يتطلب متابعة دقيقة منه، وذلك حتى يتم تحقيق برنامجها وفق المعنى الاشتراكي(٨٦).

إن ذلك من وجهه نظر دوركايم يعد نوعاً من الفوضى أو الارباك، ومن ثم تدخل في باب الأخطاء الجوهرية، وذلك بحسبانها رغبة لاتمام الشيوعية على حساب المجهودات الخاصة، في مقابل تخفيف الأعباء عن العمال، إن ذلك كله من خلال الليبرالية تعد ضد الأشياء القانونية، أو قل أنها محاولة ضد طبيعة الأشياء، وغير مرغوب فيها(٨٧)، ومن الأجدر أن نقول، أنه على الرغم من تضاد هذه الأفكارمع الأشياء القانونية، إلا أنه لا نغفل طبيعة المشاكل التي تواجه المنظومة المجتمعية(٨٨). إن كل ذلك من وجهه نظر دوركايم، مناف لطبيعة الأشياء، أو حسب تعبيره، إنه شكل بدائي في مجتمع حديث. أو بمعنى آخر، إنه شكل سوفسطائي لكل الأفكار التي روج بها كل من سان سيمون وماركس، اللذان أدركا أن المجتمع المعاصر لا يختلف عن الأنماط التقليدية. إن النظام الاجتماعي الذي صاغوا برنامجه بشكل شامل يؤثر في إعادة التنظيم الاجتماعي الضروري الذي من خلاله يمكن التغلب على المشاكل والأزمات التي تتمظهر نتيجة للتحول من القديم إلي الحديث. ومن كل ما سبق، قصارى القول أن السياسات التي تثيرها الاشتراكية تصبح مناسبه لعلاج التناقضات في المجتمع الرأسمالي الحديث، ذلك الذي لم يحظ بتشخيص دقيق من قبل المشايعين له.

٢ – دور الدولة

بادئ ذي بدء ينبغي أن نشدد في مطلع هذا الجزء أن ثمة أعتراض من قبل دوركايم على الأشياء الضرورية التي أثارتها الاشتراكية وخاصة في مسألة إعادة تنظيم المجتمع المعاصر

الذى يتأسس وفقاً للثورة الطبقية، إنه وفقاً لهذا الأعتراض فإنه يتنبأ بأن ذلك سوف يفضى إلى سيادة عدم وضوح التقسيم الطبقى(٨٩). إن ما سبق دفع دوركايم إلى القول بأن المحافظة على حقوق الوراثة تعد عاملاً أساسياً لتدعيم مسألة التقسيم الطبقى بين الطبقات الرئيسية فى المجتمع خاصة بين العمال والرأسمالية. إنه ينبغى أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة وراثة الثروة، تلك التى تلعب دوراً جوهرياً فى عملية إستمرار التركز الرأسمالى فى أيدى فئات قليلة(٩٠)، وحرى بنا أن نوضح فى هذا الإطار أيضاً أن دوركايم فى مقابل ذلك شدد على قضية الرفاهية، والمقاييس الأخرى التى من شأنها أن تعمل على الأقلال من الظروف المادية القاسية لحياة الفقراء. إنه إزاء كل ذلك فقد منح دوركايم أساس تنظيم الأقتصاد مسألة محددة، ولكن شريطة أن تكون فى يد الدولة(٩١).

إن إعادة التنظيم لديه سوف تقود إلى حل المشاكل التى تكتنف المجتمع الحديث. إن الازمات التى تعترض سبيل المجتمعات الحديثة تتعلق بالأخلاق أكثر مما تتعلق بالاقتصاد، لذا فإن زيادة السيطرة على العلاقات الاقتصادية التى تنشأ عن تدمير المؤسسات التقليدية ذات الخلفيات الأخلاقية الخاصة بأنماط المجتمع القديم، سوف تظهر بوضوح مسألة الأنومى فى المجتمع الحديث. إن إغفال مثل هذه الأفكار فى البرنامج الاشتراكى سوف يصبح غير ملائم لحل الأزمات الحديثة التى تطرحها الاشتراكية والنظريات الاقتصادية التى تشاركها فى تأكيد الخصائص العامة للمجتمع الحديث والتى تتمظهر بوضوح فى مجموعة الصعوبات والمشكلات التى تواجهه. إن الإيمان بإمكانية تحقيق دور خاص للحكومة، وكذا الأسواق سوف يعطى مجالاً واسعاً فى فرض القوة فى عملية الاتفاقيات، لذا نجد أن الاشتراكيين يتمنون أن تقل الحكومة من عملية تركيز السيطرة الإنتاجية فى أيديها(٩٢).

وعلى هدى ذلك، فمن وجهه نظر دوركايم ينبغى أن تلعب الدولة دوراً إخلاقياً، وأن نخفض من عملية التناقضات وذلك عن طريق البحث عن مقاييس أخلاقية جديدة أكثر من دورها فى عملية الاقتصاد. إن السيطرة على الأوضاع من خلال السلطة والدين فى الأنماط المتقدمة من

المجتمعات سوف يقضى على طموح الأفراد. إن خصائص المشاكل التى تواجه المجتمعات الحديثة تتلخص فى المحافظة على الأخلاق. ومن المهم أن نشير هنا أن تحليل دوركايم للدولة، وطبيعة المشاركة السياسية فى السياسات الديمقراطية، يحظى اهتمام خاص فى طرحه لاتجاهات التنمية فى المجتمعات المعاصرة، الأمر الذى جعله يرى أن السياسة ما هى إلا عملية تقسيم بين المسيطرين والخاضعين، وأن هذه المسألة تسود بشكل سافر فى المجتمعات المتقدمة، أما فى المجتمعات البسيطة، فثمه صعوبة لوجود التنظيم السياسى، حيث أن الجماعات القرابية تلعب دوراً محورياً، إذ يصعب فيها الفصل بين الأفراد والجماعات فى السلطة، ناهيك عن سيادة السلطة البطريركية والدينية. إن مثل هذه المجتمعات يصعب أن نسحب عليها لفظة المجتمع السياسى. إنه فى إطار ذلك، فإنه يرفض فكرة فيبر عن الوظيفة وإستقرار المناطق المحلية التى تلعب دوراً هاماً فى وجود الدولة. إن النمو المستقر والواضح للديمقراطية المحلية تصبح فكرة ضبابية وغير مكشوفة فى التاريخ، بينما تحولت إلى العكس من ذلك، إذ يعتبرها أحد القسمات الجلية فى المجتمعات المتقدمة.

وإذا كان أحد المفكرين السياسيين قد حاول أن يضع حجم السكان كأساس قوى لوجود المجتمع السياسى، فإن هذه الفكرة تعد غير مقبولة لدى دوركايم، حيث أن المجتمع السياسى لديه يكون ضرورى، ذلك المجتمع الذى لا يستند على وحدة القرابة، والذى يتأسس من مجموعة الجماعات الثانوية. إنه يرى أن المجتمع السياسى هو أحد الأشكال المتقدمة الذى يقوم على إتحاد أكبر أو أقل لأعضاء الجماعات الاجتماعية الثانوية، حيث يكون موضوع السلطة هو الموضوع المحورى فى أى سلطة محلية متقدمة(٩٣). إن مصطلح الدولة الذى يقترحه دوركايم ينبغى ألا يكون من خلال تعين أو إختيار المجتمع السياسى ككل، ولكن ينبغى أن يعكس تعيين التنظيم بين الجماعات الرسمية. إن المدقق فى أفكار دوركايم يجده يرفض بشدة الأفكار الهيجلية المثالية التى يعتبرها طفيليه ومعوقه لتنظيم المجتمع، أما الشىء الآخر، فنجده، يدور حول تحقيق وظائف أخلاقية (لاحظ تمييزه بين كل من الاشتراكية والنفعيه) ذلك

الذى يستلزم خضوع الأفراد للدولة.

٣ – الديمقراطية والجماعات المهنيه.

سبق أن أوضحنا أن دوركايم كان فى كتابه «تقسيم العمل» قد أوضح الاتجاه الأساسى للتطور، الذى يرى فيه أنه كلما أصبحت المجتمعات أكثر تعقيداً، كلما سار أو تقدم نحو الاستقلال الفردى، بعيداً عن تبعيته للضمير الجمعى، إنه يرتبط بهذه العملية ظهور بعض الأخلاقيات التى تؤكد على كرامة وحقوق الفرد. إن المدقق فى ذلك يبدو له من الوهلة الأولى أنه يخلق معارضه واضحه فى التوسع فى مناشط الدولة المختلفة. وعلى هدى ذلك، يقول دوركايم أن الدولة تميل إلى الأهتمام بالتفرقة المتزايدة الى نتتج بصورة مباشرة عن تقسيم العمل. إن نمو الدولة تعتبر خاصية طبيعية للتطور الاجتماعى، وهذا يتحقق من خلال تقبل حقيقة أن الدولة فى المجتمعات الحديثة تعد نظاماً مسئولاً بصفة أساسية عن كفاله وحماية هذه الحقوق الفردية. إن توسع الدولة يرتبط بشكل وشيج بتقدم الأخلاق الفرديه، وازدياد تقسيم العمل، ولكن فى إطار الدولة الحديثة لا تتصرف بمفردها باعتبارها الضامن الوحيد لحقوق المواطنين. وإذا كانت الدولة تعمل على تقسيم العمل وزيادته، فإنه فى إطار المنافسات الدولية، فإن الدولة تعمل على تشجيع تطور المعتقدات السائدة المتعلقة بالدولة مثل الوطنية والولاء، تلك التى تلعب دوراً ثانوياً فى المجتمعات الحديثة، ومن ثم فهى تميل إلى تفاقم عملية الصراع بين الارتباط بالمثل القوميه وبين الأنصهار فى بوتقه العالميه التى تعد نزعة داخلية للحرية والمساواة بين الأفراد، تلك التى أصبحت لها جذور قوية اليوم. وعلى ذلك فإن الاعتزاز بالقومية سوف تقتصر على مثل عامة للبشرية وخاصة فى إطار المستقبل[٩٤].

وإنعطافا على هذا التحليل، فقد تساءل دوركايم حول ما إذا كان التوسع المتزايد فى أنشطة الدولة سوف يصل فى النهاية إلى نقطة تصبح فيها أمام ما يسمى بالطغيان البيروقراطى. إن دوركايم لا يتوانى فى الاعتراف بإمكانية حدوث ذلك. والواقع أن دوركايم لم يكتف بذلك، بل رأى أن الدولة يمكن أن تكون أداة إنتقام إذا ما عزلت نفسها عن جماهير

الأفراد فى المجتمع المدنى. إن ذلك يتضح بجلاء للجماعات الثانوية التى لم يكتمل وجودها وتطورها بدرجة قوية، التى فى الوقت نفسه يتميع وجودها بين الفرد والدولة، أما إذا ما كانت هذه الجماعات الثانوية نشيطة بدرجة كافية، فإنها تحدث تعادلا، أو توازيا يتضاد مع قوة الدولة، ومن ثم تحمى مصالح الفرد. إن هذا الطرح الذى يدعو ويؤكد على فكرة التعددية، هو ما ينجلى بوضوح فى وجهه نظر دوركايم التى تقيم علاقة بين مفهوم الدولة ومفهوم الديمقراطية. وإذا كان دوركايم يؤكد على العلاقة بين الدولة والديمقراطية من جانب، فإنه يؤكد عليهما فى ضوء الارتباطات المهنية من جانب آخر، ولكنه فى الوقت عينه يرفض الفكرة التقليدية للديمقراطية ولأنها تتضمن أن غالبية السكان تشارك مباشرة فى الحكومة، باستثناء القبائل الصغيرة غير المتحضرة، التى يتمظهر فيها ممارسة الحكم الفردى. أو بمعنى آخر، أن الحكم فى إطار هذه القبائل يكون من خلال الكل، ولكن دائماً ما تكون فى أيدى مجموعة قليلة يتم إختيارهم حسب المولد أو بالأنتخاب. ويجدر أن نشير إلى أن هذه الفئة التى تدير أو تحكم، يمكن أن يتفاوت أحجامها من حيث الكبر أو الصغر، غير أنها أيضاً تقتصر على أفراد بعينها.

ويرى دوركايم أن المجتمع يكتسى صفات الديمقراطية وفقاً لعملية الاتصال بين الدولة وبين المستويات الأخرى فى المجتمع، ناهيك عن وجود نتيجة بالغة الأهمية يعكسها النظام الديمقراطى، تلك التى تتمثل فى سلوك الحياة الاجتماعية الذى يأخذ سمة واعية وموجهه، وعليه فإن كثير من جوانب الحياة الاجتماعية التى كانت تُحكم من خلال العرف والتقاليد تصبح مادة لتدخل الدولة، وبذا تكون الدولة قد ولجت كل مناحى الحياة المختلفة (الحياة الاقتصادية، والتعليم، والقضاء، بل وحتى تنظيم الفنون والعلوم).

إن الدولة وفقاً لذلك لا يعنى أنها تعبر عن مشاعر والآراء التى يعتنقها الأفراد، أو حتى التى يعبرون عنها، إنما هى فى الواقع تمسك بتلابيب. كل شىء على الأصعدة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى الصحية، وعلى ذلك نجد أن دوركايم يرى

أن الدولة هى بمثابة الذات الجماعية أو الوعى. وإذا كانت الدولة هى بمثابة الضمير الجمعى، فهى أيضاً فى الوقت عينه بمثابه العقل الاجتماعى (بما فيه من أنماط فكرية وعادات). الدولة إذن تعد أصل الأفكار الجديدة، ومن ثم فهى تقود المجتمع بنفس القدر الذى يقودها المجتمع خاصة فى المجتمعات التى لا تقوم فيها الدولة بهذا الدور الموجه تكون النتيجة متوليد الجمود والتخلف، هنا نصبح بصدد مثال المجتمعات التى تعانى من نير التقاليد الجامدة[٩٥].

وينبغى أن نشير هنا إلى أنه فى المجتمعات الحديثة التى تكبح فيه جماح التقاليد بشكل واضح، فإنه تتمظهر بوضوح مسارات جديدة، تلك التى تتمثل فى إعمال روح النقد وتباين الآراء والمشارب الفكريه بين الجماهير. إن الحكومة ببساطة تعكس مثل ذلك الأمر الذى يتأتى عليه سيادة نوع من عدم الاستقرار. وفى إطار ذلك فإن هناك كثيراً من التغيرات تثير جدلاً واضحاً فى الوقت الذى تحدث فيه التغيرات، نجد أن مثلما أو مخالفاً لها يسعى إلى الغائها. إن سيادة مثل ذلك النوع من التغيرات، يحدث فى المجتمعات التى تعج بالعواطف، والتى غالباً ما يسود بها ما يسمى بالروتين.

ويجدر أن تشير هنا إلى أن ذلك يسود حينما تتوارى الجماعات الثانوية التى تتوسط الأفراد والأسرة، إننا فى صدد ذلك نصبح أمام أمرين، الأول، إنه إذا كانت الدولة من القوة بمكان، فإنها سوف تكتسب ملامح الطغيان والاستبداد، أما إذا كانت عكس ذلك، أى أنها تكون ضعيفة، فإنها سوف تخلق نوعاً من عدم الاستقرار. لقد توصل دوركايم قبل نشر كتابه المعنون بتقسيم العمل إلى نتيجة هامة مؤداها، أن الاتحادات المهنية ينبغى أن تضطلع بأدوار كبيرة فى المجتمعات المعاصرة، يفوق أدوارها المتعارف عليها الآن. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة لم يهتم دوركايم بعرضها تفصيلياً فى الكتاب المذكور، إلا أنه ليس من الصعب أن نفهم العلاقة بين هذا الرأى وبين تحليل التقسيم الأنومى للعمل القائم بالفعل. ويذكر دوركايم أن النزعة الأنومية تتواجد فى النظام المهنى طالما أن التكامل الأخلاقى غير موجود فى النقاط الأساسية لتقسيم العمل، كذلك فى نقاط الاتصال والتبادل بين المهن المختلفة[٩٦].

إن الوظيفة الأساسية للاتحادات المهنية تتمحور بالأساس فى تقوية النظم الأخلاقية فى هذه النقاط السابقة، ومن ثم تعمل على تنمية التضامن العضوى. وإذا كانت هذه المهام يصعب إنجازها من خلال الأسرة فى المجتمعات الحديثة، لأن الأسرة أصبحت وظائفها محدودة بصورة متزايدة، فإن الجماعات النقابية تعتبر هى الجماعة الوحيدة والقريبة بدرجة كافية من الفرد التى يمكن الاعتماد عليها مباشرة فى تزويده بأى إتجاه أو تلقنه مبدءاً معيناً. وفى إطار ذلك يعترف دوركايم بوضوح أنه إذا كانت الروابط المهنية القديمة الى كانت سائدة من مثل وخاصة فى العصور الوسطى قد اختفت وتلاشت تماماً، إلا أن النقابات الحرفية الموجودة الآن تتسم بالتفكك وسوء التنظيم بشكل عام، ناهيك عن أنها لا تلبى الحاجات الاجتماعية الضرورية. إن ذلك يعود من وجهه نظر دوركايم، إلى أن هذه النقابات تعيش حاله من الصراع الدائم مع أصحاب العمل. إن أصحاب العمل والعمال فى علاقتهما ببعضهما البعض، يعتبرا معسكرين اقتصاديين، أو دولتين ليستا متعادلتين سواء فى السلطة أو القوة، وبما أن الدول من خلال حكوماتها يمكنها إبرام عقود بينها وبين غيرها من الدول، فإن هذه العقود تعبر فقط عن القوة الاقتصادية التى تملكها. ويجدر أن نشير إلى أن الطريقة التى يتم الاتفاق بها بين أصحاب العمل والعمال على سيادة الهدنه هى نفسها التى يتم بها صياغة الاتفاقيات بين الدول المتحاربة. إن هذه الاتفاقيات تعبر عن القوة العسكرية التى تملكها أحدى الدول، لذا فإنها تلغى واقع حقيقى ولكنها لا تستطيع أن تجعله حالة قانونية أو شرعية.

بالمثل فمن الضرورى أن نعيد تأسيس الاتحادات المهنية كمجموعات مكونة تكويناً شرعياً، وتلعب دوراً اجتماعياً هاماً لا ينحصر فقط فى التعبير عن إرتباطات لمصالح معنيه. وعلى الرغم من أن دوركايم ابتعد عن تقديم عرض تفصيلى لكيفية عمل كيان لهذه الجماعات المهنية، إلا أنها لن تكون مجرد إحياء للنقابات المهنية التى كانت سائدة فى العصور الوسطى، تلك التى كانت تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتى، وفى الوقت نفسه تخضع للإشراف العام للدولة، ويكون لديهم السلطة أن ينهوا الصراع داخل إطار جماعاتهم أو الأعضاء المكونين لها،

أو مع الجماعات المهنية الأخرى. أضف إلي ذلك، أنها تكون بمثابة مركزاً للأنشطة التعلمية والترفيهية المتعددة، إن ذلك يجعلنا ندفع بأن مثل هذه النقابات كانت لها ادواراً إيجابية تجاه النظام السياسى القائم(٩٧).

وحرى بنا أن نذكر هنا أن أسباب التذبذب فى بعض المجتمعات الحديثة تكمن فى سبب جوهرى يتمثل فى إنتشار التمثيل المباشر فى النظام الأنتخابى، الذى يستند بالأساس إلى رغبات، بل نزوات وميول الأعضاء. وإذا كان هناك قدر من الشخصانيه فى هذه الاختيارات، فإنه يمكن التغلب عليه من خلال تأسس نظام انتخابى وفق عدة مراحل، تؤدى فيها الجماعات المهنية دور الوسيط الأساسى للوحدات الانتخابيه. إن هذه المقترحات حسب رأى دوركايم ليست مجرد أمنيات، وإنما تتوافق مع تحديده للصيغ الاجتماعية الطبيعية التى ذكرها فى كتابه المسمى «بالقواعد»(٩٨)، أى أن تطور الجمعات المهنية تعد نتيجة حتمية لظاهرة تقسيم العمل المعقدة. إن غياب كل المؤسسات يساهم فى خلق أناس يحبون نواتهم ومن ثم يبتعدون فى الوقت ذاته، عن إيجاد الصراع فيما بينهم. أنهم بذلك يكونون أمام نظام متكامل من الأعضاء، وفهم ضرورى من أجل الاداء الوظيفى الطبيعى للحياة. وإذا كانت الدولة هى البيئة التى تمكن الإنسان أن يعيش فيها حياة مشتركة، فإنهم بذلك يفقدون عملية الاتصال، وينفصلون بالتالى عنها، ومن ثم يحدث تفكيك للمجتمع. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يمكن للوطن أن يدعم ما إذا كانت الدولة تتوسط بينه وبين الفرد، وأن تتدخل بقوة بين الجماعات الثانوية، لجذبهم بقوة إلى مجالات العمل، وإلى التيار العام للحياة الاجتماعية. أننا وفق كل ما تقدم، نكون قد بينا كيف أن الجماعات المهنية يمكن أن تتهيئ للقيام بهذا الدور، وهكذا يكون قدرها.

ثامناً : الدين والنظام الأخلاقى

لقد علق دوركايم فى كتاباته الأولى على أهمية الدين فى المجتمع معترفاً بأنه المصدر الأصلى لكل الأخلاقيات والأفكار الفلسفية والعلمية والقضائية. وبالتحديد نجده في كتابات تقسيم العمل، يحدد اطروحته التى مؤداها أن أى عقيدة تشكل جزءاً من الضمير الجمعى، تلك

التى تميل إلى أخذ شخصية دينية. وعلي الرغم من أنه فى هذا العمل قام بتقديم ذلك على أنه إفتراض احتمالى ويحتاج إلي مزيد من الدراسة، إلا أنه يعترف بدلاله الدين وقوته فيما يتعلق بالتأثير على الضمير الجمعى فى المجتمع الذى يتعادل مع الوعى بحقيقة التغيرات العميقة التى حدثت مع ظهور النموذج الاجتماعى الحديث. وفى ذلك، لقد حاول دوركايم الدفاع بقوة عن تلك النتيجة التى توصل إليها فى بداية عمله الفكرى، وفى ذلك يرى مبرراً أن كل من المدافعين عن النظريات القديمة فى الاقتصاد، كانوا على خطأ فى الاعتقاد بأن القواعد ليست مهمة اليوم، أو أن قواعد الأمس يمكن أن تكون مفيدة اليوم. إن الميل لأهمية الدين في المجتمعات المعاصرة يعد نتيجة حتمية للمدلول المتناقض للتضامن الآلى(٩٩).

إن الأهمية التى نرجعها إلي الدين من الناحية الاجتماعية، لا يعنى أن الدين فى المجتمعات المعاصرة لابد أن يلعب نفس الدور الذى كان يلعبه فيما مضى، إن عكس ذلك هو الصحيح تماماً، وذلك لأن الدين ظاهرة قديمة أصلية، ولابد أن تعطى أكثر فأكثر للصور الاجتماعية الجديدة التى نشأت. وينبغى أن نعى تماماً أن دوركايم لم يعترف قبل عام ١٨٩٥، أنه أصبح مدركاً تماماً لأهمية الدين كظاهرة أجتماعية. إنه وفقاً لشهادته الشخصية، أن أدراكه لمدلول الدين والذى كان نتيجة لقراءاته لأعمال علماء الأجناس الأنجليز، جعله يعيد النظر فى تقييم كتاباته الأولى بهدف الخروج بنظرة أو رؤية جديدة(١٠٠).

إنه وفقاً لذلك، فإن ثمة تفسيراً تقليديا لذلك يرى أن دوركايم انتقل من الموقف المادى إلى المثالية. ولكن هذا يعد أمراً مضللاً، إن لم يكن فى الوقت نفسه زائفاً تماماً، وسوء فهم لأفكار دوركايم، تلك التى تبدو على نحو ضئيل خلط لتحليل دوركايم الوظيفى والتاريخى، أو قل أنها فى الحقيقة غريبة على فكره(١٠١) . إن دوركايم يكرر مراراً مثله مثل ماركس علي الطبيعة التاريخية للإنسان، لدرجة أنه فى تحليله السببى للتطور التاريخى يرى أنه جزء لا يتجزأ من علم الاجتماع. إن التاريخ ليس فقط الإطار الطبيعى لحياة الإنسان، بل أن الإنسان هو نتاج التاريخ. فإذا فصلنا الإنسان عن التاريخ، أو إذا حاولنا فهم الإنسان خارج الزمن، كشىء

ثابت غير متحرك، فإننا بذلك نسلخه عن طبيعته. إن الفكرة الأساسية للنظرية المعروضة فى كتابه «المصدر الأساسية للحياة الدينية». تعد فى الواقع فكرة وظيفية، حيث أنها تهتم بالدور الوظيفى للدين فى المجتمع.

وإذا كان دوركايم يرى أن للدين دور وظيفى محدد فى أى مجتمع، فإنه ينبغى لنا أن نقرأ الصور الأساسية للدين فى ضوء التغيرات الجذرية التى جعلت المجتمعات الحديثة تختلف عن المجتمعات السابقة. ومن المهم أن نشير هنا إنه فى بداية عمله المهنى وجه دوركايم مجموعة من الانتقادات «لتوينز»، وفيها يرى أنه لا يوجد حد فاصل ومطلق بين ما يسمى بالتضامن الآلى والتضامن العضوى، لأن الأخير يتضمن قواعد أخلاقية، تلك التى تتباين عما يحمله النوع التقليدى. إنه من المهم هنا أن نعى أن فهم دوركايم للدين كما ظهر فى كتابه المشار إليه قبل قليل- أقصد الصور الأساسية للحياة الدينية- يتلخص فى أنه يحاول أن يوضح أن الدين يلعب دوراً محورياً ومستمراً سواء فى المجتمعات التقليدية أو الحديثة ولكن بصور متباينة، ولكى نفهم هذه الصور الجديدة، فعلينا أن نربطها بأصلها الدينى، لكن دون خلطها بالظاهرة الدينية(١٠٢).

إن ذلك سمح لدوركايم بتوضيح بعض الأفكار فى تحليله للمجتمعات الحديثة بصورة مباشرة. ولقد أكد دوركايم فى كتابه الآخر على الخصائص المحددة للرموز، تلك التى تأخذ مكان بين الإيجابيات والمثاليات. إن القيود والالتزامات التى طرحت فى كتابات دوركايم الأولى تعتبر نتاجاً للهجوم النقدى الذى وجه إليه فى هذا الصدد، ولكن الجديد فى ذلك، هو تركيزه بصورة مكثفة على أن المجتمع يعد مصدر تشكيل وصياغة المثل الإنسانية(١٠٣).

١ - الخصائص المقدسة:

إن التدقيق فيما أسماه دوركايم بالأشكال البدائية والبسيطة، هى ما تعرف اليوم باسم الطوطم، إنه عند تأسيس مفهوم للدين إتبع دوركايم «فوستل دى كولانج» فى تصنيفه المقدس وغير المقدس، وفى ذلك يقول دوركايم إنه من التخريف أن نفترض أن وجود المقدسات ذات

القوى الخارقة يعتبر من الأشياء الضرورية لوجود الدين، فثمة أنظمة ومعتقدات وممارسات يمكن أن نسميها دينا، ويكون فيها الآلهة، والأرواح، أما إن تكون غائبه تماماً، أو تبدو ضئيلة أو أقل أهمية.

وفي ذلك يثير دوركايم تساؤلاها ما مفاده، لماذا يصعب علينا تحديد أو تعريف الاعتقاد الديني بالنظر إلي محتواه الفكري[١٠٤] وفي ذلك يرى أن السمة المميزة للمعتقدات الدينية تفترض مسبقاً تصنيف الأشياء المعروفة للإنسان، الأول حقيقي، والآخر مثالي[١٠٥]. وينبغي أن نذكر بأن أهم سمات العقيدة الدينية تتمثل في أننا لا نستطيع أن نفهمها إلا في ضوء نظرية التضاد ذاتها، إن العالم ينقسم إلى نوعين من الأشياء المنفصلتين تماماً عن بعضها البعض، أي بين المقدس وغير المقدس[١٠٦]، إنه من المستحيل في هذا الإطار، وخاصة في تاريخ الفكر الإنساني أن نجد مثالا آخر لنوعين من الأشياء يختلفان تمام الاختلاف، أن الخصائص التي تميز الشيء المقدس تتمثل في أنها ظاهرة خاصة تحاط بمجموعة من الطقوس والمحرمات التي تدعم إنفصالها الأساسي عن الشيء المقدس. إن الدين ليس ببساطة مجموعة من المعتقدات لأنه يتضمن ممارسات معينة لطقوس ذات أشكال بعينها[١٠٧].

وغني عن البيان، أنه لا يوجد دين ليس له كنيسة أو معبد، برغم من أن شكل العبادة يختلف تماماً. إن مفهوم الكنيسة كما يستخدمه دوركايم يشير إلى أنه تنظيم معين للعبادة يضم مجموعة محددة من المصلين، وذلك الذي لا يتضمن بالضرورة وجود قساوسة متخصصون[١٠٨]. وهكذا يصل دوركايم إلي تعريفه المشهور للدين على أنه «... نظام موحد للمعتقدات والممارسات التي تتعلق بأشياء مقدسة...» إن المعتقدات والممارسات تتحد داخل أي مجتمع أخلاقي يسمى الكنسية، وكل من ينتمي إليهم. إنه وفقاً لهذا التعريف، فإن الطوطم هو شكل من أشكال الديانة، بيد أنه لا يتضمن وجود أرواح مجسدة أو آلهه[١٠٩]. إن ذلك يشير إلى معظم الصور البدائية التي يمكن أن نعرفها اليوم، أو التي من الممكن أن تكون قد ظهرت في معظم أركان الوجود خاصة في المجتمعات القديمة[١١٠]، وهكذا فإذا عزلنا العوامل بعيداً

عن أصل الطوطم، فإننا سنتكشف فى الوقت نفسه الأسباب التى سوف تقودنا إلى نمو الدين فى المجتمعات الأولى.

ومن المهم أن نعى أن الطوطميه ترتبط بالأساس بتنظيم العشيرة، تلك التى تعد خاصية مميزة للمجتمعات الاستراليه، إذ نجد أن هناك ملامح خاصة للعشيرة الطموطيه، لأن الأسم الذى يدل على شخصية العشيرة، ما هو إلا رمز لشىء مادى يتخذونه ويعتقدون أن له خواص معنيه. والواقع أنه لا يوجد عشيرتان داخل القبيلة ذاتها، ولها نفس الرمز. إن فحص النوعيات التى يؤمن بها أعضاء العشيرة والتى يعتقدون أنها متواجدة فى الرمز، تبين أن الشىء الذى إتخذوه رمزاً يعد محوراً للتميز بين ما هو مقدس وما هو غير ذلك، ويجدر أن نشير إلى أن الرمز ما هو إلا عبارة عن نموذج للأشياء المقدسة. أو بمعنى آخر أن السمة المقدسة للرمز يتضح بجلاء من ملاحظة الطقوس التى تميزها عن الأشياء العادية التى يمكن أن تستخدم للأغراض النفعية، ولا ينبغى ألا نتغافل أيضاً عن الممارسات الطقوسية المباحة، أو حتى المحظورة أيضاً بالعبارة الطوطمية[١١١].

إن تفحص الرمز الذى يوضع على الأشياء، أو التى يتحلى بها الأشخاص، نجدها تجعل هذه الأشياء أكثر قيمة وقوة من الشىء ذاته، علاوة على ذلك أن أعضاء العشيرة أنفسهم يمتلكون صفات مقدسه، بينما فى الديانات الأكثر تقدماً، فإن الإنسان كائن غير مقدس، وذلك ليس هو الحال فى الطموميه. إن كل إنسان يحمل إسم الرمز الذى يشير إلى أنه يشارك فى قدسية الشعار ذاته، ويعتقدون بوجود علاقة وراثية أو إتصال وراثى بين الفرد ورمزه[١١٢]. لقد عرفت الطوطميه ثلاثة أنواع من الأشياء أعتبروها مقدسة هى: الرمز، والشىء الذى يرمز له، وأعضاء العشيرة أنفسهم. أن هذه الطبقات الثلاثة للشىء المقدس تشكل بدورها قدسية عامة، فبالنسبة للاستراليين، نجد أن الأشياء فى حد ذاتها هى كل الأشياء الموجودة فى العالم، التى هى جزء من القبيلة، وأن هذه الأشياء ما هى إلا عناصر مكونه لها، ويشكل البشر فيها أعضاء دائمين فى داخل تنظيم المجتمع، فمثلاً السحب تنتمى إلى رمز واحد، والشمس ينتمى

إلى رمز آخر، وأن كل الطبيعة تحت تصنيف منظم مبنى على تنظيم الشعار القبلى. أن كل الأشياء المصنفه داخل عشيرة معينة أو مجموعة متحدة من الشعائر تعتبر صفات مشتركة أو مشاعة بينهم، وهذه الأشياء يعتقد أفراد العشيرة أنها قريبة إلى أنفسهم ويطلقون عليهم الأصفاء، ويظنون أنها من لحم ودم مثلهم. هذا يبين أن مدى أو مجال الديانه يمتد بشكل كبير مما يبدو فى الظاهرة فهى لا تشمل فقط رمز للحيوانات وأفراد العشيرة، ولكن كل شيء مصنف فى العشيرة وتحت رمز معين، فبالمثل، فإن كل شيء يتلقى درجة معينة من التقديس وهكذا لا أحد من الثلاثة الأشياء المقدسة، والتى أشرنا إليها قبل قليل يأخذ صفه التقديس من الطرف الآخر حيث أن جميعهم يشتركون فى صفه التقديس. إن شخصيتهم المقدسة لابد أن تنبع من مصدر يضمهم كلهم، وهذه قوة يشاركون فيها جميعهم وإن كانت منفصلة عنهم. فى الطوطميه الاسترالية نجد أن هذه القوة المقدسة لا تختلف بصورة واضحة عن الشيء الذى يجسمها فى أماكن أخرى مثل الهنود الحمر، نجد أن القوة الدينية موجودة بصورة منتشرة، وهذا يعنى أن الديانة الاسترالية تعد المصدر الأصلى لكل العبادات الطوطمية التالية، تلك التى جسدت هذه القوة العامة فى صورة آلهة وأرواح وشياطين وديانة أكثر تعقيداً(١١٣).

لذا فإنه لكى نفسر وجود الدين، لابد وأن نكشف عن أصل القوة العامة التى يؤول إليها أساس كل ما هو مقدس. وإذا كانت الأحساسات الفورية التى يحدثها الرمز عادة ما يكون حيواناً أو نباتاً، ومن ثم فلا يمكن أن تثير مشاعر التدين القوية التى تنسب إليها، علاوة على ذلك أن الرمز عادة ما ينظر إليه على أنه أكثر قداسة من الشيء نفسه، الذى أتخذوه رمزاً، وهذا يبرهن على أن الشعار هو مجرد رمز أو تعبير مادى لشيء آخر(١١٤).

إذن فالرمز يشير إلى كل من القوة المقدسة وشخصية العشيرة، فإذا صار فى وقت ما رمزاً للآله والمجتمع، فليس ذلك لأن الدولة والمجتمع شيء واحد، إن المبدأ الأساسى للرمز يتمثل فى العشيرة ذاتها، وهذا شيء افتراضى أو خيالى يدخل فى صورة دلالات ما تشير إليه الحيوان أو النبات، أو قل المهمه التى يؤدى بها الرمز؟. إنه إذا كان المجتمع يطالبنا

بالالتزام والاحترام، وهما الصفتان التوأمان للشيء المقدس، وسواء أنتشرت كقوة مجسدة أم غير ذلك، فإن الشيء المقدس يُفهم كوحدة سامية أو عليا ترمز في الواقع إلى سمو المجتمع على الفرد.

وليس هناك شك في أن المجتمع يمتلك كل ما هو ضروري ليوقظ في العقول البشرية الأحساس بالتقديس ببساطة عن طريق التأثير الذي يمارسه على الأفراد لأنه يمثل الإله بالنسبه للمؤمنين. إن الإله في الحقيقة هو أولاً وقبل كل شيء كائن، ويعتقد الناس أنه اسمى منهم في أشياء معينه، ويؤمنون بأنهم يعتمدون عليه سواء كان شخصية موجودة مثل المسيح أو يهوه أو مجرد قوى مجردة مثل الموجودة في الطوطميه. إن المؤمن بذلك يعتقد أنه يرتبط بأسلوب معين من التصرفات المفروضة عليه من خلال طبيعة المقدس الذي يشعر أنه يشارك فيه. إن أنماط السلوك التي يرتبط بها المجتمع ويفرضها على أفراد تتسم في الحقيقة بعلامة مميزة تتضمن الاحترام.

إن المعادلة التي رسمها دوركايم بين المجتمع والشيء المقدس لا يجب أن يساء فهمها. لقد ذهب دوركايم إلي أن الدين لا يخلق المجتمع. أن هذا التفسير هو الذي قدمه دوركايم من خلال مذهبه المثالي في كتابه «صور أوليه». إن ما يقترحه أن الدين هو تعبير عن خلق الذات (أو الابتكار الذاتي) والتطور الذاتي للمجتمع الإنساني، وهذه ليست نظرية مثالية، وإنما تتوافق مع المبدأ التطبيقي الذي بمقتضاه ينبغي أن تفسر الحقائق الأجتماعية في ضوء حقائق أخرى. لقد حاول دوركايم أن يبين بطريقة محسوسه كيف تخلق الرموز الدينية، ثم يعاود خلقها في الاحتفالات أو المراسم، إن المجتمعات الاسترالية تمر من خلال دورات تبادليه، إذ نجد أن كل واحدة تعيش فيها الجماعات بشكل منفصل، كما إن المرحلة الأخيرة للاحتفال العام تتسم بعاطفة أو أحاسيس مرتفعة. ويرى دوركايم أنه في هذه الاحتفالات دائماً ما يشعر الناس أن هناك قوة كبيرة تسيطر عليهم، وتلك التي تأتي من خلال قوة العاطفة الجماعية للمناسبة، وأن الفرد ينقل إلي عالم يبدو له مختلف تماماً عن حياته اليوميه وانشطته التي

يكرس لها معظم حياته، من ذلك نرى أن هناك وعياً بالقوة العليا التى تولد فى هذا المجتمع، ناهيك عن سموها على العالم اليومى غير المقدس(١١٥).

٢ – الاحتفالات والطقوس

فى هذا الصدد ثمة تساؤل يطرح نفسه منذ البداية، فعاده، لماذا تأخذ القوة الدينية صورة محددة للرمز؟. وللاجابة علي هذا التساؤل، فإنه يمكن القول أن الرمز دائماً ما يشير إلي العشيرة، وأنه لكى يمكن أن تستثير المشاعر كلها، فلابد أن نركز على الشعار على أنه الرمز الذى يسهل التعرف عليه من جانب الجماعة. إن هذا يفسر لماذا يكون تمثيل الشعار أكثر قداسة من الشىء المادى للشعار. إن ذلك يترك لنا سؤالاً لن نجد له إجابة شافيه، وهو لماذا تتخذ العشيرة رمزاً؟. وللرد على ذلك يرى دوركايم أن الأشياء المادية للرمز هى التى يتصل بها الناس بشكل مستمر، وأن كل عشيرة تتخذ من مكان الحيوان أو النبات الموجود، مكاناً للاحتفال.

إن الشىء المادى للرمز يجعل المشاعر الدينية ترتبط بهذا الشىء المادى الذى يغذى المشاعر والذى يشبهها ويختلف عنها، وبهذا ينتج تصنيف عام لطبيعته المرتبطه بالنظام. أن هذا التفسير يوضح لنا أنه من العبث أن نحاول تعريف الدين فى ضوء محتواه المادى للمعتقدات سواء كان الشىء الرمزى أصبح مقدساً أم لا، فإنه يعتمد على خواصه الداخليه. إن أكثر الأشياء المألوفة يمكن أن تصبح مقدسة، إذا ما تم شحنها أو تعبئتها دينيا. إنه بهذه الطريقة يمكن أن تكون قطعة من الورق أو القماش ثمينة. هذا أيضاً يوضح كيف أن تقسيم الشىء المقدس لا يفقده صفته التقديسية، إن قطعة من رداء المسيح تعتبر مقدسة مثل الرداء كله.

ينبغى لنا فى هذا الإطار أن نجد تعليلا للاتجاه الثانى الأساسى للدين، وهو الممارسات الطقوسية الموجودة فى كل الديانات، فثمه نوعان من الطقوس، الأول يتمثل فى الظاهرة المقدسة التى تنفصل عن الأشياء غير المقدسة، والثانى يتمحور في مجموعة الطقوس التى

تعمل على الحفاظ على هذا الانفصال. إن ما سبق يعد بمثابة الطقوس السلبية أو «المحرمات» التى ما هى إلا عبارة عن محظورات تمنع إتصال المقدس بغير المقدس. ومن المهم أن نعرف هنا أن هذه المحظورات تشمل مجموعة من العبارات اللفظية أو العلاقات السلوكية مع الأشياء المقدسة. ففى الطريقة العادية، لا نجد شىء من العالم غير المقدس يدخل المجال المقدس، وهكذا فإن الرداء المقدس الذى يرتديه الناس فى المناسبات والاحتفالات الدينية وفى كل الأعمال العادية، نجدها قد تبددت وتلاشت بل وتوقفت. وحرى بنا أن نذكر أن الطقوس السلبية لها جانب إيجابى واحد يتمثل فى أن الشخص الذى يخضع لمثلها، فإنه غالباً ما يضحى بنفسه، ويحاول أن يعد ذاته لدخول العالم المقدس، إن الطقوس الإيجابية هى التى تحدث إتصال روحى كامل بالأشياء المقدسة والتى تشكل جوهر الاحتفال الدينى ذاته(١١٦). عطفاً على ما سبق فإن النوعيتين السابقتين من الطقوس، تصبح من السهولة بمكان الوقوف عليها وتحديدها، إذ هى تعد من الأشياء الضرورية لتفسير الأشياء التى يمكن أن نستخلصها من المعتقدات الدينية التى حددناها آنفاً.

وعلى ذلك، فإنه من المهم أن نشدد هنا على أن الطقوس السلبية تساعد على الاحتفاظ بالفصل بين ما هو مقدس وما هو غير ذلك. إن هذه الطقوس تضمن أن المجالان لا يختلطان ببعضهما البعض، فوظيفة الطقوس الإيجابية هى تجديد الالتزام بالمثل الدينية، والتى بدونها تضمحل فى العالم النفعى الخالص، إنه من خلال الطرح السابق، فإنه يمكننا من خلال العلاقة بين هذا التحليل والتحليل الذى أورده فى كتاب تقسيم العمل أن نقدم تلخيصاً لها على النحو التالى: إن المجتمعات الصغيرة التقليدية تعتمد فى وجودها ووحدتها على سيادة نوع من الضمير الجمعى الشديد بين الأفراد. ولكن هناك تساؤل لنا فى هذا المقام مقتضاه ما يلى: ما الذى يجعل مثل هذا المجتمع يؤمن أعضاؤه بمعتقدات واحدة، ويتوحدون أو يتماهون فى مشاعرهم؟. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن المثل التى تعبر عنها المعتقدات الدينية هى الأخلاق التى تأسست عليها وحدة المجتمع. إنه حينما يتجمع الأفراد معاً فى إحتفال دينى، فإنهم

يعيدون تأكيد إيمانهم بالنقد الأخلاقى الذى يعتمد عليه التضامن الآلى. إن الطقوس الإيجابية المتضمنه فى الأحتفال تزودهم بما يسمى بالتضامن الأخلاقى المنظم للجماعة، وذلك الذي يعد شيئاً ضرورياً فى أنشطة الحياة اليومية فى العالم غير المقدس الذى فيه يتابع الأفراد اهتماماتهم الذاتية. إن الأفراد وفقاً لذلك فهم معرضون أن ينفصلوا عن القيم الأخلاقية الذى يعتمد عليها التضامن الأجتماعى الذى يعتبر الطريقة الوحيدة لتحديد التمثيل الجماعى الذى يرتبط بالأشياء المقدسة، والذى من خلاله يمكن أن يعاد تطور قيمهم من جديد فى إطار الحياة الدينية، تلك التى تمثل إجماعاً أو توحيداً للمجموعات الأجتماعية(١١٧).

إن عملية التطبيع هذه من شأنها أن تعمل على توحيد الجماعات علي الإيمان بقوة فى طبيعة القوة المضمحلة، ومن ثم تساهم في إيقاظ الوعى. هناك نوع آخر من الطقوس، وهو نوع غريب بدواخلهم يطلق عليه بالتكفير عن الذنب. وأهم مثال على ذلك يتمثل فى مراسم الحداد واحتفالات الأفراح التى يرتفع فيها المشاعر أو ما يسمى «بحمى الوجدان» نتيجة الإثارة التى تحدث فى هذه الاحتفالات أو المراسم أو الطقوس نتيجة لفقدهم لأحد أعضاء الجماعة. إنهم إزاء ذلك نجدهم يبكون معاً. إن البكاء وفقاً للحدث، يحدث ما يسمى بالتماسك بين الجماعة، أو بمعنى آخر، إن مثل هذا الحدث غالباً ما يجعل هذه الجماعة تستشعر من جديدة. أو بقول ثالث، أن الجماعة التى تهددت وحدتها نتيجة لفقدهم لأحد أعضاء الجماعة، غالباً ما تعاد لهم القوة من جديد نتيجة استشعار أعضائها لعملية التماسك والتكامل. إن ذلك من وجهة نظر دوركايم، يعمل علي تفسير وجود الأرواح المقدسة، لذا فإنه يرى أن هناك قوتان دينيتان، الأولى طيبة والأخرى شريرة تعمل على جلب المرض والوفاة والدمار، لذا فإن النشاط الجماعى الموجود فى طقوس الحداد يعطينا موقفاً موازياً للموقف الذى ينشأ عن القوى الطيبة، ما عدا أن الحزن يبقى هو الأحساس المسيطر. إن ذلك يمثل الخبرة التى يفسرها الإنسان عندما يتخيل أن هناك قوة ما أو كائنات شريرة يمكن الحد من عدائها عن طريق ما يعترض الإنسان من ظروف تجعله فى براثن المعاناه، أو أسير للحاجة والعوز.

٣ – تصنيف درجات المعرفة

ثمة مبدأ أساسى فى العقيدة الطوطمية يسود بشكل أوسع فى المجتمعات المعقدة. لقد وضعنا أيدينا على مجموعة الأفكار الدينية التى عرفتها المجتمعات الاسترالية، تلك التى شكلت المصدر الأصيل لكثير من الأفكار المختلفة التى أتت بعد ذلك. إن التصنيف الطوطمى للطبيعة يزودنا بالمصدر الأساسى للمنطق الذى ينظم عملية المعرفة. إن تصنيف الأشياء والخواص فى الطبيعة يستند بالأساس علي تقسيم المجتمع الطوطمى إلي مجموعة من العشائر، إذ إن وحدة هذه الأنظمة المنطقية الأولي تعمل على إيجاد وحدة المجتمع. وإذا كانت وحدة هذه الأنظمة المنطقية الأولى تعمل على إيجاد وحدة المجتمع– فإن وحدة الأنظمة أو دخولها في نص واحد يعنى اننا أمام ما يسمى بالمجتمع، إن هذا لا يعكس مفهومنا عن الطبيعة، وأن دوركايم لا يعلن عن عدم وجود تفرقه أو اختلاف بيولوجي، بل علي العكس، فإن التصنيف الأساسى يفترض مقدما الاعتراف بالتشابه الحسى. إن هدف مناقشة دوركايم هو التاكيد على أن التفرقة بين الناس لا تشكل محوراً فى النظام الطبقى، وإنما تشكل فقط مبدأ ثانوياً فى ذلك. إن الاحساس بالتشابه شىء وفكرة التقسم الطبقى شىء أخر. فالطبقة هى إطار خارجى تكون فيها صور الأشياء متشابهه جزئياً فى محتواها(١١٨).

إن المنطق فى وجود الطبقات يأتى من خلال تكوين شيئين متضادين واضحين المعالم، فإذا كانت الطبيعة مستمرة، وأن المعلومات التى يمكن أن نتعرف عليها من خلال العالم الذى نعيش فيه هى فى الوقت عينه تتسم بعدم الأنتظام والاستمرار أيضاً. أنها تتشكل من صور غير واضحة ومتغيرة، لذا فإن الفكرة المنطقية للطبقة والتوزيع الهرمى للعلاقات بين الفئات يشتق من تقسيم المجتمع إلى عشائر. لكن أسلوب وضع أشياء معينة فى فئة واحدة يتأثر بشكل مباشر بالتمييز الحسى. مثلاً إذا كانت الشمس تمثل تصنيفا واحداً، فالقمر والنجوم سيوضعوا فى التصنيف المقابل أو المضاد. وإذا وضعنا الببغاء الاسترالى الأبيض فى تصنيف أو فئة معينة، فإن الببغاء الاسترالى الأسود سنضعه فى تصنيف أو فئة مغايرة. وبما

أن التصنيفات تقبل على أنها حقيقة فى ضوء تنظيم الأفكار المجمدة المستقاه من المجتمع، فكذلك أيضاً تلعب القوة وفكرة الزمن نفس الدور فى ذلك. وفى مثل هذه التصنيفات، فإن القوة الدينية هى النموذج الأصلى الذى اشتق منه مفهوم القوة ذلك الذى تحول فيما بعد إلى فلسفة وعلم طبيعى. إن نفس الشىء ينطبق على الفئات الاسترالية الأخرى. إن فكرة الزمن تجد أصلها فى السمه الوقتيه للحياة الاجتماعية والمكان والحدود المادية التى يشغلها المجتمع. الزمن والمكان أو الخير أو القضاء ليس كما يعتقد «كانت» بأنها تصنيفات مورثة للعقل البشرى. فلا شك أن كل فرد يعى أنه فى الوقت الحاضر يعيش فى واقع يختلف البته عن الماضى، إذ كان مفهوم الزمن أو الوقت يصعب تجسيده، إلا أنه يتضمن تصنيفا مجرداً يشترك فيه ويحس به أعضاء الجماعة، فليس الوقت هرالمنظم بهذه الطريقة، وإنما الزمن بوجه عام. إن الزمن لابد أن ينبع من خبره التجمع، والتقيم الزمنى للسنة- الأسابيع والأيام- هو توزيع لفترات الاحتفالات العامة والطقوس والأيام المقدسة.

وإذا كنا قد ألمحنا على عجل لمفهوم الوقت، فإن فكرة المكان هى الأخرى تفترض مقدما نقطة ثابتة أصلية، فلا يمكن أن يكون هناك شمال وجنوب، ويسار ويمين دون مقياس عام من خلاله يمكن أن نحكم به علي هذه الأشياء إن الأوضاع التى يشغلها المجتمع تزودنا بهذا المقياس الذى يمكن تصويره علي نحو مباشر فى بعض المجتمعات الاسترالية الذى نجدهم يحددون شكل المكان علي أنه يأخذ شكلا دائرياً، لذا نجد أن المكان الذى يعيشون فيه يأخذ هو الآخر نفس الشكل فضلاً عن أن هذا الشكل يتم تقسيمه علي القبائل التى تعيش فى مكان واحد(١١٩).

ويجدر أن نشير فى هذا المقام إلى أن دوركايم يرى أن المجتمعات البسيطة غير المتقدمه غارقه فى المستويات الدنيا من التكنولوجيا، وهذا ما ذكره فى كتابه المعنون بأشكال أوليه، أنه بذلك يكون قد عاد إلى المثالية التى انتقدها من قبل. ومن النافل للقول فى هذا الإطار أن وجهه نظر دوركايم فى ذلك نجدها تتخذ من الترابط بين العنصر الأساسى للمجتمع والأفكار

الجماعية أساساً لها. وينبغى أن نشير هنا إلى أن الحياة الاجتماعية تعتمد بشكل أساسى على عناصرها الأساسية، تلك التى تتمثل فى الحالة العقلية للفرد التى تعتمد بشكل خاص على الجهاز العصبى. وبالطبع على النظام العام. ومن المهم أن نعرف أيضاً أن الوعى الجماعى يعتبر شيئاً مختلفاً وغير ظاهر للأساس المورفولوجى مثلما أن الوعى الفردى هو أيضاً شيء آخر غير التفاعلات البسيطة التى تحدث من خلال الجهاز العصبى. إن نظرية المعرفة التى يطرحها دوركايم فى كتابه صور أوليه تعد من الأشياء الوراثية بالأساس، إذ أنها ليست نظرية تفترض وجود مجموعة متشابهه من الروابط بين التنظيم الاجتماعى والأفكار الجماعية. إن الاتجاه الأساسى لمفهوم دوركايم العام لعملية التطور الاجتماعى يختص بتغير سمة ومحتوى الأفكار والأنظمة الموجودة فى المجتمعات المعاصرة والطبيعة شديدة الأختلاف للعملية الاجتماعية التى تتضمنها، فثمة أهمية خاصة هنا لعلاقة بين العقلية الحديثة والأخلاقيات الدنيوية. إن أهمية كتاب صور أوليه فى فكر دوركايم تتخلص فى أنه يشرح لهدم إمكانية وجود معتقدات أخلاقية جماعية ليس لها سمة مقدسة. وهكذا فهو يرى أن شكل النسق الأخلاقى الموجود فى المجتمعات المعاصرة يعتبر مخالفاً لما هو قائم فى المجتمعات التقليدية، وبذا فليس هناك تداخل بين الصور التقليدية والصور الحديثة للتضامن.

لقد أصبح العالم الحديث يسيطر عليه شكل عام يسمى بالمنطق. وهو ما يسميه دوركايم بالاتجاه الفكرى العام الذى يكون أحد النتائج المترتبة على منطق الأخلاق. إن الابقاء على السلطة الأخلاقية يتطلب ضرورة أن نحمى أفكارنا الأخلاقية من الاتصال بالأشياء غير المقدسة، تلك الخاصة التى يسهل الحفاظ عليها عندما تكون الأخلاق والعقيدة شيئاً واحداً، أو متماثلاً لأن رموز الدين تلهم باتجاهات التبجيل والتقديس. إن السعى وراء محو كل أثار العقيدة والأخلاق يمكن أن يؤدى إلى رفض كل قواعد الأخلاق، لان مثل هذه القواعد لا تعيش إلا فى إطار الاحترام والتبجيل فى ظروف تطبيقها. وإذا كانت هذه القواعد فى المجتمعات قد أنفصلت عن أصولها خاصة فى القانون الإلهى، إلا أنها تحتفظ بسمتها التقديسية[١٢٠].

٤ - العقلانية والأخلاق وعشيرة الفرد.

إن هذا التحليل يمكن أن نرجعه إلى نظرية تمازج أو تداخل العقيدة مع الأخلاق، إن الإنسان فى كل مكان يعتبر ذاته وفقاً للعقيدة شيئين متباينين، هما الجسم والروح، الأول- أقصد الجسد- باعتباره عالم مادى، أما الآخر أقصد الروح، فهو مجال غير مستمر وناشىء عن الشىء المقدس. إن عمومية العقيدة لا يمكن أن تكون محض صدفة، أو بقول آخر، لا يمكن أن تكون نوع من الوهم، وإنما لابد أن ترتكز على ازدواجيه فطريه معنيه لحياة الإنسان فى المجتمع. والواقع أن هذه الأزدواجية يمكن تتبعها من خلال الاختلاف بين الحس من جانب، والمفهوم الفكرى والمعتقدات من جانب آخر، وهذه يمكن أدراكها بشكل منفصل. فإذا كان الإحساس والمطالب الحسية مثل الجوع والعطش هى أشياء ذاتيه وترتبط بشهيه الفرد، فهى ضرورية فى تركيب أى إنسان ولا تتصل بأى شخص آخر، فإن المفهوم الفكرى والقواعد الأخلاقية على النقيض من ذلك، فهى «غير شخصية» بمعنى أنها عالمية ولا تخص فرد معين. فكل إنسان يبدأ الحياة ككائن حى (على الرغم من كونه غير أنومى) يدرك المشاعر والأحاسيس التى تتحكم فى تصرفاته وحاجاته الجسميه، ولكن أثناء علمية تطبيع الطفل اجتماعيا تصبح طبيعته الأنانية متغيرة إلي حد ما وفقاً لعملية تعليمه من خلال المجتمع الذى نعيش فيه. إذن فكل فرد له جانب أنانى فى شخصيته، وفى الوقت نفسه فهو كائن إجتماعى.

إن المطالب الأخلاقية في الحياة داخل المجتمع لا يمكن أن تكون متوافقة تماماً مع الميول الأنانية، فالمجتمع لا يمكن أن ينضج ويستمر دون أن يطلب منا تضحيات مستمرة وعادية، مرة أخرى لابد من معرفة هذا داخل إطار أو بعد تاريخى إذ بينما الحاجات الحسية لها طابع الميول الأنانية، فهناك مجموعة متنوعة من الرغبات الأنانية التى لا تنتمى مباشرة إلي الحاجات الحسية. «... إن أنانيتنا ذاتها هى إلي حد كبير من نتاج المجتمع...». وحرى بنا أن نوضح أن تأكيد دوركايم على ذلك فى كتابه أشكال أوليه، لا يعد هو الأول من نوعه، إذ أنه فى مناسبه أخرى، وخاصة عند تحليله لموضوع المسيحية والبروتستانيته، فإنه يرى أن المصدر

المباشر الذى اشتقت منه الفردية الأخلاقية الحديثة، لأن الفضيلة بالنسبة للمسيحى لا تتواجد فى الطرق المادية، وإنما فى الحالة الداخلية للروح، ولذلك فهو مضطر أن يمارس مراقبة مستمرة على نفسه. وهكذا فإذا كان قطبى الفكر كله، الطبيعة فى جانب والإنسان فى جانب آخر، فإن فكر المجتمعات المسيحية يكون بالضرورة على القطب الثانى.

لقد قدمت الأخلاقيات المسيحية المبادئ الأخلاقية التى بنيت عليها عشيرة الفرد، ولكن المسيحية أصبح فيها رموز وأشياء من نوع جديد، ومثال ذلك أحداث الثورة الفرنسية التى مجدت الحرية والعقل، وكان هناك مستوى عالٍ من الحماس الجماعى الذى تحفزه الاحتفالات الجماعية. لقد ساعد ذلك على وجود أشياء بعينها تتحكم فى حياتنا، لذا نجد أن الحماس الجماعى فى تلك الأيام دام لفترة قصيرة. إن العالم الحديث نتيجة لذلك أصبح فى حالة إنفصام خُلقى.

باختصار، إن الآلهة القديمة قد ماتت ولم يحل محلها أى شيء. وهذا ما جعل محاولة كونت تفشل فى بعث الحياة بطريقة صناعية خاصة في الذكريات التاريخية، إنه ليس ماض ميت وإنما الحياة ذاتها هى التى يمكن أن ترفع العشيرة إلي مستوى الأحياد، لكن هذه الحالة من الشك والغليان الحائر لا يمكن أن تستمر إلي ما لا نهاية، إنه سوف يأتى يوم ما تعود فيه حالة الفوران الوجدانى لكى تظهر فيه أفكار جديدة تساهم فى الكشف عن تركيبه جديدة، تلك التى تعتبر مرشداً للبشرية. وإذا كانت الثورة الفرنسية قد أعطت دافعاً حاسماً لنمو الأخلاقيات الفردية فى العصر الحديث، إلا أن تقدم الفرديه الذى يحدث بصورة غير منتظمة فى فترات مختلفة من تاريخ الغرب، لا يعتبر نتاجاً محدداً لعصر محدد، وإنما هو تطور حدث وتواكب مع مراحل التاريخ كله. إذن فالأحساس بقيمة الإنسان العظيمة هو نتاج المجتمع، وهذا ما يفصله عن الأنانية الفردية. إن عشيرة الفرد لا تبنى أو تقوم على الأنانية مقارنة بالمجتمعات التى تحكمها التضامن الآلى، فهى أيضاً لا تاتى من الأنانية. أو بمعنى آخر أنها ليست نتاجا للأخلاق الأنانية التى يستحيل معها أى تضامن، إن ذلك يمكن من السهولة بمكان

أن نصورة وفق مثال النشاط العلمي، فروح الاستفسار الحر يعد فرعاً فكرياً للفرديه الأخلاقية، وهذا موجود في العلم بشكل عام. ولكن بعيداً عن الفوضى في مجال الأفكار، فإن متابعة الاستفسار العلمي يمكن أن يتم فقط في حدود إطار عمل للقواعد الأخلاقية التي تفرض احترام آراء الآخرين، ونشر النتائج الخاصة بالبحث وتبادل المعلومات.

إن الاتجاه نحو زيارة الفردية لا يمكن وقفه حيث أنه يعد نتاجاً للتغيرات الاجتماعية العميقة الى كتب عنها بالتفصيل في كفاية «تقسيم العمل». إن ذلك ليس أساس مفهوم دوركايم عن الحرية وعلاقتها بالنقد الأخلاقي. فالحرية لا يمكن تعريفها على أنها التحرر من كل القيود. إن ذلك يدخل في إطار النزعة الأنومية التي يكون فيها الفرد حراً حيث يكون مقيداً برغباته التي لا تنتهي. إن الحقوق والحريات ليست أشياء موروثة في الإنسان، فالمجتمع هو الذي يجعل الفرد جدير بالاحترام. إن استقلاله المستمر لا يعني إضعاف القيود الاجتماعية، وأنما تغيير طبيعتها، فالفرد يخضع للمجتمع ولكن هذا الخضوع هو شرط لتحرره من القوى المادية العمياء. إن ذلك يمكن أن يتحقق إذا ما وضع نفسه في أحضان المجتمع، أو بمعنى آخر، إذا ما وضع نفسه تحت جناح المجتمع، وجعل نفسه إلى حد معين يعتمد عليه، ولكنه اعتماد متحرر في الوقت نفسه(١١٩).

وينبغي أن نشير في هذا الصدد، أنه يترتب على ذلك خطأ أساسي، خاصة إذا ما أعتقدنا أن السلطة الأخلاقية والحرية شيئان متضادان، لأن الإنسان يحصل على الحرية التي يتمتع بها من خلال عضوية في المجتمع، ولذلك لابد أن يخضع للسلطة الأخلاقية الى يفترضها مسبقا وجود المجتمع. إنه وفقا لدوركايم، فإنه لا يرى أن هناك تناقضاً في ذلك، لأنك لكي تكون حراً ليس معناه أن تفعل ما تريد، بل أن تتحكم في ذاتك.

وعلى هدى ما سبق، فإن النظام لديه يأتي وفق مفهوم السيطرة الداخلية علي النزوات، تلك التي تعد عنصراً هاماً لكل القواعد الأخلاقية. ولكن يتبع الموقف المذكور سابقاً، أن وجهة النظر التي تعادل النظام من الداخل مع حدود الحرية الإنسانية وتحقيق الذات تعد رؤية

خاطئة، وحسب وجهه نظر دوركايم، فلا يوجد نوع من تنظيم الحياة، لا يعمل طبقاً لمبادئ محددة منتظمة فى نفس الإطار بالنسبة للحياة الاجتماعية. فالمجتمع ما هو إلا تنظيم للعلاقات الاجتماعية وعن طريقه هذه الحقيقة ذاتها يحتوى تنظيم السلوك على مجموعة من المبادئ التى تنتظم عليها أسس المجتمع، تلك التى نسميها بالقواعد التى تجعل الحياة الاجتماعية ممكنة، ومن خلالها يستطيع الإنسان جنى ثمار الفوائد التى يتيحها له المجتمع.

إن الفشل فى إدخال العنصر التاريخى داخل تحليل دوركايم لهذه القضية جعل كوكبه من النقاد يفترضون أن آرائه تمثل منطق مستتر لقانون سياسى سلطوى. والواقع عكس ذلك، إذ أن رؤية دوركايم ترى أن كل صور التعاليم الأخلاقية ليست متماثله، بمعنى آخر أن القواعد المجتمعية، أو القيود الاجتماعية لا يمكن ببساطة أن نضعها فى إطار مفهوم عالمى مجرد مع عدم وجود اللامعيارية (الانومى). إن مفهومى الانانية والأنومية يجب أن نفهمها فى إطار المفهوم العام لتطور المجتمع الذى عرضه كتاب تقسيم العمل. ففى إطار هذا المؤلف، نجد أن مفهومى الانانية والأنومى لا يشكلان مشاكل وظيفية تواجه كل أنواع المجتمعات وبدرجة متساوية، وذلك لأنها تستثار وتأتى من خلال الأخلاق الفردية التى تعد نتاجاً للتطور الاجتماعى. إن الازمة التى تواجه المجتمع الحديث لا تتمثل فى التحول عن النظام الاستبدادى الذى عرفته المجتمعات التقليدية، وإنما يتمثل فى السير فى طريق التضامن الأخلاقى لتقسيم العمل، ذلك الذى يتطلب صوراً مختلفة تماماً للسلطة التى كانت تميز المجتمعات البدائية الأولى.

الباب الثالث

ماكس فيبر

الباب الثالث

ماكس ڤيبر

تاسعاً: البروتستانتية والرأسمالية

بيد أن فيبر من المعاصرين لدور كايم، إلا أن المناخ الفكرى الذى عاش فيه كان مختلفاً تمام الاختلاف. إن الفترة القصيرة التى انفقها دور كايم فى المانيا حينما كان يدرس وقت شبابه، جعلته يتعرف على الاتجاهت الفكرية والاجتماعية الالمانية. وإذا كان ذلك كذلك الامر الذى فإن هذه الفترة لم تكن تقتصر وحسب على أعمال علماء الاجتما ع الألمان. لقد تعرف دوركايم إبان هذه الفترة على كتبات ماكس فيبر وكتابات أخيه «ألفريد فيبر». وعلى الرغم من وجود نوعين من الكتابات- التى سطرها الالمان تكشف بوضوح عن الرابطة بين دوركايم وفيبر خاصة أعمال «شمولر» و«جورج زيميل»، إلا أن هذه الصلة أو الرابطة الفكرية لم تكن عميقة الأثر، أو قل أن تأثيرهما كان هامشياً.

وغير أن فكر زيميل كان له بعض الأهمية فى تشكيل آراء فيبر، إلا أن دوركايم لم يتأثر بكتابته فى أى شىء يذكر، فضلاً عن أنه راح ينتقده بشده. وإذا كانت كتابات شمولر قد شكلت نقطة البداية لأفول كتابات دوركايم الأولى، فإن آرائه واتجاهاته الفكرية التى لاقت صدى واسعاً لدى دوركايم، هى هى التى رفضها فيبر وأخذ منها موقف معانداً وحاول رفضها بكل الأليات.

إن التفاعل الناقص بين دوركايم وڤيبر، أو عدم وجود تأثير متبادل بينهما، قد أثار دهشة

كل الكتاب الذين جاءوا من بعدهم. إن عدم التواصل بينهما- أى فيبر ودوركايم- يمكن إرجاعه إلى المؤثرات الفكرية لكل منهما. فإذا كانت المنابع الفكرية التى نهل منها ماكس فيبر تعود أصولها إلى الثقافة الالمانية، فإن المعين الفكرى الذى صاغ أفكار كونت ودوركايم يعود الى الثقافة والمناخ الفرنسى. أضف آلى ذلك، أن دراسات دوركايم الأولى تتسم بالتجريد وبالطابع الفلسفى. وفى هذا الأطار يكتب دوركايم فيقول:

«...لقد بدأت من الفلسفة وأنا أميل الى الرجوع اليها، أو أننى عدت اليها مرة أخرى، بسبب طبيعة الأسئلة التى صادفتنى فى طريقى...»(1).

وإذا كانت أعمال دوركايم قد بدأت من الفلسفة وعادت اليها حسب قوله، فإن أعمال «فيبر» الأولى هى دراسات تاريخية منفصلة، ومن خلال وجود مجموعة من الاشكاليات غير الكثيرة، نجدها ظهرت الى الضوء من خلال المدرسة التاريخية الالمانية التى جعلت فيبر يوسع مجال كتاباته لكى يجعلها أسئلة لها طبيعة نظرية عامة. أنه من خلال منطق المنافسة التقليدية فى التاريخ، والقضاء، والفلسفة، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، استطاع فيبر من خلال مجموعة من المصادر المتنوعة أن يكون وجهات نظرة الأولى.

١- أعماله الأولى:

يجدر أن نشير فى بداية هذا الجزء الى رسالة الدكتوراه الخاصة بماكس فيبر ١٨٨٩، تعد من الاعمال الفنية الرائعة التي ركزت بشكل مباشر على الجونب القانونية التى حكمت التجارة فى القرون الوسطى. ففى هذه الاطروحة يعطى «فيبر» اهتماماً خاصاً بالمدن التجارية الايطالية مثل جنوه وبيزا، إذا أوضح أن الرأسمالية التجارية التى نمت هناك، ساهمت فى

تكوين مبادئ القانون المنظم لاسلوب التوزيع الربح المخصص لكل المساهمين فى المشروع التجارى.

لقد كان فيبر فى ذلك الوقت مهموماً بقضية محورية، تلك التى لعبت فيما بعد دوراً هاماً فى كتاباته، وهى التى تتمحور حول أثر القانون الرومانى على تطوير النظام القضائى فى أوربا أثناء وبعد العصور الوسطى. ومن المهم أن نعى أنه من خلال معالجتة لموضوعه نجده لم يستطيع أن يتناول هذا الموضوع بصورة موضية فى حدود الاطار الذى إختاره لا طروحته. أما العمل الثانى الذى كتبه فيبر فى عصر «مومنش» الذى انتهى منه بعد عامين نجده يهتم فيه بروما نفسها. مرة أخرى يمكن التشديد على أن العمل كان يتسم بصفات فنية على درجة كبيرة، كما إحتوى على تحليل تفصيلى للتطور فى إيجارات الاراضى الرومانية، وربط هذا بالتغيرات القانونية والسياسية. بهذا يكون فيبر على النقيض من أولئك الذين إعتقدوا أن التاريخ الاقتصادي للزراعة الرومانية كان فريداً فى الشكل المحدد الذى اتخذه. لقد حاول فيبر أن يوضح أنه يمكن معاملته فى ضوء مفاهيم مستقاه من نصوص إقتصادية أخرى. والحقيقة أن هذه الكتابات تعد أقل أهمية فى محتواها مما يشير الي النمو الفكرى لماكس «فيبر»[٢]. إن اهتمام فيبر الأساسى يتجلى فى أعماله التى تدور حول طبيعة العمل التجارى الرأسمالى، والسمات الخاصة للرأسمالية فى أوربا الغربية. إن التحليل الاولى لتاريخ روما الزراعى الذى جاء ضمن عدة كتابات أخرى عديدة نجده قد جاء بعد تفحص الكيان الاقتصادى والاجتماعى للعالم القديم. وكما فعل ماركس قبله، أدرك فيبر أن روما القديمة شهدت بعض العناصر الأساسية التى أثرت كثيراً فى تكوين الرأسمالية الحديثة. انه فى ذلك مثله مثل ماركس فقد

اعتبر أن الحضارة القديمة منفصلة عن الحضارة الوسطى فى مجموعة من الطرق المحددة، وخاصة فى نزعتها التوسعية لتكوين مصالح تجارية على نطاق واسع. وفى اطار إقتصادى نقدى وصلت روما إلى مستوى نمو اقتصادى لا بأس به، خاصة إذا ما قورنت بأوربا أثناء العصور الوسطى مباشرة. ويجدر أن تشير هنا الى أن تفسيره لسقوط روما لا يختلف كثيراً عما قدمه ماركس عن المجتمعات القديمة خاصة فى المرحلة العبودية(٣).

وحرى بى أن أشير هنا إلى أن أعمال منير الأولى عن التاريخ الرومانى تظهر أيضاً وعياً مبكراً للطبيعة المعقدة للعلاقات بين التركيب الاقتصادى وجوانب التنظيم الاجتماعى الأخرى. إن المتخصص لهذه الأعمال يستطيع أن يستدل من الوهلة الأولى على الاستمرارية الواضحة والتواصل بين هذه الكتابات التاريخية والدراسات التى نشرها فيبر بعد ذلك، تلك التى تتناول وجهين مختلفين للاقتصاد الالمانى الحديث، الأول الوقوف على حالة الفلاحين فى شرق الألب»، والأخرى إهتمت بعمليات التحول الرأسمالى فى ألمانيا. إن المتأمل فى هاتين الدراستين يجدهما إهتما بتحليل جوانب ومؤثرات التجارة الحديثة، تلك التى توصل فيبر أثناء كتابتهما إلى مجموعة من النتائج التى كان لها أثر دائم فى عمله، وطورت كثيراً من الأفكار التى روج لها فى كتابه المعنون «بالأخلاق البروتستانتيه وروح الرأسمالية»(٤) .

لقد كتب فيبر بين عامى ١٨٩٤ و ١٨٩٧ عدداً من المقالات التى أهتمت بالأساس بعمليات البورصة وعلاقتها بالتمويل الرأسمالى، لقد صادف فيبر مفهوما حسب وجهه نظره، ينبع من فهم ساذج لخصائص الاقتصاد الحديث، ذلك الذى يطرد فكرة البورصة ويعتبرها مجرد مؤامرة ضد المجتمع. إن اعتبار البورصة وسيلة للربح من قبل كلمة الرأسمالية تهمل فى

الواقع- تماماً. الوظائف الوسيطة التى تقوم بها فى المجتمع. وفى الإطار نفسه، يرى أن سوق الاسهم والسندات تقوم بعملية يستطيع من خلالها رجل الأعمال عن طريق التخطيط العقلانى تسهيل نمو وازدهار مؤسسته، فمن الخطأ تحديد عمليات البورصة وحدها بدون تفكير أو تأمل. إن الأثر الأساسى للبورصة يتمثل فى نمو السلوك العقلانى للسوق، وليس إعطاء الفرصة للمقامرة، ولكى يشرح ذلك فقد أعطى فيبر مثال «الصفقات بالأجل». إنه عندما يحدد وقت المساومه ويسمح لرجل الأعمال لإجراء التبادل الذى يجعل الصفقة تكون فى صالحه فى وقت محدود فى المستقبل، فإن النتيجة المتوقعة من جراء ذلك هو حدوث توسع فى مدى أو مجال العمليات التجارية. ووفقاً لذلك، فإن فيبر يسجل مجموعة من الصعوبات التنظيمية العادية لسوق البورصة التى يحدثها التوسع فى حجم المعاملات والصفقات فى الاقتصاد الحديث(٥).

إن التوسع فى العمليات التجارية يميل إلى تحييد الضوابط الأخلاقية الضرورية فى عمليات تبادل الصفقات. لقد حدد فيبر الآثار المترتبه على أنتشار علاقات السوق فى أحدى الدراسات المطوله عن العماله الزراعية فى المانيا فى القرن التاسع عشر، حيث كان نهر الالب يعبر الخط الفاصل الرئيسى، إذ نجد أنه في غرب النهر كان معظم المزارعون يدخلون فى عداد الفلاحين الاجراء، تلك التى احتفظت بقسمات كبيرة من الطابع الإقطاعى. ويمكن القول أنه فى شرق النهر كان العمال الزراعيين ينقسمون إلى نوعين مختلفين، الأول كانوا مزارعين مرتبطين بعقود سنوية مع أصحاب الأرض، ويعيشون فى أحوال مشابهة للعصور الوسطى، أما النوع الآخر فكانوا فلاحين اجراء يعملون باليومية وكانت ظروفهم أقرب إلى البروليتاريا

الصناعية. لقد جمعت هذه الصورة تناقضاً واضحاً، صورة تقليدية، وأخرى حديثة لعلاقات العمال التي أصبحت إلى حد كبير تتسم بالتشابك وعدم الاستقرار. لقد حل العمال باليومية محل العمال الدائمين. إنه بمقتضى ذلك، فقد تحول التركيب العام للأراضي الواسعة «أو ما يسمى بالعزب»، لأن العمال الدائمين لم يكونوا فحسب مرتبطين بأصحاب العمل بعلاقات إقتصادية، وإنما كانوا أيضاً مندمجين في مجموعة من الروابط والالتزامات. إن عمال اليومية يستأجرون على أساس عقد عمل، والنتيجة أنهم ليس لهم إرتباطات عضوية بالنظام الاجتماعي الذي يعيش في إطاره العمال التقليديين، بذا فإن أهتمام عامل اليومية كان يتمثل في ضمان أعلى أجر ممكن، وعلى ذلك فإن زيادة التجارة الزراعية التي تشجع استخدام العمالة المأجورة تنتج دوماً مزيداً من الصراع الاقتصادي بين العامل وصاحب العمل.

وعلى الرغم من هذا، فإن تحويل الزراعة إلي تجارة لم يؤد إلى تحسين الأحوال الاجتماعية للمزارعين الاجراء، بل سوف يؤدي إلى سوء حالتهم. لقد وصف فيبر تفصيلياً الظروف الحياتيه اليومية للعمال، كما بين مدى الفوائد الثانوية المفتوحة أمام العامل المتعاقد، إن أوضاع النوع الأول من العمال يعتبر سيئاً للغاية إذا ما قورن بأوضاع النوع الثاني، ذلك الذي هبطت أوضاعه وتدني إلي مستوى سيء للغاية. إنه على المدى القريب يصبح الوضع معكوساً، لكن هناك ميل بين العمال المتعاقدين للهروب من موقف الاعتماد علي الغير الذي يتضمن الالتزام بالعقد السنوي، هذا البحث عن الاستقلال نراه في رغبة العمال المتعاقدين لمبادلة أمانهم بالبقاء غير الأمنه لعمال اليومية. فحسب رأي «فيبر» هذا لا يمكن تفسيره في ضوء أوضاع إقتصادية بحته، وإنما يتم تفسيره في ضوء الرغبة في الحرية الشخصية والبعد

عن الاعتماد على الغير، وهكذا فإن العامل الذى يمتلك قطعه صغيرة من الأرض سوف يتحمل الحرمان الشديد، والديون الثقيلة من الضرائب، وذلك لكى يحتفظ باستقلاله(٦).

إن الخرية التى يحصلون عليها بهذا الشكل تعتبر وهما إلى حد كبير، ولكن مثل هذه الأوهام تعتبر من الأشياء الأساسية لفهم نشاط الإنسان، إنه بالخبز وحده يمكن أن نفهم تصرفات العمال الزراعيين، إن الفكرة التى يسترشد بها العمال الزراعيين ليست مجرد تعبير عن المصالح الاقتصادية ، وإنما ترتبط بالاساس بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى عدلت أشكال مجتمع العصور الوسطى وصيغة العمل التى كانت مطروحة آنذاك، إن الأفكار والمصالح المادية نادراً ما يمكن تحديدها وتفسيرها فى ضوء مستويات أو تفسيرات لواقع آخر.

وعلى هدى ما سبق، لقد وضع «فيبر» نفسه ضد التاريخ الثقافى الذى يحلل التطور التاريخى فى ضوء محتويات الأفكار، إنه من الضرورى دائماً أن نفحص مغزى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية فى ضوء القيم التى تتبناها شريحة معينة من طبقات المجتمع. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه من المغالطة أن نقول أن أفكار فيبر تطورت فى ضوء آراء ماركس، إن الصحيح أو المنطقى أن الواقع الذى عاش فيه فيبر وطبيعه تكوينه. هى التى ساهمت فى صياغة أفكاره.

ويجدر أن نشير فى هذا الإطار، إلى أن ما قام به فيبر حول عمال الزراعة فى شرق المانيا، وبالدور الذى أضطلع به التجار فى المجتمع الألمانى تعتبر من عمليات المسوح الكبيرة، تلك التى تشير إلى اهتمامه بإشكاليات ذات دلالات سياسية وعملية. أن النتائج التى توصل

إليها فيبر فى دراساته، جعلته على اتصال مباشر بالمساقات التى يرتكز عليها الكفر لماركس، وخاصة السمات الخاصة بالرأسمالية الحديثة والظروف التى حكمت ظهورها وتطورها[٧].

٢ – أصول الروح الرأسمالية

يعتبر كتاب الأخلاق البروتستانتيه وروح الرأسماليه الذى نشره فيبر على هيئة مقالان مطولان فى عامى ١٩٠٤ و١٩٠٥ من العلامات البارزة التى شكلت وصاغت توجهاته النظرية وإهتماماته العامة، والواقع أنه علي الرغم من اهتمامه بالقضايا العامة، إلا أنه أولى العمال الزراعيين إهتماماً خاصاً. ومن الطريف فى ذلك أنه يرى أن التناقض بين ظروف الحياة تتوضح بشكل خاص فى التباين بين ما يسمى بالعمل التعاقدى والعمل اليومى، ذلك الذى يتبدى بوضوح فى الاختلاف بين الاساليب التقليدية وأسلوب الاقتصاد الفردى. إنه من خلال إقامته للتفرقة بين هذين النوعين فهو يرى أن النوع الأخير لا يأتى وفقاً للظروف الاقتصادية للعمل اليومى، الاخلاقيات وانما يأتى من خلال مجموعة من الأخلاقيات التى أدت إلي أنهيار التركيبه الاقتصاد للملكيات الزراعية الكبيرة.

لقد إفتتح «فيبر» كتابه الأخلاق البروتستانيه بعرض حقيقة احصائية لتوضيح الحقيقة التاليه «... إن قادة العمل التجارى وأصحاب رأس المال فى أوروبا الحديثة، وكذلك العمالة الماهرة والافراد المدربين فى الشركات الحديثة هم من البروتستانت...».

والواقع أن هذه ليست حقيقة معاصرة، وإنما بمثابة حقيقة تاريخية، فإذا ما تتبعنا هذا الارتباط نجد أن المراكز الأولى لتطور الرأسمالية فى أوائل القرن السادس عشر كانت بروتستانتيه. إن التفسير المقبول واللطيف فى ذلك، يتمثل فى أنه عندما انهار الاقتصاد

التقليدى الذى حدث فى هذه المراكز أفرز انحساراً نهائياً للتقاليد السائدة بوجه عام، ناهيك عن أنه قلص سطوة المؤسسات الدينية القديمة التى سيطرت على الواقع الاجتماعى آنذاك.

ولكن يجدر بنا أن نذكر أن هذا التفسير يعتبر تفسيراً فجاً، خاصة إذا ما وضعنا فى اعتبارنا أن الإصلاح ما هو إلا وسيلة للهروب من سلطة وسيطرة الكنيسة. لقد كانت مراقبة الكنيسة الكاثوليكية للحياة اليومية تتسم بالتفكك، خاصة وأن الاتجاه نحو البروتستانتيه كان يعنى قبول قدر أعلى من التنظيم السلوكى، ذلك الذى يختلف كليه عن التنظيم الذى طالبت به الكنسية الكاثوليكية. لقد تبنت البروتستانتيه اتجاه عام يدعو إلي الاسترخاء والاستمتاع، تلك التى نجدها واضحة لدى المذهب الكالفينى. إنه إزاء ذلك، ينبغى لنا أن ننظر إلي السمة الخاصة للمعتقدات البروتستانتيه فى إطار الصلة الواشجة بين البروتستانتيه والمنطق الاقتصادى.

ان الشىء الجديد هنا فى تفسير «فيبر» يكمن فى اقتراحه الذى يذهب بوجود علاقة بين الإصلاح والرأسمالية الحديثة. إن مثل هذه العلاقة كان يفترض وجودها من خلال آخرين ظهروا قبل وجود فيبر، وذلك ما يتضح بوجه خاص فى التفسير الماركسى الذى أتى به انجلز، والذى أعتبر أن البروتستانتيه تعتبر إنعكاساً إيديولوجياً للتغيرات الاقتصادية التى صاحبت ظهور الرأسمالية. وإذا كنا هنا نرفض ذلك، فإن «فيبر» هو الآخر يبدأ من وجهة نظر أنومية واضحة، حيث يحاول تحديد أصل الأخلاقيات البروتستانتيه. إن الذين يرتبطون بنشاط اقتصادى محدد، ويسعون بشكل حثيث وراء الربح فإنهم إما أنهم لا يبالون بالدين، أو أنهم معادين له، وذلك لأن تصرفاتهم تتوجه بالاساس نحو العالم المادى، فى الوقت الذى يهتم فيه

الدين بالعالم غير المادى[٨].

ومن المهم أن نعى هنا أيضاً، أن البروتستانتيه بدلاً من إرخاء قبضة الكنيسة علي الأنشطة اليومية، طالبت معتنقيها بنظام أكثر صرامة من الكاثوليكية، ومن ثم أدخلت العامل الدينى فى مجالات الحياة الخاصة بمعتنقيها. إن ثمة علاقة واضحة بين البروتستانتيه والرأسمالية الحديثة، تلك التى لا يمكن تفسيرها بالكامل بالنظر إلي البروتستانتيه كنتجة للأخيرة، إذ أن المعتقدات البروتستانتيه وأنماط سلوكها تختلف تماماً عن التوقعات التى تحفز النشاط الاقتصادى.

إن تحليل هذه المطالب الانومية يتطلب ليس فقط تحليل محتوى المعتقدات البروتستانتيه والوقوف على تاثيراتها علي المؤمنين بها، ولكن أيضاً يتطلب تحديد خصائص معينة للرأسمالية الغربية الحديثة، باعتبارها صورة من صور النشاط الاقتصادى. وجدير بالذكر أنه ليس فقط البروتستانتيه تختلف فى بعض النواحى الهامة عن الشكل الدينى الذى سبقها، ولكن الرأسمالية الحديثة أيضاً تظهر خصائص معينه تفصل بينها وبين أنواع سابقة للنشاط الرأسمالى. إن الصور الأخرى للرأسمالية التى تعرف عليها «فيبر» موجودة فى المجتمعات التى يمكن أن تسود فيها ما يسمى بالاقتصاد التقليدى[٩].

وعلي ذلك، فإن الوقوف على خصائص العمل فى الاقتصاد التقليدى، يمكن أن يستخلص من خلال أصحاب العمل فى الرأسماليين الذين حاولوا تقديم طرق متقدمة أو حديثة للإنتاج فى مجتمعات لم تكن تعرفها من قبل. فإذا كان صاحب العمل يهتم بصورة أساسية بأعلي قدر ممكن من المجهود، ويقدم معدل عمل يستطيع العمال عن طريقة زيادة مكاسبهم بصورة

تفوق عن المعدل الذين إعتادوا عليه، فإن النتيجة التى ستترتب على ذلك، أن يقل مقدار العمل الذى سينجز بدلاً من أن يزيد. إن العامل التقليدى لا يفكر فى ضوء الوصول إلي أقصى أجر يومى، وإنما يضع فى إعتباره مقدار العمل الذى عليه أن ينجزه لكى يفى بمطالبه العاديه، فالإنسان بطبيعته يسعى إلي كسب وتراكم رأس المال بصورة متزايدة، لا أن يعيش ويكسب بالقدر الذي يحتاجه. إن الطريقة التقليدية فى الاقتصاد لا تتوافق بأى حال من الأحوال مع الطمع والشراهة فى الثروة لأن القسوة المطلقة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع التقاليد الصارمه. إن البخل «الانانى» موجود فى كل المجتمعات وهو سمه تسود بشكل واسع فى المجتمعات قبل ظهور الرأسمالية أكثر مما هو قائم في المجتمعات الرأسمالية ذاتها، أو بمعنى آخر، أن الشُح «الايثارى» هو سمة متلازمة مع تطور المجتمعات، فهو ليس حكراً على المجتمعات الرأسمالية وإنما هو سمة فطرية عرفتها مجتمعات سابقة له، لذا فإن المغامرين الرأسماليين الذين يسعون وراء الربح عن طريق الغزو العسكرى أو القرصنه الذين ظهروا في فترات معينة من التاريخ الإنسان، نجدهم يتباينون عن الرأسمالية الحديثة التى تأسست ليس علي السعى المحموم وراء الكسب المادى، وإنما علي الالتزام والانضباط في العمل الذى يعتبر من أهم الواجبات الرئيسية.

إنه وفقاً لذلك فإن فيبر يشير إلي أن الملامح الرئيسية لروح الرأسمالية تتمثل فى الحصول على المزيد من المال مع التجنب الصارم لكل المتع التلقائية، إن ذلك يعتبر غاية فى حد ذاته وسعادة للفرد، وفى الوقت نفسه يعد أمراً غير منطقياً وعقلانياً على الإطلاق. أى أن الإنسان تستحوذ عليه شهوة الامتلاك كهدف لحياته؛ فالامتلاك لم يعد وسيلة لغاية محدودة،

وأنما هى وسيلة لاشباع حاجاته المادية، إن هذا يعتبر وضعاً من الأوضاع المعكوسة والغريبة علي البلدان التى لم تعرف الرأسمالية، ولكنها يمكن أن تكون طبيعية وأساسية وفقاً للرأسمالية(١٠).

وعلي هدى ما سبق، فإن روح الرأسمالية الحديثة تتسم بنوع فريد من الاخلاص تجاه كسب الثروة، وذلك عن طريق نشاط إقتصادى شرعى يتجنب من خلاله استخدام الدخل المتولد من هذا النشاط فى المتع الشخصية. والحقيقة أن ذلك يعود إلى الإيمان بقيمة الاداء المتميز والكفء للمهن التي يجتازها الافراد، باعتبارها واجباً وفضيلة فى الوقت نفسه. ولكن على الرغم مما قدمه فيبر عن روح الرأسمالية الحديثة، إلا أنه يؤكد أن النظرة التقليدية ليست متعارضة تماماً مع الصور الحديثة للمشروعات الاقتصادية. لقد كانت مجموعة كبيرة من المشروعات الصغيرة تدار وفقاً للأساليب التقليدية التى تضمن وجود معدلات تبادل للسلع والأرباح.. الخ. أما الآن، فإن كل ذلك قد تبدد وتلاشى وخاصة إذا ما طرأ تعديلات أساسية علي أداء هذه المؤسسات وباستخدام التكنولوجيا الحديثة.

وحرى بنا أن نذكر ، وفقاً لما سبق، أن هناك مجموعة من المؤسسات التى أعيد احيائها من جديد، وبمعنى آخر، أن هناك كوكبه من التنظيمات التى اعيد انتاجها وفقاً للعقلانيه التى كانت تهدف إلى الوصول إلي معدلات عاليه من الإنتاج. إن ذلك لا يمكن تفسيره إلا من خلال إدخال رأس المال بصورة مفاجئة فى عملية الصناعة، وإنما وفقا لتفسير فيبر، فإن إدخال روح جديدة ألا وهى روح الرأسمالية، فإنها تعد المسئولة عن تطور الإنتاج وتزايده، لذا فإن الخاصية التى اكتسبتها الرأسمالية الحديثة تتمثل فى قيامها على أساس الحساب الدقيق

الموجه بحكمة وحرص نحو النجاح الإقتصادى الذى يختلف تماماً مع سياسة «من اليد للفم» التى كانت سمة الفلاح والاقتصاد التقليدى والنقابات الحرفيه والمغامرين الرأسماليين المستغلين للفرص السياسية، الذين يعتمدون على الطموح غير المحسوب وغير العقلانى.

إن روح الرأسمالية لا يمكن إستنتاجها من النمو العقلانى ككل فى المجتمع الغربى. فإذا كانت هذه القضية تفترض بالاساس تقدما معينا فى الجانب العقلانى، فإن هذا التقدم يوازيه تقدماً مماثلاً فى المجالات الأخرى. ومن المهم أن نعى فى هذا الإطار ان ما تتسم به المؤسسات المختلفة فى المجتمعات الغربية من عقلانية يتضح بشكل لا مراء فيه من خلال عملية التوزيع غير المتكافئ فى مثل هذه البلدان. فإذا كان الاقتصاد قد أصيب بنوع من التقدم العقلانى وسبق غيره من المجالات الأخرى، نجد أن القانون هو الآخر كان يتسم بنوع من البطئ والتأخر، وليس أدل أمامنا من مثال سوى انجلترا. إنه وفقاً لذلك يمكن القول أن المذهب العقلانى ما هو إلا ظاهرة معقدة تأخذ صوراً متعددة، وتتطور بطريقة متباينة فى مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة، لذا نجد أن الأخلاقيات البروتستانتيه تهتم وحسب بالكشف عن التطور العقلى لأبنائها، وبشكل أدق عن الشكل الواضح للفكر العقلانى الذى أنتج اهتماماً خاصاً بالعمل، ونتج عنه حركة الإصلاح التى لم تكن موجودة من قبل فى الكاثوليكية.

وينبغى أن نؤكد هنا على أن فحوى الدعوى الى أطلقها فيبر، لم تأت وقت الإصلاحات، حيث أنها لم تكن تترادف مع ما هو قائم فى الكاثوليكية أو حتى العصور القديمة. إن الفكرة الهامة فى هذه الدعوة والتى استخدمت فى العقيدة البروتستانتيه تتلخص فى أن نجعل ما يتم فى اطارالحياة اليومية تحت تأثير العامل الدينى، إن دعوة الفرد للقيام بواجبه نحو الله من

خلال السلوك الأخلاقي في حياته اليومية، يجعلنا نؤكد على بعد البروتستانتيه عما تدعمه وتنادي به الكاثوليكية، التي نرى ضرورة العزلة في الاديرة ورفضها السعي وراء الأمور العالمية والمادية السائدة(١١).

٢ - تأثير الزهد البروتستانتي

إنه وفقاً لما سبق، فإن اللوثريه لا يمكن اعتبارها المصدر الرئيسي للروح الرأسمالية. لقد لعبت حركة الإصلاح دوراً رئيسياً في تقديم فكرة الدعوة، فضلاً عن وضعها في إطار المتابعة الواجبة للواجبات الدنيوية في هذه المرحلة. إن مفهوم لوثر عن الدعوة ظل في بعض النواحي يحتفظ باحترامه للتقليدية. إن تطوير مفهوم الدعوة كان يشغل بال معظم الطوائف البروتسانتيه التي شكلت فيما بعد الفروع المتعددة التي سماها «فيبر» بالزهاد من البروتستانت. لقد قسم فيبر هؤلاء الزهاد إلى أربعة فرق أساسية هي: الكالفينه (نسبه إلي كالفن)، والإصلاح، والتقوى، والطوائف المعمدانية، تلك التي كانت مرتبطها ببعضها، ولا يمكن فصمها عن بعضها. ويجدر أن نؤكد هنا أن مناقشة «فيبر» عن البروتستانتيه الزاهدة وأقسامها المختلفة لم تكن تهتم بالوصف التاريخي لعقيدتها في السلوك العملي للفرد خاصة في النشاط الاقتصادي، وأحرى بي أن اسجل هنا أن أهم جزء في تحليله سابق الذكر، كان يركز علي الطائفة الكالفنيه وتعاليمها خاصة في أواخر القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر.

إن تحليل «فيبر» الذي قدمه كان يستند على مجموعة من الاعتبارات الأساسية والهامة في الكاليفنية، تلك التي تلخص في:

أولاً : أنهم يؤمنون بأن العالم جاء لكى يمجد عظمه الرب، ولا يكون له معنى إلا بارتباطه بأغراض الله، كما أن الله لا يوجد من أجل البشر، وإنما العكس هو الصحيح، أى أن البشر يتواجدون من أجل الله.

ثانياً : أن الله فوق فهم البشر، فالبشر مهما منحوا من قوة فى الفهم، فإن إدراكاتهم لا تستطيع أن تصل إلي الحقيقه الإلهيه، وأن استطاعوا أن يصلوا إلي فهم عن الله، فإن هذا الفهم لا يصل إلا إلى قشور الحقيقة الإلهية التى يرغب الله فى الكشف عنها.

ثالثاً : ضرورة الإيمان بما قدره الله وكتبه علي الإنسان، أو بمعنى أخر، الإيمان بالقدر خيره وشره، كما أن هناك عدداً ليس كبيراً من الناس هم الذين سوف يحظون بالجنة.

رابعاً : أن كل ذلك مكتوب منذ بدء الخليقة، ولا تتأثر بأعمال الإنسان، وأن هذه الأخيرة لا تؤثر فى عملية العدل أو الحكم الإلهى(١٢).

إن النتائج التى ترتبت علي مثل هذه العقيدة تتمثل فى إنعزال المؤمنين بها بصورة لم يسبق لها مثيل، إذ كان لا يهم الإنسان الذى عاش فى عصره الإصلاح سوى الخلاص بذاته، الأمر الذى أجبره على السير فى طريق بمفرده، ليتقابل مصير قد تقرر له من العالم الآخر. فى مثل هذا الاتجاه المصيرى يصبح كل إنسان بمفرده، حيث لا يوجد قسيس أو لحاد، يمكن أن يتوسط لدى الرب لخلاصه. إن تحطيم إمكانية الخلاص من خلال الكنيسة والمقدسات، حسب رأى فيبر، تعد نقطة التباين الأساسية التى تفصل بين الكاليفنيه عن اللوثرية– عن

الكاثوليكية. ويمكن أن نضيف هنا أيضاً أن الكالفينيه أوجدت نتيجة نهائية وحاسمة لعملية تاريخية كبيرة ناقشها فيبر تفصيلياً فى مناسبة أخرى، تلك التى تتعلق بالعملية التدريجية للانفصال عن العالم.

وعن ذلك، يرى فيبر- أنه لم يكن هناك وسائل سحرية يمكن من خلالها أن يحصل الإنسان على مجد الرب، خاصة بالنسبة للذين قرر الرب رفضهم وأفكارهم، بل ليس هناك وسيلة على الإطلاق تنقذهم من فساد كل شيء يتعلق بالجسد. لقد إحتوت العزلة الداخلية للفرد على سبب الاتجاه السلبى لدى البروتستانتيه نحو كل العناصر الوجدانيه والحسيه فى الثقافة والعقيدة، تلك التى تعتبر غير مفيدة لخلاص أنفسهم، فضلاً عن أنها تنمى لديهم أوهام عاطفية وخرافات وأساس للعداء مع كل الثقافات الحسية برمتها. إن العبء الهائل الذى تعرضت له الكاليفنية، وفقاً لذلك، يعتبر من الأشياء الواضحة، لذا فثمة تساؤل هام وحاسم فى هذا الصدد ذلك الذى يضطر كل مؤمن بهذه العقيدة أن يسأل نفسه وهو: هل أنا أحد المختارين للجنة؟. والواقع أن الاجابة علي هذا التساؤل أصبح منثوراً فى الهواء وبالتالى يصعب أن نجد اجابة شافيه أو مفيده عنه، أما بالنسبة لكالفن، فإن هذا التساؤل لم يشكل مصدراً للقلق، لأنه يعتقد أن الله اختاره للقيام برساله إلهية، فهو واثق من خلاصه. وإذا كان هذا التساؤل قد وجد اجابه شافيه لديه، فإن اتباعه كانوا علي عكس ذلك، لأنهم لن يجدوا ضالتهم فى الاجابة عنه، لذا فإن عقيدة كالفن التى تقضى بعدم وجود اختلافات فارقه من حيث الشكل بين من هو مختار، وما هو دون ذلك، أصبحت واقعة تحت ضغط خاصة علي مستوى الرعاية الكهنوتيه. لقد نتج عن هذا أحد ردين فعل يرتبطان ببعضهما أوثق الارتباط،

الأول مؤداه أن الفرد مفروض عليه أن يخلص ذاته ويكون أحد المختارين. لاحظ فى ذلك أن عدم الإيمان بحقيقة أن يدخل الفرد فى باب الكفر وعدم الإيمان بالقدرة الإلهية. أما رد الفعل الآخر، فإنه مضاده، أن النشاط الدنيوى المكثف يعد الوسيله الصحيحة لتطوير هذه الثقة بالنفس، وهكذا فإن أداء الأعمال الطيبه أصبح ينظر لها على أنها علامة للاختيار، وليست طريقة للحصول علي الخلاص، وأنما لتقليل الشك فى الخلاص(١٣).

لقد صور «فيبر» ذلك حينما أشار إلى كتابات «ريتشارد باكستر» الانجليزى البيورتيانى (نسب إلي المذهب البيورتيانى أو التطهرى) الذى حذر فيه من إغراءات الثروة، ولكن وفقاً لرأى فيبر، فإن هذا التحذير موجه إلى استخدام الثروة لإعالة الكسالى والخاملين والعاطلين، إذ أن الكسل وإهدار الوقت يعتبران من الخطايا عظيمة الشأن. ومن الأحرى أن نعى أن هذه العقيدة لا تتمشى مع عقيدة «فرانكلين» التى ترى أن الوقت من ذهب، إن هذا الاقتراح يتمشى إلي حد كبير مع المعنى الروحى الذى يرى أن كل ساعة تضيع كان ولابد وأن تصرف من أجل العمل لمجد الله.

لقد طالبت الكاليفينه خاصة من المؤمنين بها، أن تكون حياتهم نظامية ومترابطة، فضلاً عن الغاء فكرة إمكانيه التوبه والتكفير عن الذنب التى تؤمن بها الكاثوليكية. إن الكاثوليك يحظرون الاتجاه العشوائى فى الحياة، لأن المؤمن يمكنه أن يعتمد على المعرفة التى يمكن أن يزوده بها رجل الدين (القسيس) حتى لا يحدث له إنتكاسه أخلاقية. هكذا فإن العمل فى العالم الدنيوى المادى وفقاً للعقيدة الكالفينية أصبحت تنسب إلي التقييم المرتفع للاخلاق الايجابية إن أمتلاك الثروة لا يمنح الفرد أى إعفاء من أوامر الرب للعمل بإخلاص فى دعوته،

إن مفهوم البيوريتانيه فيه للدعوة يختلف عن اللوثريه، إذ تعتبر مسألة تكريس الثروة من الأشياء المحرمة أخلاقياً، خاصة فى حالة ما إذا كانت مدعاة للترف والتعطل عن العمل، وعلي العكس مما سبق، فإن من يتحصل على الربح المادى عن طريق تأديته للعمل، يعتبر من الأشياء المحببة أخلاقياً. إن الرغبة فى أن يكون الإنسان فقيراً، يتطابق تماماً مع الرغبة فى أن يكون الإنسان مريض أو عليل، وهو أمر مرفوض لتمجيد الرب.

إن ذلك يعتبر من الأمور الحاسمة فى تحليل «فيبر» حيث أن هذه الخصائص لا تعتبر من الأشياء المنطقية، وإنما تدخل فى باب النتائج السيكولوچية للعقيدة الأصلية التى تتصل بشكل وثيق بجذور العقيدة البيوريتانيه التى تتمظهر فيها عملية الانعزال التى يمارسها المؤمنين بها، وما ينتج عنها من قلق، إن الإيمان بالقدر لا يعتبر من الأشياء الفريدة فى العقيدة الكالفينية، إذ أن نتائج التصرفات الإنسانية تتباين وفقاً للمعتقدات الأخرى التى ترتبط بالسياق الاجتماعى الذى تحدث فيه. إن فكرة القدرية فى العقيدة الإسلامية تعنى تجاهل أو عدم التفكير فى الذات وذلك من أجل الوفاء بالالتزام الدينى للحرب المقدسة من أجل غزو العالم. وفى هذا الصدد ينبغى البحث عن أصول الروح الرأسمالية فى الاخلاقيات الدينية الموجودة فى العقيدة الكاليفنية. إنه من خلال هذه الأخلاقيات يمكننا تتبع الصفات الفريدة فى نوعها التى تميز الاتجاهات التى وراء النشاط الرأسمالى الحديث، بداية من الشخصية الحيوانية لأغلب الصور السابقة للرأسمالية.

إن أحد الخصائص المكملة للروح الرأسمالية الحديثة والثقافة الحديثة تتمثل فى السلوك العقلانى فى الحياة، باعتبار أن أساس فكرة الدعوة للإصلاح جاءت من خلال روح الزهد

المسيحى. إن الاختلافات الأخرى للزهد البروتستانتى بوجه عام يعتبر أقل شدة فى النظام من العقيدة الكاليفنية التى يعتبرها فيبر قبضة حديدية. ووفقاً لذلك، فإن «فيبر» يرى أن هناك علاقة تاريخية فى أصل الروح الرأسمالية بين صور الزهد البروتستانتى والشرائح الاجتماعية على مستويات مختلفة فى الاقتصاد الرأسمالى، فعلى سبيل المثال يرى أن التطوى التى قالت إلي اتجاه الخضوع والتذلل ربما تكون منتشرة بين أصحاب المستويات الدنيا فى الهرم الاجتماعى للبلدان الرأسمالية الصناعية، بينما نجد أن الكاليفنية يكون تأثيرها ونفوذها حاسما بين المستويات العليا(١٤).

إن التوافق مع الارشاد الإلهى بالنسبة للبيوريتانيه يصبح نوعاً من التوافق الآلى مع التنظيم الاقتصادى والصناعى للإنتاج السائد على كل مستويات التدرج الوظيفى للعمل. إن البيوريتانى بسبب عقيدته الإيمانيه، فإنه يختار عمداً أن يعمل فى دعوة للإصلاح، بينما الشخصية المتخصصة لتقسيم العمل الرأسمالي تجبرها على فعل الشئ ذاته.

وحيث أن الزهد أخذ علي عاتقه إعاده صياغة العالم، وخلع نفسه عنه، فإن الخبرات ولذات العالم استحوذت على اعداد متزايدة من الناس وسيطرت علي حياتهم أكثر من أى فترة سابقة فى التاريخ، أما اليوم فإن روح الرأسمالية قد تخلصت من سجنها، وذلك لان الرأسمالية المنتصرة ترتكز علي أساس آلى، ولم تعد فى حاجة إلي هذه المساندة. إن فكرة الواجب فى دعوة الإنسان للإصلاح أصبحت كشبح لمعتقدات دينية ميته(١٥).

لقد جعل «فيبر» من الاخلاقيات البرتستانتيه برنامجا للعمل، بمعنى أنها كانت بمثابة استكشاف أولى لمجموعة معقدة من القضايا والادعاءات لدى تطبيقها بشكل محدود

ومتواضع، إن النجاز الاساسى للعمل، حسب رأى فيبر، هو أن يظهر أن الآلية الأخلاقية لروح الرأسمالية تعتبر نبته صغيرة للأخلاقيات الكالفينية، وبصورة عامة لمفاهيم الدعوة الدنيوية التى فجرها البروتستانت مع الرهبته المثالية للكاثوليكية، إن الزهد البروتستانتى يعتبر إلي حد ما عبارة عن مجموعة من الميول التى تمتد جذورها فى التاريخ المسيحى ككل، وهو فى ذلك يختلف عن الزهد الكاثوليكى الذى بات اليوم له سمة عقلانية، ويرتبط بصورة مباشرة بالعبد عن حياة الرهبنة التى ارتسمت بها البروتستانتيه.

وجدير بالذكر أن الاثر الرئيسى لدعوة الإصلاح، وما شهدته الأيام التى تلت هذه الدعوة، خاصة بالنسبة للطوائف البروتستانتيه، فإنها تتمثل فى التحول من حياة الرهبنة إلى العالم اليومى المعاش. ان الاخلاقيات البروتستانتيه تشير إلي وجود علاقة بين الكاليفنيه، أو على وجه الدقه بعض المعتقدات الكاليفنية والاخلاقيات الاقتصادية للنشاط الرأسمالى الحديث، أن الملمح الأساسى للعمل، هو أنه يسعى إلي الاشارة إلي أن عقلانية الحياة الاقتصادية التى تميز الرأسمالية الحديثة تتصل مع التزامات قيم غير عقلانية، وهذه تعتبر مهمة قدرية لتقدير العلاقات السببيه ولكن ليست فى حد ذاتها كافية لعزل الاسباب. لقد ذكر «فيبر» بوضوح أنه لكى نحقق هذا، لابد من القيام بعملين أساسيين، الأول هو تحليل الأصول وكيفية انتشار العقلانية فى مجالات أخرى بجانب المجال الاقتصادى (فى السياسة والقانون والعلم والفن). أما الآخر، فهو يتمثل فى البحث عن الطريقة التى من خلالها تأثر الزهد البروتستانتى، فضلاً عن الكشف عن القوى الاجتماعية والاقتصادية التى ساهمت فى ذلك[١٦].

وفى ضوء ما سبق يؤكد «فيبر» علي أن المادة التى تم تحليلها فى الأخلاقيات

البروتستانتيه جاءت من خلال المادية التاريخية الساذجة، التى كانت موجودة فى المعتقدات الكاليفنية التى تعتبر انعكاساً لظروف اقتصادية متجددة، لذا فإنه ينبغى أن نحرر أنفسنا من وجهه النظر التى تذهب إلي أن الإنسان يستطيع أن يستنتج أن الدعوة إلي الإصلاح كتطور تاريخى ضرورى جاءت من خلال التغيرات الاجتماعية التى عرفتها هذه الحقبة التاريخية. وفى نهاية هذا الجزء، ما علينا الآن إلا أن نوضح أن «فيبر» يحاول أن يستبدل نظريته، أو أن يقدم رؤية جديدة يستعض بها عن أفكار المفهوم عن المادية التاريخية الذى يرفضها بل ويمنحها ويمجها. إن أفكار المادية التاريخية تبدو مستحيلة من خلال وجهة نظر فيبر، لذا نجد أن كل الكتابات والمقالات التى قدمها خلال فترة كتابته لكتاب الأخلاقيات البروتستانتيه، يحاول أن يشن هجوماً عنيفاً ضد هذه الأفكار، بل يحاول أن يشحذ فكرة ويعبئ مقولاته لكى يثبت خطل هذه الرؤية.

عاشراً : الاسهامات المنهجية لماكس فيبر

فى مستهل هذا الجزء من المهم ان نوضح أن «فيبر» فى نهاية عمله المعنون بالأخلاقيات البروتستانتيه يشدد على ضرورة رفض التفسيرات المادية والمثاليه للتاريخ، التى هى بمثابة آخر نظرية عامة، ولا يمكن أن تقدم إلا القليل فى ضوء الاعداد للبحث، إن مثل هذه الاطر لا يستطيع أن تقوم بأدوار كبيرة فى ضوء الحقيقة التاريخية. إن المطلع على كتابات «فيبر» المنهجية يستطيع أن يستدل على موقفه بسهولة، ولا يغيب عن بالنا ونحن نتناول اسهاماته المنهجية أنها تتسم بالتعقيد، خاصة إذا ما تناولناها فى ضوء الجدل العنيف حول العلاقة بين العلوم الطبيعية والإنسانية. فإذا كان «دوركايم» قد توغل فى مسألة التقاليد الإيجابية التى

يرجع تاريخها إلي ما قبل «كونت» فإن ذلك لا نجد له نظير مباشر يمكن مقارنته به فى الفكر الاجتماعى الالمانى.

ولكن يهم أن نشدد عليه فى هذا الصدد، أن الفكر الاجتماعى فى المانيا آنذاك، والذى اهتم بالعلم الإنسانى يتباين عن القضايا التى ارتبطت بالتاريخ الفرنسى والفلسفة الاجتماعية. لقد رفض «فيبر» وأيضاً معاصروه من الالمان الفكرة المحورية التى أطلقها كونت، والتى نرى أن العلوم تأتى مرتبه ومنظمة على شكل هرم متدرج ومنطقى قابل للقياس، وأن كل علم يعتمد علي التراكمات التاريخية للعلوم السابقة. أو بقول آخر، أن العلوم الاجتماعية تعامل على أنها امتداد لطرق وافتراضات العلوم الطبيعية لدراسة البشر. أن رفض فيبر لهذه الفكرة يختلف تماماً مع كتابات أخرى، تلك التى أصدرها كل من «ريكن»، و «يول باند» اللذان يرتبان العلوم وفق تقسيم أساسى ألا وهو الحكم الطبيعى فى مقابل العلم الثقافى. وإذا كان فيبر قد أختلف فى مسألة تقسيم العلم، فإنه فى الوقت عينه يستند إلي الفرق الذى صاغه هؤلاء الكتاب خاصة بين منطق التعميم وتفسير الشيء المنفرد، وإذا كان ذلك كذلك، فهو يتناول ذلك بطريقة تتباين عنهما أيضاً.

١ - الموضوعية والمادية

اسدى فيبر مجموعة من السهام النقدية لكل من «روشار» و«كينز»، لعل أهمها وأبرزها هى تقديره للفروق الساطعة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، والتى وفقاً له تعد من الأمور البديهية التى لا تحتاج إلي عناء كبير فى البرهان. وتعد كتابات «روشار» على سبيل المثال- حسب رأى فيبر من الكتابات التى وظفت هذا الاختلاف بطريقة تجعل من العناصر

المثالية عناصر شبه غامضه فى تحليله، إن عالم التصرفات الإنسانية لا يصلح أن نطلق عليها الطرق العلمية الطبيعية المتعارف عليها، حيث يترتب علي ذلك أن نضطر للتوظيف طرق بديهية غير دقيقة. إن العالم الإنسانى عالم غير منطقى ويتبدى ذلك بوضوح فى مسألة روح الناس التى تظهر أنها مستحيلة. أنه لكى يوفق «فيبر» بين هذه الأفكار وبين الأفكار التى سبق أن عرفها نفس الكاتب، فإنه حاول أن يشدد على أنه يكون البحث التاريخى الدقيق غايه أخيرة ينبغى أن نسعى إليها، أو بمعنى آخر. إن المتمعن فى كل من رؤية روشار وفيبر لا يجد فروقاً واضحة، إلا أن الأخير حاول أن يجد للبحث التاريخى مكانه نستطيع من خلالها الوصول إلي الحقيقة.

ووفقاً لذلك، فقد إستنتج «فيبر» أن العلوم الاجتماعية تهتم بالضرورة بالظواهر الروحية والمثالية، وهى خصائص إنسانية غريبة لا تتواجد فى المواد التى تتعامل معها العلوم الطبيعية، لكن هذا الأختلاف الضرورى للمادة والموضوع لا ينبغى أن نضحى بالموضوعية فى العلوم الاجتماعية، فضلاً عن إستبدال البديهية بالتحليل السببى، إن مقال «فيبر» الذي جاء بعنوان «الموضوعية» فى العلوم الاجتماعية والسياسية تشير، بل وتشدد على إمكانية تحقيق ذلك.

لقد اهتمت العلوم الاجتماعية فى الأصل بالمشكلة العملية، وتحفزت عن طريق اهتمام الناس بالتأثير علي التغيرات المطلوبة. لقد كان داخل إطار هذا المفهوم أن ظهرت الرغبة الشديدة نحو تأسيس الأنظمة المهنية بتشكيل عبارات موضوعية عن الواقع الثقافى والاجتماعى والإنسانى. لكن هذا التطور لم يصاحبه فهم واضح لمدلول عدم الاستمرارية المنطقية والضرورى بين العبارات الحقيقية والتحليلية من ناحية، والافتراضات العادية بشأن ما

يجب ألا يكون، بل بشأن ما ينبغى أن يكون من ناحية أخرى.

إن معظم أشكال الفكر الاجتماعى تسعى إلي إقامة حداً فاصلاً، أو قل سداً منيعاً بين الافتراضات المبنيه علي الحقائق، والأخرى التى تقوم على الاعراف والتقاليد المتبعة التى تتأسس وفقاً لارتباط أنواع مختلفة من الافتراضات ببعضها البعض. أننا فى ذلك نقيم تفرقه بين شيئين: الأول هو أن المرغوب فيه يمكن التعرف عليه من خلال الواقع والقوانين الثابته التى تحكم عملية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، أما الآخر فهو أن إستيعاب المرغوب والحقيقى الذى أضحى قائماً فى المبادئ العامة للارتقاء أو التطور، لا يكون فى الواقع الثابت، وإنما يكون فى الظاهر والحتمى أو الأكيد. إن كل من هذين المفهومين ينبغى الاعتراض عليهما، حيث أنه من المنطقى أن يكون النظام الامبريقى هو الذى يحظى بالتعميم. إنه وفقاً لمنطلق العلمية، ينبغى أن تكون المثالية هى الشيء الذى نسعى إليه، وهذا ما يشكل الإطار الأساسى لفلسفة «كانت» التى تبناها «فيبر»(١).

وإذا كان «فيبر» يؤكد علي أن الاحكام التى تقوم علي الحقيقة لا يمكن إثبات صحتها من خلال التحليل العلمى، فإن لا يعنى أن نستبعدها تماماً من مجال المناقشة العلميه. إن كل الأحكام الخاصة التى تتبع مسار خاص، يمكن فصلها إلي وسائل أو آليات، ومن ثم نستخدمها للوصول إلي أهداف عامة. نحن نرغب فى شيء محسوس أما لذاته، أو كوسيلة لتحقيق شيء آخر مرغوب أو أفضل. إن التحليل العلمى يسمح لنا بتحديد درجة ملائمة من الوسائل للحصول علي غاية محددة، ولكن بالقدر الذى ينبغى أن نعيه، وهو أنه لا يوجد قدر من المعلومات العلمية يمكن أن تشير بطريقة منطقية إلي ما إذا كان يتقبل إنسان ما غاية

محددة كقيمة، وفى هذا الصدد فإن العالم الاجتماعى يستطيع أن يوضح ما إذا كان هناك هدف معين يسعى إليه، وما المزايا التى سوف يجنيها من وراء مقارنته لوسيلة بأخرى، ناهيك عن الوقوف علي قدر التكلفه الأساسية.

إن التكاليف التى تتضمن أختيار وسيلة معينة للوصول إلي هدف معين يمكن أن تكون نوعان، الأولي هى التحقيق الجزئى وليس التام للهدف المطلوب. أما الثانية فهى الوصول لنتائج إضافية تمحو أهداف أخرى يتمسك بها الفرد.

ومن الممكن أيضاً من خلال التحليل القياسى أن نقيم الغاية نفسها فى ضوء تساؤل رئيسى هو: هل مثل هذه الأشياء قابلة للتحقيق على الاطلاق فى ضوء الظروف التاريخية التى تتابع فيها؟ وعلي هدى ذلك هناك مجموعة من المشاهد التى يصورها «فيبر»، لعل أولها، اشارته إلى الاشتراكية الثورية التى رسم صورتها علي أنها سوف تكون كارثة حقيقية، وفي ذلك يرى أن تأسيس المجتمع الاشتراكى عن طريق وسائل ثورية سوف يجلب مجموعة من التغيرات الاجتماعية المطلوبة، التي سوف تتحقق عن طريق إستخدام القوة، تلك التى سوف تفضى بالضرورة إلي مجتمع سايسى بعد الثورة، ذلك الذى يتبدى فى الغاء الحريات التى تعد فى إطار الاشتراكية من الاشياء المثالية فى إضمومة أيديولوجيتها.

ومن جهة أخرى، فإن بناء أقتصاد إشتراكى خاصة فى عالم يشهد وجود بلاد رأسمالية من شأنه أن يخلق صعوبات إقتصادية غير مرغوبة من جانب الاشتراكيين أنفسهم، أما المشهد الثالث، فهو بصورة على أنه بغض النظر عن الوسائل التى يظهر بها المجتمع الاشتراكى للوجود، فإن النتائج سوف تتعارض مع الهدف الذى أظهرها لحيز الوجود خاصة

حينما يتم إنتاج دولة بيروقراطية، إنه وفقاً له، فهو يرى أنه لا يزال هناك سبب آخر يمكن للتحليل العملي أن يسهل متابعة الأهداف العملية، ولكن هذا بتنظيم مختلف إلي حد ما من التنظيم المذكور سابقاً. إن كل ما سبق من وجهة نظره لا يتضمن دراسة أمبريقية، وإنما هو فى الواقع تقدير للاستقرار الداخلى للعلاقة بين القيم التى يتمسك بها الفرد، فكثيراً ما يكون الناس غير مدركين للقيم الموجودة فى أهداف معينة، ويسعون من أجلها، وكثيراً ما يتمسكون بأهداف غير متوافقة مع بعضها، فإذا لم يفكر الفرد جيداً فى القيم التى ترتكز عليها أهدافه الخاصة، فإننا نستطيع أن نساعده فى أن يصبح واعياً بالحقائق النهائية التى ينسلخ عنها بلا وعى، أو التى يفترضها مقدماً، إنه أبعد من ذلك، لا نستطيع أن نسير. إن إستخدام القياس العلمى والتحليل المنطقى يمكن أن يتضح للفرد أن ينجزه، والنتائج التى تترتب على هذه الانجازات، فضلاً عن توضيح قيمة، إن العلم لا يمكنه من ذلك، وإنما يمكنه أن يحدد له القرار الذى يمكن أن يتخذه.

وجدير بالذكر أنه لا توجد أخلاقيات في العالم نستطيع أن تحتال علي حقيقة هامة هى: أنه فى حالات كثيرة يمكن الوصول إلي أهداف طيبة، ولتحقيق ذلك، فإنه لابد وأن يدفع الإنسان الثمن عن طريق إستخدام إما وسائل ملتويه أخلاقياً، أو علي الأقل أن نستخدم وسائل خطرة أو صعبه التحقيق، ناهيك عن مواجهة نتائج شريرة. والواقع أنه لا توجد أخلاقيات فى العالم يمكن أن نستنتج منها، متى وإلي أى حد يبرر الهدف النبيل الوسائل الخطرة أخلاقياً.

إنه من النتائج المنطقية المساندة الضرورية لهذا الموقف الذى يتبناه «فيبر»، أن العالم

الإنسانى يتصف بوجود أفكار متنافسة، وحيث أنه لا يوجد قيمة واحدة، أو حتى مجموعة قيم فى أى جزء من التاريخ يمكن أظهارها بالتحليل العلمى، علي أنها صحيحة أو خاطئة، فلا يمكن أن يكون هناك قيم عالمية[٢].

ومن المهم أن نشير فى هذا الصدد، إلي أنه إذا كانت هناك أفكار نظرية وأخرى تطبيقية، فإن ما سبق يعد الشطر الأول، أما الشطر الآخر. أقصد وجهة النظر التطبيقية، فإننا نجدها تتمثل بشكل جلى فى كتابات «فيبر» حول الدين، والذى من خلالها حاول متابعة القيم المختلفة فى التاريخ، وخاصة ما يتضح فيها فى الصراعات الدينية والسياسية، إن ذلك يعنى بصورة مباشرة، إننا لا نستطيع أن نأتى من العلم مثلما تجب. علينا الصراعات السياسية، والدينية من أشياء واقعية. وينبغى أن نعى أن أى حقبة تاريخية تأتى من نفس شجرة المعرفة، لا نستطيع أن نعرفنا معنى العالم من نتائج تحاليله حتى ولو كانت مثاليه، إذ لابد أن نخلق المعنى ذاته، ولابد أن نعى أيضاً أن وجهات النظر العامة عن الحياة والكون لا يمكن أن تكون نتاجاً للمعرفة الامبريقية المتزايدة، وأن القيم العليا التى تحركنا بقوة تتشكل دائماً هى فى حالة صراع مع مثل أخرى مقدسة. فإذا كانت هذه القيم مقدسة بالنسبة للآخرين، فإن قيمنا أيضاً يغلفها سمة التقديس.

إن تحليل «فيبر» عن السياسة ومنطق التحفيز السياسى يتأسس علي هذه الاعتبارات. إن السلوك السياسى يمكن أن يوجه داخل نطاق غايات أخلاقية، أو قل أخلاقيات المسئولية. إن الإنسان الذى يتابع غايات أخلاقية معينة، يواجه بمجموعة من السلوكيات السياسية التي من شأنها تحقيق القيم العليا دون أن يصنع في خلفياته حسابات الوسائل العنصرية، وفى

ذلك «ربما نشير إلي شخص معين يؤمن بأهداف نهائية»، وينتج عن تصرفاته زيادة فرص رد الفعل، فضلاً عن زيادة إضطهاد طبقته، وإعاقة صعودها، ذلك الذى لا يمكن لنا أن نفرض عليه تأثيراً معيناً. وإذا كان هناك مجموعة من التصرفات التى تأتى نتيجة لنيه طيبة، ويؤدى إلى نتائج سيئة، إذن فمن وجهة نظر القائم بالتصرف، ليس كذلك، ولكن العالم أو غباوة الآخرين، أو إرادة الله التى خلقتهم علي هذه الصورة، تعد المسئولة عن هذا الفعل الذى ينتج عنه نوعاً من الشر[٣].

إن مثل هذا السلوك هو فى النهاية، له سمة دينية، أو علي الأقل يشترك السلوك الدينى فى اتجاهات أو فعله؛ فالفرد الذي يوجه تصرفاته نحو غايات أخلاقية نهائية، يعتقد أن واجبه الأول والأخير هو ضمان نقاء مقاصدة.

وإذا كنا قد تحدثنا، أو أوضحنا قبل قليل ما يسمى بالمسئولية الأخلاقية، فإنها من ناحية أخرى تتضمن وعياً بما يسميه «فيبر» أحياناً «إستحالة أو تناقض النتائج». إن النتائج الفعلية لتصرف معين لأى فرد، ربما تكون مختلفة تماماً، وأحياناً متناقضة تماماً مع نيته أو مقاصده فى الاستمرار فى هذا التصرف. إن التصرف السياسى لأى إنسان ناجح أو واع يتحكم فى تصرفاته لا يعود ليس فقط إلي نزاهة دوافعه، وإنما إلي الحساب المنطقى للنتائج المحتملة بسلوكه وأثرها علي الأهداف الى يرغب فى تحقيقها. إن الاستخدامات المختلفة للعلوم الاجتماعية التى ذكرنا لها قبل قليل، تعد من الأشياء الهامة للمسئولية السياسية، تلك التى لا ترتبط بالغايات الأخلاقية النهائية.

وعلي هدى ما سبق يمكن لنا متابعة المسئولية الأخلاقية التى أوضحت لها الفلسفة

البرجماتية «المذهب النفعي» في التفسيرات الثانوية لفكر «فيبر». إن الفلسفة البرجماتيه تتضمن التعرف على حقيقة كل ما هو عملي في أي لحظة معلومة، لكن «فيبر» على عكس ذلك، إذ أنه لا يتعامل مع الجانب العملي للحقيقة. إن وجهة نظر «فيبر» التحليلية تتجلى بوضوح في وجود فجوة منطقية بين الحقيقة الواقعية والحقيقة الأخلاقية، حيث لا يوجد قدر من المعرفة القياسية يمكن أن تثبت صحة متابعة أحد الاخلاقيات عن الأخرى، لكنها يمكن أن تكون ملزمة موضوعياً للممارس السياسي، كحالة فردية، ليتوسط بين وجهات النظر المتعصبة أو العدائية حتى يمكنه أن ينحاز لأحدهما. ولكن هذا ليس له علاقة بالموضوعية العلمية. فمن الناحية العلمية، فإن المسار الوسط ليس هو إلا صدق، ولو بشعره واحدة عن قيم الطرف الأكثر تطرفاً في القيم سواء كان يساراً أو يميناً. إن مادة مناقشة «فيبر» عن طبيعة الموضوعية تحتوي على محاولة لطرد الارتباكات، التي وفق رأي فيبر، كثيراً ما تحجب العلاقات المنطقية بين الأحكام العلمية والحكم علي القيمة، كما ذكرنا من قبل. فبالنسبة «لفيبر»، فإن الشيء المحدد لا يعني القضاء علي القيم من جانب المناقشة العلمية.إن واجب العالم الاجتماعي أن يكون واضحاً بقدر الامكان بشأن قيمة الخاصة. إن مراقبة هذا الالتزام بحرص، سوف يفضي إلى أنسحاب قيم الباحث الاجتماعي عن عملية الارتباط بعمله. إنه وفقاً لذلك، فإن الاتجاه الذي سوف يكون له تأثير أخلاقي لن تكون له صلة بالموضوعية العلمية[4].

٢ - الحكم على الحقائق والحكم على القيمة

ثمة فصل منطقي بين الافتراضات الحقيقية والافتراضات القيمية، أي أن العلم ذاته لا يستطيع أن يكون مصدراً لمصداقيه القيم الثقافية. بمعنى أنه لابد من تمييزه عن العقل الذي

يفترض أن يكون هناك مسبقاً إقراراً من قبل العلم بوجود القيم، تلك التى تحدد لماذا يكون التحليل العلمى ذاته نشاطاً مرغوباً فيه، أو ذو قيمة. فالعلم ذاته يرتكز علي مجموعة من قيمة لا يستطيع أى قيم أخرى التصديق عليه عملياً، لهذا فإن الهدف الأساسى للعلوم الاجتماعية حسب رأى «فيبر»، هو فهم الخاصية الفريدة للحقيقة التى نتحرك من خلالها وفيها، أى أن الهدف الأساسى للعلوم الاجتماعية هو فهم لماذا تكون ظاهرة تاريخية معينة علي ما هى عليه. لكن هذا يفترض التجرد من التعقيد اللانهائى للحقيقة الامبريقية(٥).

لقد تقبل «فيبر» الكانطيه الجديدة التى إعتنقها «ريكر» و«فيند لباند»، تلك التى مفادها أنه لا يوجد أى وصف علمى كامل للحقيقة، علي أن الواقع يتكون من تدفق أو أنتشار غير مرئى. فلو ركزنا على عنصر محدد للواقع، فإننا سوف نجد أنه تتمشى مع هذه الحقيقة. إن أى صورة من صور التحليل العلمى، أو أيه معلومة علمية، سواء كانت طبيعية أو فى مجال العلوم الاجتماعية، تتضمن فى الواقع اختياراً من الحقيقة غير المحددة.

والآن كما أشرنا، فإن العلوم الاجتماعية تهتم بالاساس بمعرفة العلاقات والمدلول الثقافى لاحداث فردية من ناحية، وأسباب وجودها تاريخياً من ناحية أخرى، حيث أن الواقع غير محدود بدرجة كبيرة. وحيث أن أختيار المشاكل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للباحث الاجتماعى لابد أن نجيب عن ماهية ظواهر القيمة التى تحدد ما نريد أن نعرفه. إن هذا السؤال لا يمكن الإجابة عليه، حسب رأى فيبر، عن طريق التأكيد على ما ينبغى أن نبحث عنه فى العلوم الاجتماعية، أو تلك التى تحدث علاقات أو قوانين مثل القوانين الموجودة. فى العلوم الطبيعية. إن تشكيل القوانين يتضمن تنظيم خاص لتجريد الواقع المعقد، حتى أن أى حدث لا

يقع تحت الاحداث التى شملها القانون تعتبر مصادفة وبالتالى فهى غير مهمة من الناحية العلمية(٦).

لكن هذا غير مناسب لفهم نوعية المشاكل التى تشغل محور اهتمامنا فى العلوم الاجتماعية. وغنى عن البيان، أن أعمال «فيبر» تركز بشكل أساسى على تصوير كيفية تكوين الرأسمالية الاوربية الغربية والمنطق المرتبط بها، أنه لا يهمنا فى هذا الإطار، لأن الاحداث التاريخية التى يمكن تلخيصها تحت مبادئ عامة تشبه القوانين، وفى هذا السياق يحق لنا أن نتساءل، ما الذى يجعل هذه الاحداث لها دلالة جوهرية لدينا، إنه رداً على ذلك نقول أن مثل هذه الاحداث تكون بمثابة احداث فريدة فى حد ذاتها، علاوة على ذلك، من الخطأ أن نفرض أن العلوم الطبيعية غير مهمة باكتشاف القوانين، فعلى سبيل المثال، نجد أن علم الفلك عادة ما يعتبر مصاحب لتواليات خاصة للتطور وتتجمع تحت قوانين ولا تأخذ أهميتها من ارتباطها بعلاقات عامة.

وعلى الرغم من أن «فيبر» لا يعرض هذا من قبيل الشرح والتصوير، فإن المثال الذى قدمه «ريكت» لرجال الفلك فى دراسته التفصيليه عن أصل النظام الشمسى كان جيداً. وفي ضوء التعميم لخصائص الكون، فإن نظامنا الشمسى ليس له مغزى إطلاقاً. إن اهتمامنا بتطوره المحدد يشتق من حقيقة أنه فى هذا الجزء من السماء تقع الأرض، إن ذلك يبين أن الفرق بين العلوم الطبيعية والاجتماعية ليس إختلافاً قاطعاً من وجهة نظر أن الاختلاف بين المعرفه المبنيه على قوانين والمعرفة المبنيه على صور غير يقينيه.

فبينما يأتى التركيز الأساسى للعلوم الطبيعية على تأسيس المبادئ العامة، فإن معرفة

الخاص منها مطلوب أيضاً، فليس من الصواب أن نعتبر التفسير السببى ممكن فقط من خلال تصنيف أحداث تقع تحت قوانين عامة. إن الحدث العارض من وجهة نظر قانون معين، يمكن تتبعه حتى نعرف سبب حدوثه، ولكن لا يجب أن نتخيل أن هناك سبباً واحداً، أو مجموعة أسباب محددة، يمكن أن تعطينا تفسيراً كاملاً فى حد ذاتها. إن القرار الذى يتخذ لانهاء بحث من الابحاث، وأن نعترف بأن فهمنا لظاهرة معلومة صائب، هو مسألة إختيار، وذلك مثل إتخاذ قرار البدئ فى البحث. أن ذلك لا يعنى، حيث يؤكده «فيبر»، أن الأفتراضات المؤسسة علي قوانين غير ممكنة فى العلوم الاجتماعية، وتشكيل مبادئ تفسيرية عامة، ليست غاية في حد ذاتها، وأنما وسيلة يمكن استخدامها لتسهيل تحليل ظاهرة معينة مطلوب تفسيرها(٧).

إن التقدير الصحيح لأى تأثير فردى بدون تطبيق، يمكن أن يكون معرفة منطقية، وذلك مثل معرفه تكرار الاسباب فإنه سوف يكون مستحيلا بوجه عام. يبقول آخر، أنه عندما يحاول الباحث إرجاع الأسباب التى تؤدى إلى الوقوف على مدى إمكان أن يكون عنصراً ما سببا رئيسياً، فهذا يعتمد على الاقتراحات، التى فى حالة الشك لابد من تبريرها، للعلاقات الصحيحة بين نوعيات الاحداث. إلى إى مدى يمكن للباحث أن يصل الى تفسير سببى من خلال خياله المدرب بالتجربة الشخصية والطرق التحليلية، والى إى مدى يسعى إلى صياغة تصميمات مؤسسة بطريقة محسوسة. إن ذلك يعتمد على نوعية هذه الحالة التى أمامه، ولكن من الصواب دائما، أنه كلما كانت معلوماتنا دقيقة ومؤكدة عن المبادىء، كلما تاكدنا من تفسير الاسباب. ولكن ما مدى إحساسنا بوجود علامات سببيه معينة؛ فى تصوره أو شرحه التطبيقى الشهير، يتخذ «فيبر» مثالاً لتعامل «ادوارد ماير» لمدلول نتيجة معركة الماراثون

للتطور التالى للثقافة الغربية. وفى ذلك، يرى أن السبب الأوحد لاهتمام المؤرخين بالماراثون، يكون فى حد ذاته مصادفة صغيرة، حيث يعتبر نتاجاً له مدلول سببى حاسم فى إحياء التطور المستقل للحضارة الهيلينية التى أنتشرت فيما بعد فى كل أوربا. ولكن نبين أن معركة ماراثون كان لها مغزى سببى بهذه الطريقة، فلابد أن نضع فى اعتبارنا إحتمالين منفصلين ممكنين هما، أثر الحضارة الهيلينية مقابل أثر الحضارة الفارسية على تطور الحضارة والثقافة الأوربية فيما بعد...

إن تقدير المغزى السببى لحقيقة تاريخية يبدأ بعرض السؤال الآتى: فى حالة استبعاد هذه الحقيقة من العوامل المعقدة التى نضعها فى حسابنا كمحددات مشتركة، أو فى حالة تعديلها الى اتجاه معين، هل مسار الأحداث المتوافق مع قواعد القياس العامة ممكن أن يأخذ إتجاها مخالفا للملامح التى يمكن أن تكون حاسمة لمصالحنا؟. وفى صدد مثال أهمية معركة الماراثون يمكن أن نوضح هذا إذا ما تخيلنا انتصار الفرس ونتائجه المحتملة ثم تقديرها. الواقع أن هذا كان سيؤثر كثيراً فى التطور التالى للحضارة الهيلنية وثقافة أوروبا.

لقد أثار فيبر هذا المثال لكى يقدم تعليلاً مناسباً. نحن تقرر عن ثقة أنه فى هذه الحالة، أن ثمة نتيجة مختلفة لمعركة «ماراثون» كانت ستكون كافية لإحداث تغيرات في تطور الثقافة الأوروبية التالية.

والحقيقة أن اختيار إهتمامات العلوم الاجتماعية والتعرف عليها ضرورى بشكل موضوعى، ويتضمن اختيار المشاكل التى لها أهمية، وتلك التى لها دلالة ثقافية محددة. وهذا لا يوحى بأن تحليل الأسباب الموضوعية أمر غير ممكن ، فعلي العكس أن تفسير الاسباب

تؤكد صحة تفسيرات أخرى، وليس صحيحا لاجل شخص معين فقط، ولكن «ان اختيار القضايا» للتحرى عنها، أو قل البحث عنها، والدرجة التى يعتقد الباحث أنها ضرورية وهامة للوقوف على الأسباب المسئولة عنها، تكون دائماً محكومة بافتراضات قيمية. إن إفتراض «فيبر» يتمثل فى أن الاهتمام الرئيسى هو فى الشكل الخارجى الفريد، وذلك يعنى أن مادة العلوم الاجتماعية، إنما هى دائماً افتراضية.

٣ - صياغة مفاهيم مثالية

إن تحديد «فيبر» لطبيعة المفاهيم المثالية واستخداماتها في العلوم الاجتماعية لم يأت من فراغ، وإنما كان له جذور منطقية من وجهة نظر المعرفة، حيث أن المفاهيم المستخدمة فى العلوم الاجتماعية لا يمكن أن تستقى مباشرة من الواقع دون إدخال اية افتراضات قيمية مسبقة، وذلك لأن المشكلات هى التى تحدد الاهداف المعتمدة علي هذه الافتراضات المسبقة. وهكذا فإن تفسير وشرح التطور التاريخى يتطلب تكوين مفاهيم تسير وفق هذا الغرض، ولا تعكس عالميا الخصائص الضرورية للواقع.

إنه حينما نذكر الخصائص الرسمية لمفاهيم مثاليه، لا يؤسس طريقة جديدة للمفاهيم، وإنما يوضح ما تم عمله فى الواقع العملي، وحيث أن معظم الباحثين غير مدركين تماماً لنوعية المفاهيم التى يستخدمونها، فإن صياغتهم تميل دائماً للمغالاه وعدم الدقة. أن اللغة التى يتحدث بها المؤرخ تحتوى على مئات الكلمات الغامضة التى يشبع حاجاته اللاواعية للتعبير الصحيح، والتى فى الوقت عينه يشعر بمعناها بشكل مباشر ولكن لا يفكر فيها بوضوح[٨].

ومن المهم أن نشير هنا إلي أن صياغة الشكل المثالى هو فى الواقع يخضع لمنطق

التحرير حيث يكون عبر اتخاذ عدد غير محدود من العناصر، تلك التى تعمل على كشف الستار عنها. رغم وجودها فى الواقع، وهكذا فإن خصائص الأخلاقيات الكالفينية التى حللها «فيبر» فى كتابه الأخلاق البروتستانتيه، نجدها قد أخذ ها من كتابات مؤرخين مختلفين آخرين، بمعنى أن هذه الأفكار لم تكن وليده «فيبر»، أو قل أن فيبر لم يكن الوحيد الذى وضع يديه عليها، ولكن الجديد فى ذلك، أن العقيدة الكالفينية التى تعرف عليها فيبر لها أهمية خاصة مرتبطة بصياغة الروح الرأسمالية. أن مثل هذا النموذج المثالى ليس وصفاً لأى جانب محدد من الواقع، ولا هو بالتالى افتراضاً مسبقاً، وإنما هو من ذلك النوع الذى يساعد فى الوصف والتفسير معاً.

ويجدر أن نشير إلى أن النموذج المثالى ليس بالطبع مثاليا بالمفهوم الطبيعى، فهو لا يتضمن أن يكون تحقيقه من الأمور المرغوب فيها، فعلى سبيل المثال فإن مشروع صياغة المؤرخ مثالى عن الجريمة أو الدعارة أو اية ظاهرة أخرى، فإن النمط المثالى حول ذلك هو نوع نقى أو خالص لمفهوم منطقى وليس كمثال، وفى إطار ذلك فإنه وفقاً لمفهومه الخالص، فإن هذا التكوين العقلى لا يمكن أن نجده بطريقة امبريقية فى أى مكان على أرض الواقع.

إن خلق أو إيجاد الانماط المثالية ليس غاية فى حد ذاتها، وإنما الفائدة العملية لأى نموذج مثالى يمكن التعبير عنها فقط فيما يتعلق بمشكلة محسوسة، أو عدة مشاكل. إن الغرض الوحيد من إيجاده هو لتسهيل تحليل الأسئلة الامبريقية. أنه عند تشكيل النموذج المثالى لظاهرة مثل الرأسمالية الناضجة، فإن الباحث الاجتماعى لن يستطيع أن يصل إلى ذلك إلا عن طريق الاختبار الامبريقى لأشكال محددة من الرأسمالية.

فالنموذج المثالى لا يتشكل من خلال مفاهيم فكرية خالصة، وإنما يتشكل من خلال التحليل الامبريقى للمشاكل الملموسة، تلك التى سوف تقوم بدورها لزيادة دقة هذا التحليل، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن النماذج المثالية تتباين تبايناً واضحاً فى هذا الصدد عن طريقه ومجال استخدام المفاهيم الوصفية، فالنماذج الوصفية بينما تلعب دوراً محورياً وهاماً فى فروع كثيرة من العلوم الاجتماعية، فهى ببساطة تلخص الملامح المشتركة لمجموعات الظواهر الامبريقية، فإن النموذج المثالى يتضمن توضيحاً لجانب واحد من وجهات النظر المختلفة، لذا يحدونا أن نقول أن إستخدام الوصف ينطوى على خلط مجرد وشائع لظواهر ملموسة. وفى هذا الصدد قد أعطى «فيبر» مثالاً لمفاهيم الكنيسة والطائفة، تلك التى يمكن أن تكون أساساً لتصنيف يضم الجماعات الدينية.

لكن إذا اردنا أن نطبق هذا التصنيف، فلابد أن نحلل أهمية المحرمات الدينية وفقاً لمنطق الثقافة الغربية الحديثة، ومن ثم فعلينا أيضاً أن نعيد صياغة مفهوم الطائفة، وذلك حتى يتسنى لنا التأكيد علي مكونات الفكر الطائفى الذى يتأثر بهذا الشأن على وجه الخصوص. إن المفهوم عندئذ يصبح مفهوماً مثالياً، أى مفهوم وصفى يمكن تحويله إلى آخر مثالى، وذلك من خلال تجريده أو إعادة توليف عناصر معينة. ووفقاً للمصطلح العملى، فإن فيبر يقول أن هذا ما يحدث دائما، وفى إطار ذلك يركز «فيبر» على ضرورة صياغة نماذج مثالية ترتبط بتسهيل فهم أمور تاريخية، حيث أن ذلك يبين بشكل واضح مدى التباين بين ما يسمى بالنماذج الوصفيه أو الأخرى التى يطلق عليها بالمثالية(٩).

بيد أن النوع المثالى للمفاهيم ليس قاصراً فقط علي هذا الهدف، بل أن هناك انواعاً

أخرى تختلف عن النماذج المثالية. وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم ليست من النوع الوصفى البسيط، إلا أنها لها صفة عامة، وينبغى أن نشير هنا إن التحول من النموذج الوصفى إلى المثالى يحدث حينما نتحول من التصنيف الوصفى للظواهر إلى التحليل الوصفى أو النظرى لهذه الظواهر. اننا فى هذا الصدد يمكن تصوير ذلك بالإشارة إلى فكرة التبادل، أن ذلك يعد من المفاهيم الوصفية طالما أننا قانعين أن نلاحظ أن عدداً غير محدد من التصرفات الإنسانية التى يمكن تصنيفها على أنها تفاعلات تبادليه، لكن إذا ما حاولنا أن نصيغ فكرة عن عنصر لنظرية الفائدة فى الاقتصاد، فنحن نكون بصدد تكوين نموذج مثالى للتبادل، ذلك الذى يتأسس على فكرة عقلانية محضة.

ويجدر بنا أن نذكر أن العلاقة بين العلم الاجتماعى وأحكام القيمة تعتبر من الأشياء المحورية فى مناقشة «فيبر» خاصة فى مقالاته التى نشرها بين عامى ١٩٠٤ و ١٩٠٥ ويبد أن هذه العلاقة قد تعامل معها من جانب مغاير عما قدمه فى مقالته عن «الحياد الأخلاقى»، تلك التى تعامل فيها مع تساؤل محورى تناول بالأساس العلاقة بين العلم الاجتماعى والسياسة الاجتماعية، التى لا تختص فحسب بالوضع المنطقى لأحكام القيمة، وإنما بالجانب العملى، ومفاد هذا التناول، هل يجب على العالم أن يستخدم مكانته العلمية أو الاكاديمية أو مركزه لكى يمزج ويطعم قيمة بأخرى؟. إن هذا التساؤل يعتمد فى النهاية على قيمه معينه، وبالتالى لا يمكن حله عن طريق الشرح أو التفسير العملى، إنها قضية، يجب فى التحليل الأخير أن تتقرر فقط بالإشارة إلى المهام التى يوكلها الفرد إلى الجماعات حسب قيمة الخاصة، وإذا كانت مهام التعليم ستفهم من خلال منظور واسع، فإن دور المعلم يتمحور فى أن يقدم لتلاميذه مدى

واسع من الثقافة الأخلاقية والجمالية، عندئذ يصبح من الصعوبة بمكان أن يقوم المدرس بتقبل قيمة ومثله عن المجال الذى يدور حول الموضوعات التى يقوم بتدريسها، أن وجهه نظر فيبر فى هذا الإطار تدور حول التخصص المهنى فى التعليم خاصة فى المواد التى تحظى بدرجة عالية من العلمية.

وفى مثل هذه الأحوال، فإنه لا يجوز للمدرس أن يقوم بالتعبير عن أرائه، أو مشاكل العلوم الاجتماعية، بينما هى تأخذ أهميتها من كونها مشاكل نابعة من قيم ثقافية معينة، وبالتالى فلا يمكن حلها ألا من خلال التحليل الفنى، وتلك هى مسئولية المدرس. ولكن فى الإطار نفسه ينبغى علي الدارس أن يتعلم من أستاذه فى قاعة المحاضرات، أولاً: القدرة على انجاز المهام الموكوله إليه، ثانياً : أن يتعرف على الحقائق بشكل قاطع حتى لو كانت مثل هذه الحقائق غير مريحه ومربكه له شخصياً، فضلاً عن قيامه بالتمييز بينها وبين تقديراته الشخصية، ثالثاً : أن يحيد ذاته وأن يكتب دوافعه ونزواته، حتى لا يتضح بطريقة أو بأخرى ذوقه الشخصى أو مشاعره الأخرى[١٠].

وعلى الرغم من أن أستاذ الجامعة لديه كل الفرص المتاحة لكل مواطن آخر لمتابعة قيمة عن طريق العمل السياسى، إلا أنه لا يجب أن يطالب بمزايا خاصة لنفسه، فكرسى الاستاذية ليس مؤهلاً خاصاً، أو يصرح له بالتنبؤات الشخصية، فالاستاذ الجامعى الذى يحاول استغلال منصبه بهذه الطريقة قادر على أن يستغل موقفه فيما يتعلق بالطلبه المتلقين للعلم الذين ينقصهم النضج والثقة بالنفس. فإذا كانت الجامعة ستصبح منبراً تناقش فيه القيم، فهذا يمكن فقط أن يكون على أساس أن تكون المناقشة حرة ومفتوحة لمناقشة الأسئلة

الأساسية من كافة أوضاع القيمة، ولكن هذا غير موجود إطلاقاً فى الجامعات الالمانية، وطالما أن هذا هو الواقع كما يبدو لى، وفقاً لقول فيبر، فإن ذلك هو واقع العلم وكرامته ومن يمثله. أنه يتوجب على العالم أو الاستاذ الجامعى أن يشيح وجهه عن إشكاليات القيمة، ويضيف فيبر على ما سبق، أن ذلك لا يعنى بالطبع أن يرفض مدرس الجامعة أن يعبر عن أحكام سياسيه أو أخلاقية خارج نطاق الجامعة، بل على العكس أن يعارض الحياد الأخلاقى خارج نطاق الجامعة.

إنه أمر غير مشروع أن يغلف الإنسان قيمة فى مجال السياسة بموقف الحياد، العلمى خارج الجامعة، كما أنه أمر غير مشروع أيضاً أن يعظ بمواقف معارضة داخلها. على أى الاحوال أنه من الضرورى التعرف حسب رأى «فيبر» على قضية محورية ألا وهى ما تتعلق بمسألة هل يجوز للفرد أن يعرض موقف قيمى محدد من خلال قيامه بالتدريس، وذلك بحكم أنه منفصل عن العلاقة المنطقية لمقترحات القيمة الحقيقة فى العلوم الاجتماعية. أن مشاكل القياس الامبريقيه، يجب أن تحل بطريقة غير قيمية، لأنها ليست مشاكل قيمية وإنما هى مشاكل العلوم الاجتماعية. أنه ينبغى علينا فى هذا الصدد أن نختار، وفقاً لعلاقة الظاهرة بالقيمة التى نتعامل معها، إنه فى مسائل البحث الامبريقى لا يسمح بالتقييم العملى من خلال هذه الحقيقة المنطقية الصارمة[11].

إحدى عشر: العقلانية وديانات العالم والرأسمالية الغربية.

تتمحور دراسات «فيبر» قاطبه عن الديانة اليهودية والصينية والهندية، تلك التى جاءت بعنوان «الاخلاقيات الاقتصادية لديانات العالم». أن المتأمل فى هذا العنوان نجده يشير إلى

الاهتمام المستمر بأفكاره التى أوردها فى مقالته الأولى عن العقيدة الكالفينية وروح الرأسمالية الغربية. ولكن الحقيقة أن هذه الدراسات التالية جاءت تركز بشكل قوى على الظواهر الاجتماعية والتاريخية، وهو أمر افرزه العنوان الحديث نسبياً الذى استهل به الكتاب، والذى يوضح بشكل جلبى العلاقة بين محتوى المعتقدات الرئيسية وأشكال النشاط الاقتصادى التى تميز نظام اجتماعى معين وتتأثر بمؤسسات أخرى داخل هذا النظام.

لقد أكد «فيبر» أن دراساته عن ديانات العالم لا تحتوى على نموذج أو قالب نمطى عن الدين، ومن ناحية أخرى فهى لا تشكل عملاً تاريخياً محضاً، أنما هى دراسة نموذجية، أى أنها تفكر فى كل ما هو مثالى وهام فى الانجازات التاريخية للأخلاق الدينية. إن ذلك يعد من الأهمية بمكان لربط الديانات بالتناقضات الكبيرة للعقول الاقتصادية، فضلاً عن أهمال جوانب أخرى، ولكن ينبغى أن نعى أن ما قدمه من دراسات لم يقدم فيها صورة مثالية وكامنه عن ديانات العالم.

ويرى «فيبر» أنه لكى نفهم أثر الأخلاقيات الدينية علي التنظيم الاقتصادى، ينبغى علينا أولاً أن نفهمها في ضوء وجهه نظر محددة، أى فى ضوء ارتباطها بتقدم أو تأخر التحليل مثل سيطرتها علي الحياة الاقتصادية. إنه عند إستخدام مفهوم «الاخلاقيات الاقتصادية» لا يعنى أن «فيبر» يرى ضرورة تحليل المعتقدات الدينية التى تحتوى على إتجاهات وصياغات واضحة لأى نشاط اقتصادى فى إطار ما هو مسموح به أو مرغوب فيه، وكذا درجة وضوح وطبيعة أثر الدين علي الحياة الاقتصادية المتغيره، إن ذلك لا يختلف كثيراً عما قدمه فيبر فى كتابه «الاخلاق البروتستانتيه» الذى يركز فيه على المنطق الداخلى لاخلاقيات ديانه معينه علي

النتائج السيكولوجية والاجتماعية المسئولة عن تصرفات الأفراد(١).

أنه وفقاً لذلك، يمكن الزعم بأن «فيبر» في كل دراساته استمر في بعده عن الماديه أو المثاليه كوسيلة تزوده بتفسيرات عامة للمصادر التي تؤثر في الظاهرة الدينية. أن أشكال خارجية مشابهة لتنظيم الاقتصادي تتوافق مع أخلاقيات تتباين تماماً وفقاً لشخصيتها المحددة، بما تنتج نتائج تاريخية مختلفة تماماً، إن الأخلاق الاقتصادية لا تعد عاملاً وظيفياً بسيطاً، الصورة من صور التنظيم الاقتصادي، الأمر الذي يعني أن المعتقدات الدينية هي الأخرى تعني واحدة من بين مجموعات مختلفة من المؤثرات الى ربما تحدد ملامح الاخلاق الاقتصادية، وذلك باعتبار ان الديانه ذاتها تتأثر بشدة بالظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى.

١ - الــدين والسحــر.

لقد وضعت مقالات «فيبر» عن ديانات العالم مقابل الخطوط الخلفية العريضة لعلم اجتماع الدين الذي عرضه في كتاب «الاقتصاد والمجتمع» والذي يرى فيه أن الناس عن طريق مشاركتهم في العقيدة والسحر يميزون بين هذين الموضوعين، باعتبار أن أحدهما له مواصفات خاصة، والآخر ينتمي إلي عالم الأشياء العادية، وهو في ذلك يرى أن هناك أشياء معينة (فقط) تأخذ قسمات دينيه محددة، وأن هناك في المقابل أشخاص معينين هم القادرون على الحصول على الالهام أو القدسية التي يهبوها بقوى دينية.

إن هذه القوى الملهمة وغير المتمايزة من حيث الشكل مثل «المانا» تكون المصدر الأصلي للكاريزما التي تتحدد من خلال الشخصيات الكاريزمية العظمية الذين افادوا النظرية والتاريخ

من خلال كتاباتهم، وافسحوا الرؤية للتعرف على ديانات العالم المختلفة. أنه لكى ندلل من خلال تحليلات فيبر لأنماط الشرعية الكاريزمائية التى تنتقل من جيل إلي آخر، والتى لا تأخذ سمات كليه للكية الافراد، أن نحنو حنو دوركايم الذى عمل فى إطار هذا الموضوع على تقديم الحجه علي صحه افتراض سيطرة الكاريزما من خلال الرجال العظام الذين عرفهم وحدثنا عنهم التاريخ(٢).

ولكى ينبغى أن يكون واضحاً من خلال تحليل فيبر لأساليب شرعية الكاريزما التى يمكن أن تنتقل من جيل إلى جيل. إن الكاريزما لا تعامل على أنها ملكية فرديه تماماً. أن فيبر يتفق مع دوركايم علي أنه فى أكثر العقائد بدائية (وهذا لا يوحى أنها صور أولية أو نواه لتطور ديانات أكثر تطوراً، أن هناك مؤثرات روحية عامة لا تتجسد كآلهه ولكنها ميزات إرادية. أنه عندما تظهر الالهه بالفعل، فإن لها وجود داخلى. إن الاله ربما يمكن اعتباره متحكم فقط فى حدث واحد، حيث أن الظروف التى تجعل من الآله قوة دائمة معقدة دائماً، وغالباً ما يكون غامضة فى سياقها التاريخى.

ووفقاً لرأى فيبر، فإن اليهودية والإسلام يعتبران من المؤمنين بوحدانيه الله وفق المفهوم الصارم. ففى المسيحية نجد أن الله من الناحية العملية وليست النظرية هو واحد حسب الاقانيم الثلاثة، وهذا ينطبق بشكل صارم على الكاثوليكية. وإذا كان هناك إتفاق عام على التوحيد فإن بداية الاتجاه إلى ذلك يمكن أن تتمايز فى كل ديانات العالم. وعلي الرغم من أن أسباب ذلك تتمايز وتتعدد فى بعض الديانات أكثر من الأخرى، إلا أن هناك عاملاً واحداً. وإذا كنا ما أوردناه تواً يمثل العامل الأول، فإن العامل الثانى هو حاجة عامة الشعب فى المجتمعات

التقليدية إلى آلهة يستندون إليها، لها القدرة على التأثير السحرى، فكلما كانت الآلهة ذات قوة معينة، كلما كان مبتعداً عن الحاجات اليومية للجماهير، حتى عندما يظهر الإله فى المقدمة، فإن كسب وده عن طريق السحر كان متوافراً فى السلوك الدينى العملى للعامة، فعندما يرتبط الناس بالإله من خلال الصلاة والعبادة، يمكننا أن نعتبر وجود العقيدة منفصل عن إستخدام السحر.

إن القوى السحرية لا تعبد، وإنما تسخر لحاجة الإنسان عن طريق التعاويذ. إن الفرق بين الدين والسحر يتجاوب مع مكانه وإختلاف القوى بين الكهنه من جانب، ورجال الدين من جانب آخر. إن الكهنوت يتكون دائماً من مجموعة من الممارسين الذين يكونون مسئولين مسئولية دائمة عن العشيرة، وعلى الرغم من ذلك، فهناك بعض العشائر الذين يفتقدون لوجود كهنوت واضح نتيجة لوجود فريق من الكهنه له دلالاته الخاصة في تحليل المعتقدات الدينية خلال حالات ممارسة السحر. ان عدم تواجد عشيرة بدون كهنه يؤدى عادة إلي وجود قدر ضئيل من التطور لنظام الإيمان الدينى الثابت(٣).

وفى علم الاجتماع الدينى الذى قدمه «فيبر»، فإن النبى شخص مساو فى الأهمية لكاهن. فالنبى هو حامل شعار العقيدة، أو رمزها، والذى من صميم رسالته أن يعلن الوصايا الالهيه. فعلى الرغم من أنه ينتج عن الرسالات النبوية تشكيل مجتمعات دينية جديدة، فإن انشطه كهنه الإصلاح الدينى يمكن أن تحقق نفس النتيجة. أن النبوة تقدم لفيبر المصدر الاريخى الحاسم للعقائد التى تحدث تغيراً أساسياً فى المؤسسات الدينية. إن ذلك ينطبق علي الواقع التاريخى لمحو السحر من السلوك اليومى للحياة، تلك التى تعمل على إنفصال أو اغتراب الناس عن

الواقع المعاش. إن عملية الانفصال هذه تصل إلى ذروتها فى الرأسمالية. أنه فى كل العصور ثمة وسيلة واحدة لكسر قوة السحر، وتأسيس سلوك عقلانى فى الحياة، تلك التى تتمثل فى النبوة العقلانية الكبرى.

ويجدر بنا القول أنه ليست كل نبوة تعمل علي تدمير قوة السحر، ولكن من الممكن للنبى الذى يأتى بمعجزات أن يكسر القواعد المقدسة التقليدية. لقد خلصت النبوات العالم من السحر، وفى قيامها بهذه المهمة، فإنها سعت إلي خلق الاساس العملي والتكنولوجى الحديث الذى ساهم فى قيام الرأسمالية(٤). إن الانبياء نادراً ما تنحدر نشأتهم من خلال فئة الكهنه، وفى الوقت عينه يجعلون نواتهم فى موقف معارضة واضحة لهم. أن النبى الاخلاقى هو الذى يجعل تعاليمه تقوم على نشر الدعوة الإلهية والتى يمكن أن تتكون من مجموعة من الأشياء العادية المحسوسة، أو من خلال مجموعة من الأوامر الأخلاقية العامة، والتى يطلب الرضوخ لها كواجب أخلاقى، وإذا كان النبى المثالى هو الذى يظهر فريق الخلاص، فإنه يجعل من ذاته مثالا فى حياته الخاصة ولكنه فى الوقت نفسه لا يجعل من ذاته وسيطا للرسالة الإلهية، ومن ثم فعلى الآخرين أن يتقبلوها، ولعل أبرز مثال على النبوة المثالية، تلك التى سادت فى الهند، وفى بعض الأحوال فى الصين أو مثل شهود يهوه فى اليهودية فى الشرق الأدنى، تلك التى كانت أحد السمات الظاهرة للنبوة الأخلاقية(٥).

وينبغى لنا أن نشير عطفا على ما سبق، أن كلا النوعين من النبوة لها سمات مشتركة وهى إظهار وجه نظر عالمية مترابطة تشجع على وجود اتجاه متكامل له مغزى معين فى طرائق الحياة والتفكير والعقيدة. إن المعتقدات التى تتجمع علي أنها نبوات ربما تكون بالمفهوم

المنطقى الصارم غير متوافقة مع ما هو قائم قبلها، الأمر الذى يجعلها تأخذ وحدة مميزة تتمثل فى التوجيه العملي للحياة. إن النبؤة دائماً ما تحتوى علي مفاهيم دينية هامة عن العالم، يقابلها تحدى لكى تنتج وحدة منتظمة لها معنى معين. إن نتائج الصراع بين الانبياء والكهنه تختلف وتؤدى إما إلي أنتصار النبى واتباعه وتأسيس نظام دينى جديد، أو التكيف مع سلك الكهنوت، أو سيادة العكس تماماً، أى القضاء على النبؤة من خلال الكهنه(٦).

٢ - العناية الإلهية في الصين والهند.

إذا كان تطور النبؤة فى الصين التقليدية قد ثبت زيفها فى مرحلة مبكرة، فإنه فى الهند كان الوضع على العكس من ذلك، حيث ظهرت عقيدة هامة للخلاص، برغم أنه منذ ظهور انبياء الهندوس وبوذا لم يعلنوا أنهم مبعوثوا العناية الإلهية. أنه فى إطار ذلك تتباين الهندوسية فى بعض النواحى الهامة من الديانات الأخرى.

لقد كانت الهندوسية عقيدة متسامحة. فمن الممكن أن تكون هندوسياً ملتزماً، ومع هذا تتقبل مبادئ مسيحية يعتبرها كل مسيحى من الأمور الخاصة به. وعلي الرغم من ذلك، فهناك معتقدات خاصة يتقاسمها معظم الهندوس، وتعتبر معتقدات ثابتة، بمعنى أنها تشكل حقائق نهائية، وأن انكارها يعتبر كفراً أو جحوداً(٧).

وفى هذا الصدد، فإن عقيدة انكارها تمثل أكثر العقائد فى التاريخ من حيث تمسكها بمبدأ العناية الإلهية، وبسببها يرى «فيبر» أنها تبنت شعاراً من الأفكار الشيوعية، تلك التى تتمثل فى أن الهندوس باعتبارهم من الطبقة المنبوذة، فإنهم يمكن أن يكسبوا العالم عن طريق تجسيد الروح المتوالي حتى يصلوا إلي أعلى المستويات ويصلوا إلي الجنه والخلود. ومن المهم

أى معى أن الهندوسية توطدت قبل ميلاد المسيح بخمسة قرون وعرفت خلالها الصناعة والتجارة قمة التطور، وعرفت الهند إبانها مراحل متطوره من العلم، وذلك وقت أن ساد جو من التسامح لم يكن له مثيل فى أى مكان أخر، كما تطورت الانظمة القضائية حتى أضحت ناضجة مثل أوروبا فى العصور الوسطى. ولكن مع ظهور نظام المنبوذين، وتصاعد كهنه البراهما تباعد سبل التطور الاقتصادى مثلما حدث فى أوروبا تماماً.

إن التأثير السلبى لنظام المنبوذين لم يمنع وجود مشروعات منتجه تتسم بتقسيم العمل المعقد، مثلما عرفت الصناعة الحديثة فى الغرب، وهذا ما نراه جليا فى الشركات الاستعمارية التى عرفتها الهند، وثمة تشابه واضح بين موقف البراهما فى الهند وموقف الكونفوشيه فى الصين، فكلاهما كانا نوعاً من الجماعات ذات المكانات الاجتماعية المتميزة. إن سيطرة هؤلاء على الواقع الاجتماعى قد جاء من خلال مجموعة المخطوطات الكلاسيكية التى كتبت بلغة منفصله عن لغة رجال الدين، ناهيك عن أنهم كانوا غير مرتبطين بالسحر، حتى ولو لم يكن هذا ناجحاً من الناحية العملية[٨].

لقد حدثت تطورات متميزة فى فترات محدودة فى الصين التقليدية، تلك التى تتمثل فى ظهور المدن ونقابات الحرف. إن ذلك هو ما حدث تقريباً فى الهند، بالإضافة إلى ظهور النظام النقدى وتطور القانون، ولكن انتماء المواطن الصينى قديماً، كان يتمثل فى وجود الامبراطور والطائفة الدينية والسياسية.

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن المجتمعات الصينية فى ظل هذا التطور يوحى لنا بغياب السلطة المحلية، إن كثير من تحليلات «فيبر» تهتم بالاساس بتسجيل تذبذب

التوترات بين السلطة المركزية والمحليات. ولا يغيب عنا فى هذا الصدد غياب نظام التعليم الصينى عن تدريب الطلبه على الحساب، تلك الطريقة المستخدمة فى التجارة، والذى كان يتعلمها الناس بالممارسة لا عن طريق التعليم الرسمى(٩).

إن الشىء المهم فى العقيدة الكونفوشسيه التى نركز عليها هنا هى تنشئتها للإنسان الذى يتصرف بلباقة وكرامه، وعلى وفاق مع نفسه ومع العالم الخارجى، وكذا ضبط النفس والمشاعر، ذلك الأمر الذى يعد من الأشياء الضرورية فى هذه الأخلاق، بحسبان أن انسجام الروح هو الهدف النهائى، وعلى هامش ذلك، فقد قام «فيبر» بعمل مقارنة بين المذهب الكونفوشسى والمذهب البيوريتانى المسيحى. وفى ذلك يرى فيبر أن الزهد البروتستانتى كان أكثر تزمتاً، بيد أن محتوى المنطق الكونفوشسى وعلاقته بعدم الكمال فى أرض الواقع كان يتباين مع المذهب البيوريتانى. إن البيوريتانيه قدمت خلطاً شديداً وتوتراً مماثلاً بين المثل الدينية والعالم الارضى المادى، فى الوقت الذى نركز فيه الكونفوشسيه حول التكيف المتجانس للفرد مع النظام الذى يعيش فى كنفه(١٠). إن ذلك كله هو ما جعل هذه الأشياء تبتعد عن الاذعان لتراكم الثروة والابتعاد عن تحقيق روح الرأسمالية(١١).

هكذا وبالرغم من تعدد العوامل التى ينبغى أن تكون حاسمة فى تشجيع نمو العقلانية الرأسمالية، فإن ذلك لا ينمو عفوياً كما هو الحال فى الصين وفى اليابان. لقد كانت هناك إمكانية أن تكون الصين المناخ الملائم لاستيعاب أسلوب الإنتاج الرأسمالى، بيد أن هذه الأرضية حوت على تباينات طفيفة باعدت بينها وبين وصول التنمية الرأسمالية إليها.

وفى هذا الصدد ينبغى أن نحدد بوضوح العلاقات بين النتائج التى أفضت إليها تجربة

الصين وتحليلات فيبر لظهور الرأسمالية الغربية. لقد عبر «فيبر» بوضوح عن ظهور العقلانية الأوروبية من خلال العجز فى العقلية الخاصة لوجود الاضطهادات المعياريه التى تجذرت فى أصول الشعب الصينى «روح الشعب»[٢٤]. لقد وصلت هذه العقلية فى أوروبا إلى وضعها أقصد وضعيه الزهد Ascetic البروتستانتى الذى كان خادعاً من وجهه نظر «فيبر» حينما قام بدراسة الصين والهند، أنه وفق معنى بسيط، فإن حقيقة هذه التجربة تتوضح فى إيجاد الصلة بين العوامل المادية التى تتصل بالظروف السياسية والاقتصادية للرأسمالية، والعوامل الثابتة فى تحليل الأفكار. وبالنظر إلى حالة الصين على سبيل المثال، نجد أنه فى إطار وجود سيادة العناصر المادية، فإن هذه الفترة شهدت وجود روابط خاصة تختلف عما هو ملائم أو يخص أوروبا وقتذاك، أن اختلاف واضح بين كل من العوامل المادية والظروف والخصائص المثاليه السائدة فى الغرب، عن تلك القائمة فى الشرق[١٢].

٣ - **انتشار العقلانية العلمية.**

بداءة يمكننا التركيز على أن ثمة خصيصة تسم المفاهيم التنموية التى نحتها الغرب، تلك التى تميز بين الشكل الخاص للدولة وسيادة العقلانية كقانون. لقد ربط «فيبر» وشدد على الحالات الفارقة ذات الدلالة التى برزت من خلال سياقات التراث القانونى الرومانى الذى أعقبه النمو الاقتصادى والاجتماعى لأوروبا، وبصفه خاصة، ذلك الذى جاء بنمو الدولة الحديثة، وعلى الرغم من أن هذا القانون جاء خلواً من العقلانية القانونية التى جاءت بها الدولة الحديثة فى أوروبا، فإنه جاء وفق الشخصية الاستبدادية التى لا تحيد فى تصورنا عما حدث إبان الثورة الفرنسية[١٣].

إن الربط بين نمو العقلانية الرأسماليه، مهما كانت درجة البساطة فى توضيح معالم الرأسمالية الأولى التى كانت جذورها فى أنجلترا، هو فى الواقع يعد شكلاً مضاداً لكل التأثيرات العقلية التى أفرزها القانون الرومانى. إن التقدم الذى جاء به النظام القانونى للعقلانية يمثل أحد التأثيرات المعقدة في تفاعل العوامل التى قادت إلى تكوين الدولة الحديثة، فإنه لا ينبغى لنا أن نغفل مهمة وجود الإدارة المهنية أو ما يطلق عليها بالبيروقراطية، تلك التى لعب دوراً محورياً فى إدارة الاقتصاد، ومن ثم توليد الدخل فى الاقتصاد العقلانى الحديث. والواقع أن مفاهيم الدولة الحديثة لا تتوقف عند هذا القدر وحسب، بل ينبغى أن يتم الربط بين تقدم الاقتصاد الرأسمالى ونمو الدولة وبين نمو الأسواق الوطنية والعالمية، ناهيك عن مصاحبة ذلك تدمير الجماعات المحلية وتأثيراتها المختلفة، تلك التى تتمثل فى وحدة القرابة التى لعبت دوراً كبيراً فى الماضى، حيث تعظيم التعاقدات وتشجيع الاحتكارات وتنظيم شرعية القوة المسيطرة من خلال الإنسان ومؤسساته القسرية التى كانت قائمة آنذاك(١٤).

وعطفاً على ذلك، فإن «فيبر» يرى أن المشروعات الرأسمالية الحديثة تكون ضرورية وممكنه وفقاً لحسابات العقل والمنطق العقلى للربح والخسارة فى الإصطلاحات الماليه. إن الرأسمالية الحديثة لايمكن تصورها دون حدوث تراكمات رأسمالية، أنه من خلال وجهه النظر الفيبرية، فإن العقلانية يمكن أن تتطابق فى مفهومها مع المؤسسات التى تدخل فى كنف النمط الحديث لنمط الإنتاج الرأسمالى، كما أنها فى الوقت نفسه تتباين عن الأنواع الأولى للنشاط الرأسمالى المتمثل فى المرابين أو المغامرين(١٥).

إن الشروط الأساسية التى يرى «فيبر» أنها من الأشياء الضرورية، تتمثل فى قدرة

المشروعات الرأسمالية علي التراكم، وتوليد الشروط التى وضعها «ماركس» أيضاً بشكل مشدد، وهى التى تتمثل فى:

١ – وجود أكبر قدر من جماهير العمال المأجورين الذين لا يكونون فحسب يتمتعون بالحرية فى توزيع قوة عملهم على السوق المفتوح، ولكن أيضاً يكونون قادرين علي تحقيق المكسب أو الرزق Livelhood.

٢ – غياب التحديد القاطع في قدرة تأثير الاقتصاد علي الاسواق، أو بمعنى آخر زيادة قدرة الرأسمالى على احتكار عملية الإنتاج والاستهلاك معاً.

٣ – الافراط فى استخدام التكنولوجيا الحديثة، التي تقوم وتنظم وفق منطق عقلانى.

٤ – الفصل بين المشروعات الإنتاجية وبين الأسر المعيشية، أو بمعنى آخر اختفاء المشروعات الإنتاجية التى كانت تضطلع بكل شىء(١٩).

والواقع أن وجود مثل هذه الصفات الاقتصادية، لا يمكن أن تأتى دون وجود عقلانية قانونية وإدارية فى الدول الحديثة، إن ذلك هو ما يميز خصائص النظام الرأسمالى الحديث الذى يقوم على تقسيم الطبقات بين رأس المال والعمال، وما ينطبق على الاقتصاد ينسحب أيضاً على التنظيمات الأخرى، أو بشكل خاص على التنظيمات السياسية، ذلك الأمر الذى دفع الادبيات الماركسية أن ترى ضرورة أن يقوم العمال بمصادرة أدوات الإنتاج. لذا فإن الدولة الرأسمالية الحديثة ينبغى أن تقوم علي فصل الإدارة عن الملكيه، أو بمعنى آخر، أنه ينبغى أن ينيب ملاك أدوات الإنتاج ما يقوم بإدارة عملية الإنتاج، ومن ثم عدم مركزه الإدارة

واحتكار السلطة، أن ذلك يعد من أهم الأشياء التى تعطى الرأسمالية البيروقراطية الحديثة ما يميزها عن كل الأشكال السابقة.

وإذا كان نمو الدولة الحديثة بدأ من خلال الاحداث التى فجرها الامراء، والتى بها مهدوا السبيل من خلال عملية مصادرة الملكيات وإستغلال سلطة الإدارة التى وقفت بجانبهم وتحالفوا معها من أجل الحصول على حقوقهم من خلال إدارة عمليات الصراع وتنظيم المال، وتداول البضائع، ناهيك عن إستكمال نمو المشروعات الرأسمالية من خلال عملية تجريد الملكية التدريجى من المنتجين المستقلين والسيطرة علي كل التنظيمات السياسية[٢٠]، فإن نمو الدولة البيروقراطية تتمثل فى خلق معظم المصادر العميقة للتوتر فى النظام الرأسمالى الحديث، وربما أن إتساع الحقوق الديموقراطية في الدولة المعاصرة لا تستيطع أن تتحقق بدون صياغة البيروقراطية الجديدة، وعلى ذلك فثمة تناقض أساسى بين الديمقراطية والبيروقراطية، هذه هى وفقاً «لفيبر» تكون احدى الامثلة الصافية فى إثبات التناقض الذي يمكن أن يتضح بشكل جلى فى الأشياء العقلانية والمستقلة وغيرها من الأشكال فى الاحداث الاجتماعية.

إن النمو المجرد للمنتجين واحتكار كل المزايا لذواتهم كان من شأنه أن كبح ترسيخ الاشكال الجديدة لعملية الاحتكار، الذى يبدو فى شكلها الخارجى عملية غير جديرة بالاحترام، أو كونها أكثر استبدادية. والواقع أن حدود التنظيم البيروقراطى لا يقف عند هذا الحد، بل أنه ساهم في تعزيز الاختيارات الموضوعية والرشيدة والعقلانية، تلك التى تخضع لاعتبارات الكفاءة والمؤهلات العلمية. وإذا كان التنظيم البيروقراطى يعمل على سيادة ذلك، فإنه فى الوقت عينه يخلق الطبقة الرسمية ذات الامتيازات، والجماعات التى تحوز على السلطة[٢١].

إنه وفق ذلك يعتبر التنظيم البيروقراطى فى إطار النظام الديمقراطى مجرد خدعه كبيرة، حيث يبعد الجماهير عن مشاركتها فى عملية السياسة. فإذا كان للديمقراطية تأثير صادق، فإنها بهذا الشكل تحدث ثورة حقيقية فى الأشكال الجادة، خاصة إذا ما قورنت مع مثيلتها القديمة التى عرفت فى مصر القديمة وروما التى يمدنا التاريخ بكثير من شواهدها. إننا حينما نريد قياس شيء معين، فلابد أن نقيسه على أشياء سابقه عليه(٢٢).

فإذا كانت عملية مشاركة الجماهير فى الحكم من المحرمات فى المجتمعات القديمة، فإنه في إطار الدولة الديمقراطية الحديثة نجد على العكس من ذلك، حيث حدوث إمكانية لممارسة الجماهير لعملية الحكم، وهذا ما تفرزه بصدق عملية صناديق الاقتراع على مجلس النواب أو البرلمان الذين يؤثرون على القرارات التى يتخذها القادة التنفذيين. أن وجود الاحزاب الكبيرة يساهم بشكل محتوم في التركيب السياسى، وفى صياغة السياسات وصنع القادة فى الدول الحديثة(٢٣).

إن مشاركة الجماهير فى صنع السياسات تتضح بجلاء فى الواقع الرأسمالى، وبالتالى فهى ليست حكراً علي الاشتراكية التى تتغنى بضرورة تحقيق ذلك. فإذا كان الاقتصاد الحديث يقوم على أساس اشتراكي، ويسعى إلى الحصول على مستوى من الكفاءة التكنولوجية فى إنتاج وتوزيع السلع، فإن ذلك يتطلب زيادة هائلة في البيروقراطية المهنية. وإذا كان تقسيم العمل والتخصص يعد سمة أساسية للاقتصاد الحديث، فإنه فى إطار الاشتراكية يتضمن قدراً أعلي من البيروقراطية التى تقتصر علي كل شيء فى الدولة. إن انتشار

البيروقراطيه فى الرأسمالية الحديثة تعد سببا ونتيجة لتحليل القانون والسياسة والصناعة، ولتحليل هذه الاسباب، فإن فيبر يستند في تحليله إلي الأشكاليات التى اكتنفت التطور الرأسمالى خاصة من الناحية الوظيفية والمادية، تلك التى تتمثل فى الشكل العقلانى الذى إتصفت به الرأسمالية الحديثة[٢٤].

الباب الرابع

علم الاجتماع – الخدمة الاجتماعية

خيانة النظرية فى بحوث الخدمة الاجتماعية :
من تسطيح النظرية إلى أزمة التنظير

تمهيد :

تسعى هذه الورقة إلى فهم العلاقة بين النظرية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، وذلك من خلال محورين أساسيين، الأول هو مدى انتشار التيارات النظرية التى يعج بها مسرح علـم الاجـتماع، أمـا المحور الآخر فيتصل بشكل وشيج بمدى الاتصال والانفصال فى بحـوث الخدمـة الاجتماعية بالنظريات التى تنطلق منها، وإلى أى مدى تتخذ ممارسات الخدمة الاجتماعية من الواقع ومعطياته معياراً للنقد الاجتماعى. أو بمعنى آخر، إننا نركز وحسـب علـى كيفية استفادة الخدمة الاجتماعية من المداخل النظرية المتباينة، وعلى أى منها تركز وتنطلق، وما مدى النجاح والإخفاق فى التعامل مع المفاهيم والمقولات النظرية التى تتكئ عليها، وإلى أى حد نجحت فى تدشين إطار نظرى خاص بها يمكن تطويعه فى إطار الممارسة المهنية لتفعيل عملية النقد الاجتماعى.

أولاً : أطر النظرية الاجتماعية : الماكرو والميكرو :

بادئ ذى بدء يمكن القول أن ثمة تصنيفاً للرؤى السوسيولوجية مفاده، أن هذه الرؤى إمـا أنهـا ذات رؤيـة واسـعة Macro، أو أنهـا ذات رؤية ضيقة Micro، وأن هذه المستويات سواءً الواسعة أو الضيقة تأتى متصارعة. وبيد أنها كذلك، إلا أن المتأمل فيها يستطيع أن يقول أنها جاءت إما تطويراً لبعضها فى ضوء ما هو حادث اجتماعياً، وهو ما يدخـل فـى إطـار الإيجابـية، أو أنها جاءت مناهضة لكل مقولاتها فى ضوء التحزب الأيديولوجى، وهو ما يدخل فى إطار السلبية. وبغض النظر عن الشكل الإيجابى والسلبى، فإننا نشير هنا إلى قضية التحزب النظرى الذى ولد عراكاً نظرياً عنيفاً بين هذه الرؤى.

وإذا كانـت ساحة العلم قد شهدت صراعاً حروراً بين الاتجاهات النظرية، فإن هناك مـن المحـاولات التى سعت إلى تجسير الهوة بين هذه النظريات، تلك التى عرفت وفق مفهـوم التألـيف أو التوليف النظرى بين هذه الاتجاهات المتصارعة. إن هذه المحاولات جاهدت لتقريب الهوة النظرية، ولكنها فى الوقت آنه، اكتفت وحسب بتقديم الصياغات التى مـن شـأنها أن تكف عن توضيح التباينات النظرية، دون تقديم الآليات المناسبة لتطوير

المعـــارف النظرية فى هذا الصدد. إن مثل هذا العمل أوقعها فيما يسمى بالتشويه النظرى والمنهجى، فضلا عن الوقوع فى خطأ انفصال الفكر عن الممارسة.

ويـــتفق معظـــم الباحثين فى العلوم الاجتماعية – وخاصة فى علم الاجتماع والخدمة الاجتماعـــية – علـــى ضرورة استناد البحث على نظرية محددة، باعتبار أن البحث دون نظـــرية مـــا هو إلا نوع من العبث. وإذا كان هذا القول قد لاقى قبولاً لدى البعض، فإن هـــناك نفـــراً أخراً يرى عكس ذلك، حيث يرى ضرورة الفصل بين النظرية والبحث. أو بمعـــنى آخـــر، أنه يمكن دراسة الواقع الاجتماعى دراسة علمية دون الاستناد إلى نظرية بعيـــنها. إن ذلك يعود فى تصوراتهم إلى أن النظرية دائماً ما تأتى من خلال نتائج عملية أقيمـــت فـــى إطار الواقع الاجتماعى، لذا فإنه يتوجب أن يفرغ الباحثين من رءوسهم أية إطار نظرى، وأن يتوجهوا مباشرة لدراسة الواقع دون التزام نظرى معين[1].

ويجدر أن نشير إلى أن الفريق الأول – على عكس الفريق الثانى – يقتنع بأن العلم، أى علم، لا يمكن أن يقوم ويؤتى فعله من خلال البحث الأمبريقى وحسب، إذ يتطلب ذلك ضـــرورة أن نضـــع النتائج التى نتوصل إليها من خلال العمل الميدانى فى إطار نظرية محددة. إن ذلك يعنى أن النظرية تفرض ذاته على البحث الاجتماعى، حيث تقوم بتزويدنا بالتصـــورات والفروض والعلاقات المنطقية والتأويلات الفلسفية التى من خلالها يمكن أن نـــدرس الواقع ونتنبأ بمستقبله[2]. إنه من غير النظرية نصبح كغواصين غير أكفاء أو غير مؤهلين نبحث فى بحر لجى يكتنفه كثير من المخاطر، الأمر الذى يفضى فى النهاية، إما أن نبـــتعد عـــن الهدف الذى جئنا من أجله، أو أننا نعود خاليين الوفاض من أى شئ. إن النظرية مثلها مثل المنارة التى تهدى إلى بر الأمان، ومن ثم الوصول إلى شاطئ الحقيقة.

وحيث أن النظرية الوظيفية إلى جانب الماركسية تعتبر أن من النظريات الشائعة فى إطار العلوم الاجتماعية، ويشكلان المداخل الأساسية التى استند عليها فى دراسة الظواهر والـــتفاعلات الاجتماعية، فإنهما يدخلان فى إطار ما يسمى بالنظريات الكبرى. وإذا كان هناك ما يسمى بالنظريات الكبرى أو الواسعة، فإن هناك ما يسمى بالنظريات الصغرى أو الضيقة، تلك التى اتخذت من مفاهيم النظريات الكبرى وحدات تحليلية، باعتبارها نظريات تستطيع تفسير الظواهر القائمة فى الواقع الاجتماعى[3].

وحرى بنا أن نسجل هنا فى هذا الإطار أن النظريات الاجتماعية التى عرفها مسرح أحـــداث العلم، جاءت كانعكاس لواقع اجتماعى معين، بما يعنى أن ثمة علاقة واشجة بين

١- محمـــد عـــاطف غيث، دراسات فى تاريخ التفكير واتجاهات النظرية فى علم الاجتماع، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٥، ص ص ٢٦ – ٢٨.

٢- جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكى،

٣- على ليلة، "المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر"، فى : ندوة اقترابات البحث العلمى فـــى العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩ – ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠، ص١.

نظـرية علـم الإجـتماع والأيديولوجية السائدة فى إطار اجتماعى بذاته. ولما كانت هذه النظريات انعكاساً لواقع اجتماعى معين، فإن الملاحظ فى إطار هذه النظريات، إنها جاءت متضادة وتعكس تحزباً لبناءات اجتماعية اقتصادية بعينها[1].

إن المـتأمل فى طبيعة هذه النظريات الاجتماعية يجدها قد قامت من أجل الدفاع عن نموذج معين من المنتجات الإنسانية، وتحمل له تصوراً مثالياً محدداً، إذ من خلاله حاولت تشـكيل رؤيـة خاصة بها لرؤية الحقائق وتفعيل الممارسة الحقيقية فى إطار الواقع القائم وفـق رؤية أخلاقية أو سياسية محددة. إن تنوع نظريات علم الاجتماع وتحزبها، يجعلنا نطلق تساؤلاً محورياً مؤداه : أيهما صحيح وأيهما كاذب، وأيهما نختار ؟. إن الإجابة على هذا التساؤل يصبح من الصعوبة بمكان، أو يكون عصى على الإجابة، وذلك لأن كل من هذه النظريات يحمل صدقاً فى جانب، وعكس ذلك من جانب آخر، فليس هناك شئ مطلق مـن حيـث كونه صحيحاً على الإطلاق. إن كل منها يحمل جزءاً من الحقيقة وله لحظة انتصار، وليس هناك شيئاً مثالياً وصحيحاً على الإطلاق[2].

ولما كانت النظرية البنائية الوظيفية والنظرية الماركسية تدخلان فى إطار النظريات الكـبرى، فإننا نجد أن البنائية الوظيفية جاهدت من أجل خلق نظرية عامة لفهم المجتمع وتاريخه من خلال مفهوم الفعل الاجتماعى. والواقع أن مثل هذه النظرية قد واجهت نوعاً مـن النقد الحاد من قبل النظريات الصغرى أو متوسطة المدى Middle range theory وخاصـة "ميرتون" Merton الذى يرى أن النظرية البنائية الوظيفية ما هى إلا نوع من الأطـر الفكـرية التصـورية بالغـة التجريد، وتفتقد القدرة التوجيهية فى فهم المشكلات الواقعية، لذا فهو يعتبرها شكلا من النماذج الثقافية[3].

وإذا كان مجموعة المدفوعات النقدية السابقة قد قدمت إلى البنائية الوظيفية باعتبارها نظـرية كـبرى، فـإن الماركسـية هى الأخرى لم تسلم من ذلك، إذ كيل لها كوكبة من الانتقادات بحسبانها كذلك أيضاً. ولعل أهم المدفوعات النقدية، أنها نظرت إلى الواقع من خـلال رؤيـة فلسـفية وأخلاقية لتحكم على الأفعال الإنسانية لإقامة تصور كلى وشامل للمجتمع. إن ما ذكرناه توا من انتقادات لكل من البنائية الوظيفية والماركسية جعل بعض المفكرين يشيح عنهما صفة العلمية ويدخلاهما فى إطار ما يسمى بالأيديولوجيا أو منظومة القيم[4].

١- أحمـد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨١، ص٣٢.

٢- اليكس انكلس، ما السوسيولوجية : مدخل إلى العمل والمهنة، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٦، ص ص ٥٧-٥٨.

3 - Merton R., Social Theory and Social Structure, free press, New York, p.57.

٤- السـيد الحسـينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مطابع سجل العرب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٢، ص٧١ وص ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

إن توجيه سهام النقد لكل من البنائية الوظيفية والماركسية، دفع البعض إلى أخذ مواقف متشددة منهما، الأمر الذى جعلهم يرون أن الموقف المنهجى والنظرى الذى تدفع به النظريات الضيقة سوق تفيد فى تفسير كيفية إنتاج الأوضاع المادية للحياة القائمة، وأيضاً سوف تفيد فى تطوير آليات وتقنيات البحث الأمبريقى، الذى من خلاله يمكن لنا تفسير وتحليل البيانات، مكانياً وزمانياً، وطريقة التفكير والعمل والممارسة، ناهيك عن تطور المعرفة الأبستمولوجية. لقد آن الأوان أن ندير ظهورنا وتغض أعيننا عن الرؤى الرحبة أو الواسعة، وأن نتحول مباشرة إلى الرؤى الضيقة التى باتت جزءاً مؤسساً للابتكارات المنهجية فى الدراسات الاجتماعية. إن الرؤى الصغرى غدت فعالة فى توجيه الدراسات التى تهتم بمشاكل الحياة اليومية فى المجتمع[1].

إن إلحاق النقد بالنظريات الكبرى قد أضعف وضعيتها من حيث طبيعتها الأبستمولوجية والوجودية، ذلك ما فرض مجموعة من المراجعات الشاملة، وجعل البعض يقدم مجموعة من البدائل المنهجية مثل الفهم الفينومنولوجى والتحليل الأثنوميثودولوجى والتحليل البنيوى والرؤى النقدية. إن البدائل المحدثة ما هى إلا نوع من الامتداد النظرى أو الشكل المحدث أو المناهج للرؤى النظرية الكبرى. أو بمعنى آخر إن المتأمل للتواتر النظرى على ساحة النظرية الاجتماعية، يجد أن هذه المدارس إما أنها جاءت للاختلافات – وليس للتطور – مع النظريات الكبرى، أو أنها جاءت لكى تختزل مقولاتها، أو أنها استعارات منها وحسب بعض المفاهيم الأصلية فى ضوء عدم الاكتمال النظرى : إلى الحد الذى جعلها موضة فكرية، لاحقت الموضات والتحولات الأخرى التى انتشرت فى ربوع الأرض. إن هذه الموضة الفكرية خلقت نزاعاً فكرياً جديداً بين الأصول والتوابع، الأمر الذى يدفعنا إلى التعريج على أهم مقولاتها النظرية. وأحرى بنا أن نسجل هنا، أن النزاعات الفكرية الحادثة فى إطار النظرية الاجتماعية، لم تكن ذات جذور منفصلة عن تاريخ تطور النظرية، إذ أن هناك سوابق فكرية فى هذا الإطار يحدثنا عنها تاريخ النظرية الاجتماعية[2].

ويجدر أن نشير إلى أن الخروج من كنف النظريات الكبرى كانت ورائه أسباب تتصل بطبيعة العلم. فليس فقط الخلاف المنهجى هو الذى حدا بهم إلى ذلك النشوذ، بل أيضاً كان سببه الحد من استعارة هذه النظريات نهج وآليات العلوم الطبيعية، إن ذلك كان يعنى الوقوف فى وجه ما يسمى بالتحليلات الكمية الموسعة والاستعارات التصورية والتشبيهات المجازية التى أخذت بشكل موسع من العلوم الطبيعية. والحقيقة أن مجافاة هذه

---

1 Knorr-Cetina K., The Micro Sociological Challenge of Macro sociology: Towards A reconstruction of social theory and methodology, Routledge and Kegan poul. London, 1981, p. 28.

٢- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافى العربى، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ١٩٩٢، ص٥.

المواقــف قــد أدى إلـــى ولادة تــيار فكرى هام يطلق عليه اليوم بنظرية الفعل العقلانى Rational Action Theory أو الخــيار العقلانـــى، ذلــك الاتجاه الذى يضم فى طياته مجموعـــة من الاتجاهات المتباينة مثل منطق الفعل الجماعى والعقلانية المنهجية والفعلية المنهجـــية والفردية، فضلاً عن بروز تيارات أخرى أخذت من منظومة التعبير والاتصال آلـــية لـــتحديد الفعـــل الاجتماعى. وأحرى بنا أن نوضح فى هذا الصدد، أن الوعى بهذه المنظومة قد ولد هو الآخر ثلاث مدارس أخرى فى علم الاجتماع هى : التفاعلية الرمزية والمنهجية الأثنية (الأثنوميثودولوجيا)، والبنيوية، تلك التى من خلالها أراد علماء الاجتماع أن يوضحوا منظومات القواعد التى تحكم المجتمع وكيفية إنتاج المعانى وآليات بناء الواقع الاجتماعى[1].

وعلـــى الرغم من أن المدارس النظرية التى دفعنا بها تواً، قد جاءت نتيجة انفصامها عـــن الـــنظريات الكـــبرى، إلا أنها فى الوقت عينه تمثل رؤية نقدية للاتجاهات النظرية الكـــبرى التى حاولت أن تقرب بين العالم الثقافى والاجتماعى من جانب، والعالم الطبيعى مـــن جانـــب آخـــر. فعلى سبيل المثال نجد أن الاتجاه الفينومينولوجى يحاول أن يراجع مجموعة السمات النظرية والمنهجية التى شاع ترديدها واستخدامها، إذ أخذ موقفاً مناهضاً مـــنها، ذلـــك الذى يتضح فى رفضه سيادة العلاقات السببية كما هو لدى "فيبر" Weber، والعـــودة إلـــى الأشـــياء والنظر إلى الواقع باعتباره نتاجاً للنشاط الإنسانى وخبراته فى الواقـــع[2]. أو هـــى بقـــول آخر، أنها تسعى إلى دراسة خبرات الإنسان ووعيه من خلال أسلوب منهجى خاص هو ما يطلق عليه بالاختزال الفينومينولوجى Phenomenology Reduction. إنـــه مـــن خـــلال هـــذا الفهم يستطيع الفينومينولوجيون أن يخبروا العالم المحســـوس وعـــالم الحياة اليومية، باعتباره المحيط الاجتماعى الذى يربط ويفرز الوقائع الاجتماعية[3].

ولا تخـــتلف الأثنومينودولوجيا عن الفينومينولوجيا فى موقفها السابق، إذ وقفت موقفاً مناهضـــاً مـــن النموذج الوضعى فى دراسة المجتمعات الإنسانية. إن الأثنوميثودولوجيا بحسبانها تطويراً للمدرسة الفينومينولوجية ومدرسة التفاعل الرمزى، فهى ترى أن العالم يعـــد نتاجاً للأفعال والأنشطة الناتجة عن الفرد، وبالتالى فإن الفهم الذاتى Subjective Understanding يمـــثل الطـــريقة المثالية والوحيدة لفهم الفرد وواقعه الاجتماعى عن كثـــب، إذ مـــن خلال الفرد ذاته يمكن الوصول إلى الخصائص العقلانية للتعبيرات الدالة

1 Schwarts H. and Jacobs J., Qualitative Sociology; Free Press, New York, 1969, pp. 42-45.

2 Wolf R., phenomenology and Sociology", in: Bottomore: T. and Nisbet R., (eds.) A History of Sociological Analysis, Heinenmann, London, 1978, p.500.

3 Shutz A. and Luckman T., The Structue of the Word, Northwestern Univ. Press, Evanston, 1973, p. 53.

التى تتعلق بسياق معين، أو بمجموعة من الأفعال فى إطار مناشط الحياة اليومية. أو بقول آخر، أنه من خلال الفهم الذاتى يمكن الوصول إلى مجموعة المعارف المنظمة يدركها الفرد بالنسبة لكل مسائل أموره، بحيث تدلنا على الواقع الموضوعى للوقائع الاجتماعية وأنشطة التفاعل الاجتماعى، وذلك باعتبار أن أنشطة الفرد وممارساتهم هى التى تشكل الأبنية والتنظيمات والأبنية الاجتماعية[1].

وإذا كان ما سبق يمثل مشهدان للخروج من أثار النظريات الكبرى وخاصة البنائية الوظيفية، فإن نفس الفعل قد أصاب النظرية الماركسية. لقد فعلت الرؤية النقدية فعلتها، وافتعلت عراكاً نظرياً مع الماركسية، فراحت تدحض مقولاتها وتكنيكاتها المنهجية. لقد دعت الرؤى النقدية إلى رفض الأنظمة القائمة، ومن ثم سعت إلى تقويضها والأتيان بأخرى. وعلى الرغم من أن هذه الرؤى قد جاءت لإعادة النظر فى مخرجات الرؤى الكبرى، فإنها فى الوقت ذاته، جاءت أيضاً لنقد التنظيم الاجتماعى الاقتصادى القائم، بهدف إنهاء عمليات القهر والاستغلال. إن الخروج أو النشوذ عن الخط الماركسى يتمثل فى صياغة مفاهيم جديدة واكبت التطورات والمشكلات التى حفلت بها الهياكل الاجتماعية للبلدان الأوروبية فى النصف الثانى من القرن العشرين. ولعل أبرز ذلك يتحدد فى طرح "بولانتزاس" Poulantzas لمفاهيم مصفوفة الإنتاج التى جاءت مخالفة للخط الماركسى، ناهيك عن تمييزه بين البنيات أو الأصعدة السياسية والأيديولوجية والمستويات الاقتصادية[2].

وحيث أن التيار النظرى الذى أشرنا إليه فى السطور السابقة يدخل فى أضمومة التيارات المحدثة النقدية التى انسلخت أو ارتدت عن الماركسية الأرثوذكسية، فإن هناك اتجاهاً آخر تمثله مدرسة فرانكفورت، تلك المدرسة التى دحضت مقولة الفاعل الثورى لدى الماركسية، أو أبدلته بآخر فى ضوء الواقع القائم فى المجتمعات الأوروبية. لقد أنهت هذه المدرسة إلى الأبد الدور الثورى للطبقة العاملة، ووضعت بدلاً منه الشباب والطلاب والمنبوذين والملونين والمضطهدين[3].

١- زينب شاهين، الأنثوميثودولوجيا: رؤية جديدة لرؤية المجتمع، مركز التنمية البشرية والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص٧٣-٧٨ وأيضاً : على جلبى، الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ص ٢٧٩-٣٠٣.

٢- محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع : مرحلة الرواد، دار النهضة العربية، د. ت، ص ١٦٧. ويمكن الرجوع أيضاً إلى :

- نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩.

٣- حول أفكار المدرسة النقدية راجع :

- هربرت ماركيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابشى، منشورات دار الآداب، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٣.

وبالنظر إلى البنيوية التى انفصمت ابستمولوجيا عن الأطر النظرية القائمة، نجدها قد أحدثــت تبدلاً واضحاً ليس فقط فى نموذجها المعرفى، وإنما أحدثت هذا التبدل فى اختيار موضـــوعات الدرس، وعملية بنائها، والفرضيات التى تبنتها، والمناهج الملائمة لاختيار هذه الفرضيات، فضلاً عن صياغتها لنماذج خاصة بها. عن ذلك ساعد البنيوية – حسبما ترى – فى الكشف عن البنيات القائمة وظائفها وقوانينها الداخلية. إن هذا التحول جعل من البنيوية موضة جديدة من التنظير تهتم فقط بعملية تفسير التحولات وفق القوانين الداخلية للبنيات الاجتماعية، وتبتعد فى الوقت عينه عن الرهانات السياسية[1].

ويجـــدر أن نشير إلى أن البنيوية بحسبانها موضة فكرية سرعان ما انقضى بريقها، الأمـــر الـــذى ساهم إلى طرح مجموعة من التيارات النظرية التى يمكن أن نصنفها إلى أربعـــة أشكال رئيسية هى : البنيوية التكوينية، وعلم الاجتماع الدينامى، والطرح الوظيفى النســقى أو الاســتراتيجى، والفــردية المنهجـــية. وبالنظر إلى النوع الأول وهو البنيوية التكوينية، نجد أنه يطلق عليها بما بعد البنيوية، والتى استبدلت مفاهيم الماركسية بأخرى. لقـــد استندت هذه المدرسة إلى مفاهيم السيطرة والمعانى الرمزية بدلاً من مفاهيم الطبقات وتقســيم العمـــل والملكـــية والســيطرة على أدوات الإنتاج. إنهم فى ذلك قد تجافوا مع الماركسية، فى الوقت الذى حذوا حذو الفهم الفيبرى، وحاولوا من خلال هذا الفهم تصويب أنساق العلاقات القائمة فى الواقع المعاش[2].

ولإدراك طبيعة علم الاجتماع الدينامى فإنه لا يتباين فى توجهاته البحثية عن البنيوية التكوينية، ولكن لا يعنى ذلك أنه يتفق معها تماماً. إن علم الاجتماع الدينامى يعطى أهمية متعاظمة لوقائع البنية التى من خلالها يركز على أمرين لا ثالث لهما: الأول هو ما يحدث مـــن تبدلات، أما الأمر الآخر فإنه يتمثل فى التركيز على صيرورة المجتمعات الإنسانية، إن مـــا ســـبق يعنى أن علم الاجتماع الدينامى جعل من التجارب التى خبرتها المجتمعات الإنسانية شكلاً خاصاً للوقوف على التغيرات التاريخية والاجتماعية التى حدثت فى كنفها، وهـــو فـــى ذلـــك إذ يجعل الأمر السابق نصب عينيه، فإنه يحاول أن يضبط المتغيرات المختلفة التى من خلالها يتم الكشف عن العلاقات الداخلية وارتباطاتها الخارجية.

- حسن محمد حسن، النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز، دار التنوير، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٣.
١- أندريـــه أكون، "علم الاجتماع"، فى: مجموعة من المؤلفين، فلسفة العلوم من ١٨٦٠-١٩٧٢، ترجمة سهيل عثمان وعبد الرازق الأصفر، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٤، ص ١١٨ وأيضاً راجع:
- جـــون ستروك، البنيوية وما بعدها: من ليفى شتروى إلى ديدرا، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة، العدد ٢٠٦، الكويت ١٩٩٦، ص ص٤٥-٤٩.
٢- بـــيار أنصار، العلوم الاجتماعية....، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٣٠، وأيضاً : جيوفانى بوسينو، نقد المعـــرفة فى علم الاجتماع، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٩.

وللوقوف على التيار الثالث والأخير فى هذا الصدد، فإننا نجد أنه يتقاطع مع التيارين السابقين - أقصد التكوينية وعلم الإجتماع الدينامى. ففى الوقت الذى ينهض على فرضية انقسام المجتمع وتنضيده اجتماعياً، ويبتعدان عن تحديد الصراع وفقاً لهذا الانقسام، فإن الطرح الوظيفى النسقى[1] والاستراتيجى يركز على البنيات الوظيفية (التنظيمات الاجتماعية) باعتبارها بناء تضطلع بمجموعة من الوظائف الاجتماعية التى تتم من خلال المواقف المتبادلة والعلاقات بين الفاعلين داخل تنظيم معين. إنهم ينظرون إلى التنظيمات باعتبارها كيانات مجردة أو شبه مصطنعة تحتوى على مجموعة من السلوكيات التى تبرز شحنات انفعالية تعبر عنها المعتقدات والقيم السلوكية الممارسة[2].

وإذا كانت الاتجاهات السابقة التى تحدثنا عنها قد أخذت فى توجهاتها مسألة الكلية الاجتماعية Social Totality، فإن الفردية المنهجية أخذت من التحليلات الاجتماعية للفرد إطاراً مرجعياً فى توجهاتها ووحدة للملاحظة. إنها لجأت إلى المناهج الفردية وتجافت مع التصورات الجماعية. بمعنى أنها أغمضت عينيها عن دراسة الكليات أو الأنساق، وركزت كل جهودها على دراسة سلوكيات الأفراد وكيفية اندماجهم فى داخل الجماعات أو السياقات المجتمعة. إنها وفق ذلك تكون قد ألغت البعد التاريخى عن اهتمامها، وحاولت وحسب الكشف عن الضرورات الداخلية التى تجعل من سلوك الأفراد الهم الرئيسى فى البحث، ذلك الاهتمام الذى ينتقل بهم من دراسة الجزء إلى فهم الكل برمته. أننا نفهم مما سبق أن الفردية المنهجية تسعى إلى تحويل التحليل الاجتماعى تجاه تحليل الأعمال والسلوكيات الفردية التى من خلالها يمكن دراسة الأنساق الوظيفية وعمليات التفاعل فى داخلها فى ضوء فهم الأدوار التى يضطلع بها كل فاعل فى إطار اختياراته الفردية[3].

وأحرى بنا أن نوضح هنا أن الطروحات الجديدة التى أشرنا إليها قبل قليلة فى السطور الفائتة، جاءت نتيجة ما يمكن أن نطلق عليه بأزمة النظرية، التى اتضح معالمها مع نهاية عقد السبعينات، تلك الفترة التى شهدت أفول المعتقدات الدينية، وانحطاط الحقائق، وأزمة العقل أو كسوف العقلانية. إن ما حددناه تواً جعل النظرية الاجتماعية تنقلب رأساً على عقب، إذ تحولت ساحتها إلى أرض خصبة للرؤى التفتيتية، وفتحت ساحة العمل على مصاريعها للعراكات والتجديدات والتبدلات والارتدادات التى جاءت وفق معيار الفصم النظرى والأيديولوجى.

وبغض النظر عن الوضع الذى أشرنا إليه قبل قليل، والصراع الحرور بين ما يسمى بالنظريات وبعضها البعض، فإنه يعن لنا تساؤلاً محورياً مؤداه : أين موقع الخدمة

١- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية....، المرجع السابق، ص ص ٤٤-٤٨.
٢- المرجع نفسه، ص ص ٦١-٧١.
٣- المرجع السابق، ص ص ٧٥-٨٨.

الاجتماعية من كل هذه الأحداث؟. هل تنهل من النظريات الكبرى وتتخذ منها إطاراً تصورياً، أم أنها تركن إلى أحد النظريات الصغرى، أما أنها تتقاطع مع كل هذه النظريات وتفرض عليها مسائل المهنة وأدوار الممارسة نظرية خاصة بها؟. إن ما سبق هو ما سنحاول الإجابة عليه وفك رموزه فى السطور التالية.

ثانياً : الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية : وجهاً لوجه

كما سبق أن أوضحنا فى صدر هذه الورقة، أنه يمكننا فهم العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية من خلال محورية، الأول هو مدى كفاءة دراسات الخدمة الاجتماعية فى استخدام النظرية الاجتماعية ومدى نجاحاتها فى الوصول إلى نتائج مفيدة على صعيد الواقع المجتمعى، أو تطوير رؤى نظرية جديدة يمكن تفعيلها فى إطار دراسة الواقع القائم بكل ما يحويه من إشكاليات اجتماعية. أما المحور الآخر، فيتمثل فى الكشف عن طبيعة الاتجاه النظرى الفاعل الذى تستند إليه الخدمة الاجتماعية فى ممارساتها الواقعية.

إن الاستناد إلى المحورين السابقين سوف يأخذ بأيدينا للكشف عن الوجه النظرى الشائع فى استخدام الخدمة الاجتماعية، ناهيك عن الوقوف عن أوجه النظرية الاجتماعية فى إطار الواقع القائم، وكيفية استفادة الخدمة الاجتماعية من تأويل النظرية لتقديم تفسير مقبول للقضايا التى تتصدى لدراستها.

إن اهتمامنا بالكشف عن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية يأتى من خلال مهمة محورية تتمثل فى فض الاضطراب الحادث الذى يعانى منه أصحاب هذه المهنة، ذلك الذى يتضح بشكل جلى فى سوء استخدام النظرية وتوظيفها، وتأويل مقولاتها فى إدارة ودراسة الواقع الاجتماعى، ناهيك عن دمغ المهنة بطابع أيديولوجى، وخلع الصفة النظرية عنها، خاصة فيما يتصل بتأويل الممارسة باعتبارها نظرية، وعدم قدرتها على تطور نظرية خاصة بها[1].

إن عدم تطوير نظرية خاصة بالخدمة الاجتماعية جعلها ترتكن وراء الدفوعات النظرية والافتراضات التى جاءت من علوم اجتماعية وإنسانية أخرى، خاصة من علم الاجتماع الغربى، ذلك الأمر الذى فرض عليها نظرية واحدة ووحيدة تتساوق مع أصل نشأتها، ذلك هو الآخر الذى فرض نوعاً من التعدد وتفتيت النظرية، إذ من خلال هذا الفعل طرح أصحاب الخدمة الاجتماعية والمفاهيم باعتبارهما نظرية صغرى أو متوسطة المدى. ويمكننا أن نستدل على ذلك بالعدد الكبير من النظريات المستخدمة فى إطار الخدمة الاجتماعية، والذى حاول "مختار" أن يعرض لها فى إطار عرضه للنظريات

1- O' coniooure, I. and Dalgleish, L., Coutonary Tales about beginning practioners, British Journal of Social Work, No. 16, pp. 431-447.

المستخدمة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية ومحاور الممارسة فيها. فعلى سبيل المثال نجده يذكر أن النظرية التى تعمل مع الوحدات الاجتماعية الصغرى تتمثل فى التحليل النفسى، وسيكولوجية الذات، والوظيفية، واستخدام السلطة الوالدية، والتدخل فى الأزمات، ونظرية التماسـك والجماعـات الصغيرة، وديناميكية التفاعل والتفاعلية، والتبادلية، والقيادة. أما بالنسـبة للـنظريات الـتى تستخدم مع الوحدات الكبرى فهى : نظرية المساعدة الذاتية، ومشـاركة المواطنيـن، والعلاقة بين الجهود الأهلية والحكومية، والاتصال، والتنظيمات الاجتماعـية، والأنسـاق الاجتماعـية، والنسـق المفتوح، والبنائية الوظيفية، والوظيفية، والبنائـية، والكفاءة والفاعلية، والتقريب المتتالى، والتغير الاجتماعى، والمتصل التحليلى التفاعلى[1].

إن المطلـع علـى الـنظريات السـابقة الـتى طرحها "مختار" عند ممارسة الخدمة الاجتماعـية يسـتطيع أن يستدل من الوهلة الأولى على أنها ما هى إلا جمع من المفاهيم الـتى تدخل فى أضمومة إحدى النظريات الكبرى ألا وهى النظرية البنائية الوظيفية، تلك الـتى تحوى معظم النظريات أو بالأحرى المفاهيم التى تدخل فى بناء النظرية ذاتها. إن مثل هذا التفتيت الذى تشهده النظرية يعد خطأً نظرياً مبيناً، فضلاً عن احتوائه لكثير من اللـبس والتشـوه، خاصة إذا ما أدركنا أنه يسوى بين المفاهيم والنظريات فى الوقت آنه، خاصة عندما يضع الأنساق كنظرية بجانب البنائية الوظيفية، أو أن يقسم هذه النظرية إلى بنائية ثم إلى وظيفية.،

إن إحصـاء الـنظرية فى الخدمة الاجتماعية نجدها تعبير عن غموض مجموعة من المفاهيم، إذ هى تبدو كأشكال نظرية غير متناسقة، أو قل أنها على الأقل هى مجموعة من النظريات الضيقة التى تدخل بشكل أو بآخر فى إطار ما يسمى بأيديولوجيا المهنة، إن ما يسمى بالأيديولوجيا المهنية جعل المهنة ذاتها والنظرية المستخدمة فى إطارها يكتنفها كثير من الغموض، وتحفل بكمٍ هائل من التشويش والخداع.

لقـد تعددت النظرية المستخدمة فى الخدمة الاجتماعية، إذ نجدها تعددت بتعدد الأطر المعرفية التى استعارت منها نظرياتها. بمعنى أن مراجعة النظريات المستخدمة فى إطار الخدمة الاجتماعية يجدها قد جاءت من خلال تخصصات متخلفة. مثل علم الاجتماع وعلم النفس والسياسة... الخ. وذلك بهدف خبر مجموعة من المسائل أهمها :

أولاً : الوقوف على سلوك العملاء وجذورهم الاجتماعية.

ثانياً : الكشف عن البناء الاجتماعى للعملاء والمشكلات التى تواجههم.

ثالثاً : تحديد طبيعة التفاعل الاجتماعى بين العاملين والعملاء.

١- عـبد العزيـز مخـتار، طـرق البحـث للخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩٥.

رابعاً : وصف وتفسير البنية التنظيمية للعمل وتأثيراتها المختلفة[1].

إنـــه من خلال التحديد السابق لاهتمام الخدمة الاجتماعية، فإننا نرى أنها سوف تعمل وفـــق محورين، الأول يتصل بالعمل مع الوحدات الإنسانية الصغرى Micro Practice (وهى الفرد والجماعة)، أما المحور الآخر فهو يمثل العمل مع وحدات كبرى. وإذا كنا قد حددنـــا فى هذا الجزء أن مقصدنا من هذه الدراسة يتمحور حول كفاءة استخدام النظرية الاجتماعـــية فـــى دراســـة الخدمة الاجتماعية والكشف عن القدر التفتيتى الذى اتسمت به بحوثها، فإننا لجأنا إلى الكشف عن ذلك من خلال الدراسات الأكاديمية التى تمت فى إطار كلـــية الخدمـــة الاجتماعـــية بجامعـــة القاهرة فرع الفيوم. ووفق ذلك فإننا نقدم مجموعة الاعتبارات التالية :

١- إن مجموعـــة الرســـائل الـــتى تـــم إجازتها(*) كانت نحو ١١٥ رسالة، كانت نسبة الماجســـتير فـــيها نحو ٥٩,١%، بينما مثلت درجة الدكتوراه نحو ٤٠,٩%، وهى الرســـائل التى أنجزت فى الفترة بين عامى ١٩٩٠، ١٩٩٨ (وفقاً لبيان الدراسات العليا).

٢- أن عينة الدراسة (بالنسبة لمجموع الرسائل) كانت تمثل نحو الثلثين للماجستير بنحو ٦٤,٩%، أما الثلث الآخر فقد كان من نصيب درجة الدكتوراه أى بنحو ٣٥,١%. أمـــا بالنسبة للمجموع الكلى للرسائل المنحصرة فى الفترة التى حددناها آنفاً، فإنها تمثل نحو ٣٢,١% فى درجة الماجستير، بينما جاءت درجة الدكتوراه محققة نسبة تقل عن الأولى – أى درجة الماجستير – بنحو ١٤,٧%.

٣- أن الدراســـة الراهـــنة ركزت وحسب على الدراسات التى استخدمت فيها نظريات علـــى الاجتماع أو بعض المفاهيم المتداولة فى إطار نظرياته، لذا تجدنا قد استبعدنا مـــن العينة المختارة النظريات التى نهلت من نظريات العلوم الاجتماعية الأخرى، وكذا الدراسات التى لم تأخذ أو ترتكن إلى أى إطار تصورى أو نظرى، ناهيك عن الدراسات التى نظرت إلى مشكلة البحث فى إطار عملية الممارسة المهنية.

٤- إنه وفق الاعتبارات السابقة، فإن عينة الدراسة الراهنة جاءت على النحو المقصود (عيـــنة مقصـــودة)، حيث كانت تنصب بالأساس على الدراسات التى خرجت من عباءة نظرية محددة، سواءً كانت هذه العباءة تغلفها رؤية ماكرو Macro أو ميكرو Micro.

ولكى نكشف عن طبيعة عينة الدراسة، فمن الجدول رقم (١) الذى يوضح بيان أعداد ونسب رسائل الماجستير والدكتوراه للعينة المختارة، نجد أنه فى إطار مرحلة الماجستير

1 Pyne M., Modern Social Work Theory: A critical introduction, Macmillan Press, London, 1991, P.2.

(*) تـــم اســـتبعاد الرسائل التى تمت مناقشتها ولم يتم إجازتها من قبل إدارة الجامعة بعدم إتمام الباحثين لملاحظات السادة أعضاء اللجان العلمية التى ناقشت هذه الرسائل.

أن الأعـوام ١٩٩٢، ١٩٩٥، ١٩٩٦ على التوالى قد حققت نسب مرتفعة، إذ سجلت نحو ٢١,٦%، ١٨,٩%، ١٦,٢%. وإذا كانـت الأعـوام الـتى ذكـرناها قد سجلت معدلات مـرتفعة، فإن الأعوام ١٩٩٨، ١٩٩١، ١٩٩٠ قد سجلت أدنى المعدلات، إذ حققت على الـتوالى نحـو ٢,٧%، ٢,٧%، ٥,٤%. وفـى مرحلة الدكتوراه سجل العامين ١٩٩٤، ١٩٩٦ نحـو ٦٠% مـن جملـة العينة بواقع ٣٠% لكل منها، وسجلت الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٧ نسب متساوية أيضاً إذ سجل كل منهم نحو ٥%. وفى الوقت الذى سجلت الأعـوام السـابقة مجتمعة نحو ٧٥%، فإن العام ١٩٩٥ قد سجل نحو ربع العينة، أو قل النسبة الباقية أى ٢٥%.

جدول رقم (١) يوضح عينة الدراسة التى تم إنجازها فى الفترة المنحصرة بين عامي ١٩٩٠ – ١٩٩٨ (ماجستير ودكتوراه)

السنة	البيان			
	ماجستير	%	دكتوراه	%
١٩٩٠	٢	٥,٤	١	٥
١٩٩١	١	٢,٧	--	--
١٩٩٢	٨	٢١,٦	١	٥
١٩٩٣	٣	٨,١	--	--
١٩٩٤	٤	١٠,٨	٦	٣٠
١٩٩٥	٧	١٨,٩	٥	٢٥
١٩٩٦	٦	١٦,٢٠	٦	٣٠
١٩٩٧	٥	١٣,٥	١	٥
١٩٩٨	١	٢,٧	--	--
المجموع	٣٧	١٠٠	٢٠	١٠٠

وبالـنظر إلـى الرسـائل العلمية وفق مدخلها النظرى (انظر الجدول رقم (٢)) نجد الرسائل التى التزمت بالاتجاه البنائى الوظيفى قد بلغت نسبة تقدر بنحو ٣,٥%، ثم حققت الرسائل التى استندت على الممارسة المهنية نحو ٥,٢%، ثم تأتى الرسائل التى لم تستخدم أى اتجـاه نظـرى لكـى تحقق نسبة تقدر بنحو ١٢,٣%، التى استخدمت مفاهيم البنائية الوظيفية نسبة تقدر بنحو ٧٨,٩%. وفى الوقت الذى تسجلُ الرسائل مدى التزامها بالاتجاه البـنائى الوظـيفى (كرؤية واسعة أو ضيقة)، فى الوقت عينه الذى تكشف هذه الدراسات مدى إغماضها حق الاتجاه الماركسى، الذى يعتبر فى إطار الخدمة الاجتماعية رجس من عمـل الشيطان. إن ذلك يعكس بوضوح مدى التزام الدراسات بالاتجاه البنائى الوظيفى،

وإن كـــان يعكـــس ذلك توجه الباحثين والمؤسسية العلمية والمهنية. توجهها وظيفياً، فإنه يعكـــس فى الوقت ذاته معاداة الماركسية، ذلك الذى يكشف عنه التدريب الأكاديمى على نظـــريات تتصل بأصل ونشأة المهنة، وطبيعتها التسكينية، ناهيك عن عدم إدراك التطور الحادث فى استخدام الرؤى الراديكالية اليوم فى إطار الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن هناك تجديدات فى المقولات النظرية للفكر الماركسى فى البلدان الأوروبـــية، واستخدامها من قبل أصحاب الخدمة الاجتماعية فى تطور المهنة والعلم، إلا أن الخدمـــة الاجتماعية فى مصر – والفيوم على وجه الخصوص – مازالت تدير ظهرها لهذا التطور، أو قل أنه إلى الآن لم يصل إلينا بعد مسألة التطورات النظرية بالرغم من أن المراجع الأجنبية تعج بكثير من الإشارات حول ذلك(*).

إن المـــتأمل فيما طرحناه قبل قليل يستطيع أن يفكر بطريقة موازية لما سبق، ويمكنه القول أن مجافاة النظريات الأخرى التى تبتعد عن الرؤية الواسعة للبنائية الوظيفية، ما هى إلا نوع من التقولب النظرى، أى أنه وضع للباحثين فى إطار نظرى محدد. وأنه حتى فى إطـــار هـــذا التقولب النظرى، فإنه غلب على الدراسات التى نحن بصدد دراستها، أنه تم تجزيـــئى الاتجـــاه البـــنائى الوظـــيفى باعتـــباره أحد النظريات السائدة فى إطار العلوم الاجتماعية، وبدلاً من استخدامه بطريقة كلية شاملة، فإنه تم تجزيئى مقولاته، واستخدامها بحسبانها نظريات ضيقة. ولما كانت هذه النظريات الصغرى لا تستطيع أن تقوم بمفردها أن توجـــه أى أطروحة توجها صحيحاً فى الإجابة عن تساؤلاتها أو التحقق من فروضها، فإنـــنا نجدهـــا قـــد راحت تستعين بمفاهيم أخرى ونظريات صغرى حتى تستطيع أن تفى غرضها.

جدول رقم (٢) يوضح الرسائل العلمية حسب المدخل النظرى

الـــــبـــــيـــــان	العدد	%
١- رسائل استندت على الاتجاه البنائي الوظيفي	٢	٣,٥
٢- رسائل استندت على مفاهيم البنائية الوظيفية	٤٥	٧٨,٩
٣- رسائل استخدمت النظرية الماركسية	---	--
٤- رسائل خاوية من أى التزام نظرى	٧	١٢,٣
٥- رسائل استندت على الممارسة المهنية	٣	٥,٢
المجموع	٥٧	١٠٠

(*) راجـــع فى ذلك نص الترجمة للفصل الأول والثانى من الكتاب الذى قمنا بترجمته حول علم اجتماع الخدمة الاجتماعية والذى جاء بعنوان :

Davis M., The Socio;ogy of Social Work, Routldge, London, 1991.



وبالـــنظر إلى الجدول رقم (٣) الذى يوضح جلة المفاهيم المستخدمة التى انطلق منها الباحثين باعتبارها نظريات صغرى، نجد أن استخدام هذه المفاهيم جاء على النحو التالى، النســق المفـــتوح استخدم ست مرات بواقع ١٣,٣%، والدور(*) استخدم سبع مرات بنحو ١٥,٥%، ومفهـــوم النســـق استخدم نحو ثمانية عشر مرة بنحو ٤٠%، ومفهوم الاتصال بنحو أربع مرات بواقع ٨,٨%، ثم استخدمت هذه الدراسات مفهوم الكفاءة والفاعلية ثلاث مـــرات بنحو ٦,٧%، ثم تأتى مفاهيم بناء القوة والقيمة والمدافعة ونظم المعلومات والسلم الامتدادى مرة واحدة بنحو ٢,٢%(**).

جدول رقم (٣) يوضح استخدام الرسائل لمفاهيم النظرية بحسبانها نظريات صغرى

النـــظـــريـــة	العدد	%
النسق الاجتماعي المفتوح	٦	١٣,٣
الدور	٧	١٥,٥
النسق	١٨	٤٠
المنظمات	٢	٤,٤
بناء القوة	١	٢,٢
الاتصال	٤	٨,٨
القيم	١	٢,٢
المدافعة	١	٢,٢
نظم المعلومات	١	٢,٢
الكفاءة والفعالية	٣	٧
السلم الامتدادي والأعمدة المتوازية	١	٢,٢
	--	--
المجموع	٤٥	١٠٠

(*) اســتخدام مفهوم الدور هنا استخداماً وظيفياً ومؤسسياً، ونتيجة لعد الاطلاع على التطورات التى لحقت بالـــنظرية الاجتماعـــية واســـتخداماتها فى إطار الخدمة الاجتماعية، فإنه لم ينظر له باعتباره من المفاهيم المحوريـــة التى تفيد في فهم العلاقات الاجتماعية والشخصية بين الأخصائيين الاجتماعيين أنفسهم وبينهم وبيـــن العمـــلاء، فضلاً عن إدراك التوقعات التى تنتج من خلال السلوك وفق التنظيمات الجديدة فى إطار الأطر النظرية المحدثة... انظر فى ذلك :

Porlman, Personal: Social Role and Personality, Univ. of Chicago Press, 1968.

(**) أحرى بنا أن نشير إلى أن هذه الدراسات لم تستخدم هذه المفاهيم باعتبارها نظريات صغرى بمفردها، وإنمـــا أدخلـــت معهـــا مفاهيم أخرى مثل الانطلاق من النسق والاتصال معاً، أو من المنظمات والأنساق والمشاركة، والنسق والمنظمات والنسق والدور... الخ.

إنه من خلال التحليل الكمى الذى قدمناه له، ومن خلال التحليل الكيفى الذى قمنا به، يمكننا أن نقدم مجموعة الاستخلاصات التالية :

أولاً : على الرغم من أن هذه الدراسات قد ادعت أنها قد استخدمت النظرية، أو أنها تبنت النظرية، إلا أن الواقع يكشف عن أن دراسات الخدمة الاجتماعية قد أغفلت تماماً النظرية، وإن كانت قد استخدمتها فقط كديكور متمم للدراسات العلمية. إنها لم تعمل على تفعيل هذه النظرية الصغرى فى تأويل أو تفسير الواقع. إن مثل هذه الدراسات قد غاب عنها استخدام النظرية، ذلك الذى اتضح بشكل جلى فى عمليات الفهم أو التفسير أو التأويل، ويدخلها فى إطار ما يسمى بالإمبريقية الفجة أو المتطرفة. وبيد أنها قد ادعت أنها تبتعد عن الأيديولوجية، إلا أنها قد انغمست فيها ليس باعتبارها قد ارتكنت إلى البنائية الوظيفية ومفاهيمها النظرية، ولكن لأن هذه الإمبريقية ما هى إلا نوع من الأيديولوجية.

ثانياً : إن دراسات الخدمة الاجتماعية ترتكز بشكل ملحوظ على دراسة الوحدات الصغرى، وهذا ما جعل مثل هذه الوحدات تبتعد بشكل جارف فى إطار السياسة. أو بمعنى آخر أن هذه الدراسات جدفت بعيداً عن الظروف السياسية التى تفرض إشكاليات مجتمعية واجتماعية بعينها تطل بتأثيراتها على الموصمين بالفقر والمحتاجين.

ثالثاً : إن الخدمة الاجتماعية فى دراستها ترتكز وحسب على إحدى النظريتين الحاكمتين الكبريين فى دراسة موضوعات العلم الاجتماعى، وراحت تفتت أجزائها، إذ استخدمت مفاهيمها بحسبانها نظريات صغرى، وحيث أن النظرية البنائية هى النظرية الأم والكبرى الموجهة لكل دراستها، فإنها استخدمت مفاهيمها مثل الدور وإعارته مفهوم النظرية، ومرة أخرى استخدمت مفهوم النسق وألبسته ثوب النظرية وهكذا، ناهيك عن إغفالها للتطورات النظرية الحديثة الذى شهدها مسرح العلم الاجتماعى.

رابعاً : إن الخدمة الاجتماعية وفق استخداماتها النظرية حاولت أن تنظر إلى الواقع فى ضوء المفهوم النظامى والمؤسسى، الأمر الذى جعلها تشيح النظر بعيداً عن مفاهيم الصراع أو حتى المنافسة. إنها بذلك تكون قد جردت دراساتها من قضية الموضوعية العلمية، وضيقت المجال على نفسها فى تناول الموضوعات التى تتسم بالاستاتيكية وليست الدينامية.

خامساً : إن ارتكان الخدمة الاجتماعية على النظرية البنائية الوظيفية وحدها، دمغ هذه الدراسات بطابع أيديولوجى محدد، الأمر الذى دفع هذه الدراسات، بالاهتمام بالشكل النظرى دون النظر إلى تطور المعرفة الأبستمولوجية.

سادســاً : إن تقطــيع أواصـــر الـــنظرية، والتركيز على مفاهيم بعينها من خلال البنائية الوظيفــية، يوضـــح بشـــكل لا يقـــبل الجـــدل عـــن عدم إدراك لطبيعة المقولات الأبستمولوجية ليس فقط للتيار الوظيفى، وإنما أيضاً للتيار الماركس.

ســـابعاً : إن عـــدم إحاطة الباحثين بالمقولات الأبستمولوجية للتيار الوظيفى ينبئ بنقص التأهـــيل الأكـــاديمى لهم. إن التسطيح فى تناول المقولات النظرية، وعدم الإدراك للمقـــولات الـــنظرية يتضح من عدم إلمام الباحثين بالأصول النظرية للتيار البنائى الوظـــيفى، ذلـــك الـــذى يسأل عنه طبيعة التدريس والكتابات الأكاديمية التى هى الأخرى تعانى من تشويه واضح، أو بالأحرى تعانى من إهمال، حيث التركيز على الجانب الإمبريقى دون اتصال وشيج بالجانب النظرى.

ثامـــناً : إن الخدمـــة الاجتماعـــية وفـــق تطورهـــا الضيق، نجدها أداة تسكين للأوضاع الاجتماعية، وتمثل حجراً كؤداً أمام تبديل الوضعية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين، ناهـــيك عن كونها مهنة مؤسسية تعمل على صيانة الأنظمة التى تعمل فى إطارها. إنك تجد فى ذلك الإطار أن الأخصائيين الاجتماعيين ما هم إلا أداة النظام السياسى القـــائم، لذا يصح أن نقول أنهم فى هذا الإطار يفتقدون إلى الرابطة العضوية فيما بيـــنهم مـــن جانـــب، وفـــيما بينهم وبين العملاء من جانب آخر، وفيما بينهم وبين مجتمعهم من جانب ثالث.

إنـــه بعـــد كـــل ما قدمناه، وفى نهاية هذه الورقة يمكن القول، أن المتتبع التاريخى والأكاديمـــى لدراســـات الخدمة الاجتماعية أنها جاءت خلوا من نظرية خاصة بها، فضلاً عن تخلفها عن الأطر النظرية الحديثة. إن تركيز الخدمة الاجتماعية على نظرية بعينها، جعلها تتفوق على اتجاه نظرى محدد، ذلك الذى انعكس بشكل قوى على طبيعته التحليلات والتفسيرات الضيقة، أو قل أنها أضحت ذات اتجاه واحد ووحيد فى التحليل الأخير، الأمر الذى أفضى إلى نقص المعرفة الأبستمولوجية، وعدم قدرتها إلى تكوين نظرية وطنية تنبع من واقعها الاجتماعى الذى تعيش فى كنفه.

وقـــد يرد علينا أصحاب الخدمة الاجتماعية حول قضية النظرية الغائبة، ويقولون أن الخدمـــة الاجتماعية لا تهتم بالنظرية بقدر ما تهتم بالممارسة. وإذا كان هذا صحيحاً من الناحـــية الواقعـــية، فإنه حان الوقت من خلال الوقائع الاجتماعية أن نقيم استدلالاً نظرياً يحكم هذه الوقائع، بدلاً من التشرذم النظرى الذى تحيا الخدمة الاجتماعية فى إطاره. إننا الـــيوم لا نحتاج إلى الممارسة بقدر ما نحتاج إلى إعادة النظر فى المقولات النظرية التى تحكم توجيه هذه الممارسة. إن إعادة النظر فى الممارسة – الطقوس الأدائية والمهارية – ســـوف يســـاعد الخدمة الاجتماعية فى تدشين بناء محكم يميز طبيعته ويكمل من تركيبه الـــنظرى والمـــنهجى، ذلك الذى يبتعد عن منهج سير العمل فى الخدمة الاجتماعية الذى يركن إلى اعتبارت أخلاقية لا علمية بالأساس.

إن تركيز الخدمة الاجتماعية على عملية الأداء المهنى، باعد بينها وبين تكوين نظرية خاصـــة بهـــا تحكم تناولها المنهجى والأبستولوجى، فضلاً عن معاندتها لتطور معرفتها العلمية وإضفاء فهماً - بالمعنى الفيبرى - وتأويلاً واقعياً للقضايا التى تتناولها. إن تكوين نظـــرية خاصة بالخدمة الاجتماعية من شأنه أن يعلى من قدر إعمال الرؤية الكلية، فضلاً عـــن عدم تفتيتها للقضايا، تلك التى يسأل عنها استخدامها لمقولات مفهومية جزئية، بدلاً من تسلحها بإطار فكرى واسع.

وعلـــى الرغم من الترويج الحادث اليوم لاستخدام النظريات الصغرى أو المتوسطة المـــدى فـــى إطـــار العلوم الاجتماعية، إلا أن هذا الفعل لم يأت بجديد فى إطار الاكتمال النظرى، الأمر الذى جعله نوعاً من الخيانة والتآمر على النظرية، ذلك الذى لا يؤدى إلى ســـبر المشـــكلات الواقعية بطريقة صحيحة أو كلية. إن تفتيت النظرية إلى مجموعة من المفهومات، واتخاذ هذه المفهومات كموجهات نظرية يفرض نوعاً من التسطيح النظرى، ناهيك عن تناول مشكلات الواقع بطريقة تجزيئية غير شاملة وغير جدلية أيضاً.

العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية :
فهم خاطئ

يمكن للمرء أن يفهم العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية من خلال طريقين رئيسيين، فكما هو واضح من العنوان، فإن القارئ يمكنه أن يكتشف الخدمة الاجتماعية من خلال نظرة تحليلية لعلم الاجتماع. وقد يفطن القارئ أن ذلك سهلاً يسيراً، ولكن العكس هو الصحيح، إذ أن ذلك يتضح من خلال ممارسات الخدمة الاجتماعية التى تتخذ من الواقع ومعطياته، إشكاليات تتحول إلى نوع من النقد فى إطار علم الاجتماع.

وإذا كان ما سبق يمثل الوجه الشائع فى استخدام الخدمة الاجتماعية للوقائع الاجتماعية، فإن ثمة طريقة أخرى يمكن أن ندفع بها، وهى الطريقة التى أوضحت من الصعوبة بمكان مقاومتها. فإذا كان الأدبيات توضح الطبيعة المتنوعة التى تتسم بها الخدمة الاجتماعية فى الواقع، فإن هذه الأدبيات ذاتها تكشف عن تعدد أوجه استخدام علم الاجتماع، فضلاً عن تعدد آلياته وأساليبه. إننا هنا نسعى وحسب إلى سبر غور المداخل المتباينة التى يتخذها علماء الاجتماع للوصول إلى موقف عام يحكمه. إنه من خلال اتخاذنا للخدمة الاجتماعية كمثال نستطيع من خلالها أن نضع أيدينا على مسألتين، الأولى تتمثل فى كيفية تناول وفهم علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية المعقدة، أما المسألة الأخرى فتتعلق بكيفية استفادة الخدمة الاجتماعية من المسائل النظرية فى علم الاجتماع وكيفية تطويعها فى دراسة قضايا خاصة باهتمامها.

ويجدر أن نشير فى هذا الصدد إلى أن موضوعات علم الاجتماع فى نهاية القرن العشرين لم تعد من الأشياء العسيرة سواءً فى كنهها أو فى تناولها. إن ذلك يعود إلى مواكبته للطبيعة المعقدة التى يتسم بها المجتمع الإنسانى. إن الطبيعة المعقدة للمجتمع الإنسانى تتطلب فيها خاصاً وصحيحاً، ناهيك عن مجاهدته فى وضع مداخل نظرية "وأيديولوجية" متعددة تسعى إلى تفسيره على كافة الأصعدة. وإذا كانت هذه المداخل النظرية منها ما يتصل بالرؤى الكلاسيكية والواسعة فى التصدى لتفسير ظواهر المجتمع الإنسانى، فهناك أيضاً المداخل الحديثة والضيقة فى الوقت ذاته التى تهتم على سبيل المثال باللغة لتفسير العلاقات الاجتماعية وآليات الاتصال بين الفاعلين الاجتماعيين.

وأحرى بنا أن نسجل هنا، أنه إذا كانت هناك من المنظورات الحديثة التى تهتم باللغة لدراسة وفهم آليات الاتصال، فإنه ثمة حاجة ملحة تفرضها وضعية الاجتماع لحساب مخاطر الإشكاليات المنهجية ولتطوير أنساق التحليل الخاصة لفهم عمليات التفاعل الاجتماعى (اللفظى)، ذلك الذى يتضمن موضوعات مزدوجة وأحياناً متناقضة، تتضح فى

الجـــدل السوسيولوجي الذى يتخطى حدود ما بعد الإمبريقية ويمتد إلى الثيولوجيا وما بعد الميتافيزيقا.

إن الجدل السوسيولوجي الحادث فى حقل علم الاجتماع فرض نوعاً من التنوع سواء فى الاهتمام أو التناول، ذلك الذى أفضى بدوره إلى حدوث صراعاً حروراً بين المشتغلين فـــى هذا الحقل. إن الصراع بين علماء الاجتماع حول القضايا النظرية والمنهجية لم تكن فحســب بســبب التعقد الاجتماعى، ولكن كانت بسبب العقائدية السائدة بينهم حول قضايا الوجـــود والمطلـــق والظواهر غير المرئية والقوى الغيبية والمعرفة المطلقة التى تشكل صـــعوبة فـــى فهـــم ووعى غير المتخصص. وإذا كان ذلك يحول دون فهم وإدراك غير المتخصـــص لهـــذه القضـــايا، فـــإن الوضع يزداد صعوبة إذا ما طبقنا المداخل النظرية المتصـــارعة علـــى موضوعات الخدمة الاجتماعية. إنه من هذا المنحى، فإن هذا الكتاب الراهن يسعى إلى إمدادنا برؤية واضحة لانعكاسات تطبيق هذه المداخل على منطقة هامة من الاهتمام العام.

وعلـــى ذلك فإن الخدمة الاجتماعية نفسها لم تكن ذات اهتمام واحد ووحيد من حيث الدراســة والتحلـــيل وإن ذلك ينفى ما وجه إليها من انتقادات، خاصة الانتقاد العام الذى مـــؤداه أن القائميـــن على أمور هذه المهنة يسعون إلى تحقيق مساعدة الناس فحسب. أو بمعنى آخر، أن الأخصائى الاجتماعى يسعى فقط فى إطار الواقع الاجتماعى إلى مساعدة الناس وفقاً لأهداف مهنته دون اعتبار لأى من الخلافات النظرية أو التحزب النظرى. إن مـــثل هؤلاء – أقد الأخصائيون – من خلال مهنتهم غالباً ما يؤدون روتين يومى واضح وملحـــوظ، وهـــذا الـــدور يتخلص فى القيام بالأعمال المكتبية مثل حفظ السجلات وكتابة التقارير وحضور الاجتماعات وعمل الزيارات المنزلية ومقابلة العملاء وإجراء المكالمات التليفونـــية مـــع العملاء وحضور جلسات المحاكم وإقامة وحضور المؤتمرات ومشاركة وتنظيم الاجتماعات وتقويم المساعدات.. الخ. ولكن فى هذا الصدد يثور تساؤل هام مفاده:

هل يوجد لأى ملاحظ خارجى أفكار مخالفة عن طبيعة مهنة الأخصائى الاجتماعى ؟

إن الإجابة على التساؤل الذى طرحناه توا يتلخص فى وجود أفكار مخالفة فعلا لدى أى ملاحـــظ خـــارجى – حـــتى غـــير علمـــاء الاجتماع – عما يقوم به فعلاً الأخصائى الاجـــتماعى. إن الأفكـــار لدى الغير توضح أن مهنة الأخصائى الاجتماعى – نظرياً – تتبايـــن تمامـــاً عن الممارسة الحقيقية لمهنة الخدمة الاجتماعية، خاصة فى تكنيكاتهم أو آليات العمل الفعلى. إنهم بشكل أو بآخر، بالإضافة إلى ما سبق، يتباينون فيما بينهم سواء فى العمل الحقيقى أو حتى فى التكتيكات المستخدمة فى الواقع الميدانى.

وإذا كـــان ثمة اختلاف بين هؤلاء، فإن ثمة تشابهاً مماثلاً فى الاختلاف بين العملاء الذين يبالغون فى مهمة الخدمة الاجتماعية وأهدافها، الأمر الذى يدفع القائمين على رأس مؤسســـات الخدمـــة الاجتماعية والعمل الاجتماعى على المبالغة فى أهمية المهنة وثقلها النســـبى فى المجتمع. إن ممارسى الخدمة الاجتماعية والعملاء يضعون ثلة من المعايير

المبالغ فى تحقيقها عملياً، الأمر الذى يجعل من مهمة التعريف بالخدمة الاجتماعية مسألة صعبة التحقيق، خاصة إذا ما وضعناها على المحك الاجتماعى والسياسى. إننا هنا بصدد صعوبة فى وضع تعريف للخدمة الاجتماعية، خاصة إذا ما أدخلنا فى الاعتبار المعايير والإمكانيات المتاحة من جانب آخر.

إن الاختلاف الواضح بين هذه المواقف يجعلنا أمام وضع ملغز أو محير، وهو ما يجعل مضمار الخدمة الاجتماعية أرضاً خصبة أمام تحليلات وتفسيرات وتأويلات علم الاجتماع لها. وبغض النظر عن هذا الوضع المربك والمحير، فإننا نود أن نشدد على قضية هامة كنا قد أشرنا إليها قبل قليل، ألا وهى قضية استخدام الخدمة الاجتماعية للمداخل النظرية المتعددة فى علم الاجتماع. إن استخدام الخدمة الاجتماعية للمداخل النظرية المتعددة فى علم الاجتماع أفضى إلى وجود كوكبة من الدراسات الإمبريقية الخاصة ذات الملامح النظرية المحددة. إن مجموعة من هذه الدراسات قد أوضحت أن الأخصائيين الاجتماعيين يتمتعون بدرجة عالية من الشخصية أو الذاتية فى فعالياتهم أو فى أعمالهم، وهذا ما يتضح ليس فقط فى تأثيرها على كيفية قيامهم بأعمالهم التى قد لا تكون شائعة فى مهن أخرى، ولكن أيضاً فى كيفية ما يقومون به، ونوعية هذه الأعمال وما يتصل بتدريبها (بوسويل ١٩٨٥).

وإذا كان غير المتخصص يستطيع أن يضع يده بسهولة على ما يضطلع به الأخصائى الاجتماعى، وأن يقوم شخصيته وأدواره، فإن فى الوقت عينه، لا يستطيع أن يستدل على أدواره السياسية بسهولة. إن الأهمية السياسية والغرض من وراء ذلك تفرض علينا ضرورة إيجاد مدخل سياسى لفهم ما يقوم به علماء الاجتماع حينما يشرعون فى فهم أغراض الخدمة الاجتماعية. إن تطوير مدخلاً نظرياً لهذا الغرض يتطلب إنشاء علم خاص يمكن أن ندعوه "بعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية". ولا يعنى ذلك أن هذا العلم غير موجود، أو غير قائم البتة، وإنما العكس صحيح، إذ أن هذا الدرب يتحقق وجوده الواقعى فى إطار المملكة المتحدة، ذلك المجال الذى فرض حالة فى إطار الجامعة، وأنشئ له تخصصاً قائماً بذاته.

وما ينطبق على الصعيد السياسى، حيث صعوبة تحقق أدوار الأخصائى، ينطبق أيضاً فى مجال تدعيم عمليات التنمية العقلية الذى ينتفى فيه أو يصعب تشكيل نموذج من شأنه أن يمد جسور الارتباط بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. وحيث أن ذلك كذلك، فإن هناك محاولتين قد مستا هذه المهمة من قريب، الأولى كانت فى علم ١٩٥٩، والذى تم نشرها "ووتون" Wooton فى كتابه المعنون : علم الاجتماع والمرض الاجتماعى والذى من خلاله حاول أن يخلص إلى : "... أن اللغة التى يعمل من خلالها وبها الأخصائيون الاجتماعيون، لا ترتبط البتة بالعمل الذى يقومون به. برغم أن أعمالهم تعتمد على الشكل العقلانى والمنطقى فى الوقت أنه... "(ووتون Wooton ٢٧٩ : ١٩٥٩).

ويجدر أن نشير إلى أنه على الرغم من أن كتاب "ووتون" المشار إليه قبل قليل يحاول أن يسم الأخصائيين بالحساسية المفرطة والعمل المنطقى، إلا أنهم كانوا يفتقرون للمشاعر والوعى أنهم كانوا يعملون بشكل جامد، أو فى مجافاتهم لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى الواقع. إنه لذلك كان لتأثير كتاب "ووتون" الأثر الكبير فى وعى الأخصائيين بهذه العوامل، الأمر الذى جعلهم يطورون من مهاراتهم فى عملية الممارسة المباشرة لمهنة الخدمة الاجتماعية، مما جعل هذه المهنة تلقى قبولاً غير منقطع النظير، خاصة حينما تلافى الأخصائيون عملية مجافاة المشاعر وتأسيس الوعى. ومن المهم أن نعى هنا أنه إذا كانت قد نجحت الخدمة الاجتماعية فى هذا الشأن، فإنه لا ينبغى أن نغفل دور وأهمية علم الاجتماع فى هذا الصدد.

وحيث أن هنا تتوضح المحاولة الأولى، فإن المحاولة الثانية تشير إلى بعيد حقبة السبعينات، خاصة حينما وجهت سهام النقد للنظام الرأسمالى بطريقة راديكالية للكشف عن مواطن ضعفه – اجتماعياً – وكيف أنهم من خلال ذلك صاغوا هوية علم الاجتماع بطريقة واضحة من خلال ما يسمى باليسار الراديكالى أو النقدى الذى حاول أن يكيل انتقاده لكيفية استمرارية التكوينات الاجتماعية الرأسمالية. وفى الإطار نفسه، يمكننا أن نكشف عن العلاقة المتبادلة بين المعرفة والنظرية والتراث أو الأدبيات من ناحية، وبين الممارسة من ناحية أخرى، تلك التى من خلالها نستطيع أن نقف على قدرة الأخصائى الاجتماعى فى الحد من العواقب المدمرة لأساليب تدخلهم، فضلا عن الوقوف على قدر اهتمامهم بما ينجم عن هذه العواقب.

وفى ضوء ذلك، نجد أن (كوريجان وليونارد ١٩٧٨ Corrigan and Leonard) قد تحركا من محطة مجافاة النظرية إلى الوصول إلى محطة التطبيق. أو بمعنى آخر، أنهم قد تحولوا من النظرية إلى التطبيق. أنهم فى هذا الصدد ناقشوا كيف يمكن أن تتحول عملاء الخدمة الاجتماعية من التحالف مع الطبقة الحاكمة، إلى قدرتهم على شن وإدارة المعارك ضدهم. إنهم بذلك أرادوا أن يزيدوا من عملية الوعى لدى عملاء الخدمة الاجتماعية، لكى يستطيعوا أن يدخلوا فى صراع مع هذه الطبقة ومع النظام السياسى الذى يعمل على تأييدها.

إن ما سبق لا يمكن اعتباره من المقولات الحديثة، إذ هى تجديد لما هو قديم، فضلاً عن أنها تمثل فى هذا الإطار تطويراً لما جاء به "هيرود" Heraud عام ١٩٧٠، الذى نادى بضرورة إيجاد وثيقة جديدة من شأنها أن تفرض طغيانها الإيديولوجى على الخدمة الاجتماعية. إن "هيرود" أراد أن يطور وثيقة أيديولوجية من خلال المقولات النظرية لعلم الاجتماع، لكى تلقى بظلالها على الخدمة الاجتماعية. وإذا كان "هيرود" أراد أن ينهى إلى الأبد عملية إفراغ الخدمة الاجتماعية من المضمون الأيديولوجى، فإن "سمبيكين Simpkin " قد حذا حذوه إذ رأى أنه يمكن أن تطور من الخدمة الاجتماعية كمهنة، فبدلاً من كونها مهنة تساعد العملاء أو الناس، فإنها يمكن أن تكون ناقدة للمجتمع. وفى الإطار ذاته حاول

أن يقـدم بديـلاً ثوريـاً للخدمة الاجتماعية، وأن يجعل منها واحدة من المهن القليلة التى تضـطلع بمهمـة التغيـير، أو باعتـبارها قاعدة لإنشاء وتدشين فلسفة جديدة. (سيمبكين Simpkin ١٩٧٩ : ١٥٢-١٦٠).

وأيـاً كانـت قـوة المناقشات المستخدمة من الذين يرون فى الخدمة الاجتماعية أداة لتسـكين الأوضاع، وحجراً كئوداً لإنصاف الفقراء، وباعتبارها مهنة مؤسسية تعمل على صـيانة الأنظمـة التى تعمل فى إطارها، فإن هؤلاء يرون أن الأخصائيين الاجتماعيين يعتبرون الأداة الفاعلة فى ذلك، باعتبارهم عملاء للنظام السياسى. ومن الأنصاف إن نذكر هـنا، إنهم إذا كانوا يستندون فى ذلك إلى ما طرحه علم اجتماع التنظيم من فكرة ساذجة، ترى أن الأخصائى الاجتماعى والعملاء يفتقدون إلى الرابطة العضوية فيما بينهم، فضلاً عن ضعف الاهتمامات الشخصية والمعتقدات النظرية والوعى الاجتماعى التى يمكن من خلالها أن يكونوا ذوى مصالح واحدة، ومن ثم يمسون قوة دافعة داخل أى جماعة مهنية.

وحيـث أن الخدمـة الاجتماعـية تفتقر فى ممارساتها إلى تعريفات واضحة لمفاهيم المعـتقدات النظرية والأيديولوجيا والوعى الاجتماعى والمصالح الاجتماعية، فإن "كوهين Cohen" فـى عـام ١٩٧٥ قـد تصدى لهذه المهمة من خلال واقع وممارسات الخدمة الاجتماعية. ففى إحدى مقالاته التى نشرها مع مطلع الثمانينات، نجده يبذل جهداً فائقاً لكى يطـور مـن شأن هذه المهنة ويضعها فى ثوب جديد. إنه حاول أن يضفى عليها ملمحاً مخالفاً لما كانت عليه. فبدلاً من عمليات التسكين التى كانت تقوم بها، حاول أن يجعل منها مهـنة ثورية، ولكنه فى ذلك أبتعد عن الماركسية، إذ ركز جل اهتمام على الممارسة بدلاً مـن الارتكـاز علـى النظرية. إنه فى هذا الشأن حاول دمج النظرية مع الممارسة حتى يضمن عملية عدم تبلد المعتقدات، وتثوير الواقع من خلال عدم جدوى عملية المساعدات. إن تطويـر "كوهيـن Cohen" الـذى أوضـحناه قـبل قليل مؤداه أن يعمل الأخصائى الاجتماعى فى ديمومة، أو بمعنى آخر أن يظل دور الأخصائى غير منتهى عند حد تقديم المساعدات، حتى يمكن أن يضع حداً بين الأهداف قصيرة المدى والأهداف طويلة المدى. إنه ينبغى ألا ينتهى دوره عند نقاط محددة ترتبط بأداء وظيفته ودوره، وإنما يتواصل مع هـذا الأداء ويـتعداه حتى يصل إلى دوره الحقيقى الذى يتمحور حول تقديم النصيحة، أو بالأحـرى أن يكمـل دوره حتى يبلور عملية الوعى الاجتماعى. إن الممارس الاجتماعى لابد أن يهرب من أدواره التى من شأنها أن تعمل على تأمين حال المؤسسات القائمة، وأن يجعل من ذاته كادرا نشطا، حتى يدمر وظيفة الخدمة الاجتماعية العلاجية التى تعمل دوماً على رتق التناقضات الاجتماعية القائمة التى يسأل عنها الدولة وأدوارها الانحيازية.

وإذا كـنا هنا نؤرخ لبداية تحول اهتمام الخدمة الاجتماعية من كونها مهنة مؤسسية تعمل على تدعيم نظام الدولة، فإننا فى الوقت نفسه نؤرخ لبداية ولوج الخدمة الاجتماعية طريق الاحتجاج والثورة. إن انسحاب الخدمة الاجتماعية من جذورها الاستاتيكية، لم يجلب إلا العـناء وعـدم الارتـياح لها. فخلال الثمانينات وتحت تأثير علماء الاجتماع نجد أن

"فوكولــت Foucoult" فــى عــام ١٩٧٥ يقدم تفسيراً فى ضوء مفهومى القوة والضبط والعقــاب لكيفية وأد التغير فى المجتمع الحديث. إن هذين المفهومين يشيران إلى وضعية اجتماعــية سادت فترات تاريخية طويلة، كان من خلالهما أن فرضت معايير الدولة على ســكانها، وحاولــت من خلالها أن تؤمن ذاتها، وأن تفرض من خلال هذا التأمين، تأميناً ممــاثلاً للطــبقة التى انحازت إليها (سمارت Smart ١٩٨٩ : ٨٠). إنه فى ضوء حجز التغــير فــى هــذه المجــتمعات، نجــد أن مــن يعمل بمؤسسات الرعاية الاجتماعية – الأخصائيون الاجتماعيون – قد خرجوا عن نطاق العمل بالعدل، فضلاً عن إساءتهم لفهم طبــيعة الــنظام القائم وانحيازاته، الأمر الذى جعل البعض يطلب استخدام القوة لغرض تأثيرها. ولكن فى هذه الحالة تتبدل الدولة فى استخدامها للقوة، ليحل محلها العملاء، وذلك طمعــاً فــى زيادة تأثيرها على عملية التنمية من جانب، ولتأسيس فعلها الثورى الذى لا يمكــن أن يــأتى – مــن وجهة نظرهم – إلا عن طريق الفهم التحليلى الصحيح لكل من الأخصائيين والعملاء على حد سواء.

وعلــى هــدى مــا ســبق، فإن يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية نفسها باعتبارها تنظيمات خدمة، فما هى إلا تنظيمات راعية للخدمات فحسب، بالإضافة إلى كونها راعية لموظفــيها : "... أيــنما ننظر نكتشف أنه تحت ضغوط الإدارة والتعسف الوظيفى، توجد مهن رعاية مثل الخدمة الاجتماعية.." (سكول Scull ١٩٨٩ : ١٥٠).

إن المشــكلة الجوهــرية تكمــن فــى المنظور الضيق الذى تنظر من خلاله الخدمة الاجتماعــية للقضــايا المجتمعية، ذلك الذى يتباين عن المنظور الواسع الذى ينتشر بين علماء الاجتماع خاصة المهتمين منهم بالنظرية الاجتماعية. إن هذه المنظورات الواسعة لا تمثل فقط اهتمامات الأفراد، وإنما فى الواقع تباعد بينها وبين الفردية التى غالباً ما تكون غــير مســموعة أو ضــعيفة التأثير. إنه فى ضوء ذلك ننادى بضرورة أن تكون للخدمة الاجتماعية رؤية واسعة ورحبة، تبتعد فيها عن الرؤية المؤسسية أو النظامية، ناهيك عن ابــتعادها عــن الرؤية الضيقة للرعاية. إنها بشكل أو بآخر، لابد أن توسع من مضمون رعايــتها وخدمــتها، وأن تكون خادمة للمجموع وليس للقلة، أو بمعنى آخر أنها لابد أن تخلع إلى الأبد عن نفسها أن تكون حامية للطبقة الحاكمة.

إن الرؤية الواسعة التى ننادى بها من أجل أن تعمل بها الخدمة الاجتماعية، لا ينبغى أن تخاصــم فــى الوقت عينه الخصائص المهنية الأخرى الواجب توافرها فى الأخصائى الاجــتماعى. وفــى هذا الإطار يتحدد على الأخصائيين وفق هذا التسلح أن يمدوا جسور العلاقــات الدينامية فيما بينهم، وكذا بين الآخرين وخاصة علماء الاجتماع. إن مد جسور العلاقــات التى المحنا إليها يمكن أن تساعدهم فى تحقيق من نصبوا إليه، ألا وهو إنجاز المجــتمع المحجوز، أقصد المجتمع الذى يتم فيه إشباع الحاجات دون فرقة بين من يملك ومن لا يملك.

وبالطبع فإن ما سبق طرحه يمثل الأبعاد السياسية بشكل لا يقبل المواربة، خاصة ما تـم نقـده مـن قبل السوسيولوجيين لعمليات الاضطهاد والاستغلال الاقتصادى والتفاوت الاجتماعى والتغير الاجتماعى. إن الأخصائى الاجتماعى وفقاً لما سبق يكون فى مواجهة مـع الجماعات الأخرى التى تسعى إلى إدارة المعركة من أجل الأتيان بالمجتمع الجديد، فضـلاً عن أنه يضع العقبات التى من شأنها أن تطيل من عمر النظام الجائر. إن الحقيقة الإمبريقـية تفـرض ضرورة أن يتحول الأخصائى الاجتماعى إلى جزء متصل مباشرة بالعملـية الثورية، وأن يستغل مهارته التى تعلمها من أجل إنجاز ذلك. وأنه لكى يتم ذلك لابـد أن يـتعلم أمور الممارسة الاشتراكية، وأن يمد بصره إلى النظرية السوسيولوجية وإلماحاتها التى يمكن الإفادة منها فى الأهداف التنظيمية للخدمة الاجتماعية. إن ما سبق يمـثل بالنسـبة لنا أملاً وحلما نسعى إلى تحقيقه، ذلك الذى ينتفى وجوده اليوم فى إطار الخدمة الاجتماعية.

ولا غرو أن عمل الاجتماعيين له تأثير قليل على الخدمة الاجتماعية، وهذا ما يتضح تاريخـياً، وربمـا ذلـك يعود إلى طبيعة الموضوعات التى يتناولها كل منهما، والوظيفة المخالفة لهما أيضاً. إن علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية يتباينان عن بعضهما فى كل من النشـأة والوجـود وحـتى الوظـيفة، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على طريق التناول والتحلـيل. إن ثمـة فارقاً بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ذلك الفرق الذى يتضح بشـكل جلـى فى نقد الأول للنظام، وتعايش الآخر مع النظام. إن علم الاجتماع فى إطار نقـده للواقع الاجتماعى يسعى إلى تجاوز التناقضات الاجتماعية الحادثة فيه، بينما تعمل الخدمة الاجتماعية على رتق التناقضات التى يساهم فى إحداثها النظام الاجتماعى. إن علم الاجتماع لا يمكن أن نتخيله وفقاً لوظيفته أنه يسعى إلى أن يتكيف مع الأوضاع الراهنة، ولكـن العكـس هـو الصحيح، إذ يعمل على فض التناقضات والخداعات التى تفرضها المجتمعات الإنسانية.

وإذا وافقـنا علـى الطـرح السابق، فإن ذلك سوف يجر على الفاعلين الاجتماعيين مجموعـة مـن الإشكاليات. إن مجموعة التوقعات التى ألقيت على كاهل من تتوفر فيهم القدرات الخاصة للنقد فى إطار المجتمع سوف يضعف الثقة بالعاملين بالخدمة الاجتماعية وأصـحاب المهـن المتشـابهة، وفى الإطار عينة سوف يسعى إلى دق أسفين بين علماء الاجـتماع وعلماء الخدمة الاجتماعية، على أساس أن مجال الاهتمام واحد، ولكن التحذب لـيس واحداً. فعلى سبيل المثال، إذا كنا نتصدى للدفاع عن الفقراء أو الأقليات، فإن كلا التخصصين سوف يواجه بمسائل تتعلق بحقيقة قوة الدولة وسيطرتها فى ذلك. فالأخصائى الاجتماعى سوف يمتثل لتعليمات الدولة ويسعى إلى تحقيق شرعيتها باعتباره أحد أدواتها، أمـا علمـاء الاجـتماع فإنهم سوف يوجهون انتقاداتهم دون مواربة من أجل تعديل نقاط الضعف وتجاوز الوهن الذى خلفته سياساتها.

والحقيقة أن كلامنا السالف لا يعنى أن ثمة اتفاقاً عاماً عليه بين السوسيولوجيين، وحيث أن هناك من يسخر من هذا الاتجاه، فهناك أيضاً من يؤمن بضرورة تجييش كل الأدوات من أجل الحفاظ على النظام القائم، باعتبار أنه ليس فى الإمكان إبداع مما كان. أنهم بذلك يؤمنون إنه كان هناك بد من عملية النقد، فلا ينبغى أن يؤدى النقد إلى تجاوز ما هو قائم أو أن يتسم بالثورية، ولكن لابد أن ننتقد حتى نقوم بعملية التطوير، شريطة أن نقدم النقد مشفوعاً بتقديم المشورة من أجل تلافى الهنات أو العيوب. إن "سكول" scull يعقب على ذلك فيقول :

".. إننى واع بما نعيشه من ضغوط. فليس كافياً أن نقوم بالنقد السلبى، فليس من الحكمة أن نتحدث بكلمات قوية تعمل على التحريض، ولكن ينبغى أن نقدم النقد مشفوعاً ببرنامج عمل من شأنه أن يعمل على التحسين والانتقال بالمجتمع إلى درجة أفضل فى سبيل تطوره وتقدمه..." (سكول Scull ١٩٨٩ : ١٦٤ – ١٦٥).

إن سكول Scull فى ذلك يسعى إلى وجود طرح إدارى من شأنه أن يعمل على حل المشكلات وتحسين فرص الحياة، أو بالأحرى يسعى إلى طرح وسيلة من شأنها أن تعمل على إقناع الآخرين بالمشاركة فى تطوير فرص الحياة، وذلك على طريق المشاركة بالرأى وليس بإقامة الانتقادات الجارحة التى تعمل على تثوير الواقع وإزاحة النظام القائم.

إن معظم التحليلات السوسيولوجية التى تعاملت على سبيل المثال مع الفوارق الطبقية تجعل من الصعوبة بمكان على الأفراد أن يستجيبوا إلى ما يدعون إليه فى هذا الصدد. بمعنى آخر أنه وفقاً للتحليلات الاجتماعية لأمور عدم المساواة الاجتماعية، سيجد هؤلاء مقاومة من قبل "السراه" فى المجتمع، أى المتميزين اجتماعياً، وكذا سيجد مقاومة شديدة لتحقيق إستراتيجياتهم.

وإذا كان ذلك يمثل حقيقة، فإنه يمكن أن يتم ذلك فى إطار الشرعية، أو بالأحرى من قبل المؤسسة السياسية، التى بإمكانها أن تفعل فعلها فى ذلك بالشكل المقبول. إن تدخل المؤسسة السياسية (الدولة) فى ذلك أمر هام، حيث يمكن من خلالها أن تكبح جماح القوى الاجتماعية الفاعلة فى عملية الصراع الاجتماعى.

وبالطبع لو قبلنا الطرح السابق، فإننا سوف نجد أنفسنا أمام كارثة محققة. فحيث أن الإحصائى الاجتماعى يمثل أحد أضلاع النظام السياسى الذى يعمل دوما على نزع فتيل الصراع الاجتماعى، ويعمل أيضاً على إقامة التوازنات الاجتماعية، فإنه لا يستطيع أن يواجه ظلم الدولة، أو أن يعلن صراحة عما يتم من عدم المساواة فى إطار سياستها، وإلا قبل أن يطرد خارج أسوار الجنة التى دائما ما يعد النظام بالعيش فى كنفها.

إن الأخصائى الاجتماعى الذى يقف فى مواجهة ظلم الدولة، أو الذى يتصرف بناء على السياسات التى تؤتى فعلها فى هذا الإطار يصبح العنصر الفعال فى تقرير الإستراتيجيات الاجتماعية العادلة، وهو فى الوقت ذاته الذى يسلم بأن ثمة جوراً وظلماً تفرضه الدولة فى إطار تقرير إيديولوجيتها. إنه فى هذا الإطار سيصبح محرضاً أو

متمرداً على الدولة وسياستها. ووفق هذا السيناريو ستجد كوكبة من الأخصائيين لا يفعلون ذلك، إذ أنه فى إطار دوره فى النسق العام لن يقبل أن يصبح العنصر الفعال في تقرير الإستراتيجيات الاجتماعية العادلة، وهو فى الوقت ذاته الذى يسلم بأن ثمة جوراً وظلماً تقرضه الدولة فى إطار تقرير إيديولوجيتها. إنه فى هذا الإطار سيصبح محرضاً أو متمرداً على الدولة وسياستها. ووفق هذا السيناريو ستجد كوكبة من الأخصائيين لا يفعلون ذلك، إذ أنه فى إطار أدوارهم فى النسق العام لن يقبلوا إلا الحلول التى تقدمها الدولة، إذ ليس لديهم من الملكات الشخصية التى تدفعهم إلى قبول ذلك، ناهيك عن خضوعهم لعمليات التنظيم ومعايير الطبقة المسيطرة.

إنه مما سبق نفهم أن الأخصائيين بحكم أوضاعهم الوظيفية ليست لديهم أى اختيارات فى قبول أدوارهم الجديدة. فلا هم يستطيعون أن يستغنوا عن وظائفهم وأدوارهم، ولا هم يستطيعون أن يلعبوا دور المحرض فى إطار قوة يد الدولة وبطشها. إنهم فى ذلك يخضعون تماماً للتوجهات السياسية التى تسعى إلى فرض قيود معينة على التوجهات الذاتية أو الإرادية. إن الخدمة الاجتماعية وفقاً لذلك تعد مهنة مثالية تنصاع لأوامر سلطوية، أو هى بالأحرى تعد جناحاً مثالياً أو قل رومانسياً يسعى إلى تأجيل عملية المواجهة بين الطبقات الاجتماعية المتناقضة فى المجتمع. إن عمل الخدمة الاجتماعية فى التحليل النهائى يسعى إلى تأسيس وتعزيز الإدارة السياسية، وهذا ما يجعلها تنفصل عن انتماءاتها الاجتماعية، وتدير ظهرها لأوضاعها الاجتماعية، فضلاً عن تناسى أدوارها التى أوكلها إليها المجتمع.

ليس من شك فى أن ثمة خلافاً واضحاً وحرجاً بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية سواء فى عملية الممارسة أو فى القضايا والتحليلات التى فرضت طبيعة دراسة كل منهما، فضلاً عن تأثير العوامل الواسعة والمعقدة التى شكلت اهتمام كل منهما. إن التباين بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أمر لا ريب فيه، وذلك بحكم طبيعة الموضوعات التى يتناولونها. فحيث أن علم الاجتماع يهتم بالرؤية الواسعة، وأن الخدمة الاجتماعية تهتم بالتحليل المصغر دون ارتباطها بالإطار العام، فإن هناك من الدراسات التى خالفت ذلك إذ حذت حذو علم الاجتماع وقدمت رؤاها وتحليلاتها فى إطار الرؤية الكلية الشاملة. وإذا كان ذلك يخص نفراً قليلاً من أصحاب الخدمة الاجتماعية، فإن الصفة الغالبة لها تعبر بحق عن الالتزام بالطريق التقليدى الذى إن عبرنا عنه بشكل أوضح، فإنه يكون نموذجاً روتينياً شائعاً يعبر بصدق عن الخط العام لسياسات الدولة. إن الأخصائيين الاجتماعيين ليس لديهم سوى الالتزام بالخطوط العامة الإرشادية للمؤسسات التى يعملون بها، تلك التى تعطل قدراتهم وأسلوبهم الخاص فى العمل.

وإذا كان ما سبق يمثل صيغة التباين بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، فإن هناك صيغة اتفاق بينهما. فثمة قاسم مشترك هناك، ذلك الذى يتعلق باستحضار الخدمة الاجتماعية لبعض نماذج التحليل والمداخل النظرية السائدة فى علم الاجتماع. إن الخدمة

الاجتماعـــية فـــى دراســـتها تركـــز وحسب على إحدى النظريتين الحاكمتين فى دراسة موضوعات علم الاجتماع، التى أخذتها كنظرية كبرى، وراحت تستخدم مفاهيمها بحسبانها نظـــريات صـــغرى. فإذا كانت النظرية البنائية الوظيفية هى النظرية الأمر والكبرى لكل دراســـاتها، فإنهـــا حاولـــت أن تجتزئ منها ما يفيد لدراستها، فتارة تستخدم مفهوم الدور وتعـــيره مفهـــوم النظرية، وتارة أخرى تستخدم النسق وألبسته هو الآخر ثوب النظرية. وهكذا...

ويجدر أن نشير هنا إلى أن الخدمة الاجتماعية فى هذا الصدد حاولت بطريقة نظامية أن تستخدم النظرية دون الالتفات إلى مسائل الصراع تماماً، ولا حتى أن تطرحه باعتباره نوعاً من المنافسة. إنها حاولت أن تتناول الأشياء فى ضوء الخواء الإيديولوجى. إن التزام الخدمـــة الاجتماعـــية بهذه المداخل النظرية الضيقة، ساهم هو الآخر فى تضييق مجالات الاهتمام والدراسة، بل أفضى إلى تقليديه واضحة فى تناول الموضوعات. فحيث أن ذلك كذلـــك، نجدهـــا أيضـــاً ولجت ميادين بعينها مثل التنمية السياسية والخدمات الاجتماعية والإدارة والســـكان ومشـــاكل التنمـــية، وفـــى الوقـــت عينه ابتعدت عن القرار السياسى والســـلطوى والصـــراع والأقليات وغيرها من الموضوعات التى تمس مباشرة سياسات الدولة.

تأسيس النظرية المعاصرة لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية

يطـــرح هذا الفصل مجموعة من القضايا العامة التى من شأنها أن تعمل على تأسيس نظرية معاصرة فى علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. ولما كان هذا الفصل يسعى إلى تشييد نظـــرية اجتماعية فى إطار الخدمة الاجتماعية، فإن إختيار نظرية اجتماعية بعينها سوف يضعنا فى مأزق جد خطير، ذلك المأزق الذى يتمثل فى عدم إحاطتنا بالتطور الحادث فى النظرية الاجتماعية المعاصرة، فضلاً عن عدم إحاطتنا بنوعية الاتجاهات النظرية السائدة فى علم الاجتماع، وكذا إحصاء التيارات النظرية المتصارعة فى هذا الصدد، وهذا سوف مـــا نجعلـــه قبلتـــنا، ونحـــاول أن نعرج عليه فى إطار الصفحات القادمة. إن النقص فى الإحاطـــة بالنظريات السيارة فى مجال علم الاجتماع، والتقوقع على اتجاه بعينه، انعكس بشـــكل قـــوى على طبيعة التحليلات والتفسيرات التى اتسمت بها الدراسة السوسيولوجية الإمبريقـــية، ناهيك عن وقوفنا على المنهجية المستخدمة. وحتى على اختيار موضوعات بعينها.

أولاً : فى التعريف الإجرائى :

إن علم اجتماع الخدمة الاجتماعية يمكن أن نستدل عليه من خلال توظيف النظريات المســـتخدمة فى علم الاجتماع والدراسات الميدانية والمداخل المنهجية، تلك التى يمكن أن تكون مدخلاً ملائماً للتحليل فى إطار الخدمة الاجتماعي. إن استخدام النظريات الاجتماعية فـــى إطـــار الخدمة الاجتماعية سوف يعمل على زيادة مستويات الفهم، فضلاً عن إهمال الـــنظرية ذات الـــبعد الواحد التى اتسمت بها دراسات الخدمة الاجتماعية، ومن أسف أنه يصـــعب علينا تحديد تعريف جامع مانع لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية. ولكن ما نود أن نوضـــحه فى هذا الإطار، أنه العلم الذى يسعى إلى تأجيج الفهم السوسيولوجى من خلال الأطـــر الـــنظر المتبايـــنة بهدف سبر أغوار الخدمة الاجتماعية، وزيادة فرص وجودها (الانطولوجى) وتطوير أطرها المعرفية (الإبستمولوجية). إن تدعيم المعرفة والوجود لعلم اجـــتماع الخدمة الاجتماعية سوف يسهل من مهمته، خاصة فى تحديد موضوعاته وأطره المعرفية والمنهجية، ولكن فى إطار مجافاته للرؤية التجزيئية وتسلحه بالرؤية الكلية.

إن الـــتعريف السابق الذى قدمناه قبل قليل لهذا العلم قد يفى فى هذه اللحظة بغرض موضـــوع هذا الفصل، حيث أنه يوضح لنا ماهية علم الاجتماع كميدان فرعى يمكننا من خلاله أن نصف بدقة موضوع علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إن هذا العمل الذى قدم من خـــلال "لـــيونارد" Leonard (١٩٦٦) "وهـــيرود" Heraud (١٩٧٠) "الذى يسعى إلى صـــياغة علم الاجتماع الخدمة الاجتماعية تعتبر من بواكير الأعمال التى جعلت وجهتها

تشييد علم يهتم بفهم العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع. إن هذا العمل يعد من الأعمـــال الأولى التى حاولت فهم رؤية الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع بشكل كلى أو شامل، إذ ركز على الأحداث التى خبرها مجالى الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع (هاو Howe : ١٩٨٨).

إن غالبية الأعمال التى أخذت على عاتقها مهمة التوسع فى تحليل ماهية علم اجتماع الخدمـــة الاجتماعـــية نجدهـــا اهتمت بتوضيح أمرين، الأول يتمثل فى أن هذه الأعمال ســـاهمت بقـــدر قلـــيل أو ظاهرياً بتطوير هذا العلم، أو قل إنها اهتمت بالقشرة الخارجية وحســـب دون الوصول إلى لب الموضوع ذاته. ويمكننا الإشارة فى هذا الصدد إلى عمل "ســـوليفان" Sollivan (١٩٨١) الـــذى اهتم بعلم اجتماع الرعاية بطريقة غامضة، وناقش فـــيها أمـــور العلم بطريقة تجزيئية. إن المأزق الذى أوقع سوليفان نفسه فيه، لم يخلو منه أيضـــاً "داى" Day الذى ركز هو الآخر على مسائل الممارسة فى الخدمة الاجتماعية من خلال مقولات علم الاجتماع.

وإذا كـــان "داى Day" قد أنتبه إلى قضية الممارسة فى إطار الرؤى السوسيولوجية، فـــإن هـــذا الطرح لم يلق قبولاً لدى المهمتين بتطور الخدمة الاجتماعية، إذا رأوا أن هذا الطـــرح سوف يؤدى إلى حجب علم اجتماع الخدمة الاجتماعية عن الظهور أو قل أفوله قبل ولادته. إن "ويب" Webb فى ذلك يرى أن اقتراحات "داى" Day إلا اقتراحات عديمة الفائدة بل وسطحية أيضاً. أن علم اجتماع الخدمة الاجتماعية لا يحتاج إلى الممارسة بقدر ما يحتاج إلى إعادة النظر فى المقولات النظرية التى تحكم توجه هذه الممارسة. إن إعادة النظر فى الممارسة سوف تساعد هذا العلم فى ترشيد بناء محكم يميز طبيعته ويكمل من تركيـــبه الـــنظرى والمنهجى، الأمر الذى سوف يزيد من تكامل بنائه الأبستمولوجى، أن تطوير وجهة نظر نقدية لما هو قائم فى علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، سوف يعجل من عملية اكتمال البناء النظرى المعرفى لهذا العلم، ذلك الذى سوف يبعدنا عن إطار سياسات الـــرعاية المؤسســـية والاعتـــبارات الأخلاقـــية التى تحكم منهج وسير العمل فى الخدمة الاجتماعية. (ويب Webb ١٩٨٧ : ١٥٧).

إنـــنا نفهـــم ممـــا سبق أنه لا يزال هناك انفصال واضح بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (ويب وأيفانز Webb and Evans ١٩٧٩). ومع أن هذا العلم قد شهد تزايداً فـــى الاهـــتمام منذ عام ١٩٧٠ "وبدايات عام ١٩٨٠، خاصة حينما رفض علم الاجتماع المـــاركس والـــبرجوازى الأمور الخاصة المتعلقة بتطور الخدمة الاجتماعية. إلا أن هذه الفـــترة ذاتهـــا شـــهدت اتساعاً فى الاهتمام بالمشاكل الحقيقية التى تعترض سبيل تطور المعرفة العلمية، أو تطوير الجانب الأكاديمى بصورة شاملة.

إن معظـــم الكتابات التى من خلالها يمكن أن نفهم أسباب تخلف علم اجتماع الخدمة الاجتماعـــية تقدم لنا مجموعة من العوامل، لعل أهمها، انشغال الخدمة الاجتماعية بمسألة الـــرعاية الاجتماعـــية وسياســـاتها المتعددة التى تعددت بتعدد الأيديولوجيات القائمة فى

التكوينات الاجتماعية والاقتصادية واشتعال الوهم بضرورة الفصل بين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، وتحقيق ذاتية كل منهما بعيداً عن الآخر. وإذا كان ما سبق يمثلان حدثان ســاهما فى إفساد عملية تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية خاصة فى عقد الستينات، فــإن هناك سبباً ثالثاً، ساهم هو الآخر فى دحض محاولة التطوير هذه، ألا هو رفض علم الاجتماع الماركسى للخدمة الاجتماعية باعتبارها نبتاً برجوازياً (بينكر Pinker ١٩٨٣ : ١٥٣).

ويمكنـــنا أن نوســـع مـــن دائرة العوامل السابقة إذا أضفنا المشاكل المعرفية للعلوم الاجتماعــية ومعالجــتها الأكاديمية التى تركز على أحد العوالم مغفلة فى تحليلاتها بقية العوامــل الأخــرى (لـــى Lee : ١٩٨٥). إن تركز العلوم الاجتماعية على عملية الأداء المهــنى وحسب، أصاب فى مقتل تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، كما وصم هذه المهــنة بالتركيز وحسب على الطقوس الأدائية والمهارية التى فرضتها الأسباب المنطقية والوظيفية وممارساتها العقلانية (كارو Carew ١٩٧٩) إن الميل نحو الممارسة المهنية، وتفكــيرها الملــى فـــى طبيعة مهنة الخدمة الاجتماعية أبعدها بشكل جارف عن تطوير المعــرفة العلمية، مما عطل إنشاء علم اجتماع يلتصق بها، أو يطور من رؤاها النظرية. (كادوشــين Kadushin ١٩٥٩، بارتليــت Barthlet ١٩٧٠، ستفينســـون Stevenson ١٩٧٠، ١٩٨١ : ٢٢-٢٣).

وحيــث أن مـــا سبق يمثل أحد الأسباب التى عطلت من تطوير المعرفة النظرية فى حقــل الخدمـــة الاجتماعــية. فإن السبب الآخر فى هذا السياق يتمثل فى العجز العام فى الاهــتمامات نحــو المعرفة لدى الجزء الأعظم من علماء الاجتماع، أو ربما يكون للهث علماء الاجتماع وراء الأعمال الحقلية أو الميدانية.

أن التميــيز الآخر للوقوف على الأسباب التى حدت من تأسيس علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، إنما تتمثل فى إهمال الخدمة الاجتماعية هذا الشان، ووضع كل تركيزها على موضـــوعات بعيـــنها مثل تحديد طبيعة المهنة وتكوين وتنظيم أمورها المهنية عن طريق الأخصـــائيين أنفســـهم، وتغليب الممارسة على النظرية، والاهتمام بمسائل التنشئة المهنية والتدريـــب، والأبعـــاد الأخلاقـــية، وكيفـــية توزيع الخدمات من خلال تنظيمات الخدمة الاجتماعية فى إطار دولة الرعاية.

إنه وفقاً لما سبق يمكن القول أن علم اجتماع الخدمة الاجتماعية لم يشهد تطوراً يذكر بالمعـــنى الحقـــيقى والشـــامل. إن سقوط هذا العلم ومعايشته لهذه الورطة يرتبط بالمعنى الســببى والتفســيرى لعجز علم الاجتماع عن الاهتمام بهذه المسألة، وارتكانه بشكل كبير علـــى مســـائل الـــنظرية والـــتطوير الـــنظرى. وإذا كـــان هذا الحكم ينسحب على كل الاجتماعيــن، فإنـــه يتوجـــب عليـــنا هنا إلا يغيب عن أذهاننا الدور الذى قام به علماء الاجـــتماع فـــى بريطانيا اليوم، الذين سقطوا هم أيضاً فى تغليب الرؤى غير الشاملة، أو

أعمـــال الـــرؤى الجزئـــية التى اهتمت فقط بدراسة الأفراد أو العملاء، دون النظر بواقع المهنة ككل.

ويجـــدر بـــنا أن نشير أنه لكى نطور من علم اجتماع الخدمة الاجتماعية على النحو الســـابق الإشارة إليه فى السطور القادمة، فإنه ينبغى أن نربط تحليلاته وتفسيراته بالرؤى السوسيولوجية، التى بإمكانها أن تضع تعريفاً جامعاً مانعاً لكل مفهوماته. وإذا كانت العلوم الاجتماعـــية قد رأت أن الخدمة الاجتماعية تساهم فى تحقيق النظام العام، كما هو واضح فى مجال الفلسفة (سوتون Sutton ١٩٧٩) وعلم النفس الاجتماعى، فإن السوسيولوجيين قـــد خـــالفوا هـــذه الفكـــرة من خلال تركيزهم على منهجية العمل المستخدمة فى دراسة المشـــكلات الاجتماعـــية. إن الـــنماذج الاجتماعية المتعددة والأثنوميثودولوجى والتفاعل الرمزى وعلم الاجتماع الماركسى وحتى الوظيفية كانت ضد الرؤية السوسيولوجية السابقة (أورى Urry ١٩٨١ : ٣٢). إن هـــذه النماذج النظرية جادلت المقولة السابقة، إذ ركزت على العلاقة بين الباحثين الاجتماعيين وملاحظاتهم الإمبريقية، التى من شأنها أن تزيد من مســـتويات المعـــرفة. إن تركيزهم على هذه الأشياء يعنى بشكل أو بآخر اختبار الرؤى السوســـيولوجية الخاصة والمنهجيات التى تفرض ذاتها من أجل تطوير المعرفة النظرية والمهنية فى إطار علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إن الاستخدامات الحاسمة لسوسيولوجى الخدمـــة الاجتماعـــية سوف ترتبط بالتحليل النقدى للسوسيولوجيا، تلك الأرضية التى يتم تفعـــيلها بطريقة متعاظمة فى إطار الواقع الاجتماعى. إن تفعيل الرؤى النقدية سوف يفك غموض الخلفية النظرية والمنهجية المتعددة فى إطار علم الاجتماع. وسوف يجعلها تقترب بشكل وشيح من التى جاء بها فريدريك Friedrich (١٩٧٠).

والناحـــية الثانية تمدنا أيضاً فى بداية الفصل بالمنطلقات الواجب الانتباه إليها بأهداف علـــم اجـــتماع الخدمـــة الاجتماعية كموضوعات أولية وجوهرية لزيادة فهم مهنة الخدمة الاجتماعـــية بطـــريقة شاملة وواضحة، فضلاً عن الوقوف على أنماط العلاقات الداخلية فيهان وبين القطاعات العريضة فى المجتمع. ومن المهم أن نعى هنا أن هذه الموضوعات لـــم تكـــن عناويـــن لتفصيلات رئيسه فى الدراسات السوسيولوجية المرتبطة بالأفراد، أو كموضوعات خاصة فى الخدمة الاجتماعية التى باشرتها دون الاستناد إلى منطق يربطها مباشـــرة بالخدمـــة الاجتماعية التى لم تتكامل مع علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. وعلى الجانـــب الآخـــر لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية فإن من الضرورى أن نشدد على طبيعة الموضوعات الخاصة التى ينبغى أن يضطلع بها هذا العلم، فضلاً عن تحديد اهتماماته فى الوقـــت الراهـــن أو مستقبلياً. إنه حان الوقت أن نحدد الموضوعات الخاصة بعلم اجتماع الخدمـــة الاجتماعية، ذلك الذى يفرض بدوره تحديد قاطعاً للتحليلات السوسيولوجية التى ترتـــبط بالاســـتخدام وبـــتطوير هذا الدرب. والحق أن خصوصية الموضوعات النظرية والـــبحوث الأميريقـــية تكون من الضرورة بمكان فى إمدادنا بموضوعات عميقة بعملية الـــتدخل. إنـــه مـــن المهم أن نعين الموضوعات المعرفية التى تفيد فى دراسة المشكلات

الاجتماعـية، ومشـكلات الممارسة. إن الأمثلة على موضوعات السوسيولوجيا الخاصة كثـيرة لعل أبرزها ما أوضحه سميث smith فى عام ١٩٧٩ من خلال تنظيمات الخدمة الاجتماعـية، وما فعله هيرود Herud فى عام ١٩٨١، اللذان قيما تعليم وتدريب الخدمة الاجتماعـية. وفى هذا الصدد لا يمكن أن نغفل ما قام به هارديكر Hardicker ١٩٧٧، ١٩٨١، "كورنـوك وهارديكر" Curnock and Hardicker ١٩٧٩، اللذان هما الآخران أضـافا ضـرورة استخلاص المعرفة الوسيولوجية الملائمة لتأسيس علم اجتماع الخدمة الاجتماعية عن طريق عملية المقارنة التى بإمكانها الإفادة فى الوقوف على الموضوعات المتخصصـة والـبحوث المفـيدة والمتصلة بالظواهر والمشكلات الاجتماعية القائمة فى المجتمع.

وعلى ذلك فإن مستقبل تنمية هذا المجال يتطلب أن يتم تنمية التحليلات السوسيولوجية من جانبين، هو تحقيق قفزات واسعة من علم اجتماع الخدمة الاجتماعية الذى يعتمد على التفسـيرات السوسيولوجية فى بحوث الخدمة الاجتماعية، تلك التى تتطلب أعمال الرؤية الاجتماعـية المعاصـر يكون ضرورياً من خلال المجهودات السوسيولوجية السابقة التى طرحـت نماذج نظرية واسعة من شأنها أن تعالج الموضوعات بطريقة جدلية. إن ضعف وجود الرؤى السوسيولوجية الجدلية يجعلنا نشدد بقوة على ضرورة وجودها حيث تفعيلها يفيد فى تجديد شباب التحليلات والتفسيرات فى إطار علم اجتماع الخدمة الاجتماعية الذى ننشده.

ثانياً : النظرية الاجتماعية والمنهج :

التعارض بين الرؤى الواسعة (ماكرو) والرؤى الضيقة (ميكرو) :

بداءة يمكن القول أن الرؤى السوسيولوجية دائماً ما تأتى مصنفة، إما وفق المستويات الـنظرية الواسعة Macro أو وفق المستويات الضيقة. Micro إن الوصف الذى دفع به "أوت وايـت" Outhwaite يعـد من الأشياء المفيدة لفهم التعارض الحادث فى النظرية الاجتماعية (أوت وايت Outhwaite ١٩٨٣ : ١٧). أن التعبيرات المختلفة للتعارض، أو للـتحزب النظرى، تتضح بشكل جلى حينما نميز بين ما يسمى بالمعرفة المثالية والمعرفة الماديـة، أو بيـن النظريات التى تحدد السلوك أو الوعى، أو حتى فى تبيان الجدل حول طبـيعة المؤسسـات الاجتماعية التى تقف متعارضة البناء القائم. وإذا كنا هنا نؤكد على طبـيعة التعارض بين الاتجاهات النظرية، فإننا بدورنا نؤكد أيضاً على أن هذا التعارض يخلق فجوة واسعة بين النظريات الكبرى والصغرى سواء فى المقولات النظرية أن حتى المنهجية المتبعة فى كل منهما (نور – ستينا ١٩٧١ : Knorr-Cetina : ٤١).

إن الفجوة الواسعة التى تشهدها النظريات الكبرى والصغرى ظلت مهجورة ردحاً من الزمن، ولم يلتفت إليها العلماء. والواقع أن ذلك لم يدم كثيراً، إذ أن هناك محاولات أولت هـذه القضية اهتماماً واسعاً. فعلى سبيل المثال نجد "بندكس" Bendix (١٩٨٠) قد حاول

تجسيد الفجوة من خلال مناقشته لقضيتى التحيز والموضوعية. وإذا كان "بندكس" يعد من أول الذيــن تصدوا لذلك، فإن "تومسون" Thamson (١٩٨٢) قد حاول هو الآخر أن يمد الجســور لتضييق الهوة بين النظريات الكبرى والصغرى، ولكن من خلال طرحه للتمييز بيــن الــنظريات المادية والمثالية، تلك التى وصفها بأنها تحمل مضموناً فارغاً وعقيماً. ويجــدر أن نشير إلى أن هذه المحاولات لم تكن الأولى والأخيرة فى هذا الصدد، إذ نجد "ويثــنو" Wuthnow وآخــرون من خلال استخدامهم للمفهوم البرجرى لعلم الاجتماع قد أشــاروا إلــى ضرورة تجديد الاهتمام بالمحاولات السوسيولوجية المبكرة التى يمكن من خلالهــا. تدشين النظرية الجدلية (برجر ولوكمان Berger and Luckman ١٩٦٧) التى تحمل فى إطارها هماً كبيراً بالمتغيرات الكبرى والصغرى التى لفت "جيدنز" Giddens (١٩٨٤) الانتباه إليها.

إن اهتمام جيدنز Giddens بالمتغيرات الصغرى والكبرى خاصة فى بواكير أعماله، خلق مفهوما جديداً هاما نطلق عليه بمفهوم الازدواجية البنائية (جيدنز Giddens ١٩٧٦، ١٩٨٤)، ذلــك المفهــوم الذى اعترض عليه "هندس" Hindess وأدار معه حواراً عنيفاً ناهض فيه فكرة تجسيد الفجوة النظرية التى طرحها "جيدنز Giddens" من خلال مفهوم الازدواجية البنائية (هندس Hindess : ١٩٨٢ ٤٤٩). وحيث أن هندس قد وجه جام نقده علــى مســألة الازدواجــية البنائية، فإن أيضاً صوب سهامه على التناقض فى المنهجية الفردية، أو على النظريات التى تعتمد وحسب على المنهجية. (Hindess : ١٩٨٦ هندس ١١٣-١١٤).

إن المدقــق فــى الانتقادات التى وجهت لمحاولات ردم الهوة الواسعة بين التيارات الــنظرية الكــبرى والصغرى، يجدها أنها ركزت كل نقدها على مسألة التأليف النظرى والمــنهجى بيــن رؤى متعارضة، لذا نجد أنفسنا مأمورين بتقديم صياغات واقعية لتلافى ذلــك الــتعارض. إنه من الممكن أن نحدد طبيعة المواقع والمواضع (المحلات) لمكاتب الخدمــة الاجتماعية والتدريب المهنى سواء فى الجامعات أو فى غيرها من الأماكن التى تهــتم بذلك، تلك الطريقة التى ستجعلنا نضع فى أيدينا بسهولة على الأماكن التى لا يمكن لــنا أن نعــزلها بطــريقة كلية عن دائرة الأحداث، ومن ثم سوف تقدم لها مجموعة من الأفكار والسياسات التى تسطير على المواقع الخاصة بهدف مساعدتنا فى صياغة المنهجية الملائمــة فــى حــل المشكلات القائمة. أنه لا يمكن أن نستنتج أنه من خلال الأماكن أو مواضع الأفراد يمكن لنا أن نحدد الأوقات المناسبة أو الفضاء الزمنى. إن مناقشة التطور الأخــير للخدمة الاجتماعية يتدفق من خلال الحيز المكانى أو الأشياء المادية. إن المادية يمكن أن نختزلها بصورة واضحة من خلال هذا الفصل كمصطلح واسع يضم بين جنباته القيم السائدة فى الخدمة الاجتماعية وأشكال الفكر والسياسات والممارسة والتنظيم ومفهوم تســليم أو توصيل الخدمات، أو أى قضايا تقف معاندة ضد تكامل الخدمة الاجتماعية. إن مفهــوم الخدمة الاجتماعية المادية سوف يسهم بشكل ناجح فى نشر عمليات الانتقال عبر

مواقع (محلات) الخدمة الاجتماعية وحيزها الزماني. أن المعنى السابق للخدمة الاجتماعية المادية سوف يسهم بشكل تحليلي أمبريقي لانتقاد الخدمات عبر مواقع الخدمة الاجتماعية، وبالتالي سوف يساعد بشكل حقيقي في كشف واقع الحياة في داخل الخدمة الاجتماعية ذاتها. إننا وفق ذلك سوف نجعل الخدمة الاجتماعية قريبة جداً من نظرية الممارسة التي تنتشر في الأوساط الأكاديمية والتي ترتكن إلى المحاولات الأولى للممارسة في إطار الخدمة الاجتماعية التي تطورت منذ ما ينوف عن مائة عام (جونز Jones ١٩٧٩، لي Lee : ١٩٨٢).

إننا لا نسعى على وجود الخدمة الاجتماعية بطريقة مؤقتة، وإنما بالشكل السالف الذي حددناه قبل قليل. نود أن نحدد طريقة جديدة للعمل وهي التي نعرفها بالخدمة الاجتماعية المادية التي لم تنتشر بطريقة واسعة. أننا هنا نعين الخدمة الاجتماعية المادية التي لم تنتشر بطريقة واسعة. أننا هنا نعين الخدمة الاجتماعية المادية التي تعتمد على الحيز المكاني والزمني والتي من خلالها سوف تجد ذيوعاً واضحاً للأفكار والسياسات والممارسات في إطارها. وإذا كان هذا النوع من الخدمة الاجتماعية لا نجد له تواجداً في الأيام الحالية، فإننا نرى أن أشكال الفكر القائمة بين ثنايا الخدمة الاجتماعية تبتعد تماماً عن الفهم المادي، وهذا ما يكشفه لنا واقع الممارسة في كل محلات الخدمة الاجتماعية، أو حتى في مكاتب المراقبة (مراقبة من يطلق سراحهم من المذنبين) المنتشرة في أرجاء الوطن. إن مثل هذه المواقع الخاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية، لا تسعى إلى تطوير الفكر، بقدر ما تزيد من عمليات الممارسة التقليدية التي تفرغ من أدائها مهمة تطوير الفكر. إن إغفال الفكر وتطوير عملية الأداء من خلال أطر نظرية محددة جعلت الفاعلين الاجتماعيين في إطار هذه المهنة لا يركزون إلا على المواقع الخاصة بعملية الممارسة. وأنه لكي نقضي على هذه الأداتية العقيمة لابد وأن ننشر الأساليب المادية في العمل (BASW ١٩٧٧ : ٢٠). أنه لابد أن يضع الفاعلين الاجتماعيين نصب أعينهم ضرورة امتزاج الفكر مع الممارسة المؤسساتية. إن تطور الممارسة عبر المواقع المهنية يحتم على الأخصائيين الاجتماعيين أيضاً أن يطوروا من الأساليب والأدوات المستخدمة في ذلك.

ولا يعني ما سبق أن تطوير الأدوات والأساليب وحتى الفكر ينبغي انحساره في مواقع أو محلات الخدمة الاجتماعية المحلية، وإنما يتعدى ذلك لكي ينتقل إلى الأشياء الفريدة – وليست الشائعة – الكامنة في بيته ومستويات المؤسسات المهنية ذاتها. وبقول آخر، أنه لا ينبغي أن نتوقف عند حدود المواقع التقليدية للمهنة، وإنما لابد وأن نهتم بالمستويات التنظيمية في داخل هذه المواقع، بما يجعلنا أن نقف على السير الشخصية والمهنية لمن يقود المهنة في داخل هذه المؤسسات (لاف Lave ١٩٨٠)، إننا بهذه الطريقة يمكننا أن نسير أغوار المواقع الخاصة للخدمة الاجتماعية دون أن ندير ظهورنا للتركيب والتطور المهني للمؤسسات وكذا من يعمل بها. إن دفع الخدمة الاجتماعية للقيام بهذه الأدوار سوف يجعلنا نستند إلى الرؤى التفسيرية التي يستند إليها علم النفس

(بوتورمـــور Bottomore ١٩٧٥ : ٥٠). والرؤى الأخرى فى علم الاجتماع الموقفى، ذلك الذى يشير إليه المواقف التفسيرية لدى أصحاب التفاعل الرمزى، الذين يستندون فى تطوراتهم على مسائل الوعى الشخصى والمعنى.

إن الاستناد على مثل هذه الرؤى سوف تفيد فى الوقوف على عملية الإدراك والفعل اللـــذان مـــن شأنهما أن يطرحا تفسيرات واسعة للتركيب ككل، بشكل يفوق الفهم الضيق للخدمـــة الاجتماعية، عن الاستناد إلى الرؤى الضيقة سوف يباعد بيننا وبين الاقتراب من المنهجية التى يمكن من خلالها تطوير الأطر المعرفية، وكذا المنهجية (ملتزر Meltzer، وبـــتراس Petras، رينولدز Reynolds ١٩٧٥ : ٥٠٤). إن الموقف المنهجى الذى تدفع به التفاعلية الرمزية سوف يسهم فى تفسير كيفية إنتاج الأوضاع المادية للحياة الاجتماعية القائمة، وأيضاً يفيد فى تطوير آليات وتقنيات البحث الأمبريقى، الذى من خلاله يمكن لنا تفســير وتحليل البيانات مكانياً وزمانياً، دون فصل بين المواقع المحلية والفاعلين وطريقة التفكير والعمل أو الممارسة.

إن الكلام السابق ربما يكون غريباً أو جديداً فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، ولكن الحـــق أنه ليس كذلك فى إطار العلوم الاجتماعية. لقد عفى الزمن على المقولات النظرية الواســـعة، تلـــك التى تبدلت بوجود المقولات الصغرى، وباتت جزءا مؤسساً للارتكازات المهنـــية فـــى الدراسات الاجتماعية (سابير Sapir ١٩٦٩ : ٦٨-٦٩). إن الارتكاز على الـــرؤى المنهجـــية الصـــغرى باتت لغة عامة، إذ يتم توظيفها فى إطار الواقع المحلى. (وورف Whorf ١٩٥٦).

إن الرؤى الصغرى تصبح فعالة فى توجيه الدراسات التى تهتم بمشاكل المهنة أولاً، والمجـــتمع ثانـــياً (هايـــنز Haines ١٩٧٥ : ٣٩-٤٠). إنه آن الأوان لأن نتحول عن القضايا الجمعية، وأن نهتم بالمشكلات التى تكتنف الجماعات التى تعيش فى إطار المجتمع (موفيت Moffett ١٩٧٢ : ١٩٨٥). وإذا كنا هنا نشدد على ضرورة تناول المنظورات الضـــيقة المستخدمة فى علم الاجتماع فى إطار الخدمة الاجتماعية، فأحرى بنا أن نسجل أنـــه لـــم يعد من المهم أن نقدم التفسيرات الفضفاضة والمفاهيم الواسعة فى إطار الخدمة الاجتماعـــية (اكنور – ستينا – Knorr Setina : ٢٨١٩٨١)، بل ينبغى علينا أن نطور مـــن المنهجـــيات المســـتخدمة فى إطار البحوث الواقعية. إن ما سبق هو ما انزلقت فيه النظريات البنائية الوظيفية التى عجزت عن تحديد المشكلات المنهجية وعطلت من تطوير رؤى نقديـــة مـــن شأنها أن تفيد فى تطوير منهجية ملائمة تساعدنا على تطوير المعارف وأطر الممارسة.

وإذا كـــنا نؤكـــد على تطوير المنهجية والاستناد لها فى دراسة المواقع المحلية، فإننا يمكنـــنا أن نستدل على ذلك من خلال دراسة "فيليب" Philp الذى درس الواقع الرأسمالى مـــن خلال النظرية الوظيفية. لقد درس "فيليب" Philp واقع الخدمة الاجتماعية فى إطار الرأســـمالية، وتحديـــداً فى إطار الفعل والقول الصادر من الأخصائيين الاجتماعيين. لقد

خلــص "فليــب" Philp من الدراسة إلى أن الفعل الناتج من الأخصائيين الاجتماعيين أثر بشــكل بالغ فى المواقف الوضعية للأخصائيين، فضلاً عن انهم حدوا من معوقات العمل والممارســة (فليبــب Philp ١٩٧٩ : ٨٩). إنــنا من خلال الدراسة السابقة، يمكننا مرة أخــرى أن نعاود الحديث عن الإشكاليات الكبرى والصغرى التى تسعى فى دراستها إلى ضــرورة انتقاص المشكلات (كرايب Craib ١٩٨٤ : ٢٢٠-٢٢١)، وأنه لكى يتحقق لنا هــذا سوف نركز على مفهوم المؤسسة أو تركيبها، ذلك المفهوم الذى يتركز على منهجية فــردية مخالفة للتناول المنهجى الذى اقترب منه "فليب" Philp إبان توضيحه للمؤسسات الاجتماعــية فى إطار الرأسمالية وفق منحنى واسع (ماكرو). وعلى الرغم من أن مفهوم المؤسســة وفق المنحنى الضيق (ميكرو) يكون ناقصاً بالنظر إلى المفهومات الشاملة، إلا إنه فى إطار الحياة الاجتماعية القائمة يمكن أن يخاصم التفسيرات الماكرو والميكرو. إننا مــن خلال هذه المخاصمة يمكننا الوصول إلى الأشياء الملائمة والممكنة التى من خلالها يــتم تركيب الأشياء التى يمكن اختزالها واقعياً. وإذا كان ذلك من غير المنطقى فى إطار الواقع، فإنه يمكننا أن ندشن رؤية نظرية خاصة تتماذج بشكل كبير مع الرؤى المعارضة (ليونارد Leonard ١٩٨٤ : ٧٥) لكل من التوجهات الصغرى والكبرى. أن المجافاة أو البعد عن الأطر الماكرو الميكرو، يجعلنا ننزل إلى الواقع دون توجه نظرى معين، الأمر الــذى يجعلنا نتحرك صوب الحقيقة بمرونة بالغة. إن تحديد إطار نظرى معين - سواء ماكــرو أو ميكرو - يحد من ملكات وآليات البحث الفعالة، التى وإن تم تفعيلها بصرامة منهجية لأمكننا التوصل إلى تفسيرات حقيقية - أو على الأقل معقولة - للمشكلات القائمة فى المجتمع.

ثالثاً : النظرية الاجتماعية واختزال المشكلات :

على الرغم من أن المواقف الضيقة أو الصغرى فى علم الاجتماع تتخاصم مع كارل فينكل Car finkel فيما عنونه بالاثنوميثودولوجيا (كارل فينكل وساكس Car finkel and Sacks ١٩٧٠)، فإننا يمكن أن نستخدمها لتوضيح مجموعة الأسباب (ويلسون Wilson ١٩٧١ : ٦٩) التى تشير إلى ما يسمى بنظام ما قبل الأنطولوجيا للظواهر (بروك واليس Bruce and Wallis ١٩٨٣، جلبرت وململكى Gilbert and Mulkay ١٩٨٤) الذى يريد مســخ الــرؤى الميكرو سوسيولوجيا التى أطاحت بالظواهر الاجتماعية المغلقة للفاعلين الاجتماعيــن، وكــذا حاولــت تعطيل استخدام البيانات فى تحليل الظواهر الاجتماعية. وأخــرى بــنا أن نسجل هنا أن الخلفية المنهجية للنظرية السابقة صاغها كل من "جلاسو وشــتراوس" Glaser and Strauss إذ حــاولا توضيح الخلفية النظرية من خلال مفهوم الافتراضات القبلية (جلاسر وشتراوس Glaser and Strauss ١٩٦٧ : ٣). وبيد أن هذه الــرؤية تقــدم تحلــيلاً للجوانب الوظيفية للسياقات الاجتماعية التى لا تمتلك معنى معيناً

للتركيـب والأشكال، فإنها ركزت بشكل كلى على عدم اكتمال وعى الفاعلين الاجتماعيين (جلاسر وشتراوس Glaser and Strauss ١٩٦٤).

وجديـر بالتبـيان أن الخلفـية النظرية السابقة لم تكن أقل اهتماماً بالنطاق الزمانى والمكـانى من الرؤى النظرية الأخرى، فهى بجانب اهتمامها بالافتراضات القبلية وتحديد السياقات الوظيفية، (ايكشتين Eckstein ١٩٧٠)، فإنها أيضاً ركزت على عملية الأفكار (ميتشـل Mitchell). لقد علق "ميتشل" Mitchell على هذا النوع من الدراسات بقوله"... إنـه لـن يكـن مـن السـهولة بمكان أن ننقاد إلى التفسيرات النظرية العامة.." (ميتشل Mitchell ١٩٨٣ : ١٩٥). وحيـث أن ميتشل يوجه انتقادات واسعة لعملية التركيز على الأفكـار والتفسيرات النظرية الواسعة، فإنه هنا يتعارض أيضاً مع "بيكر" Becker الذى يركز على الرؤى المنهجية الشاملة، ويقترح إقامة دراسات الحالة وفق المنحى الميكرو – أمـبريقى. إنه يرى أن الاستناد إلى دراسة الحالة يمكن للباحثين أن يصلوا إلى فهم أفضل للجماعـات التى تجرى عليهم التجارب. أنه يرى أن دراسة الحالة بإمكانها أن تطور من العمـل الحقـيقى الـذى يغوص فى أعماق عملية الانتظام فى التركيب الاجتماعى (بيكر Becker ١٩٦٨ : ٢٣٣). وإذا كـنا قد ركزنا فيما سبق على نقد الاتجاهات الماكرو بما يفيد أهمية وتعظيم الاتجاهات الميكرو، فإنه من المهم أيضاً أن نخضع الاتجاهات الأخيرة – أى المـيكرو – للـنقد التحلـيلى الدائم، حتى لا نبتعد عن عمليات تأسيس هذا المنحى (ويلـيامز Williams ١٩٨٦). أنـه من المهم أن نؤلف بين النقاط المركزية والهامة فى المـنحى الميكروسوسيولوجى، وأن ننتقد التجارب الفردية، ونرتكن إلى التجارب الشاملة (كولـى Cooly، ١٩٠٢ : ٣٦). إنـه فى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الدراسات التى تدخـل فى هذا المعترك، وخاصة الدراسات التى أولت التفاعلات الاجتماعية عناية فائقة، واهتمـت بدراسـة الـتفاعلات الاجتماعـية بيـن الأفراد فى داخل مواقعم أو محلاتهم الاجتماعية.

إنه مما سبق يمكن القول أن المواقف المنهجية للميكروسوسيولوجيا يمكنها أن تتعامل بقـوة مـع الموضـوعات الاجتماعية. إن النظر إلى هذه المواقف الاجتماعية باعتبارها حصيلة التفاعل، يجعلنا نركز على الأشياء العمدية، أكثر ما نركز على الأشياء العارضة فـى هـذا التفاعل (نور – ستينا Knorr-Cetina ١٩٨١ : ٨-٩، ١٩-١٧). وحيث أننا ذكرنا فى موضع سابق، أنه من الأهمية بمكان أن نبطل مفعول الإحصاءات فى الدراسات الميدانية، فإننا فى وضعية علم الاجتماع الميكرو، ينبغى أن نختزل أيضاً محاولة إحصاء أنماط الظواهر الاجتماعية وربطها بالتحليلات التى ترتبط بشكل مؤقت بالمكان والزمان. وإذا كـان مـا سـبق يتضـح بجلاء فى مجال وصف الأجناس، والمسوح الاجتماعية، والدراسات التاريخية المرتبطة بالوصف الأثنى للشعوب (دوستر Duster ١٩٨١ : ١٣٢ -١٣٣)، فإنـه فى إطار دراسة المواقف الصغرى نصبح فى غنى عن هذه المنهجية، إذ إننا نركز فيها على المواقف الضيقة لا العامة أو الواسعة. إنه يمكن أن نستخدم هذا النوع

فى معالجة البيانات التى تقدمها المواقع الخاصة بالخدمة الاجتماعية، ولكن دون أن نختزل التفسـيرات الواسعة للبيانات. أن عدم اختزال التفسيرات الواسعة، مع الاهتمام فى الوقت عيـنه بالمواقف الذاتية فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، سوف يساعدنا بشكل كبير فى فهم طبيعة التركيب الاجتماعى القائم (سميث Smith ١٩٦٥، شتروس Strauss وآخرون ١٩٧٣ : ٣٠٨، هيل Hill ١٩٨٢).

إن الوقوف على التركيب العام للمجتمع، سوف يساعد مهنة الخدمة الاجتماعية على وصـف عملية الرعاية الاجتماعية وفق منهج بنائى، ذلك الذى يتصل بشكل وشيج بعملية تأثـير مواقـع ومحـلات الخدمـة الاجتماعية على سياسات الرعاية (بوريل ومورجان Burrell and Morgan ١٩٧٩ : ٣٦٨)، أو قـل بشـكل أكثر دقة إنه سوف يؤثر على تخطـيط الـرعاية وفـق منظور أوسع أو ماكرو (فيليب Philp ١٩٧٩، شارب Sharp ١٩٨٠). وغـنى عـن البيان أن النظريات البنائية التى ندعو لها تقف موقفاً مناهضاً من المواقـف الكلـية أو الواسعة فى البحث الأمبريقى، وهذا ما يكشفه لنا (سودنو Sudnow ١٩٦٥) فى استدلاله لطريقة استجواب المجرمين فى نظام العدالة الجنائية الأمريكية، الذى يجمع بين المحلفين والمحامين والنائب العام والمتهمين. لقد أوضح "سودنو" Sudnow أن اسـتجواب المجرمين وفق النظام القضائى الأمريكى يمكنه أن يفرز اتفاقاً على تحديد ما يقترفه المجرمين من أثام، أو على الأقل أنه بإمكانه أن يقف على تحديد الأفعال المجرمة الأقـل خطورة، أو ما يطلق عليها "بالمفهوم العادى للجريمة". إن مفهوم الجريمة العادية يشير إلى عدم استخدام السلاح فى الفعل الإجرامى، أو سرقة الأشياء قليلة الثمن، أو حتى تحطيم الممتلكات. أنه بمعنى آخر أنهم مجرمون غير محترفون. إن التعامل مع هؤلاء لا ينـبغى أن يكـون مختلفاً مع غيرهم ممن يحترفون الجريمة، شريطة ألا يخل ذلك بتنفيذ خطـة الدفـاع الاجـتماعى (سـودنو Sudnow ١٩٦٥ : ٢٦٠). وحيـث أن "سودنو" Sudnow قـدم التعريف السابق فى التعامل مع المجرمين غير المحترمين، فإن "واتون" Watton قـد أعترض عليهن إذ رأى أنه من الخائب أن ينصب الأخصائيين وفق النظام القضـائى الأمريكى كمفاوضين للمجرمين. لذا نجد "واتون" Watton يعود إلى توضيح المعـنى الذى يفرضه السياق المستخدم فى إطاره. إنه لا يقبل هنا التعميم، إذ أن وضعية الأخصـائى الاجتماعى فى هذا الصدد تفرضه الطبيعة العامة للمجتمع، ناهيك عن كونه مضللاً فى سياقات مجتمعية أخرى (واتون Watton ١٩٧٥ : ١٩).

إن اختلاف "واتون" Watton حول اللغة والمعنى والممارسة يمكن أن نجده أيضاً فى سياق الكلام الذى طرحته (كارلين Carlen ١٩٧٧) كمعيار فى تدعيم بحوث القضاة الذين حـاولوا اختـبار الـتفاعل بيـن ضباط البوليس وضباط المراقبة brobation officers والقضاة والمحامين والأخصائيين الاجتماعيين. إنها ترى أن هذا الموقف سوف يؤدى إلى انحسـار الخصوصـية، ويـزيد مـن تدفق المعانى والمفاوضات بين العدالة الاجتماعية والـرعاية المهنية، تلك التى يصعب إدراكها فى إطار القانون الرسمى والقواعد القانونية

المجـردة والإجمـاع الرسمى، فضلاً عن صعوبة فهم المعارف والممارسة المهنية داخل إطـار الخدمة الاجتماعية. إن مثل هذا النظام سوف يباعد بيننا وبين الوقوف على عملية الـتكامل فـى تأسـيس السياسة الاجتماعية، تلك التى تنجح فيها الدراسات الإثنوجرافية الأمبريقية (كوهن Kuhn ١٩٦٢، باربور Barbour ١٩٨٥، بارت وجريمشو Paratt and Grimshaw ١٩٨٥).

إنــه مـن المفيد هنا أن نلم بأبعاد الموقف الضيق (الميكرو) للمعرفة والممارسة فى الخدمـة الاجتماعية. وفى هذا الإطار يمكننا أن نتذكر ما قام به (سميث Smith ١٩٧٧) الذى أهتم بإنشاء المعانى فى الخدمة الاجتماعية وناقش قضايا العمل فى رعاية الأطفال، ومـا قـام بـه (ريـس Ress ١٩٧٨) مـن دراسة أمبريقية للوقوف على التكامل بين الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من العملاء. لقد أوضح "ريس". "إن الدراسة الأمبريقية الضـيقة (المـيكرو) فـى دراسـات الخدمـة الاجتماعية لم تكن بحسبانها تهتم بوضع الافتراضات النظرية، ولكنها فى الوقت ذاته أوضحت كيف يمكننا أن نوجه هذه الدراسات وفـق الـرؤية الموقفـية للمـيكرو سوسـيولوجى. "بطـريقة مختصـرة". إن المدخل الميكروسوسيولوجى لدراسة اللغة المستخدمة فى الخدمة الاجتماعية والمعرفة، إنما ينبغى أن يرتكـز على ضرورة إغماض أعيننا عن المعنى والتركيز فقط على طريقة الاستخدام (ريل وفندلى Ryle and Findllay ١٩٧٢ : ٧). إنه بمعنى آخر أنه ينبغى أن نتحول من الافتراضات النظرية ونتجه إلى الممارسة لكى نصل فى التحليل الأخير إلى النظرية. إن التحليل الميكرو سوف يقودنا فيما بعد إلى التحليل الماكرو (هيلر Heller ١٩٨٦ : ١٥٥ -١٥٧).

إن تفحص ما تقدم سوف يجعلنا نقف على أرض صلبة فى دراسة المواقف المنهجية الميكروسوسـيولوجية فى علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، الذى ينبغى أن ينصب اهتمامه بصـورة مباشرة على وصف البيانات التى تمدنا بها الدراسات السابقة، تلك التى بدورها سـوف تفيد فى فهم طبيعة الخدمة الاجتماعية برمتها. إنه ينبغى فى هذا الإطار أن نباعد بينـنا وبيـن مفهوم الحيز المكانى أو المواقع أو المحلات، فضلاً عن ابتعادنا عن مفهوم البـيانات المحلـية. إنـه وفقـاً للمحاذير السابقة، فإنه من الأحرى أن نصنع آلية مخالفة للمنهجـيات القائمـة، الـتى من شأنها أن تضع فهماً ومعياراً جديداً لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إن المعيار الجديد الذى ننشده لعلم اجتماع الخدمة الاجتماعية سوف يوسع من التحلـيلات والتفسيرات التى عجزت النظريات الكبرى عن تقديمها، وسعت إلى اختزالها، أو تقديمهـا بصورة مجتزأة أحيانا، وبصورة مختصرة أحياناً أخرى. إننا ننادى هنا، أنه حـان الوقـت لكى نهاجم النظريات البنائية الكبرى التى عجزت عن تقديم نتائج وحلول مناسـبة للمشـكلات الصغرى. إن إغفال النظريات البنائية الكبرى عن قصد للمشكلات الصـغرى، قـد حال بينها وبين وضع التفسيرات الملائمة، الأمر الذى يجعلنا نرى أنها اختزلت مهامها، خاصة فى الالتفات إلى القضايا التى تهم النظام والمؤسسات القائمة.

رابعاً : النظريات الاجتماعية الكبرى : تناقص الاهتمام الآخر

إننا نركز على هذا الجزء من الفصل الراهن على بعض الانتقادات الهامة التى تصدت للخصائص الفارقة لاستخدام النظرية الاجتماعية التى حاولت أن تمدنا بكثير من التفصيلات فى إطار التباينات السوسيولوجية لاستخدام مفهوم البناء الاجتماعى (ركس Rex ١٩٧٣ : ١١٣-١٢٠).

ويجدر أن نشير إلى أن بعض هذه الأفكار قد تم اختبارها من خلال التحليل البنائى الذى كانت وجهته تتحدد وحسب فى تعريف البناء الاجتماعى والعودة إلى صياغة نماذج واقعية لطبيعية الحياة الاجتماعية. وليس أدل أمامنا فى هذا الصدد سوى الإشارة إلى محاولة "كوهين" Cohen الذى سعى إلى وصف الخصائص البنائية الجانبية والمؤقتة التى تفيد فى توحيد عملية القياس، والتى من خلالها يمكننا أن نعيد هذه العملية مرات ومرات (كوهين Cohen ١٩٧٢ : ٩٥). وإذا كان "كوهين" Cohen لا يركز على البناء بقدر ما يركز على الخصائص الجانبية والمؤقتة، فإن ثمة وجهة نظر أخرى تركز على البناء بشكل واسع. إن التركيز على التحليل البنائى الموسع سوف يسهم بشكل قاطع فى توضيح الاختلافات الواضحة للرؤى الموقفية الواسعة للأعمال الأولى، وكذا الوقوف على المأزق التى أفرزتها هذه التحليلات.

ومن المهم أن نوضح هنا أن التحليلات البنائية كما تهتم بالتحليلات الموسعة، فإنها تهتم بالتحليلات الضيقة، تلك التى امتدت من الموضوعات إلى البناءات. إن المتأمل فى التحليلات البنائية سواء الموسعة أو الضيقة يجدها ركزت نصب أعينها على الفاعل الإنسانى، ليس باعتباره فقط منتجا للبناء، وإنما أيضاً ركزت على طبيعة ومعنى البناء (سمارت Smart ١٩٨٥ : ١٦). إن التدقيق فى كل المحاولات النظرية التى نضجت من خلال الفهم البنائى (سواء بالنسبة للموضوع أو للبنية) نجد أنها تنطلق من مقولة نظرية مؤداها أن البناء – أى بناء – ينظم ذاته ويتزامن أو يتصف بالثبات Synchronic. إن فكرة تنظيم الذات والثبات تعنى وجود مساندة وظيفية بين أجزائه، تلك الفكرة التى اقتبست من أعمال "سكولز" Schooles حول الكل الاجتماعى أو النسق الذى يشير دوما إلى التكامل وتنظيم الذات، ناهيك عن التكيف مع الظروف والاعتبارات الجديدة (سكولز Scooles ١٩٧٤ : ١٠).

وحيث أن الفهم السابق يشكل مجمل فهم الاستنادات البنائية للنسق، فإن الفهم عينه يشكل محور اللغة البنيوية التى تنظر إلى القضايا المضادة لطبيعة وجهة النظر النظامية حول اللغة والمعنى والممارسة، التى امتدت بشكل واسع ومستقل. لقد ناقش ليفى شتروس Levi Strauss (١٩٦٣، ١٩٧٤) اللغة والمعنى باعتبارهما مفهومان يستقلان عن النظام المعرفى والموضوعى. إن النظام المعرفى يمكن أن نعرفه من خلال النظرية البنائية، بأنه المنطق غير الظاهرى لعملية الاستقلال المرجعى لمختلف جوانب الموقع، واستخدامات سياقها من خلال الفاعليين فى المواقع المحلية المختلفة. ووفق هذا المعنى، فإن اللغة تتحدد

من خلال المعرفة والمناشط التى تمارس بشكل غير محدد تاريخياً أو باعتبارها جزء من كـل. إن مـا سـبق يمـثل الصياغة الكلاسيكية فى اللغة البنيوية التى طورها "سوسور" Saussure (١٩٧٤). إنه وفقاً "لسوسور" فإن اللغة الأولية يمكن إرجاعها إلى الكلام، عن التركـيز على نظرية "سوسور" فى اللغة أوضحت حقيقة موضوعية، خاصة إذا ما ركز علـى اللغـة الدفينة التي تتضح على مر الأزمان التاريخية، والتى وفقاً لبنائها تختبئ فى وعـى الفاعلين. إنه وفقاً لذلك، فإن العلاقات الاجتماعية تكون جزء من كل، وبذا يصبح الكلام فى إطار اللغة غائباً عن عملية الوعى، ومن ثم فإن وعى الفاعلين لا يعكس الكل. وتـبعاً للإطار النظرى "لسوسور" يكون المعنى أو المفهوم النظرى للكلام مقطوع الصلة بموضوع الكلام ذاته، (روجيك Rojeck، بيكونك Peacoek، كولينز Collins ١٩٨٨ : ١٩)، أو فـى علاقـته بكلية أو مجموع اللغة. ولما كانت اللغة فى بنية الوعى العام غير معـروفة لدى الفاعليين الاجتماعيين، وغير عميق، أو تعبر بشكل غير حقيقى عن معنى الكلمـات، أو حتى المعرفة والممارسة السطحية فى التعبير، فإن هذا الوضع يعوق بشكل قوى من عملية حل شفرة الكلام. إنه فى إطار الموضوعات، وكذا فى إطار التلقائية، إننا لا نسـتطيع أن نفكـر أو حتى نستخدم الكلمات، حيث الحقيقة أن اللغة هى التى تفكر لنا (شـارب Sharp ١٩٨٠ : ٩٩). ووفقـاً لما سبق، فإذا كانت ممارسة الخدمة الاجتماعية تعبر عن ميثاق شرف، خاصة فى المواقع المحلية، فإنه وفقاً لوجهة النظر هذه، فإنها تقدر سـلفاً عدم الفهم الإنسانى لتعبيرات اللغة، تلك التى تمثل مقدرتنا فى الحياة. إننا إزاء هذه الفكرة فى إطار الخدمة الاجتماعية تكون اللغة وحدة مستقلة، أو وجوداً مستقلاً فى مواقف ممارسـة الأفراد والجماعات التى تشكل جزء فى النظرية البنائية العامة للفاعل الإنسانى، تلك التى لم تكن معروفة أو غائبة فى إطار اللغة (بارنث Barthes ١٩٦٧).

لقـد كسرت اللغة البنيوية بشكل حاد الطريقة المألوفة للفهم والممارسة، ليس فقط من خـلال المقاربـات الموقفـية، ولكـن أيضـاً من خلال المفاهيم البنيوية فى لغة الخدمة الاجتماعـية وممارسـاتها (سـيبون Sibeon ١٩٨١ : ٥٩) ففى المفهوم البرجرى لعلم الاجتماع البنائى، تكون اللغة (مثل لغة الخدمة الاجتماعية) بمثابة امتلاك لمفتاح الدور فى عملـية التنشـئة الاجتماعـية الموضـوعية للأخصائيين الاجتماعيين. لقد أضحت اللغة مستودعاً للتراكم السريع للفهم والممارسة والتى انتقلت بشكل متواتر إلى الأجيال اللاحقة (بيرجر ولوكمان Berger and Luckman ١٩٦٧ : ٥٢). وعلى الرغم من أن النظريات البنائـية تؤمـن بحقيقة استقلال موضوعات اللغة، وتركيبها، فإن "برجر Berger" يرى ضـرورة وضوح اللغة، وموضوعية تركيبها، وثقافة الفاعليين الاجتماعيين التى تنتج من خلال عملية التنشئة وأهمية الموضوعات الإنسانية، وفهم المواقف المتباينة، والوعى الناتج عن التفاعلات التى يعج بها روتين الحياة اليومية. إنه وفق المصطلح البرجرى فإن البناء يمكـن أن يعـاد إنـتاجه من خلال ما يسمى بشرعية الفكر المعتاد، وفى إطار ممارسة

الفاعليين الاجتماعيين الذين ربما أن يكونوا فى بعض الظروف غير شرعيين، وفى إطار بناء متغير.

إن إمكانـــية ترشـــيد علـــم اجـــتماع يتسم بالتجريد (بيرجر ولوكمان Berger and Luueckman ١٩٦٧ : ٢٢٦) والموضـــوعية (بيرجر ولوكمان ١٩٦٧ : ١٤٤) يفرض علينـــا ضـــرورة نهج التحليل البنيوى، أو ما نطلق عليه هنا بما بعد نظرية "سوسور" فى اللغـــة. وفـــى هـــذا الصدد يظهر لنا مفهوم "كولور" Culler دائرة الثقافة المغلقة (كولر Culler ١٩٧٥ : ٢٥٤). إن استخدام مفهوم "كولور" حول دائرة الثقافة المغلقة يجرنا إلى اســـتخدام مجموعـــة من النظريات غير الممكنة التى من شأنها أن تعيد تركيب وتعريف العـــالم الاجـــتماعى المتغـــير، أو ما نطلق عليه بمحيط العمل المتغير. إن استخدام هذه الـــنظريات فـــى إطـــار علـــم اجتماع الخدمة الاجتماعية فرض علينا استخدام المنهجية المركـــزية للبنـــيوية اللغوية، تلك التى تحدد اللغة بوضعها بناءاً يتكون من مجموعة من الألفـــاظ التى تقودنا من اللغة ذاتها على معنى ومفهوم معينين. إنه من خلال هذا التحول يمكنـــنا أن نقف بصورة مباشرة على مسألة الوعى لدى الفاعلين الاجتماعيين، وكذا أيضاً الوقـــوف على المعرفة فى إطار الخدمة الاجتماعية التى تحول بيننا وبين رؤية المواقف الفسيحة أو الواسعة التى أفرزتها الدراسات المحلية. إن الوقوف على مسألة وهى الفاعلين الاجتماعيـــن، والـــتخلى عن المواقف الكبرى التى انشغلت بها الدراسات المحلية، تجعلنا نشـــتق الألفاظ اللغوية المستخدمة، بدلاً من استخدام اللغة المتداولة فى الخدمة الاجتماعية ككـــل. إن عملية استقلال اللغة فى الخدمة الاجتماعية، والمفاهيم الموضوعية المستخدمة تفيد فى زيادة التعبيرات الموقفية التى تستقل عن غيرها من الميادين الأخرى. ومن المهم أن نبين هنا أن هذا الاستقلال سيفرض فاصلاً منهجياً بينه وبين الاستخدامات الأخرى، أو هـــى بالأحـــرى سوف تفصل بين الافتراضات النظرية البنيوية فى اللغة المستخدمة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية عن غيرها من المجالات الأخرى، فضلاً عن أنها سوف تسهم فى إنتاج كلام خاص بالمهنة، ومن ثم سوف تساهم فى إدخال تعديلات مفهومية على اللغة المهنية المستخدمة.

وأحرى بنا أن نوضح أن تحديد مفاهيم اللغة والممارسة لم تكن نوعاً جديداً، أو حتى دعوة جديدة فى هذا الإطار، بل الحقيقة أنها كانت قائمة وقديمة فى الممارسة النظرية، أو فـــى النظريات التقليدية المألوفة، وما دعانا إلى ذلك ما ألفناه قائماً فى الأعمال الأكاديمية الأولـــى الـــتى ركزت على المصادر الإكلينيكية فى حفريات المعرفة لدى "فوكولت" التى أشـــارت إلى الأجسام غير المشخصة والحقائق التاريخية التى كانت تحدد على الدوام من خلال ما يسمى بالغرض ومساحة التغيرات الزمنية التى منحت ذلك (فوكولت Foucault ١٩٧٢ : ١١٧). وإذا كانـــت هذه الأعمال قد منحت الزمن (الوقت أو التاريخ) والأهداف مســـاحة مناســـبة فى تحديد اللغة والممارسة، فإنها فى المقابل قد اختزلت أدوار الفاعلين الإيجابية فى الفعل الإيجابى. إنها بذلك تكون قد أغفلت عن قصد أدوار الفاعلين باعتبارها

مصـــدراً للفعـــل. ومن المهم أن ندرك أيضاً أن هذا المنحى يتماشى مع اتجاه "وسوسور" الذى عارض نموذج اللغة المناسبة الذى أستخدم فى إطار مفاهيم الخدمة الاجتماعية الذى ناقشـــه "ويـــب" Webb (١٩٨٥) والـــذى قدم له "هابرماس" Habermas فى إطار علم الاجـــتماع وناقشـــه فـــى إطار وجود الفاعلين، ونمو وتطور اللغة والانفصال والتنافس (هابرماس Habermas ١٩٧٢ : ١٩٧).

... وإذا مـــا تركنا إلى حين، قضية اللغة المستخدمة فى إطار فهم وممارسة الخدمة الاجتماعـــية، وانتقلنا إلى مفهوم المصالح الرأسمالية، فوفقاً للأسباب التى أوضحناها قبل قلـــيل، فـــإن مفهوم المصالح الرأسمالية يعد مفتاحاً جوهرياً فى رؤى الماركسية كمفهوم نظرى واسع، باعتباره مفهوماً يركز على التراكيب غير الإمبريقية أو الواقعية. إننا وفق هـــذا الوضع نجد أنفسنا فى إطار البنيوية الألتوسيرية الماركسية التى تجاوزت التحديدات الاقتصـــادية فى الفهم الماركسى الدوجماطيقى، التى تركز وحسب على عدم الاستناد إلى التفســـير الطـــبقى، بقدر ما تستند فى تفسيرها على سلطة الدولة وأيديولوجيتها (التوسير Althusser ١٩٧١ : ١٣٩). إنهـــا إزاء ما سبق ينبغى أن نتصدى بالنقد للمشكلات التى تتشـــابك مـــع مفاهـــيم استقلال الأصعدة (التحتية والفوقية) الذى يتحدد فى المثال الأخير (أقصد لدى الالتوسيريين) من خلال تفسيرات "هندس" Hindess ١٩٨١ و١٩٨٣ ط ١ : ٤٢-٤٣، ١٩٨٣ ط ٢). إن الوقـــوف علـــى مـــا آثاره "هندس" من مشكلات يساهم فى تعديـــل وضـــعية الماركســـية فى الخدمة الاجتماعية. إنه من خلال الأفكار السابقة نجد أن "بولجـــر" Bolger وآخـــرون قد وجهوا سهام نقدهم إلى البنيوية الماركسية التى ترى أن ســـيطرة الرأســـمالية على العلاقات الاجتماعية ستفضى إلى سيطرتهم على المصالح الاجتماعـــية، ومـــن ثـــم علـــى السياســـة الاجتماعية القائمة فى المجتمعات الرأسمالية (بولجر وآخرون : ٤ : ٨١).

إن المـــراجعة التقليدية والمألوفة لوظيفة الرعاية فى إطار الماركسية التى تسعى إلى خـــروج فكرة إعادة الإنتاج التى قدمها "سيبون" Sibeon (١٩٨٢) تكون علامة بارزة فى تقدير الماركسية لعمل الخدمة الاجتماعية. وحيث أن هذه الفكرة لاقت قبولاً لدى "ليونارد" Leonard، فإنـــه قد استشعر من خلال وجاهة هذه الفكرة، وجود استجابة مباشرة وغير بسيطة (ليونارد Leonard ١٩٨٤ : ٢٥) بين الفعل الاجتماعى وحاجات الرأسمالية، تلك الـــتى كانت استجابة غير مباشرة فى العقل بشكل عام. ولا ينبغى فى هذا الصدد أن نغفل مـــا قدمـــه "ميتشل" من نقد، وكذا الالتوسيريين الماركسيين (ليونارد ١٩٨٤ : ٤٩ : ٥٢) الذيـــن وقفوا على أرضية واحدة تحدد ضرورة انفصال الصعيد الأيديولوجى عن الأساس الاقتصادى (ليونارد ١٩٨٤ : ٤٩)، تلك القضية التى تطورت ونمت من خلال الدراسات الأمبريقـــية المتنوعة للحياة الاجتماعية التى اختزلت مقولة الصعيد الاقتصادى الذى يحدد كل شئ فى التحليل النهائى (ليونارد ١٩٨٤ : ١٠٤). والواقع أن هذه الفكرة لم تجد قبولاً عامـــاً بيـــن المفكريـــن، إذ نجد أن كافيتز "Caveats" يقدم معارضة قوية لعملية استقلال

الصـــعيد الاقتصادى، واعتباره غير حاكماً فى عملية التفسير. لقد رأى كافيتز "Caveats" أن عملية استقلال البنى الاجتماعية لا يقدم تفسيراً ناجحاً فى الأشياء النظرية المجددة التى تنهض على فكرة البناء التحتى.

وحيـث أن "كافيـتز" Caveats قد عارض فكرة استقلال البنى الاجتماعية، وخاصة عدم الاستناد إلى التفسيرات المادية (الاقتصادية) فإن "دارندورف" Dahrendorf قد عزز هـذه الفكـرة، خاصة حينما أنصب تركيزه على المجتمع ككل وليس الفرد، باعتبار أنه الأولـى فـى التشخيص. ومن المهم أن نطرح هنا، أن فكرة "دارندورف" Dahrendorf السـابقة لـم تكن جديدة البتة، إذ كانت واضحة كل الوضوح فى الطرح الماركسى حول فكـرة التـناقض البـنائى القائم، حيث أعطيت للبناء وجوداً موضوعياً ومستقلاً، ومن ثم أعطـت للفـاعل والفكـر وجوداً مستقلاً، فى إطار علاقته بالبناء القائم. إنه من خلال ما سـبق، يمكن القول أن الرؤى الماركسية التى تعاملت مع الخدمة الاجتماعية تسلم بوجود التناقضـات داخل البنيات المختلفة، ذلك الذى يفرزها رؤية "بولجر" التى ترى أن أى بناء يشـهد بالضرورة مجموعة من التوترات المثمرة. (بولجر وآخرون ١٩٨١ : ٣). وعلى الـرغم من الاتفاق على سيادة التناقض البنائى، إلا أن هناك موقفاً مضاداً من ذلك، ذلك الذى يفرضه الاختلاف الأيديولوجى. إنهم يرون عوضاً عن هذا التناقض، أن ثمة تكاملاً وظيفـياً فى النظام المؤسسى، وهو ما تفرضه عملية شرعيتها ودوامها أو صيرورتها. أو بمعنى آخر، إن التكامل المؤسسى السائد لا يكون بين التنظيمات وبعضها البعض، بقدر ما يكـون فـى شرعية هذه المؤسسات (برجر ولوكمان Berger and Luckman ١٩٦٧ : ٢٢٤) وعـدم وجود أزمات بنيوية يفتعلها دوماً الفاعلين الاجتماعين. ويجدر أن نشير فى هـذا المقـام إلـى أن الأزمة أو عدم الشرعية، أو قل أزمة الشرعية لا تكون فى السياق المؤسسـى وحسـب، وإنمـا تتحدد بالأساس فى وصف الشرعية التى تنطلى على دولة الـرعاية الحديثة (أوف Offe ١٩٨٤) التى تفقد معناها ووظائفها حينما تتحدث عن أزمة الشـرعية. إن دولـة الرعاية الاجتماعية الحديثة هى التى لا تشهد تناقضاً أو تحدث لها أزمـة. ولكـن لمـا كـان أى بناء اجتماعى يشهد توتراً أو تناقضاً مهما كان، فإن هذا الافتراضات التى تم صياغتها حول التوترات البنائية ما هى إلا نوع جديد من التناقضات الـنظرية، أو بالأخـرى ما هى إلا جدل عقيم فحسب، فضلاً عن أنها تتجافى مع الواقع الإمبريقى (هولمود وستيورات Holmwood and Stewart ١٩٨٣ : ٢٣٥).

إن الجدل السابق الذى أشرنا إليه فى السطور القليلة الفائتة، جعل "بيرسون" Pierson يكـيل النقد إلى الماركسية خاصة فى تناولها للتناقضات التى تقضى إلى عملية الصراع. لقـد اختزلت الماركسية عملية الصراع، وجددته بأنه مفهوم يدور حول الطبقات، أو فى الديـن، فى الوقت الذى أخرجت الصراع بعيداً عن مسائل الجنس والنوع والأجيال وحتى الحـركات الاجتماعـية (بيرسون ١٩٨٤). إنه إزاء ما سبق فإننا سوف نخصص الجزء الـثانى من الفصل الراهن لكى نوضح أن الفاعلين الاجتماعيين لم يكونوا فاعلين بالمعنى

الحقيقى للكلمة فى إطار الصراع الطبقى، أو حتى فى عدم الصراع (هندس ١٩٨٨: ٢٧). وإذا كـان الافـتراض الماركسى المألوف يركز على التقسيم بين الطبقة العاملة والجنس والديـن (جونز Jones ١٩٨٣ : ٥٤-٥٦)، فإن ما يحدث من صراع لم يكن يرجع إلى الطبقة الحاكمة التى تدافع عن مصالحها، بقدر ما يرجع إلى هذه المسميات نفسها. إن هذه الافتراضـات قد أثبتت خطها فى ضوء الواقع، حيث أن ما يتم فى ضوء تكوين اجتماعى اقتصادى لا يعنى بالضرورة انسحابه على أى تكوين آخر. معنى ذلك أن الواقع الإمبريقى لا يقـوم ولا يسلم بالافتراضات السابقة، ولا يستند على شواهد تؤيدها. فإذا كانت الطبقة الحاكمـة بـزعم مصـالحها، فإنها فى المقابل تعمل على سحب فتيل التناقضات من هذا الواقـع. عـن الشـواهد تمدنـا بأنماط متعددة لآليات الطبقة الحاكمة فى الحد من تأجيج الصراع الطبقى. إن الالتفات إلى مسائل الصراع المرتبطة بالجنس أو النوع أو الدين أو حتى العوامل المكانية توضح كيف خرجت الطبقة العاملة من إستراتيجيات الطبقة الحاكمة هذا من جانب، ومن جانب آخر توضح أيضاً أن الطبقة العاملة باتت عاجزة عن خلق قيم خاصـة بهـا تمكنهم من الإتيان بفعل يؤدى فى النهاية إلى تكريس وجودهم كطبقة تعى وتعمـل على مصالحها. ففى الوقت الذى يباعد الواقع بيننا وبين تقديم شواهد حقيقية من شـأنها أن تفرز الصراع بين الطبقة الحاكمة والطبقة العاملة، فى الوقت عينه الذى تدلى بشهادة موضوعية تمثل دليلاً دامغاً نظراً لما تؤيده الشواهد الواقعية أو الإمبريقية (ولاس وبروس Wallis and Bruce : ١٠١).

وعلـى الرغم من أن ما سبق، بالإضافة إلى إشكاليات أخرى ترتبط بإعادة تصحيح مفهـوم البناء ومصالح الرأسمالية، فإن النظريات التى تنهض على هذا الافتراض تتضح بشـكل جلـى فـى دراسات التنظيم (مارجلين Marglin ١٩٨٦) وعلم الاجتماع الطبى (شارب Sharp ١٩٨٠) وعلم اجتماع الرعاية (كوكبورن Cockburn برافرمان ١٩٧٤، إيرلـيك وإيرنـرك .Ehrelreich and Ehrenrnich إن هذه النظريات الإمبريقية تدفع باستنتاج آخر يحل محل دور الفاعلين.

إن مـا يسـمى بالنظام الرأسمالى والسلطة فى الخدمة الاجتماعية يكون مترادفاً مع التنظـيم الهـيراركى أو التراتبى (بولجر وآخرون ١٩٨١) أو ما نسميه بالبناء الذاتى فى المهن البيروقراطية (بارى وبارى Parry and Parry ١٩٧٩ : ٤٣) الذى وضعه "سيبوم" Seebohn فـى قسم الخدمات الاجتماعية، إبان توضيحه للمصالح الرأسمالية التى تكون لديـه بمـثابة جهد يفرض ذاته فى أتون المصالح وأغراض وأفعال الفاعلين، والتى تؤثر بشـكل موضـوعى فى المجتمع الرأسمالى ككل. إن ثمة شواهد إمبريقية ناصعة البياض (راجع ويتنجتون وبيلابى Whittingtan and Ballaby ١٩٧٩) توضح باستمرارية البناء وعدم تفويضه، والممارسة، ومفهوم التنظيم البيروقراطى المهنى الذى تم صياغته فى عام ١٩٧٠. إن مـثل هـذه المفاهـيم اكتسبت قوة زخم واسعة، من خلال البحث الذى قدمه "دراسـة بـرونل Brunal" وناقش فيه مسائل التفوق المالى أو الغنى، والعلاقات العامة

ومناشــط الإفــراط والجماعــات وتأثــيراتها المختلفة (Ssore ١٩٧٤ : ١٤-١٥)، بيلز وآخــرون ١٩٨٠). إنـــه من خلال مناقشة ما سبق أوضحت الدراسة أن المكاتب المهنية باعتــبارها بناءاً اجتماعياً، فهى بصورة أو بأخرى تعبر بشكل لا يقبل الشك عن مصالح الرأســمالية. وحيث أن طبيعة البناء الرأسمالية تفرضها مصالح الرأسمالية، فإنه من غير المــنطقى أن يعبر هذا البناء عن الصراع أو التنافس الاجتماعى. إن التنافس الاجتماعى الــذى يشهده البناء الرأسمالى يعبر عن نضال اجتماعى بين الفاعليين، وهذا ما عبر عنه فى عام ١٩٨٠ من خلال سياسات التعليم والتدريب الذى فرضه طبيعة النظام الرأسمالى باعتباره نظاماً اجتماعياً تاريخياً. إن هذا النضال فرض بصورة أساسية ضرورة إصلاح وتعلــيم الخدمة الاجتماعية والتدريب المهنى. لقد دافعت الرابطة البريطانية للأخصائيين الاجتماعيين فى عام ١٩٧٧ (BASW ١٩٧٧ : ١٨) والمركز الرئيسى للتعليم والتدريب فــى الخدمـــة الاجتماعــية (CCETSW) فى عام ١٩٧٥، عن إطارين جديدين لنظامين مزدوجيــن للتأهــيل، تشابها مع ما طرحه "سيبوم Seebohm الذى رأى ضرورة وجود نمــوذج تصــنيفى لمهــنة الأخصائى الاجتماعى فى قسم الخدمات الاجتماعية (لى Lee ١٩٨٢). إنـــه مــنذ عــام ١٩٧٥ فقــد تم التوصل إلى نموذج تصنيفى لمهنة الأخصائى الاجــتماعى، والذى به تم صياغة "شهادة تأهيل فى الخدمة الاجتماعية" تفيد فى الارتقاء بالممارسة المهنية. أن النموذج المزدوج الجديد فى التدريب والتأهيل جذب نفر غير قليل من الفاعليين المهنيين، فضلاً عن أنه عمل على الحفاظ على الخطوط الديمقراطية الذاتية (BASW ١٩٧٧ : ١٨) فــى داخل مهنة الخدمة الاجتماعية (SQSW) وأخصائى العمل الاجتماعى (CSS WORK).

وفى الأعوام الأخيرة تم التغاضى عن الإضافات التى شهدها النموذج المزدوج لتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين (CCETSW) واقترح بدلاً منه إلغاء التقسيم الذاتى بين العاملين فــى أقســام العمــل الاجــتماعى. لقد لاقت هذه الاقتراحات قبولاً واسعاً خاصة من قبل جماعــات الضـــغط (CSS) التى رأت ضرورة وجود واستمرار التدريبات لتدعيم مكانة الأخصائيين الاجتماعيين، ناهيك عن تدعيم ممارسة العاملين (هربرت Harbert ١٩٨٥ a، ١٩٨٥ b). وعلـــى الرغم من أن تلك التطويرات فى هذا المجال لاقت مقاومة عنيفة مـــن خـــلال الأكاديميـــن فى الخدمة الاجتماعية والفاعلين المهنيين (بلمفورد Bamfort ١٩٨٤، بنيكر Benker ١٩٨٤ a، ١٩٨٤ b، ١٩٨٦، ميزرس Measures ١٩٨٦) إلا أن عــدم الصراع أو التناغم بين الأخصائيين الاجتماعيين، قاد "سانزبورى Sainsbury" إلى صياغة تقسيم داخلى آخر، أتسم بالعنف والصرامة (سانزبورى Sainsbury ١٩٨٥: ٩) إذ مـــن خلالـــه يوضـــح طبـــيعة الصـــراعات العنـــيفة التى تسود بين الأخصائيين الاجتماعيين.

ولقد ذهب "سانزبورس Sainsbury" إلى أن هذه الصراعات لم تكن تؤثر وحسب فى طبيعة الكل الاجتماعى، وإنما أثرت فى موضوعية الحاجات البنائية، أو حتى فى تركيب

المصـــالح المكتسبة من خلال الصراعات الاجتماعية. إن الفاعلين فى الخدمة الاجتماعية يتباينون. فيما بينهم فى طبيعة التوجه والمصالح وحتى الرؤى الخاصة والعامة لكل منهم. إن التوضــيح الأمبريقى الذى يقدمه "سانزبورى" من خلال عملية اختزال العملية البنائية الذى قدمه (كالفام : Clapham ١٩٨٦) واجه اعتراضاً من قبل "كوكبورن Cockburn" ١٩٧٧ ذلــك الذى أدى من وجهة نظره إلى إضعاف وتخفيف حدة فعل التخطيط الموحد للتكتيك. إن ما قدمه كوكبورن Cockburn فى عام ١٩٧٠ يرى أن ذلك سوف يؤثر فى المصالح الموضوعية للرأسمالية. وفى الإطار نفسه أوضح "كالفام Clapham" أن ضعف الإدارة الفنــية العالية المستوى سوف يؤدى إلى ضعف البناءات التنظيمية التى من شأنها أن تهــدد دور الفاعلين المهنيين داخل السلطة المحلية. وحرى بنا أن نشير هنا إلى أن ما قدمــه "كالفــام Clapham" لتعزيز دور الفاعلين، كان ينطلق من ضرورة تنشيط فاعلية الخدمــة الاجتماعــية. إن تنشــيط فاعلية الخدمة الاجتماعية ينبغى أن ينطلق من مجتمع الخدمة الاجتماعية نفسها، شريطة ألا يتم اختزال التحليل الأمبريقى وتأبيد دور الفاعليين، ناهيك عن عدم إغفال دور وقوة المصالح التنظيمية (كالفام Clapham ١٩٨٦ : ٤١).

خامسا : نحو تطوير علم اجتماع الخدمة الاجتماعية :

إن التركيز على مفهوم الفاعل فى علم الاجتماع الماكرو الذى صكه هارى Harre (١٩٨١)، يمكنــنا أن نضع أيدينا عليه استناداً إلى مفاهيم البيولوجيا الحيوانية التى بإمكانها أن تمنحــنا عــن كثــب الصــفات البنائية الظاهرية، وهى فى ذلك تقيدنا بشكل دقيق فى تشــخيص القــوى الســببية الــتى تظهر بشكل واضح فى تركيب الأفراد بافتراض أنها مجموعــة مــن الأجــزاء ففى إطار الحياة الاجتماعية يكون الأفراد كفاعلين قوة مسببة، وحيــث أن الأفــراد هــم الفــاعلون كقوى سببية، فإن ثمة وجوداً أخراً يكون ظاهراً فى الصفات البنائية، تلك التى تظهر كقدرة ونوع للسبب المؤثر فى حقيقة تركيبهم التى تتخلق مــن خــلال مجموع القدرات الموجودة فى الأفراد. لقد أطلق "هارى Harre" على هذه الموجودات بالأفراد ذوى القدرات المتميزة، أو أصحاب القدرات الفائقة. إن مفهوم الأفراد المتميزين يتضح بشكل متقد فى تكوين اللجان (مثل لجان السلطة المحلية، ولجنة الخدمات المحلــية، الــتى تضــطلع بتنظــيم المحليات، أو قسم الخدمات المحلية وأقسام الحكومة المركزية والروابط المهنية التى تهتم بتنظيم الجماعات المكونة لها... الخ.

وعلــى الــرغم من أن الجماعات المتميزة لم يتم العثور عليها فى إطار المستويات التنظيمــية المتوســطة فــى الحــياة الاجتماعية، إلا أن أى بناء أو كيان يطرح مثل ذلك المفهــوم، ذلك الذى يأتى من خلال ثلاث محطات أساسية هى : أن يتسم بالاستمرار عبر الــزمان وفى أى وقت. أن يتم تصنيفه واستمرار هذا التصنيف مكانياً. أما المحك الثالث، أن تــتوافر فيه صفات القوى السببية أو التميز (هارى Harre ١٩٨١ : ١٤١). إننا نفهم ممــا ســبق أن مفهوم الجماعات المتميزة مفهوماً يتواجد على المستوى المحلى أو العام

شريطة أن تكون لديه القدرة على الفعل المتميز والفعال باعتباره قوى مسببة. ويمكننا أن نضـيف إلـى ما سبق أن الجماعات المتميزة ما هى إلا تركيب جمعى من العلاقات بين الأعضـاء على المستوى الفعلى والواقعى (هارى Harre ١٩٨١ : ١٤٠). وإذا كان من الصـعوبة بمكان أن نضع تصنيفاً لمسألة العقلانية أو عدمها، فإننا يمكن الإشارة إلى أن الأشـياء غير العقلانية تنطبق تمام الانطباق على ما يسود فى الأمور الجمعية مثل الدولة والطبقات والجمع أو الحشد. فإذا كانت الوظائف الرسمية فى الدولة الحديثة، أو ما يسمى بتنظـيمات الدولـة، يتم فيها إختيار القيادات وفق منحى عقلانى أو رسمى، فأن الأفراد المتميزيـن أو القـوى السـببية إنما تأتى وفق أمور غير عقلانية، وهي ما نطلق عليها بالصـفات الخارقة التى تدخل فى إطار ما يسمى بالكاريزما. ولما كانت العقلانية تتم فى إطـار مـن التنظيم، فإن القوى السببية لابد أن يتم تنظيمها وجودياً وعلى مستوى معقول (هارى Harre ١٩٨١ : ١٤٠).

إن المـتأمل فى التعريف السابق لبنية القوى السببية يجعلنا نرى أنه تعريفاً يباعد بينه وبيـن الأفكـار التجريدية لمفهوم البناء. إن الاعتراضات على الأفكار التجريدية لمفهوم البناء، تتجلى بشكل واضح فيما دفع به "هندس" Hindess لمفهوم الفاعل، الذى منحه إياه قدره على إنجاز القرار والفعل ولا يعنى لنا الإشارة هنا إلى أن الفاعل هنا أولدى "هندس" قـد يكـون الفرد، أو قد يكون مجموعة الأفراد (هندس Hindess ١٩٨٦ : ١١٥). إننا نلحـظ هـنا فى إطار هذا الطرح تفرقه واضحة بين الفاعل الفردى، والفاعل الجمعى أو كجماعـة. إنه من الواجب لأن نلحظ هنا فى إطار هذا الطرح تفرقة واضحة بين الفاعل الفردى، والفاعل الجمعى أو كجماعة. إنه من الواجب أن نخلع على الأخير – أقصد على الفـاعل كجماعة – ما أطلقه "هارى" Haree على الأفراد المتميزين. إننا هنا نساوى بين الجماعة أو بين الإفراد ذوى القدرات المتميزة وبين الفاعلين الاجتماعيين. إنه وفق أفكار "لـيونارد" Leonard التى تنطلق من النظرية الماركسية، نجد أن الخدمة الاجتماعية فى إطـار الرأسـمالية تلعب وظيفة أساسية فى توضيح التركيب الحادث فى الطبقات، أو فى الجنس أو حتى فى العلاقات الأثنية (ليونارد Leanard ١٩٨٣ : Xiil). إن ما سبق يمكن أن يدلـنا علـى التناقض القائم بين أفكار "هندس وليونارد". إن الوقوف على ملاحظات "هـندس" حـول ارتباط التحليلات السياسية والاجتماعية بالغموض حول مفهوم الفاعل، يجعلنا نرى أن هذا المفهوم ما هو إلا مجموع القرارات التى يصكها أو ينفذها الفاعل فى إطـار الوجود، ذلك الذى منحه هوية خاصة ترتبط بالقدرات المتميزة. إننا هنا نميز بين الفعـل الفـردى والفعـل الجمعى. إننا نترك إلى حين الفعل الفردى الذى تأتى من خلال هـندس (هندس ١٩٨٦ : ١٢٤) ونلتزم بحاصل مجموع فعل الأفراد المتميزين الذى يأتى نتيجة أو استجابة لأحداث تبتعد عن إطار وجود الدولة.

وعلى الرغم من أن هذه الأفعال قد تحمل فى طياتها الخبيث أو الطيب، إلا أننا نستند فـى ذلـك إلـى أنها تأتى بنهاية لوجود الدولة حيث يحل الأفراد محلها لأحداث النمو أو

الـــتطور. إن القضـــية الرئيسية التى تنشأ من خلال الافتراض السابق للبناء الموضوعى، يجعلنا نهتم بالتصنيفات الجمعية للمجتمع الرأسمالى باعتباره كلا اجتماعياً يدخل فى إطاره الطـــبقات والحشـــود.. الخ، وهو الذى يتعارض مع آراء المهنيين فى الخدمة الاجتماعية الذين ينظروا إليه كوكلاء عن المجتمع الرأسمالى (إدوارد Edward ١٩٨١ : ٣٧-٣٨). إن الســـبب فى ذلك يعود إلى عدم توفر الأغراض التى تتضمن وجود بعض الأفراد فى مـــثل هـــذه التنظـــيمات. فـــثمة مغالطـــات فى بعض المصطلحات التى تعاند أو تخالف المصـــطلحات الممارســـة الـــتى تـــأتى كحقيقة لبعض الأشياء ومصالح الأفراد كفاعلين اجتماعييـــن فـــى التصنيفات الجمعية (بتس Betts ١٩٨٠ : ٥٠-٥١). وإذا كانت تسمية المهنييـــن أو العملاء بالفاعلين الاجتماعيين، فإن البناء الموضوعى يكون ذلك البناء الذى يمـــنح المصـــالح كمفهوم من خلال موقع الفاعلين داخل التركيب الاجتماعى ككل، وذلك باعتبارهم أعضاء فى التصنيف الاجتماعى. إنه من خلال ما سبق ينبغى أن نلاحظ كيف إن الـــبحوث الإمبريقـــية سوف تميز بين ما يسمى بالمصالح الموضوعية التى تتضح فى داخـــل البناء الاجتماعى وبين المصالح الأخرى. إن مثل هذه التحديدات التى تهتم بالفاعل والفاعليـــن الآخرين، يمكنها أن تقف على خصائص الفعل وأفعالهم، تلك التى تتباين من جماعة إلى أخرى فى إطار البناء الاجتماعى (هندس Hindess ١٩٨٦ : ١١٦). لقد وجه علـــم الاجـــتماع انتـــباه الباحثيـــن بطـــريقة مباشرة إلى كيفية الاهتمام بمصالح الفاعلين الاجتماعييـــن، وكيفية إنتاج أدوارهم، من خلال طرق البحث الإمبريقى، فضلاً عن إقامة التميـــيز وفرز القرارات المناسبة والموضوعية فى إطار المواقف الخاصة. إن مثل هذه التوجيهات الإمبريقية أصبحت ضرورية حينما نميز بين المصالح التى لا تظهر على نحو اعتـــباطى خـــارج الحيز المكانى، إذ من خلالها يمكن أن تتم التحديدات البنائية التى من شـــأنها أن تحدد دور الفاعل وخصائصه. وعلى ما سبق يمكن القول أن المفاهيم التى تم صـــياغتها للفـــاعل بصورة مختزلة، وكذا الخصائص والمصالح والفعل، لم تكن محددة بصـــورة دقـــيقة لدى النظريات البنائية الماكرو، الأمر الذى دفع مجموعة من الدفاعات الحديـــثة عن الاختيارات العقلانية الحديثة إلى شجب المداخل النظرية الواسعة والمناحى الجمعية التى اهتمت بالشكل دون المضمون. ومن المهم هنا أن نعى أن رفض النظريات البنائية ذات الرؤى الرحبة أو الواسعة فرضت الاختيارات العقلانية التى قررت ضرورة الاســـتناد إلى الميثودولوجيا الفردية (هيشتر Hechter ١٩٨٨ : ١٧). إنه وفق ذلك نجد "هـــندس" قـــد وجه انتقاداً حاداً للمداخل العقلانية الماركسية التى وقفت موقفاً مناهضاً من الميثودولوجيا الفردية التى ترتكن إلى الافتراض النظرى للفاعل وأشكال الفكر التى تشكل أفعاله العقلانية تمثيلاً لوظيفة الفاعل باعتباره عضواً فى الجماعة (هندس ١٩٨٨ : ٢٢-٢٤). وحرى بنا أن نوضح أن تنبؤ "هندس" من خلال الإطار المفهومى الذى قدمه للفعل والفـــاعل والأفكـــار، لم يكن فى حل أو بعيداً عن انعكاسات المواقع البنائية المحددة، تلك التى تلعب أدواراً متمايزة فى تشكيلها وصياغتها.

وحيث أن الوجود الاجتماعى يشكل ويصيغ الأدوار الاجتماعية، فإن وظيفة الفاعلين وأوضاعهم فى الكل الاجتماعى تتحدد وفقاً لاعتبارات عضويتهم فى الفئات الاجتماعية، من جانب وما يضطلعون به من أدوار اجتماعية محددة فى داخل التنظيمات الاجتماعية. والمتأمل فى الصياغة السابقة يستطيع أن يستدل منها أنها أغلقت المنافذ أمام النظريات الأخرى التى تنادى بالصراع والتنافس الاجتماعى وعلاقات العمل وأدوار الفاعلين التى أشرنا إليها فى بدايات هذا الفصل. إن الملاحظات الأولية السابق الإشارة إليها يمكنها أن تفيدنا فى تحديد طبيعة الفاعلين الاجتماعيين (المهنيين والأكاديميين)، والخط النظرى فى تحديد وظائفهم وأدوارهم من خلال CCETSW، تلك التى تقف معاندة من عملية التمييز بين مهنى الخدمة الاجتماعية CSSWWORK ومهنة الخدمات CSS WORK. ولعل أبرز الأمثلة لفهم التهديدات التى خلفتها الأوضاع المتعارضة التى عجزت عن المقاومة فى النهاية، تتمثل فى محاولات "بينكر Pinker" لفهم التهديدات التى تقابل الممارسات المهنية المتميزة، وكذا من خلال المقالات التى نشرت فى النشرة الأكاديمية للخدمة الاجتماعية (أنظر على سبيل المثال : بينكر Pinker ١٩٨٤) التى هدفت إلى تدعيم ما قدمته من اعتراضات فى الحوليات العامة، التى كانت تدور بشكل واسع حول مهنة الأخصائى الاجتماعى ووظيفته وطبيعته. والواقع أن ما قدمه "بينكر Pinker" لم يقف عند هذا الحد، بل لقد أطلق بالونة إختيار لكى يصل من خلالها إلى تحديد قاطع فى هذا الصدد (بينكر Pinker ١٩٨٤ : b ١٨). وفى عام ١٩٨٦ واصل "بينكر" سعيه، إذ ناقش النشاط المخرب للاقتراح الذى أسماه بالجهود الجمعية التى كانت تقف فى مقدمة هذه المسارات. أنه من المفاجآت أن الـ CCETSW كانت توافق على طريقة الحصول على الفعل بقدر حدوثه، ذلك الفعل الذى يوضح طبيعة القائم بالفعل ومناشطه وخصائصه وأطر العمل التى يعمل من خلالها.

إن استجابة "بينكر Pinker" فى هذا الصدد تكون حادثة لما خلفته رؤية CCETSW من آراء ناضحة تتصل بشكل وشيج بتفعيل الفعل فى إطار الظروف السياسية التى كانت وشيكة بأن تهدد الواقع القائم. وينبغى أن نقر هنا أن هذا العرض يفوق كثيراً الرؤى التى قدمت فى هذا الصدد، كما أنها تتعارض مع المحاولات التكتيكية التى وضعها "فوسيلييه" لتجنب خسارة المصالح العديدة للسياسات الجديدة، باعتبارها أحد آليات الفعل الذى يتفاوض وفقاً لتكتيكات السياسة مع المستويات الدنيا التى كانت فى نهاية الأمر تقدم أضراراً أقل تأثيراً، ومن خلالها يمكن أن تعرقل تهديدات البناء الثابت للفعل.

إن ما سبق يمثل لنا بشكل لا يقبل الجدل، أنها كانت نوعاً من إستراتيجيات التكيف، وهذا يتماشى مع ما قدمته ATSWE. أما بالنظر إلى هذه الرؤية – أقصد ATSWE. فنجدها تتطابق مع ما قدمه "بينكر"، حيث اهتما بالنموذج المهنى الأكاديمى فى تعليم الخدمة الاجتماعية.. وفى عام ١٩٨٤ اعترضت ATSWE على النموذج الفردى الجديد فى تفعيل الممارسة والسلطة فى إطار الواقع، تلك التى تتغير بتغير الموقع والموضع.

ومـــن المهم أن نضيف هنا أن هذا النوع من الإضافة الجديدة لـــ ATSWE اتسع بشكل كبـــير فى إطار الممارسة الجديدة لعمليات التدريب الغرضى (ATSW 1980 : 4). ففى الشـــهور الأثنى عشر الأخيرة، وفى يونيو ١٩٨٦، نجد أن ATSW قد أدركت أن نظام التدريب الجديد الذى وافقت عليه رابطة حزب العمال (١٩٨٦ : ٤ ملحق ٣) وكذا تقرير ATSWE قـــد جـــاء مـــن أجـــل حماية المصالح المهنية والرؤى الأكاديمية، ولكنه فى مضمونه يختلف عما قدمه حزب العمال، الذى كان يلزم الأكاديميين والمهنيين فى الخدمة الاجتماعية بضرورة فهم معنى التدريب بصورة صحيحة وشاملة. لقد رأى الحزب أنه من الضـــرورة بمكـــان أن يذهب الفهم على ابعد من ذلك، حيث أنه من الأجدى أن يتضمن الإطـــار الجديد فى التدريب نوعاً من سيطرة العمال، تلك التى سوف تسمح لهم بالسيطرة والديمومة والتطور المستمر.

(تقرير رابطة العمال ١٩٨٦ : ٦، ملحق ٢٨) :

وفـــى سياق مجرى الأحداث التى وضعت أبانها إستراتيجيات استخدام الفاعل تحققت الصـــياغة الذاتـــية للمصالح، والرؤى الخاصة، خاصة حينما تضمنت نوعاًاص من تقييم النماذج والإستراتيجيات القائمة، وتم تبديلها بأخرى. أن مثل هذه المقولات أضحت مشابهة إلى حد كبير مع ما قدمته الرابطة البريطانية للأخصائيين الاجتماعيين، الذين هاجموا بقوة آراء CCETSW خاصـــة حيـــنما أرجعت إلى المخطط الخارجى كل عمل وأدوار الـــ CCETSW والـــ ATWES. إنهـــم فى ذلك يرون أن ثمة ارتباطاً غير ضرورياً بين المواقع الوظيفية للفاعلين والأشكال الأخرى للفكر أو أنماط التنظيم والفعل.

وبإطلالـــه على المستوى النظرى سوف نجد أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تسأل عن عدم التعانق بين المواقع الوظيفية وأشكال الفكر والتنظيم والفعل، تلك التى تتصل مباشرة بآليات الوصف الأمبريقى الذى يمكن أن يمدنا بشرعية نقد الابستمولوجيا المثالية الجديدة للـــنظريات متوسطة المدى. إن أول هذه الأسباب تتعلق بعدم إمكاننا افتراض أن الفاعلين الاجتماعيـــن لا يستطيعون إدراك كل شئ، حيث أنهم فى الغالب غير معاصرين أو غير مرتبطيـــن بالحدث ذاته. وفى هذا الصدد يمكننا الرجوع على الأعمال الأولى التى قدمها "بـــيرجر" والتى تتصل بشكل مباشر بصور تكوين وتأسيس المعرفة. إن ما قدمه "برجر Berger " فـــى هـــذا الشـــأن يتصل بما قدمه "جدينز Giddnes" حينما ميز بين الوعى الاســـتطرادى والضمنى أو الوعى الممارس ·جدينز Giddnes ١٩٨٢ : ٩). وحرى بنا أن نؤكـــد هـــنا على أن المعرفة الضمنية ربما تكون فى بعض الأحيان داخلية، وهذا ما ينـــتجه عملية التشغيل العام أو الاستخدام (هارديكر Hardiker ١٩٨١ : ١٠٤). أما ثانى هـــذه الأســـباب فتتصل بمقدرة الفاعلين على تشكيل الأحداث التى تتحدد دوماً من خلال تبايـــن مداخـــل الفاعلين، سواء على صعيد الإستراتيجية أو حتى على صعيد المصادر. وعلـــى الـــرغم من أن سلطة الفاعل تعد أحد الآليات الناجحة والقوية فى حدوث الأفعال

والمتغـيرات، فـإن هذه السلطة تتغير من فاعل إلى آخر. وثالث هذه الأفعال تتحدد فى الأفعـال المؤثـرة للفاعلين التى دائماً ما تأتى من المصادر والرؤى التى تأتى من خلال إجـراءات النتائج غير المقصودة التى كنا قد أشرنا إليها من قبل خلال حديثنا عن رابطة الأخصـائيين الاجتماعيين الذين غاب عنهم نظام التدريس الجديد الذى كان بمثابة فرصة كبـيرة لـتطوير ونمـو العاملين من أجل الارتقاء بالناحية العملية دون الارتقاء وحسب بالناحية الأكاديمية.

إن مفهـوم النـتائج غير المقصودة من خلال ما سبق يمثل أحد الاستخدامات العامة للـنظرية (بورنز Burns ١٩٨٦ : ١٠)، ذلك الذى يستبان أهميته ودوره من خلال عدم اخـتزال علـم الاجتماع الأمبريقى (بيرت Baert ١٩٨٦). إن النقد الذى وجهه "هندس" (هندس ١٩٨٦) لبعض استخدامات المفهوم يتعلق بالاعتراض الذى قدمه "إيليستر Elster" ١٩٨٥ للمنهجية الفردية، وبشكل عام، فإن الاعتراض على عملية اختزال النظرية (هندس ١٩٨٨ : ٢٥) الـذى قدمه "هندس" جاء ليحل محل آخر (سيبون ١٩٨٩) باعتباره جزءاً مـن الجـدل النظرى للمفهوم، ذلك الذى أصبح ضرورياً فى التحليل غير الموسع لإعادة إنـتاج وتغـير المواقف الاجتماعية. فثمة ارتباط غير ضرورى أو محتمل بين استخدام المفهوم والمنهجية الفردية.

وعلـى الرغم من أن الأخير يرى أن الأفراد يصنعون المجتمع، فإن الاختلاف بينهم يـأتى فـى شكل هذا الافتراض (ركس Rex ١٩٦٨ : ١٩٨١) الذى يركز على الأفراد الذين يؤثرون فى صنع الأحداث أو الأفعال، وهم بالبديهى كوكبة يصعب إحصائهم. ففى بحوث الموقف المنهجى نجد أن المفهوم التحليلى يتضح بجلاء فى دراسة "كولت Collett" الواقعـية الـتى أخضـعت للتجربة المكاتب المهنية (كولت Collett ١٩٨٩ : ٦٠-٦١) ومسـتويات السـلطة المتوسـطة. إنـه من خلال هذا المدخل تم تحليل وتفعيل استخدام المفهـوم التحلـيلى لفهـم الـتفاعل بيـن الفاعليـن من خلال مواقع ومحلات محددة. سيبون ١٩٨٩: ٤-٥).

إن أحد النقاط الهامة فى الجدل الدائر فى هذا الجزء من الفصل يتمحور فى التركيز علـى تكـافؤ الفـرص بيـن الأخصـائيين الاجتماعيين باعتبارهم الفاعلين الاجتماعيين الأساسـيين. وحـرى بـنا أن نوضح أن التركيز على هذه المسألة وعلى مخرجاتهم فى الـتفاعلات الاجتماعية لم تحظ بكثير من الاهتمام، أو قل أنها لم تشكل قدراً من الاهتمام فـى داخل التركيب الاجتماعى. إن الأحداث المحتملة ذات الصلة بعدم التنبؤ التى تحدث فـى أماكـن أخرى لم تلق قبولاً واهتماماً فى داخل التركيب الاجتماعى، الأمر الذى فى مقابله أغفلوا المصالح الموضوعية التى تسبب سيطرة الفاعلين الاجتماعيين داخل المواقع البنائية فى داخل الكل الاجتماعى.

إنهـم بسـبب إهمـالهم لهذه المصالح يكونوا قد أغفلوا عن عدم وعى لعملية صراع الأدوار، ذلـك الـذى بـدوره جعلهم لا يدركون عملية التنسيق بين هذه المصالح (هندس

١٩٨٢ : ٥٠٦) إنـــه مـــن الضرورى وفق ما سبق أن نحدد مصالح الفاعلين، ذلك الذى يؤدى بدوره إلى وضع استراتيجيات وسياسات ناجحة تفيد فى تحليل المصالح من جانب، وفى تحديد الاحتياجات فى داخل المواقع الاجتماعية المتبادلة (لو Low ١٩٨٦ : ٥).

إن مـــا ســـبق يتضح بقوة فى مجموعة دراسات الحالة التى أجريت على مستويات السلطة المتوسطة التى قدمها كالون ولاتور Callon and Latour (١٩٨١) واللذان بحثا من خلالها مسألة الفاعل ومقارنة عملية التكافؤ بين الفاعلين الاجتماعيين. وإذا كان لاتور وكـــالون Callon and Latour قد انتهيا بما سبق فى إطار مفهوم السلطة أو القوة، فإن "رينولت" Renault قد قدم دراسة حاول من خلالها صياغة نموذجاً يتصل بفهم القوة من خـــلال آليات الاقتصاد والتنمية، وفيه استخدام "رينولت" Renault إستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيـــن لكـــى يقـــف علـــى موقف المسيطرين والخاضعين. إن استخدام "رينولت" Renault لهـــذه الإســـتراتيجيات واجـــه مجموعة من الانتقادات من قبل "كالون ولاتور" Callon and Latour، تلـــك التى وقفت بشكل جلى على حجم وتركيب الفاعلين (كالون ولاتـــور Callon and Latour ١٩٨١ : ٢٨٠) الاجتماعيـــن وتفاعلاتهم، وتأثير عملية الوعـــى على التحولات الخاصة التى أدت إلى تجنيد المزيد من الأعضاء، وإضفاء المزيد من التطور على أساليب الممارسة والتفاعل (كالون ولاتور Callon and Latou ١٩٨١: ٢٨٤). إن تـــزايد محـــاولات الفاعلين فى داخل قضايا الأعضاء وتفاعلاتهم تتأسس على الـــتفاعل الاجـــتماعى فـــيما بيـــن الأعضاء، وأبعاد بل ونبذ القضايا الرئيسية فى عملية التـــناقض. إن الفاعل الاجتماعى ربما يكون خطاباً واسعاً المدى للقضايا التى تكون ذات صلة قوية بالتصنيف المتصل بحجم التفاعل بين الفاعل والآخر (كالون ولاتور Callon and Latour ١٩٨١ : ١٨٧).

وفـــى إطـــار المنافســـة الراهـــنة ينـــبغى لـــنا أن نشير أن دراسة "كالون ولاتور" Callon and Latour تشـــبه فى أحداثها نظرية بيرجر ولوكمان" للعمليات الإضافية التى تعمل على عدم اختزال عملية الموضوعية التى أشرنا إليها فى بداية هذا الفصل. ويعن لنا أخيراً فى صدد الجدل الدائر الذى أشرنا إليه قبل قليل أن نشير إلى أنه فى دراسة "كالون ولاتـــور" الإمبريقية لم يكن الفاعل الحقيقى معرفاً بشكل دقيق، وما أصاب الفاعل أصاب أيضاً البناء الاجتماعى الحقيقى. أو بمعنى آخر أن البناء الاجتماعى والعالم الاجتماعى لم يصـــبه تحديـــد دقـــيق. وبتقبل هذا النموذج فى إطار الخدمة الاجتماعية نجد أن عمليات الـــتفاعل وكـــذا تـــاريخ السياسات الصراعية لم تكن فى الحسبان. لقد كانت المخرجات الصـــراعية فـــى بداية الأمر ضمن الحسبة، ولكنها أسقطت من حسابات المفهوم المهنى للفاعلين فى الأعمال المهنية الأكاديمية.

إن الفاعليـــن الاجتماعييـــن لـــم يـــتحددوا بصورة حقيقية فى داخل أروقة المصالح الموضـــوعية، كمـــا أنهم لم ينظروا على الحجم وشكل الأحداث الاجتماعية. إن إغفال ما ســـبق جعل المهتمين بصياغة علم اجتماع الخدمة الاجتماعية يركزون على الأطروحات

الحديثة التى قدمها علم الاجتماع فى إطار التنبؤ بأدوار أصحاب السلطة ذوى المستويات المتوسطة. إن إمداد علم اجتماع الخدمة الاجتماعية بالمفاهيم الجديدة سوف يساهم فى فهم وإدراك الأدوار الفاعلة للسلطة المتوسطة، وكذا سوف يمسك جيداً بدور وفعل السياسات والأفكار والممارسة التى من شأنها أن تعدل من إستراتيجيات العمل المهنى والمباشرة فى إطار الخدمة الاجتماعية.

إنــه وفق ما سبق وما أوردناه فى الصفحات السابقة، فإن المناقشات والأدبيات التى قدمــناها، ينــبغى على الخدمة الاجتماعية وسياساتها أن تحذو حذو البحوث السابقة التى اهتمــت بصــياغات التنافس أو الصراع. لقد جاءت بحوث الخدمة الاجتماعية خلوا من الاهــتمام بعملية الصراع، ناهيك عن بعدها تماماً عن التحديد القاطع لمفهومات المصالح فــى داخــل البناءات الاجتماعية. إنه ينبغى على الخدمة الاجتماعية أن تهتم كل الاهتمام بالقضــايا الــتى طــرحها علم الاجتماع الإمبريقى، تلك التى تقدم تفسيرات هامة فى هذا الصدد.

سادساً : فى التكامل النظرى والإطار المنهجى :

لم تشهد الساحة النظرية من قبل أية محاولة للتأليف بين النظريات المتعارضة، حيث ظــل هذا الأمر من غير المقبول إن ذلك يعود على طبيعة التناقض النظرى الحادث بين التــيارات الــنظرية (هاميلتون Hamilton ١٩٨٤ : ١٥٠). ولكن بغض النظر عن هذا التــناقض، فإن إعادة تعريف مفهوم معين مثل الفعل والمواضع أو المواقع الخ..، سوف يجد تقارباً بين النماذج النظرية وإن اختلفت المصالح والتحزبات. إن إعادة تعريف مفهوم معيــن (كاســيز Kasius ١٩٥٠ : ٧) إنما يأتى من خلال دمج أو تركيب مفهومات من نفس المصادر النظرية أو حتى من نظريات متباينة.

وبالــنظر إلى طريقة تدشين مصطلحات الخدمة الاجتماعية يمكننا أن نلاحظ تداخلاً وشــيجاً فى المفاهيم. ولعل أبرز دليل على ذلك ما فعله (تيمز Timms ١٩٨٣ : ١٧٩)، وما أتى به "بيرجر ولوكمان" حينما ربطاً بين أفكار ماركس ودور كايم وميد، أو ما قدمه ليونارد حينما دثر مصطلحات الخدمة الاجتماعية برداء ماركسى (ليورناد ١٩٨٤ : ١٠٤ -١٠٥). إن المطلــع علــى عملية إعادة تعريف المفهومات التى صكتها الأمثلة السابقة توضح بجلاء طبيعة التناقض النظرى فيها، خاصة لدى "بيرجر ولوكمان" اللذان لم يكونا مخلصين فى فهم التيارات النظرية المتعارضة (بيرجر ولوكمان ١٩٦ : ٢٩)، فضلاً عن أن عملــية إعــادة السياقات للأفكار النظرية الأخرى لم تكن تسعى إلى التكامل النظرى، بقدر ما كانت تعمل على الاغتراب. (بيرجر ولوكمان ١٩٦٧ : ٢٩).

عــن الــنقد الــتى نوجهــه للأعمال السابقة يجعلنا نشير إلى ضعف مفهوم التكامل الــنظرى، الأمــر الذى يدفعنا على القول أن هذه الأعمال وقعت فى المأزق الذى أرادت تجنبه ألا وهو التشويه أو التناقض النظرى. إن التناقض من خلال إعادة صياغة المفاهيم

جعــل هــذه الأفكار مفعمة بالتوليف، وأحاطت نفسها بنوع من عدم المصداقية (ريكيور Ricoeur ١٩٧١ : ٥٣٢). إن عــدم مصداقية هذه المفاهيم جعل بعضها تتسم بالتساوق وعــدم الــتكامل، خاصــة وأنها أبرزت المسافات المتعددة والواسعة الفجوة بين المفاهيم الــنظرية، ناهيك عن إزاحتها الستار عن الفجوة بين المنهجية ومجالات الدراسة أو حتى وحــدات التحلــيل والجانــب المتصــل بالابســتيمولوجيا ورؤيــة العــالم. (جلوكسمان Glucksman ١٩٧٤ : ٢٣١-٢٣٢). ومــع أن هــذه القضــايا يصــعب ملاحظتها أو ملاحقــتها فــى إطار هذه الصفحات، إلا إننا نشدد هنا على ضرورة التمييز بين مفهومى الموضوعية أو التحيز فى المعرفة الإنسانية، ذلك الذى يمكن من خلالهما أن نقف بصورة صــحيحة علــى قضايا تفعيل واستخدام علم اجتماع المعرفة فى الخدمة الاجتماعية، ذلك العلــم الذى سوف يفرز لنا فى نهاية المطاف عجز الخدمة الاجتماعية عن استخدام الحس السياســى فى صياغة وصك المفاهيم المناسبة. ولا يعنى كلامنا السابق أن مجال الخدمة الاجتماعــية يتغيــب فــيه مثل هذه المحاولات. إن فهم غير ذلك يجعلنا نجنح بعيداً عن شــواطئ الموضــوعية، فثمة محاولات غير كثيرة حاولت أن تزج بالعامل السياسى فى صياغة مفاهيم وممارسات الخدمة الاجتماعية ولعل أبرزها محاولات "ريتون" Righton ١٩٧٩، و"ويب" Webb (٨١-١٩٨٥) و"دافيز" Davies (١٩٨٢)، و"يتنجتون" و"هولاندا Whittington and Holland ١٩٨٥).

وحيــث أن مجــالات الخدمة الاجتماعية تشهد محاولات ترويج الصعيد السياسى فى الممارسة والفعل، فإنه يتعين علينا أن نشير إلى أن الفكرة النظرية والمنهجية للتكامل دائماً مــا تــأتى مــن خلال خبر المعانى الأصيلة فى النظريات المتعارضة، ذلك الذى يفرض ضــرورة وجود طريقة ملائمة لتوضيح طبيعة التكامل لكل المتغيرات الفاعلة (شيكوريل Cicourel ١٩٨٠). إنه يتوجب على الأخصائيين الاجتماعيين فى كل الممارسات اليومية أن يقــدرون جــيداً مواقف العملاء، وان يصيغوا بحكمة خطط التحول والنقل، وأن تتفق أفكــارهم وممارستهم مع تقاريرهم التى يكتبونها، فضلاً عن التشديد على وضع المفاهيم الــتى تتسق مع مفهوم الخدمات الاجتماعية وإشباع الاحتياجات الاجتماعية الحقيقية التى كانــت معزولة بشكل كبير عن الطروحات الجمعية الكبيرة التى يفرزها المجتمع الواسع. زد على ذلك، أن يتوجب أيضاً تتمتع هذه التقارير بفهم العمليات الاجتماعية مثل الصراع الدائر بين الفاعلين الاجتماعيين فى المجتمع.

وإذا مــا ذهبــنا إلى أبعد مما هو متداول فى إطار استخدام المصطلحات، فإننا يمكن القــول أن التناقضات أو الصراعات الحادثة بين العاملين فى الخدمة الاجتماعية تتمحور حــول القضايا السياسية التى تتفاعل مع المتغيرات الواسعة (الماكرو) والضيقة (الميكرو) الــتى أضــحت متراتــبة "هيراركــية" عبر المواقع (لو ١٩٨٦ : ٣٢). إن إفراغ عملية الصراع من مضمونها السياسى يعد خطلاً نظرياً ومنهجياً مبيناً. أنه فى هذا الإطار ينبغى أن نشــير علــى الأخصائيين الاجتماعيين بضرورة تناول قضايا الصراع الاجتماعى فى

إطار الصعيد السياسى. إن ذلك يفرض ضرورة التكامل مع المتغيرات الصغرى والكبرى معـــاً، ذلك الذى سوف يقودنا إلى ربط الفاعلين الاجتماعيين بالواقع الاجتماعى ككل من جانـــب، وبالواقع المحلى من جانب آخر. إن تفهم هذا الأمر يفرض بدوره تكامل المعرفة فى إطار الممارسة الواقعية، ذلك الذى يؤدى فى نهاية الأمر إلى فتح التحليلات الإمبريقية أمام التحليل الكامل والكلى أو الموسع. وبيد أننا نشدد هنا على ضرورة التكامل المنهجى والنظرى بين التحليلات الواسعة والضيقة، فإن "هندس" يقدم اعتراضات واسعة على ذلك (هـــندس ١٩٨٦ : ١١٧). لقــد أعــترض "هندس" على عملية اختزال المنهجية الفردية وكــذا الجمعـــية، تلك التى سوف تقف موقفاً نداً من إشعال التحليل الاجتماعى الذى قدمه (١٩٨٦ : ١١٣).

وفـــى هـــذا الإطـــار ينـــبغى الإشـــارة إلى أن الموقف المختزل فى عملية التحليل الاجـــتماعى، أو قـــل التحليل غير الموسع تأتينا دعائمه من خلال "كولى" Cooley وما درســـه مـــن مواقـــف لم تكن ذات منهجية عميقة. إن المتأمل فى أعمال "كولى Cooley يلاحـــظ موقفاً منهجياً ضيقاً، إذ من خلاله بحث كل المواقف بطريقة مؤقتة عبر المواقع التى تختلف آلياتها وتنظيماتها وحتى دعائمها. وإذا كنا نعيب على موقف "كولى" Cooley فيحضرنا هنا موقف "كالون ولاتور" اللذان استخدما منهجية متوسطة المدى فى دراستهما، ولكنها لم تكن فى ذات الوقت ذات طابع ضيق. لقد نظرا من خلال موقفهما النظرى إلى العلاقـــة بين المشاركة والتوسع، ذلك الذى حدا بهما إلى تحليل المواقف الداخلية للتفاعل بين الفاعلين، وتحليل الأبعاد المكانية للمواقع المادية.

وحيث أن "كالون ولاتور" قد استفادا مما قدمه "كولى" فى أطروحاته النظرية، فالواقع أنهمـــا لا يعدان وحدهما اللذان استفادا من ذلك. إن "دوستر" Duster هو الآخر قد أعاد صـــياغة المصـــطلحات الأولـــى ونظر إلى استخدام الموقف المنهجى الصغير الذى كان ضـــروريا فـــى عملية البحث وفى الاستخدامات المحلية غير المادية. لقد درس "دوستر" التنظـــيمات باعتبارها مواقع محلية تحوى مجموعة من التفاعلات التى تنجم عن الفاعلين الاجتماعييـــن وفعلهـــم. أن التنظيمات الداخلية التى درسها باعتبارها مواقع محلية لم تكن تختلف البتة عن التنظيمات الكبيرة التى ترتبط بروابط ووشائج قوية بالبناء العام للمجتمع والسياســـات التى تنتهجها. وهو فى ذلك يرى أنه إذا كانت هذه التنظيمات يمكن دراستها على نحو واسع، فإنه أيضاً يمكن دراستها على نحو ضيق مثل مجموعات العمل وأحزاب الطـــبقة العاملة، تلك التى درسها وفق اعتبار أساسى مفاده أن التنظيمات ما هى إلا فاعل اجـــتماعى. ومع أن "دوستر" قد درس التنظيمات وفق ما أوضحناه، فإن هذا المنحى نجده فـــى أعمـــال "هـــاريس" Harris الذى حاول أن يدرس معدلات التوتر الداخلية فى لجان سياسات اللجنة المركزية للتعليم وتدريب الخدمة الاجتماعية التى حاولت أن تقدم صياغة جديدة لسياسات التدريب (هاريس Harris ١٩٨٤).

ولكن ينبغي هنا أن نوضح أن الاهتمام بوضع سياسة داخلية جديدة من قبل "هاريس" Harris كانــت تتصــل بالاثــنوجراف الــذى يضع نصب عينيه ضرورة توافر منهجية واضــحة يمكــن من خلالها توضيح العمليات الموضوعية المختلفة للمادية التى كانت قيد البحــث. إن الإشــارة السابقة يمكن أن نفعل تعريفاً لها فى إطار الخدمة الاجتماعية بما يســمى بالتركيب المنهجى للمواقف متوسطة المدى التى تتطلب عدم الاختزال الإمبريقى للبحث.

إن تحلــيل العوامــل الــتى ترتبط بالخدمة الاجتماعية المادية داخل أو عبر الوجود المعاصــر لمواقع الخدمة الاجتماعية، إنما يرتبط بالأساس ببعد آخر هام، ألا وهو دراسة الموقــع غير المتسع أو الضيق من خلال رؤية متوسطة المدى، تلك التى تتسم بالموقفية وعدم الاستمرار. وأحرى بنا أن نضيف هنا أن الموقف المنهجى السابق الإشارة إليه قبل قلــيل لا يعتــبر حكــراً على "دوستر أو هاريس"، إذ نجد اهتمامات مشتركاً لدى كالون ولاتــورن ويتضــح ذلــك حينما وضعاً التفاعل الاجتماعى بين الفاعلين فى إطار الفعل المرتبط بالموقف الحاضر. إننا نفهم من ذلك أن النظريات المعاصرة لا تعول كثيراً على الموقــف التاريخى الذى يوضح استمرار الأفكار والسياسات والممارسات، بل أنها تركز على الأحداث التى تقع فى التو واللحظة. إنها بمعنى آخر تتقاطع مع التاريخ، ولا ترتكن بالأســاس على أسباب التحولات التى وقعت فى إطار الفاعلين الاجتماعيين. وإذا كنا هنا فى إطار القطيعة مع التاريخ، فهناك أيضاً من يخالف هذه الرؤية. إن "راين" يبرز هنا فى تأكــيده على الأهمية التاريخية، إذ لاحظ أنها من الأهمية بمكان فى إطار الدراسات التى تــرى أنها تمثل أحد المداخل الهامة لفهم السياسة واختيار القضايا الحادثة فى هذا الصدد. (راين Rein ١٩٧٦ : ٢٣).

لقــد رأى "رايــن Rein أن المنهجية التاريخية يتطلب بناؤها توضيح عدم الاختزال الــنظرى والمنهجى والتكامل الذى يقوم على فكرة التركيب المعاصر والضيق فى الوقت عينه للأثنوجرافيا، تلك التى تركز على البيانات التوثيقية متوسطة المدى (كالون Callon ١٩٨٦ : ٢٢٧) مــع إعــادة تركيب الوثائق التاريخية (ريد Reed ١٩٨٥ : ١٤٦) التى تتصــل بشكل خاص بالموضوعات قيد البحث. إن التكامل التحليلى للبيانات ينتج مختلف المنهجــيات الــتى تختلف باختلاف المواقع والمستويات المؤقتة للعمليات الاجتماعية التى تركز فى وقت واحد (جيرتز Geertz ١٩٧٩ : ٢٣٩) على الصعوبات التى تعطل الخيال وتقــف موقفــاً نداً من عملية ابتكار المفاهيم المناسبة فى البحوث الإمبريقية (بول Boll ١٩٨٩). إنــه آن الأوان أن تلــتزم الدراسات الإمبريقية للخدمة الاجتماعية بالرؤى غير الرحبة، تلك التى سوف تساعدها لخبر الواقع من حيث تفاعلاته وعملياته الأساسية.

إن المطلـــع علـــى حالـــة الجـــدل الذى طرحناه فى هذا الفصل من أجل خلع عملية الاختزال المعرفى والمنهجى فى إطار الخدمة الاجتماعية يجده شديد الطموح، حيث سعيه الحثيـث لابتكار مفاهيم نظرية وبيانات واقعية جديدة من خلال الواقع، ولكن شريطة أن ترتكن إلى الرؤى الضيقة والمستوى المتوسط فى التحليل. ولا يفوتنا الإشارة هنا إلى أن هـذا المنحى يمتد جذوره لدى "ميرتون" Merton الذى صاغ مفهوم النظريات متوسطة المدى (ميرتون Merton ٩٣٩-٣٦٩). إن استخدام الأطروحات اسوسيولوجية هنا سوف تفيد فى فهم التحولات والتكامل الإستراتيجى.. الخ، فضلاً عن دراسة التفاعل الاجتماعى وتقديم التقنيات الملائمة لخبر التفاعل فى إطار السياقات المجتمعية والتحولات المادية. إنه غـير ذلـك نكون إزاء موقفاً خادعاً، خاصة وإذا ما استخدمنا السوسيولوجيا المألوفة. إن استخدامنا للرؤى السوسيولوجية الضيقة سوف يجعلنا نؤسس رؤانا على التفاعلية الرمزية الـتى تـأتى أفكار الممارسة فيها من خلال العمليات غير الموضوعية التى تتضمن نفياً لعملـية الاتصـال بين الفاعلين الاجتماعيين داخل المواقع المحلية. إن تأسيس المفهومات والمنهجية وفقاً لأفكار التفاعلية الرمزية يجعلنا نعيد النظر فى المواقع الإمبريقية الواسعة، لكى نستعيض بدلاً عنها بدراسة المواقف المؤقتة أو العارضة والضيقة (هندس ١٩٨٨ ت : ٢٥، ١٠٦) (سـيبون Sibeon ١٩٨٩ : ٨-١١) (بيرت Baert ١٩٨٩، كرو Crow ١٩٨٩، مورجـان Morgan ١٩٨٩). إن التـنوع الكبير فى الرؤى السوسيولوجية التى يحدثنا عنها تاريخ علم الاجتماع الحديث (براينت Bryant ١٩٨٩) يمكن مراجعته ونحن بصـدد تطويـر الخدمـة الاجتماعـية. إنه يتعين علينا أن نهتم بصياغة الأشكال العامة للنظريات الحديثة التى يمكن أن تكون مفتاحاً نظرياً ومنهجياً لدراسة الواقع الإمبريقى. إن اسـتخدامنا للنظريات الحديثة فى علم الاجتماع غير المختزل (واردل وتيرنر Wardell and Turner ١٩٨٦) سوف يعمل على إعادة تعريف مفهومى الفعل الاجتماعى والفاعل. إننا هنا بهذه الوصفة نقدم اعتراضنا على النظريات الصغرى والكبرى، ونقدم بديلاً عنها النظريات متوسطة المدى، تلك التى سوف تساعدنا فى فهم عملية الاختزال لمفهوم النتائج غـير المقصـودة وإسـتراتيجيات التحول. إن التسلح بالنظريات متوسطة المدى سوف يساعدنا فى فهم سياقات الفعل والتفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين، ناهيك عن قدرتها على فهـم الـتوترات التى تسود أى بناء قائم. إنه من ذلك يمكن للخدمة الاجتماعية أن تركز بحوثهـا على أنماط التفاعل بين العملاء، وكذا على الفعل وأنماط المعرفة وآليات تباينها وأشـكالها (هاو Hawe ١٩٨٧ : ١٦٤-١٦٩)، تلك التى سوف تعبد الطريق أمام دراسة العلاقات الاجتماعية عبر مواقع الخدمة الاجتماعية. إن إعادة توجيه علم الاجتماع بالشكل الصـحيح فـى إطار الخدمة الاجتماعية، سوف يطرح بقوة علم اجتماع المعرفة، والذى يكـون وفقـاً لـرأى "سـكوت" Scott ما هو إلا رؤية متوسطة المدى فى إطار العلوم

الاجتماعـــية (لينش Lynch ١٩٨٥ هلو Hawe ١٩٨٦، جاكوبس Jacobs ١٩٨٧) وفى علـــم الاجـــتماع الحضـــرى وفى الدراسات الحضرية الحديثة (ميلور Mellor ١٩٨٥ : ٢٤٣). إنه ينبغى على علم اجتماع الخدمة الاجتماعية أن يكون متصلاً بالتطورات الحادثة فـــى الـــنظرية الاجتماعـــية، وإلا سوف يصبح محلك سر. إنه آن الأوان أن يتغلب علم اجـــتماع الخدمة الاجتماعية على الابستمولوجيا الخاصة به، وعلى التحديدات الثقافية التى تقف سداً منيعاً أمام تطوره، وأمام حصوله على موقع ثابت فى المعترك العلمى.

علم اجتماع الرعاية :
البحث عن الخدمة الاجتماعية المناسبة له

ينصب هذا الفصل بالأساس على مسألة قيام علم اجتماع يهتم بمناقشة العلاقة الخاصة بينه وبين تعليم الخدمة الاجتماعية وكذا عملية الممارسة. إن النظريات المتعددة والمفاهيم المحوريـــة الـــتى تتصل بعلم الاجتماع سوف نناقشها كمسألة هامة تتصل بما هو مناسب وقـــائم فى سياق الخدمة الاجتماعية. إنه من المفيد أن نستخدم يافطة علم اجتماع الرعاية فـــى هـــذا السياق. إن استخدام هذه اليافطة يكون من الأهمية بمكان لتوضيح وحدة وجود الـــرعاية التى تتصل بشكل وشيج بعملية البحث الاجتماعى، فضلاً عن أنها تلقى الضوء علـــى احتياجات البحث العلمى الذى ينبغى أن يحكم، تخطيطه فى ضوء التطور الحديث لعلم الاجتماع.

إننى أعتقد أن عدم تحقيق ما سبق يصبح عديم الجدوى وطريقه غير جديرة بالاحترام ســـواء فـــى النظرية أو فى التطبيق. إن هذه اليافطة – أى يافطة علم الاجتماع – سوف تمدنـــا بـــالقدرة على تحديد الطريقة الصحيحة والجريئة التى استخدمها علم الاجتماع فى تطويـــر ذاتـــه، مـــن أجل تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية. إنه من خلال استخدام الرؤى الـــنظرية الحديـــثة التى يعرفها علم الاجتماع، يمكن أن نقفز بالخدمة الاجتماعية قفزات كبيرة فى مجرى تطوير المعارف الابستمولوجية، وذلك باعتبار أن ثمة قاسماً مشتركاً بين اهـــتمامات وتخصصات كل من علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. إن الخدمة الاجتماعية تشـــترك فـــى الاهـــتمام مـــع علم الاجتماع فى مجالات متعددة منها علم اجتماع الصحة والمرض والانحراف والجنس... الخ. والحقيقة أن تركيزنا على المجالات السابقة لا يعنى أن فروع علم الاجتماع الذى ذكرناها تواً هى فحسب التى تتصل بمجالات اهتمام الخدمة الاجتماعـــية، إذ هناك كثير من الفروع التى يمكن أن نضيفها فى هذا الصدد. وأحرى بنا أن نسجل هنا، إننا إذا كنا نتحيز فى التركيز على مجالات بعينها، فإن ذلك يعنى إننا نذكر المجالات التى تتشح بوشائج قوية، وليست هامشية بممارسة الخدمة الاجتماعية.

فعلـــى ســـبيل المثال، هناك جمع من علماء الاجتماع الذين لا يضعوا نصب أعينهم مهمـــة تحســـين الخبرة الدينية بشكل يتناسب مع علم الاجتماع الرعاية الذى يهتم بوضع تعريف محدد لاهتماماته دون النظر إلى مهمة تحسين الرعاية. إنهم فقط يهتمون بالكشف عـــن علاقـــة الـــرعاية باعتـــبارها علاقات اجتماعية. إنهم بمعنى آخر يهتمون بتوضيح العلاقـــات المتفاعلة بين العملاء والمهنيين ووظائفهم والنتائج المتصلة بذلك. وكذا يهتمون

بتحليل أنماط الرعاية التى ترتبط بالعلاقات الاجتماعية دون الاهتمام بطرح الإشكاليات التى تكتنفها.

لذا سوف تجدنا نركز على المشكلات الاجتماعية وكيفية وضع حلول ناجحة لها، والوقوف على خصائص وطبيعة الدراسات التى تهتم بطبيعة الإدارة والسياسة الاجتماعية. إن علمى اجتماع الرعاية والإدارة الاجتماعية سوف يساعدان فى رؤية الأشياء بطريقة متكاملة. أو بقول آخر، إنه وفقاً لما سبق، فإنه يمكن لنا أن ننظر إلى الأشياء بطريقة نظامية، ومن ثم سوف يبتعد عن إدراكنا النظر إلى الأشياء عبر رؤية صراعية. إننا سوف ننظر مثلاً إلى كبار السن باعتبارهم عملاء يحصلون على رعاية غير رسمية، الأمر الذى جعل علماء الاجتماع يطرحون مجموعة من التساؤلات الجوهرية التى تتعلق بطبيعة السكان الذين يمكن أن نضعهم فى مهب الخط الأمامى لأمور الرعاية، فضلاً عن كيفية اشتراكهم ووصول الأخصائيين الاجتماعيين لهم، وهل كبار السن فحسب، هم الأولى بالرعاية، أم أن هناك فئات أخرى أحوج ما تكون لهذه الرعاية.

إن الأكاديميين المهتمين بالإدارة الاجتماعية سيكون لهم نفس الاهتمامات، حيث يسعون إلى التعرف على احتياجات هؤلاء، وأيضاً للوقوف على الخدمات التى يحتاجونها. إن ذلك يفرض علينا نوعين مختلفين من الاهتمام، أود أن أعرض لهما، ولكن سوف نرجئ التعرض لهما، حتى يأتى وقت تناول مسألة التعاون. إن الرؤى المتصلة بالسياسات الاجتماعية سوف تطرح مزيداً من الضوء على علم اجتماع الرفاهية الذى سوف يعطى تفسيراً لاحتياجات العملاء والطريقة المثالية التى يمكن أن نقوم بتوصيلها لهم دون أن نشعرهم بالتدخل غير الفعال.

إن مناقشتنا السابقة سوف تجعلنا نضع تمييزاً بين السوسيولوجيا والمداخل الاجتماعية لإدارة الرعاية والحاجة إلى عملية التعاون غير المألوفة والمتكررة. إن هذا الفصل يدلنا على مدى حاجتنا لتنمية علم اجتماع الرفاهية والدراسات الاجتماعية فى هذا الإطار، التى فى الغالب ستبقى على حالها، إذا لم نناقشها فى ضوء التشديد على ضرورة تطوير علم اجتماع الرعاية. إننا فى حاجة إلى زيادة التركيز على الأشياء التى يحتاجها علم اجتماع رعاية الدولة، الذى يتعاكس مع وضعية مفهوم الرعاية، والذى فى الوقت عينه سوف يقودنا إلى مناقشة دور الدولة (ورام Warham ١٩٧٣، روز Roos ١٩٧٣، مشرا Mishra ١٩٨١ : ١٨١، أوفر Offer ١٩٨٣ : ١٩٨٥).

إن المناقشات التى قدمنا لها فى الفقرتين السابقتين عن العلاقة بين الإدارة الاجتماعية وتطبيق علم اجتماع الرفاهية سوف تحدث تغيرات غير قليلة فى الإدارة الاجتماعية، تلك التى يمكن أن تحل محل تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية. ويمكننا فى هذا الصدد أن نضيف بعض التعليقات الإضافية الضرورية لضم علم اجتماع الخدمة الاجتماعية المناسب والملائم لهذا الغرض، إذ أن هناك كوكبة من التساؤلات والإجابات حول الخدمة الاجتماعية بشكل خاص. فالكتاب الراهن يضم مجموعة من الرؤى حول ذلك، خاصة

مجموعـــة الموضوعات التى تدخل فى إطاره، والتى يمكن عن طريقها أن نحدد صورته وملامحه بطريقة واضحة، فضلاً عن أنها يمكن أن تقدم لنا صور المساعدة المباشرة التى تقدم للعملاء. (انظر مناقشة روبنسون Robinson ١٩٧٨ : ص ص ٧٩-٨٠). إن مثل هذا النوع يكون ذا صلة واضحة لفهم الارتباطات الواضحة فى الخدمة الاجتماعية نفسها، والـــنظر بصورة سطحية لعلم الاجتماع الذى يهتم بالخدمة الاجتماعية. إنه إذن يمكن أن نوضـــح علـــم اجتماع الرفاهية من خلال سياقات الخدمة الاجتماعية، أو من خلال الدور الذى يؤكد ذاته فى التحليل النهائى (١٩٨٢).

إننى أمل أن أضع صياغة واضحة لعلم اجتماع الرعاية، لكى يساعدنا فى الكشف عن التســـاؤلات والإجابات المناسبة التى من شأنها أن تطور المعرفة وتضع الحدود الفاصلة لموضـــوعاته ومداخلـــه المنهجـــية الـــتى تميزه عن غيره من العلوم الأخرى. إننا نملك مجموعـــة مـــن العلاقـــات الفاصلة التى يمكن من خلالها أن نضع حدوداً فاصلة فى هذا الصـــدد تحركـــنا مباشـــرة صوب الاحتياجات الاقتصادية. إن هذه الإمكانية وهذا التوجه ســـوف يدفعـــنا بشـــكل مســـتمر إلى تطوير، وفك أساس البحث فى مجال الرعاية وعلم الاجتماع المهتم بذلك.

إن مهمتـــنا الآن تتمثل فى إعطاء طابع مميز لمفهوم احتياجات علم اجتماع الرعاية. إنـــنا لكـــى نشرع فى ذلك، ينبغى أن نبدأ فى نقد المفهومات المرتبطة بذلك، ثم بعد ذلك نـــنظر إلى الأشياء المرتبطة بالموضوعات المهنية التى ينبغى أن نتسلح بها. إنه فى هذه الرحلة الشاقة، لا يعنى أننا نركز وحسب على الموضوعات السالفة، بل أن الأمر يفرض ضرورة عدم إغفال المصادر الأخرى التى سوف نجعلها زاداً مكملاً فى هذه الرحلة. إن هـــذه المهمـــة - بمعنى آخر - تفرض علينا ضرورة وضع مقولات علم الاجتماع على المحك النقدى، حتى يمكننا بطريقة كلية وشاملة أن نستخدم الجدل الحقيقى الذى يوسع من رؤانا للأشياء الصحيحة. تلك الرؤية التى ستسهل من عملية استبعاد الأشياء غير الحقيقية وغـــير الشرعية التى من شأنها أن تضع أيدينا على الأشياء المنطقية والواضحة. إنه وفق هذا المنحى، فإننى أعتقد إن عدم الإخلاص فى جلد المقولات المستخدمة فى علم الاجتماع وكـــذا الخدمة الاجتماعية سوف يفضى إلى عدم التطوير، وفى الوقت عينه سوف لا يفيد فى تغذية الخدمة الاجتماعية بالموضوعات المهنية اللازمة من أجل إنهاضها من عثرتها ودفعها إلى الأمام بدلاً من وضعها محلك سر.

وبعد هذه التوطئة، الآن أستطيع أن أوضح ما املكه فى ذهنى، خاصة إذا ما رجعت إلى عملى "سوليفان Sullivan" ١٩٨٧ و"والكر" Walker ١٩٨١. والحقيقة أن "سوليفان" كانـــت أهدافـــه تتحد فى هذا الفصل فى زيادة المجال الذى يعظم من أهمية علم اجتماع الخدمـــة الاجتماعـــية، فضلاً عن تأكيده لذاته واهتمامه الواسع بمهنة الخدمة الاجتماعية. وبغـــض الـــنظر عن الأسباب التى أثارت خجل علم الاجتماع وموقفه التهميشى للخدمة الاجتماعـــية الـــذى أدى إلـــى إغلاق رابطتها (سوليفان Sullivan ١٩٨٧ : ١٧٣)، فإن

"ســوليفان" يــناقش الأســباب التى دفعت إلى تقارب كل منهما، وإمكانية اضطلاع علم الاجتماع بمهمة تقديم إجابات مقنعة وواضحة لكيفية فك رموز المفاهيم المستخدمة التى لم تستغل بشكل واضح بعد.

والواقـــع أن ثمة تناقضاً واضحاً فى الاستشهادات، إذ يقول أن التحليل النهائى سوف يــناقش الاختــيارات والتفسيرات السوسيولوجية التى لم تختبر بطريقة مجردة ما يسمى بمفهوم الوحدات السوسيولوجية، وكيفية الإفادة منها (سوليفان Sullivan ١٩٨٧: ١٩٧٥). إنـــه لكـــى نقـــيم ونشيد الوحدات الاجتماعية (من خلال هذا التعريف) من خلال تجريد الحقـــائق يقودنـــا إلـــى التخـــبط فى طريق غير مثمر لإمكانية قيام الترابط بين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، وبشكل خاص فى الكشف عن الادعاءات التى أتخذها كل منها لتجـــيش الادعاءات النظرية التى أفقدت كل منها القدرة فى الوصل إلى الحقيقة والكشف عن الموضوعات الأكاديمية المتصلة بهما. والحقيقة التى ربما تكون صعبة فى الوصول إلـــيها، تتمـــثل فـــى أن هـــذه المحـــاولات كانت أشبه ما تكون بحالة التنجيم التى سلكها الأخصـــائيون الاجتماعيون، الذين كانوا فى حاجة ماسة لسماع ذلك، واستبانته فى أرض الواقع. إن أفكار السوسيولوجيا ساهمت فى وأد الاعتقادات الأخلاقية والسياسية التى نقلت مـــن خلالهمـــا، مـــع وجـــود شـــبكة من المفاهيم المناسبة التى تحولت من مجموعة من الاهـــتمامات المهنـــية إلـــى كوكبة من الاهتمامات التى ينبغى أن تضحى من أجلها ونيل شرف ذلك.

إن التحول إلى محتوى أفكار "سوليفان" Sullivan تعتبر من أهم المناطق المثمرة لعلم الاجتماع، إذ يضم مجموعة من المناقشات حول طبيعة البناء والتركيب (١٩٨٧ : ١٦١)، والنـــتائج الواضحة لتعريف الأسباب الاجتماعية للمشكلات (١٩٨٧ : ١٧٤). وفى مكان آخـــر، نجـــد "سوليفان" Sullivan يركز على حاجتنا إلى تنظير حول العلاقة بين القوى الاجتماعية المعارضة التى قد تكون دينامية أكثر منها إستاتيكية (١٩٨٧ : ١٣٥)، والقيم التى يحملها مفهوم الطبقة فى التحليل، والاهتمام بوضعهما معا حينما نشرع بالقول بذلك.

وعلـــى الـــرغم من أن دول الرفاهية تعمل على ضرورة استمراره ممارسة الخدمة الاجتماعـــية، إلا أن هـــذه المهـــنة تضيع معالمها أو قل أنها بهتت ألوانها وأضحت غير محـــددة. لقد ضاعت معالمها واهتماماتها وقيمها وحتى إيديولوجيتها باعتبارها تعبر عن إيديولوجـــية الطـــبقة المســـيطرة. إن دولـــة الرفاهـــية التى ترى ضرورة وجود الخدمة الاجتماعـــية كصـــمام أمان للتوترات الاجتماعية التى تحدث فى إطار النظام الرأسمالى، ينـــبغى أن تفصل بين مصالح الدولة ومصالح العملاء، الأمر الذى يفرض عليها ضرورة أن تكون مهنة مستقلة، وأن تلعب أدوارها بعيداً عن المصالح (سوليفان Sullivan ١٩٨٧: ١٢٥).

وعلى قدر اهتمام "سوليفان" Sullivan بالقضايا السابقة. نجد أن "والكر" Walker هو الآخـــر يســـايره فـــى اهـــتمامه، أو قـــل أنه حذا حذوه. لقد ربط "والكر" Walker نفسه

بالمحاولات السابقة، إذ يركز على الإدارة الاجتماعية باعتبارها من الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بإسهامات علم الاجتماع. وفى ذلك يقول "... إن التركيب الاجتماعى للسياسات تعد أحمد الأجزاء المكونة للعملية التشريعية التى تصكها الدولة، والتى تعبر بشكل قوى عن مصالح القوى المسيطرة فى المجتمع.. إن ما سبق لا يمثل اقتراحاً أو تفسيراً تأمرياً، بقدر ما يعبر عن الحقيقة الأساسية والفطرية القائمة فى المجتمع..." (والكر Walker ١٩٨١ : ٢٣١).

إن السياسة الاجتماعية حسبما تتشكل، تعد جزءاً متكاملاً مع النظام السياسى (١٩٨١: ٢٣٢). ففى أكثر من مكان فهى جزء من عملية الصراع الاجتماعى، أو هى بالأحرى جزءاً متمما لعملية الانحياز الاجتماعى. (١٩٨١ : ٢٣٧). ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق، أن تركيب العلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون مفسرة لعملية السياسة الاجتماعية. إن العبارات التى صاغها كل من "سوليفان ووالكر" لم تكن وفق ما أوضحناه نوعاً من التكيف مع الآراء السوسيولوجية، وإنما تعبر بصدق عما هو حادث فى الواقع، كما أنها فى الوقت ذاته تعكس الرؤى السياسية والاقتصادية القائمة فى الواقع (أنظر فى ذلك : جوت Gough ١٩٧٩). ومما لاشك فيه أن الادعاءات الكلية التى قدمها "بينكر" Pinker بنوع من الكآبة والاستخفاف لما حدث من طوفان سوسيولوجى، هو ذاته الذى حدا بالخدمة الاجتماعية إلى تحقيق تخلفها خاصة فى منتصف السبعينات. إن عدم الاستعانة بالرؤى السوسيولوجية التى تجاوزات الرؤية النظامية، هو الذى حدا بالخدمة الاجتماعية إلى عدم التطور وتحريك الجدل فى داخل الخدمة الاجتماعية، الذى من شأنه أن يطور رؤية مهنية جادة وحديثة ترى الأمور الاجتماعية فى نصابها الصحيح. إنه من هنا بدأ التركيز على الرفاهية الاجتماعية وفق مفهوم جدلى يطرح القضايا برؤية واسعة Macro لا رؤية ضيقة Micro (١٩٨٣ : ١٥٤).

وإذا كانت بواكير الاعتقادات فى داخل علم الاجتماع كانت تقوم على أن مجال الخدمة الاجتماعية يعد من المجالات المغلقة التى لا تقبل التطوير والتحديث، فإن الاعتقاد نفسه كان يحمل علامات غير مطابقة للواقع، حيث حملت فى داخلها مؤخراً مجموعة من التحولات والتغير. إن ذلك يستبان من مجموعة التطويرات النظرية التى حاولت أن تغير من فكر وطبيعة المهنة. لقد طرأ تغيراً واضحاً فى المعرفة الاجتماعية المرتبطة بالخدمة الاجتماعية، وهذا ما يجعلنا نرى أنها شهدت طوفاناً زلزل أركان المعرفة فى داخل المهن، ومن ثم ساهم فى تغيير طبيعتها وصورتها. ولكن على الرغم من هذا التغير، إلا انه لا يزال ثمة أفكار غير متعاطفة مع ما حدث من تغير سواء فى محتواها النظرى أو فى ممارساتها وليس أدل على ذلك من الحكم الذى دفعت به "كاتلين جونز" Kathleen Jones، التى ترى أنه على الرغم من أن علم الاجتماع قد شهد زلزالاً مدمراً، إلا أن الخدمة الاجتماعية لم يصبها ما أصابه، خاصة فى العقدين الماضيين (١٩٨٣ : ٢٢٧).

وفـــي هذا الصدد يمكننا أن نعود إلى "بينكر" Pinker الذى يقول : "... إنه ينبغى أن نذهــب إلى أبعد حدود التسامح والثقة، إذا ما اعترفنا أننا فى حاجة إلى نقد حاسم لطبيعة الخدمـــة الاجتماعـــية. إنه من الواجب أن نعترف أن المهنة تحتاج إلى إعادة إنتاج، كما حـــدث للمهن الأخرى مثل الطب والمحاماة. إنه ينبغى أن نعيد النظر فى عملية التدريب المهـــنى الـــذى ســـوف يبتعد كثيراً عن المعرفة الطبية وممارساتها.. إننا فى هذا الإطار نحتاج إلى تعليم جديد أو معيار جديد فى تعليم الخدمة الاجتماعية يتماشى مع ما طرأ مع المهـــن الأخرى، خاصة ما حدث فى إطار تطوير مداخل الرعاية الطبية (بينكر Pinker ١٩٨٣ : ١٦٠).

والآن، يبدو من غير المرضى، ومن غير المنصف أن نعاقب أو نجلد علم الاجتماع، لأنـــه يصبح مزعجاً إذا ما قارناه بالخدمة الاجتماعية، خاصة وأنه ليس وحده الذى طرأ علـــيه التطور. حيث هنا مهن أخرى طرأ عليها التغيير والتطور. إن النقد السوسيولوجى ربمـــا يعـــبر عـــن حقيقة إذا ما استخدمنا كلام "سوليفان" Sullivan عن مفهومه للوحدة الاجتماعـــية الـــتى لو استخدمناها فى إطار حدوده الدنيا. إننا نحاول أن نلفت الانتباه إلى المشـــكلات الأساسية التى نشخص بها المفاهيم، ونعطى لها مكاناً محورياً فى استخدامنا. إن مـــثل هذه المشكلات سوف تجعلنا نعترف إنه فى داخل الموضوعات نفسها هناك قدر مـــن المحـــاولات التى سعت إلى تحقيق اعتراف كامل بالمفاهيم التى ينبغى أن نستخدمها بشـــكل واضح وبطريقة منطقية من خلال ميدان السوسيولوجيا. ويجوز أن نشير هنا أن هـــذه القضية لم تأت من خلال النقد السياسى الذى ربما يكون فى بعض الأحيان نوعاً من الصدى الضعيف الناتج عن تداول الحديث عن القوى المسيطرة والخاضعة، بقدر ما يأتى من خلال انتباه فى الرؤية والتناول وعدم طرق الموضوع بطريقة موضوعية خالصة من أى تحـــزب. وبمعـــنى آخـــر، إن ما سبق قد أثمر عن نتيجة أساسية مؤداها إننا نجافى الـــتطورات المنطقـــية والتفســـيرات التى حدثت والتى سبقنا فيها علم الاجتماع. إننا ندير ظهورنـــا لكـــل مـــا أنجزه ووصل إليه علم الاجتماع، ذلك الذى يعطل من عملية تطوير الخدمة الاجتماعية ويحد من تحقيق المعرفة الابستمولوجية والانطولوجية لها.

وبالرجوع إلى عمل "سوليفان وبينكر" فإنه يمكن الإشارة إلى مفهوم القوى الاجتماعية أو القـــوى المســـيطرة والتركيـــب الطـــبقى فى المجتمع الرأسمالى، وأسباب المشكلات الاجتماعـــية الـــتى تفـــرزها طبيعة هذه المجتمعات. إنه فى حالة تعيين أساس المشكلات الاجتماعـــية، ينـــبغى أن نقف على مفهوم القوى الاجتماعية الذى يقف منه البعض موقفاً معارضاً. إنه فى هذه الحالة يتحتم علينا أن نلجأ إلى مسألة التناظر، وفيه نلجأ إلى المجال العســـكرى. إنه فى حالة القوة العسكرية نجد أنفسنا محددين بما يسمى بالرؤساء والأفراد والأعضاء الذين لا يستطيعون إنكار عملية الاستقلال. إن التناظر سوف يجعلنا نقبل أحد الحلول التى طرحها القرن التاسع عشر فى مجالى الفيزياء، والسوسيولوجيا، والتى حاول

علـم الاجـتماع علـى يد "هربرت سبنسر" أن يستفيد منها (سبنسر Spencer ١٨٦٧ : الفصل الثامن).

إن المـتأمل فـى أعمـال "سبنسر" يستطيع أن يستدل على وجود علاقات أو شواهد تاريخـية لاسـتخدام خدمة الفرد فى إطار الحياة الاجتماعية. إنه من خلال هذا الارتقاء أسـتطلع "سبنسـر" أن يشـخص القوى الاجتماعية الفاعلة فى المجتمع، خاصة فى إطار تحلـيله لعملـيات الاستقرار (الاستاتيكا) والحركة أو التغير (الديناميكا). إنه استطاع أن يصـل إلـى تحلـيل نظرى هام أوضح من خلاله طبيعة القوى الاجتماعية التى يعج بها المجـتمع، وكذا العوامل الأساسية التى ساهمت فى تشكلها. إن إغفال مثل هذه الفكرة هو الذى حدا بالبعض أن يرى عدم إفادة الخدمة الاجتماعية من التحليلات من بواكير الأعمال الـنظرية الـتى طرحتها الدراسات السوسيولوجية. إنه وفقاً لذلك نقول أن إغفال الخدمة الاجتماعـية لأولـى الأعمـال النظرية التى عرفها علم الاجتماع، هو الذى جعل الخدمة الاجتماعية لا تجد مكان قدم لها فى إطار علم الاجتماع.

وإذا كان الحكم الفائت الذى طرحناه توا يجانبه الصواب فى كثير، فإنه فى الواقع لا ينسـحب علـى كـل الدراسات فى الخدمة الاجتماعية، ودلالة ذلك ما طرحه "هاردلى". Hardly لقـد فكـر "هاردلى" فى الأشياء السابقة والمحددة تاريخياً لتعظيم دور الفرد فى الحياة الاجتماعية بشكل عام. وأنه لكى يثبت ذلك سار فى البحث من خلال اتجاهين، وهو مـا نفـتقر إلـيه فى هذه الأيام. إنه من خلال تفكيره يرى أن القوى الاجتماعية الدينامية القائمة فى المجتمع، لم تكن فى عزلة عن الأشياء الأخرى التى اكتسبت ملامح الأسطورة، وأضـحت بمـثابة ثوابـت فطرية، وهو ذلك يبتعد عن التفسيرات التآمرية التى عرفتها الصـياغات الـنظرية المفعمـة بالخداع. ولكن بالرغم من موقفه السلبى من التفسيرات الـتآمرية، إلا أنه أغفل فى النهاية تقديم توضيحاً للمفهوم ذاته. إنه لم يقترب من قريب أو بعيد لمفهوم القوى الاجتماعية، ناهيك أيضاً عن تركه لموضوع العلاقات الاجتماعية التى توضـح طبـيعة الفاعليـن الاجتماعييـن وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم. إن الاخـتزال الشـديد بيـن التحليلات الاجتماعية الحديثة فى النظرية الاجتماعية تتمثل فى تفضـيل المفهوم نفسه دون توضيح جوانبه المختلفة، ذلك الذى أفضى إلى استخدام مفهوم الحياة الاجتماعية بطريقة مزدوجة. إن ازدواج مفهوم الحياة الاجتماعية يعد سبباً واضحا فـى تهمـيش الاتجـاه السائد فى النظرية الاجتماعية. إنه لهذا السبب لم نجد موضع قدم للخدمـة الاجتماعية فى داخل علم الاجتماع، وبالتالى لم نجد لعلم الاجتماع مكاناً واضحا فى الخدمة الاجتماعية.

إن اخـتلاف مفهوم القوة الاجتماعية والتركيب الاجتماعى يتضح بشكل جوهرى من خـلال المعالجات السوسيولوجية المتباينة. إن التباين فى الرؤى النظرية السوسيولوجية، خلـف تبايناً واضحاً أو قل تشويشاً سواء فى استخدام مفهوم القوة، وكذا أيضاً فى تحرير المشـكلات الاجتماعـية الـناتجة عن هذا المفهوم. إن ذلك يتضح فى أمرين، الأول فى

الـــتحول لتشـــخيص طبيعة البناء وخصائصه، أما الأمر الآخر. فهو يتصل بعملية ضبط المعانى المحددة التى تساهم فى تحديده بدقة شديدة وهذا ما يتضح بشكل لا يقبل الجدل من خلال مفهوم البناء لدى "جيدنز" Giddens الذى يقول :

"... إن البناء يجب أن لا يتحدد مفهومياً مثلما نعين حدود مكان ما، وإنما تحديد البناء يفضـــى إلى تحديد القوى الاجتماعية القائمة فيه. إن تحديد البناء ينبغى أن يكون بصورة مباشـــرة، شريطة أن يتحلى هذا التحديد عن الازدواجية التى اتسمت بها مفاهيم البناء فى داخـــل الأطر النظرية المتباينة. إننا فى تحديد البناء ينبغى أن نرتكن إلى مفهوم الممارسة وإعادة إنتاجها وفقاً لظروف وجودها. إن فحص البناء من خلال ظروف عملية الممارسة، ذلك التى تفرضها المعايير المؤسسية، هى التى من شأنها أن تحدد الفعل والفاعل ومعايير ثـــبات البـــناء (جـــيدنز Giddens ١٩٧٦ : ١٦١) وينـــبغى الإشارة هنا إلى أن مفهوم ازدواجـــية البناء وفقاً لأفكار "جيدنز Gidden" لم تستخدم بصورة واسعة، وأن استخدامه جـــاء بصورة باهتة من خلال "سوليفان ووالكر" Sullivan and Walker ومما لاشك فيه أن مفهـــوم ديناميكـــية البناء الذى يرغبون فى تحقيقه فى إطار دراسة الخدمة الاجتماعية والسياســـة الاجتماعية لم يكن أكثر من أداة منهجية فى إطار هذا الحقل. ولكن الذى نود الإشارة إليه أن ما ينادون بتحقيقه فى إطار الخدمة الاجتماعية يزداد تطبيقه بشكل واضح فى إطار غيرها من التخصصات مثل الفلسفة والتاريخ وحتى التجارة التى استفادت منها بشـــكل ملموس. وإذا كان مفهوم الازدواجية البنائية قد حظى باستخدام قليل لدى أصحاب الخدمـــة الاجتماعية، فإن مفهوم الطبقة هو الآخر قد لاقى جفاء غير منقطع النظير. ومن المهم أن نعرف أن هذا المفهوم له استخدامات واسعة النطاق برغم التباين والجدل النظرى حوله.

إن طبـــيعة مفهـــوم الطبقة والتوسع فى استخدامه فى داخل الدراسات السوسيولوجية خلـــف جـــدلاً نظرياً واضحاً، الأمر الذى خلق معه صعوبة كأداء أمام تطوير الدراسات السوســـيولوجية للخدمـــة الاجتماعية والرفاهية التى كانت تتسم بصفة خارقة تميزها عن غـــيرها مـــن الدراسات التى دافعت عن الأشياء الضرورية لبقاء النظام دون النظر إلى إشباع احتياجات هذه الطبقات. إن ثمة غموضاً خلف أركان الأدبيات التى تشير إلى حقيقة مفهـــوم الطبقة. إن ذلك يتضح بشكل جلى فى مفاهيم الوعى الطبقى اللازم لتبديل وضعية الطـــبقات المقهورة، وتبديل أنماط الإنتاج السائدة. والواقع أن التشويش والارتباط النظرى لـــم يقـــف عـــند هذا الحد، بل أمتد إلى وضع المحكات الصحيحة للوعى الطبقى، وكيفية إنضـــاجه، فضلاً عن مسئولية الملكية فى صياغة هذا الوعى واعتبارها محكاً أساسياً فى تصـــنيف الطبقات، وشرعية ذلك فى التنبؤ بخصوصيته الطبقات الاجتماعية. وإزاء ذلك كلـــه، فإننا لا نملك من الأدوات التى يمكن أن نضعها كأداة لحل هذا التناقض والغموض مـــن خـــلال استخدام علم الاجتماع لها. إننى اقترح لكى نتلافى هذا الغموض الحادث فى

الأدبــيات الـــنظرية حـــول مفهوم الطبقة أن ندير ظهورنا لكل الاستفهامات السابقة التى أثرناها قبل قليل.

إنـــنا الآن نســـتطيع أن نفــك هذا التناقض، إذا ما تحركنا صوب طبيعة النظام الرأســـمالى ومتطلـــباته. ومما لا شك فيه أنه من المفيد أن يكون لدينا نموذجاً مثالياً حول العلاقـــات الاجتماعـــية التى ترتبط بطبيعة النشاط الاقتصادى وعمليات التنظيم. انه مهما كانـــت أهمـــية التفكـــير المنطقى لعملية التطور واستشراق المستقبل، فان الدراسة الكلية تفـــرض ذاتيـــتها لدراسة العلاقات الاجتماعية التى تفرض بدورها ضرورة النظر بعين الاعتـــبار للحقـــيقة الاجتماعية التى تفسر من خلالها علاقة الفئات الاجتماعية القائمة فى المجـــتمع. إن تعليقات "برجر Berger" فى هذا الصدد تكون مفيدة حيث أنها تركز على هذه العملية، وهو فى ذلك يقول :

"... أنـــه وفق الأهمية المفرطة والإصرار على وضع الحدود المهمة لخصائص التفسيرات الاجتماعية، فانه يتعين علينا أن نهتم بالنظر الكلية التى سارت وفقا لها النظرية الماركسية فى تفسيراتها الإمبريقية. إن التفسيرات الماركسية باعتبار أنها تطرح مجموعة مـــن التحليلات الكلية للعلاقات الاجتماعية، فإنها نجحت فى نهاية الأمر فى صياغة نظام نظـــرى شـــامل...". (برجـــر زكلنر Berger and Kellner ١٩٨٢ : ١٣٩-١٤٠) انه بالـــرجوع إلـــى المصادر التى تفيد وتقف على متطلبات الرأسمالية، وتسعى إلى تشكيل ملامـــح النظام الرأسمالى، يمكننا أن نستدل على نوع من الدراسات التأملية والافتراضات التى تخالف آراء "سوليفان ووالكر" الحاضرة. إن المشكلة الأخرى لمفهوم النظام تعد أكثر تضـــليلا إذا مـــا نظـــرنا فى ضوئها لمفهوم العلاقات الاجتماعية الذى يكتسب نوعا من الحـــيوية والمنطقية فى إطار القوى التاريخية التى يتعذر كبح جماحها بالنظر إلى أعمالها الـــتى تنفصل عنها وتندمج مع الفعلين الاجتماعيين. إن هذه تكون أرضية رئيسية لإثارة القلـــق حـــول مفهوم كان دائما يعينه، إن ثمة صعوبات يمكن أن نأخذها فى الحسبان عند التعبـــير عـــن متطلبات الرأسمالية. ومن هذا المفهوم الذى يوضح طبيعة سيطرة الفاعل الاجتماعى، يمكن أن نمتلك الحكم على مدى استمرارية نموذج بعين. وثانيا : أن استخدام ذلـــك سوف يجعلنا أكثر واقعية فى التعبير عن الحياة اليومية. إن ذلك سوف يدفعنا وفق هذه الرؤية إلى مناقشة القضايا التى تهتم بها العلوم الاجتماعية. انه وفق هذه الصفة سوف نكون جديرين بسبر أغوار العلم نفسه، والنظر فى الافتراضات السوسيولوجية التى صكت مـــن اجـــل دراســـة الحـــياة اليومية. والواقع انه لتخمة النظريات الاجتماعية بكوكبة من المداخل النظرية، فإننا لا نستطيع أن نلاحق النماذج التى تتقاطع مع المحكات التى تتعايش فى الواقع الاجتماعى، وتجيب بشكل قاطع على تأثيراتها المختلفة.

إنـــنى انتهى فى هذا الجزء إلى مناقشة الأسباب التى تؤدى إلى طرح المشكلات الاجتماعـــية فـــى الواقـــع الاجتماعى القائم. إن هذه التعليقات ينبغى أن يتم تفعيلها بهدف تســـجيل الاحتـــياجات الـــتى ينـــبغى أن نسلم بها حول قدرة علم الاجتماع – وفقا لآراء

"سوليفان، ووالكر" – فى تقديم الأرضية المناسبة للرد على هذه الأسباب. إن أمامنا الكثير مـــن المشـــكلات التى تقف معاندة فى الكشف عن الصعوبات التى تواجه عمليات البحث الاجتماعى، الأمر الذى يجعلنا ندفع بها مرة واحدة. إننا فى أزمة ليس فقط فى التحليلات الاجتماعية، وإنما أيضاً فى تضارب التعريفات حول كثير من القضايا.

ويمكنـــنا فـــى هذا الإطار أن نسوق مثالاً حياً على هذا التضارب خذ مثلاً التعريفات المتصـــلة بموضـــوع الفقر، فإننا نجدها تجمع على إثارة الفقر كحقيقة (والكر Walker ١٩٨٢ : ٢٤٤). ولكـــن فـــى ذلك يفترق "تاونسند Tawnsend " (١٩٧٩) الذى أعطى عـــبارة محـــددة عن هذه الحالة. إن تعريف "تاونسند Tawnsend" عن الفقر يتباين عن غـــيره فـــى التعريفات، إذ حاول أن يطرح الفقر وفق مؤشرات موضوعية، تتعارض مع المؤشـــرات الحقيقية للحرمان فى إطار مصطلح الدخل الذى يقودنا بشكل واسع إلى فهم حقيقـــته فـــى إطـــار الحـــياة اليومية. إن اعتراض "تاونسند Tawnsend " على المفهوم المـــتداول للفقر، هو الذى حدا به إلى فهم طبيعته فى إطار التفاعلات الاجتماعية اليومية بين الفاعلين الاجتماعيين.

بعبارة أخرى، إن المعانى الاجتماعية الحقيقية والمشكلة الدقيقة التى ينبغى للمرء أن يبحـــث عـــنها، إنما تكمن فى إطار الأسباب التى كانت فى حد ذاتها بعيدة كل البعد عن اهـــتمام العلوم الاجتماعية بشكل عام. ويجدر أن نشير هنا إلى أن القضية السابق الإشارة إليها قد شهدت تطوراً فى أعمال ("كارير وكاندال" Carrier and Kendal ١٩٧٣– ١٠ انظـــر أيضاً "أوفر "Offer ١٩٨٥) اللذان قدما نقداً حروراً لأعمال" تاونسند". انه خلف كـــل ذلـــك فقد واجهتنا قضايا أخرى شهدت قبولا لدى البعض، وأنا منهم. وهذه القضية تـــتلخص فى أن العلاقات الاجتماعية السببية تعد مسألة أساسية فى الاهتمام بما "يطرحه جـــيدنز" بعبارة إعادة إنتاج الوحدات المتتابعة لنتائج الأفعال المقصودة (١٩٧٦ : ١٥٤) ففيما يخص مسألة النتائج المقصودة التى تأتى نتيجة وعى المؤسسات، فإنها تأخذنا لطريق طويل يكشف فى النهاية عن طبيعة نوع العلم الذى يتصدى للمعانى السببية التى تشير إلى الارتباطات الميكانيكية القائمة فى الطبيعية (جيدنز Giddens ١٩٧٦ : ١٥٣)، تلك التى ترتبط بصياغة مفهوم الإمكانية الضرورية التى أدركتها مقاربات العلوم الطبيعية " فجيدنز Giddens" يقـــول إن ضـــرورة السببية تكن فى تأثيرها على العقل الإنسانى الذى يكون ضـــروريا فى إدراك الإنسان، وان هذه سوف تندمج فى العقل الذى سوف يكون فى أتون عملية التحول (١٩٧٦ : ١٥٤).

إننى لا أستطيع أن أخاطر هنا فى طرح مثل هذه الموضوعات الأساسية حرصا على عملـــية التحليل. فهناك نقطة أخرى مفيدة يمكن أن تظهر إذا ما تعاملنا مع الأسباب التى يمكـــن أن تكـــون مـــن الأشياء القليلة المسببة للفقر. ولكن هذا يحمل فى إطاره نوعا من التضليل الذى يكون نتيجة لعدم القدرة على وضع الأسباب الحقيقية. إن هذا التضليل مفاده أن الفقـــر غالـــباً ما يوضع فى بعد عن أسبابه، إذ تحاول التحليلات ربطه بالدخل والعمل

اللذان يكونان من المحكات الأساسية فى هذا الإطار. إنه بات التأكيد على هذا المفهوم فى ضوء الدخل المنخفض أنماط لانتقاء عملية الملكية، أو قبول الدنيا أو الهامشية.

إننى اعتقد وفقا لما سبق انه يمكننا النظر بطريقة أكثر اتساعا لمفهوم القوة، الذى من خلالـــه يمكننا أن نطور نظرة رحبة للوقوف على طبيعة المشكلات الاجتماعية وأسبابها وكـــذا العوامـــل الـــتى تسال عنها. إن ما سبق يجعلنا نرى أن النظر إلى الفقر فى ضوء العوامـــل الاقتصادية، هو نوع من التسهيل فى تقديم التحليلات، الأمر الذى يفرض علينا ضـــرورة التركـــيز على العوامل السياسية. والنظر إليها عن كثب حتى نستطيع أن نفك رمـــوز علاقـــات القوة من جهة، وعملية انحياز الدولة للطبقة المسيطرة وإدارة ظهورها للطبقات الخاضعة من جهة أخرى.

انـــه فـــى إطـــار هذا العلم يمكننا أن نثير تساؤلاً حول المفهوم والفكرة، وان نعزز بطـــريقة مركـــزية التجارب الأخرى التى تمفصلت مع أسباب العلاقة بين علم الاجتماع وتدريب " الخدمة الاجتماعية وممارستها. انه وفقا لذلك يمكننا أن نضيف، انه بينما نملك أهدافاً لوضع تحديدا معينا أو نرسم حدود على الاجتماع وفقا لصلاحيتها، فان ذلك يفرض علـــينا أن نجيب عن الموضوعات الهامة التى من شأنها أن تعظم عملية الارتباط وتقويته فى الوقت عينه. أن ذلك يفرض علينا ضرورة إنتاج وإعادة إنتاج علاقات القوة فى الحياة الاجتماعية. إننا لا نستطيع أن نطور هذه النقطة هنا، لذا فإننى أقول : إن ما سبق بالضبط مـــا هـــو إلا موضة قديمة، حيث أنها بالاعتراض نتيجة عدم التناسق النظامى خاصة فى الـــنظر إلـــى تحـــول القوة، والقوة ذاتها تلك التى تتضمن تباينا فى مخرجات الممارسة. ويمكننا أن نتجنب فى محاولتنا فهم عملاء الخدمة الاجتماعية كما هم، وليس لما ينبغى أن يكونـــوا عليه. إن بعض هذه المفاهيم والأفكار التى نناقشها تجعل من إعادة العمل وبناء جـــزء مـــن هـــذه الدراسات سوف يفضى إلى أن تكون مخيبة للآمال فى حسابات والكر وسوليفان Walker and Sullivan اللذان يسعيان إلى إيجاد مهنة حيوية لها من المفاهيم الخاصة بها، سواء فى بنيتها أو فى ارتكازاتها النظرية.

دعنى الآن أن أتحول إلى بعض الاختلافات فى علم الاجتماع، وعلى وجه الخصوص أكثر الملاحظات التى طرحها كل من "سوليفان ووالكر" Sullivan and Walker، والتى تـــبدو لـــنا أكـــثر حيوية وذى إمكانيات قوية ترتبط بالضرورة بعملية التدريب وممارسة الخدمة الاجتماعية. انه من المفيد أن نبدأ بالاعتبارات التى طرحها "داى Day فى كتابه (١٩٨٧). فوفقا " لداى Day " :

".. فـــان البحث الاجتماعى ذو أهمية محورية للأخصائيين الاجتماعيين لفهم عمليات التغـــير والتطور خاصة فى إطار المجموعات الصغيرة التى تكون مناسبة وهامة لعملية الممارســـة. إن معظـــم الناس يدخلون مع بعضهم فى إطار ممارسات الحياة اليومية، تلك الـــتى تكـــون أساســـية فـــى فهم الجماعات الاجتماعية واحتياجاتهم. إن معظم الحاجات الشخصـــية للأفـــراد يتعامل معها بطريقة غير رسمية، لذا نجد أن الأسر غالباً ما تظهر

كمجال رسمى للكشف عن الاحتياجات الاجتماعية التى تشكل أهم الاعتبارات فى مجرى الحياة. أن الأخصائيين الاجتماعيين يحتاجون إلى بعض المعارف النظرية التى تعينهم فى الوقــوف علــى الاحتياجات الاجتماعية. إن الوقوف على الاحتياجات الشخصية للأفراد سوف تمد الأخصائيين الاجتماعيين بأطر العمل المختلفة اللازمة فى التعامل معهم، باعتبار أن ذلك سوف يفيد فى الوقوف على السببية. إن علماء الاجتماع يرون ضرورة أن تتوافر الأطــر العلمـــية اللازمـــة لفهم السببية الاجتماعية، التى من خلالها يمكن تطوير نموذجاً ناجحــاً يعين الباحثين فى الكشف عن احتياجات الأفراد أولاً، ثم احتياجات المجتمع ثانياً. انه وفق ذلك يمكن دراسة المجتمعات المحلية، ليس وفق مناحى الخدمة الاجتماعية، أنماط بالأحــرى وفــق مفهوم "الوصمة"، وإنما وفق مفهوم السببية الذى يشرح فى نهاية الأمر الأسباب الاجتماعية التى تجعل بعض الأفراد أو حتى المجتمعات أن تطلق أحكاماً شديدة القسوة على أصحاب المكانات الدنيا فى المجتمع (داى Day ١٩٨٧ : ٣).

إن كلام "داى Day " السابق، يمكننا من خلاله تطوير رؤية ثابتة لدراسة المجتمعات المحلية، والتى فى ضوئها يمكن تطوير الأدوات المفهومية والمنهجية الملائمة لدراستها. انـــه وفقاً لذلك فان الأخصائيين الاجتماعيين يحتاجون أن يحسنوا العمل وفق هذا المنحى، ومـــن ثم توجب عليهم أن يستخدموا المعارف النظرية التى من شأنها أن تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية المحلية، أو فى أول دراسة أخرى.

انه من المفروض إلا يغيب عن أذهاننا أن هناك مجموعة من الأشخاص الذين يقترن أســماؤهم بموضوع البحث. إننا نتذكر هنا "بللمر Bulmer " (١٩٨٢-١٩٨٧) " ونجر Wenger " (١٩٨٤)" وسيســل أوفــر Cecil Offer " وسانت ليجر St. Leger ١٩٨٧ وآخريـــن كثيرين. إن ثمة خطوط تماس بين مجموعة هذه المصادر التى يمكن أن تسقى مـــنها الخدمـــة الاجتماعـــية أدبياتها النظرية، أو انه نعتبرها المعين النظرى لها. أن هذه المصـــادر أو الميادين المعرفية تتمثل فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا اللذان يصعب أن نضـــع حـــدودا فاصلة بين اهتمامات كلا منهما، وكذا منطلقاتهما النظرية. انه يمكن من خلال علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أن نجد من شباب الدراسات الاجتماعية، وعلى وجه التحديد على اجتماع الرفاهية (انظر المناقشة التى قدمها "بالمر Bulmer " ١٩٨٥).

وإذا كان عمل "بالمر Bulmer " قد لاقى نيوعا غير منقطع النظير، فان هذا الذيوع لم يصل بعد إلى الممارسين فى مجال الخدمة الاجتماعية أو حتى طلابها. أن التركيز على مـــثل هـــذه الاهـــتمام الـــنظرية تجعلـــنا نفهم الطرائق المنهجية التى تستخدم فى الخدمة الاجتماعـــية، والـــتى تعمـــل على الحد من تطويرها، وكذا الوقوف على قضايا الاعتقاد وقضايا إدراك انعكاسات المكان على قضايا المرأة، وتحقيق الإشباعات ومشكلات الرعاية لكـــل من المهتم به. انه فى إطار ذلك يمكن القول أننا فى حاجة ماسة إلى تطوير عملية المعـــرفة، أو بالأحرى الاهتمام بالفكر بطريقة تفوق ما هو سائد فى الخدمة الاجتماعية. وإذا كـــان ذلك يعد أحد الآمال التى يعول عليها من اجل تطوير مهنة الخدمة الاجتماعية،

فانــه ولابد أن يرتبط بكل المحاولات الحديثة التى أقيمت فى إطار العلوم الاجتماعية. أن الـبعد عـن الشـكل الكلاسيكى لمهنة الخدمة الاجتماعية من شانه أن يطور من عمليات المساعدة وكذا التنسيق بين أساليب الرعاية الرسمية وغير الرسمية معاً.

وفـى إطار الممارسة اليومية، فان المهنيين وأصحاب المهن غير الرسمية يستطيعوا أن يقفـوا علـى الافتراضـات المختلفة والتوقعات حول تدعيم الأساليب وكيفية تزويدها بـالعديد من الآليات، ومحاولة الربط بين ثقافتين فى الاعتقادات المختلفة، وظروف تغير المعايير التى ينبغى أن تسود (فور لاند For land ١٩٨١ : ٢٦٠).

هنا بالتأكيد تكون التعقيدات المتغيرة والمتعدد فى علم الاجتماع المعاصر التى ينبغى أن تطـرحها بشـكل قوى. والواقع انه بالرجوع إلى عام ١٩٨٧، فإننا نجد مجموعة من الاخـتلافات الـتى تجذبـنا نحـو آراء "تونـيز" حـول المجـتمع والمجـتمع المحلى Gemeinschaft and Gesells chaft الـتى سـاهمت فـى ترسـيم الحدود فى إطار العلاقات الرسمية وغير الرسمية. أن التمييز الذى طرحه "تونيز" سوف يساعدنا فى إدارة أمـور البحث وتطويره اليوم (وربما لا ننسى ونحن بصدد الإشارة إلى "تونيز" إلى فضل سبنسـر" خاصة فى الجزء الثانى من عمله المعنون بالمبادئ الأخلاقية ١٨٩٣) الذى ميز فـيه بوضوح بين ما يسمى بالشكل القانونى والإدارى والشكل الرسمى للاعتقاد (ولمزيد حول هذه المناقشة انظر أوفر Offer ١٩٨٣).

إن الأهداف وطرق الرعاية غير الرسمية تطرح نفسها باعتبارها من الأمور الهامة. أن علـم الاجتماع لا يسعى من البداية إلى فرض تعريفاته على الظواهر الاجتماعية التى يتضـمنها، والـتى تستطيع أن تعرض المعانى وتطرح الأشياء المنطقية المتصلة بالشكل الرسـمى للرعاية الاجتماعية. أن الاتجاه نحو الرعاية غير الرسمية باعتبارها جزءاً من علـم اجـتماع الخدمـة الاجتماعـية ،فانه يفترض بالأساسى تحديد معنى مفهوم الحاجة والإنتاج الجيد، وطرح النتائج المحتملة لممارسة الخدمة الاجتماعية التى تحقق نتائج غير حقيقة.

أن الرؤيتيـن الثقافتين المتصلتان بالأدبيات النظرية تؤسس فيما بينها مفتاحا مناسباً لفهم العلاقات الاجتماعية بين الأخصائيين والعملاء أن المنهجية الهامة التى تطرح نفسها مـن خـلال علم الاجتماع وخصائصه المتعددة والمعانى الكلية التى يزخر بها فى مجال نشاط الرعاية الرسمية وغير الرسمية سوف يجعلنا نتمسك بضرورة تناول التفاعلات التى تنـتج عـنها. أن علـم الاجتماع يساهم فى تقدير الفرص التى سوف تكون بناءة فى فهم الأرضـية المناسبة لكل من المشكلات الاجتماعية ومسالة تحقيق إشباع احتياجات العملاء والعوامـل الـتى تقـف معـاندة أمام سبيل تحقيق ذلك، ناهيك عن إفادتنا عن المحكات الضرورية التى تساعدنا فى وضع أيدينا على الأدوات والآليات المنهجية التى تفيد فى هذا الشأن. وإذا كان علم الاجتماع سوف يساعدنا فيما سبق، فانه فى الوقت عينه سوف يأخذ

بأيديـــنا فـــي رصد الموضوعات ذات الضرورة الملحة. وبالتالي سوف يمدنا بالاتجاهات النظرية التي يفاد منها في التحليل والتفسير وكذا التنبؤ أيضاً.

انـــه وفـــق ما سبق، فإننا يمكن أن نستفيد من تعريف "روبنسون Robinson الذى عـــنونه : " فى تجزيئ العوالم"، والذى من خلاله يركز على الأدبيات التى تصدت لتحديد العوالم المضللة التى تباعد بيننا وبين رصد علاقات المهنيين بالعملاء. انه لكى نفهم هذه الآليات يرى "روبنسون Robinson انه من الأهمية بمكان أن نقوم بتحليل كلا منها على حدة، إذ سوف يساعدنا فى الكشف عن الواقع الموضوعى لكل منها (١٩٧٨ : ٢) والذى بدوره سوف يحدد الأطر النظرية المتباينة التى تناولتها.

أن طرح المعنى الملائم لعملية الاتصال الفكرى بالأدبيات المتاحة، سوف يقودنا إلى صياغة مجموعة من العناصر، التى أجملها "روبنسون" فى سبعة عناصر أساسية هى :

١- تعظيم طبيعة المشاكل والوقوف على كنهها.
٢- الوقوف على المعنى الزمنى وسياقاته التاريخية المحددة.
٣- الكشـــف عـــن طبـــيعة وأهمـــية ملامـــح الأدبيات النظرية ومخرجاتها فى دراسة المشكلات الاجتماعية.
٤- مـــدى كفايـــة المعلومات ونتائج الدراسات التى تنهج نهجاً غير رسمياً يتقاطع مع الرؤية الرسمية.
٥- وضع كشف حساب حقيقى للكلفة الاقتصادية.
٦- صياغة مفاهيم حقيقية يفرزها أو يعكسها الواقع، ووضع تفسيرات منطقية لها.
٧- اســـتبانة حجم التطورات والتقدم الذى طرأ على طبيعة الموضوعات وعلى طريقة التحليل وكشف العوامل المسبب لها.

انـــه ممـــا سبق، يستطيع "روبنسون" من خلال أجندته أن ننظر نظرة نقدية لكل من التعلـــيم والبحث التى تتصل بشكل مباشر بالمعنى الاجتماعى الحقيقى لخصائص ممارسة وسياسات الخدمة الاجتماعية.

وفـــى الوقت نفسه نقدم قوة الإمكانيات النظرية السائدة فى حقل علم الاجتماع. وبقول آخـــر، أن التشـــديد علـــى ما جاء به "روبنسون" Robinson خاصة فى تحديده لمسائل الإشـــباعات الحقيقية، أو حتى عدم تحقيق ذلك سوف يجعلنا نذهب إلى فحص الدراسات الـــنظرية الـــتى تصـــدت لمثل ذلك، وفى الوقت ذاته سوف تجعلنا نعيد النظر فى مسائل العلاقـــات الاجتماعية بين العملاء والمهنيين، وقدرة ذلك فى التأثير على نوعية الخدمات التى تقدم.

والواقـــع أن مـــا ســـبق طرحه لا يمثل كل ما جاء به "روبنسون" Robinson فى دراسته، إذ أنه يرى أيضاً أن هناك انفصالاً واضحاً فى العوالم التى لم تشهدها المجتمعات القائمـــة. إن هذه السياقات تشهد إغفالاً أو تعتيماً ينبغى فك غموضه أو إلقاء الضوء عليه. وإنـــه لكى نتحكم فى ذلك فلابد وأن نقدم كشف حساب حقيقى للعوامل المؤثرة فيها، تلك

الـتى تفـرض ضـرورة صدق النظريات الاجتماعية، وصدق نظريات الممارسة حول موضوعات الرفاهية. وفى ذلك يرى "روبنسون" Robinson :

"... إنـه مـن النادر أن نلفت أنظارنا إلى معنى المشكلة، وطريقة المواجهة المهنية الكلـية، والإمكانيات المرصودة لذلك. انه بصورة أو بأخرى ينبغى أن نلفت أنظارنا إلى عملـية الشـعور المتبادل بين المهنيين من جانب وبين العملاء من جانب آخر، والذى به ومـن خلاله سوف تكتمل النظرة الشاملة، ويتم تفعيل عملية التفاعل بين مصالح الفاعلين فى المهنة... "روبنسون Robinson ٤٧).

إن مـا قدمـناه أو أشرنا إليه قبل قليل سوف يفيد فى إنتاج، أو على الأقل، فى إعادة إنتاج المخزون المعرفى والوصفات النظرية التى شهدها المعترك العلمى فى هذا الصدد. ولكـن لا يعنى ما سبق أن ذلك هو وحسب كل الاهتمام، بل انه من الواجب أن تمتد آفاق بصريتنا إلى الأماكن التى يعيش فيها العملاء، تلك التى عكست وعيهم وخبراتهم (١٩٧٨ : ٤٤).. انـه إلـى الآن لم نشهد إلا القليل حيث الاهتمام بالموضوعات السابقة أن عدم الاهـتمام بعمليات الوجود الاجتماعى هو الذى جعلنا نصب كل اهتمامنا بتساؤلات فرعية تتعلق بماذا نهتم بتقديم الخدمة ؟.

والواقـع أن الإجابة على التساؤل الفائت لا يكفى أن يدلنا عن مفاهيم جوهرية، وإنما يدلـنا أو يضـع أيديـنا عن مسائل تتعلق بمفهومى الحاجة والمسئولية. أن الوقوف على أسـباب وصـول مستويات الحياة اليومية إلى الحد الذى يجعلهم يحتاجون للرعاية، وهو الـذى يجعلـنا نسـتند إلى "مايرونايميز" Mayer and Timms (١٩٧١) فى مناقشتهما لطبيعة العملاء من الطبقة العاملة. أن مناقشة "ميرونايمز Mayer and Timms هى التى تمدنـا بالمداخل الملائمة لتحديد الأسباب التى أدت إلى طرح المشكلات الاجتماعية على سطح واقعهم المعاش، فضلا عن تقديمها لآليات قمع وكبت أفعالهم.

انـه من الأهمية بمكان أن يهتم كل من علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بالبحث فى مـثل هذه الموضوعات. أن ذلك سوف يقود هذا العلم إلى الالتفات إلى المداخل النظرية القائمـة فـى مجـال علم اجتماع الأخلاق. لقد ناقش "بينكر" pinker مثل هذه القضايا واسـتطاع أن يصل إلى اقتراح محدد فى هذا الإطار. انه يقترح أن تساهم المعرفة التى يعـج بها علم اجتماع الأخلاق فى الكشف عن الأشكال الحقيقية والاعتقادات المتبادلة بين الغـرباء وأعضـاء العشـيرة. أن فهـم هـذه الأشكال سوف تدعم من عمليات التشريع الاجـتماعى وتحـد من تعديل الاعتقادات الأخلاقية الممارسة بين صفوف الناس العاديين (بينكر pinker ١٩٧٤ : ٨-٩).

وإذا كـان مـن المهـم أن نعـيد النظر فى الاتجاهات النظرية التى تقف عند حدود الممارسـة الرسـمية وحسـب، فانه أيضاً لابد أن نعيد النظر فى الموضوعات المتصلة بالصـحة والمـرض. انـه فى هذا المجال ينبغى النظر إلى الصحة والمرض فى إطار الأشـياء التى ترتبط بوجودهما. انه من الواجب أن ترتبط الخدمة الاجتماعية بالممارسات التى سوف تضفى احتراماً بالغا عليها. وفى هذا الإطار نجد "دنجوول" Dinwall ١٩٧٦

يفرض نفسه من خلال كتابه المهم الذى فيه يقدم مجموعة من الافتراضات – وفقاً لأفكار (دوجلاس Douglas) حول المعانى الاجتماعية للاعتلال أو المرض. أن نقد "دنجوول" Dingwall يتركز بالأساس حول غض الطرف عن خصائص المفهوم ذاته اقصد الصحة والمـرض، والأسـباب الاجتماعـية التى تساهم فى ذلك. وفى ذلك يرى انه لكى نساعد الآخرين لبلوغ مرحلة الرفاهية، فانه يتوجب علينا أن نقدم المساعدة وفق معناها الحقيقى، تلـك الـتى تتمـثل فى تقديم الاحتياجات وفق ما تفرضه ظروف الواقع الاجتماعى. أن الالـتفات إلـى المسـاعدات الحقيقـية، ينبغى أن تتم فى إطار الواقع المعاش وظروفه الاجتماعـية والاقتصادية. وأحرى بنا أن نشير إلى أن الالتفات إلى المساعدات الحقيقية، ينبغى أن تتم إطار الواقع المعاش وظروفه الاجتماعية والاقتصادية. وأحرى بنا أن نشير إلـى أن الالـتفات إلى ما سبق سوف يجعلنا نضع أيدينا بصورة صحيحة على الأسباب الحقيقية المؤدية إلى ذلك فى إطار سياسات الدولة.

أن وضع أعيننا على هذه الأسباب سوف يعمل على تعطيل التحليلات السوسيولوجية، الـتى مـن شانها أن تساعد الباحثين على الوقوف على الأشياء الحقيقية المتصلة بالصحة والمـرض. انهـم وفـق ذلـك سوف يصلون إلى ما تجاهله علم الاجتماع حول الإدارة والممارسـة المهنية الملائمة فى هذا المجال، فضلاً عن انهم سوف يقدمون صورة افضل للحـياة الاجتماعية القائمة. إننا فى ذلك نرى ان الوضع الابستمولوجى لا يقدم علما على آخـر فـى مسالة الحكم على قضايا الصحة والمرض، إذ أن الواقع يجعلنا نرى أن الكل سـواء فـى قصور نظرة فى هذا المجال. أن تعديل اوجه القصور فى المعارف النظرية والتحلـيلات العلمـية يجعلـنا نرى ضرورة التسلح بالعقلانية والفهم غير القبلى وإطلاق الأحكـام السابقة على القضايا (دنجوول Dingwall ١٩٧٦ : ٢٢٧). انه من وجهة نظر "دنجـوول" نـرى انـه مـن الأهمية بمكان أن نتناول هذه الأوضاع من خلال ما يسمى بالاثنوميثودولوجيا تلك التى تتضح فى فلسفى " وتجنشتين Wittgenstein (انظر فى ذلك جيزنز ١٩٧٦) الذى استطاع أن يطبق وجهات النظر السائدة فى علم الاجتماع، وان يوحد المعانى الاجتماعى، سواء بين العملاء والمؤسسات التى تضطلع بتقديم الخدمة له.

ومـن المهـم أن نشـير هنا إلى أن هناك عدة دراسات حول الصحة، قد حذت حذو تجنشـتين Wittgenstein للصـحة باعتـبارها شـيئاً ثميناً ولا يقدر بثمن. ولعل ابرز الدراسـات فى هذا الصدد، دراسة "ويليامز" Willimas مفهوماً مختلفاً حول الصحة. انه من خلال دراسته استطاع أن يصل إلى مفهوم الصحة فى مجافاته لمفهوم المرضى. وإذا كـنا قد أشرنا إلى دراسة "ويليامز" Willimas، فانه لابد إلا تغفل دراسة واليس Wales (بـيل وستوت pill and Sttot ١٩٨٢) الذى أوضح هذه المفهوم فى إطار واقعى، حيث كشـف عنه فى إطار دراسته عن أمهات الطبقة العاملة. لقد حاول "واليس" Wales تقديم تشخيصاً للصحة فى إطار مسئولية الأمهات أنفسهم. انه من خلال هذه الدراسات يمكن أن يتضـح لـنا جـذور الاتجاه الحيوى والواقعى الذى يسعى بصدق إلى التثبت واقعياً من

المفاهيم النظرية المختلفة. انه إزاء ذلك فمن الضرورى التسلح بالمنطق العقلانى والعلمى الذى يسهل من مهمة وضع حدود فارقة بين مفهومى تزايد المرض وتوارى الصحة.

ويجـــدر أن نشير هنا إلى أن هناك أعمالاً أخرى لا تقل أهمية فى علاقتها بما سبق. وفـــى هـــذا الصدد تبرز دراسة "كلنان" Calnan (١٩٨٧) "وستاكى " Stacey ١٩٨٨، وخاصة الفصل العاشر الذى يرى أن التفسير الحقيقى للمعاناة المزمنة يكمن فى بالأساس الـــرعاية الأســـرية. وتصـــديقاً لذلـــك فان "اندرسون وبورى" Anderson and Bury ودنجول Dingwall نفسه (١٩٧٧) يقرون بأنه فى إطار النتيجة السابقة ينبغى أن نلاحظ التغيرات فى المعنى والتفسير، تلك التى فرضت ذاتها باعتبارها جزءاً مكملاً لوجود مهنة تهتم بالصحة.

أن الهـــدف الرئيســـى الـــذى يظهر من الدراسات السابق التى اهتمت بعلمى اجتماع الرفاهية والصحة، يتمظهر فى ترسيم الحدود القاطعة للعلاقة بين المهنيين والعملاء، ذلك الـــذى يفضـــى بشكل مباشر إلى طرح مفهومات ومجالات القوة الاجتماعية التى نجد لها مكاناً حصيناً فى التعبير عنها فى إطار العلاقات الاجتماعية، إذ يتضح من خلالها الطرق والـــتوجهات المناسبة لدراستها. ومن اجل الكشف عن هذه الطرق والتوجيهات، فانه لابد وان نلجـــأ إلى أعمال "جوفمان" Goffman (فى ايسليم ١٩٦١) الذى طرح لها عنوان "الأعمـــال الخارجيه" والذى يرى فيها ضرورة الخروج عن إطار وحيز المؤسسات. لقد تـــأتى "جوفمـــان" أن إطاريـــن الممارسة تتسع بشكل ملحوظ إذا ما بعدنا عن قوة الإدارة المؤسســـية المؤثـــرة فى العلاقات الاجتماعية وفى الظروف الاجتماعية السائدة. وإذا كنا نقبل هنا مفهوم العلاقات الاجتماعية التى توضح طبيعة العمل القائم ومساهمة الفاعلين فى تعديل إطارين الحياة الاجتماعية، وهوية الأفراد العاملين فى الخدمة نفسها، فإننا هنا أيضاً نركـــز من خلال الخدمة الاجتماعية على عملية الإدراك أو الشعور. فبينما نجد أن الواقع يوضـــح لنا مفهوم القوة المتوازنة والسائدة بين الأفراد، فان هذا المفهوم يأتى متضمناً أو متواريا فى إطار الواقع الاجتماعى.

إننا نأمل من كل ما سبق، أن نملك هوية واضحة لعلم الاجتماع الذى يناسب مع تعليم الخدمة الاجتماعية للطلاب، وكذا نوعية البحث الاجتماعى الذى ينبغى أن يسود. وإذا كنا نحدد هوية خاصة للخدمة الاجتماعية والبحث الاجتماعى، فان ذلك يفرض علينا وغيرها مـــن الأشكال غير الرسمية، تلك التى تتعلق بمناطق العلاقات الاثنية والانحراف (انظر : ركـــس ومـــور Rex and Moore ١٩٦٧، باركر parker ١٩٧٤، فيلدنج Fielding ١٩٨٨.

إننى وقد فرغت الآن من مناقشة كل ما سبق، فإننى ارغب فى طرح ثلاث ملاحظات خاصة، يمكن أن تخدمنا فى صياغة الرؤوس العميقة ذات الصلة بممارسة الخدمة وسياسة علم الاجتماع التى يجب أن يهتم بها.

أن أو هـــذه الملاحظات تتمثل فى ضرورة أن تكون الخدمة الاجتماعية مهنة معقولة ومنطقية من خلال افتراضاتها التى يجب أن تكون أكثر عملياً، وتسهم فى ارتفاع وطبيعة

ومعيشـــة احتياجات العملاء أن التأكيد على هذا الغرض يجعلنا نسبر أغوار كل الدراسات الـــتى يمكـــنها أن تفيد فى تكامل نشاط الخدمة الاجتماعية مع الأفراد والمؤسسات وحتى المســـتويات القومـــية (قارن : فيلو Flew ١٩٨١ : ١٧٢-١٧٤)، وان ذلك لن يتأتى إلا بأعمـــال الخـــيال السوسيولوجى الذى من شانه أن يطور وجهات النظر المقدمة فى هذا الإطار.

والملاحظـــة الثانـــية الـــتى نقدمها ترتبط بتقرير باركلى parclay والذى يرسم فيه صـــورة الخدمة الاجتماعية فى المجتمع باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مكوناته، ويؤثر كل منهما فى الآخر. انه وفق هذا التصور يرى ضرورة أن يعاد النظر فى تنظيم وممارسات الجماعـــات المكونة له (١٩٨٢ : ٢٠٩) إننا فى هذه الملاحظة ووفقاً لما سبق نشدد على ضرورة أن يرتبط علم الاجتماع بهذا النوع من المحلية.

أمـــا ثالث هذه الملاحظات أو آخرها، فإنها ترتبط بتقرير "جريفز" Griffiths حول الـــرعاية الاجتماعـــية فـــى داخل المجتمعات. أن أجندة هذا التقرير تركز على الفاعلين الاجتماعييـــن فـــى عملـــيات الرعاية، ومن ثم فهو يركز بصورة مركزية على الفعل فى سياســـات الـــرعاية فى داخل المجتمعات المحلية، وكيفية توصيل الرعاية إلى مستحقيها، وكذا المساهمة فى الرعاية غير الرسمية من خلال تعظيم عمليات بناء الرعاية عن طريق ما يسمى بعملية الحوار (١١٩٨) إننا إزاء ما قدمه تقرير "جريفز" Griffiths نسعى إلى تطويـــر الأطر المعرفية للخدمة الاجتماعية، ومن ثم عمليات التدريب. انه بهذه الصورة يمكننا أن نطرح إطاراً تصورياً لعلم اجتماع يمكنه المساهمة فى صياغة الآليات المناسبة التى تفيدنا فى وصول المساعدات إلى من يستحقها من المستهلكين (المرجع نفسه : Viii).

انـــه من خلال المعلومات التى حصلنا عليها من خلال المناقشات السابقة، يمكننا أن نستبين مدى تأثير استخدام البحوث (المرجع نفسه : Viii)، كما أن تطوير التدريب سوف يدعـــم من ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين، ويمنحهم مجموعة من التسهيلات التى من خلالهـــا نستطيع تحويل المهارات من الأخصائيين الاجتماعيين إلى أصحاب الرعاية غير الرســـمية (المـــرجع نفســـه : ٢٥). ويمكنـــنا أن نستخلص من كلام "جريفز" أيضاً، انه مـــن الأهمية بمكان أن نقوم بتوصيل الخدمات للأفراد داخل الحيز المكانى الذى يعيشون فـــيه، مـــع وضـــع الأوضـــاع الاجتماعـــية فـــى الاعتبار، وكذا أيضاً خلفياتهم الثقافية (المرجع نفسه: ٢٦).

أن التزام علم اجتماع الرفاهية بما سبق، سوف يبعده كثيراً عن توجيه سهام النقد له. إن الـــثوب الجديـــد الـــذى ألبسناه إياه لعلم اجتماع الرفاهية، سوف يجعل منه علماً يتسم بالإيجابية الشديدة سواء فى طبيعته الجديدة أو حتى فى ممارساته وسياساته، ولكن شريطة ذلـــك، أن نعمل الموضوعية الخالصة فى إطار البحث الاجتماعى الذى من شانه أن يعمل على اندماج نتائجه مع عملية القرار السياسى تلك التى من شأنها أن تذلل الصعوبات التى تقف عقبة كئودا أمام تحقيقها.

علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وحماية الأطفال

نــود فى هذا الفصل أن نشير إلى الكيفية التى تم بها تفعيل على الاجتماع فى إطار الخدمــة الاجتماعــية لــتقديم إجابات شافية عن قضايا حماية الأطفال فى الوقت الراهن. وبيــنما نركــز هذا على ذلك، إلا أننا سوف نصب تركيزنا على الآلية التى يمكن بها أن تطور علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. إننا نشير هنا إلى استخدام الرؤى النظرية فى علم الاجــتماع لاختبار القضايا التى تساهم فى تفعيل ونمو علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية انــه من ذلك فإننا سوف نطرح مجموعة من الملاحظات الأولية التى تدور بشكل أساسى حــول علــم الاجــتماع والخدمة الاجتماعية، على أن يتضمن ذلك الكشف عن مخرجات الــنظريات المخــتلفة التى تناولت ظواهر الأطفال الذين يساء معاملتهم، والوعى الأولى واستجابته لعملية الممارسة.

أولاً : علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية :

تفصـــح الخدمـــة الاجتماعية اليوم عن هويتها بأنها مهنة انتدبت لكى تحمل على أكــتافها كل هموم المجتمع، أو باعتبارها مهنة يقع على كاهلها تخفيف الأعباء والأضرار التى تلحق بالفاعلين الاجتماعيين. ومن خلال مهنة الخدمة الاجتماعية فثمة اعتبار أساسى يفرض ذاته يتعلق بالوعى بالأدوات التى تحتاجها من اجل الاضطلاع بأدوارها ووظائفها فــى المجــتمع. أن الوعــى بالحاجة الماسة إلى الأدوات المنهجية الملائمة لعمل الخدمة الاجتماعــية، يلقى عدم قبول بين العاملين ومعلمى الخدمة الاجتماعية. فالعاملون يهتمون بشكل خاص بالحصول على الوظائف، فى الوقت الذى يغضون الطرف عن كون أعمالهم تدخل فى إطار الأعمال الملزمة.

وفى الوقت الذى يوجه سهام النقد للعاملين فى إطار الخدمة الاجتماعية لتجنبهم العمــل الإلــزامى، فان معلمى الخدمة الاجتماعية هم الآخرون يوجه إليهم انتقاداً مماثلا يتصــل بتورطهم. انه من هذا المنطلق هناك مجموعة من الاعتبارات المتباينة التى تؤكد عليها فى داخل كل من هذه الجماعات، تلك التى تحدد غرضنا الأساسى فى هذه الورقة، والتى سوف تركز عليها فى مكان آخر.

وبيد أن معظم المعلمين يشاركون فى القيم الليبرالية والديمقراطية لبنية مجتمعنا، والــتى تؤثر فى طريقة وعمل مهنة الخدمة الاجتماعية، غير أنها تستند بشكل متعاظم فى التركيز على التدريب المهنى (مثل المعرفة بالقانون والاتجاه السائد فى الممارسة الإدارية لقســم التجارب والخدمات الاجتماعية) بالإضافة إلى التشديد على الأشياء التى نجدها فى الدراســات الإمبريقــية فى مجال الخدمة الاجتماعية. وفى هذا الصدد تبرز مجموعة من المشــاهد، فهناك نجد بعض من يتجنبون التدريب المهنى والتشديد على الجوانب المهنية

والأخلاقية، وبشكل خاص في إيجاد الشخص المناسب. والآن نجد آخرون ممن يقدمون نقداً للمقاربات المعرفة، ويطرح التساؤلات العريضة حول تركيب المجتمع. بينما نجد فريق ثالث يركز فقط على كيفية الانتشار بين العملاء، وعلى القوى الاجتماعية والسياسية التي تطرح مثل هذه الموضوعات وتلفت الانتباه إلى الأخصائيين الاجتماعيين.

أن مناقشة ما سبق يجعلنا أمام مسألتين أساسيتين سوف نركز عليهما هنا. الأولى تركز على الأشياء العقلية غير الضرورية والتعليم الذى تقدمه معظم التربوية التي تعكس بطريقة متعاظمة أكثر المقاربات تداولاً. أما الأخرى فتتصل بعرض الرؤى والمقاربات التي تكون أكثر وضوحاً في قبول الأطر السياسية في ممارسة الخدمة الاجتماعية. ويجدر أن نشير هنا أن مهنة الخدمة الاجتماعية التقليدية لا تنهل من معين نظرى واحد، بل الواقع أن جسورها تمتد إلى كل العلوم الاجتماعية، وعلى وجه التحديد إلى مجالات علم النفس وعلم الاجتماع ودراسات السياسية الاجتماعية والإدارة، والنظريات والاقترابات التي تفيد في الوقوف على مشكلات اليوم. وحيث أنها كذلك، فهي على الرغم من تأثيرها على عملية صنع السياسات، فإنها ترتكن على المعارف المتباينة التي تفرض سلطتها وسيطرتها. وهكذا فعلى سبيل المثال نجد أن التحليل النفسي وعلم النفس قد حظيا بشهرة واسعة في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ من خلالها شهدت الخدمة الاجتماعية طغياناً من المصطلحات والتحليلات التي جاءت من خلال الدراسات النفسية والتحليل النفسي، كما انه في فترة أواخر الستينات والسبعينات شهدت حضورا غير مسبوقاً من علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية. لقد طغت المفاهيم السوسيولوجية ومفاهيم السياسة الاجتماعية بشكل واسع على مهنة الرعاية. ويمكن أن نضيف هنا انه إبان حقبة الثمانينات نجد افتراقاً واضحاً بين الخدمة الاجتماعية والعلوم التي ذكرناها قبل قليل، حيث نجد أن هذه المهنة لم تلتزم بمعايير ا ى علم، وإنما راحت تعمل وفق ما ترسمه الدولة، الأمر الذى جعلها وسيطا وحسب، وهذا ما يتضح من دورها لدى وكالات التوظيف، تلك التي تتناقض مع الممارسة الأصيلة في الخدمة الاجتماعية. لقد اتسمت حقبة الثمانينات بخضوع الخدمة الاجتماعية لمتطلبات العمل وما تفرضه الوظيفة، الأمر الذى جعلها تتجافى مع ضروريات المهنة.

وإذا كان ما سبق تختص به وحسب مهنة الخدمة الاجتماعية، فانه يجدر بنا أن نشهد أن علم الاجتماع هو الآخر لم يشذ عن هذه القاعدة، إذ جنح عن مهمته الأصلية وقبع في براثن ما يسمى بالمؤسسية، برغم انه كنظام معرفي يضم بين طياته مجموعة من الرؤى النظرية المتصارعة أيديولوجيا. وأخرى بنا أن نوضح في هذا الصدد أن التصارع بين النظريات السوسيولوجية لم يكن وحسب بين النظريات المتحزبة الكبرى في علم الاجتماع – اقصد الماركسية والوظيفة، وإنما كانت أيضاً بين الاتجاهات النظرية التي تدخل في إطار كل منها. أن التصارع بين الاتجاهات النظرية يتضح في تناولها لمفاهيم القوى الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والطبقات والثقافة والأسرة والمجتمع المحلى وحتى الدين. أن ثمة اختلافاً واسعاً بينها في أطروحتها النظرية وتوجهاتها النظرية، إننا من كل ذلك يمكن أن ندفع بان ثمة انفصالا واضحاً بين النظريات المتصارعة سواء في

توجهاتهـا أو حتى فى موضوعاتها التى تتخذ مجالاً للدراسة. وعلى الرغم من التصارع النظرى فى علم الاجتماع، إلا أن ثمة إجماعاً فيما بينهم حول الدفاع عن المجتماعات التى تعبر عنها، ذلك الذى يوضح بشكل لا يقبل الشك فى توضيح نوعية الجماعات التى ينبغى أن تسيطر، وتوضيح الآليات التى من خلالها يمكن أن تحمى الجماعات المسيطرة.

انهم بمعنى آخر هنا يلجئون إلى تحديد الطبقات الاجتماعية التى ينحازون إليها، والتى بشكل آخر توضح طبيعة القوى المسيطرة وتحدد نمط الإنتاج السائد الذى ينبغى أن تـدوم. وإذا كـان علماء الاجتماع يعبرون عن انحيازهم لما سبق، فانهم فى الوقت عينه يتمفصـلون عـن أدوارهـم، ويديرون ظهورهم لمسائل الصراع. انهم بذلك يتحدون مع الـرؤى الميكرو ويتغافلون عن قصد المستوى الماكرو. انهم فى ذلك ينظرون إلى سلوك الأفـراد والجماعـات بطـريقة برانية، بمعنى انهم ينظرون إلى ذلك فى ضوء تأثيرات المجتمع على ذلك، ويديرون ظهورهم للرؤى الجوانية التى تفيد فى كشف العلاقة الجدلية بين الأفراد ومجتمعاتهم. أن ما أصاب علم الاجتماع لحق أيضاً بالخدمة الاجتماعية خاصة فـى العقـود الأخيرة، الأمر الذى جعل الخدمة الاجتماعية دون تحديد وطغى عليها صفة الترقـيع أو الخلط. وعلى عكس ما سبق نجد اتجاهاً عاماً فى الخدمة الاجتماعية اصطنعه "بـيلى BAILEY " (١٩٨٠)، حيث استخدم المداخل السوسيولوجية غير الراديكالية فى رؤيـة المجتمع انه نظر بشكل متعاظم إلى القضايا الكبرى مثل توزيع القوى وما تمنحه هـذه الـتوزيعات من مميزات وتسهيلات واضحة. إننا نجد فى هذه الدراسة صعوبة فى حضور التصورات النظرية النقدية، ذلك الذى حال أيضاً بين حضور الخدمة الاجتماعية الحقيقـية فـيها. وجدير بالتبيان أن هذا الأمر ساء حتى بداية السبعينات إلى أن تم تدشين الخدمـة الاجتماعـية الأرثوذكسـية التى نهلت من معين الرؤى النظرية لعلم الاجتماع الماركسـى الذى كان محدود التأثير، حيث الأساس النظرى فى كل الدراسات تستند إلى نظرية الأنساق.

لقد استحوذت نظرية النسق على كل اهتمامات ومنطلقات الخدمة الاجتماعية، تلك الـتى اتسـمت بضيق أو قصر النظر، وبالتالى ساهمت فى تثبيت الأوضاع على ماهى علـيه. لقـد استمدت الخدمة الاجتماعية كل رؤاها النظرية من نظرية النسق الأمر الذى سـاهم فى إبقاء المجتمعات والمشكلات الاجتماعية هى أن ذلك انعكس على الموضوعات الأكاديمـية بشـكل واضـح، وكذا على الموضوعات المهنية، وبشكل أخص على عملية التدريب. لقد طغت نظرية النسق بشكل بالغ على ممارسة الخدمة الاجتماعية الأمر الذى افقدهـا القـدرة على المبادرة والتطور. وإذا كنا قد أصبنا كبد الحقيقة فى الطرح السابق، فانه من خلاله أيضاً يمكن الدفع بأنه من الصعوبة بمكان أن تتعانق الخدمة الاجتماعية مع الـرؤى الراديكالية. أن التركيب السياسى لمجتمعنا ووظيفة الخدمة الاجتماعية فى داخله يمكننا من صياغة مدخلاً راديكالياً لدراسة الإشكاليات التى تكتنف المجتمع، والتى أغفلتها الـرؤى التقلـيدية. أن هذا المدخل يمكن أن يعمل الرؤى السوسيولوجيا الراديكالية التى تتطلـب بالأساس التركيز على مسائل القوة، والطريقة التى تفرضها. أن القضية الرئيسية فـى هذا الصدد تتمحور فى دور الخدمة الاجتماعية فى زيادة تقديم الخدمة للأفراد الذين

يعانون بطريقة كبيرة من عمليات توزيع القوة، فضلاً عن انهم سوف يقفون عن كثب عن الـــنقص الواضـــح فـــى الأدبـــيات المتصـــلة بالخدمة الاجتماعية فى مجال الأمراض الاجتماعية. انه بذلك يمكننا تضيق الفجوة بين التحليلات المختلفة التى تعتبر حلاً ناجحاً أو مفتاحاً لتطوير مهنة الخدمة الاجتماعية.

ثانياً : علم الاجتماع والوقوف على إساءة معاملته الأطفال :

أن مهمتنا الأساسية فى هذا المكان ذات صلة وثيقة بقضية إساءة معاملة الأطفال وحمايتهم، تلك التقنية التى تأخذ ملمحاً للاعتبارات الآتية. أولاً : انه على الرغم من أن ما يفعله الأخصائيون الاجتماعيون لا يتعلق بما هو عام، فان هناك سببين يفرضا نفسيهما فى إطـــار إســـاءة معاملـــة الأطفال ووجود اعتبارات المصالح العامة والمشاعية. ثانياً : أن الخدمـــة الاجتماعية لا تملك المسئولية الشخصية لحماية الأطفال. انها ليست تضطلع بهذه المهمة، فهناك جهة أخرى تهتم بذلك انها تشارك فى هذه المسئولية على نطاق واسع من المهن الأخرى مثل الصحة والرعاية وحتى جهاز الشرطة. أن كثير من القرارات الهامة الـــتى اتخذت فى مجال حماية الأطفال جاءت من خلال الاجتماعات العامة بين المهنيين والشـــعبيين الذيـــن تداولوا هذه القضية فيما بينهم. ثالثاً : أن حماية الأطفال تلقى تحذيراً صارماً على المستوى الإدارى لضرورة الاستجابات المباشرة للانتقادات التى بالاعتراض مـــن خلال المتطلبات العامة على نحو عقدين من السنوات. أن كل هذه العوامل أدت إلى الحـــد من قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على الحركة فى مجال حماية الأطفال خاصة إذا ما قارنا هذا المجال بالمجالات الأخرى التى يعملون بها.

رابعـــاً : بينما نجد أن تحقيق درجة الحرية من خلال عملهم فى هذه المهن يمكن أن نناقشـــه بشـــكل واضـــح من خلال تأثير العوامل الفاعلة التى ساهمت فى تفعيل الرؤى السوسيولوجية الراديكالية، واليات تفسير الأخصائيين الاجتماعيين وفهمهم لإساءة معاملة الأفراد بصورة تفوق هامشية أو قل سطحية تفسيراتهم السابقة.

لقـــد نـــاقش "بـــارتون PARTON " (١٩٨٥) بطريقة بارعة مسألة إساءة معاملة الأطفال، وذلك من خلال إعادة طرحها كمشكلة اجتماعية. لقد تأتى بارتون PARTON مـــنذ عام ١٩٧٤ أن إساءة معاملة الأطفال يمكن تناولها من خلال الباثولوجيا سواء على الصـــعيد الفـــردى أو العـــائلى. ولـــذا يكون منظوره الواسع قد لفت الأنظار إلى تناول المشـــكلات الـــتى يعج بها المجتمع من خلال طرحه لها فى إطار المشكلات الاجتماعية. ويجـــدر أن نشير إلى أن العمل الذى قدمه "هنرى كيمب Henry KEMPE وآخرون (١٩٦٢) فـــى الســـتينيات كـــان مخالفـــاً لما قدمه "بارتون PARTON " الذى نظر إلى المشـــكلات الاجتماعية فى إطار دور الدولة. أن القضية التى أولوا الاهتمام لها تتحدد فى دراسة الأباء الذين حرموا من خبراتهم كأطفال. انهم توصلوا من خلال هذه الدراسة إلى أن هـــؤلاء الأبـــاء يكونون أكثر عرضه للإساءة إلى الأطفال من غيرهم من الأباء الذين حظوا بطفولة مفعمة بالعاطفة، وان ذلك يعود إلى أدوار الدولة وسياستها. وتضيف دراسة "كيمـــب " بـــان مثل هذه الأوضاع يمكن أن تشهد تواتراً فى معدلاتها، إذا لم يتم التدخل

بخضوع مثل هؤلاء الأباء لإصلاح النفس. أن هذا التوضيح لإساءة معاملة الأطفال قد نشأ بالأســاس من إساءة المعاملة الجسدية لعمليات التطبيع (التنشئة) الاجتماعى، تلك الأشياء الــتى تتناسب مع الاتجاه السائد فى السياسة فى الوقت الحالى، ومن ثم تتناسب مع فلسفة وممارسة المؤسسات الصحية والطبية.

إننا هنا نرى أن الأبوة الحقيقية وحب الأطفال تعد معياراً حقيقاً للحكم على الأسوياء. أن الانحراف عن هذا السلوك السوى يدخلهم فى زمرة المرضى الذين يجب أن يخضعوا للعلاج. أن حالات الإساءة الخطيرة وقتل الأطفال التى شهدها عقد السبعينيات والثمانينات كانت موضوعاً عاماً تم مناقشته لتدعيم مثل هذه الرؤية التى كانت تسعى إلى تأكيد أن كل المسيئين ما هم إلا مرضى يحتاجون إلى الخضوع إلى العلاج. أن الطريقة التى درس بها "نيلســون NELSON " لاجراءات إساءة معاملة الأطفال لقيت تطوراً كبيراً فى الولايات المــتحدة الامريكــية خاصـــة فـــى الستينات والسبعينات، حيث اوضحت قوة الاغراءات السياســية فـــى تقديــم الشروحات والتفسيرات الخاصة المرتبطة بمعاملة الأطفال السيئة (نيلســون NELSON ١٩٨٤). لقد فرضت قضايا السياسة نوعاً من الجاذبية فى مناقشة ذلك، إذ اظهرت أن الأطفال والاباء فى خطر معا، وانهم يحتاجون إلى المساعدة وأحرى بنا أن نسجل هنا أن مثل هذه المناقشات كانت من الأشياء التى ترجح كفة المرشحين فى الانتخابات.

لقد كانت النظريات التى تفتقت عن عمل "كيمب" تتفق بشكل كبير مع التفكير السياسى الســائد. والواقع أن الفكر السياسى لم يكن وحده الذى ادرك مسألة حماية الأطفال، وإنما كــان يشــاركهم فـــى هذا الادارك والفهم كثيرون. ويمكننا أن قولك على ذلك بما قدمه السيوسيولوجيين فى هذا الصدد. والذى سوف نركز عليه فى هذا الفصل. اننا سوف نركز علـــى النظريات التى ساقتها الرؤى السوسيولوجية، وفى ذلك سوف نسوق ثلاثة نظريات هامـــة حددهـــا "بـــارتون PARTON" (١٩٨٥)، وهـــى النظرية الايكولوجية ونظرية التركيـــب الاجتماعى، والثقافة الاجتماعية. أن النظريات الايكولوجية يمكن أن نشير إليها مـــن خـــلال أعمال جاربرينو وجليام GARBARINO AND GILIAM " (١٩٨٠) اللذان ركزا على أهمية التفاعل بين الناس والبيئة من اجل تنمية الصحة. أن وجهات نظر "جاربرينو وجليام حول إساءة معاملة الأطفال باتت أكثر انتشارا فى المناطق التى شهدت ضـــغوطاً اجتماعية كنتيجة للعجز فى تدعيم الاسرة والمجتمع. أن تأييد أو حجز الحاجات عن الأسر سوف يساهم فى تاجيج العجز الفردى عن إشباع الاحتياجات، والذى من شانه ســـوف يســـاهم فـــى تشويه البناء الشخصى للأفراد والمجتمع. لقد كانت مثل هذه الرؤى مؤثرة بشكل بالغ فى عملية الممارسة فى بريطانيا العظمى، الأمر الذى دفعها إلى تطوير المراكزالاســرية. أن فكـــرة التركيز على الاسرة كعامل سببى فى إساءة معاملة الأطفال ومحـــاولات تحســـينها من خلال امداد المجتمعات المحلية بالخدمات، جعلها تخص بقبول اجـــتماعى سياسى معاً. ومن المهم أن نعى أن ذلك كان سبب "جاربرينو وجيام" اللذان لم يكـــنا يبحـــثان فى هذا الشان وحسب، بل سعيا إلى تقديم توضيحات لمسائل الجيرة التى

كانت قد طرا عليها تطوراً كبيراً وفقاً للطريقة التى من خلالها حصلوا على الخدمات فى إطار الواقع المحلى.

وإذا كـــان "جاربرينو وجليام GARBARIND AND GILLAM " قد سعيا إلى تقديــم الخدمـــات على صعيد الاسرة والمجتمع المحلى. فان "جليس GTRUS ١٩٨٠ وجيلـــيس وكورنيل CORNELL ١٩٨٥) سعوا أيضاً إلى تاخير هذه المسائل فى إطار تشـــييد نماذج واقعية على الصعيد الثقافى والاجتماعى. أن مناقشة "جيليس GELLES " واتـــباعه قـــد شـــيدت فى ضوء حوادث الاساءة للاطفال، تلك التى تتعلق بمسالة التدعيم الـــثقافى التى استخدمت فى ضوء مفهوم العقاب البدنى للاطفال. أن اختبار هذه الاحداث جعلهم يفحصون نحو الف عائلة فى الولايات المتحدة الامريكية، ومن خلال هذا الاختبار وجـــدوا أن توقـــيع الاذى علـــى الأطفال كان منتشراً على نطاق واسع أكثر مما جاء فى الـــتقارير الرســـمية. لقـــد اثبتوا أن الأسر ما هى إلا نوع من الأماكن الخطرة التى من خلالهـــا يتم ممارسة نوعا من التنشئة الاجتماعية غير السليمة التى تتضمن اساليباً لإساءة المعاملـــة. وأجـــرى بـــنا أن نســـجل هنا أن مثل التخريجات قد قوبلت بنوع من التهكم والانتقاد، نظراً لقيام الأسر بالتنشئة الاجتماعية من خلال الثواب والعقاب، ذلك الذى تجد لـــه نظـــيراً له فـــى داخل كل المؤسسات التربوية. وإذا ما ضمنا الاعتداءات العائلية فى الإطـــار ذاتـــه لكان إساءة معاملة الأطفال شيئاً عادياً، بافتراض أن ذلك يدخل فى إطار التركيب غير المرضى للقائمين على العملية التربوية. أن مثل هذه الأمور هى التى دفعت بعض الرؤى لقبول شكل وطبيعة واليات تربية الأطفال فى إطار العائلة النووية، تلك التى تمثل دافعاً واضحاً لانقاذ الأطفال.

ولكن بغض النظر عن قبول أو رفض هذه الرؤية فان ما نود أن نؤكد عليه هنا، أن ثمـــة تفاوتاً بين المستويات الدنيا والعليا فى طرائق معاملة الأطفال وتربيتهم. فمن خلال عمـــل "جـــيل GILL " (١٩٩٧)، وفـــى إطار الاحصاءات الرسمية التى سجلت لإساءة معاملـــة الأطفال فى الولايات المتحدة الامريكية فى أواخر الستينات، نجد أن الأطفال فى الفـــئات الدنـــيا قـــد ســـجلوا معدلات مرتفعة من حيث المعاملة السيئة، الأمر الذى اكدته دراســـات أخـــرى ،حيـــث اكتشفت أن إساءة معاملة الأطفال تكون ذات دلالة موجبة فى عـــائلات الطبقة الدنيا،وهذا بسبب انهم بشكل عام يخضعون للاشراف والمراقبة بصورة كبيرة.

لقـــد اكـــد "جيل GILL"أن الأطفال الفقراء أكثر عرضه من غيرهم للإساءة ،وذلك بســـبب تعـــرض ابـــائهم واسرهم بشكل مستمر للاوضاع البنائية التى تضغط على أمور حـــياتهم ،وتجعلهـــم محصورين فى اوضاع متدنية من شانها أن تعمل عل حجز مصادر الحـــياة المـــريحة.انه فى ذلك يرى انه مقابل هذه الأوضاع،فنحن فى حاجة إلى تغييرات بنائـــية واســـعة لكـــى نحد من إساءة معاملة الأطفال.وفى العمل الاخير الذى قدمه "جيل GILL"(١٩٧٥) يحاول أن يتابع انتقاداته وجدله مع الدراسات الأخرى ،حتى وصل إلى مجموعـــة مـــن الاســـتنتاجات المنطقية التى مفادها أن مجموعة المتطلبات التى يحتاجها الأطفـــال والتى يدفع بها المجتمع،هى فى حد ذاتها إساءة للمعاملة، فضلاً عن أن المجتمع

الذى يضع بذاته من المحاذير لمعاملة الأطفال دون النظر إلى مسائل المساواة الاجتماعية، هو أيضاً طرف فى تفعيل إساءة معاملة الأطفال. انه فى هذا الإطار يجب أن نقوم بتفعيل عمليات المساواة الاجتماعية وتقريب الفوارق الاجتماعية، حتى لا نزيد من وضع وحجم الأماكن التى تنتج عن هذه التفاوتات.

وعلــى الــرغم من وجاهة ماقدمه " جيل GILL "، إلا أن مثل هذه الرؤى لم تلق قــبولاً واضــحاً، خاصة وانها اغفلت الطرف والدروب التى من شانها أن تعدل من هذه الــتفاوتات. أن اعفــائهم من ذلك جعلهم لهم لم يقدموا اشياء ذات قيمة فى السياسات التى وضـــعت من اجل الارتقاء بالاطفال الفقراء فى السبعينات والثمانيات. انه منذ ذلك الحين وقــد عكس شبح إساءة معاملة الأطفال الاروقة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذى جعلهم يركزون بشكل فائق على اجراءات حماية الطفل والتى ادخلت فى اطارها ما يســمى بــرفع المســتويات المعيشة لهم وتامين اشباعاتهم الاجتماعية وزيادة التدعيمات المالية. أن المتامل فيما سبق يجعلنا نركن فقط إلى المسائل المادية وحسب، بل فى الوقت عيــنه يجعلــنا لا نراهن على المساهمات التى يمكن أن تقدمها النساء فى إطار ادوارهن الــتربوية. انه امن الاوان أن لا نخلع على العامل المادى كل شىء، فبرغم الدور الحيوى للعــامل المادى إلا أن دور الفاعل الاجتماعى يصبح من الأهمية بمكان، حيث دوره فى تفعــيل رؤيته وطالبته بزيادة حقوق الطفل. بمعنى آخر، انه حان الوقت لكى تلعب النساء – كفاعل اجتماعى – دوراً محورياً بجانب ادوارهن التربوية، وان يشكلن قوة لا يستهان بها فى المطالبة بزيادة حقوق الطفل.

وعلــى الرغم من وجود حركات نسوية تطالب بزيادة حقوق الطفل، إلا أن هناك من المعوقــات التى تقف فى وجه مثل هذه الحركات، ولعل ابرز هذه المعوقات سيادة السلطة البطركية فى مجتمعنا يتميز بسيادة السلطة البطركية وليست المطركية، الأمر الذى يشوه عملية التنظيم والتفاعل الاجتماعى. أن ارادات الرجال تعلو عن ارادات النساء، ذلك الذى يتضـــمن نوعاً من الاساءة إلى حقوق الأطفال بشكل عام والاساءة الجنسية بشكل خاص. وإذا ما اردنا توضيح ذلك بشكل جلى فان ذلك يستبان فى إساءة الرجال لمعاشرة ومعاملة النســاء، حيث نجد أن ضحايا الرجال غالباً ما تكون من النساء اللائى يخضعن طوعا أو كراهية لرغبة الرجال.

انه فى هذا الإطار يبرغ عملاً "روش RUSH " (١٩٨٠) ودمنيلى DOMINELLI (١٩٨٦) اللــذان اهــتمام بهــذه القضــية ولكن من وجهة النظر القانونية. فإنهما نقيض المــنظور البنائى الذى أشرنا إليه قبل قليل، فهما يريان انه تحليل التفكير النسائى يعكس صورة الوضع المتدنى للنساء، وتركيبهن الضعيف اجتماعية. ولكن بغض النظر عن هذا الــتحديد، فانهمــا يريان أن من خلال هذا التحليل قد وقفا على الأسباب الرئيسية لإساءة معاملــة الأطفــال.، تلك التى تتمثل فى السيطرة البطريركية، وانشغالهم لتحصيل مزايا اجتماعــيا وقانونية من قبل القائمين على الإدارة والسلطة من الجنس الذكرى. أن انشغال النساء بذلك جعلهن لا ينظرن بشكل واسع إلى قضايا الأطفال على قدر ما اهتموا بقضايا الصراع الجنسى والسيطرة والقوة وتحصيل الامتيازات.

وإذا كانـــت القضـــايا التى طرحناها قبل قليل من القضايا التى كانت خبيئه، أو اقل شهرة فى مجال إساءة معاملة الأطفال، إلا انها كانت تركز على جانب واحد – وليس كل الجوانـــب – مـــن جوانب إساءة معاملة الأطفال دون تحملها المسئولية. أن خلع مسئولية النســـاء عـــن مـــثلى هذه الاساءة جعل البعض ينظر إلى النساء باعتبارهن متساوين فى التورط مع الرجال فى هذا الشان. أن الاحصائية التى قام بها "جوردن "GORDON" (١٩٨٩) للوقوف على إساءة معاملة الأطفال فى امريكا منذ عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٦٠ اوضـــحت إلـــى أول مدى كانت الأعمال السابقة على الاستعمال تستند الظاهرى للمداخل التفســـيرية الـــتى كانـــت لا تلقى بالاً لوجهات النظر النسائية، حيث ركزت على الشكل الرســـمى فقـــط لإساءة معاملة الأطفال. أن ركون هذه الدراسات التى مثل هذه المداخل التفســـيرية جعلهـــا تعيد النظر فى عد واحصاء الأسباب التى تسيئ "معاملة الأطفال" لقد توصـــلت مثل هذه الدراسات إلى أن الرجال مثلهم مثل النساء يشاركون فى هذه الاساءة وان دلك يعود إلى الأسباب الاقتصادية والطبقية والجنسية والقانونية، تلك التى تلعب دوراً محورياً فى هذا الفعل.

وإذا كـــان الـــرجال والنساء يشتركون معاً فى الاساءة إلى الأطفال فلا يعنى ذلك أن القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المسيطرة لا تسال عن ذلك. أن الرجال والنساء يخضـــعون بحكـــم انتماءاتهم الاجتماعية لمجموعة من المعايير المجتمعية التى بفعلها يتم تاطـــير إســـاءة معاملة الأطفال، تلك التى تحتاج إلى مراجعة قوية حتى تضمن الرعاية الكاملة للاطفال، دون تعرضهم لاذى محدد. انه ينبغى أن ننظر إلى إساءة معاملة الأطفال كانعكاس لمسائل حياتية، لا باعتبارها امراض شخصية.

انـــنا لابد وان نعيد النظر فى الأمور الحياتية والاقتصادية التى تسعى إلى تكرس واقـــع طـــبقى محـــدد يســـأل دائماً عن الانعكاسات التربوية التى تصيب فى مقتل حقوق الأطفـــال فى الحياة السليمة. أن هذه المسالة هى التى حدت بالاستجابة والرد على إساءة معاملـــة الأطفال فى المملكة المتحدة. وفى هذا الصدد تم الاستغناء عن الصيغة المرضية الـــتى يتم بها تقديم التفسيرات الجاهزة التى ترجع ذلك إلى الأماكن الاجتماعية وغنى عن التبايـــن انـــه وفق التفسيرات الباثولوجية هذه، نجدهم دائماً، كانوا يركنون إلى النظريات الاجتماعـــية التى كانت تشخص الأماكن اما لادانة الافرا، أو ادانة المجتمعات التى تغفل عن قصد قضايا حقوق الأفراد. أن المتامل فى التفسيرات الاجتماعية يجدها قد اوغلت فى الـــبعد عـــن مسائل الطبقة أو محدودية الدخل أو دور الأباء فى ذلك. أن تهميش مثل هذه المسائل جعل كل التفسيرات التى قدمت فى هذا الشأن بعيدة تماما عن الواقع، أو قل انها كانت احادية وتتسم بالتسطيح. وبعدان قدمنا المناقشة السابقة يتبقى فى هذا الإطار أن نلقى الضـــوء فى الصفحات القادمة على تأثير هذه النظريات على ممارسة الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية الأطفال.

ثالثاً : الممارسة وحماية الأطفال :

أن كثـير ممـا قدمـناه قـبل قليل من وجهات نظر اجتماعية، ربما تبدو انها توجه مجموعـة مـن الوسائل لتحديد سياسة عامة وواضحة فى هذا الصدد. ولكم الأخصائيون الاجتماعـيون فـى مجـال إساءة معاملة الطفل ربما يتشابهون مع المتعاملين مع ضحايا السياسة سواء من الناحية النظرية أو المنهجية، وخاصة فى الركون إلى الجدل حول هذه القضـية وفـى هذا الصدد يبرز (ياسمين بيكفوردJASMINE BECKFORT طبعة ١٩٨٥) "وكيمـبرلى كارلـيل KIMBERLEY CARLILE " (جرين ويتش ١٩٨٧) اللذان دافعاً بقوة عن بعد الأخصائيين الاجتماعيين عن القاء المسئولة على الأباء فى مسالة حمايـة الأطفـال. انهمـا فـى ذلـك قدما اسانيدهما التى ركزت وحسب على النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتى من وجهة نظرهما تعد المسئولية عن هذا الفعل.

واسـتميحكم عـذرا انـنا سوف نترك هذه القضية لنعود إليها فى الخاتمة، حيث اننا سـوف نشـير إليها فى إطار الدراسات التجريبية التى تمت حولها، خاصة ونحن نتحدث عنها فى إطار ما سمى بدراسات "كليفلاند CLEVEAND ".

ويجدر أن نشير هنا إلى أن ثمة دراسات تجريبية – وان كانت قليلة – اضطلعت بها مهنة الخدمة الاجتماعية فى مجال إساءة معاملة الأطفال. ويمكننا أن نشير إلى بعضها خاصـة ما قام به "بارتون PARTON (١٩٨٥) ودنج وول DINGWALL (١٩٨٣) اللذان قدما بحثاً تجريبياً غير مؤسسياً، اهتما فيه بالقضايا المهنية الأساسية. ومن المهم أن هـذا البحـث ركز على التناقض المحورى فى أساليب الممارسة، وما يقدمه الأخصائيين الاجتماعيين من أساليب غير ديمقراطية تتماشى مع القمع أو ما يسمى بالفاشتية ذلك الذى جعل مجال إساءة معاملة الأطفال نوعاً من الهامشية. وفى ذلك يقول "بارتون" PARTON ".. انـنى سوف أوضح أن ممارسة الخدمة الاجتماعية مع الأطفال والعائلات قد اصبحت مـن الأشياء الدامغة خاصة فى تداخلها مع الممارسات القمعية أو التهديدات أو التى تلبس ثـوب العقوبات. أن الأخصائيين الاجتماعيين قد طوروا المهنة من خلال مفهوم العائلات المحرومة الذين لا يستطيعون أن يقوموا بتربية الأطفال تربية صحيحة دون وجود عامل خارجى تدعيمى من شانه أو يعمل على تقديم الرعاية الكاملة بكافة صورها.. ".(بارتون ١٩٨٥، ص ٢٠٧).

ويمكنـنا الإشـارة هنا إلى بحث آخر هام، قام به "دنج وول Dingwall فى أواخر السـبعينات، والذى من خلاله قد حصل على تاكيدات وانطباعات مختلفة إلى حد ما عن مهنة الخدمة الاجتماعية فى مجال إساءة معاملة الأطفال جسدياً. لقد خرج "دنج وول" من هذه الدراسة إلى أن المهن الأخرى متورطة فى هذا المجال، حيث انها تستخدم النظريات الـتى تفسـر ادعـاءات الاسـاءة بصورة سطحية وبسيطة، فضلا عن اغفالها عن قصد العوامـل البنائـية التى شيدت وساهمت فى طرح الممارسات المهنية بطريقة مؤسساتية تتماشى دوماً مع الاتجاه السائد من قبل الدولة.

أن مـثل هـذه الدراسات، والتى منها دراسة "بارتون parton ترى أن الأخصائيين مختصـين وحسـب بـالحد الادنـى للإساءة فى المعاملة، وهذه تمثل الاستجابة الحقيقية

والرسمية في الرد عليها. أن وجهة النظر هذه عن مهنة الأخصائيين الاجتماعيين قد اجيزت فى الاستفسارات العامة. أن التساؤلات التى قدمتها الدراسات – مثله مثل دراسة بيكفورد Beckford – كانت وحسب تركز على ضرورة توفير البيئة الامنة التى يترتب عليها التحديد القاطع للامراض العائلية أو حتى الفردية بصورة صحيحة.

ولايفوتنا فى هذا الصدد الإشارة إلى ما قمنا به من بحث حول إساءة معاملة الطفل والذى اقترحت فيه انه ينبغى أن نتعامل مع العائلات بطريقة رسمية، شريطة أن يتم ذلك (كوربى Corby ١٩٨٧) فى إطار عدم الخوف. انه يتعين على الأخصائيين الاجتماعيين أن يتعاملوا بجراة مع مسائل إساءة معاملة الطفل، وعن قرب أيضاً. انه ينبغى أن نقف على هذه المسالة من خلال دراسات الحالة، واقامة الكشوف الطبية التى عن طريقها يمكن الوقوف على طرق واليات وعلاقات الاساءة نفسها. وإذا كان ذلك كذلك فانه يتعين أيضاً على الأباء إلا يحتفظوا بالمعلومات التى تفيد فى هذا الشان، وذلك حتى يمكننا أن نقيم التفسيرات الصحيحة التى من شانها أن تربط المواضع والمواقع المؤسسية التى تفيد مسئوليتها الحقيقية. أن مثل ذلك يفيد فى تحديد الآليات الناجمة لوضع القواعد التى من شانها أن تحد من عملية الاساءة.

أن مجموعة الينبغات التى طرحناها قبل قليل سوف تساعد الأخصائيين الاجتماعيين بابعادهم عن مناخ الخوف الذى يحيط بعمل حماية الطفل، ذلك الذى تفاقم من خلال عدم خبر الأباء بالوضع الخطر الذى يعيش فيه الأطفال. انه أن الاوان أن يقوم بعض الأخصائيين باستخدام الافكار الفعالة والهامة التى من شانها أن تعمل على توضيح ما يحدث فى داخل الأسر. أو بمعنى آخر، انه لابد من تفعيل الافكار الاجتماعية والسيكولوجية لكى نقدم إطار تفسيرياً وشارحاً للضغوط التى تقع على الأباء وعلى الأطفال، فضلاً عن توضيح العوامل البنائية التى تساهم فى تفعيل هذه الضغوط.

وإذا كانت الأعمال السابقة قد اغفلت عن قصد العوامل البنائية التى تدخل بشكل دامغ فى تاصيل العوامل المسبة فى الاساءة للاطفال، فان أعمال "روتشدال Rochdale " قد نهج نهجاً مخالفاً، إذ انه تعانق مع افكار "كيمب kempe التى تتصل بشكل مباشر مع النظرية السببية لمرضى الأسر والاشخاص. أن هذه الافكار تباينت عن مثيلاتها التى تصدت لإساءة معاملة الأطفال، حيث نجدهم يركزون على الأباء، ولكن وفق مصطلح "علاجى" ويجدر أن نشير إلى أن هناك عناصر علاجية فردية، كما توجد حالات علاجية جمعية تتصل بالاسر. انهم فى ذلك يحاولون أن يجدوا ما هو مناسب للاسر، ذلك الذى يضمن استئنافهم لرعاية ابنائهم. أن الادعاء الأساسى للطريقة التى ينطلقون من خلالها لفهم الاساءة يتوقف بالأساس على فهم الظروف العائلية ومدى رفض أو قبول الأسر لعمليات العلاج، ومسئولية الأباء عن ذلك.

أن الطريقة التفسيرية المتكاملة التى استخدمت فى إطار المهن المختلفة التى تعاملت مع حالات الاساءة، خرجت بان الموظفين الذين يتعاملون مع الاساءة لم يفهموا دور الأباء فى ذلك، لذا نجد أن المنظورات الحديثة حاولت استخدام التقنيات الحديثة فى إطار الاسرة، تلك التى تتصل مباشرة بما يسمى "بمجموعات شبكة العمل ". أو بمعنى آخر انه

لابــد وان يــتم مجابة قضايا الاساءة فى ضوء التفسيرات المتكاملة حتى يمكننا أن نقدم الحلــول الــناجحة الــتى من شانها أن تعمل على الحد أو حتى انهاء ممارسات الاساءة للاطفال.

أن طريقة فريق روشدال Rochdale تعد أحد الامثلة القليلة التى نهلت من النظريات القــيادية فــى الــتكامل مع إساءة معاملة الأطفال. وبيد أن هذه الطريقة تعد من المناحى النظرية الواسعة الانتشار فى الوقت الحاضر، إلا انها لم تحظ بانتشار واسع فى التطبيق. أن الــذى يمكن الدفع به أن الادعاءات الأساسية والاستراتيجية فى هذا الصدد تعد الآلية الــتى من خلالها تم الكشف عن الأسباب والاستجابات الأساسية لإساءة معاملة الأطفال. وأحــرى بنا أن نسجل هنا إلى أن "روشدال " Rochdale فى تناوله لمسالة إساءة معاملة الأطفــال لم يهمل العوامل البنائية التى أشرنا إليها، بل العكس هو الصحيح، إذ انه بجانب تاكــيده علــى العوامــل البنائــية حاول التأكيد على الطريقة الباثولوجية للأفراد، وذلك باعتبارها من أكثر الأساليب الملائمة فى هذا الصدد (كوربى Corby ١٩٨٦).

ولا يفوتــنا ونحــن فى نهاية هذا الفصل أن نشير إلى مجموعة التقارير التى ركزت على الأشخاص وكذا الأسر التى تم مواجهتها من خلال إساءة معاملة الأطفال جسدياً. أن المــتامل فــى هذه التقارير يستطيع أن يخرج بـ ما ركزت على الحالات النفسية، خاصة فى احداث التغيير المنشود. لقد ركزوا فى ذلك على الاسر واوضاعها الاجتماعية، والتقليل مــن الضــغوط الاجتماعية التى تواجهها. أن الفلسفة الاجتماعية لدراسة الأسر والحد من عملــيات الاســاءة نجدهــا تركــز وحسب على الاخطار التى تواجهها فى إطار الفلسفة الاجتماعــية للــنظام الاجتماعي القائم، ناهيك عن تركيزهم على الادوار الاجتماعية التى تضطلع بها السلطة المحلية وعلى المهارات الابوية وطرق رعاية الطفل فى داخل الأسر. (براى Braye ١٩٨٧).

ومن المهم أن نشير أيضاً فى هذا الصدد إلى بحث آخر مخالف للاتجاه السابق. فاذا كان هناك من يركز على الاخطار التى تواجه الأسر سواء من الواقع القائم، أو من خلال الفلســفة الاجتماعــية للسلطة الاجتماعية، فان هناك من يدرس هذه الاخطار فى إطار ما يســمى بالاندمــاج الجنسي، ذلك الذى يخالف مشاكل حقيقية للاطفال خاصة فى البنيات الاجتماعية المتغيرة.

أن اهــتمام الخدمة الاجتماعية بالاساءة الجنسية حظى بامتداد واسع، وفى هذا الصدد يــبرز أمامــنا ما قام به فريق عمل مستشفى شارع اورماند العظيم، الذى ركز فيه بشكل واسع على السياق العام. أن تركيزهم البالغ على السياق العام القائم أوضح بشكل لا يقبل الجــدل الاخــتلالات الوظيفية التى يسال عنها ما يسمى بالامراض الاجتماعية، تلك التى تخلــق شــروط وحالات سوء المعاملة الجنسية. وفى النهاية يجدر القول أن التأكيد على الاخــتلالات الوظيفــية لســيت بجديد، إذ هى الطريقة القديمة التى توصلت بها البحوث الاجتماعــية الأخرى إلى تحديد السياقات الاجتماعية والعائلية التى تخلف وتخلق الحالات المرضية.

الخدمة الاجتماعية ورعاية المجتمع المحلى

وشبكة الرعاية غير الرسمية

ثمـــة تاكـــيدات بالغـــة فى السنوات القليلة الماضية على ضرورة الاهتمام بالمجتمع المحلـــى فى إطار غير رسمى، أو بالاحرى فى مجافاتها لسياسات الرعاية الرسمية التى تصـــممها وتنفذها الدولة. أو بمعنى آخر، تزخر الاورقة الأكاديمية والسياسية فى الوقت الحاضـــر بالترويج لمسالة على غاية من الأهمية، تلك التى تتعلق بشكل مباشر بواد دور الدولة وابطال مفعولها فى مضمار رعاية المجتمعات المحلية.

ويؤكـــد كلامنا هذا ما امدنا به "باتريك جينكن Patrick Jenkin وزير الدولة للشئون الاجتماعية، الذى عبر عن هذا بقولة :

"…. كنـــت انا وزملائى نتحاور، بل ونتجادل كثيراً حول أهمية الرعاية فى المجتمع المحلـــى. ولكن من الذى يضطلع بهذه المهمة. لقد كان بالامس القريب تلعب الدولة دوراً محورياً فى القيام بهذا الفعل، ولكن الآن بات عليها أن تتخلى عن مثل هذه الادوار، وان تخلعهـــا علـــى الاسرة والاصدقاء والجيران… وفى هذا الصدد حاولنا تقديم المشورة إلى اقسام الخدمة الاجتماعية لمحاولة إيجاد نوعاً من المشاركة من خلال الأفراد أو الجمعيات التطوعية وشبكات الرعاية غير الرسمية… "(سنكلير وتوماس Sinclair and Thomas ١٩٨٣).

وحيـــث أن الكلام السابق يعود إلى السنوات الثلاثة الأولى من عقد الثمانينات إلا انه عشية هذا التاريخ جاء تقرير "باركلى "، Barklay وتحديدا فى عام ١٩٨٢، الذى كان يعتبر نوعا من المراجعة لدور الاخصائى الاجتماعى. لقد تأتى هذا التقرير انه أن الاوان أن يتنـــبه الأخصـــائيين الاجتماعيـــن بضرورة تنمية قدرات القائمين على الرعاية غير الرســـمية، لكى يقدموا مساندة موضوعية لتنمية المجتمعات المحلية. انه بشكل آخر يركز علـــى ضرورة اعطاء قوة دفع كبرى لرعاية المجتمعات المحلية من قبل المتطوعين. انه وفـــق ما سبق، فان الفصل الراهن يهتم بعملية تسهيل مثل هذه التوجيهات بطريقة عملية، ولان تقرير "باركلى" كان مصمما لكى يكون وثيقة شبه رسمية لتطوير العمل الاجتماعى فـــى التسعينات، فان قراءة الافكار التى تضمنها التقرير سوف يجعلنا نحدد الآلية السليمة الـــتى يمكـــن من خلالها أن نطبق هذه الاهتمام بشكل موضوعى. ويتبقى الإشارة هنا أن عرضنا أو قراءتنا لمثل هذه الافكار لا يعنى اننا ناخذ موقفاً ناقداً منه، وإنما سوف نتعامل مـــع هـــذه الافكـــار لكى نلقى الضوء على الإشكاليات التى تعثر من سبيل الأخصـائيين الاجتماعيـــن والمتخصصين الآخرين وتحد من مبادراتهم لحلها فى إطار رعاية وخدمة المجتمع المحلى. اننا نتعامل مع تقرير "باركلى" باعتباره وثيقة شبه رسمية تعكس كوكبه

مـــن الافكـــار الســـائدة والحالية التى من شأنها أن تدفع بقوة عملية المشاركة من جانب المجتمع فى عمليات الرعاية المحلية.

أولاً : تقرير "باركلى" :

يركز معظم تقرير "باركلى" على ضرورة تجسيد جهود المهنيين فى إطار الخدمة الاجتماعـية وحـتى الأطـروحات، لتشـجيع ودفع صور العمل الاجتماعى المختلفة فى المجـتمع المحلـى، بمـا يحقق الاستفادة من الرعاية غير الرسمية فى المناطق المحلية. ويجدر أن نشير إلى أن هذا التقرير الذى بصدد التعرض له، لم يكن شيئا مستحدثا، أو أن افكاره لم تكن شيئاً جديداً لطرح مسألة الرعاية غير الرسمية، حيث أن هذا الموقف العام اصبح نوعاً من الايديولوجية الجديدة التى تبنتها كل البيوت المالية العالمية ومعظم الدول الراسـمالية. أن افراغ هذه الايديولوجية الجديدة، يد الدولة من كل شىء، جعلت الدعاوى الايديولوجـية تؤكـد دور الرعاية غير الرسمية فى النهوض بالمجتمعات المحلية. ووفقاً لذلك، فان التقرير الراهن يؤكد على قضيتين محوريتين هما :

أولاً : انه وفق الايديولوجية الجديدة التى تبنتها معظم الاقطار فى كل اصقاع العالم، وبمـنطق العولمـة، فـان نسبه غير كبيرة من أمور الرعاية تقدمها الدولة ،وان الجزء المتعاظم فيها يتم بعيداً عن يد الدولة، وذلك هو ما نطلق عليه "شبكة الرعاية غير الرسمية القائمة فى المجتمعات المحلية.

ثانياً : فى الامس القريب كانت الدولة تضطلع بالقيام بتقديم مثل هذه الرعاية، ونظراً للتضخم الحادث فى ميزانيات الدول وتعديل سياستها ونهجها لسياسات السوق، فانه نتيجة لهـذه الظروف ن فان الدولة تخلت عن هذه المسالة – قسراً – واوضعتها فى يد القائمين علـى الـرعاية غير الرسمية. وإذا كان هذا هو الواقع الذى ادى إلى التحول، فان هناك دعـاوى غـير مسـئولة ترى أن نقصاً من الموارد اللازمة، وبسبب العناصر الوجدانية والمؤثرة للقائمين على الرعاية غير الرسمية فان الآخرين سوف يلعبون دوراً جوهرياً فى النهوض بمسائل رعاية المجتمعات المحلية.

وعلـى هدى الطرح السابق، فان التقرير يرى أن العمل الاجتماعى ينبغى أن ينطلق مـن خـلال العمـل غـير الرسمى الذى يتمثل فى الجيرة والاصدقاء والمتطوعين من العائلات. أن العمل غير الرسمى بالصورة التى اوضحناها تصبح طريقة أكثر موضوعية فـى تقديم الرعاية، ناهيك عن قدرتهم على جذب الناس الذين هم فى اشد الحاجة إلى هذه الـرعاية. أو بمعنى آخر أن تقرير "باركلى" parclay يرى أن افضل استراتيجية للعمل الاجـتماعى يمكـن أن نطـبقها اليوم وفى الايام المستقبلية القائمة، إنما تقوم على تفعيل شبكات المتطوعين غير الرسميين وتطوير قدراتهم على أمور الرعاية.

وعلـى الـرغم مـن أن تقريـر "باركلى" يقر باهمية العمل غير الرسمى فى مجال الـرعاية، إلا انـه قـد اتقن تحديد الطريقة المثالية التى من خلالها يتم عمل الخدمة فى المجتمعات المحلية، انه وحسب حدد السياسة ولكنه اغفل تماماً الآلية التى من خلالها يمكن أن نطـبق فيها هذه السياسة. أن عدم تحديده لهذه الآليات، جعل التقرير يخضعها وفقا لما

تقتضيه الظروف. أن ما سبق لا يعنى أن تقرير باركلى قد اغفل تماما الآليات التى يمكن مـــن خلالهـــا أن تطـــبق محاور العمل غير الرسمى فى الرعاية المحلية، وإنما فى أحد الفصـــول الـــذى حمل عدوان : ما هو العمل الاجتماعى فى المجتمعات المحلية ؟، نجده يخلـــع على الأخصائيين الاجتماعيين ضرورة توسيع رؤاهم، وتركيزهم على التنظيمات الأســـرية باعتـــبارها من أهم الوحدات التى تدخل فى شبكة العمل الاجتماعى. أن شبكة العمـــل الاجـــتماعى وفقاً لما جاء به التقرير تعتبر من الأمور الهامة لخدمة العملاء، تلك الـــتى بالاعـــتراض بنتائج إيجابية وفعلية فى إطار الواقع المحلى. وحيث أن ذلك يكتنفه كثيراً من الغموض، إلا أن المتامل بين السطور يجد أن التقرير يحاول أن يجد إليه جديدة تمامـــاً، إذ يحاول أن ينصب الأخصائيين الاجتماعيين كمسئولين أو رؤساء لشبكات العمل الاجـــتماعى، ولكن شريطة أن يقدموا المساعدة والتشجيع فقط، وليس تولى مسئولية إدارة الشبكات الاجتماعية.

أن ما قدمه تقرير "باركلى " من اطروحات متطورة، وليست جديدة، جعل سهام النقد تترى عليه. وفى هذا الصدد يبرز لنا ما قدمه" بينكر" فى تقريره فى عام ١٩٨٢، الذى من خلاله يرى أن ما قدم عليه تقرير " باركلى" من تطوير، سوف يخلف كوكبه من الكوارث الاخلاقـــية والتنظيمـــية والمهنية، ناهيك عن أن هذا التحول فى اسلوب الممارسة سوف يفضـــى فـــى نهاية الأمر لا إلى تقييم الوضع العام من اجل تطوير شبكات الرعاية غير الرســـمية، بقـــدر ما سوف يسعى التحول فى الاسلوب وحسب. أن اغفال التقرير لعملية تنظيم الخدمة الاجتماعية فى ممارسة الرعاية المحلية، سوف يجعلنا نهمل الآلية التى بها يـــتم تطويـــر وتنظيم مؤسسات الخدمة الاجتماعية، فى الوقت الذى نهتم وحسب بالتغيير الشكلى والمحدود فى طريقة تقديم الخدمة، تلك التى سوف تكون ضرباً من العشوائية.

ثانياً : شبكات العمل الاجتماعى ورعاية المجتمع المحلى :

وفقـــاً للتعريف الشكلى واللفظى لشبكات العمل الاجتماعى الذى قدمناه قبل قليل، يمكنـــنا ملاحظـــة أن صـــور الرعاية فى المجتمع المحلى بالاعتراض معرفة من خلال المفاهـــيم القيميه للمجتمع المحلى. وحيث أن مفهوم المجتمع المحلى هو مفهوم محل جدل وتعارض فى إطار علم الاجتماع، فاننا يمكننا أن نلمح انه يتأسس هنا على عملية الارتباط والمشـــاركة الاجتماعية، والعلاقات الأولية. ولكن إذ ما نظرنا بعمق إلى مدى سيادة هذا التعريف بين المتعاملين معه، أو حتى تطبيقه على معظم المجتمعات نجد أن ثمة تعارضاً واســـعاً ســـواء بيـــن المنقولين به، أو حتى فى الواقع الوجودى للمجتمعات الانسانية. أن الغموض الذى يكتنف تعريف المجتمع المحلى سواء من حيث الوصف أو التطبيق، يجعل منه اداه غير كاملة فى التحليل الاجتماعى. وإذا كان ذلك كذلك، فانه يتوجب علينا هنا أن نســـتبدل هـــذا المفهـــوم باخـــر، ذلك الذى يستند باالاساس على فهم العلاقة بين الفاعلين الاجتماعيين كحلقة وصل فى إطار الشبكات الاجتماعية.

أن المفهـــوم الجديـــد الـــذى يستند على العلاقات الاجتماعية فى داخل الشبكات الاجتماعـــية، سوف يجعلنا نتغلب على مسائل الجغرافيا والحدودالتى تجعل من العلاقات

الاجتماعية فى داخل مجتمع معين لا يختلف أو لا يتباين إذا ما نظرنا إليه فى مجتمع آخر اننا هنا نحاول أن نكسر الحواجز الجغرافية بين المجتمعات الانسانية، وذلك بحسبانها سوف تعلى من شان التواصل بين المجتمعات المحلية، وتفيد فى تحليل نتائج السلوك الاجتماعى بشكل متصل أو مترابط وأحرى بنا أن نسجل هنا أن هذا المفهوم ليس جديداً تماماً، إذ يعود استخدامه إلى عام ١٩٥٧، حين قدمه "بوتس" Boots لكى يضرب بعنف الحواجز الجغرافيا التى تقف عائقاً امام تحليل السلوك الإنسانى كشكل متصل لا منفصل.

وإذا كان مفهوم العلاقات الاجتماعية فى داخل الشبكات الاجتماعية، يحاول أن يستغنى عن مفهوم المجتمع المحلى، فإننا هنا لابد وان نشهد أن المفهوم الآخر لم يواريه التراب تماماً، إذ أن هناك جمعا من المفكرين والعلماء لا يرضون بديلا عنه، لذا نجد أن طرح مفهوم العلاقات الاجتماعية فى إطار الشبكات الاجتماعية قد جيش المفكرين لضربة فى مقتل. ولعل ابرز الانتقادات التى وجهت إليه، أن هذا المفهوم لم يكتمل نضوجه حتى يمكن الاستغناء أو تبديله بمفهوم المجمع المحلى، كما أن استخداماته – نتيجة نقصة – لم تشهد اتساعاً ملحوظاً.

وبغض النظر عن هذه الانتقادات، فان تقرير "باركلى"Barclay يقدم تصويراً مقبولاً له، إذ يعتبر أن المجتمعات المحلية ما هى إلا شبكات محلية ذات علاقات رسمية وغير رسمية، تستطيع تفعيل الاستجابات الفردية أو الجمعية معاً فى وقت الحاجه. أن المتامل فى تعريف المجتمع المتعارف عليه، وكذلك مفهوم الشبكات الاجتماعية لا يجد تعارضا واضحا بينها، فكلاهما يركز على الوضع الجغرافى وعلى تفعيل دور الأشخاص والعلاقات بينهم.

ويجدر أن نشير هنا إلى أن مفهوم الشبكات كما جاء فى تقرير "باركلى" Barclay، إنما يشير إلى مجموعة الاتصالات الأولية بين الناس. بمعنى أن الشبكة لا تعنى شبكة بالمعنى الحقيقى للكلمه، وإنما تعنى حلقات الوصل بين الناس. فاذا ما دققنا فى المعنى الحقيقى لكلمة شبكة، فاننا نجد انفسنا امام تواصلاً فى العلاقات غير الرسمية، وهذا ما لا نجده حينما نعرف المجتمع المحلى بأنه المجتمع الذى تنساب فيه العلاقات الرسمية وغير الرسمية معاً. أن الشبكة تبعاً لهذا المفهوم ما هى إلا حلقات الاتصال التى تتواجد بين الناس، إذ تكون فيها مفهوم الرابطة الآلية اما أن تسهل أن تعوق الرعاية غير الرسمية. انه وفق هذا التعريف الذى قدمناه، تصبح الشبكة لدى تقرير "باركلى Barclay اقل غموضاً من تعريف المجتمع المحلى – بقدر ما تحمله من غموض أيضاً – ذلك المفهوم الذى يمسى غير قادرا على تبيان العلاقات غير الرسمية.

وعلى الرغم من الغموض والتضليل الذى يحمله مفهوم الشبكة، إلا أنه يتناسب مع الخبرة اليومية، لذا نجد أن تصوير الشبكات للعلاقات غير الرسمية يصبح امراً مضللا ويقدم صوره مشوهه للحقيقة التى نود أن نسجلها ويمكننا أن نستدل على ذلك من بعض الفقرات التى أوردها تقرير "باركلى" Barclay خاصة فى الفقرة الثامنة عشر التى ترى :

"... إن معظم مواد الرعاية الاجتماعية التى تقدم، إنما تأتى ليس من خلال مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وإنمامن خلال مجموعة الأفراد المتطوعين الذين ينضمون إلى شبكات

غير رسمية فى داخل مجتمعاتهم المحلية... إن نسبة كبيرة من الذين يتلقون الخدمة أو الرعاية، إنما يتلقونها من خلال أحد الأشخاص الذى ينتسب إليهم بصلة قرابة".

ويضيف التقرير بعد ذلك :

".... إننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتم التفاهم بين من يقدم الرعاية الاجتماعية على اساس رسمى، وبين شبكات الرعاية الاجتماعية غير الرسمية. أو بمعنى آخر، أن يتم توثيق العلاقة بين الأطر الرسمية وغير الرسمية فى إطار تقديم الرعاية الاجتماعية... كما أن الأخصائيين الاجتماعيين فى حاجة إلى عون غير رسمى حتى تتم تنمية عملية المشاركة... ولعل فى هذا الصدد يبرز التعاون البناء بين المؤسسات التطوعية وشبكات الرعاية المحلية، ومقدمى الرعاية الرسمية. إن تضافر مثل هذه الجهود من شانه أن يقوى العمل الاجتماعى... "

أن المدقق فى بعض الأفكار التى جاءت فى تقرير باركلى، Barclay ربما يعارض مفهوم شبكة الرعاية، ذلك المفهوم الذى يأتى بصورة غامضة أو مختزله. فعلى الرغم من إتيانها بصورة مختصرة، وليس بصورة تحليلية، إلا انها جاءت بهدف تكوين صورة ذهنية للاهتمام المحلى لمن لهم الحق والأولى بالرعاية. إن ما ينطبق على مفهوم شبكة الرعاية غير الرسمية، ينطبق هو الأخر على مفهوم المجتمع المحلى، ذلك الذى يتضمن فى محتواه ضرورة تعامل الجهود الرسمية وغير الرسمية معا.

ثالثاً : تضامن المجتمع المحلى التقليدى :

بداءة يمكن الزعم بان تناول رعاية المجتمع المحلى كما جاء فى تقرير "باركلى" Barclay يتضمن نوعاً من الرومانسية. أن ذلك يتضح بشكل جلى فى طرحه لضرورة قيام الشبكات المحلية بتقديم كل أمور الرعاية بطريقة غامضة تتحدد وفق ظروف المجتمع الحضرى التقليدى الذى ساد فترة الخمسينات والستينات، وقت أن كانت تسود مثل هذه المجتمعات علاقات أولية أو ما يسمى بعلاقات الوجه للوجه. وفى هذا الصدد يرى التقرير إنه فى ظروف إعاشة الطبقة العاملة كانت هذه الطبقة تعيش فى جد من العلاقات الأولية، إذ كان الكل يعرف الكل، أو حتى الفرد يعرف الكل. ففى مثل هذا الواقع نجد هذه المناطق تعيش حسب تعريف "بوتس" Botts فى إطار الشبكات المحلية حيث أن أفراح وأطراح مثل هذه العائلات كانت تتم وفق المشاركة، إذ كانت المساعدة والمساندة تتم عن طريق غير الرسميين.

وحيث أن التحولات التى خبرتها المجتمعات المحلية، قد غيرت من هذه الطبيعة، فإن تقرير "باركلى" Barclay يشدد على ضرورة إعادة إنتاج مثل هذه العلاقات والظروف والقيم التى كانت تدعم بل وتقوى مسائل المشاركة وفقاً لعلاقاتها الأولية. وإذا كانت الرعاية فى مثل هذه الأماكن كانت تقدم من قبل غير الرسميين، فإن تقرير باركلى" Barclay يرى ضرورة أن يتم التنسيق بين الرسميين وغير الرسميين. أنه فى ظروف المجتمع الحضرى المعاصر، فنحن فى حاجة إلى التنسيق بين الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين الآخرين.

إن المطلع على وجهه النظر السابقة يجدها تنحرف عن الصواب نتيجة لسببين، الأول : كما يقول "فيليب ابرام" Philip Abrams أن الظروف الاجتماعية التى أدت إلى تطوير وامتداد الشبكات المحلية قد اختفت، وان عدم وجودها لا يجب أن نتحسر عليها أو نقف عندها كثيراً. ففى الأساس نجد أن هذه الأحياء كانت فى حالة اجتماعية واقتصادية مترديه، وان تحركها نحو الأفضل كان وئيدا، بسبب موجات الهجرة والخروج إلى المدن السكنية الجديدة. وسيادة الفقر وانعدام الأمان، وتدنى مستويات الأجور والمعيشة، وتردى الإسكان، وسيادة الاعتماد المشترك الناتج عن النقص فى الموارد.

وإذا كان ما سبق يمثل أهم الأسباب التى تقف معاندة من إتمام عملية المشاركة بشكل عام، اذن فإن عمليات التكامل فى مثل هذه المسائل يكون ضرباً من الخيال، ومن ثم تصبح تطوير شبكات الرعاية غير الرسمية وهما محضا. وإذا ما حاولنا تقصى مسائل التعامل والتعاون، فإننا لا نجد صوراً لها اللهم إلا فى المساعدة فى أعمال الغسيل والطهى وفى تنظيم الاروقة أو الأماكن المشتركة، تلك التى كانت تضمن نوعاً من المعرفة الوثيقة بين الناس والتى تقوم على التبادل المحسوب بدقة. وبيد أن التكامل والتعاون المادى أمراً محسوباً بدقة فى المجتمعات المحلية بسبب المواقف الإقتصادية والاجتماعية، فإن التكامل المعرفى هو الآخر لا يخرج عن هذا التصور أيضاً. ففى المناطق المحلية التى تتسم بالاستقرار نجد أن التكامل المعرفى فيها يتم عادة من خلال شبكات النميمة، التى كانت فى غير حاجة إلى آلية خاصة بها، إذا أن ذلك يمثل أهم سمه تميز المناطق المحلية. وحرى بنا أن نوضح أنه على الرغم من التحولات التى شهدتها هذه المجتمعات، ومع إعادة توطن الفقراء فى الأحياء التى تقام على هامش المدن، فأن هذه السمات ظلت هى هى دون أى تغير، فضلاً عن أن المشاركة والتعاون والتكامل ظل كما هو أيضاً كما كان قائما منذ نحو ثلاثين عاماً خلت. إن سكنى العشوائيات، برغم تغير شكل وطبيعة الجغرافيا، إلا انها لم تسمح بظروف جديدة فى المشاركة، إذ ظل الأمر كما كان سائدا من قبل. إن الناس بوجه عام لم يعدوا محبوسين فى سياج محلياتهم، وباتوا غير معتمدين على جيرانهم كما كان عليه الحال فى الماضى.

إنه مع تزايد معدلات المرأة فى الخروج إلى العمل، لم تعد المرأة تتواجد بمسكنها كما كان يحدث من قبل. أنه مع ارتفاع معدلات النساء العاملات، نجدها لم تعد حبيسة جدران منزلها، بل انها راحت تغدو وراء العمل والكسب. وفى إطار تضاعف أعداد النساء العاملات فقد كتب براون وهادلى" Braown and Hadley أنه فى ظل هذا الموقف، فهناك العديد من عملاء الخدمة الاجتماعية ظلوا مقيدين بالحدود الجغرافية، حيث نجد أن العديد من النساء والأطفال وكبار السن قد ارتبطوا بواقعهم المحلى، ولكن فى ظروف باتت جد مختلفة عن الظروف التى كانت سائدة منذ جيلين أو ثلاثة أجيال. وإذا كان "براون وهادلى" Braown and Hadley قد أكدا على ارتباط السكان بواقعهم المحلى برغم تغير الظروف، إلا أن "هولمز" Holmes يرى انه فى ظل التحولات التى طرأت على جغرافيا الموقع والموضع، أى المكان لهؤلاء السكان، فإن هذه الظروف سوف تفرض ضرورة استبدال الأماكن غير الجيدة بأخرى مناسبة. ومع تغير الظروف المادية

نجد أن تحسين المستويات المعيشية قد أثرت على اختيارات السكن والمكان، ومن ثم على طرق وآليات المشاركة والتعاون بين السكان.

إنه وفق هذا التغيير يكون أساس ومفهوم التضامن قد طرأ عليه تغيراً واضحاً، أو قل أنه افرغ من مضمونه التقليدى، ذلك المضمون الذى ارتكزت عليه الدراسات التقليدية. إن إعادة إنتاج المفهوم التقليدى للتضامن يصبح أمراً من الصعوبة بمكان حتى لو تضافرت جهود الأخصائيين مع جهود شبكة الرعاية غير الرسمية.

ثانيا: أن وجهه النظر التى ترى أن الطبقة العاملة الحضرية التى تسكن أطراف المدن يسودها نوعاً من التضامن حتى مع إنتقالها من الأماكن التقليدية السيئة التى كانوا يقطنونها، تعد وجهه نظر خاطئة، لأنها لا تمثل الطبيعة الحقيقة للعلاقات الاجتماعية (الشخصية) القائمة فى هذه الأماكن، إذا ليس هناك من يذهب بأن أى فرد فى مثل هذه المجتمعات المحلية يستطيع أن يلم بأخبار الآخرين كليه، أو أنه فى ذلك يكون على دراية كاملة بما يحدث لدى أى فرد مثلما كان حادث فى المفهوم التقليدى لعلاقات الوجه للوجه أو العلاقات الأولية. إن العكس هو الصحيح فى إطار المجتمعات الجديدة إذ يصعب على الفرد أن يكون على علم حتى بأخبار أقاربه، لأنه فى ذلك الوضع تكون العلاقات الحميمة بين الأفراد قد انتهت إلى الأبد، وإن كان فهى تخلق وحسب جواً من الألفة. أن ما ساد بالأمس لا ينطبق على ما هو جار اليوم. إن المدقق فى التقارير التى خرجت بها الدراسات السابقة يستطيع أن يستدل على أن الناس يتباينون عن بعضهم، إلا إذا كانوا أقارب أو يدخلون فى إطار مفهوم العشيرة.

ويجدر أن نشير إلى أن الألفة بين اعضاء الاسرة بمفهومها الواسع تبدو أقل كثراً بين الغرباء، حتى لو كان القريب يعرف عنك الكثير، خاصة عن طريق ما يسمى بالنميمة المحلية. إن العلاقة بين الناس هنا لا تتعدى الدردشة، وتبادل الود وليس الصداقة الحميمة. إذ أنهم أناس يشاركون وحسب المشاعر والاهتمامات والمشاكل. إن الدراسات التى أقيمت حول علاقات الناس ببعضهم البعض فى المجتمعات المحلية الحديثة باعتبارهم غرباء، تشير إلى أن هؤلاء الغرباء نادراً ما يتزاورون فى المنازل، إذ تكون علاقاتهم عامه وفى خارج إطار المنازل، أى فى إطار المواقع المفتوحة مثل عتبة المنزل أو الشارع أو المقهى أو فى المحلات التجارية. أما المنزل فى مثل هذه المجتمعات المحلية، فإنه يخصص للأسرة بأعتباره ساحة خاصة ويمثل حصناً منيعاً يحمى الأفراد من عيون النميمة المحلية، وهو ما يعكس تعارضاً مع ما هو سائد فى المجتمعات المحلية التقليدية.

وبيد أن هذه الخصيصة تخص المجتمعات المحلية، فإن ذلك لا ينطبق على كل الفئات الاجتماعية القائمة فيها. فعلى سبيل المثال، منذ أواخر القرن التاسع عشر كانت الطبقة الوسطى تفرض حظراً منيعاً على أمور المنازل. إذكانت الأمور الشخصية والعائلية محاطة بسياج من المحرمات. أن القواعد الأخلاقية التى فرضتها طبيعة هذه الطبقات باعتبارها المخزون الأخلاقى فرض العديد من القواعد والاجراءات التى تحرم عملية التداخل الاجتماعى على الغرباء، الأمر الذى جعل ما ينسحب على طبيعة الألفة بين الغرباء والطبقة الدنيا، ينسحب بالضرورة على علاقاتهم – أى الغرباء – بالطبقة

المتوسطة. وإذا كانت هناك تدابير وقائية تفرض ذاتها على أمور واسرار الأسر، فإن هذا الأمر لا ينطبق بالضرورة على أفراد الأسر أو الاقارب الذين يتداخلون معا فى نسيج واحد. فبينما أن افراد الأسر شكلوا نوعاً من المجتمع الأخلاقى الذين دائماً ما يثق فيهم، فإن الغرباء كان لهم نوعاً أخر من الولاء، مما فرض عليهم نوعاً خاصاً من العلاقات التى كانت دائماً ما يسيطر عليها بحرص تام. إن المتأمل فى طبيعة العلاقات الاجتماعية **بين الغرباء والأسر فى إطار المجتمعات المحلية يستطيع أن يستدل على ما يلى :**

أولاً : تنمية العلاقات الاجتماعية داخل حدود مرموقة سلفاً بوضوح، بحيث لا تشمل الزيارات المنزلية.

ثانيا : الإبقاء على المسافات الحدودية والجغرافية – بهدف الحفاظ على الود، دون الاقتراب اللصيق كما هو واضح فى معظم علاقات الجوار.

إن ما سبق يجعلنا نذهب إلى عدم وجود دليل دامغ لتأييد الفكرة التى مؤداها، أن الغرباء يمكنهم أن يلعبون دوراً رئيسياً فى الرعاية غير الرسمية، وان هذا الدور إن يتضح فى الأزمات، إلا أنه ليس دائماً. إن ذلك يجعلنا نرى أن العلاقات الحميمة والرعاية الموضوعية لا تأتى من خلال الغرباء، وإنما تأتى من خلال الالتزام العائلى وصلات القربى.

رابعا: محتوى العلاقات الاجتماعية :

مما تقدم يمكننا أن نستنتج الخطل النظرى والامبريقى الذى يذهب إلى أن الشبكات الاجتماعية تعدو حقاً متجانسة، وأن العلاقات الفردية التى تتكون منها تصبح قادرة على الحركة للمساعدة فى وقت الحاجة. إن هذا الميل يتناول كل الحلقات الموجودة فى الشبكة على انها متكافئة وشائعة ومفهومه، وتعتمد بشكل أساسى على أن الخيوط فى هذه الشبكة تتشابه مادياً. ولكن يجد أن نشير هنا إلى أن هذا الموقف عند أى تحليل اجتماعى يمثل مشكله إذ تفشل الشبكة فى تولد تفسيرات مناسبة لظاهرة اجتماعية معينة، لأن هذا إلى حد ما ينتج عن ميل معظم الدراسات لتجاهل المحتوى، وافتراضها عند تحليلها لكيان الشبكة أن هناك تكافؤ بين المحتويات.

بالمثل أنه عند خلق استراتيجيات مناسبة لتبنى الرعاية غير الرسمية، فإنه من الضرورى أن نتفهم التنظيم والمحتوى لأنواع مختلفة من العلاقات، إذ أنه فى مثل هذه الحالة نكون قادرين على تقويم أشكال محددة للمساعدة غير الرسمية. ومن الناحية العملية، فإن كل فرد من الأخصائيين الاجتماعيين الذين يحاولون تنمية شبكات المساعدة غير الرسمية لمجموعه من العملاء، فإنهم غالباً ما يطلقون الإحكام التى تأتى وفقا لجهودهم لمفاهيم غير صحيحه بشأن طبيعة والتزامات العلاقات الاجتماعية. وإذا كان ما سبق هو الحادث على الصعيد الاجتماعى، فإنه أيضاً ما يخالف ما هو قائم على صعيد السياسة، إذ نجد أن ثمة اعترافاً ضئيلاً نتيجة لاختلاف القوة، وتباين العلاقات لتقديم رعاية موضوعية وناجحة فى تحقيق التساند الاجتماعى. وأحرى بنا أن نوضح هنا، أنه إذا كنا فى صدد إقامة أى علاقة، فإن الأفراد غالبا ما يحافظون عليها لتحقيق قدراً من الاندماج فى شبكة

الرعاية غير الرسمية. ويحق لنا فى هذا الصدد أن نقول ونحن فى خاتمة هذا الجزء أن الوضع ليس بهذه البساطة فى العلاقات الاجتماعية المعقدة، وذلك ما سوف نوضحه فى الدراسات التى حاولت أن تتصدى للعلاقات الاجتماعية العادية، ومحتوى العلاقات غير الرسمية المختلفة، وكذا فى روابط الصداقة والجوار التى تشير دائماً إلى انها ليست كافية لتقديم الرعاية التى نتخيلها.

خامساً : الجيرة أو رابطة الجوار :

أن ولوج الجيرة أو ربطه الجوار فى شبكات الرعاية غير الرسمية تعد أحد الاستراتيجيات الواضحة فى تقديم الرعاية الاجتماعية. وبيد أن الدراسات والبحوث الامبريقية المتصلة بالجيرة فى المجتمعات المحلية تشير إلى أن ذلك نادراً ما يحدث من الناحية العملية، خاصة إذا ما استثنينا الأقارب الذين يتصادف إقامتهم فى الجوار. فإن الصورة السائدة لعلاقات الجيرة فى المجتمع المعاصر لا تشمل عنصر الرعاية، وإنما يمكن إعتبارها صداقة عن بعد، أى أن معظم الناس يهدفون دون النجاح فى كل الأحوال إلى الابقاء على علاقات الود مع الناس الذين يعيشون بالقرب منهم، ولكن فى الوقت عينه لا يسعون إلى الاختلاط بهم بطريقة وشيجه، إذ أن هناك احتمالاً كبيراً للمضايقة والصراع فيما بينهم. بالمثل فإن معظم الناس يقدرون قيمة الخصوصية وينبذون تدخل الجيران فى شئون حياتهم وتقييد حرية حركتهم وحياتهم. إن الذى ينادى به فى هذا الإطار هو تبادل الاحترام ووضع مسافة بين الجيران، والتدريب على السيطرة على مثل هذا السلوك، ذلك الذى ينفى وجود توترا فى العلاقات.

إنه فى إطار هذا النمط من أنماط الحياة اليومية ينتج كثيراً من ألوان التعاون النشط بين جيران معينين، ذلك الذى يتوضح فى تعاونهم فى أمور بسيطة مثل حمل بعض النفايات أو المشتريات، أو السماح بقيام بعض الأفراد بإصلاح بعض الأشياء فى داخل المنزل، أو حراسة المسكن أثناء غياب افراده أو المعاونة فى رى نباتات الزينة أثناء قضاء الإجازات... إلخ. ولما كانت مثل هذه الخدمات من النوع البسيط ،فمن السهل تبادلها شريطه عدم التدخل العميق وغير المريح فى حياة الآخرين، أو عدم تدشين ارتباط اجتماعى قوى يؤدى إلى التواصل الاجتماعى وقيام الروابط الاجتماعية.

على أيه حال، وباستثناء هذه القلة الذين يصبحون أصدقاء فإن جوهر الجيرة الجيدة يكمن فى الإبقاء على التوتر بين التعاون والخصوصية، والمساعدة وعدم التدخل فى شئون الغير، وبين الصداقة والإبقاء على مساحة من الخصوصية. فإن التنظيم السائد للجيرة لا يبدو مناسبا لتقديم نوع من التأييد لنماذج شبكات الرعاية غير الرسمية. إن الرعاية المستقرة ليست امتداد العلاقات الجيرة، وإنما هى نوعاً من كسر الخط الروتينى الذى يمكن أن يخلق اعتماداً اكبر وتقليلاً للخصوصية، وبالطبع اعترافاً عاماً بمشاكل الأفراد الخاصة. إنه عندما يرغب الأفراد فى الدخول فى علاقات خاصة مع الأفراد خاصة حينما يرغبون فى تقديم المساعدة للجيران، فإنه من الناحية العملية نادرا ما يحدث ذلك، علاوة أن مسألة الوضع الاجتماعى غالباً ما يضع نمطاً لتفاعل الجيرة. إن ذلك هو

ما أوضحه "بينكر" pinker، حينما اقترح أن جزء من عملاء الخدمة الاجتماعية سوف ينظر إليهم على انهم غير محترمين من جانب جيرانهم، ويصبحوا موصومين بدلاً من اعتبارهم جديرين بالمساعدة. إن مثل هذه الأشياء سوف تجعل كل فرد غير مستعد لتلقى المساعدة من جاره، إلا إذا كان هناك أساس للتضامن يتفوق فى تعبيراته على مفهوم الجيرة. والواقع أن ذلك لا ينسحب على كل المساعدات، إذ يخرج من حساباتها مسائل الخدمات الخاصة التى تقدم لكبار السن الذين لا يستطيعون الاضطلاع بكل الأعمال، ويقبلون بتقديم مساعدات الآخرين لهم.

إن مثل ذلك يعد هنا صوراً من الرعاية الشخصية، تلك التى تسبب مشاكل عديدة حيث أنها تحتوى على درجه من التدخل فى الحياة الشخصية التى تقع خارج القواعد الطبيعية أو المعتادة لعلاقات الجوار. إن مثل هذه المساعدة التى تقدم تكون بين الناس الذين تتوثق بينهم علاقات الجيرة بطريقة محدودة. ويجدر أن نشير هنا إلى أنه كلما ازدادت المساعدة غير الرسمية التى يتلقاها المسن من الأسرة ومن الآخرين، كلما قل احتمال اشتراك الآخرين فى تقديم الرعاية، حيث أنهم لا يقفون منتظرين إلى أن تتاح لهم فرصة التدخل لتقديم الرعاية. نتيجة لهذا فإن أشكال الرعاية غير الرسمية التى تضم جيرانا، وأيضاً تضم رجال الرعاية الآخرون، نادراً ما يقدمون الخدمة بطريقة مباشرة وصريحة بالصورة التى ترسمها سياسة المبادرة.

سادساً : الأصـــــدقـــــاء

ربما يبدو أن الاصدقاء مناسبون أكثر من غيرهم فى إطار تقديم المساعدة باعتبارهم جزءا من شبكات الرعاية المؤثرة. إن هذا ما يؤكد عليه تقرير "باركلى" parclay. وبالرغم من تأكيد التقرير على ذلك، إلا أن الدليل عليه يكون ضعيفاً خاصة إذا ما لجأنا إلى الدراسات السابقة التى تمت فى هذا الصدد. إن الصداقة ليست صعبة الفهم، ولكن إذا ما تناولنا الطريقة التى من خلالها تنظم الصداقة، فإن صعوبة الفهم تتبدى بوضوح. إننا هنا سوف ننحى جانباً الصداقة التى تتم بشكل روتينى، وتقوم ليس على أساس حميم، حيث تدخل فى جوانب المجاملة التى تحمل معنى وجدانيا فقط. إننا سوف نركز على الصداقة التى لا تهتم بأمور الآخر، أو حتى برفاهيتهم، أو بمعنى آخر، إننا سوف نركز الصداقة العابرة التى لا يحس فيه الفرد بمسألة إشباع احتياجات الآخر فى إطار العلاقات الاجتماعية.

وبغض النظر عما قدمناه قبل قليل فإن "باركر" parker (١٩٨١) يرى أن هناك فرقاً واضحاً بين الاهتمام بشخص وبين رعايته. إن الصداقة تهتم ولا ترعى، لأنها لا تشبع حاجات الآخرين، وخاصة على أساس موضوعى، كما أنها ليست عادة عنصراً متأصلاً فى النمط الروتينى للصداقة. إن ذلك يخالف الخطاب الفلسفى لقراءة مثل هذا النوع الذى يقوم على المساعدة التى تكون امتداداً للمبادئ القيمية لمفهوم الصداقة. إنه علينا فى هذا الإطار أن نفحص المواصفات الاجتماعية للصداقة العميقة، وفى ذلك ينبغى أن نركز على نقطة مهمة فى هذا الصدد ألا وهى ،أن الأفراد الذين هم فى حاجة للرعاية

والمساعدة غالبا ما يكون أصدقاؤهم الذين يمكن الاعتماد عليهم قليلي العدد، حيث يكونوا مستبعدين من التنظيمات الرسمية، وحتى من الظروف التى تعد مصدراً لتكوين الصداقة مثل محيط العمل والهيئات التطوعية وشغل أوقات الفراغ أو الجيرة... الخ

ويمكننا هنا أن نشير إلى هؤلاء بأصحاب الإعاقة والعجز التى غالباً ما تفرض حياتهم اليومية قيوداً على تكوين روابط الصداقة. إن ما ينطبق على هؤلاء ينطبق أيضاً على أولئك الذين يقومون بدور الرعاية الولية الذين يشعرون أن رعايتهم لهذه الفئة من الناس تحد من فرص الارتباطات الاجتماعية مما يجعل دائرة صداقتهم محدودة للغاية. وبافتراض وجود بعض الصداقات، فإن ذلك يلقى بالشك على وجود مستوى مقبول لتقديم الرعاية.

وأمام كل ما سبق من محاذير، فإننا نود أن نشير إلى قضية أساسية أيضاً تتعلق بدرجة المساواة التى تكمن فى قلب معظم الصداقات. فبجانب ميل الأصدقاء لشغل مواقف مشابهة فى الكيان الاجتماعى، فإن الصدقات بوجه عام تتأسس على المساواة فى عملية التبادل. فإذا كان الأصدقاء يصنفون على أنهم متساويين أو متكافئين اجتماعياً، فإن تنظيم الرابطة يؤكد على عملية التبادل والتوازن المتبادل فى الخدمات، أو حتى فى عمل المعروف أو صنع الجميل الذى يتبادله الأصدقاء عبر الزمن. إن هذا التبادل عادة ما يأخذه صورة العفوية (حسب الظروف)، حتى أن التوازن التقريبى للتبادل يبقى دون أساس واضح أو يتم التفاوض عليه تفصيليا، خاصة فى إطار بعض الطقوس التى تتسم بها مسائل الصداقة مثل دفع ثمن مشروبات للأخرين كل بدوره، أو حتى تبادل الزيارات..... الخ.

إن وجهة نظر إدماج الأصدقاء فى تقديم الرعاية غير الرسمية تتمثل فى قضية هامة مفادها أن الصداقة بطبيعتها تقل قيمتها لأى سبب من الأسباب، خاصة إذ ما اختل ميزان المساواة والتكافؤ فى التبادل الذى تتأسس عليه العلاقة، وهذا بالضبط ما يتطلبه نموذج الرعاية لكى يتحقق فى المجتمع المحلى. إن الأمر يستدعى من طرف واحد من الصداقة أن يتلقى مساعدة ورعاية من الطرف الأخر. ولذلك على المدى الطويل يصبح فى موقف عاله على الطرف الأخر. فى مثل هذه الظروف يصبح عملية إعادة التوازن التى تحدد العلاقة بالغة الصعوبة وحتى الصداقة نفسها تصبح عرضة للتمزق. نتيجة لهذا فإن معظم الصداقات نتوقع أن تزول تدريجياً بغض النظر عن الانتباه والنية الطيبة والظاهرة بصدق فيما بينهم. إن ذلك يرجع إلى أن الصديق عبر قادر على التبادل بما لا يشبع التفاعل حتى لا يجعل اعتماده على الصديق الأخر يبدو واضحاً. ولكن ما أن يمضى الوقت نجده أنه فى معظم الصدقات لا يبقى الصديق المتميز على الصداقة بسبب الجهد الفائق الذى ينفقه فى تلبية متطلبات الصداقة التى قد تكون فى بعض الأحيان أمراً مبالغاً فيه.

وفى مثل هذه الحالات باستثناء الحالات القوية تكون الصداقات عرضة للتصدع أو بمفهوم سيولوجى أى اقل فعالية ولا يمكن أن يصدق عليها القول بأنها حميمة. أننا فى حل أن ندخل فى جدال لا طائل منها ونقرر أن الصدقات لا يمكن باى حال من الأحوال أن نقدم مساندة حقيقية أو رعاية الأطراف لبعضهم البعض، بل العكس يصدق، إذ أحياناً نرى

صداقة حقيقية بالمعنى الواسع حيث نجد الرعاية والتساند الكامل من قبل الأصدقاء. وحيث أن هذا هو الواقع فى أفكارنا اليومية لمعنى الصداقة، إلا أنه يصعب استمراره على المدى الطويل لأن تقديم الرعاية يحمل معنى واسعاً لعملية التكافؤ والمساواة التى تشكل المبدأ الأساسى الذى تقوم عليه الصداقة. بقول آخر إذا كانت الصداقة تتأسس وفق مبدأ التكافؤ أو المساواة، فإن الصداقة التى أشرنا إليها والتى تقوم على أساس اعتماد طرف على آخر فى كل شيئ فإنها سوف يقضى عليها على المدى الطويل، وذلك لأن النظام الإجتماعى لمعظم الصداقات لا يشجع الرعاية الموضوعية أو المنطقية لمفهوم الحماية، حيث من خلاله سوف تتحطم قوانين التوازن المتبادل الكامل فى آتون هذه العلاقة. أنه بالرغم أن معظم الأصدقاء يرغبون فى تقديم يد المساعدة إلى بعضهم البعض، إلا انه مثل هذه الصداقات سوف تفنى إذا ما استمرت الحاجة لوقت طويل.

سابعا: الأقـــــــارب

إذا كانت علاقات الأصدقاء والجيرة غير مؤهلة لتقديم أية مساعدة مستقرة وطويلة الأمد فإن علاقات الأقارب قد تكون أكثر صلاحية ومناسبة حيث وجود صلة القربى والدم التى من شأنها أن تولد تماسكاً حقيقياً بين الأفراد. ولكن ثمة تساؤل فى هذا الإطار هو : هل يجوز ذلك ويتسم بالاستمرار الطويل ؟.. إن الإجابة على هذا التساؤل يتسم بالنفى خاصة إذا ما وضعنا فى أذهاننا أن علاقات القربى والدم لا تتسم بالتجانس والالتزام الأخلاقى والشعور بالمسئولية تجاه الأقرباء.

إن الإجابة على التساؤل الذى طرحناه توا ليس من عندنا وإنما أقر "بارسونز" parsons عندما أصاب وذهب إلى أن الخصائص المميزة للقرابة هى العزلة، وهى الخصائص التى تتضح بشكل جلى فيما يسمى بعائلة الزوجين ذلك النمط المتكرر فى المجتمعات الصناعية والذى لا يفرض نوعاً من الالتزامات الممتدة نحو القربى خاصة فى إطار نطاق الأسرة الضيقة. فإذا كان مفهوم عائلة الزوجين يفسر وفق اصطلاح واسع لكى يضع فى أضمومتها كل الأقارب الأساسين المتصلين بالدم والعصب كالوالدين والأخوة، فلا نجد إعتراضاً على مثل هذا المفهوم، إنما القرابة الثانوية التى يدخل فى إطارها أولاد العم والخال إلخ، فإنها تبتعد عن هذا المفهوم، حيث أن هؤلاء متباعدين وأخبارهم يصعب الحصول عليها.

وحيث أن الرعاية غير الرسمية يمكن أن تلتصق بالنوع الأول، فإن النوع الثانى لا يمكن أن يتفق مع مبادئ وأصول هذه الرعاية، حيث يضعف عملية الإحترام والرعاية الموضوعية، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى طبيعة العلاقات السطحية التى تدغدغ كل محاولات الرعاية طويلة الأجل. ولا يعنى كلامنا هذا انه ينسحب على كل الحالات، إذ أن هناك استثناءات حيث يقوم الوسطاء من الأقارب بمثل هذه الرعاية على الدوام. إن هذا المثل ينطبق على الصغار الذين يقومون برعاية أقاربهم (صغير يرعى جدة أو عمه... الخ)، أو ذلك النمط الذى يسود بين الأقليات.

إن قواعد القرابة الأساسية تحمل تركيبة متباينة فهى بشكل دورى تتضمن نوعا من الالتزام النشط طويل الأجل، ذلك الذى يعنى بطبيعة الحال تقديم المساندة من أجل رفاهية ومساعدة البعض للاخرين. إن مثل هذا الإلتزام يعد نتاجاً طبيعاً لرابطة الدم التى تتواجد فى نمط القرابة من الدرجة الأولى. ويجدر أن نشير هنا أن ثمة اعتبارين يحميان هذه العلاقة هما:

الأول : أن هذه العلاقات تدوم بغض النظر عن التغيرات التى يمكن أن تطرأ على ظروف أحد الطرفين أو على المستوى الفعلى للاتصال الإجتماعى

ثانياً : أن إحساس الفرد بالأمان على المدى الطويل لا يجعله يشعر بالضغط قصير المدى كما هو الحال فى حالات القرابة.

أنه وفق الاعتبارين السابقين، فإن المدى الإلتزامات الأخلاقية التى تترجم علاقات القربى من الدرجة الأولى بهدف رعاية البعض، دائما ما تفسر إلى رعاية نشطة تعتمد على ظروف محددة ترضى الطرفين، وعلى التنافس المنزلى والمسئولية الأخرى بالرعاية. أن الالتزام الأكبر عادة ما يكون بين الوالدين والأطفال وبلا شك نجد أن المكونات الأساسية للرعاية الأسرية موجودة فى اتجاهات مختلفة وعلى مراحل فى الحياة العائلية. وبوجه عام، فإن طبيعة روابط القربى من الدرجة الأولى تمثل إهتماما إيجابيا، وهذا ما نراه معاكساً لدى الروابط الأخرى التى يمكن أن نطلق عليها بالاهتمامات الثانوية. وحيث أن النوع الأول تفرضه مبادئ رسمية تحكم نوع العلاقة، فأن النوع الأخر تقر به الظروف الطارئة التى تنتج حاجة الناس إلى رعاية رسمية وغير رسمية.

وإذا كنا نطلق هنا على روابط القربى المباشرة بالاهتمامات الإيجابية، فإن الأسس التى تنطبق على هذا النوع من الناحية العملية تتأسس على الرعاية النشطة التى تتضمنها، تلك التى نراها فى تأثيرها على النساء أكثر من الرجال، نتيجة للتفرقة الطبيعية فى المسئوليات داخل الأسرة. وبإستثناء الرعاية التى تقدم للزوجين، فإن العبئ الأكبر يقع على عاتق الأمهات والأخوات الذين يقومون بتقديمهم المساعدة لذويهم من الأمهات والأقارب. إن هذا المفهوم الحديث الذى طرحناه عن الرعاية العائلية يكتنفه الغموض مثلما يغلف الغموض مفهوم رعاية المجتمع المحلى. إن الرعاية لا تتم من خلال المجتمعات المحلية و العائلات، مثلما لا تتم من خلال الأناث الذين تقل فرصهم الاقتصادية والاجتماعية فى تغذية هذه المساعدات، لذا يصبح مفهوم المساعدات العائلية ضرباً من الخيال المحض.

وحيث أننا نصف المساعدات العائلية بالخيال، فإن ذلك يرجع إلى طبيعة التحولات المادية التى أصابت وستصيب قيم وثقافة المجتمعات. وإذا كانت هناك من الدراسات والبحوث التى لا تروج لمفهوم المساعدات من خلال الأقارب والعائلة، فإن هذه البحوث يغيب عنها كم التحولات السريعة التى غيرت من جلد وتركيبة القيم والثقافة المجتمعية. فإذا كانت تعول اليوم على قيام الأقارب بهذه المساعدات أو الرعاية، فإنه فى الغد القريب سوف تبتعد مثل هذه القيم عن فهمنا الصحيح، لأن من سيقوم اليوم بإمداد الرعاية سوف يحتاج مثل هذه الرعاية فى الوقت الذى سوف تكون مثل هذه الأفكار والقيم قد مضى عليها الزمن. إنه بمقتضى هذا التحول سوف تكون كل أمور الرعاية قد اندثرت أو

تحولت إلى شئ آخر يبقى لنا قضية أخرى فى هذا الصدد نود أن نشدد عليه وهى أن أمور الرعاية لا تنشر بقدر متساو على صعيد شبكة القرابة المباشرة والتى يقع العبء الأكبر فيها على افراد معينة وخاصة النساء، ولكن غالباً ما يؤدى القائم بالرعاية قسطاً منها وليس كلها، خاصة إذا ما حسبنا أن هناك آخرين يقدمون القسط الأخر منهما. أنه وفق ذلك يمكن القول أن القرابة المباشرة المرتبطة بصلة الدم لا تولد بالأساس شبكة من القائمين على الرعاية، إذ ينفرد بعض الأشخاص بتقديم الرعاية وليس كل المنخرطين فى شبكة الرعاية، ويغيب فى الوقت عينه أفراد آخرين.

خاتمة

مما سبق يتضح لنا أن المناقشة هنا تمت بشكل عام، وهذا لا ينطبق فقط على التطبيقات الرحبة للعلاقات، ولكن ينطبق بالأساس على مفهوم الرعاية كله. فحيث أن حاجات الأفراد تتباين، فأن العلاقات الخاصة التى تنشأ مع الآخرين تتباين هى الأخرى. ولكن إذا ما وضعنا فى الاعتبار أسس هذه العلاقات فى إطار المفاهيم العامة، فأن ذلك سوف يقرر لنا بسهولة السياسات العامة المرتبطة بذلك. إنه فى نهاية الأمر – ومن كل ما سبق – نستطيع أن نصل إلى أن معظم هذه العلاقات لا تتضمن فى العادة رعاية مقبولة سواء من حيث الحجم أو من حيث الاستمرار الطويل، وأن العمل على إيجاد رعاية داخل إطارها محكوم عليه بالفشل على المدى الطويل، خاصة أن ذلك يتطلب تعديلاً جذرياً فى أسس التبادل. أن العلاقات التى تتم بشكل مستمر أو دورى فى هذا الإطار، وتتواجد بين غالبية الناس بصورة طبيعية، وهى الرعاية العائلية بين الأقارب وخاصة التى يضطلع بها الإناث وحسب، تلك التى يمكن أن نطلق عليها بالرعاية غير الرسمية. ولا يعنى كلامنا هنا أن الأقارب وحسب هم الذين يتصفون بخصائص معينة حتى يستطيعوا الوفاء بهذا الدور، وإنما فشل العلاقات الأخرى هى التى تقف موقفاً معانداً من استمرار الرعاية غير الرسمية.

أن تنظيم العلاقات غير الرسمية التى نمت وتطورت فى الماضى ونجحت فى إشباع الاحتياجات فى داخل المجتمعات تؤكد على حقيقة لامراء فيها مؤداها أن ما يتم أو تم بالأمس، لا يتسطيع إعادته اليوم. إنه يصبح من الصعوبة بمكان أن يتم تعديل عملية إشباع الاحتياجات وفقا لتعديل الخصائص الاجتماعية والثقافية والقيمية للقائمين على الرعاية الإجتماعية.أنه من الخطأ أن يتصور أنه من السهولة بمكان أن نعيد إنتاج سلسلة من الروابط التى يمكنها أن تقوم برعاية ممتدة، ناهيك عن تعديل صور العلاقات القائمة فى داخل شبكات الرعاية.

وحيث أن المناقشات السابقة تبدو مقبولة وصحيحة، فأن مهمة الأخصائيين الاجتماعيين ستكون صعبة للغاية لإنجاز كل أنواع التوصيات التى ترى ضرورة إدماج الرعاية الرسمية وغير الرسمية التى ذكرها تقرير " "باركى" Barcley وكل الوثائق الأخرى التى سارت حذوه. فإذا ما تركنا جانباً المشاكل الأخرى والعديدة المرتبطة بإدماج الخدمات الرسمية وغير الرسمية، فتصبح أية محاولة فى التأثير فى شبكات الجيرة

والأصدقاء والأقارب وتشجيع عمليات المساعدة والرعاية لن تجد إلا حائطا سدا نتيجة لوجود الشبكات الطبيعة، ناهيك عن أن المطلب الإضافى للرعاية فى غياب عامل التبادلية سيكون مناقضا لطبيعتهم، إن مثل هذه المناقشات لا تعنى أن الأخصائيين الاجتماعيين لا يجب أن يلتفتوا إلى إمكانية تنشيط فعالية الرعاية غير الرسمية، بل ما نعنيه أنهم فى حاجة إلى أن يكونوا أكثر وضوحاً مما حواه تقرير "باركلى" Barcley بشأن قدراتهم على تحقيق هذه الرعاية.

وبالمثل فإذا كان الأخصائيون الاجتماعيون يسعون إلى خلق علاقات جديدة تساعد الأفراد والأسر للتكيف بصورة أفضل مع مشاكلهم، فأن إمكانية تبادل هذه العلاقات سيكون من الصعب جداً، خاصة فى ظل غياب أى أساس من العلاقات التى تتسم بالتكافؤ أو التبادلية. إن نجاح الأخصائيين الاجتماعيين فى هذا الشأن لن يتأتى إلا بخلق نوع من التضامن غير الرسمى مع الناس الذين يقعون فى ظروف مشابهة ويتعرضون لنفس المشاكل.

إننا ننهى الحديث فى هذا الفصل، بأنه وفق كل ما تقدم يتعين على واضعى السياسات الاجتماعية التى تهدف إلى تشجيع وتسهيل ممارسات معينة، أن تضع نصب أعينها طبيعة المجتمع القائم، فضلا على الوقوف على النشاط الاجتماعى المناسب، وآليات تحقيق ذلك. إذا ما أردوا الحصول على إنجازات وجنى الثمار.

مراجع الكتاب

أولاً : مفتاح اختصارات المراجع

ثانياً : إختصارات المراجع والاشارات

ثالثاً : ببليوجرافيا المراجع الموضوعة بالنص.

أولاً : مفتاح اختصارات المراجع

جدول الاختصارات المستخدمة

قبل أن نطرح الأفكار الواردة فى الكتاب الراهن*، يتبقى لنا أن نشير إلى قائمة بالاختصارات المستخدمة التى سوف نورد ذكرها بشكل متكرر هنا، خاصة في هذه الطبعة - يقصد الطبعة الأنجليزية - وهى ذاتها التى سوف أقوم بوضعها فى قائمة فى آخر الكتاب، إننا بذلك لم نشأ أن نكرر ذكر المصادر التى تشير دائماً إلي ما اقتبسانه فى النص الذى ترجمناه، أو أوردنا تعديله، وأحرى بى أن أشير إلي أننى دائماً ما أضع المصدر الأنجليزى أولاً، علي أن يأتى ذكر المصدر الأصلى ثانياً.

والآتى هم أهم الاختصارات المستخدمة فى هذا الكتاب:

أولاً : الأعمال الخاصة بماركس وانجلز

رأس المال	Cap
البيان الشيوعى	CM
الأعمال الأولى لكارل ماركس	EW
الايديولوجية الألمانية	G I
المخططات الفلسفية	Gru
الاعمال الكامله	S w
Werke	w e
أعمال ماركس الشاب حول الفلسفة والمجتمع	Wy M

* ثبت المؤلف هذه الاختصارات فى صدر الطبعة الانجليزية حتى يسهل علي القارئ الاحالة إلي المرجع الأصلى، ولما كنا قد غيرنا من طبيعة ومكان ثبت المراجع، فقد آثرنا أن نضعها فى المكان الحالى حتى يسهل على القارئ فى الترجمة العربية متابعة المصادر الأصلية.

«المترجم»

ثانياً : الأعمال الخاصة بدوركايم

DL	De La تقسيم العمل فى المجتمع
DTS	Dela division du travail social
EF	الأشكال الأولية للحياة الدينية
FE	Le formes élémentaires de la vie Religiou life
PECM	المعايير المدنية والأخلاق المهنية
RMS	Les regles de la Methode sociologique
RSM	قواعد المنهج السوسيولوجى
Soc	الاشتراكية
SU	الانتحار
LS	Le Suicide

ثالثاً : المجلات والدوريات

AS	حوليه علم الاجتماع
RP	Revue Philosophique

رابعاً : الأعمال الخاصة بماكس فيبر

ES	الاقتصاد والمجتمع
FMW	من ماكس فيبر : مقالات فى علم الأجتماع
GAR	Gesammelte Aufsatze Zur Relioignsmoioloquie
GASS	Gesammelte Aufsatze Zur soziologie and soziálpolitik
GAW	Gesammelte Aufsatze Zur wissenschoftslenre
GPS	Gesammelte Politische Schriften
MSS	منهجية العلوم الاجتماعية
PE	الأخلاق البروتستانتيه وروح الرأسمالية
RC	الدين فى الصين
RI	الدين فى الهند
WUG	Wirtschaft und Gesellschaft

ثـانيا: المراجــع والاشــارات

١ - المراجع والإشارات الخاصة بالمقدمة

١- اللورد أكتون. محاضرة حول التاريخ الحديث، لندن، ١٩٦٠، ص ١٩

2- Deane P. and cole W. , British Economic Grouwth. (cambridge. 1969), PP. 182- 92

3- Landes D. S. , the unbo wnd Prometheus, (cambridge, 1969), P. 125.

٤- هناك تباين فى المستويات الاقتصادية بين بريطانيا وفرنسا والمانيا خاصة فى نهايات القرن الثامن عشر. حول ذلك أنظر:

Martwell R. M., The causes of the industrial Revolution in England, (London, 1967). PP. 139-74

٥- المرجع نفسه، ص٥٤

٦- المرجع نفسه، ص٥١

7- Lenin V. I, "The Three Sources and Three Compoent parts of Marxism" Lenin selected Works, (London, 1969), PP. 20-32

8- Lichtheim; Marxism: an Historical and critical Study, (London, 1964), PP. 238- 243

٢ - المراجع والإشارات الخاصة بالجزء الأول

كـــارل مـــاركس

١ - مراجع كتابات ماركس المبكرة.

١ - من المهم أن نلاحظ أن بعض التعليقات الواردة هنا في هذه المقالات، ما هي إلا نوعاً من المحاولة للتمييز بين عدد من الموضوعات ذات الأهمية في كتابات ماركس الأخيرة مثل :

A. Cornu, Karl Marx et friedrich Engles, (Paris, 1955), Vol. I, pp. 65 - 66.

إن معظم الخصائص اللافته للنظر في مثل هذه المقالات تتمثل في الخوض في مثالب ماركس التي أشتهر بها في مرحلة المراهقة أو عدم النضج.

2 - W Y M, p.39.

٣ - المرجع نفسه، ص ص ٤٠- ٥٠.

٤ - المرجع نفسه، ص ص ٤٢- ٤٧.

٥ - المرجع نفسه، ص ٤٣.

- Report C. Tucker, Philosophy and Myth in Karl Marx, Combridge, 1965), pp. 31-69.

٧ - حول وجهه نظر هيجل الشاب، أنظر التحليل الذى قدمه المصدر التالي:

Georg Lukacs, Der Jung Hegel (Zurich and vienna, 1948), pp. 27 - 130.

٨ - أنظر:

Hanns Gunther Reissner, E duard Gans (Tubingen, 1965).

٩ - حول تأثير باور على ماركس أنظر المناقشة الحديثة التى أوردها:

Georg Gurvitch, La Sociologie du Jeune Marx, (Paris,1950), pp. 568 - 580

ولنفس المؤلف يمكن الرجوع إلى :

Marx before Marxism, (London, 1970).

10 - Ludwig Feuerbach, the Essence of Christianity, (New yourk, 1967).

11 - S W, Vol. I, P. 368.

١٢ - أنظر :

Macclellan, The young Hegelians and karl Marx, pp. 92- 97.

١٣ - راجع فى ذلك :

Feuerbach, Sammtliche werke, Vols. 1-3.

14 - Sammtlich wereke, Vol.2, P. 299

15- We, Vol. 27, P.

١٦ - ينبغى لنا أن نوضح أن ماركس لا يعتبر أول من إستخدم المادية التاريخية، بل الصحيح أن أول ظهور لها كانت فى كتابات انجلز.

17 - Wý M, p. 16; we, vol. 1, p.224.

١٨ - يمكن الرجوع حول ذلك إلى :

Jean Hyppolite, "la conception hegelienne de L' etat et sa critique par Karl Marx", in : Etudes sur Marxet Hegel, (paris, 1955), pp.

120- 141.

19 - WY M, P. 176

٢٠ - أنظر المناقشة التى أثارها ماركس حول طبيعة المجتمع الأقطاعى فى :

We, vol. 1, pp. 273 ff.

21- WY M, P. 176, we, vol. 1, P. 232

22 - WYM, p. 202; we, Vol.1, P. 326.

٢٣ - للوقوف على التباينات فى وجهات النظر حول ذلك أنظر:

Lichtheim, pp. 38 - 40, sholomo avineiri, the social and political thought of karl Marx, (Cambridge. 1968), pp. 33 - 40.

24 - WYM , pp. 214 - 215.

٢٥ - لقد تم نشر هذه المقالة فى فبراير عام ١٨٤٤، أنظر:

WYM , pp. 249 - 264.

ونفس الأفكار تجدها أيضاً فى الأفكار التى طورها ماركس فيما بعد فى نفس المقالة.

26 - EW, p. 44, we, vol. 1, p. 379

وينبغى أن نشير هنا إلى أن كل عبارات ماركس كانت تتركز بالأساس علي إلغاء الدين والدولة والاغتراب، أو بمعنى آخر الرأسمالية ككل.

27 - EW, p. 45.

٢٨ - المرجع نفسه ، ص ٥٢ We, vol. 1, p. 39.

٢٩ - المرجع نفسه، ص ٥٢.

٣٠ - المرجع نفسه، ص ص ٥٧ - ٥٩.

٣١ – المرجع نفسه، ص ص ٥٨ – ٥٩.

32 - EW, pp. 137 - 138, we, Ergde, vol. 1, pp. 573 - 524

٣٣ – المرجع نفسه، ص ص ١٢٠ – ١٢١.

٣٤ – المرجع نفسه، ص ٦٩.

٣٥– المرجع نفسه، ص ١٢١.

٣٦ – المرجع نفسه، ص ١٢٣.

وعلي المستوى المعرفى الواسع، لقد نقد ماركس هيجل حينما حاول أن يربط الطبيعة بالشىء أو الموضوع بالاغتراب. لقد علق ماركس على الأسباب المثالية لدى هيجل بنوع من النقد علي نفس فكرة اغتراب الوعى الذاتى، ثم تابعها بالموضوعية ليس فقط علي مستوى المفكر، ولكن باغتراب الذات الإنسانية.إن الحقيقة الموضوعية، أن ماركس حاول أن يثبت أن الطريق الآخر لوجود الاغتراب هو نقيض تشيؤ الأشياء التى تعد من أهم خصائص النظام الرأسمالى، ومن المهم أن نوضح أن هناك قسطاً كبيراً من الكتاب سقطوا فى عدم التمييز بين التشيؤ والاغتراب.

٣٨ – المرجع نفسه، ص ١٢٣.

٣٩ – المرجع نفسه، ص ١٢٢.

٤٠ – المرجع نفسه، ص ص ١٢٣ – ١٢٤.

٤١– المرجع نفسه، ص ١٢٥، We, Erged, vol 1, p. 514.

42 - WE, P 193.

43 - Feuerbach, essence......, op. it., pp. 1 - 12

٤٤ – هناك إختلافان أساسيان فى ذلك نجدهما فى:

H. Popitz, der entfredete mensch, (frankfoort, 1967).

45 - EW, P. 158, we, Ergde, vol. 1, P. 539.

٤٦ – أنظر أسفل الصفحات من ٢١ إلى ٢٢.

47 - EW, P. 161, we, Ergde, vol. 1, P. 541.

48 - EW, P.127.

٤٩ – المرجع نفسه، ص ١٤٨

٥٠ – المرجع نفسه، ص ١٧٧.

٥١ – المرجع نفسه، ص ١٧٩.

52 - Instvan meszoros, Marx's theory of Alienltion, (London, 1970).

53 - EW, p. 64.

54 - we, vol. 1, pp. 480 - 496.

55 - EW, p. 154, we ergde, vol. 1 pp. 534 - 535.

٥٦ – المرجع نفسه، ص ١٦٧، ص ٥٥٣.

٢ مراجع المادة التارخية :

1 - Sw, vol. 1, p. 364.

وتجد هناك تقيم آخر لانجلز يحمل نفس المعنى للكتاب الأول نجده فى الأيديولوجية الالمانية أنظر فى ذلك:

A. voden, talks with Engles, in :Remini scences of Marx and Engles, (Moscow, n.d), pp. 330 ff

2 - SW, vol. 1, P. 362, we, vol. 13, p.8,

3 - Sw, vol, p. 359.

4 - EW, p. 166

وحول مفهوم ماركس حول العمل أنظر:

Helmut Klages, technis cher Humanismus (stuttgart, 1964), pp. 11 - 128.

5 - CM, p. 186, we,vol. 4, 486.

٦ - تتلخص وجهه نظر ماركس حول مفهوم الاغتراب فى كتاباته الأخيرة، وخاصة فى عمله الأخير، وعلى ذلك فإن هذا المفهوم ينحصر بالأساس فى أعماله الأولى والأخيرة، التى عبر عنها:

Louis feuer, what is alienation?

ويتضح ذلك أيضاً فى مفهوم

New politics, 1962, pp. 116-34.

وأيضاً فى:

Daniel Bell, The Debate on alienation, in : Leopld Labedz, Revisionism, (London, 1963), pp. 195-211.

ولمقارنة العبارة، وما هو عكس الرؤية السياسية انظر على سبيل المثال:

Louis Althusser, for marx (London, 1969), pp. 51 - 86.

7 - Ew, p. 195.

٨ - تعتبر أطروحه فيورباخ التى نشرها أول مرة فى عام ١٨٨٨، هى التى وضع أنجلز عليها مجموعة من الملاحظات الرائعة التى حاولت إستشراف مستقبل العالم الجديد، أنظر:

Sw, vol. 2, p. 359.

وهنا سوف اقتبس منها الترجمة التى جاءت فى:

WyM, pp. 400 - 2

9 - WyM, p. 402.

10 - WyM, p. 401.

11 - Ew, p. 197.

12 - Ew, p. 202.

ولتوضيح نفس المعنى يمكن الرجوع إلى أسفل صفحات ٤٠٢ - ٤٠٦ فى المصدر نفسه.

١٣ - لم يتحدث ماركس بالطبع عن المكانه، كما أنه لم يستخدم تعبير الافتراضات الأنطولوجيه، أنظر على سبيل المثال فى ذلك:

H.B. Acton, theillusion of the Epoch (London, 1995).

ولاقناعنا فى ذلك، حاول دحض وجهة نظر ماركس المادية ذات المعنى التقليدى، وحول ذلك راجع:

Alfred schmidit, Der poegriffder Naturin Der Leher van Marx (frankfurt, 1962).

وأيضاً:

Z. A. Jordan, the Evolution of Dialectical Materialism (London, 1967).

14 - Gl, p. 57, we, vol. 3, p. 43.

15 - Gl, pp. 38 - 9, we, vol. 3, p. 27.

16 - Gl, P. 60.

وأنظر أيضاً

Holy family, or critique of critical critique(Moscow, 1956), p. 125.

17 - GI, p.60.

ويجدر أن نشير فى هذا الصدد أن ماركس قد وجه مجموعة من الانتقادات لبرودون مستخدماً فى ذلك الجدل الهيجلى. لقد حاول برودون ببساطة أن يحل الفئات الاقتصادية بالأفكار، ومن ثم فهو حاول الأخلال بدراسة التطور التاريخى. لقد اعتبر برودون العلاقات الاقتصادية مثلها مثل أى حالة أجتماعية يمكن أن تأتى بالأخرى، ونتيجة لذلك فهو فضل إستخدام قضية أخرى مضادة للقضية نفسها، فضلاً عن محاولته فى إطار ما هو منطقى أن يستخدم عناصر مجردة فى تفسير الأسباب الإنسانية. أنظر:

The poverty of philosophy (London, nd)p. 93.

١٨ - خطاب إلي المحرر أو بكستفينى زابسكى، وقد ترجم بعد العمل الذى قدمه كل من بوتومور وماكسيملين روبل، أنظر:

T.B. Bottomore and Maximilien Rubel, Karl Marx: Selected writings in Sociology and social Philosophy (London, 1963) p. 38.

19 - Gi, p.33.

20 - pre - capitalist Economic formation (London, 1964), p. 96, Gru, pp. 395 -6.

21 - Economic formation, p. 81.

22 - Ibid, p. 87, Gru, p. 389.

23 - cap, vol, I, pp.87-9.

ويتشابه دوركايم فى هذه الملاحظة.

24 - Pre - capitalist Economic formation, pp. 122 - 3.

25 - Cap, vol. I, p. 351.

26 - The American Journalism of Marx and Engels (New yourk, 1966), Articles on India (Bombay, 1951), Marx on China 1853 - 60, (London, 1968).

27 - Pre- capitalist Economic formation p. 70.

28 - Cap, vol. I, p. 358.

إن تركيب النمط الأسيوى للإنتاج، يقوض فى النهاية تأثير السيطرة الاستعمارية.

٢٩- هذه النقطة الأخيرة التى طرحها ماكس فيبر، يمكن الإشارة إليها من خلال تجربة كل من الهند والصين.

30 - GI, p. 65, we, vol. 3, p.50.

31 - GI, p. 66.

٣٢- لقد ناقش ويتفوجل الأستنتاج الذى سقط فيه ماركس، والذى يأتى من خلال وجهه نظره التى ترى أن نمط الإنتاج الأسيوى يستند على وجود طبقة حاكمة وتكوين زراعى إدارى بيروقراطى. راجع.

Karl A. wittfogel, oriental Despotism (New Haven, 1957), p. 6.

منذ أن أشار ماركس إلى المجتمع الروسى كنمط أسيوى للإنتاج، فإن خصائص الطبقة فى هذا النمط يمكن أن نعتبرها فرع سياسى. لقد أعطى ويتفوجل تأييداً قويا للجدل الذى دار

فى المجتمع الأسيوى بين العلماء السوفيت، أنظر الفصل التاسع، وأيضاً يمكن الرجوع إلى

George Lichtneim, Marx and the "Asiatic Made of production".

33 - GI p. 33

34 - Pre - capitalist formation, pp. 79 - 80.

35 - Ibid, p. 83.

36 - Ibid, pp. 92 - 3.

37 - American journalism of Marx and Engels, p. 77.

38 - Pre - Capitalist Economic formation, p. 84.

لقد علق ماركس على وجهه النظر التى سيطرت فى العالم القديم، فعلى الرغم من وجود اغتراب فى مفاهيم القومية، الدينى أو السياسى ونظرة العالم- تلك التى إحتلت مكانا واسعاً فى المقارنات بينها وبين المجتمع البرجوازى حينما وضع نهاية لتبعية الإنتاج وتراكم الثروة. لقد أضاف ماركس فى هذا الصدد، أنه حينما كانت البرجوازية تسعى إلى أجتذاب الثروة بأى طريقة، فإنها لم تسع إلي تلبية الاحتياجات، أو وضع جديدة للسيطرة.. الخ، أو حتى إنتاج التغيير العام.

Ibid pp. 84. 84 - 5.

39 - Sw, vol. 2, p. 299.

40 - Cap. vol. 3, p. 582.

41 - Pre - capitalist Economic formation, p. 70

٤٢ - لقد أشار ماركس في أحد المواضع الخاصة إلي النظام المتبع فى أوروبا وخاصة

فى روما، تلك التى أخذت شكلين مختلفين فى تعديل كل منهما أنظر:

A contribution to the critique of political Economy (chicago, 1904), p. 288.

43 - Pre - capital Economic formations, pp. 144 - 5.

44 - GI, p. 35.

45 - Ew, p. 115.

٤٦ - لقد علق ماركس علي تيرى فى تأثير المراحل الأولى للرأسمالية على ظهور استقلال الكوميونات الحضرية، أنظر رسالة ماركس إلي أنجلز فى يوليو ١٨٥٤، رسائل مختارة، لندن، ١٩٣٤، صـ ٧٢.

Maurice Dobb, studies in the Development of capitalism (London, 1963), p. 42.

٤٧ - ناقش دوب العوامل الأوليه التى ساهمت فى تحليل النظام الاقطاعى، وأفقدته قدرته كنظام إنتاجى، والتى فى الوقت نفسه ساهمت فى نمو حاجات الطبقة الحاكمة للداخل، أنظر:

paul M. sweezy, The transition from feudalism to capitalism (London, 1954).

٤٨ - إن الظواهر التى أتى بها أنجلز لكى يلفت الانتباه عن نمو القنانة فى الجزء الشرقى من أوروبا فى يمنتصف القرن الخامس عشر، يمكن الرجوع إليها فى:

الرسائل إلي ماركس، ديسمبر ١٨٨٢، رسائل متبادلة مختارة، ص ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

٤٩ - يذكر ماركس، أن بدايات تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، تأتي من إيطاليا، حينما تحلل النظام الاقطاعي، وأخذ يحل مكانه في كل مكان، أنظر:

Cap, vol. I, p. 716.

50 - Cal, vol. I, p. 358.

٥١ - إن الحالة الدائمة التي تميل إلي الإشارة بها إلي مفهوم التراكم البدائي، هي الحالة التي زشار إليها سويزي في كتابه المشار إليه خاصة في صـ ١٧.

52 - Cap, vol. I pp. 718 ff.

53 - Cap, I pp. 718, 721 and 734, we, vol. 23, pp. 746, 748 and 762 .

54 - Cap. vol. I p. 737.

55 - Cap, vol, I, p. 727.

56 - CM, p. 133, GI, p. 73.

57 - Cap, vol. I, p 751.

58 - Pre - Capitalist Econmic formation, p. 116.

59 - Ibid, p. 116.

60 - Cap, vol. I, p. 751.

6١ - Cap, vol. 3, p. 329.

62 - Cap. vol. I, p. 733, we vol. 23, p.761.

٦٣ - خطاب إلى أنيكوف، تعليق علي فقر الفلسفة، ص ١٥٦.

٦٤ - لقد استخدم انجلز هذا المصطلح قبل ماركس، أنظر، حال الطبقة العاملة في أنجلز في عام ١٨٤٤، اكسفورد، ١٩٦٨، ص ص ٩ - ٢٦.

هناك بعض النقاشات لأصل مفهوم الثورة الصناعية، أنظر: موريس دوب، ص ٢٥٨.

٣ - مراجع علاقات الإنتاج والتركيب الطبقى

1 - GI, p. 31.

2 -

3 - EW, p. 147

٤ - يستخدم دوماً المصطلح Produktions vernaltinsse الذى أستخدمه ماركس بمعنيين فى الأنجليزية، أو أنه يشير إلى كل من ظروف وعلاقات الإنتاج، وحول إستخدام مصطلح علاقات الإنتاج فى الكتابات الماركسيه أنظر:

Louis althusser et al, lire le capital (paris, 1967), vol. 2, pp. 149 - 59.

5 - Sw, vol. I, p. 89.

6 - GI, p. 51.

7 - Gru, p. 22.

٨ - أنظر:

W. Wesolowski, Marx's theory of class domination: An attempt at systematisation, in: nicholas Lobkowicz: Marx and western world (Noter Dame, 1967) pp. 54 - 5.

وحول مشاكل Herrshaft فى كتابات فيبر، أنظر أسفل ص ١٥٦.

٩ - لا يوجد صدق حقيقى فى اكتشاف الوجود الفعلى للطبقات، فى المجتمع الحديث، أو حتى الصراع الدائر بينهما، أنظر الخطاب الموجه إلى:

Weydemeyer, March 1852, Selected correspon dence, p. 57.

وأيضاً :

Stamishlaw ossowski, class and class structure in the social consciousness, London, 1963, pp. 69 - 88.

١٠- يقع الجزء الخاص بالطبقات الاجتماعية فى نهاية المجلد الثالث من رأس المال الذى قام بتحريره انجلز أنظر:

Cap, vol. 3, pp. - 862 - 3.

11 - Grue, 717.

12 - Ralf Dahrendorf, class and class conflict in an Industrial society (stanford, 1965), pp. 18 - 27.

13 - Sw, vol. I, p. 334.

14 - Gl, p. 69.

15 - Donald Hodges, the Intermediate classes, in Marxian theory, Social Reseurch, vol. 28, 1961, pp. 241 - 52.

16 - SW, vol. 1, p. 217.

17 - Cap, vol. 3, pp. 376 ff.

لقد أشار ماركس أيضاً إلي أن العلماء والمحامين والأطباء.. الخ، يعتبرون المتحدثين الرسميين والايديولوجيين للطبقات. أنظر:

Sw, vol. I, p. 140

18 - Sw, vol. I, p. 155.

19 - CM, p. 132.

20 - Gru, p. 735.

21 - Sw, vol. I, p. 334.

22 - CM, p. 135.

23 - GI, p. 79.

24 - GI, p. 79.

25 - We, vol. 11, p. 95.

٢٦ - هناك معالجة لفيبر حول هذه القضايا، أنظر:

Es, vol. 2,

وأنظر أيضاً دوركايم.

DL, pp. 142ff

27 - GI, p. 61, we, vol. 3, p. 46.

28 - Sw, vol. I, p. 363.

أنظر أيضاً أسفل صفحات ٢٠٨ - ٢٢٣ وما بعدها، وللمزيد حول معالجة هذا الموضوع

أنظر:

Relation to weber and Durkheim

29 - GI, p. 42

30 - GI, p. 64, we, vol. 3, p. 46.

31 - Sw, vol. I, p. 363.

32 - GI, pp. 472 - 3.

33 - Jhon Plammetaz, Man and society (London, 1968), Vol. 2, pp. 279 - 93.

34 - GI, p. 473, we, vol.3, p.405

وأنظر أيضاً :

Karl Korsch, Marxismus and Philosophie, (Leipzig,1930), pp. 55 - 67.

35 - Gru, p. 7

هذه بالطبع تكون أساسية فى تحول وجهات النظر الهيجلية. لقد لاحظ لوكاش أن آراء ماركس فى الوقت الحاضر لن تكون صحيحة الفهم خاصة فى الأوقات والتاريخ والسالف أنظر:

Der Junge hegel, p. 130.

36 - Gl, p. 52.

37 - Gl, p. 63, we, vol. 3, p. 48.

38 - GM, p. 132.

39 - Gl, p.62.

40 - Cap, vol. 3, pp. 773 - 4, we, vol. 25, p. 801.

41 - Gl, p. 63, we vol. 3, p. 48.

42 - CM, p. 147.

٤ - مراجع تطور الرأسمالية:

١ - ينبغى أن نشير هنا إلي أن كتاب ماركس المعنون برأس المال يتكون من ثلاثة مجلدات، المجلد الأول لرأس المال وقد نشر إبان حياة ماركس، أما المجلدين الآخرين، فقد قام انجلز بتحريرهما ونشرهما فى عام ١٨٨٥ و ١٨٩٤ على التوالى. لقد تحدث ماركس فى مقدمة الجزء الأول عن مشروع المجلد الرابع، والذى سوف يركز بصورة أساسية علي تاريخ النظرية، وقد قدم كاوتسكى مجموعة من الملاحظات علي هذا العمل بين عامى ١٩٠٥، ١٩١٠، وهناك بعض الأجزاء التى ترجمت إلي الأنجليزية مثل نظرية فائض القيمة

التى قام بتحريرها بونر وبيرنز (لندن - ١٩٥١)، أما الجزئين الآخرين، فقد تم ترجمتهما إلى الأنجليزية وظهرا فى الأسواق فى عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٩ على التوالى.

2 - Contribution to th critique of political Economy, p. 20.

٣ - حينما تكلم ماركس عن القيمة، فقد جاء بها أهلية، لذا نجده سماها بالقيمة المتغيرة.

٤ - ولحساب مقدار النمو فى نظرية قيمة العمل. يمكن الرجوع إلى:

Ronald L. Meek, Studies in the Labor theory of value, (London, 1956).

5 - Cap, vol.I, p. 47, we, vol. 23, p. 61.

6 - Contribution to the critique of politicol Economy, p. 299.

٧ - إن العمالة الماهرة أيضاً تكون مصدراً للصعوبة، فحينما تكون كل العمالة الماهرة قادرة علي تقليل وحدة الوقت، أو تبسيط العمل، أن المهارة تفسر بوضوح نتيجة فترات التوريد الحقيقية ، ولكى نحول العمالة الماهرة إلى عماله بسيطة، فلابد أن نحدد من كمية العمل. إن وجهه نظر ماركس، أن الرأسمالية فى أخر الأمر تسعى إلي إيجاد العمال الماهرين، وذلك من خلال تقدم التكنولوجيا، أنظر:

Paul M. Sweezy, The Theory of Capitalism Development (new yourk. 1954), pp. 42 - 4.

8 - Cap, vol. I, pp. 50.

9 - Sw, vol. I, pp. 84.

10- Cap, vol. 3, pp. 181 - 95.

وأنظر أيضاً :

Meek, p. 179.

11- Cap. vol. 3, p. 191.

١٢ - هذه العبارة أعطيت تبسيطاً لنموذج ماركس فى العماله، ذلك الذى أتى فى الجزء الأول من رأس المال، فى الواقع الحقيقى، هناك إعتبارات متعددة بين القيمة والسعر.

13 - Cap, vol. I p. 166.

14 - Cap, Vol. 3., p. 47.

15 - Cap. Vol. I, p. 209.

16 - Cal. vol. 3, p. 47.

17 - Cal. , vol. I, p. 209.

١٨ - يفترض ماركس عدم وجود ريع للأشياء المدفوعة من خلال الرأسمالية إلي ملاك الأرض، وفى ذلك يدفع أن ملكية الأرض تأخذ = ٥، ويتحرك ماركس نحو المشاكل الأساسية فى الجزء الثالث من مجلد رأس المال.

١٩ - حول العلاقة بين القيمة والسعر، والانتقادات التى وجهها للاقتصاد الماركسى، راجع:

Paul sweezy, Bonm- Bawerk's criticism of Marx (Newyourk, 1949).

وهناك مناقشتان حديثتان للاقتصاد الماركسى نجدها فى:

Murray wolfson, A Reappraisal of Marxiam Economics (Newyourk, 1964),

وأيضاً :

Fred M. Gottheil, Marx's Economic prdictions (Evan Ston, 1966).

20 - Cap, vol. 3, p. 192, we, vol. 25, p. 206.

21 - Gru, p. 75.

22 - Cap. vol. 3, p. 251.

٢٣ – حول نظريات فائض القيمة أنظر الكتاب الذى حرراه كل من:

Bonner and Burns, pp. 37-91.

٢٤ – هذه لم تكن فقط نظام فى تفسير الأسواق ولكن هناك نظام أساس رسمى لتشغيل الأسواق خارج وعى الناس، وذلك من خلال التنظيم الذى وضعه أدم سميث، من خلال عبارته الشهيرة: «اليد الخفية».

25, Cap. vol. 3, p. 252.

وأنظر أيضاً ملاحظة ماركس حول التناقض بين مكانه العمال كمنتجين ومكانتهم كمستهلكين والتى أوردها فى:

Cap, vol. 2, p. 316.

لقد أعترض ماركس على التبسيط المخل لنظريات الاستهلاك، أنظر فى ذلك ملاحظة على روبرتس التى جاء بها فى:

Cap, vol. 2, pp. 410 - 11.

26 - cap. vol. 3, p. 224.

27 - Cap, vol. 2, pp. 75 - 7.

28 - cap. vol. 3, p. 245, we vol. 25, p. 260.

29 - CM, p. 33, we, vol. 4, pp. 467 - 8.

ويعد ذلك أقرب ما جاء به فى Gru ص ٦٣٦.

30 - cap. vol. 2, p. 411.

٣١ - تعتبر هذه التحليل من التحليلات التى وردت فى المجلد الأول من رأس المال والتى جاء بصدد توضيح مثال القيمة.

32- cap. vol. I, p. 632.

٣٣ - لا ينبغى أن ننكر حقيقة التحولات فى المستويات المعيشية للغالبيه العظمى من العمال، تلك التى تطورت عما كان سائد بشكل ملحوظ فى المجتمعات الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، قبل قرن من السنين. أن تلك الحقيقة تعد من النقاط النظرية الهامة، التى يمكن الاستناد عليها فى مختلف أوجه النقد، ووفقاً لماركس، فإن قدرته النظرية، تتضح فى انه يرى أن الربح يميل إلي الأنحدار حينما يحدث أن معدلات فائض القيمة تظل كما هى، وأن نمو الإنتاجية لا يطرأ عليها زيادة ملحوظة بسبب الزيادة فى الأجر الحقيقى للعمل. لقد ناقش روبنسون ذلك، ويرى أن ماركس كان يستطيع أن يوضح النقص فى معدلات الربح من خلال التخلى عن مناقشة الربح الحقيقى والاتجاه إلي مناقشة الربح الثابت، أنظر فى ذلك:

Joan Robinson, An Essay on Marxian Economics (London 1966), p. 36.

٣٤ - أنظر الملاحظة الخاصة رقم ٣٥.

٣٥ - لقد وضع ماركس ملاحظة حول ذلك، إذ يرى أنه حتى فى إطار ظروف توسع الرأسمالية، فإن موقفها كان إيجابياً من الطبقة العاملة، حيث ازدادت معدلات الأجور بشكل يتوازى مع معدلات الربح، وحتى المستويات المعيشيه للعمال، أثناء فترة الكساد العالمى، كانت الطبقة الرأسمالية تنمو بطريقة متساوية وتحافظ علي الاختلاف، أنظر:

Sw, vol. I, pp. 94 - 8.

36 - Cap, vol. p.645, we vol. 23, p. 674.

37 - Cap. vol. I. p. 644.

إن الأعباء الإضافية التى تفرضها الرأسمالية على القوة العاملة والحفاظ على جزء كجيش احتياطى، سوف يدخلها فى إطار العوز والفقر الشديد، يمكن النظر فى ذلك فى:

Theories of surplus value, (ed.) Bomnerand Burns, p. 675.

38 - Cap, vol. 1, p. 645, we, vol. 23, P. 675.

39 - Cap, vol. 1, p. 625.

40 - Cap, vol. 1, p.262.

41 - Cap, vol. 3, p. 593.

42 - Cap, vol. 3, p. 429.

٤٣ - من حيث الشكل، فإن الارستقراطية المالية الجديدة، تكون ذات شكل طفيلى جديد تعمل على تطوير عمليات المضاربة بشكل مباشر، وخداع كل النسق بالاشتراك فى عمليات التقدم والنمو، إن الإنتاج الخاص سيكون بدون أيه سيطرة من الملكية الخاصة، أنظر:

Cap, vol. 3, p. 429.

44 - George Lukács, Gescluchte and Klassenbe wusstsein (Ber line, 1932), pp. 229 ff.

45 - Sw, vol. 2, p. 23.

46 - Avineri, pp. 220 - 39.

إنه مهما تكون الأخطاء فى التمثيل، فإنه أيضاً هناك دقة فيما وضعه أفنيرى، لقد ناقش ماركس مبكراً عملية التجارة البسيطة التى عالجها مؤخراً كمرحلة إنتقالية فى المجتمع البرجوازى. إن مناقشة ماركس لعملية الانتقال المتوقع، خلال المجتمع الشيوعى التام الذى

يتماثل مع شكل وخصائص المراحل الأولى للنظرية الاشتراكية، إن الشيوعية التامة لم تكن فقط نظرية لأنتقال المراحل.

47 - Sw, vol. 2, p. 23.

48 - Sw, vol. 2, p. 24.

49 - Ew, p. 153.

50 - Sw, vol. 2, p. 32.

51 - CM, p. 160, we, vol. 4, p. 481.

52 - Sw, vol. 1, pp. 519 - 20.

٥٣ – أنظر حول معالجة دوركايم لهذا الموضوع فى : Soc, pp. 52 ff

54 - Cap. vol. 1, 488.

55 - GI, p. 45, we, vol. 3, p. 33.

56 - Gru, p. 592.

وأنظر أيضاً:

Povert of photosophy, p. 121.

57 - Ew, p. 155.

58 - CM, p. 135.

59 - Gru, pp. 138 - 41.

هناك ملاحظة لارنست ماندل مؤداها، أن الانتاج الجماعى فى النظام الرأسمالى سوف يكون أعظم أهمية وتأثير فى تعميم وسياسة نمط الانتاج الرأسمالى. فى ذلك راجع:

Ernest Mondel, Marxist Economic theory (London, 1968) vol. 1, p. 170.

60 - Gru, p. 440.

مـــراجـــع الجـــزء الثـــانـــي

دوركــــــــــايم

١ - أعمال دوركايم المبكرة

١ - هذا الحكم لا يمكن إعتباره حكماً شاملاً، لأنه فيما بعد- خاصة بعد الحرب العالمية الأولى- إعاد النظر فيه أنظر:

L' Allemagne au. dessus de tout, paris, 1915.

٢ - أنظر:

Alvin W. Gouldner, Introduction, pp. 13 - 18.

٣ - هناك الكثير من المصادر المتصلة بفكر دوركايم التى تتصل مباشرة بهذا العمل. إن تأثير الألمان والأنجليز يتضح بجلاء فى كانت الذى تشير له فى أسفل النص، إن تأثير دوركايم بالمفكرين الألمان كان هامشياً إلى حد بعيد، فى الوقت الذى يتضح فيه تأثير المفكرين الأنجليز، بشكل كبير، ولعل أبرز مثال على ذلك هربرت سبنسر الذى يتضح آثاره فى كتاباته عن الانثرولوجيين الأنجليزيه أمثال فريزر وتايلور وروبرتسون سميث.

٤ - يمكن الرجوع إلي فكرة أصل الأنواع إلي ماركس وأنجلز الذين أعطوا معنى عاماً، وقدموا بطريقة مباشرة تفسيرهم للتنمية الاجتماعية، لقد كتب ماركس فى مقدمة الجزء الأول من كتابة رأس المال إهداء إلى داروين.

٥ - أنظر مراجعة دوركايم للأعمال:

Albert Schaffle's, Bau und Leben des Socialen Korpers (2 nd. ed),

- وأنظر أيضاً مقالتى حول:

Durkheim as a review critic, sociological Review, vol. 18, 1970, pp. 171- 196.

٦ - مراجع : شافل، المرجع السابق، ص ٨٥.

٧ - المرجع نفسه، ص ٨٤.

٨ - المرجعْ نفسه، ص ٨٧.

٩ - المرجع نفسه، ص ٩٩..

١٠- أحرى بى أن أشير هنا إلى أننى سوف استخدم عبارة دوركايم بالوعى الجمعى، الذى فى عرفها بشكل خاص فى مصطلحاتة المتداخله مع المصطلح الانجليزى لكلمة «الوعى».

١١ - راجع شافل، ص ٩٢.

يمكن لنا الوقوف على نقد دوركايم لشافل الذى إرتد فى بعض الأحيان عن المثاليه.

12 - Durkheim : review of Gumplovicz: Grundriss der soziologie, P.R. vol. 20, 1885, p.627.

13 - "La Science positivė de la Moral en Auenagne, RP, Vol. 24, 1887, pp. 33 - 58.

١٤ - دائماً ما يستخدم دوركايم مفهوم «الأخلاق» بطريقة غامضة، لذا فإننا فى هذا الصدد سوف نحاول نقل هذا المفهوم وفقاً للسياق والاقتباس عن دوركايم.

١٥ - تقوم هذه الصورة بطريقة مباشرة بالارتباط بين كتابات دوركايم وماكس فيبر.

16 - Science positive de la Morale, part !, p. 37.

١٧ - أن الأساس الذى نستند إليه فى معرفة دوركايم هو «رينوفييه» الذى استخدم دوركايم كتاباته بصورة متكررة راجع:.

(Siman Eeploige: Le confit de la Moral et de la Sociologie, As, vol. 12, 1909 - 12, p. 326).

18 - Science positive de la morle, part 1, p. 38.

19 - DI, p. 215.

20 - Science positive, op. cit, p, 40

٢١ - المرجع نفسه، ص ٤١١.

٢٢ - المرجع نفسه، الجزء الثالث، ص ٢٦٧.

٢٣ - المرجع نفسه، ص ١٢٠.

٢٤ - حول وجهه نظر دوركايم الأولى عن الدين أنظر:

Guyau's, L'irreligion de l'avenir, R.P. vol. 23, 1887, pp. 299 - 311.

٢٥ - من المهم أن نشدد على هذه النقطة، لأن معظم التفسيرات الثانوية تركز بصورة مشددة على التغيرات التى يفترض أن تحدث في الفكر الدوركايمى علي مجرى كتاباته. إن معظم التحليلات المؤثرة فى ذلك، هو من النوع الذى قدمه تالكون بارسونز فى كتابه.

Thestruct ure at Social Action, Glenco, 1949.

٢٦ - راجع:

Deplogoige, p. 326.

٢٧ - أنظر كتاب بارسونز، مرجع سابق، ص ص ٣٠٣ - ٣٠٧.

٢٨ - تظهر هذه بوضوح فى مناقشة دوركايم لجمبلوفيتش فى كتابه:

Grundriss der soziologieR.P. Vol. 20, 1885, pp. 627 - 634.

٢٩ - يمكن مراجعة أفكار توينز فى:

Gemeinschaft und Gesell schaft.

- والذى يتضح فيه كيف تسود التضامنات العضوية والجماعية فى المجتمعات البسيطة والمعقدة.

R.P.vol. 26, 1889, p. 421.

٣٠ – أنظر أول مقالة لدوركايم عن الانتحار في :

R.P. vol. 26, 1888, pp. 446 - 447.

٣١ – بارسونز ، مرجع سابق، ص ص ٣٠٨ – ٣١٧.

٣٢ – أنظر:

Gouldner, pp. 28 - 29.

33 - DI, pp. 399 - 402.

34 - DI. p. 32. DTS, p. xxxvii.

– وأنظر أيضاً :

J.A. Barns, Durkheim'sDivision of Labourin Society, Man (New series), vol. 1, 1966, pp. 158.

35 - DI, p. 32, DIS, P.xxx vii.

٣٧ – وأنظر: 36 - DI, p. 44, DTS, p. 6

.E.S. Hayward, Solidarist syndicalism: Durhheim and Dufnit, Sociological Review, vol. 8, 1960.

Parts 1 and 2, pp. 17 - 36 and 185 - 202.

38 - DL, p. 65.

39 - DL, p. 89.

40 - DL. p. 179, DTS, pp. 154 - 155.

– لقد ركز دوركايم في الطبعة التالية على تطور الدولة، الذي لم يكن ضرورياً في مستوى تعميم العامة للمجتمع، لقد أوجد الصلة بين المجتمع البدائي وتطور الدولة، تلك التي

تتماثل مع مناقشة ماركس في الاستبداد الشرقي راجع:

41 - DL, p. 129, DTS, P.99.

٤٢ - هنا يكرر دوركايم نفس النقطة التى وضعها فى مقالته الأولى عن الانتحار أنظر الهامش (٣٢) ص ٧١.

43 - DL, p. 257.

44 - DL, p. 172, DTS, pp. 146 -7.

٤٥ - يبدو أن دوركايم إتخذ مصطلح الأنومى من Guyau أنظر الملاحظة رقم ٢٦ ص ٧٠، لقد إستخدم Guyau هذا المصطلح للإشارة إلى الاغتراب الدينى الذى يبدو فى عبارات دوركايم بأنه يتمثل فى عبادة الأفراد.

46 - DL, p. 377, DTS, p. 370.

١ - تصورات دوركايم لمنهجية علم الاجتماع.

1 - Suicide et natalite, etude de statistique Morale, p. 447.

٢ - توضح بالفعل كل العلاقات الإحصائية بين الانتحار والظاهرة الاجتماعية. أن إستخدام دوركايم للانتحار كان يستند بالاساس علي الفكرين السابقين أنظر المقالة التى كتبتها حول:

The Suicide problem in French sociology, British Journal of sociology, vol. 16, 1965, pp. 3 - 18.

3 - Su, pp. 57 - 142.

المرجع نفسه، ص ص ١٦٠-١٦١. وفى ذلك يمكن أن نحتاط بأن دوركايم قد اعترف، أن ثمة إستثناء فى ذلك، وهو الخاص بالمجتمع الانجليزى الذى يحظى بمعدلات منخفضة عن

٢٨ - راجع النقد الذى وضعه فى:

Darkheim Replied to three of his early critics in the As, vol. 10, 1905, pp. 352 - 369

٢٩ - المرجع نفسه، ص ٦٧.

30 - RSM p. 71

٣٠ - وضع ماركس بعض النقاط التى تتشابه مع هذه النقطة، حينما ناقش خصائص الإبداع فى النشاط الإجرامى أنظر:

Theories of surplus value, (ed.), (Bonner and Burns), p. 376.

٧ - الفردية والاشتراكية والجماعات المهنية.

1 - Marcel Mauss: Introduction, to the first edition of soc, p. 32.

Durkheim Reviews schaffle's Der Sozialismus in le programme economique de M. Schaffle Revue d'economie politique, vol. 2, 1888. pp. 3-7.

٣ - علق دوركايم فى أعماله الأولى على عدم حبه للنظام الاشتراكى، راجع:

Soc, p. 65.

4 - Soc, p. 68, Le Sociolisme (Paris, 1924), p. 44.

5 - Aox, pp. 54 - 5, Le Socialisme p. 25.

٦ - المرجع نفسه، ص ٧١ وص ٧٠، ص ص ٤٨، ٤٧.

7 - Soc, p. 71.

٨ - المرجع نفسه ص ٥٧ .

٩ - المرجع نفسه، ص ٦٠، ص٣٣.

١٠- المرجع نفسه ص ١٢.

11 - Pecm, p. 213.

12 - La famille conjugale, R.P. Vol. 91,

13 - Su, p. 255, LS, P. 284

14 - Decm, p. 43.

١٥ - المرجع نفسه ص ٤٥، وأيضاً:

16 - Leçons de sociologie (Paris, 1950), p. 55 Montesquieu and Rousseau, Ann Arbor, 1965, p. 33 and Passim.

١٧ - أنظر:

Durkheim's analysis of Treitschkes politike, in L' Allemagne au - dessas de tout, (Paris - 1915).

١٨ - وأنظر أيضاً :

Moral Education (Newyourk, 961), pp. 80 - 81 PECM, p. 85, Leçons de sociologie, 103.

20 - PECM, p. 94.

٢١ - ناقش دوركايم دور الجماعات المهنية في:

La famille con Jugalé, Originally a lecture given first in 1892. (R.P. vol. 91, pp. 1 - 14).

٢٢ - أنظر المقدمة التى كتبها دوركايم للطبعة الثانية لكتاب تقسيم العمل، ص ١.

23 - La Famille Con jugale, p. 18.

24 - PECM, pp. 28 ff and103 - 104 - Su, p. 378 -382, DL, pp. 24 - 27.

٢٥ - وأنظر أيضاً :

Erik Allardt, Wmile Durkheim, Sein Beitrag zur Politischen, Soziologie, Kolner Zeitschrift fur Soziologie and sozialpsychologie, vol. 20, 1968, pp., 1 - 16.

٨ - الدين والنظام الأخلاقي:

D1- P. 169.

المرجع نفسه، صـ ٣٨٣.

٣ - أنظر مقدمة:

The As, vol. 2, 1897 - 8, in : Kurt - wolff Emile Durkheim et al., Essay, on Sociology and Philosophy (New yourk, 1964), pp. 352-353.

٤ - خطاب إلى محرر كتاب:

The Revue neo- aoci astique, p.613

٥ - بحث بارسونز كل كتابات دوركايم الذى هاجم فيها مشاكل النظام، والذى رأى فيها أن أتجاه دوركايم الاساس هو نسبة لأشكال التغير الذى طرأت على عمليات الاستقرار الاجتماعى. راجع.

Parsons, esp. pp. 300, 309 and 315- 316.

6 - Robert Bellah, Durkheim and History, in: Nisbet, Emile Durkheim, pp. 153 - 176.

٧ – أنظر مقدمة The As, 1897 - 1898, p.v.

وأيضاً الدراسة الأولى:

Gehlke, charles Elmer, Emile Durkheim's Contributios to Sociological theary (Newyourk, 1915) pp. 48.

٨ – أنظر:

Above, pp. 67 - 70

9 - Ef, p. 13, fE, p.1.

١٠ – المرجع نفسه، ص ٥٢، ص ٥٠.

١١ – المرجع نفسه، ص ٥٣.

١٢ – المرجع نفسه، ص ٦٢، ص ٦٥.

١٣ – المرجع نفسه، ص ١٩٥.

١٤ – المرجع نفسه، ص ١٩٥.

١٥ – المرجع نفسه، ص ١٤٠، ١٧٦.

١٦ – المرجع نفسه، ص ١٧٤.

١٧ – المرجع نفسه، ص ١٦٦، ص ٢٠١.

١٨ – المرجع نفسه، ص ١٧٩، ٢١٩.

١٩ – أن نمو المفهوم المجرد للمانا كقوة عامة، وفقاً لدوركايم، يأتى حينما يدمر نظام العشيرة النوعية، يمكن أن يناقش هذا المفهوم فى

20 - Henri hunert and Marcel Mauss, Theovie general de la Magie,

As, Vol. 7, 1902 pp. 1 - 146.

٢١ - المرجع نفسه، ص ٢٣٦، ص ٢٩٥.

22 - RSM, p. 110

23 - EF, P. 253.

24 - Sociology and philosophy, p. 94.

25 - Roger caollois, Man, play and Games, London, 1962).

26 - EF, 459.

27 - EF, p. 23.

28 - Moral Education, p. 10.

29 - Su, p. 360.

٣٠ - أنظر :

L'evol ution pedagogique, pp. 332 - 334 and 326 - 327.

31 - DI, p. 171.

32 - Sociology and philesophy, p. 72.

33 - Education and sociology, (Gelnco, 1956), p. 90.

34 - Johan Hortan, the de- humanisation, British journal of sociology,

vol. 15, 1964, pp. 283 - 300.

35 - Moral Education, p. 52.

مـراجــع الجــزء الثــالــث

٩ – مـاكـس فـيـبر: البـروتـسـتـانتيـه والرأسـمـالـيـة

١ – راجع تعليق دوركايم علي زيميل فى:

As, vol. s, 1900, pp. 140 - 5.

لقد ناقش دوركايم أيضاً علم الأجتماع الرسمى عن زيميل فى :

Sociology and its scientific fild.

فى :

(النسخة الأصلية عام ١٩٠٠). Wolff, pp. 354 - 315

٢ – أنظر أيضاً المرجع السابق، ص ص ٦٦ – ٦٩.

3 - Edward A. Tiryakim : A problem for sociology of Knowledge : Archives Euro péennes de sociologie, vol. 7, 1966, pp. 330 - 336.

٤ – هذا الاقتباس من الخطاب المرسل إلى:

Gorge Davy, Reported in the latter's Emile Darkheim, Revue françise de sociologie, vol. 1, 1960, p. 10.

5 - Zur Geschichte der Handels gésellschaften in Mittelater, Gesam elte Aufsuto Zur sozial - and wirschafts geschicte (Tubingen, 1924), pp. 312 - 443.

6 - jugendbriefe, tubingen, p. 274.

7 - Gumther Roth, Introduction, Es, vol. I, pp. xxxxvi - xl.

٨ - راجع مقالة فيبر حول نمو الرأسمالية فى:

Sociology, vol. 4, 1970, pp. 300 - 301.

9 - Die Borse, p. 256 - 257.

10 - Die verhultnisse der Landarneiter... (Leipz 1892).

11 - Sozialen grund de untergangs der antiken Kulltur, pp. 291 - 290.
The Archiv fur soziolwissenschaft and sozial politik, vols. 20 - 21, 1905.

13 - PE, p. 35.

14 - PE, p. 60, Gar, vol. 1, p. 44.

١٥ - المرجع نفسه، صـ صـ ٥٣، ٣٦، صـ ٧٦ - ٧٨، ٢٠٢.

١٦ - أنظر:

Antiritisches Schlusswort, pp. 550 - 557.

١٠ - مقالات فيبر المنهجية:

1 - PE, P. 183.

2 - Kolner zeits chriff fun soziologie and sozialpsy crologie, vol. 11, 1959, pp. 573 - 630.

3 - GAW, pp. 9 ff.

4 - MSS, pp. 50 - 112.

٥ - المرجع نفسه، ص ٥٢.

6 - ES, Vol. 1, pp. 65 - 68 and 100 - 107.

7 - MSS, P. 54, GAW, P. 151.

8 - JMW, P. 121.

9 - MSS, p. 57.

١٠ - المرجع نفسه، ص ١٨٧.

١١ - المرجع نفسه، ص ١٨٠.

١٢ - المرجع نفسه، ص ٩٢ - ٩٣.

١١ - العقلانية، وديانات العالم والرأسمالية الغربية.

1 - GAR, vol. 1, p. 237.

2 - FMN, pp. 267 - 268, GAr, vol. 1, P. 238.

3 - ES, vol. 2, pp. 399 - 634.

4 - Gertn and Mills, Introduction, to FMW, pp. 53 - 55.

5 - ES, vol. 2, p. 434.

٦ - المرجع نفسه، ص ٤٣٩.

7 - General Economic, History (New yourk, 1961), p. 265.

8 - Es, Vol. 2, p. 451.

9 - Ri, p. 12.

١٠ - المرجع نفسه ص ٢١٠.

11 - Ri, pp. 33 - 34, GAR, vol. 2. pp. 35 - 36.

12 - Rc, p. 13

١٣ - المرجع نفسه، ص ١٦

١٤ - المرجع نفسه، ص ١٥٣.

15 - EMW, p. 94.

16 - ES, vol. 1, p. 337.

17 - General Economic History, pp. 172 - 173, PE, pp. 22.

١٨ - حول علاقة فيبر بميشيلز، راجع:

Ginther Roth, the Social Democrats in imperial Germany

(Englewood clitts, 1963)pp. 249 - 257.

19 - ES, vol. 3, 990.

20 - FMW, p. 113.

21 - ES, vol. 1, p. 224.

٢٢ - المرجع نفسه، ص ٩٨٩.

23 - ES, vol. 1, pp. 85 - 86.

24 - EMW, p. 139.

25 - PE, p. 181.

مـــــراجـع الجـــزء الـرابـــع

الرأسمالية والاشتراكية والنظرية الاجتماعية

1 - Albert Salomon, German Sociology in: Georges Gurvitch and Wilbert E - Moore, teentieth century sociology (New yourk, 1945), p. 596.

2 - Marx Weber ano the develo pment of capitalism, pp. 289 - 310.

٣ - راجع الاقتباس الخاص بخطاب چورچ دافي، مرجع سابق، ص ١٠.

4 - Jramz Mehring, Karl Marx (Ann Arbor, 1962) p. 313.

5 - Arthur Mitz man, the Iron cage, An Historical Interpr etation of Max Weber, (New yourk, 1970),.

6 - Moore, Social origins of Dictatarship and Dema cracy (London, 1969), pp. 413 - 432.

7 - Lukass, Geschichte and Klass enbewusstein, p. 22.

8 - Marx ismm usstudien, vol. 1, p. 77 - 144.

9 - Gp. s, p. 23.

10 - Es, vol. 3, p. 1453.

11 - Gass, p. 409.

12 - Sombart and weher, Journal of political Economy vol. 36, 1928, pp. 641 - 661.

13 - MSS, p. 68, GAW, p. 166.

14 - MSS, p. 68.

١٥ – المرجع نفسه، ص ٤٥٦.

١٦ – المرجع نفسه، ص ٢٣١.

17 - Gass, p. 450.

18 - FMW, p. 153.

19 - EW, pp. 44 - 45, CM, pp. 167 - 170.

20 - SW, vol. I, p. 125.

٢١ – المرجع نفسه، ص ٩٥ – ٩٧.

٢٢ – المرجع نفسه، ص ٢٣١.